جامعة البحرين
المكتبة
LIBRARY
University of Bahrain

جامعة البحرين
كلية الآداب
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
الدراسات العليا

الفَواكِهُ الجَنِيَّة على مُتَمِّمة الآجرومية

لعبدالله بن أحمد الفاكهي (972 هـ)

دراسة وتحقيق

بحث مقدّم لاستكمال متطلبات درجة الماجستير

من الطالب
حُسين عيسى المحروس

إشراف
الدكتور / زَيان أحمد الحاج إبراهيم

1420 هـ
2000/99 م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

عُني أهل المغرب العربي ــ من أندلسيين ومغاربة ــ بالنحو العربي ، فألفوا فيه وشرحوه ، ووضعوا الكثير من الحواشي على كتب نحوية عديدة ، ووضعوا التقريرات على الحواشي . وقد تخصص بعضهم فيه ، مثل : ابن الطراوة (528هـ) ، وابن خروف (609 هـ) ، وابن آجروم (723 هـ) . و "كان للمغاربة فضل السبق على الأندلسيين ؛ لقربهم من المشرق ، وبعد الأندلسيين منه " [1] .

وفي القرن الخامس الهجري برز اتجاهان كبيران في التأليف في المغرب العربي :

الأول : " اتجاه لشرح الكتب التي أصبحت عمدة دارسي النحو واللغة " [2]

الثاني : التأليف المعجمي [3]

وكان الاتجاه الأول قد بدأ في العصور المتقدمة . ففي القرن الرابع الهجري شرح محمد بن أبان ابن سيّد (354هـ) كتاب الأخفش ، كما شرح أبو القاسم بن العرّيف (390هـ) جمل الزجاجي ، إلا أنّ هذا الاتجاه " برز في هذا العصر ــ القرن الخامس ــ بروزا غير مألوف ، واتسم بالإطناب والإفاضة ، فمن ينظر في كتاب الجمل للزجاجي ، أو التبصرة للصيمري ، أو الإيضاح للفارسي ، يجدها مختصرات أعدّت للشادين في العربية ، وقد شرحوها فأطنبوا ، وكأنهم أرادوا أن يدلوا على ثبات قدمهم ونفاذ خاطرهم في العلم " [4]

ومن الكتب التي نالت اهتمام أهل المغرب العربي ، فشرحوها ، ووضعوا عليها الحواشي ، والتعليقات ، **كتاب الجمل للزجاجي** . " والمعروف أن كتاب الجمل للزجاجي المتوفى في سنة 337هـ واحد من المصنفات التي حظيت بعناية الدارسين ، والعلماء . فقد أقبل عليه الطلاب يدرسونه في جميع أقطار العالم الإسلامي حتى صار كتابا للمصريين وأهل المغرب ، وأهل الحجاز واليمن والشام ، وانصرف عدد غير قليل من العلماء لوضع الشروح والتعليقات عليه حتى كان يوجد له في بلاد المغرب من الشروح والتعليقات مائة وعشرون شرحا " [5]

فَمن هذه الشروح :

ــ شرح كتاب الجمل للزجاجي ، لسعيد بن عيسى الأصفر (ت : 460 هـ)

ـ شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الأشبيلي (ت 669 هـ)

كما وضعت شروح على أبيات الجمل ، منها :

ـ شرح أبيات الجمل ، لعلي بن إسماعيل ابن سيده (ت : 458 هـ)

ـ الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي (ت : 521 هـ)

وقام نفر من علماء النحو العربي بإيجازه ، لكن مختصرا له في النحو لم ينل الشيوع والشهرة مثلما نالته **المقدمة العربية** ، لابن آجروم (ت : 723 هـ) التي اشتهرت بين أهل هذا العلم باسم **الآجرومية** نسبة إليه .

والآجرومية هو أول كتاب ممعن في الإيجاز لجمل الزجاجي .وقد جرت عادة المتعلمين ـ في أغلب الأحيان ـ أن يبدأوا به عند دراسة النحو العربي حتى يومنا هذا . ووضع على الآجرومية العديد من الشروح والتعليقات [6] وطبع كثيرا وبلغات عدة .[7]

ويمتاز نصّ الآجرومية بخلوه من الشواهد النحوية من آيات قرآنية ، أو أبيات شعرية ، أو أمثال ، ..الخ ، كما يمتاز باعتماده على المشهور في النحو العربي ، وعدم ذكره لأيّ مسألة خلافيه ، أو ذكر الآراء فيها ، مبتعدا في نصّه عن الغموض ، والتعليلات ، والاحتجاجات . كما يتميّز بحذف ابن آجروم لبعض أبواب النحو منه ، مثل باب الاشتغال ، وباب التنازع ، ممّا أدّى إلى قيام أحد علماء النحو وهو محمد بن محمد الرعيني ، أبو عبد الله ، المشهور بالحطاب المالكي (ت 954 هـ) بوضع شرح على الآجرومية سمّاه : **مُتمّمة الآجرومية** ، فصّل فيه الكثير من القضايا النحويّة ، والخلافات بين البصريين والكوفيين ، وآراء النحاة ، وأورد الشواهد بأنواعها ، وزاد عليها أبوابا ، مثل : التنازع ، والاشتغال ، والوقف . ونظرا لأهميّة هذه المتمّمة ، وضعت عليها حواشٍ ، منها :

أـ الفواكه الجنيّة على متمّمة الآجروميّة ، للفاكهي وهي موضوع الدراسة .

بـ ـ الكواكب الدريّة على متمّمة الآجروميّة ، للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت : 1298هـ) وسيأتي الكلام عليه في الموازنة بينه وبين الفواكه .

وبعد توفيق من الله القدير حصلت على نسخة مخطوطة أصلية ، غير مصورة لحاشية : **الفواكه الجنية على متممة الآجرومية** ، لعبدالله بن أحمد الفاكهي (ت : 972هـ) وبعد الاطلاع عليها ، وجدتها صالحة للتحقيق والدراسة ، إذ كتبت بأسلوب رائع ، وسهل ، وبينت ما غمض من عبارات في : **متممة الآجرومية** ، وشرحت حدودها ، وبيّنت الخلل في

عباراتها ، ويسرت الكثير من القضايا النحوية . كما رفعت اللبس عن كثير من عباراتها . ونسبت الآراء إلى أصحابها ، أو المصادر التي أخذت منها .

كما تركت الفواكه الجنية آثارا في الدراسات اللاحقة ، مثل مؤلفات الشيخ ياسين العُليميّ الحمصيّ (ت : 1061 هـ) ، فقد استشهد به ناقلا عنه ، ذاكرا اسمه في أغلب الأحيان ، أو اسم حاشيته الفواكه ، كما استشهد به الشيخ محمد بن علي الصبّان (ت 1206 هـ) في حاشيته المشهورة على شرح الأشموني ، وأمّا الشيخ محمد الأهدل (ت :1278هـ) فهو أكثر الناقلين عن الفاكهي ، وذلك في كتابه " الكواكب الدريّة على متممة الآجرومية " ، إذ نقل عبارات من حاشيه الفواكه نصّا مع الإشارة إلى اسمه أحيانا ، وكثيرا ما يهمل ذلك وسنعرض ذلك بالتفصيل عند الموازنة بين " الكواكب الدرية "، " والفواكه الجنية ".

هذه بعض الدوافع التي دفعتني لتحقيق هذه الحاشية ، بالإضافة إلى دوافع أخرى ذكرتها بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة . وقد رأيت ــ في سبيل تحقيقها ــ تقسيم البحث إلى قسمين رئيسين : الأول : الدراسة ، والثاني : التحقيق .

وقسمت القسم الأول إلى : مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة .

وشملت المقدمة أسباب اختيار الموضوع ، والمنهج الذي سرت عليه في الدراسة . وعرض الفصل الأول عصر الفاكهي من الناحية السياسية ، والاقتصادية ، والعلمية . وبحثت في الفصل الثاني حياة الفاكهي وآثاره ، وأما الفصل الثالث " الفواكه الجنية : دراسة وتحليل " فقد قسمته إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف عام بحاشية الفواكه الجنية ، كما بينت فيه دوافع التحقيق بالتفصيل .

والمبحث الثاني : درست فيه شخصية الفاكهي في حاشية الفواكه ، وذلك من خلال معرفة موقفه من أصول النحو العربي ، وموقفه من بعض الآراء البصرية والكوفية . وموقفه من بعض آراء النحاة مثل : ابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن هشام .كما عرضت فيه بعض اختياراته النحوية .

والمبحث الثالث : وعقدت فيه موازنة بين الفواكه الجنية ، وبين حاشية الكواكب الدرية لمحمد الأهدل (ت : 1298هـ) ورصدت فيها نتائج هذه الموازنة .

وفي الخاتمة لخّصت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .

أما القسم الثاني فهو القسم الخاص بالتحقيق ، إذ قمت ــ أولا ــ بقراءة **الفواكه الجنية** ، ثم نسخها ، وتحقيقها كاملة ، وبينت فيها منهجي في التحقيق ، وتوثيق نسبة هذه الحاشية إلى عبدالله الفاكهي ، وأخير وصفت النسخ المعتمدة التي بين يديّ .

كما ألحقت بالنصّ المحقق فهارس فنية تفصيلية ، تبدأ بفهرس الآيات القرآنية ، وتنتهي بفهرس الموضوعات .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل ، والعرفان ، والامتنان لوالديّ العزيزين فقد كانا دائمي السؤال عن دراستي وعملي هذا فلهم الفضل بعد الله في كلّ ما وصلت إليه . كما أشكر أستاذي الفاضل الدكتور زيان أحمد الحاج إبراهيم ، الذي أشرف على هذه الرسالة ، وأشكر زوجتي التي كان لها الدور الأكبر من أهلي في إنجاز هذه الرسالة. كما اشكر جميع أصدقائي الذين وقفوا بجانبي خلال إنجاز هذا العمل . وأخص بالشكر صديقي العزيز عيسى السيد جواد الوداعي الذي فتح لي باب قلبه وباب مكتبته ، فلم يبخل عليّ بشيء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ..

هوامش المقدمة

1. انظر : محمد طنطاوي ، نشأة النحو ، ص 219
2. أنظر: ألبير مطلق ، الحركة اللغوية في الأندلس ، ص 326
3. انظر: ألبير مطلق ، الحركة اللغوية في الأندلس ، ص 326
4. انظر: محمد البنا ، مقدمته على كتاب نتائج الفكر للسهيلي ، ص 12
5. انظر: ابن العماد ، شذرات الذهب 357:2 ، وانظر: صاحب أبو جناح ، مقدمته في كتاب شرح الجمل لابن عصفور 45:1
6. انظر: حاجي خليفة ، كشف الظنون ، ص: 1796
7. انظر: دائرة المعارف الإسلامية ، ص :

القِسمُ الأوّل

الدراسة

الفصل الأول

عصر الفاكهي

1. الحياة السياسية :

ولد الفاكهي سنة (899 هـ) ، ولم يبق من دولة المماليك الجراكسة (البرجية) [1]التي حكمت مصر والشام سوى قايتباي (842 –901 هـ) ، و قانصوه الغوري (906 – 923 هـ) وكان من يحكم مصر يحكم مكة المكرمة ،إذ كانت مكة تعتمد اعتمادا كليّا في تجارتها على مصر . وإذا تغيّر النظام السياسيّ في مصر فإنّ على حاكم مكة المكرمة تقديم الولاء والبيعة لحاكم مصر الجديد . ومن مصر يتمّ تعيين حاكم مكة المكرمة الذي من وظائفه حماية الحجّاج ، وتنفيذ أوامر السلطان .[2]

وفي هذه المدّة التاريخيّة كانت أسرة بركات الحسنيّ هي التي تحكم مكة المكرمة. وينتسب بركات إلى قتادة الحسني الذي انتزع ولاية مكة من المنصور بن داود سنة (584 هـ) . و ظلت ولاية أسرة بركات لمكة المكرمة حتى القرن الحادي عشر . [3]

ونظرا للارتباط السياسي بين مصر ومكة ، فإنّه من الطبعي أن تتأثّر مكة بما يحدث في مصر إيجابا وسلبا. فالضعف السياسيّ ،والظلم ، وقتل المماليك حكّامهم ،مثل أبو السعادات محمد الذي قتله المماليك بعد أن ساسهم سنة وسبعة أشهر ، وولي بعده جان بلاط سنة (905 هـ) الذي قتل بعد ستة أشهر فقط من حكمه ، وولي مكانه الملك العادل طومان باي ، " فما استكمل يوما واحدا ، بل هجم عليه العسكر وقتلوه " [4] هذه الأحداث كلّها أدت إلى عدم استقرار مصر وبالتالي عدم استقرار مكة المكرمة . ويبرز ذلك في المنازعات السياسية التي لم تنقطع لحكام مكة المكرمة .ووصل الأمر أن يحارب الأخ أخاه حتى الموت من أجل ولاية مكة ، كما حدث بين حميضة بن محمد بن بركات ، وأخيه بركات بن محمد بن بركات سنة (911 هـ) ومن قبله بين هزّاع بن محمد بركات وأخيه بركات سنة (861 هـ) [5]

وزاد من تردي الأحوال السياسية في مكة ذلك الخوف الذي تعرضت له دولة الجراكسة إبّان حكم الغوري ، إذ كان يتهدد مصر خطران كبيران :

الأول : اقتصادي ، ويتمثل في البرتغال واكتشاف الرحّالة البرتغالي فاسكودي جاما رأس الرجاء الصالح ، ومن ثمّ الطريق إلى الهند منذ عام (903 هـ) [6] ممّا ينذر بتحوّل سير خط تجارة التوابل إلى أوربا عبر مصر إلى الطريق الجديد ، وهذا يعني

خسارة اقتصادية كبيرة لمصر التي تفرض ضرائب تجارية على القوافل التـــي تقطعـــها متجهة إلى البحر الأبيض المتوسط ومن ثمّ إلى أوربا .

والخطر الثاني : عسكري ، ويتمثّل في علو نجم العثمانيين بقيادة السلطان العثمـــاني سليم خان الذي تولى الحكم بعد وفاة أبيه السلطان بايزيد سنة (918 هـــ) . و سليم خـــان هو " كاسر سلطان العـــــجم ، وفاتح إقليم مصر " [7] وكان سليم قد حارب إسـماعيل الصفويّ سنة (914 هـــ) وانتزع منه الموصل ، والجزيرة ، وديار بكر . وفي ســـــنة (920 هـــ) حارب سليم إسماعيل الصفوي مرّة أخرى وهزمه . " واضطر السلطان سليم إلى العودة من تبريز إلى بلاد الروم ويتركها خالية خاوية على عروشها ، ثـــمّ تفحّـــص سبب انقطاع القوافل عنه ، فأُخبر أنّ سبب ذلك سلطان مصر قانصوه الغوري ، فإنّه كان بينه وبين شاه اسما عيل محبّة ومودّة ومراسلات ، بحيث كان يتهم بـــالرفض فـــي عقيدته بسبب ذلك .

فلمّا ظهر للسلطان سليم خان أنّ الغوري هو الذي أمر بقطع القوافل عنه صمّم على قتال السلطان الغوري أوّلا ، و الاستيلاء عليه وعلى بلاده ، ثمّ يتوجه إلى شاه إسماعيل ، فلمّا استقرّ ركب السلطنة الشريفة العثمانيّة في تخت ملكه الشريف تهيّأ لأخذ مصر وإزالة دولة الجراكسة ، وتوجّه بعسكره الجرّار ناحية حلب في سنة (923 هـــ) ، وخرج إلـــى قتاله قانصوه الغوري بجميع عساكره من الجراكسة وغيرهم . " [8]

تلاقى الجيشان في مرج دابق [9] ، وكانت المعادلة خاسرة بالنســـبة للغـــوري ، فقـــد استخدم العثمانيون سلاح المدفعيّة التي دكّت جيش الغوري بعدما خانه الحلفاء وهربوا قبل الحرب بدقائق والتحقوا بجيش سليم خان .[10] انتصر سليم خان وضمّ الشام ومصر إلـــى سلطنته . فلمّا وصل سليم إلى مصر أرسل " من أمرائه إلى مكة الأمير مصلح الدين بيك بالصدقات الروميّة ، وبكسوة الكعبة ، " [11] فلمّا وصل الأمير مصلح الدين إلى مكـــة " بـــرز شريف مكة يومئذ مولانا السيّد بركات بملاقاة المحمّلين " [12] وما لبث أن توفي الســـلطان سليم خان فتولى أخوه السلطان سليمان السلطنة سنة (926 هـــ) حيث اســـتقرّ النظـــام السياسي في سلطنة العثمانيين في عزّة حكمه ، واستقرّ معه النظـــام الإداريّ . ومـــازال يحكم حتى توفي سنة (974 هـــ) .

ولكن السؤال المهمّ هنا بعد هذا العرض الموجز للحياة السياسيّة في عصر الفاكـــــهي هو : ما أثر ذلك كلّه على الفاكهيّ ، وما دوره فيه ؟

لم يحفظ لنا المؤرخون ، ولا المترجمون أيّة مواقف ، أو حتى إشارات تقودنا إلى معرفة ولو موجزة بدور الفاكهي في الحياة السياسيّة آنذاك . فكلّ ما كتب عنه لم يتجاوز الصفحة الواحدة ضمّنت تراثه النحويّ الذي برع فيه ، وعرف به في الأقطار العربية . وقد بذلت جهدا كبيرا في الوصول إلى ذلك دون جدوى . ممّا يدل ــ على أغلب الظنّ ــ أن الرجل تفرّغ للعربية وأولاها كلّ وقته واهتمامه، وانصرف عن الشئون الأخرى ، ومنها السياسة . ويقويّ ذلك أنّه جعل جميع كتبه التي وضعها في النحو ما عدا واحدا في آداب زيارة الرسول ــ صلى الله عليه وآله وسلم ــ .وتشير المصادر التاريخيّة إلى أنّ أكثر العلماء المؤلفين تدخلا في السياسة هم القضاة . منهم الشيخ زكريا الأنصاريّ [13] الذي عزل عن القضاء في حكم الغوري لمواقفه السياسيّة الرافضة للظلم . [14] وكذلك قاضي القضاة المؤرّخ صلاح الدين محمد أبو السعود بن ظهيرة الذي سجنه الغوري في مصر ، فلمّا وصل إليها السلطان سليم أعاده إلى مكة [15] .

2. الحياة الاقتصاديّة :

كانت التجارة ، والزراعة ، والصناعة ، هي العناصر الثلاثة للاقتصاد في عهد المماليك والعثمانيين ، في مصر ومكة . إلا أنّ مكة كانت تعتمد على مصر في اقتصادها ، وبخاصة التجاريّ منه .

في وادي مكة المكرمة الضيّق كان نشاط تجاري يتفجرّ هناك ، وهي حرفة ساكنيها من قبل . وقد احتفظ الرسول (ص) طوال أيام حياته ما تعلمه من هذه الثقافة القرشية التي لا تخرج في أساسها عن الطابع التجاري .

وهذه التجارة اعتمدت كثيرا على القوافل التي تأتيها من مصر ، أو الشام ، أو اليمن ، أو غيرها من المواضع المشهورة . وكان رحيل القافلة وعودتها من الحوادث التي يهيم بها الجميع على السواء في مكة ؛ وذلك لأنّ معظم التجار المكيين مرتبطون بها بشكل من الأشكال .وما دامت القافلة التجارية في الطريق إلى مكة المكرمة ، فإنّ أخبارها تصل إلى مكة عن طريق البدو الرحّل ، أو عن طريق إرسال رسل خاصين لهذا الغرض للاطمئنان على سلامتها ، والاستعداد لملاقاتها .

وإلى جانب القوافل التجارية المتجهة إلى مكة المكرمة ، هناك مواكب الحجّ السنوية ، وقوافله المشهورة .وهذه المواكب لا تقلّ عن القوافل التجارية من حيث ما تحمله من ثروات إلى مكة .وهي تضمّ الأمراء ، والتجار ، والبدو، والشحاذين وغير ذلك.

فموكب الحج السوري كان يسير في طريق القوافل التجارية القديم ، وهو أكبر موكب يصل إلى مكة المكرمة . وموكب الحجّ المصري لا يقل شأنا عن السوري فهو يحمل معه الكسوة الثمينة إلى الكعبة المشرفة . وهناك الموكب العراقي ، والموكب اليماني [16]

وكان وصول المحملين السوري والمصري يعدّ حادثا له أهميته التجارية عند المكيين ، لذا كانوا يستقبلونهما بكثير من الحفاوة والتكريم وتأمين الراحة لأصحابه .

كما كانت صدقة المحمل الروميّ التي يرسلها السلطان الحاكم في مصر إلى مكة المكرمة مصدرا لدخل العوائل المكيّة . ففي سنة (923 هـ) وصل من مصر إلى ميناء جدة " مراكب من السويس فيها سبعة آلاف إردب قمح . وهو أوّل حبّ ورد لأهل مكة " ، [17] ويعتبر موسم الحجّ موسما تجاريا ناجحا في مكة إلى يومنا هذا ، إذ يستغل التجار هذا الموسم السنوي في تسويق وبيع العديد من البضائع المختلفة لحجيج بيت الله الحرم في سوق تكاد لا تعرف محلاتها التوقف في غير أوقات الصلوات اليومية .أمّا مقدر الثروة التي تصبّها الحجاج في مكة كلّ سنة فلا تصور عظمها ومقدارها .

وهناك تجارة النقل التجاري المشتهرة بين مكة ومصر ، وبيم مكة وباقي المدن في شبه الجزيرة العربية . فخط القوافل بين مصر ومكة لا يهدأ بين الطرفين . ويقوم النقلة على أخذ أجور معروفة من التجار عند إتمام عملية النقل . كما يقوم البدو على نقل البضائع بين مكة وباقي مدن وأماكن شبه الجزيرة العربية . ومن أشهر هذه المدن " جدّة " التي ينقل إليها البدو البضائع من مكة وبالعكس .

وفي التجارة المكية أسهمت الكتابة والمحاسبة بدور كبير في تنظيم هذه التجارة . وذلك عن طريق تسجيل الحسابات في دفاتر خاصة بذلك . كما يبرز الميزان الخاص بوزن العملات ــ النقدية ، الذهبية والفضيّة ــ في جميع دكاكين مكة ، وذلك للتأكد من قيمتها.[18]

3. الحياة الاجتماعيّة :

يتكون مجتمع مكة من مجموعة مختلفة من الطبقات الاجتماعية لعبت العلاقات بينها دورا كبيرا في تكوين صورة المجتمع المكي ، فهناك الأشراف ــ سكان مكة الأصليون ــ الذين ينتمون إلى الدوحتين الحسنية والحسينية من أبناء الإمام علي بن أبي

طـــــالب (ع) ، وهم ينقسمون إلى تقاسيم أيضا يمكن التمييز بينـــهم بشـــكل الوجـــه والعيون والأنف . وهناك أمراء مكة ، وبينهم نزاع سياسيّ مستمرّ ــ كما أشرت إليه في الحياة السياسية ــ يتلخّص في السيطرة على الحرم الشريف وإدارة شُئونه ، والســـيطرة على مكّة المكرمة.

كما يتكون المجتمع المكيّ من التجار ، وهم كثيرون ، يعتمدون على قوافل مصر فـــي الغالب ، وقوافل الشام ، واليمن وغيرها . ويأتي من بعدهم الباعة ، وهم التجار الصغـــار الذّين يعتمدون على التجار الكبار في الحصول على البضائع لبيعها بجوار البيت الشـــريف . وهي مهنة غالبية الناس في مكة حتى يومنا هذا . ومن علماء الدين ، وأهـــل العمامـــة الملازمين للبيت الحرام ، القائمين على الوعظ والإرشاد ، والتدريس .ويتلقـــى هـــؤلاء العلماء دعما كبيرا من تجار مكة المكرمة . كما يتكون هذا المجتمع من العوام ، و خدّام بيت الله الحرام ، القائمين على شئونه.

كما يدخل في تكوين المجتمع المكي أولئك الذين يقيمون في مكة المكرمة من غـــير أهلها الأصليين ، وهم طبقات السكان الفقيرة من مغاربة ، وأفغان ، ويمـــانيين ، حيـــث يمتهنون المهن البسيطة من حمل البضائع ، أوْ التنظيف . وبعضهم يجتهد حتى يصبح من تجار مكة المكرمة .وهؤلاء الغرباء ــ أصلا ــ يفوق عددهم عدد السكان الأصليين مـــن المكيين الذين هاجر معظمهم خارج مكة المكرمة ، وبقي بعضهم على حدود مكـــة .أمـــا أكثر طبقات السكان فهم أهالي اليمن حضرموت ، وكان يليهم في العـــدد أبنـــاء الـــهنود المستوطنين ، والمصريين ، والسوريين ، والأتراك . وكان هناك مكيـــون مـــن أصـــل إيراني ، وتاتاري ، وبخاري ، وكردي ، وأفغاني ، ومن كلّ بلد مسلم آخر تقريبا . [19]

4. الحياة العلمية والثقافية :

كانت الدارسة في مكة المكرمة تتمّ في الحرم الشريف ــ غالبا ــ على شكل حلقات دينية تعقد بعد الصلوات الخمس على المذاهب الأربعة .وكانت هناك بعض المدارس التي خصصت لدارسة العلوم الدينية واللغوية كالنحو والصرف وغيرهما . ومن أشـــهر هـــذه المدارس مدرسة الأشرف قايتباي في مكة المكرمة ، ومدرسة البيمارستان المنصـــوري في مكة ، وكان يشرف عليها الشيخ محمد النهرواني (ت : 990 هـــ) . [20] وكان علـــى الطالب في هذه المدارس أن يطوف بمجموعة من المدرسين الشيوخ واحدا واحدا ، فـــإذا أخذ كفايته انتقل إلى شيخ آخر ، حتى أخذ بعضهم العلم عن ستمائة شخص . [21]

ولعل التساؤل الجدير بالطرح هنا ، هو : لماذا لم يزدهر العلم في مكة المكرمـة ، وهي مهبط الوحي وبدء انطلاق العلوم العربية ؟ لماذا صرنا نسمع عن الكوفة والبصرة ومصر وبغداد والأندلس وما بهم من علوم وعلماء ، ولا نسمع كذلك عن مكة المكرمة ؟؟

هوامش الفصل الأول

1. كان خلفاء صلاح الدين يكثرون من شراء المماليك وينـــزلونهم في أبراج القلعة يربون فيها تربية عسكرية ،فأطلق عليهم اسم البرجية نسبة إلى ذلك . انظر : عصر الدول والإمارات (مصر والشام)، شوقي ضيف ، ص 34 .
2. انظر : خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام ، لدحلان ص 46 .
3. انظر : خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام ، لدحلان ص 46
4. انظر : الإعلام بأعلام بيت الله الحرام ، للنهرواني ص 255 .
5. انظر : خلاصة الكلام ، لدحلان ص 46–49 .
6. انظر : خطط الشام لمحمد كرد علي ص 217 .
7. انظر : الإعلام للنهرواني ص 277 .
8. انظر : الإعلام للنهرواني ص 286 .
9. مرج دابق بكسر الباء : قرية قرب حلب بينها وبين حلب أربعة فراسخ . انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي 475:2 (دابق) رقم الموضع :4540 .
10. انظر : الإعلام للنهرواني ص 287 .
11. انظر : الإعلام للنهرواني ص 292 .
12. انظر : الإعلام للنهرواني ص 292 .
13. انظر : الطبقات الكبرى للشعراني 123:2 .
14. انظر : الكواكب السائرة للغزي 201:1 .ومقدمة تحقيق كتاب الشـــيخ زكريـا الأنصاري " الدرر السنية " ، تح : عيسى جواد الوداعي ، رسالة ماجستير ، جامعـة البحرين ، مارس 1999م
15. انظر : الإعلام للنهرواني ص 292 .
16. انظر : موسوعة العتبات المقدســة ، لجعفــر الخليلــي 228:2 ، ط2، مؤسســة الأعلمي ، بيروت ، 1987 م .
17. انظر : خلاصة الكلام ، لدحلان ، ص : 51 .
18. انظر : موسوعة العتبات المقدسة ، للخليلي 280:2
19. انظر : موسوعة العتبات المقدسة ، للخليلي 280:2 .
20. انظر : الإعلام للنهرواني ص 350 .
21. انظر : المجتمع المصري في عهد المماليك ، لسعيد عاشور . ص 145 .

الفصل الثاني

الفاكهي حياته وآثاره

1 ــ نسبه ــ مولده ــ نشأته :

وُلد جمال الدين [1] عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن نور الدين علي الفاكهيّ ، المكيّ ، الشافعيّ .[2] في مكة المكرمة سنة (899 هـ)

أمّا الفاكهي ،فهو اسم العائلة التي ينتمي إليها . وهو اسم عائلة اشتهر أفرادها بالعلم ، والمعرفة ، والأدب ، وكلّهم يحمل لقب الفاكهي ، وهم :

- **جدّه** : وهو من شرّاح الآجروميّة ، ولا نعرف أيّ جد فيهم ولم تشر كتب التراجم إلى وجوده أصلا ، لكنّ الفاكهيّ استشهد ببعض أقواله في كتابه الأوّل : " **مجيب الندا في شرح قطر الندى** " . قال في فصل أنواع الإعراب وعلاماته : " قال جدّي رحمه الله تعالى في شرحه على الآجروميّة : ولا حاجة إلى هذه الزيادة ،... " [3] و استشهد به أيضا في كتابه " **شرح الحدود النحويّة** " في حدّ جمع المؤنث السالم " قال جدّي ــ رحمه الله تعالى ــ : إذ المتبادر ممّا جمع بألف وتاء ، كونهما مستحدثين لأجل الجمع " [4]
- **أخوه** : عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهيّ ، المكيّ (920 ــ 982 هـ) . وهو عالم ، وفقيه ،ومشارك في بعض العلوم . له مصنفات كثيرة جدا . منها : شرح منهج القاضي زكريا .[5]
- **أخوه** : أبو السعادات محمد بن أحمد بن علي الفاكهيّ ، المكيّ (923 ــ 992 هـ) أديب ، ومشارك في بعض العلوم .وهو فقيه حنبليّ . من تصانيفه : نور الأبصار شرح مختصر الأنوار في الفقه ، ورسالة في اللغة . [6] ومن العجائب أنّ المشايخ الثلاثة هم ــ أبو السعادات ــ وأخواه : عبد الله ، والشيخ عبد القادر ، كانوا كلّهم أهل فضل وعلم ، وكلّ واحد من الثلاثة مات قبل الآخر بعشر سنين . فكان أوّلهم موتا الشيخ عبد الله ، وآخرهم صاحب الترجمة . رحمهم الله تعالى آمين " .[7]

وأمّا **المكّيّ** فنسبة إلى مكة المكرمة التي ولد ومات فيها .

ولم تذكر كتب التراجم السنة التي رحل فيها إلى مصر ، لكن ثمّة إشارة إلى أنّه رحل إلى مصر بعد أن ألّف شرحه على القطر " **مجيب الندا** " . فقد روي أنّه دخل إلى

جامع الأزهر ، فرأى جماعة يتدارسون كتابه " مجيب الندا " وقد أشكل عليهم محلّ منه ، فأجاب عن الإشكال فلم يثقوا بالجواب ، لعدم علمهم بأنّه مصنّفه حتى أخبرهم أنّه هو الشارح ، واستشهد على ذلك من كان هناك من المكيّين " [8] ، وإذا عرفنا أنّ الفاكهي فرغ من تأليف هذا الكتاب سنة 916 هـ وكان عمره ثمانية عشر عاما [9] فإنّ رحيله لا يكون قبل هذه السنة . كما لم تحدد مصادر ترجمته المدّة التي قضاها في مصر . [10]

وأمّا الشافعيّ فهي النسبة للمذهب السنيّ الشافعي ، الذي ينتسب إليه الفاكهي . فهو واحد " من فقهاء الشافعيّة " . [11]

2 ـ مكانته العلميّة ـ شيوخه وتلاميذه ـ آثاره العلميّة .

أ ـ مكانته :

عرف عن الفاكهيّ أنّه " كان من كبار العلماء ، مشاركا في جميع العلوم " [12]إلا أنّه إلى علم النحو أقرب ، حتى نعت بـ " النحويّ " في ذيل اسمه [13] " وبالجملة فإنّه لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو ، فإنّه كان فيه آية من آيات الله تعالى " [14] و " حتى قيل : إنّه سيبويه عصره " [15] كما نعت بـ " العلاّمة " [16] و بـ " الفاضل اللوذعي ، واللبيب الألمعي " [17] وليس أدلّ على مكانته العلمية من تدارس كتابه شرح القطر في أكبر المدارس العلمية وهو الجامع الأزهر ، والحادثة التي ذكرتها آنفا فيه . وهو أوّل من شرح قطر الندى بعد شرح مؤلفه ابن هشام [18] وهو واحد من النحاة القلائل الذين وضعوا كتبا في الحدود النحوية ،[19] ثمّ شرحها بطريقة المزج " في كراريس ولم يسبق إلى مثل ذلك " [20]

ولعلو مكانته العلميّة كان بعض الفقهاء يسألونه شرح بعض الكتب النحوية .فكان هذا الطلب هو الدافع لشرحه ملحة الإعراب للحريري ، يقول الفاكهي " سألنيه بعض الفقهاء الأصفياء المعتقدين الأولياء ، فأجبت سؤاله ، وحققت آماله " [21]

ب ـ شيوخه :

بالرغم من مكانة الفاكهيّ العلمية ، التي حظي بها ، إلاّ أنّه لم تحفظ لنا مصادر ترجمته واحدا من شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم. وقد يكون الفاكهيّ واحدا من التلاميذ العديدين الذين أخذوا عن القاضي زكريا الأنصاري (ت :926 هـ) ويقويّ هذا الاحتمال أمران : الأوّل أنّ الأنصاريّ في تلك الفترة كان " حامل لواء المذهب الشافعيّ على كاهله ، ومحرر مشكلاته ، وكاشف عويصاته في بكره وأصائله ،.. " [22] وهو المذهب الذي

ينتمي إليه الفاكهيّ . والثاني : أنّ بعضا من تلاميذ الأنصـــاريّ رحلـوا إليـه ، وأخذوا عنه عام (925 هـ) [23] ، أي بعد انتهاء الفاكهي من وضع كتابه النحـويّ الأوّل " مجيب الندا " سنة (911 هـ) ورحيله إلى مصر بعد هذا التاريخ ، كما ذكرت سـابقا . كما ذكر الفاكهيّ نفسه في خطبة كتابه الفواكه الجنيّة : أنّ كتاب متمّمة الآجروميّة " تأليف سيّدنا وصاحبنا .. محمد ابن الشيخ محمد الرعينيّ ، الشهير بالحطـاب المكـيّ المالكيّ .." [24] وإذا عرفنا ذلك يمكننا وضع احتمال آخـر ، وهـو أن يكـون شـيوخ الحطّاب هم شيوخ الفاكهيّ أنفسهم . لكنني عندما بحثت في تراجم شيوخ الحطّاب لم أجد أنّ الفاكهي أحد تلاميذهم .

ج ــ تلاميذه :

وكما لم تذكر مصادر ترجمته شيوخه ، وأساتذته ، لم تذكر لنا تلميذا واحـدا مـن تلاميذه . ويحتمل أن يكون أخواه : محمد الفاكهيّ ، أبو السعادات و عبـد القـادر مـن تلاميذه . وخصوصا إذا عرفنا أنهما تتلمذا على يد الحطـاب الرعينـي ، [25] صاحبـه ، والفاكهي أولى بهما منه ، وأقرب إليهما .

د ــ آثاره العلميّة :

ترك لنا الفاكهيّ مجموعة من مؤلفاته ، جلّها في النحو وقضاياه ، لذا سمّي بالنحويّ كمـا سبق الإشارة إليه . وسوف أعرض هنا ، ما بين يديّ من كتبه عرضا موجزا . وهي كما يلي :

1ــ مجيب الندا في شرح قطر الندى

وهو أوّل شرح لكتاب **شرح قطر الندى و بل الصدى** بعد شرح مؤلفه ابن هشام . ألفه الفاكهي سنة 911 هـ في مكة المكرمة في جزأين كبيرين . طبع في مصر سنة 1916م في دار الكتب العربية الكبرى ، وطبع الطبعة الثانية سنة 1971م فـي شـركة و مطبعـة مصطفى البابي الحلبي في مصر ، وهي الطبعة التي بين يديّ .[26] قال عنه ابن العماد إنّه " في غاية الحسن " [27] ولقيمة الكتاب وضعت عليه كثيرا من الحواشي منها :

- حاشية الشيخ محمد بن علي بن محمد الحرفوس الحريـري العـاملي الكركـي (ت : 1059هـ) [28]

- حاشية الشيخ ياسين بن زين الدين الحمّصي الشافعيّ (ت :1061هـ) طبعت في أسفل الطبعة الثانية من مجيب الندا .
- حاشية إبراهيم بن منصور الفتّال (ت : 1098 هـ) [29]

2 ــ الفواكه الجنيّة على متمّمة الآجروميّة

وهو موضوع تحقيقنا هذا . وسيأتي الحديث عنه مفصلا في محلّه .

3 ــ كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب .

وهو شرح لمحلة الإعراب نظمها أبو محمد الحريري البصريّ (ت : 416 هـ) . وهو مطبوع ، ومنه نسخ خطّيّة في مكتبات كثيرة .[30]

4ــ شرح كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب . [31]

وهو شرح لكتابه السابق : " كشف النقاب .. "

5 ــ حدود النحو .[32]

عرف فيه الفاكهي مائة وأربعة وسبعين مصطلحا نحويا ، بدأه بتوضيح معنى الحد عند النحاة ، والفقهاء ، والأصوليين ، ثم حد الكلام ، وختمه بحد الخط .و هو مطبوع محقق .[33]

6 ــ شرح كتاب الحدود في النحو .

وهو شرح الكتاب السابق بطريقة المزج . قال عنه ابن العماد " ولم يسبق إلى مثل ذلك " .[34] وهو محقق ومطبوع .[35] وكان يكتفي بتوثيق الشاهد دون بيان موضع الشاهد فيه في جميع الكتاب ، مع أخطاء جمة في الكتاب كله .

7ــ حسن التوسل في آداب زيارة أفضل الرسل .

ويبدو من اسمه أنه في آداب زيارة الرسول (ص) وكيفية التوسل به . وهو كتاب مطبوع .[36]

8ــ شرح الآجرومية .[37]

وهو شرح لمقدمة اللغة العربية المشهورة بـ " الآجرومية " لمحمد بن آجروم .

9 ــ شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني .

وهو في فروع الفقه المالكي .[38]

وانفرد الدكتور عبد اللطيف العبد في مقدمته لكتاب الحدود في النحو بذكر ثلاثة كتب للفاكهي ، هي : *شرح الجمل* ، *وشرح المعلقات السبع* ، *ومناهل السمر في منازل*

القمر . لكن الدكتور العبد لم يوثق مصدرها ، و المعروف أنّ الكتاب الأخير لعبد الرحمن بن عيسى ابن مرشد العمري [39]

هـ ـ وفاته :

توفي الفاكهي في مكة المكرمة سنة 972 هـ (1564م) . [40] و لا أعرف مصدرا من مصادر ترجمته أرّخ لموته في غير هذا التاريخ .

هوامش الفصل الثاني

1. انظر : النور السافر لمحيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروسي ص 288، وكشف الظنون لحاجي خليفة 135:2 ، وفي الكواكب الدرية للأهدل ص 19 ، و معجم المؤلفين لكحالة 28:6 .
2. انظر : مداخل المؤلفين 1128:3 .
3. انظر : مجيب الندا في شرح قطر الندى للفاكهي 126:1 .
4. انظر : شرح الحدود النحوية للفاكهي ص 115 .
5. هو : عبد القادر بن أحمد الفاكهي المكي (920–992 هـ) أخو عبد الله بن أحمد الفاكهي صاحب الفواكه .
6. انظر : الأعلام للزركلي 7:6 وسمّاه صاحب معجم المؤلفين (296:1) أحمد ونسب له كتب الفاكهي !!
7. انظر : النور السافر للعيدروسي ص 410
8. انظر : النور السافر للعيدروسي ص 378 والشذرات 376:8 والنص للثاني .
9. انظر : النور السافر ص 277 ، والشذرات 357:7 .
10. وفي كشف الظنون 135:2 " فرغ من شرحه يوم الاثنين ثالث عشر من رجب سنة 924 هـ " وعلى هذا التاريخ يكون الفاكهي قد رحل إلى مصر بعد سقوط دولة المماليك .
11. انظر : الأعلام للزركلي 69:4 .
12. انظر : الشذرات 367:7.
13. انظر : الشذرات 366:7.
14. انظر : النور السافر للعيدروسي ص 278، والشذرات 367:7 .
15. انظر : النور السافر للعيدروسي ص 277–278.
16. انظر : الشذرات 367:7 ، والكواكب الدرية للأهدل ص 19 .
17. انظر : حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا 3:1 .
18. انظر : كشف الظنون 135:2 .
19. يوجد سبعة كتب فقط في حدود النحو قبل وضع الفاكهي كتابه حدود النحو . انظر : كشف الظنون 635:1 .

20. انظر : الشذرات 367:7 .

21. انظر : كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ، للفاكهي ص 2 .

22. انظر : الشذرات 153:8 .

23. انظر : الكواكب السائرة للغزي 169:1 .

24. انظر : التحقيق ص (2)

25. انظر : معجم المؤلفين 283:5 ، و 298:8 .

26. طبع في مصر سنة 1916م ، في دار الكتب العربية الكبرى ، والطبعة الثانية سنة 1971م ،في شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر أيضا ، وهي الطبعة التي عندي . وتوجد منه نسخة في متحف البحرين ، وقد حاولت الحصول على نسخة منه بالطرق القانونية المتبعة عند حاجة الباحث إلى المخطوطات ، لكن جميع محاولاتي باءت بالفشل ، فالمخطوطات هناك للعرض فقط !!

27. انظر : الشذرات 367:10 .

28. انظر : أعيان الشيعة ، لمحسن الأمين 23:10 .

29. انظر : نفحة الريحانة ، لمحمد بن أمين المحبي (ت : 1111هـ) 566:1 ، تح: محمد الحلو الحلبي ، بدون تاريخ ، وبدون مطبعة .

30. يوجد منه نسخ عديدة في مكتبات مختلفة في العالم . انظر : النور السافر ص288 ، والشذرات 367:7 ، والأعلام 69:4 ، وبروكلمان بالعربية 153:5 ،

31. ذكر في الأعلام فقط 69:4.

32. انظر : الشذرات 367:7 ، والأعلام 69:4 .

33. حققه الدكتور محمد العبد ، وهو تحقيق لم يراع فيه المنهج العلمي في التحقيق . انظر : الحدود في ثلاث رسائل ، للفاكهي ، وإخوان الصفا ، وابن سينا ، ط1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1979م .

34. انظر : الشذرات 367:7 .

35. حققه الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة 1939 م ، ولم يوثق الدميري جميع الآراء المنسوبة لأصحابها . انظر : ص (103 ، 284 ، 135 ، 285) وكان يكتفي بتوثيق الشاهد الشعري دون بيان الشاهد فيه ، ص (155 ، 292) ، مع أخطاء جمّة في الكتاب كله .

36. انظر : الأعلام 69:4 .

37. انظر : النور السافر للعيدروسي ص 277، والشذرات 367:7 .

38. انظر : تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين . المجلد الأول 171:3 ، 1983 م .

39. انظر : إيضاح المكنون 564:2 .

40. انظر : النور السافر للعيدروسي ص 277، والشذرات 366:7 ، والأعـــلام 69:4 وفهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق 69:4 . وفهارس المخطوطـــات التـــي ذكرتها في هامش رقم (5) من هوامش الفصل الثالث .

الفصل الثالث

الفواكه الجنيّة : دراسة وتحليل

المبحث الأوّل : تعريف عام بحاشية الفواكه :

على الرغم من كثرة كتب النحو المختصرة ، أو الموجزة في المشرق العربي ــ مثل : التفاحة للنحاس ، والإيجاز في النحو ، للرمانيّ ، والإعراب عن قواعد الإعراب ، لابن هشام ، وكتب أخرى ــ إلاّ أنها لم تنل الشهرة والشيوع مثلما نالته تلك المقدمة المختصرة في النحو التي وضعها محمد الصهناجيّ المعروف بابن آجروم في مكة المكرمة ، [1] وهي : **المقدّمة الآجروميّة في مبادئ العربية** ، التي تُعرف بـ : **الآجروميّة** . وهي أوّل كتاب ممعن في الإيجاز لكتاب الجمل للزجاجيّ . وقد صارت هذه المقدّمة أساسا في تدريس المبتدئين النحو العربي حتى يومنا هذا . قال السيوطيّ : " ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدّمته "[2].

لعلّ أوّل ملاحظة يمكن رصدها بعد الإيجاز ، خلو هذه الآجروميّة من أيّ شاهد من القرآن ، أو الحديث ،أو الأمثال والأقوال ، أو حتى نصف بيت من الشعر . ولعلّ هذا من أسباب بساطتها ، بالإضافة إلى خلوها من الخلافات النحوية ، والمناقشات ، والجدل ، واقتصارها على المشهور من القاعدة النحوية . وقد بدأت بالكلام ، وانتهت بالمخفوضات .

وعلى هذه المقدّمة وضعت شروح كثيرة جدا تفاوتت في الطول والقصر ، منها : [3]

- شرح الشيخ خالد الأزهري (ت : 905 هـ)
- شرح المكودي (ت : 807 هـ)
- شرح أبي اسحاق الشاغوري (ت :916 هـ)
- شرح محمد بن محمد الرعينيّ ، أبو عبد الله ،المشهور بالحطّاب المالكي (ت : 954 هـ) [4] ، وسمّاه : " **متمّمة الآجروميّة** " ، فصّل فيه الكثير من القضايا النحويّة ، والخلافات بين البصريين والكوفيين ، وآراء النحاة ، وأورد الشواهد بأنواعها ، وزاد عليها أبوابا ، مثل : التنازع ، والوقف . ونظرا لأهميّة هذه المتمّمة ،وضعت عليها حواش ، منها :

أ- الفواكه الجنيّة على متمّمة الآجروميّة ، للفاكهي وهي موضوع الدراسة .

ب ــ الكواكب الدريّة على متمّمة الآجروميّة ، للشيخ محمد بن أحمد بن عبد البـــاري الأهدل (ت : 1298هـ) وسيأتي الكلام عليه في الموازنة بينه وبين الفواكه .

التسمية :

أجمعت المصادر التي اطلعت عليها ،والنسخ التي بين يديّ على تسمية هـذه الحاشية بـ : **الفواكه الجنيّة على متمّمة الآجرومية** . إلاّ نسخة واحدة ، وهي النسـخة التي حصلت عليها من وزارة التراث القوميّ بسلطنة عمان . فقد جـاء عنوانـها فـي الصفحة الأولى : **شرح الفواكه الجنية على متمّمة الآجروميّة** . وكـذا فـي فـهرس مخطوطات الكتب العربية لهذه الوزارة .وكنت قد ظننتها شرحا للفواكه الجنية أوّل الأمر لكنها لم تكن سوى نسخة أخرى من **الفواكه الجنية** نفسها . (5)

أمّا ما جاء في فهرس مخطوطات البحرين من نسبة هذه الحاشية إلى محمد بن محمـد الرعيني الحطاب ، فهو خطأ كبير ، فالرعينيّ كما عرفنا هو صاحب المتمّمة !! وقـد اعتمد واضع هذا الفهرس على نفس المخطوطة التي بين يديّ ، لكنه لم يفحصها جيدا . وهذا الفهرس مليء بالأخطاء والنقص (6)

زمن تأليفها :

اتفقت النسخ التامّة التي بين يديّ على أن الفاكهيّ فرغ من تأليف **الفواكه الجنية** في يوم الأحد ، العاشر من شهر رجب الفرد سنة ست وخمسين وتسعمائة . (7) وهـو تأريخ دقيق كما ترى . وخلت نسخة الأصل من هذا التأريخ ، ليحلّ محلّه تاريخ الفـواغ من نسخها على يد حسين الصيمري ، وهو سنة 1090 هـ .

موضوع الفواكه الجنية ، وهدفها :

تناول الفاكـهيّ متمّمة الآجرومية للرعيني الحطّاب ، بالشرح ، والتعليـق على جميع الأبواب فيها .

وقد بيّن الفاكهي الهدف من وضعه هذه الحاشية في الأسطر الأولى عندما قـال : " فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدّمة الموضوعة في علم العربية تـأليف سـيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمـد الرعينـي الشـهير بالحطاب المكّيّ المالكيّ ــ تغمده الله برحمته ــ **قصدت فيه تقرير معانيها ، وتحريـر مبانيها ، مع فوائد جمّة ، وزوائد مهمّة** ". (8) فالهدف الأوّل هو تقرير المعاني التي في المتمّمة ، وذلك ببيان موقف النحاة منها ، والآراء فيها ،وبيان الصحيح والضعيف منـها .

والهدف الثاني شرح وبسط القواعد النحوية فيها . وكلّ ذلك " مع فوائد جمّة ، وزوائد مهمّة ".

وقد وفّق الفاكهي في تحقيق هذين الهدفين . ومن أمثلة ذلك في قضية عمل (لات) عمل (ليس) حيث اكتفى الرعيني صاحب " المتمّمة " بقوله : " وأمّا لات فتعمل عمل ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين " فقال الفاكهي : " (وأمّا لات) أصلها " لا " زِيدَ عليها التاء لتأنيث اللفظ ، والمبالغة في معناه . وحُرّكت لالتقاء الساكنين (فتعمل عمل ليس) بإجماع من العرب ، (بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) . هذا ما نصّ عليه سيبويه ، فأخذ بعضهم بظاهره ، وتبعه المؤلف . وقيل لا يختصّ به ، بل باسم الزمان ، وإن لم يكن بلفظ " الحين " كالساعة والأوان ، وهو ظاهر عبارة " التسهيل " . وجزم في " الشذور وشرحه " بأنّها تعمل في " الحين " بكثرة ، وفي الساعة والأوان بقلّة . " [9]

ومن خلال النظر في هذا النصّ نلاحظ الفاكهي قد أبان موقف النحاة ، وعلماء النحو في هذه القضيّة ، والاختلاف في كون اسمها وخبرها بلفظ الحين ، أو باسم الزمان ، مع شرح واضح لعبارة الرعيني المركّزة . وزاد عليها زوائد مهمّة ببيان أصل " لات " ، والمعنى الذي أضافته تاء التأنيث عندما زيدت على " لا " .

أثر الفواكه في الدراسات النحويّة :

تركت مؤلفات الفاكهيّ آثارا واضحة في الدراسات النحويّة اللاحقة ، ووضعت على كتبه الحواشي والتعليقات . وقد رأينا اهتمام النحاة بكتابه " **مجيب الندا** " لاحقا والحواشي التي وضعت حوله . ولم يقل أثر شرحه على ملحة الإعراب للحريري " **كشف النقاب** " الذي اعتمد عليه العلامة الشيخ محمد الحضرميّ (ت :930 هـ) [10] اعتمادا كبيرا في شرحه لملحة الحريري ، الذي سمّاه " **تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب** " [11] حتى أخذ منه عبارات وأسطرا دون الإشارة إليه .[12] أمّا التأثيرات التي تركتها الفواكه الجنية في الدراسات اللاحقة فيبدو لي أنّها واضحة في مؤلفات الشيخ ياسين العُليميّ الحمصيّ (ت : 1061 هـ) ، [13] فقد استشهد به ناقلا عنه ، ذاكرا اسمه في أغلب الأحيان ، أو اسم حاشيته الفواكه ، [14] .

كما نقل عنه الشيخ محمد علي الصبّان (ت : 1206) غير مرّة في حاشيته المشهورة على شرح الأشموني المعروفة بـ " حاشية الصبّان " . [15] و ها هو ذا الشيخ محمد الأهدل (ت :1278هـ) [16] أكبر المتأثرين به من المؤلفين النحويين ، وذلك في كتابه " الكواكب الدريّة " ، إذ نقل

عبارات من حاشيته الفواكه نصّا مع الإشارة إلى اسمه أحيانا ، وكثيرا ما يهمل ذلـــك [17] وسنعرض ذلك بالتفصيل عند الموازنة بينه وبين الفاكهي .

منهج الفاكهي في الفواكه :

اتخذ الفاكهيّ منهجا سار عليه في الفواكه وكتابين آخرين في النحو أيضا هما : **مجيب الندا** ، **وشرح الحدود** . ألا وهي طريقة **المزج** .أي مزج الشرح بالمتن ، أو مزج حاشية الفاكهي بشرح الرعيني وهي من الأساليب الجيدة في توضيح المتون ، وهي صعبة تحتاج إلى دربة وكلفة عاليتين . وتتعيّن صعوبتها في المزج بين كتابتين من غير أن يخلّ بموضع كلمات المتن (الشرح) الإعرابيّة ، وإرجاع الضمائر ، والبحث عن كلمات تناسب المتن ،بحيث لا يختل المعنى المراد من المتن .وهذا ما فعله الفاكهيّ ببراعة ، معتمدا في ذلك على نسخة من المتمّمة بخط الرعينيّ نفسه ، والتي أشار إليها قائلا " أي حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء ، **هكذا بخطّ المؤلف** " [18] .

ونستطيع أن نلمس في يسر بعض ملامح هذا المنهج الذي سار عليه الفاكهي في حاشيته هذه فيمايلي :

1ـ حاول الفاكهي قدر الإمكان تحقيق الأهداف التي وضعها في بداية حاشيته ، فقرر الكثير من القضايا التي تركها الرعيني دون تقرير .وقد مرّ مثال ذلك في (موضوع الفواكه الجنية وهدفها)

2 ـ والفاكهي وضع حاشيته على الأبواب نفسها ، والترتيب الذي وضعه صاحب المتمّمة الرعيني الحطّاب ،ولم يزد عليها بابا ، ولم يخالف ترتيبها .

3 ـ والفاكهيّ يذكر الآراء المختلفة والمتباينة في القضية الواحدة ، ولا يتركها دون ترجيح رأي من تلك الآراء إذا كان يرضي قناعته العلمية ، ذاكرا علة ترجيحه. والأمثلة على ذلك كثيرة . فمن ذلك ما جاء في " فصل موانع الصرف " في مسألة منع الصفة مع الألف والنون من الصرف :ومع الألف والنون الزائدتين بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء ، وألا يكون مؤنثه أي : فعلان على وزن فعلانة ، أي وبشرط أن لا يقبل تاء التأنيث لتحقق المشابهة بألفي التأنيث . وقيل الشرط الثاني وجود فعلى لا انتفاء فعلانة ، لأنّه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة ، فرحمن على الأول

غير منصرف ، وعلى الثاني منصرف ، والراجح الأوّل ،لأنّ وجود فعلى ليس شـــرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو الشرط بالذات " . [19]

4 ــ والفاكهيّ يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ،والحديث النبوي الشـريف ، وأشعار العرب ، والأمثال ، وأقوال العرب

5 ــ يحاول الفاكهي دائما أن يجعل كل موضوع في محلّه الصحيح الخاص به ، فـــإذا تحدث عن قاعدة أو أمر في غير بابه أو محلّه ، أو قبل موضعه ، أشار إلى ذلك بعبارة واضحة . مثل ذكره ظرف الزمان الواقع خبرا عن ذات وهو في باب المبتدأ والخبر : " ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال : زيدٌ اليومُ ، كما سيأتي " [20] وقوله في فصـل المجرور بالاضافة : وتابع المخفوض من نعت وغيره ، يأتي في التوابع إن شـــاء الله " [21]وقوله في باب المستثنى : " وأمّا التوابع التي من جملتها تابع المنصوب المقصـــود بالذكر هنا ، فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى "[22] . وهو أيضا يحيل إلى أمر مـــرّ نقاشه وبيانه في صفحة مضت . ومثال ذلك قوله في باب الاسماء العاملة في الفعـل : " ويجري في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل " [23] . وقال في باب إعراب الأفعـــال المضارعة : " تقدم في صدر المقدّمة أن الفعل من حيث هو ثلاثة أنواع .. " [24]

6 ــ وإذا بدأ الفاكهيّ بابا ، أو فصلا جديدا ، وكان لعنوان هذا الباب أو الفصل أكـــثر من مصطلح نحوي يعرف به أشار إلى ذلك في أوّله . من ذلك قوله في باب النعـت : " باب النعت ، ويقال له الوصف والصفة ،" [25] ، وقوله في باب البدل : " بـــاب البـدل ويسمّى بالتكرير " [26] ، وقوله في باب التنازع : " باب التنازع في العمـــل ، ويسـمّى أيضا باب الإعمال " [27] ، وقوله في باب المفعول من أجله : " باب المفعول من أجلـه ، ويسمّى المفعول لأجله ، والمفعول له ، فله ثلاثة أسماء " [28] . وقد يشير إلى صاحب التسمّية ، كقوله في باب نائب الفاعل : وكما يسمّى المفعول الذي لم يسم فاعله ، يسمّى أيضا النائب عن الفاعل ، وهذه العبارة لابن مالك ، قال أبو حيان ولم أرها لغيره " [29]

.

7 ــ والفاكهيّ يحيل القارئ الطالب للزيادة والتفصيل إلى كتبه الأخرى التي وضعـــها في النحو ، بدلا من تكرارها .وهذه الإحالات تساعد في توثيق كتبـــه ، وتقلـل مـن التكرار . وإليك بعض الأمثلة :

- **قوله** : " ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم ، وقد ذكرت وجه إعرابـها بالحروف في شرح القطر فراجعه " [30] .

- **قوله** :" ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه التي يشاركه فيها المثنى . وقد ذكرت جميع ذلك في شرح القطر " [31] .
- **قوله** : " مفرد وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها ،إذ المفرد له إطلاقات أربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها " [32] .

8 ــ وإذا أدرك الفاكهيّ أنّ كلامه فيه بعض الإجمال ، أفرد فقرة جديدة يبدؤها بكلمة (**تنبيه**) أو (**تتمّة**) . ومن ذلك قوله في أقسام المعربات : " تنبيه : هو لغة الإيقاظ للشيء ، واصطلاحا الإعلام بتفصيل ما علم إجمالا ممّا قبله " [33] . وقوله في موانع الصرف : " تنبيه : قد أفهم كلامه أنّ العلمية تجامع مؤثرة كلا من التأنيث والعجمة ،و .. " [34] .

9 ــ والفاكهيّ هو العالم الخبير بالحدود النحويّة . ولا غرابة في ذلك فقد وضع كتابين في الحدود النحويّة كما أشرنا إلى ذلك مسبقا . فعرضه للحدّ عرض العالم المتمكّن . لذا اهتمّ الفاكهي بالحدود النحويّة في هذه الحاشية ، وله طريقتان في عرض الحدّ النحويّ هنا : الأولى ، عرضه لغويا ،ومن ثَمّ في الاصطلاح . نحو : " باب العطف : هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، والعطف اصطلاحا نوعان : عطف بيان وعطف نسق .. فعطف البيان ،أي فمعطوف البيان هو التابع لما قبله المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة ..وأما عطف النسق فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة .. " [35] وقال في باب التمييز : " هو لغة مصدر بمعنى المميز بكسر الياء اسم فاعل ، هو الاسم المنصوب بما سبقه من فعل أو شبهه ، أو ذات مبهمة ، المفسر لما انبهم من الذوات باعتبار الوضع أو النسب الكائنة في جمل أو شبهها " [36]

وقد يبدأ بالحدّ اصطلاحا دون ذكر معناه لغة . ومن ذلك حدّه للمستثنى . يقول : " باب المستثنى : هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا " [37] .

وناقش الفاكهيّ بعض الحدود التي نقلها من بعض النحاة وبيّن رأيه فيها . ومن ذلك مناقشته ابن هشام في ذكر تعريف الأخير للخبر . قال : " الخبر هو الجزء المتمّ للفائدة .. وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه ، وهو غير جامع ؛ لعدم شمله لقائم من نحو : زيد أبوه قائم ، إذ لا يصدق عليه أنّه جزء تمت به الفائدة مع مبتدئه الذي هو : أبوه ؛ لاشتماله على ضمير الغائب " . [38]

ولاهتمام الفاكهيّ بالحدود ، أراد أن تكون هذه الحدود دقيقة ، وشاملة ، ومانعة من دخول ما ليس منها. فبعد أن عرض الحدّ الذي أتى به الرعيني في متمّمته للفاعل وهو : الاسم المرفوع المذكور قبله فعل أو ما في تأويل الفعل ، قال : " وقد تبع المؤلف الأصل في جعل الرفع قيدا في التعريف مع أنّه حكم من أحكام الفاعل " [39] . وقال أيضا ــ بعد أن عرض تعريف الرعيني ظرف الزمان ، وهو اسم الزمان المنصوب بتقدير في ــ : " والنصب حكم له وقد تقدّم أنّه لا يؤخذ في التعريف " . [40]

ولدقته في الحدود صار يتفقّد حتى أصغر الجزئيات في الحدّ . ومن ذلك تعليقه على حرف (أو) في حدّ الإعراب الذي ذكره الرعينيّ في متمّمته ، وهو: " تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا " . قال الفاكهيّ : " وأو للتقسيم ، وليس دخولها الحدّ ممّا يفسده . وإنّما يفسده إذا كان المراد بها الشكّ ، " [41] .

وإذا كان الحدّ صعب الفهم عند المبتدئين ، يعمل الفاكهيّ ــ تبعا للرعينيّ ــ على تقريب هذا الحدّ من أفهامهم كما فعل بحدّ النكرة . قال : " وتقريبها ، أي حدّ النكرة ، إلى الفهم ، أي فهم المبتدئ ، أن يقال : الاسم النكرة كلّ ما صلح دخول الألف واللام المؤثر ين التعريف عليه " [42] .

10- وكباقي معظم المؤلفين من النحاة لم يستطع الفاكهي التخلّص من النزعة المنطقية في مؤلفاته النحوية . هذه النزعة التي اكتسبها النحو العربي نتيجة اتصاله بالحضارات الأجنبية كحضارة الإغريق . وقيل إنّ النحو تأثر بشكل واضح بمنطق أرسطو منهجا وموضوعا [43] وأكثر ما نرى المنطق ممزوجا بالنحو في الحدود النحويّة والعلل . وأمثلة ذلك كثيرة عند الفاكهيّ سأقتصر على أربعة منها فقط :

- " (المفيد) بأن أفهم معنى يحسن السكوت عليه .. وهو بهذا المعنى يستلزم المركّب . لكن لمّا كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرّح المؤلف بما علم التزاما ، إذ المقصود من الحدّ بيان الماهيّة ، وهي لا تعرف إلا بذكر جميع أجزائها تصريحا .. " [44] .
- " (وهي اسم وفعل وحرف) أي الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة انقسام الكليّ إلى جزئياته ، فيصحّ إطلاق المقسوم على كلّ من أقسامه .." [45]
- " وكلام غيره كالتصريح في أنّه قسم من المتصل . ولك أن تقول هذه القسمة ناقصة ؛ لأنّها لا تشمل الضمير المحذوف " [46]

• " (كأسامة) فإنّه علم وضع (للأسد) أي لحقيقته الذهنيّة ، أي الأسديّة المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن بل هي موجودة في النفس " [47]

مصادر الفواكه :

أكثر ما اعتمد الفاكهي في حاشيته هذه على الكتب النحوية ، وبعض كتب إعراب القرآن الكريم ، بينما جاء ذكر كتاب لغويّ واحد مرّة واحدة ، وهو كتاب " المفردات " للراغب الأصفهانيّ . وهو في اعتماده على هذه المصادر النحويّة لم يكن ميله إلى المدرسة البصرية ــ كما سنعرف لاحقا ــ يمنعه من الأخذ من كتب المدارس النحوية الأخرى كالكوفية والمصرية ــ مثلا ــ ، بل راح يرتشف من كلّ المصادر التي احتاج إليها . فعن المدرسة البصرية أخذ من الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ومن الكتاب لسيبويه ، و من المقتضب للمبرد ، وغيرهم . وعن الكوفيين أخذ من الكسائيّ ، والفرّاء ، وغيرهما . وعن البغداديين أخذ عن السيرافيّ ، وأبي علي الفارسيّ ، وابن جنيّ ، والزمخشريّ ، وابن السرّاج . وعن الأندلسيين أخذ من ابن عصفور ، والشلوبين ، وابن مالك ، وغيرهم . وعن نحاة الشام أخذ من ابن يعيش ، ابن الحاجب ، وابن هشام ، والمرادي ، و غيرهم . وعن نحاة مصر أخذ عن

وتأتي مؤلفات ابن مالك ، كشرح التسهيل ، وشرح الكافية الشافية ،في مقدمة مصادر الفاكهيّ . تليها مؤلفات ابن هشام المصريّ ، وبعدها يأتي الكتاب لسيبويه ، ومؤلفات ابن الحاجب ، وشرح الرضي على الكافية . وتأتي بقية المصادر بعدها في كثرة الرجوع إليها. [49]

وإذا كان النقل عن الكتب والمصادر دون الإشارة إليها من سمات ذلك العصر ، فإنّ هذه السمة قد تجسدت عند الفاكهي بشكل واضح جدا . وعلى الرغم من إشاراته العديدة إلى ابن هشام ، أو كتبه ، فقد نقل عن كتاب أوضح المسالك الكثير دون الإشارة . بل تعدّى ذلك إلى اتباع ترتيب ابن هشام في عرض مادة الباب أو الفصل . قال ابن هشام : " هذا باب التنازع في العمل ، ويسمى أيضا باب الإعمال . وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرّف واسم يشبهه ، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع ، وهو مطلوب لكلّ منهما من حيث المعنى .

مثال الفعلين : ﴿آتُوني أُفْرِغ عَلَيه قِطرا ﴾ ومثال الاسمين قوله :

عَهِدْتُ مُغِيثاً مُغنياً مَنْ أَجرتَهُ

ومثال المختلفين : ﴿ هَاؤُمُ اقرؤُا كِتَابِيَه ﴾ . وقد يتنازع ثلاثة ، وقد يكون المتنازع فيه متعددا ، وفي الحديث : " تسبّحون وتكبرون وتحمّدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين " فتنازع ثلاثة في اثنين ، ظرف ومصدر " . [48] وهو عين ما قاله الفاكهي في هذا الباب وبالترتيب مع تفصيل أكثر لبعض العبارات . [49]

المبحث الثاني : شخصية الفاكهي في الفواكه

لعل أفضل الطرق إلى معرفة شخصية الفاكهي في حاشيته الفواكه الجنيّة ، هي معرفة موقفه من أصول النحو العربي ، وموقفه من المدرستين النحويتين البصرية والكوفيّة ، وموقفه من الأراء النحوية السابقة ، ومعرفة آرائه واختياراته .

موقفه من أصول النحو :

يعرف السيوطيّ أصول النحو العربي بأنّها : ذلك العلم الذي " يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجماليّة ، من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدلّ " [50] وهي أربعة : السماع " النقل " ، والقياس ، و الإجماع ، واستصحاب الحال . [51]

أولا: السماع :

هو كما يقول السيوطيّ : " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيّه ــ صلى الله عليه وسلم ــ وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين ، نظما ونثرا ، عن مسلم أو كافر . فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كلّ منها من الثبوت " . [52] وقد استشهد الفاكهي في حاشيته هذه بالقرآن الكريم ، وبقراءاته حتى الشاذة منها ، وبالحديث النبويّ الشريف ، وبأشعار العرب ، وكلامهم ، وأمثالهم .

أ ــ الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته :

هو أصل من أصول الاستشهاد في اللغة العربية ،ولم يختلف أحد في ذلك . وهو كثير جدا عنده . ولدى الفاكهي طريقتان في ذكر الاستشهاد بالآيات القرآنية : الأولى أن يسبق الآية بعبارة (قال الله تعالى ،أو قوله تعالى ، أو قال تعالى) ، نحو : " وأما قوله تعالى : ﴿ولقد خلَقناكُم ثمَّ صوّرنَاكُم ﴾.." [53] ونحو : " قال الله تعالى : ﴿ اهدِنَا الصِراطَ المُستقيمَ صراطَ الذين ﴾ .. " في باب البدل [54]. والثانية أن يأتي بالآية دون

تلك العبارات التي تسبقها ، نحو " ومثال ما اعتمد على مقدّر ، نحو : مهين زيد عمرا أم مكرمه ، أي أمهين ، ونحو ﴿ مُختلفٌ ألوانُهُ ﴾ أي : صِنف"

كما أكثر الفاكهيّ من الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، والتي هي " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما " [55] ولم يقتصر استشهاده على القراءات المتواترة بل تعداها إلى الشاذة والضعيفة أيضا . فمثال الشاذة قوله في فصل (ما ألحق بليس في العمل) : " ومنه قراءة سعيد بن جبير ــ رحمه الله ــ ﴿ إنِ الذين تَدعُونَ مِنْ دُونِ الله عباداً أمثالُكم ﴾ بتخفيف إنْ وكسرها لالتقاء الساكنين " [56] .ومثال المتواترة قوله في باب الوقف : " ويجوز اثباتها، أي الياء ، كقراءة ابن كثير ﴿ ولكلِّ قومٍ هَادِي ﴾ ، ﴿ومَا لهم مِن دُونِهِ مِنْ وَالِي ﴾ ، " . وقوله في المنادى : " الثالثة : الجمع بين التاء والألف فيقال ﴿ يا أبتا ﴾ بالتاء والألف جمعا بين العوضين ، وبها قرىء شاذا " [57] ومثال الضعيفة قوله في المنادى : " وقرىء ﴿ ربُّ السِجنُ ﴾ بضم الباء وهي ضعيفة جدا " [58] .

وهو كثيرا ما يذكر اسم صاحب القراءة ، وأحيانا لا يذكره ،كالمثالين السابقين ، و كقوله في باب إعراب الأفعال المضارعة : " و لا حجة له في قراءة بعضهم ﴿ ولا تَمْنُنْ تَستكثرْ ﴾ .. ".

وباستشهاد الفاكهي بالقراءات القرآنية على اختلافها من حيث التواتر والشذوذ والضعف، يكون قد خالف البصريين ــ كما خالفهم ابن مالك من قبل ــ الذين تشددوا في قبول القراءات التي لا تتوافق مع مقاييسهم وأصولهم " لأنّهم وضعوا مقاييسهم اللغوية من القرآن الكريم بلهجة قريش ، ... ومن أجل هذا تشددوا في قبول القراءات السبع على رأي أنّها متواترة ومنقولة عن العرب الأقحاح " كما غلّطوا ابن عامر ، وابن حبيب الزيات ، ونافعا ، في بعض القراءات القرآنية [59]

ج ــ الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف :

النحاة في استشهادهم بالحديث النبوي ثلاثة أقسام :

القسم الأول : لا يجوّز الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو واللغة مطلقا . ويقف في مقدمة المانعين أبو الحسن بن الضائع (ت :680 هـ) [60] ، الذي وضع مبررات المنع في كتابه شرح الجمل قائلا بأنّ : " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ــ كسبويه وغيره ــ الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، " [61] وتبعه في المنع أبو حيان[62] .

القسم الثاني : أجاز الاستشهاد بالحديث النبويّ مطلقا ، وفي مقدمتهم ابن مـــالك ،الـــذي وضع كتابا أسماه : **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، ناقش فيه واحدا وسبعين بحثا نحويا في مجموعة من أحاديث النبي ــ ﷺ ــ في الجامع الصحيـــح للبخاري [63] ، وتبعه ابن هشام ، وزاد عليه البغدادي الاستشهاد بأقوال أهـــل البيـــت ــ رضي الله عنهم ــ [64]

القسم الثالث : التوسط بين الفريقين ،إذ قبل الاستشهاد ببعض الأحاديث النبويّة ،وهي التي تروى باللفظ والمعنى ، ورفض التي تروى بالمعنى فقط . ومن هذا القسم الشـلطبي [65] ، وتبعه السيوطي في الاقتراح [66] وردّ هذا المذهب الدماميني [67]

أمّا الفاكهي فقد تبع مذهب ابن مالك في الاستشهاد بـــالحديث الشـــريف ، حيـــث استشهد بأكثر من ثلاثين حديثا [68] . والأحاديث التي استشهد بها مشهورة ، كثر الاستشهاد بها في كتب النحو ، فاستشهد بقول الرسول ﷺ " التمس ولو خاتما من حديد " فـــي بـــاب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر . [69] ، وبقوله ــﷺ ــ : " من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل " في جواز دخول تاء التأنيث على الفعل الماضي [70] وبقوله ــ ﷺ ــ " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " في إجازة بعضهم حذف العمدة من الجملة وهو فاعل الشرب . [71].

د ــ الاستشهاد بأشعار العرب :

يحاول الفاكهي الاستشهاد بالآيات القرآنيّة أوّلا ، تابعا علماء النحو في الوقـــوف بالاستشهاد عند الشاعر إبراهيم بن هرمة (ت : 176هـــ) فهو آخـــــــر الحجـــج. [72] وعندما يستشهد بالشعر فإنّه يستشهد به بإحدى الطرق التالية :

1 ــ ذكر البيت كاملا ، مع ذكر قائله وهو قليل جدا ،كقوله في فصل الاسم الموصول " أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق :

وأنت الذي تلو ي الخيول رءوسها إليك وللأيتام أنت طعامها[73]

2 ــ ذكر البيت دون ذكر قائله وهو كثير جدا في حاشيته. [74]

3 ــ ذكر شطر من البيت ، كقوله في فصل الاسم الموصول " وقد يعكس ذلك الأصل في من وما ،فتستعمل مَنْ على خلاف الأصل لغير العاقل إذا نزل منزلته ، كقوله :

أسرب القطا هل مَنْ يعير جناحه[75]

4 ــ ذكر جزء من أحد شطري البيت ، كقوله في آخر فصل : ظنّ وأخواتـــها وقــول الشاعر :

هما سيِّدانَا يزعَمانِ

وهو جزء من الشطر الأول من قول الشاعر أبي أسيده الدبيري . والبيت كاملا :

هما سيدانا يزعمان وإنّما يسوداننا إن أيسرتْ غنماهما[76]

هــ ــ الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالهم :

وهو قليل . فمن الأمثال نحو : " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " [77]ومن كلام العرب ، نحو : " الليلة الهلال " [78]

ثانيا : القياس :

وجود السماع يعني وجود القياس ، إذ إن الثاني لا يتأكد ، ولا يثبت دون وجـود الأوّل . والمراد بالقياس عند النحاة هو : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كـــان في معناه " [79]و قال السيوطي : " وهو معظم أدلة النحو ، والمعوّل في غالب مســـائله عليه ، كما قيل :

إنّما النحو قياس يتبع ..... " [80]

وقد اعتدّ الفاكهيّ بالقياس كثيرا ، مثل البصريين ، لكنه ما كان يقيس على شيء ليس له معتمد من كلام العرب . قال في فصل " لا " التي لنفي الجنس : " فصـــل فـــي الكلام على " لا " العاملة عمل " إن " بالحمل عليها " [81]وهو من حمل للنقيض علـــى النقيض . ومن أمثلة القياس أيضا بناء بعض أسماء الأفعال حملا لها على الفعلين الأمـر والماضي المبنيين ، ومن ذلك بناء اسم فعل الأمر " صَه " أي " أسكت " ، وبناء اســم فعل الماضي " هيهات " أي " بَعُدَ " . كما أعرب بعض أسماء الأفعال حملا لـــها علـــى المضارع ، نحو إعراب " أوّه " أي " أتضجرُ "

ومن القياس حمل الاسم على الفعل في منع الصرف . وهو من حمل الفرع على الأصل[82]

وأمثلة القياس كثيرة جدا ، فالنحو ــ كما أشرت قبل قليل ــ معظمه قياس [83]

ثالثا : الإجماع :

عندما يتحدث النحاة عن الإجماع في كتبهم و حواشيهم ، فإنّهم يعنون " إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة " [84]. وهذا الإجماع لا يكون حجّة إذا خالف المنصوص ، أو خالف المقيس على هذا المنصوص . [85] والفاكهيّ ــ كباقي علماء النحو ــ استدّل بالإجماع في مواطن عديدة في حاشيته هذه . قال في فصل موانع الصرف : " فإن لم يكن شيء من ذلك بأن كان ثلاثيا ساكن الوسط ، غير أعجميّ ، ولا مذكّر الأصل ، كهند ودعد جاز الصرف نظرا إلى خفّة اللفظ بالسكون ، وأنّها قاومت أحد السببين ، وقيل بوجوبه . وجاز تركه نظرا إلى وجود السببين في الجملة وهما : العلميّة والتأنيث ، وهو الأحسن عند الجمهور " [86]

واستدل بالإجماع على نقض كلام ابن مالك ، وذلك في فصل أسماء الإشارة ، عندما ردّ على رأي الرعينيّ : " وظاهر كلامه يقتضي أنّه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان : قربى وبعدى ، وهي طريقة ابن مالك ومن تبعه ، لكن الجمهور على أنّ له ثلاث مراتب .." [87]

وقال في " فصل فيما ألحق بليس في العمل " : " وأما لآت أصله (لا) زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ ، والمبالغة في معنى النفي ، وحركت لالتقاء الساكنين ، فتعمل عمل ليس بإجماع من العرب " [88]

رابعا : استصحاب الحال :

أطلق النحاة على مفهوم استمرار الحكم ، وإبقائه على ما كان ، مصطلح استصحاب الحال ، وقد أخذوه من أصول الفقه كباقي الأصول التي ذكرناها سابقا . وقد نقل السيوطي تعريفه عن ابن الأنباري فقال : " هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل ، عند عدم دليل النقل عن الأصل " [89] ثم قال " وهو من الأدلة المعتبرة " التي لا غنى عنها في النحو العربي .

ومن المسائل التي اعتمد فيها الفاكهيّ على هذا الأصل ، قوله في مسألة تخفيف (كأنّ) : " وإذا خففت كأنّ بقي إعمالها وجوبا عند الجمهور استصحابا للحال ، وحملها على أنّ المفتوحة " [90] ونقل الفاكهيّ رأيا لابن مالك معتمدا على هذا الدليل : " وإنمّا حذفت التاء من عدد المؤنث ، وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم _ أي الذي يجري على عكس القياس _ لأن الثلاثة

و أخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرهـــا ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق " [91]

ومنها أيضا قوله في أقسام المعربات : " والفعل المضـــارع بشـرطه قسـمان بالاستقراء لا زائد عليهما : قسم يعرب بالحركات الثلاث الضمة والفتحة والكسـرة ، أو بالسكون . وقدمه ؛ لأنّ الإعراب بالحركات وبالسـكون أصـل للإعـراب بـالحروف وبالحذف ، ...، وأصل الإعراب مطلقا أن يكون ملفوظا به " [92]

التعليل في الفواكه الجنية :

اهتم الفاكهي بالتعليل في حاشيته الفواكه اهتماما كبيرا ، حتى لا يكـاد يـترك مسألة دونما تعليل ، بل نجده يبسط عللا متتابعة في فقرة صغيرة كما سنرى لاحقا .

العلة الصناعية : وهي في النحو التعليل بقواعد النحو ذاتها في إثبات قـاعدة أو دحض أخرى . منها :

تعليل الفاكهي تسمية المصدر بالمفعول المطلق قائلا : " ويسمى المفعول المطلق لعدم تقييده بحرف ، نحو : ضربت ضربا " [93] فعلة تسمية هذا النـوع مـن المفـاعيل بالمفعول المطلق عدم تقيّده بحرف ، كم هو شأن المفعول فيه ، والمفعـول معـه ، .. وهذه علّة صناعية .

وكثيرا ما استعمل الفاكهي التعليل في الرد على بعض آراء النحاة أو دحضها ، كردّه على ابن الحاجب ، الذي يرى أن اسمي الفعلين " أوّه ، وأفّ " بمعنى المـاضي ، وليس المضارع كما يذهب إليه ابن مالك : " والثالث ما هو بمعنى المضارع ، وذلـك نحو : أوّه بفتح الهمزة وتشديد الفاء ، وفيها أربعون لغة ، وكلها بمعنى أتضجر ، وكون الاسم بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلـك ؛ لأنّ أسماء الأفعال مبنية لمشابهتها فعل الأمر والماضي ، ولو كانت بمعنى المضـارع لأعربت ، فأوّه ، وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مرادا بهما الإنشاء ، وقد علمـت مما سبق أنها مبنية ؛ لشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا لما يقولـه ابـن الحاجب " . [94]

ومن العلّة الصناعية تعليل جعل المفعول الأوّل نائبا للفاعل في الفعل المتعـدي لاثنين مثل " أعطى " . قال الفاكهي " وعلّة ذلك أنّ الفاعل لا يكون إلا واحدا فكذلـك نائبه " [95]

العلة المعنوية :

وهي أن يعتمد فيها المعنى في التعليل ، وليس الصناعة أو الصوت . ومنها:
قوله في الاسم الموصول : " وتفتقر الموصلات الاسمية كلّها خاصها و مشتركها إلى صلة معهودة للمخاطب في اعتقاد المتكلم ، متأخرة عنها وجوبا ؛ لأنّ الموصول ناقص لا يتمّ معناه إلا بصلته فهي معرفة ومبنية له " . [96]

كما استعمل التعليل المعنوي في الردّ على ابن مالك الذي يرى أن الجار والمجرور يقعان نائب فاعل للفعل المبني للمجهول كليهما : " وظاهر كلامه ــ أي الرعيني ــ أنّ النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو اختيار ابن مالك ، والتحقيق أنّه المجرور فقط ؛ لأنه المفعول حقيقة ، والجار إنما جئ به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم " [97]وهذا النوع من التعليل كثير في الفواكه .

وعللّ بالعلّة المعنوية في الخبر المتعدد الذي لا يستقل بالخبرية قائلا : " وأما ما لا يستقل بالخبرية نحو : هذا حلو حامض ، فيجوز باتفاق ؛ لأنّه وإن تعدد صورة ، فهو في الحقيقة خبر واحد ؛ لأنّ المعنى مُرّ " [98] خلافا للذي يستقل بالخبرية ، نحو : خالد شاعر معلم ، فأجاز قوم تعدده هنا ، ومنع آخرون التعدد دون عطف . [99]

ومنها تعليله لعدم تعرض المؤلف الرعيني لبناء فعل الأمر للمبني للمجهول : " ولم يتعرض المؤلف لفعل الأمر ؛ لأن صيغته لا تبنى للمفعول لفساد المعنى ، وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكون متصرفا تاما فالجامد لا يبنى له باتفاق " . [100]

وعلى الرغم من كثرة التعليلات الصناعية بالذات ، والمعنوية ثانيا ، إلا أنّه ترك بعض القضايا دون تعليل أو حتى إيضاح ، أو إحالة منه إلى كتب أو حواش أخرى ، منها : ردّه على ابن هشام في جواز دخول (لا) على (غير) في قولنا (لا غير) . وكان ابن هشام قد اعتبر هذا التركيب لحنا .قال الفاكهي : " واستعمال (لا غير) في كلام المصنفين كثير وله مستند ، وإن قال في المغني أنّه لحن ، وفي شرح الشذور : لأن العرب لم تتكلم به " [101] وكان ابن هشام قد قال في المغني : " وقولهم (لا غير) لحن " [102] وكما قلت لم يعلل الفاكهي لصحة ذلك ، ولم يذكر لنا ذلك المستند الذي أشار إليه ، ولم يشر سوى أنه كثير في كلام المصنفين .

كما وجدت علل في الفواكه لم أجد لها مصطلحا تندرج تحته ، كتعليله تقديم الإعراب على البناء في الشرح لشرفه ، قال الفاكهي : " باب الإعراب والبناء اللذين لا

يخلو آخر كل كلمة من أحدهما . وبدأ بالإعراب ؛ لشـــرفه وشـــرف محلـــه " [103] إلا إذا سميناه علة التشريف .

موقفه من الآراء البصرية والكوفية :

لم يكن الفاكهي يخرج عن سلفه ابن هشام الذي تأثر به وبآرائه كثيرا كما لاحظنـــا ذلك سابقا ، ولأنّ ابن هشام ذكر الآراء البصرية والكوفية ، بالرغم من أنّه بصريّ ، كـــذا فعل الفاكهيّ ، حيث ذكر آراء الفريقين ، واستخدم مصطلحاتهما ، لكنّه ما كان يذكر رأيـــا بصريا دون دليل ، وكان إذا وجد الحقّ مع الكوفيين لم يتردد في تبني رأيهم ، والاعتمـــاد عليه كما سنرى .ولم ترد قضية خلافية بين المدرستين إلا أبان ميله لإحداهما .

قضايا ومسائل وافق البصريين فيها :

وهي معظم المسائل والقضايا التي اختلفوا فيها مع الكوفيين ، ومنها :

1. أنواع الفعل : قال : " ثلاثة عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين ، بإسقاط الأمر بناء على أنّه مقتطع من المضارع . وإنّما كانت الأفعال ثلاثة ؛ لأنّ الأزمنة التي جزء من مدلول كل منها ثلاثة " [104]

نلاحظ أن الفاكهيّ انتصر لمذهب البصريين ، ثمّ علل ما ذهبوا إليه بأنّ الأزمنـــة ثلاثة .

2. وقد يكتفي الفاكهي بذكر رأي البصريين دون الكوفيين . ومن ذلك في بيان الاسـم الموصول " ذا " ، قال : " فشرط كونها موصولا أمران : أن يتقدم عليها ما الاستفهامية باتفاق من البصريين " . [105]

وقال في باب الفعل الذي لم يذكر فاعله : " وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكـــون متصرفا تاما فالجامد لا يبنى له باتفاق ، وكذا الفعل الناقص عند البصريين " [106]

وقال في فصل كان وأخواتها " ويجوز أن تتقدم أخبارهن عليهن ... ، إلا خبر ليس عند جمهور البصريين قياسا على عسى بجامع الجمود " [107]

وقال في فصل أفعال المقاربة : " وكان القياس في عسى وجوب اقتران خبرهـــا بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أنّ التجرّد من أن خاص بالشعر " [108]

وقال في فصل إنّ وأخواتها : " وتُخفف إنّ المكسورة الهمزة عند البصريين لثقـــل التشديد وكثرة الاستعمال ، فيكثر إهمالها ... نحو ﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لما عليها حافظ ﴾ [109]

قضايا ومسائل وافق الكوفيين فيها :

وبالرغم من ميله الواضح إلى المذهب البصريّ ، إلا أن ذلك لم يمنعه من تبني رأيهم والاعتماد عليه ــ كما قلت سابقا ــ وقد وجدت في هذه الحاشية كلها مسألتين فقط وافق فيهما الفاكهي الكوفيين ، وهما :

الأولى : تقديم خبر ما زال عليها ، حيث أجاز الكوفيون ذلك ، ومنعه البصريون [110] أما الفاكهي فقد أجازه تبعا لرأي الكوفيين . يقول " ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن ، بدليل جواز تقدم معمول الخبر ، نحو : ﴿وأنفُسَهُم كانُوا يظلمون﴾ ، وقوله :

على السنِّ خيرا لا يزال يزيدُ "

ويمكننا ملاحظة أنّ الفاكهيّ لم يصرح هنا بأنّ هذا الرأي كوفيّ ، وأن البصريين يمنعونه . كما يمكن ملاحظة وجود دليل السماع هنا ، وهو هذا الشاهد الشعري .

الثانية : أخذه بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة ، وهذا خلاف ما كان عليه البصريون من التشدد في قبول القراءات القرآنية . والقراءات القرآنية " مصدر من مصادر النحو الكوفيّ ، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغويّة ، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه ، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ ،.. ولا ننسى موقفهم من ابن عامر مقرئ أهل الشام ، ونافع مقرئ المدينة ، وحمزة مقرئ أهل الكوفة ، .. " [112] .

ومن القراءات التي لم يقبلها البصريون قوله تعالى : ﴿ وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلَ أولادَهم شركائهم ﴾ بنصب ﴿ أولادَهم ﴾ ، وجر ﴿ شركائِهم ﴾ وهي قراءة ابن عامر ، لكن الكوفيين أجازوها ، واحتجوا بها كما رفضوا قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ واتقوا اللهَ الذي تُساءلونَ به والأرحامِ ﴾ بجرّ ﴿ الأرحامِ ﴾ [113] وضعفوا قراءة نافع لقوله تعالى : ﴿ ولقد مكّناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معائشَ قليلا ما تشكرون ﴾ بهمز ﴿ معائش ﴾ وجوز الكوفيون همزها . [114] فالفاكهي " إذن لا يتشدد في قبول القراءات كما كان يفعل البصريون " [115]

ومن المسائل التي تركها دون ترجيح ، مسألة إلغاء ذا مع ما : قال : " والإلغاء الحقيقيّ أن تقدر ذا زائدة بين ما و مدخولها ، كأنّك قلت : ما صنعت . لكن هذا مذهب كوفيّ ، والبصريّ يمنعه لأنّه لم يثبت عندهم زيادة الأسماء " [116]

ويبدو لي من تقديمه لرأي الكوفيين أنّه انتصار خفيّ لرأيهم هذا .

المصطلحات النحوية :

أمّا بالنسبة للمصطلح النحويّ فقد كان الفاكهي يكثر من المصطلحات البصريّة ، لكننا نجده أحيانا يستخدم المصطلح النحويّ الكوفيّ ، مثل مصطلح (هاء التأنيث) في حديثه عن (سنين) : " وهو كلّ ما كان جمعا لثلاثيّ حذفت لامه ، وعوض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسر كعضة وعضين ، وعزة وعزين ، .. " والبصريون يسمونها (تاء التأنيث) [117] وقد يستخدم المصطلح البصري ، والمصطلح الكوفي لمفهوم واحد ، مثل استخدامه مصطلح (صفة) البصريّ ، ومصطلح (نعت) الكوفي في مكان واحد هو باب النعت . [118] وأفرد بابا للأسماء المجرورة سمّاه " باب المخفوضات من الأسماء " وهو مصطلح كوفيّ ، ثم يورد المصطلح البصري الذي يقابله : " والمخفوضات أسماء مشتملة على علم المضاف إليه وهو الجرّ، سواء كان بالكسرة أو الفتحة ، أو الياء " . [119]

والفاكهيّ قد يشير إلى تسمية الكوفيين لمصطلح بصريّ ما . فبعد أن تحدث عن (ضمير الفصل) وهو مصطلح بصري قال : " والكوفيّ يسميه عمادا ، " [120]

موقفه من الآراء النحويّة السابقة :

لم يكن الفاكهي يأخذ آراء النحاة السابقين عليه أخذ المسلّمات ، ودون أن يُنْعِمَ النظر ، ويمحّص الآراء ، بل راح يوافق الآراء ، أو يخالفها تبعا لقوة الحجة أو ضعفها ، أو صوابها أو غلطها . وقد يعرض آراء النحاة في مسألة ما فإذا انتهى منها قال رأيه وختم به .

موقفه من بعض آراء ابن الحاجب :

عُرِفَ عن ابن الحاجب (ت : 646هـ) أنه كان من أذكى أئمة النحو قريحة ، وأنه صاحب منهج جديد في التأليف في النحو ، يعتمد على كثرة النقل ، وصغر الحجم ، وتيسيره ، مما جعل كتبه كثيرة النشر بين النحاة في الأقطار . وبالرغم من اعتماد الفاكهي على ابن الحاجب في كثير من القضايا ، ونقل من كتبه الكثير ، إلا أن ذلك لم يمنع الفاكهي من أن يتخذ موقفا من بعض آرائه.لكن هذه المواقف لا تشكّل ظاهرة في " **الفواكه** " .

ومن هذه المواقف ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن أسماء الأفعال إنما تُبْنى لشبهها بالفعل الأمر والماضي ، فكيف كان موقف الفاكهي من هذا الرأي ؟ قال في باب الأسماء العاملة عمل الفعل : " والثالث ما هو بمعنى المضارع ، وذلك نحو : أوّه بفتح

الهمزة وتشديد الواو، وفيها أربعون لغة ، وكلها بمعنى أتضجر ، وكون الاسم بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك ؛ لأنّ أسماء الأفعال مبنية لمشابهتها فعل الأمر والماضي ، ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت ، فأوّه ، وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مرادا بهما الإنشاء ، وقد علمت مما سبق أنها تُبنى لشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معموله لا لما يقوله ابن الحاجب " . [121]

موقفه من بعض آراء ابن مالك :

كان ابن مالك " أسطع نجم لمع في سماء العلم في القرن السابع الهجري .. وكان في النحو مثل الشافعي في الفقه "[122] وبالرغم من اعتماد الفاكهيّ الكبير على آرائه ، حتى لا تكاد تخلو صفحة ، أو قضية من اسمه ، إلا أن الفاكهي لم يكن تابعا سلبيا ، بل كان يناقش ، أو يبين موقفاً حتى آراء كبار النحويين .يقول في قضية اقتران (أن) بخبر (أوشك) : " وأمّا أوشك فكون الأكثر معها الاقتران ، إنما يظهر حيث جعلت للترجّي كـ(عسى) وأمّا إن جعلت للمقاربة كما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه فلا " [123] .

وكان ابن مالك جعل (أوشك) للمقاربة كـ (كاد ، وكرب ، هلهل ، وأولى) ، وجعل اقتران أن بخبر (أوشك) أولى من تركه ، فهي و (عسى) سواء في ذلك ، [124] وتبعه ابن هشام في ذلك . [125]

وذهب ابن مالك إلى أنّ مجموع الجار والمجرور يقع نائبا عن الفاعل مع الفعل المبني للمجهول .فكيف كان موقف الفاكهيّ من ذلك ؟ قال الفاكهي : " وظاهر كلامه ـ أي الرعيني ـ أنّ النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو اختيار ابن مالك ، والتحقيق أنّه المجرور فقط ؛ لأنه المفعول حقيقة ، والجار إنما جيءَ به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم " .[126]

وتبع الفاكهي رأي الجمهور في قضية مراتب اسم الإشارة ، ولم يأخذ برأي ابن مالك فيها . قال : " وظاهر كلامه ـ أي الرعيني ـ يقتضي أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان : قربى وبعدى ، وهي طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب : قربى، ..وبعدى ،..ووسطى " [127]

موقفه من بعض آراء ابن هشام :

أشرت في مصادر الفواكه سابقا إلى أنّ الفاكهي اعتمد اعتمادا كبيرا على ابن هشام ، وأخذ من كتبه الكثير ، وأن الكثير من عبارات الفاكهي تكاد تتطابق تماما مع عبارات ابن هشام ، لكن ذلك لم يمنعه من اتخاذ بعض المواقف من بعض آراء ابن هشام ، مدللا على شخصيته العلمية غير التابعة . ومن هذه المواقف قضية دخول (لا) على (غير) وكان ابن هشام قد منع ذلك . قال الفاكهيّ : " واستعمال (لا غير) في كلام المصنفين كثير وله مستند ، وإن قال في المغني أنّه لحن ، وفي شرح الشذور : لأن العرب لم تتكلم به " [128] وكان ابن هشام قد قال في المغني : " وقولهم (لا غير) لحن " لكن الفاكهي لم يوضح مستند الصحة الذي أشار إليه . وقد أشرنا إلى هذا المستند في هوامش التحقيق . [129]

أشرت سابقا إلى دقّة الفاكهي في الحدود ، وإلى موقفه من تعريف ابن هشام للخبر ، وهو : " الجزء المتمّ للفائدة " حيث عدّه الفاكهي حدا غير جامع ، قال : " وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه ، وهو غير جامع لعدم شموله لقائم من نحو : زيد أبوه قائم ، إذ لا يصدق عليه أنّه جزء تمت به الفائدة ، مع مبتدئه ، الذي هو أبوه ؛ لاشتماله على ضمير الغائب . " [130]

ومن مواقفه من ابن هشام موقفه من قضية الاتفاق على منع عمل اسم التفضيل في المفعول به ، وقد تبع الرعيني ابن هشام في ذلك . قال : " ودعوى المؤلف رحمه الله الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر ، وفيه نظر بيناه في شرحنا عليه " [131] يقصد في كتابه " مجيب الندا في شرح قطر الندى " حيث قال : " وأجاز بعضهم نصبه به مطلقا ، ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود ، وأنّ بعضهم أوّل بما لا تفضيل فيه . " [132]

موقفه من بعض آراء الرعيني :

بالرغم من أن الفاكهي كان صاحب الرعيني صاحب المتممة كما أشرنا إلى ذلك من قبل إلا أن ذلك لم يمنع الفاكهي من مناقشة الرعيني ، أو إبداء موقفه من بعض آرائه ، أو حتى بيان وجه القصور في عرضه لبعض الآراء وعدم اكتمالها .وأمثلة ذلك :

ـ اعتبر الفاكهي بعض عبارات الرعيني موهمة تضلل القارئ ، وكان الرعيني قد قال في باب الأفعال المضارعة أن " أو بمعنى إلى ، أو إلّا .." [133] فقال الفاكهي : " أن أو المذكورة ليست مرادفة للحرفين كما توهمه عبارة المؤلف " [134]

ـ كما كان يشير إلى فوت التمثيل على المؤلف ، أو تركه الحديث على قضية ما . قال في فصل الحروف المشبّهة بـ " ليس " : " أن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المؤلف " . [135]

ـ وأخذ على المؤلف جعله الرفع قيدا في تعريف الفاعل ، قال : " وقد تبع المؤلف الأصل في جعل الرفع قيدا في التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل " [136] وهي من ملحوظات الفاكهي التي لا يمكن أن يغفلها بعد وضعه لكتابين في الحدود النحوية .

ـ كما كان يعلل لرعيني عدم تعرضه لبعض القضايا أو الجزئيات ، قال : " ولم يتعرض المؤلف لفعل الأمر ؛ لأن صيغته لا تُبنى للمفعول لفساد المعنى " [137] وقال في باب الاسم الموصول : " وسكت المؤلف رحمه الله تعالى عن إلغاء ذا مع مَنْ فيحتمل إلحاقه بما وذا وهو ظاهر عبارة الألفية " [138]

بعض اختياراته النحوية :

لا يوجد رأى نحويّ خاص للفاكهي بحيث إذا ذُكِرَ هذا الرأي ذُكِرَ معه الفاكهي ، ونُسب إليه . فالفاكهي ـ الذي جاء في القرن العاشر الهجري ـ تابع للنحاة ، وعلماء النحو المتقدمين عليه في القضايا النحوية . كانت مهمة الفاكهي والذين عاصروه شرح الكتب النحوية ، ذات الشهرة والصيت ، ووضع الحواشي على الشروح . فقد شرح الفاكهي كتاب قطر الندى وبل الصدا لابن هشام ، ووضع حاشية الفواكه الجنية على المتمّمة للرعيني . إنّه عمل مدرسيّ بالدرجة الأولى ، وهو تيسير النحو لطلابه وإيجازه . ومن اختياراته العديدة :

- اختار الفاكهي رأي البصريين في أن نائب الفاعل في قوله تعالى في سورة الحاقة 13:69 ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ هو المجرور فقط " الصور " وليس مجموع الجار والمجرور كما ذهب إليه ابن مالك . [139]
- واختار مصطلح (النائب عن الفاعل) بدلا من (المفعول الذي لم يسم فاعله) ؛ لأنه أخصر وأحسن ، وهو رأي ابن مالك وابن هشام . [140]
- قال البصريون إن الأفعال ثلاثة : ماض ومضارع وأمر ، وقال الكوفيون إنّها اثنان : ماض ومضارع ؛ لأن الأمر عندهم مقتطع من المضارع

. فأي من الرأيين اختار الفاكهي ؟ اختار الأول ، وعلل ذلك بأن الأزمنة التي هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة .

- واختار أن يكون الممنوع من الصرف الذي هو على وزن مفاعل ومفاعيل موافقة هذا الوزن والهيئة لا في الحروف . فلا يشترط عنده أن يكون أوّل الصيغة حرف الميم ، ومثّل بـ (دنانير) . [141]
- واختار الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، المتواترة والشاذة ، وهذا خلاف ما كان عليه البصريون ـ الذين وافقهم في معظم الآراء ـ من التشدد في قبول القراءات القرآنية . والقراءات القرآنية " مصدرهم من مصادر النحو الكوفيّ ، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغويّة ، وأخضعوه لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه ، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ ،.. ولا ننسى موقفهم من ابن عامر مقرئ أهل الشام ، ونافع مقرئ المدينة ، وحمزة مقرئ أهل الكوفة ، .. " [142]
- واختار رأي الجمهور في أن مراتب اسم الإشارة ثلاث : قربى ووسطى وبعدى ، خلافا لابن مالك ومن تبعه في أنّها مرتبتان فقط : قربى وبعدى .

المبحث الثالث : بين الفواكه والحواشي الأخرى :

لم أجد حاشية وضعت على " المتمّمة " بعد " الفواكه " غير حاشية " **الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية** " [143] لليمنيّ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل ، الذي فرغ منها سنة 1288هـ [144]

وعندما شرعت في قراءة (الكواكب الدرية ..) وجدت المؤلف محمد الأهدل يفتتح هذه الحاشية قائلا : سألني بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب ، شرحا كافلا بحل المعاني ، وتصحيح المباني ، يعرب مثلها ، ويفتح مقفلها ، مجانبا فيه الإلغاز سالكا فيه سبيل الإيجاز ، فتأخرت عن إجابته ، **وأحلته على شرح العلامة عفيف الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي المُسمّى بـ (الفواكه الجنية) ؛ لأنّي لا أعلم أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ، وأظهر أحد من المتأخرين غيره مخباه** ، فلما رأيت الحاجة داعية إلى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال بشرح

عليه ينتفع به المبتدئ ، ولا يستغني عنه المنتهي ، وإن لم يكن مشتملا على كثير من فوائد زوائد ، وسميته : الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية . [145]

و هنا يمكنني إيضاح عدة ملحوظات على هذا النصّ :

الأولى : أن الأهدل صاحب (الكواكب) يعرف حاشية الفاكهي على المتممة ، ولديه نسخة منها .

الثانية : أنه لم يشرح " المتمّمة " غير الفاكهي ، حسب علم الأهدل .

الثالثة : أن الهدف من وضعه للكواكب الدرية هو : الكشف عن أعاريب أمثلة المتممة والشواهد ، وفتح المقفل من عباراتها .

الرابعة : أن الكواكب لا تحتوى على كثير من فوائد زوائد .

وعندما وازنت بين الفواكه الجنية ، والكواكب الدرية وجدت حاشية الكواكب الدرية للأهدل تكاد تكون نسخة أخرى من حاشية الفواكه ! فلقد اعتمد عليها الأهدل اعتمادا كبيرا ، ونقل منها نصوصا وفقرات دون الإشارة إلى الفاكهي . وإذا أشار إلى الفاكهي فإنّ ذلك لا يحدث إلا عندما يكون حجم الفقرة المأخوذة منه صغيراً ! وزاد من التشابه أنّ الأهدل استخدم الطريقة نفسها في شرح المتممة وهي طريقة المزج . وللتدليل على ذلك سوف أعرض مثالا من الحاشيتين من باب علامات الإعراب :

من نصّ <u>الفواكه الجنية</u> :

" باب معرفة علامات أقسام الإعراب أصالة ونيابة . العلامات هي الحركات الثلاث ، والسكون وما ناب عنها كما سيأتي ذلك . وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه ، فقال (للرفع) وهو ما يحدثه عامله سواء كان عامله لفظيا أو معنويا . وهذا هو القسم الأول من أقسام الإعراب(أربع علامات) أحدها (الضمّة وهي الأصل) ومن ثمّ لا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها . وإنما كانت أصلا لغيرها ؛ لأن الإعراب بالحركات أصل الإعراب بالحروف ؛ ولهذا قدمها (و) الثلاثة الأخر (الواو والألف والنون وهي) فرع ؛ لأن كل علامة منها (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة منها عند الإشباع أقيمت مقامها ، والألف أختها إذ هما من حروف المدّ واللين ، فقامت مقام الضمّة حملا على أختها ، والنون تقارب الواو في المخرج ، ولهذا تدغم فيها فأقيمت أيضا مقام الضمة .." [146]

من نصّ الكواكب الدرية :

" باب معرفة علامات الإعراب أصالة ونيابة . والمراد بالعلامات الحركات الثلاث والسكون وما ناب عن ذلك . وإنما تكون علامات إذا قلنا الإعراب معنوي وهو الذي مشى عليه المصنف وإلا فهي الإعراب نفسه (للرفع) وهو ما يحدثه عامله في آخر الكلمة . وبدأ بعلاماته ؛ لأن الكلام لا يستغني عن المرفوع إذ لا يتصور كلام لا مرفوع فيه ؛ ولهذا يسمى المرفوع عمدة غير فضلة (أربع علامات) تدل عليه (الضمة وهي الأصل) ولهذا لا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها (والواو والألف والنون وهي) فرع لأنّها (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة عنها ، وأما الألف فلكونها أخت الواو أعطيت حكمها في القيام مقام الضمة "..[147]

وبالطريقة نفسها سارت الأبواب والفصول الأخرى .وهذا التشابه الكبير بين الحاشيتين يجعل الموازنة محدودة جدا ، بخلاف لو كانتا مختلفتين .

وكما قلت أن الأهدل يشير إلى الفاكهي في بعض النصوص أو الحدود المأخوذة من الفواكه وينسبها له بكل أمانة ومن أمثلة ذلك :

ـ " باب المستثنى : وهو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا ، كذا قال الفاكهي في شرحه . " [148]

ـ " و لا تدخل ـ أل ـ الموصولة على الفعل إلا في ضرورة الشعر خلافا لابن مالك . قاله الفاكهي وخالفه ابن عنقاء ، " [149]

ـ " قال الفاكهي : وفي سوف زيادة تأخير و تنفيس ؛ لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى " . [150]

إعراب الأمثلة والشواهد :

إذا كان ثمّة خلاف بين الحاشيتين فسيكون في إعراب الأهدل للأمثلة والشواهد إعرابا مفصّلا . وهذا هو الهدف الأساسي من وضعه للكواكب الدرية عندما قال : " فلما رأيت الحاجة داعية إلى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد .. " إذن هذا هو الهدف الأول ، وهي إحدى النقاط الفارقة بين الحاشيتين .

ومن أمثلة ذلك :

ـ " وقوله تعالى : ﴿ تَجدُوه عِندَ اللهِ خَيرا ﴾ ، وإعرابه " تجدوه " جواب الشرط المتقدم في قوله تعالى ﴿ وما تُقدّموا لأنفُسِكم من خَيرٍ تَجِدُوهُ ﴾ وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، "

عند " ظرف مكان مفعول فيه متعلق بـــ " تجدوه " وهو مضـــاف ولفـظ الجلالـــة مضاف إليه هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب " خيرا " مفعول ثان . " [151]

ـــ " ومثال الفاء قوله :

لولا توقّع معترّ فأرضـــــــيه ما كنت أثر أترابا على تِرْبِ

... الإعراب : " لولا " حرف امتناع لوجود ، " توقع " مبتدأ وهو مضاف ، و " معتر " مضاف إليه ، " فأرضيه " الفاء حرف عطف على " توقع " ، " أرضي " فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا ، ... " [152]

والأمثلة في مثل هذا كثيرة لا تحصى ؛ لأنها ـــ كما قلـــت ـــ الـــهدف الأول للأهـــدل .

الاهتمام بالشواهد الشعرية :

وإلى جانب بيان إعراب الآيات وأبيات الشعر والشواهد اهتم الأهـــدل ببيـــان البحر الذي ينتمي إليه الشاهد الشعري ، وبيان قائله كلما أمكنـــــه ، وبيـــان المعنـــى المعجمي لمفرداته.

ـــ " قوله :

إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

قاله أنس بن مدركة الخثعمي ، وهو من البسيط . اللغة : سليك بالتصغير اسم رجـــل يقال له سليك بن السلكة كم جاء في حياة الحيوان ، وأعقله من عقلت القتيل : أعطيت ديته ، والثور معروف ، وهو الذكر من البقر ، لأن البقر تتبعه فإذا عاف الماء عافتـه فيُضْرِبُ ليرد الماء فترد معه .." [153]

ـــ " وقوله :

وكنتُ إذا غَمزتُ قَناةَ قَومٍ كَسرتُ كُعوبِهَا أو تَسْتَقِيما

قاله زياد بن الأعجم من الوافر .اللغة : الغمز بالغين المعجمـــة والـــزاي الجـــسّ والعصر باليد ، والقناة الرمح إذا ركب فيها السنان ، وجمعها قنا مثل حصاة وحصـــى ، وكعوب الرمح النواتىء : المرتفعة في أطراف الأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب ، والاستقامة ضد الاعوجاج . " [154]

وإذا لم يجد الأهدل صاحب البيت بيّن ذلك ، نحو :

ـــ " كقوله :

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المُنى فَما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ

لم أقف على قائله ، وهو من الطويل . " [155]

ولم يفعل الفاكهي ذلك ، بل من النادر ما كان يشير إلى قائل البيت ، وقد تقـــدّم بيان ذلك في حديثنا عن استشهاده بالبيت الشعري .

هذه أهم الفوارق التي يمكننا رصدها بين الحاشيتين . وهي فوارق قليلة ؛ وذلـك ــ كما قلت ــ للتقارب الشديد بين الحاشيتين نتيجة اعتماد الأهدل اعتمادا كبـيرا علـى حاشية الفاكهي وعباراتها .

نتائج الدراسة

بعد أن انتهيت من دراسة حاشية **الفواكه الجنية على متممة الآجرومية** ، خرجت بين يديّ النتائج التالية :

1. أظهرت هذه الدراسة الأثر الذي تركته حاشية الفواكه الجنية في الدراسات اللاحقة . وقد رأينا ذلك بوضوح في مؤلفات الشيخ ياسين الحمصي ، والشيخ محمد الصبّان ، والشيخ محمد الأهدل .
2. أوضحت الدراسة أن الفاكهي ينتمي إلى عائلة علم ، وأدب ، ومعرفة ، منها جدّه الذي استشهد به في كتبه ، ومنها أخواه : عبدالقادر الفاكهي ، وأبو السعادات محمد الفاكهي . كما أوضحت مكانته العلمية ، وأنه كان " **سيبويه عصره** " .
3. أوضح الباحث الطريقة التي اتبعها الفاكهي في حاشيته هذه ، وهي طريقة المزج بين نص المتممة ، ونصّه هو. كما أوضح المنهج الذي سارعليه الفاكهي في عشر نقاط هامة .
4. أوضح الباحث الهدف الذي من أجله وضع الفاكهي حاشيته هذه ، وهو قوله : " فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدّمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكّيّ المالكيّ ــ تغمده الله برحمته ــ قصدت فيه تقرير معانيها ، وتحرير مبانيها ، مع فوائد جمّة ، وزوائد مهمّة .
5. أشار الباحث إلى المصادر التي اعتمد عليها الفاكهي في حاشيته سواء كانت لغوية ، أو نحوية ، أو صرفية ، أو أدبية .
6. كشفت الدراسة عن كثرة العلل في حاشية الفواكه الجنية ، وخاصة العلل الصناعية ، تليها العلل المعنوية ، وأنّه على الرغم من كثرة العلل في هذه الحاشية إلا أنّ الفاكهي ترك بعض المسائل دون تعليل .
7. بيّنت الدراسة شخصية الفاكهي النحوية من خلال موقفه من أصول النحو ، وخاصة موقفه من الاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة ، والتي منع البصريون الاستشهاد بها ، وموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف ، إذ أكثر من الاستشهاد به في مواضع كثيرة .

كما كشفت موقفه من الآراء النحوية البصرية ، والكوفية ، وبينت ميله للبصريين ، وأنّ هذا الميل لم يكن يمنعه من النظر في كتب النحاة الكوفيين ، والأخذ بآرائهم ، واعتماد مصطلحاتهم .

8. أوضح الباحث موقف الفاكهي من بعض الآراء النحوية السابقة ، كموقفه من ابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن هشام، والرعينيّ .ولم يجد الباحث موقفا للفاكهي يخالف فيه سيبويه !

9. على الرغم من الصحبة القائمة بين الفاكهي وبين الرعيني مؤلف المتمّمة ، إلا أنّ ذلك لم يمنع الفاكهي من اتخاذ الكثير من المواقف من آراء الرعيني ، أو بيان مجانبة الرعيني للأولى في صياغاته ، أو عدم دقة بعض الحدود النحوية عنده ، أو بيان موقفه من بعض عبارات الرعيني الموهمة ، والتي تضلل القارئ ، أو تبعية الرعيني للبعض في آراء نحوية ضعيفة .

10. عقد الباحث موازنة بين حاشية الفواكه الجنية ، وحاشية الكواكب الدرية للأهدل ، لأنهما وضعتا على كتاب واحد وهو : متمّمة الآجرومية للرعيني . وفي هذه الموازنة وجد الباحث أن الأهدل قد اعتمد اعتماداً يكاد يكون كليا على الفواكه الجنية ، كما نقل منها نصوصا وفقرات دون الإشارة إلى الفاكهي . وقد أوضحت جميع ذلك في محله . كما بينت اهتمام الكوكب الدرية بالإعراب التفصيلي لشواهد القرآن والكريم ، و للشواهد الشعرية

11. بيّنت الدراسة مدى اهتمام الفاكهي بالحدود النحوية ، ومدى دقته في وضع الحد ، وأوضحت أنّ هذا ناتج من مقدرته على النظر في الحدود بعد أن وضع كتابين في الحدود النحوية .

12. كشفت الدراسة أن الفاكهي أهمل كثيراً من الآراء النحوية دون توثيق ، على الرغم من أنّه كان ينقلها نصّا من مصادرها . وقد مثّلت لذلك في حديثي عن مصادر الفواكه في الدراسة .

13. كما كشفت الدراسة عدم اهتمام الفاكهي بتوثيق الشاهد الشعري ، أو بيان بحره ، أو بيان الشاهد النحوي فيه ، إلا ما ندر .

14. لم يأت الفاكهي برأي نحوي جديد يُنْسَبُ إليه ، بل كان تابعا لغيره من علماء النحو السابقين عليه ، مردّدا ما قالوه في هذا العلم .

15. لم يستطع الفاكهي الإفلات من المنطق في عباراته ، بل بدت النزعة المنطقية واضحة لديه ، يعلل بها الآراء النحوية إذا لم تسعفه العلل الأخرى .

بهذه النتائج تنتهي الدراسة ، وأرجو من الله أن يوفقني في القسم الثاني وهو التحقيق ، إنّه سميع الدعاء ، والحمد لله رب العالمين .

هوامش الفصل الثالث

1. انظر : ترجمته في التحقيق ،ص (7) ، هامش : 35
2. انظر : بغية الوعاة للسيوطي 238:1 .
3. انظر : كشف الظنون 1797:2 فقد رصد عشرات الشروح المتقدمة والمتأخرة .
4. انظر : ترجمته في هامش رقم (2) من التحقيق ص (2)
5. انظر : الأعلام 367:4 ، ومعجم المؤلفين 28:6 ، وفهرس مخطوطات الكتب الظاهرية ، النحو ، وضعته : أسماء الحمصي ، ص: 136 ، وفهرس مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، النحو ، وضعه : علي البواب ، ص 213 ، سنة 1987م ، وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل . وضعه : سالم عبد الرزاق أحمد (60:7) سنة 1983م ، والمخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي . وضعه : أسلمة ناصر القشبندي ، ص : 58 ، سنة 1969م .
6. انظر : فهرس مخطوطات البحرين ، وضعه د.علي أبا حسين 217:1 ، دائرة الآثار والمتاحف ، 1977،ومن أخطائه أنه نسب كتاب : مجيب الندا ، الذي وضعه الفاكهي إلى ثلاثة أشخاص : الفاكهي ، وابن هشام ، وجمال الدين عبد الله ، الذي هو الفاكهي نفسه !! انظر : 225:1 .
7. انظر : فهارس المخطوطات التي ذكرتها في هامش رقم (5) .
8. انظر التحقيق ص : 2
9. انظر :التحقيق ص :241
10. هو محمد بن محمد عمر بحرق الحضرميّ الشافعي . عالم مشارك في الحديث والتصوّف ، والنحو والصرف ، والحساب ، والطبّ ، .. من مصنفاته : شرح لامية العجم للطغرائيّ . توفي في الهند سنة 930هـ ، ^ الشذرات 176:8 .
11. ^ بركلمان بالعربية 153:5 .
12. انظر : تحفة الأحباب ص (3، 5،6،13،..) مطبعة الحاج عبد السلام شقرون ، مصر . بدون تاريخ .
13. هو الشيخ ياسين بن زين الدين بن أبي بكر الحمصي ، الشافعيّ ، الشهير بالعليميّ . نحويّ ، بيانيّ ، متكلم . من آثاره :حاشية على شرح ألفيةابن مالك في النحو ،وحاشية على شرح القطر للفاكهيّ في النحو ،..،توفي في مصر سنة 1061هـ فهرس مخطوطات الكتب الظاهرية ، و معجم المؤلفين 177:13

14. انظر :حاشيته على مجيب الندا (1:23) ،و 1:28 و 1:259

15. انظر: باب عطف النسق 1:89

16. هو محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسينيّ . فقيه ، وأصولي ، ومحدّث ، ونحويّ ، من تصانيفه : حاشية علىالقطر في النحو ، وشرح الخصائص الوسطى للسيوطيّ ، وغيرها، انظر: معجم المؤلفين 8:273

17. انظر : 1:21 ، و 1:22 ، و 1:31 , و 1:35 ،...

18. انظر : التحقيق ص : (231)

19. انظر : التحقيق ص : (105)

20. انظر : التحقيق ص : (210)

21. انظر : التحقيق ص : (381)

22. انظر : التحقيق ص : (360)

23. انظر : التحقيق ص : (471)

24. انظر : التحقيق ص : (382)

25. انظر : التحقيق ص : (416)

26. انظر : التحقيق ص : (454)

27. انظر : التحقيق ص : (481)

28. انظر : التحقيق ص : (321)

29. انظر : التحقيق ص : (188)

30. انظر : التحقيق ص : (79)

31. انظر : التحقيق ص : (72)

32. انظر : التحقيق ص : (207)

33. انظر : التحقيق ص : (82)

34. انظر : التحقيق ص : (107)

35. انظر : التحقيق ص : (431)

36. انظر : التحقيق ص : (338)

37. انظر : التحقيق ص : (346)

38. انظر : التحقيق ص : (206)

39. انظر : التحقيق ص : (173)

40. انظر : التحقيق ص : 314

41. انظر : التحقيق ص : 26

42. انظر : التحقيق ص : 111

43. انظر : النزعة المنطقية في النحو العربي ،د.فتحي الدجنيّ ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط1 . ، 1982 م

44. انظر : التحقيق ص (8) .

45. انظر : التحقيق ص (11) .

46. انظر : التحقيق ص (116) .

47. انظر : التحقيق ص (133) .

48. انظر : أوضح المسالك 190:2 .

49. انظر : التحقيق ص : (484)

50. انظر : السيوطي " الاقتراح " ص 25 .

51. انظر : السيوطي " الاقتراح " ص 26 .

52. انظر : السيوطي " الاقتراح " ص 67 .

53. انظر : التحقيق ص (436) .

54. انظر : التحقيق ص (455) .

55. انظر : السيوطي " الاتقان في علوم القرآن " 80:1 طبعة الحلبي

56. انظر : الفواكه ، طبعة الحلبي ص 104.

57. انظر : الفواكه ، طبعة الحلبي ص 65 .

58. انظر : الفواكه ، طبعة الحلبي ص 65 .

59. انظر : عبد العال مكرم " المدرسة النحوية في مصر و الشام ص : 228–229

60. (هو علي بن محمد الأشبيلي المعروف بابن الضائع . نحويّ . من تصانيفه : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الجمل . انظر : كشف الظنون 604 ، 1428 ، ومعجم المؤلفين 224:7

61. انظر : خزانة الأدب 10:1 .

62. انظر : السيوطي " الاقتراح " ص 74 .

63. حقق الكتاب محمد فؤاد عبد الباقي ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

64. انظر : خزانة الأدب 9:1 .

65. هو : ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي ، المالكي الشهير بالشاطبي ، أبو اسحاق ، محدث ، فقيه ، أصولي ، لغوي ، مفسر . مات سنة 790هـ . من مصنفاته : شرح على الخلاصة في النحو ، الموافقات في أصول الأحكام . راجع : ايضاح المكنون 127:2 ، ومعجم المؤلفين 118:1. .

66. انظر: الاقتراح ص : 74 وخزانة الأدب 12:1 .

67. انظر : خزانة الأدب 14:1 .

68. انظر : فهرس الحديث الشريف

69. انظر : التحقيق ص (232) .

70. انظر : التحقيق ص (19) .

71. انظر : التحقيق ص (176) .

72. هو أبو اسحاق إبراهيم بن هرمة ــ بفتح الهاء وسكون الراء ابن علي بن سلمة بن عامر بن . . هرمة ولد سنة 70هـ ، وكان من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، توفي في عهد الخليفة . العباسي هارون الرشيد سنة 176 هـ . انظر: خزانة الأدب 424:1 .

73. انظر : التحقيق ص (163) .

74. انظر : التحقيق ص (391) .

75. انظر : التحقيق ص (151) .

76. انظر : التحقيق ص (285) .

77. انظر : التحقيق ص (13) .

78. انظر : التحقيق ص (212) .

79. انظر : السيوطي " الاقتراح " ص 175 .

80. انظر : السيوطي " الاقتراح " ص 175 .

81. انظر : التحقيق ص (208) ، والسيوطي " الاقتراح " ص:174

82. انظر : التحقيق ص (89) .

83. انظر : السيوطي " الاقتراح " ص :174

84. انظر : السيوطي " الاقتراح " ص 150 .

85. انظر : ابن جني " الخصائص " 190:1 .

86. انظر : التحقيق ص (98) .

87. انظر : التحقيق ص (145) .

88. انظر : التحقيق ص (241) .

89. انظر : السيوطي " الاقتراح " ص 353 .

90. انظر : التحقيق (266) .

91. انظر : التحقيق (494) .

92. انظر : التحقيق (67) .

93. انظر : التحقيق (309) .

94. انظر : التحقيق (480) .

95. انظر : التحقيق (199) .

96. انظر : التحقيق (157) .

97. انظر : التحقيق (196) .

98. انظر : التحقيق (213) .

99. انظر : شرح ابن عقيل 230:1 .

100. انظر : التحقيق (194) .

101. انظر : التحقيق (501) .

102. انظر : ابن هشام " مغني اللبيب " 209:1 .

103. انظر : التحقيق (25) .

104. انظر : التحقيق (18) .

105. انظر : التحقيق (155) .

106. انظر : التحقيق (194) .

107. انظر : التحقيق (228) .

108. انظر : التحقيق (246).

109. انظر : التحقيق (263).

110. انظر : الانباري " الانصاف " (155:1) مسألة (17) .

111. انظر : التحقيق (228) .

112. انظر : مهدي المخزومي " مدرسة الكوفة " ص 337 .

113. انظر : الانباري " الانصاف " 427:2 مسألة (60) .

114. انظر : ابن يعيش " شرح المفصل " 97:10، والانصاف 463:2 .

115. عبد العال مكرم " " المدرسة النحوية في مصر و الشام ص : 230 .

116. انظر : التحقيق (157) .

117. انظر : التحقيق (74) .

118. انظر : التحقيق (716) .

119. انظر : التحقيق (361) .

120. انظر : التحقيق (259) .

121. انظر : التحقيق (480) .

122. عبد العال مكرم " " المدرسة النحوية في مصر و الشام ص : 164 .

123. انظر : التحقيق (246) .

124. انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 390:1 .

125. انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 332:1 .

126. انظر : التحقيق (196) .

127. انظر : التحقيق (145) .

128. انظر : التحقيق (501) ، وابن هشام " مغني اللبيب " 209:1

129. انظر : التحقيق (501) هامش (33) .

130. انظر : التحقيق (206) .

131. انظر : التحقيق (476) .

132. انظر : الفاكهي " مجيب الندا " 210:2 .

133. انظر : التحقيق (394) .

134. انظر : التحقيق (395) .

135. انظر : التحقيق (236) .

136. انظر : التحقيق (173) .

137. انظر : التحقيق (194) .

138. انظر : التحقيق (157) .

139. انظر : التحقيق (196) .

140. انظر : التحقيق (180-190) .

141. انظر : التحقيق (89) .

142. انظر : مهدي المخزومي " مدرسة الكوفة " ص 337 .

143. انظر : إيضاح المكنون 5:390 .

144. طبعت أوّل مرّة في لبنان سنة 1986م ، ثم طبعت حديثا في نفس البلد سنة 1990م . وقد اعتمدت على الحديثة في الموازنة .

145. انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " ص 19 .

146. انظر : التحقيق (39) .

147. انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " ص 52 .

148. انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " ص 388 .

149. انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " ص 35 .

150. انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " ص 38 .

151. انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " ص 303 .

152. انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " ص 367 .

153. انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " ص 475 .

154. انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " ص 481 .

155. انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " ص 480 .

القِسمُ الثاني

التحقيق

القسم الثاني : التحقيق

مقدمة التحقيق

أولا :دوافع التحقيق :

لعلّ أهمّ دوافع التحقيق تقديم هذا الكتاب إلى القارئ العربي ، وجعله مرجعا ميسرا في المكتبة العربية . ومن علامات أهمية هذا الكتاب كثرة الحواشي المختلفة عليه . كما دفعني إلى ذلك تلك المكانة العلمية البارزة لمؤلف هذا الكتاب وهو الفاكهي في أكبر بلدين مهمين في العالم الإسلامي آنذاك ، هما : مكة المكرمة ، و مصر ، وتخصصه في الكتابة في هذا العلم . وكان السؤال المهم الذي يطرح نفسه هنا : لماذا أقوم بتحقيق كتاب تمت طباعته في مصر سنة 1342 هـ؟؟! أليس في ذلك إعادة لتحقيق كتاب تم تحقيقه وطباعته ؟؟! [1]

لقد دفعني أيضا إلى تحقيق هذا الكتاب المطبوع ، أننا نجد من تصدى لتحقيق مخطوط مفيد كان منشورا من غير ضبط يؤدي الفائدة العلمية ، غيرة منه على تراث العربية ، وجهد هذا العالم الكبير .

وليس من شك أن تحقيق هذا المخطوط ، وإخراجه إلى النور على الشكل الذي كتبه مؤلفه ، أو قريبا منه لا يقل قيمة عن نشر مخطوط لم ينشر ؛ لأن بقاء النص على هيئته السقيمة قد يوقع الباحثين في وهم حين يرجعون إليه في دراساتهم ، أو يناقشون آراء فيه يظنون أنها لمؤلفه .

وليس لنا أن نصف العمل المحقق الجديد بالضآلة ، أو أنّه قد سبق طبعه ، ونشره ما لم نعقد مقارنة موازنة ، مهما كانت ، بين العملين . فهل يتساوى ـ مثلا ـ تحقيق محمد إبراهيم البنا لكتاب " **الردّ على النُحاة** " لابن مضاء ، مع تحقيق شوقي ضيف لهذا الكتاب ، الذي اعتمد في تحقيقه على نسخة واحدة لم تخل من نقص ؟

لقد وازنت بين النسخة المطبوعة من الفواكه الجنية في القاهرة سنة (1342هـ) في مطبعة الحلبي ، وبين المخطوطات التي بين يديّ موازنة دقيقة في الكتاب كلّه ، صفحة صفحة ، وسطرا سطرا ، وكانت النتيجة أن جاءت فيه أمور تجيز لأيّ محقق إذا وجدها في نصّ مطبوع أن يعيد نشره ، لما في هذا النشر من حسنات تخليص المؤلفات من شرّ النقص ، وآفات الخلل ، وإخراجه على شكل علمي حديث ، ومن هذه الأمور مايلي :

(1) نشر الكتاب أو الحاشية من غير أيّ دراسة علمية يحقق فيها الناشر في :

أـ عنوان الكتاب ، ونسبته إلى مؤلفه ، ويبين منهجه ، وقيمته العلمية .

ب ـ الرجوع إلى نسخ الكتاب المخطوطة ، لتحقيق النص ، وضبطه ، وتوثيقه ، إلى غير ذلك مما يتعلق به .

وتبرز قيمة هذه الدراسة في أن نسخة (عمان) جاءت تحت اسم (**شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية**) وخلت نسخة (البحرين) من اسم الفاكهي تماما ، وجاء فيه اسم الناسخ (حسين بن أحمد الصيمري) بطريقة توحي أنه هو المؤلف ! وفي إحدى نسخ (الرياض) كتب أولها ، أنها تأليف سيدنا الورع الزاهد شمس الدين محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب . ويفهم من ذلك أن الرعيني هو المؤلف !!

(2) الأخطاء المطبعية :

بلغ عددها في الكتاب هذا (105) أخطاء ، ومثل ذلك :

ـ " فتبعية عطف النسق تكون في جميع الإعراب لوروده في الفعل والأفعال .." [2] ، والصواب في المخطوط : " في الأسماء والأفعال "

ـ " وشروط عطف الفعل على الأسماء اتحاد زمنها .. " [3] والصحيح في المخطوط : " عطف الفعل على الفعل "

ـ " وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث ، ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق الأول لسبقه على الثالث ، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة للأول .. " [4] والصواب ما جاء في المخطوط : " .. أو بالثالث لقربه من المعمول .. "

ـ " .. وإنّما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هذه الأمور لأنّه حينئذ لا يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كأن يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينيه الكحل كحسنه في عين زيد ، وهذان التركيبان مؤداهما واحد .. " [5] والصواب ما جاء في المخطوط : " حينئذ يصحّ أن يقع موقعه "

د ـ النقص في المتن :

لم يخل هذا الكتاب المطبوع من نقص أصاب متنه :

ـ " .. وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها ، فإن محلها رفع بالابتداء أو على إعمالها عمل ليس . وإن رفعت نكرة .. " [6] والصواب في المخطوط : " .. وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها ، فان محلها رفع بالابتداء أو على إعمالها عمل ليس .لكن يحتاج حينئذ إلى خبرين أحدهما للأولى مرفوع والآخر للثانية

منصوب . وان رفعت نكرة .. " فجملة : " لكن يحتاج حينئذ إلى خبرين أحدهما للأولى مرفوع والآخر للثانية منصوب " ساقطة من طبعة الحلبي .

ـ " . ودخل في التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به اثنان .. " [7]. والصحيح في المخطوط : " ودخل في التعريف ، أي تعريف النكرة العلم المشترك كزيد مُسمّى به اثنان .."

هـ ـ غياب رسم الحرف :

بلغ عدد الكلمات التي غاب رسم حروفها ، أو غابت بأكملها أحيانا (210) كلمات .[8]

(3) ـ نشر الكتاب من غير علامات ترقيم ، فتداخلت الجمل واختلطت الآيات بالآيات ، والآيات بالشرح ، والأحاديث النبوية بالشرح .وكلّ ذلك مع سقوط الحركات والهمزات ، وعلامات المدّ على الألف . ومن أمثلة ذلك :

ـ ﴿ لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك وفي الأرض ايات وفيها ما تشتهيه الأنفس امنوا بالله امنوا به لله ما في السموات له ما في السموات .. ﴾ .[9]

وإذا كتبنا ذلك بعد التحقيق سيكون الأمر كما يلي : ﴿ لتركبنّ طبقا عن طبق 19:84 ﴾، ﴿ رَضِي اللهُ عنهم ورضوا عنه 119:5 ﴾ ، ﴿ وعليها وعلى الفُلك 22:23 ﴾ ، ﴿ وفي الأرض آيات 20:51 ﴾ ، ﴿ وفيها ما تَشتهيهِ الأنفسُ 71:43 ﴾ ، ﴿ آمنوا بالله ﴾ 136:4 ، ﴿ امنوا به 157:7 ﴾ ، ﴿ للهِ ما في السَموات 284:2 ﴾ ، ﴿ له ما في السموات 171:4 ﴾ .[10]

والأمثلة على ذلك ،كما قلت ، كثيرة ، وسوف أكتفي برصد بعض الصفحات التي يتجلى فيها ذلك [11]

ونظرا لغياب الترقيم صارت الجمل مبهمة المعنى في كثير من الأحيان على القارئ وصار الرجوع إلى المخطوط أحسن بكثير من الرجوع إلى المطبوع . وهذا مثال آخر على ذلك ، قال الفاكهي : " واعلم ان صور تأليف الكلام ستة اسمان اسم وفعل اسمان وفعل ثلاثة اسماء فعل وأربعة اسماء فعل واربعة اسماء جملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه .. " .[12]

وهذه العبارة غامضة مربكة مع احتمالات عديدة لصور الكلام ؛ لغياب علامات الترقيم . ولكن بعد تحقيق هذه العبارة وترقيمها تكون كالآتي :

" واعلم أنّ صور تأليف الكلام ست : اسمان وفعل ، واسم وفعل ، واســـمان ، وفعــل وثلاثة أسماء ، وفعل وأربعة أسماء ، وجملة القسم وجوابه ، أو الشرط وجوابه " .

(4) المطبوع خال من أي نوع من أنواع التخريج والتحقيق ، فالآيات ، والأحـــاديث النبوية ، والشواهد ، غير مُخرّجة ، ولا موثقة ، وغير مشروحة ، وغـــير مُـترجَم لأصحابها .

(5) المطبوع به آيات قرآنية خاطئة (ملفقة) :

فقد جاء في نسخة الحلبي في باب المفعول به قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم مـــاذا أنزل ربكم قالوا خيرا ﴾[13] ولا توجد آية قرآنية بهذا الشكل ، وإنما هي آية ملفقة مـــن قوله تعالى في سورة النحل (آية24) ﴿ وإذا قِيلَ لهم ماذا أَنْزلَ ربُّكـــم قـــالوا أسَـــاطِيرَ الأوليـــن ﴾ ، وقوله تعالى في نفس السورة (آية30) ﴿ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكـم قالوا خيرا ﴾ .

(6) تيسر للباحث ست نسخ من الفواكه الجنية مختلفة في الخط ، وسنة النســـخ ، والناسخ ، والحواشي ، والتعليقات ، والتصويبات ، وغيرها. وسيأتي بيان ذلك كله في وصف النسخ .

وبعد فإن وجود بعض هذه المبررات مسوغ لتحقيـــق هـــذا الكتـــاب ، فكيـــف باجتماعها . ومن أجل ذلك كله ، وللقيمة العلمية لهذا الكتاب ، وصيت وشهرة مؤلفـــه بين النحاة ، وقيمة الحواشي التي عليه ، يرى الباحث تحقيق هذا الكتاب ، وإخراجه إلى النور ليحتل مكانته في المكتبة العربية .

ثانيا : وصف نسخ المخطوط :

1. الأصل :

وجدتّ هذه النسخة في مكتبة الشيخ محمد صالح العريبي الخاصة ، بقرية توبلـــي ، بدولة البحرين ، وهي نسخة تامة ، غير مصورة ، تقع في مائة وسبع وعشـــــــرين ورقة (127) وأبعادها 12 سم x 20 سم ، بكل صفحة عشرون سطرا ، ومتوسط كلمـــات السطر الواحد عشر (10) كلمات .وقد كتبت النسخة بخط الرقعة وبلون أسود ، خـــال من الشكل تقريبا ، ووضع الناسخ خطا باللون الأحمر فوق جمل **المتمّمة** حتى تتميز عن كلام الفاكهي .ويلاحظ أن الناسخ أهمل كتابة همزة القطع ، وسهّل الهمزات إلى ياءات .

والنسخة ضمن مجموع بخط الناسخ نفسه أوّله حواش قصار مختلفة في العربية والأدب ، ثم الحواشي المهمة على شرح التصريف للتفتازاني العلامة ، وأخيرا حاشية الفواكه للفاكهي وهي معظم المجموع .

وعلى الصفحة الأولى كتب اسم الحاشية (**الفواكه الجنية على متممة الآجرومية**) ، ولم يكتب اسم مؤلفها على هذه النسخة . ولم يثبت الناسخ اسم مؤلفها ولا تاريخ انتهائه من تأليفها ، لكنه أثبت تاريخ الانتهاء من نسخها " وكان الفراغ في اليوم التاسع من محرم الحرام سنة 1090 هـ تسعين بعد الألف بقلم العبد الفقير حسين بن أحمد بن محمود بن جمعة بن محمود بن نعمة الصيمري عفا الله عنهم أجمعين بمحمد وآله الطيبين الطاهرين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وسلم تسليما كثيرا "

وللنسخة هامش على جانبي الصفحة ، عرضه 5 سم على طول الصفحة ، وآخر أسفل الصفحة ، عرضه 2 سم . وبالهوامش الكثير من الحواشي والتعليقات والتصويبات .

وقد اتخذت هذه النسخة أصلا لعدة أسباب :

- تمام النسخة ، والسقط فيها قليل ونادر ، وكذا التصحيف والتحريف .
- هي أقدم النسخ التي وجدتها ، وأقربها من زمن الفاكهي ، فبين تاريخ نسخها ـ وهو 1090هـ ـ وتاريخ فراغ المؤلف منها ـ وهو 956هـ والذي ثبت في جميع النسخ الأخرى ـ مائة وأربع وثلاثون سنة (134) .
- هي النسخة الوحيدة غير المصورة بين يديّ .

وقد أشرت إلى هذه النسخة بكلمة (الأصل) في الهامش .

1. **النسخة ب :**

وهي من مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض ، وتحمل رقم (1028) وهي نسخة تامّة مصورة ، تقع في مائة وخمس ورقات ، كتبت بخط النسخ ، وبلون أسود ، وكتبت جمل وكلمات المتممة بالحمرة ، وكذا رؤوس الصفحات .عليها بعض الهوامش والتصويبات . وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة (28) سطرا ، بكل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريبا . وهي أكثر النسخ قربا من الأصل ، نسخت في سنة 1175هـ وناسخها مجهول .

3. **النسخة ت :**

وهي من مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض ، وتحمل رقم (642) .وهي نسخة تامة مصورة ، تقع في 141 ورقة ، في كل ورقة خمسة عشر سطرا تقريبا ، وبكل سطر تسع كلمات بخط معتاد واضح وكبير . وقد كتب شرح الفاكهي بالأسود ، والمتممة بالأحمر . نسخها محمد طيب بن مسعود في القرن الثالث عشر الهجري . وبهذه النسخة حواش وتصويبات . ولا تختلف هذه النسخة كثيرا عن الأصل .

4. **النسخة د :**

من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق ، وتحمل رقم : (2927) عام ، وهي نسخة مصورة تامّة تقع في (170) ورقة ، وأبعادها 22 سم × 15.5 سم ، عدد الأسطر (21) سطرا ، بكل سطر ثماني كلمات تقريبا .كتبت بخط الرقعة ، خال من الشكل ، أسود ، والمتممة بالأحمر . فرغ منها ناسخها يوم الثلاثاء التاسع من المحرم سنة 1249هـ ، وهو محمد بن صادق بن مصطفى الكوراني . وعلى المخطوط ختم باسم ابن الناسخ : محمد علي محمد صادق الكوراني كتب بتاريخ 10 ذي الحجة سنة 1278هـ .

وعلى هامش النسخة تصويبات وتعليقات . ومعظم الحواشي أخذت من كتاب الفاكهي (مجيب الندا) . وهي نسخة مقابلة بنسخ أخرى . وبها بعض الأخطاء النحوية والإملائية ، وبعض السقط .

5. **النسخة هـ :**

وهي موجودة في مكتبة وزارة التراث القومي بسلطنة عمان . وهي نسخة تامة مصورة ،عدد صفحاتها (82) صفحة ، في كل واحدة منها تسعة عشر سطرا ، بكل سطر ست عشرة كلمة تقريبا . كتبت بخط الرقعة الصغير الأسود ، والمتممة بخط أحمر وأكبر من خط الشرح .وقد كتبت الصفحة الأولى منه فقط بخط كبير . النسخة مجهولة الناسخ وتاريخ النسخ أيضا . ليس عليها حواش سوى بعض التصويبات .

6. **نسخة الحلبي :**

وهي نسخة مطبوعة سنة 1342هـ في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر . وهي نسخة تامة .تقع في (104) صفحات ، بكل صفحة أربعة وثلاثون سطرا تقريبا ، في كل سطر (14) كلمة تقريبا . وبهامشها طبعت متممة الرعيني . وهذه النسخة بها الكثير من الأخطاء ، والتصحيف ، وتلفيق الآيات القرآنية ، خالية من الشكل حتى في الآيات والشواهد النحوية ، غير مخرجة الآيات ، وكذا الشواهد ، والأقوال غير موثقة ،

ولا منسوبة [14]. ولأن تنظر في المخطوط خير لك منها . وأشرت إليها في الـــهوامش بكلمـــة (الحلبي) .

7. **النسخة م :**

وهي من مكتبة الملك سعود بالرياض ، وتحمل رقم (4283) ، وهي نسخة ناقصة كثيرا إذ تقع في خمس (5) ورقات فقط . كتبت في القرن الثاني عشر الهجري ، وناســـخها مجهول . ولم أحتج إليها إلا نادرا .

ثالثا : توثيق نسبة الكتاب :

كل الدلائل والقرائن التي بين يديّ تؤيد نسبة **الفواكه الجنيـــة شـــرح متممـــة الآجرومية** إلى **عبد الله بن أحمد الفاكهي** . ومن هذه الأدلة :

1ـــ أشارت جميع نسخ المخطوط إلى اسم المؤلف عبدالله بن أحمد الفاكهي عليها ، باستثناء نسخة الأصل ، حيث لم يوجد اسم مؤلف عليها بل وجد اسم الناسخ فقط .

2ـــ تسمية الكتاب بـــ " الفواكه " نسبة لمؤلفه الفاكهي الذي اشتق لكتابه اسما من اسمه .

3ـــ نصّت كتب الأعلام والتراجم ، ومعاجم المؤلفين إلى أن " **الفواكـــه الجنيـــة علـــى متممة الآجرومية " لعبدالله بن أحمد الفاكهي** ، منها على سبيل المثال : العيدروسي في النور السافر [15] ، وابن العماد في الشذرات [16] ، والبغدادي في إيضاح المكنـــون [17] ، ومعجم المؤلفين لكحالة[18] .

4ـــ كان الفاكهي يحيل في كتابه الفواكه إلى مجموعة من كتبه مثل **: مجيب النـــدا فـــي شرح قطر الندا** ، وهو كتاب مطبوع في جزأين سنة 1971م في مصر وعليه اسم عبدالله بن أحمد الفاكهي ، وكتاب : **الحدود في النحو** وقد حققه وطبعه الدكتـــور عبداللطيـــف العبد تحت اسم : الحدود في ثلاث رسائل ،للفاكهي ،وإخوان الصفا ، وابن سيناء ط 1. المكتبة العصرية ، بيروت ، 1979م . كما أحال على كتابه **شرح كتاب الحدود في النحو** كثيرا ، وهو شرح لكتابه : الحدود في النحو . وقد حقق هذا الشرح الدكتـــور المتولـــي رمضان الدميري وأثبت أنه لعبد الله الفاكهي .[19]

كل هذه الأدلة تجعلنا نثق بأنّ : الفواكه الجنية لعبد الله بن أحمد الفاكهي رحمه الله تعالى .

رابعا : منهج التحقيق :

لإخراج النص كما وضعه مؤلفه أو قريبا منه سرت فيه كما يلي :

(1) تحرير النصّ وفق القواعد النحوية والإملائية المعروفة .

(2) مقابلة ست نسخ من الكتاب بعضها ببعض والاستئناس بشرح الأهدل للمتممة وهو الكواكب الدرية الذي كاد أن يتطابق مع الفواكه الجنية لولا كثرة الإعراب في الكواكب كما قلت سابقا .

(3) إثبات التغيرات الحاصلة في النسخ الست ، وبيان ما سقط من بعضها أو زاد ، أو اختلف .

(4) الضبط بالشكل لما وجدته قد يشكل على القارئ .

(5) توثيق الآراء والأقوال الواردة في الكتاب منسوبة إلى أصحابها ، وذلك بالرجوع إلى مؤلفاتهم إن وجدت أو إلى الكتب الأخرى المختلفة ، والإشارة في الغالب إلى أماكنها ، مع ذكر هذه الآراء إن دعت الحاجة .

(6) تصحيح نسبة الآراء لأصحابها ، وذلك أن الفاكهي أخذ بعض الآراء من غير أصحابها ، فأقوم بتصحيح هذه النسبة مبينا مرجعي في ذلك .

(7) نسبة ما لم ينسب من الأقوال إلى أصحابها وهو كثير

(8) تخريج الشواهد القرآنية الواردة في الكتاب ، وكذا القراءات القرآنية حتى الشاذة منها ، ووضعها بين القوسين المزهرين ﴿ ﴾ وذلك كالتالي :

ـ ذكر اسم السورة ثم رقمها ثم رقم الآية كالتالي : **سورة يوسف 55:12**

ـ ضبط الآيات بالشكل حسب القراءة المطلوبة .

ـ نسبة القراءة إلى أصحابها واستخراجها من كتب القراءات المعتبرة .

ـ إكمال الآية إن اقتضت الضرورة .

ـ ذكر الأعاريب الواردة في الآية إن اقتضت الضرورة .

ـ تصحيح الآيات الواردة خطأ في الكتاب .

(9) تخريج شواهد الحديث النبوي من كتب الأحاديث ، وإكمال الناقص منها إن دعت الضرورة ، كما أشرت إلى ورودها في كتب النحو أحيانا .

(10) تخريج الأمثال العربية والأقوال المأثورة من كتب الأمثال العربية المعتبرة في التحقيق .

(11) تخريج الشواهد الشعرية ، وضبطها ، وبيان بحرها ، وقائلها ، وبينت ما صعب فيها من مفردات ، وذكرت الشاهد فيها ،وبينت الناقص منها ،والروايات فيها إن دعت الحاجة إلى ذلك .

(12) التنبيه على ما يظهر من مسائل الخلاف .

(13) ترجمة الأعلام الواردة في كتاب الفواكه .

(14) رأيت من الضروري إبراز نصّ المتمّمة بخطٍّ متميز في أعلى صفحات الكتاب المحقق ، للتسهيل على القارئ .

(15) ميّزت نص المتممة في شرح الفاكهي وذلك بوضعه بين قوسين معقوفين في الكتاب كله ، هكذا ( ) .

(16) التعليق على بعض المسائل والقضايا ، ومناقشة المؤلف إن دعت الحاجة .

(17) نقلت الحواشي الهامة المكتوبة في هوامش النسخ ، والتعليقات الضرورية ، وحاولت نسبة هذه الحواشي إلى أصحابها ، أو الكتب المأخوذة منها إن أمكن ذلك .

(18) استعنت بكتب المؤلف الأخرى في التحقيق ، وأخذت منها بعض الآراء اللازمة في هوامش التحقيق .

(19) بينت بعض التعليلات المناسبة لما ذكره الفاكهي ، أو تركه دون تعليل .

(20) حصرت الزيادات أو الساقط من النسخة الأصل بقوسين معقوفين هكذا [ ].

(21) جعلت لكل نسخة رمزا في الهامش تعرف به .

(22) وضعت الفهارس الفنية التفصيلية ، التي شملت : (الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأشعار ، و الأمثال والأقوال ، والأعلام ، والبلدان والأماكن ، والكتب الواردة في النصّ ، والمراجع والمصادر ، وفهرس موضوعات الدراسة ، وأخيرا فهرس موضوعات التحقيق)

والحمد لله الذي وفقني لذلك ، إنه على كل شيء قدير ، والحمد لله رب العالمين .

هوامش القسم الثاني : التحقيق

1. طبع في مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر في جمادى الثانية ، سنة 1342هـ
2. انظر: طبعة الحلبي ص : 89
3. انظر: طبعة الحلبي ص : 89
4. انظر: طبعة الحلبي ص : 100
5. انظر: طبعة الحلبي ص : 98
6. انظر: طبعة الحلبي ص : 58
7. انظر: طبعة الحلبي ص : 31
8. انظر: طبعة الحلبي ص : 3، 4، 5، 6،..
9. انظر: طبعة الحلبي ص : 76
10. انظر : التحقيق باب المخفوضات ص : 361
11. انظر: طبعة الحلبي ص : 5 ، 7 ، 15 ، ..
12. انظر: طبعة الحلبي ص : 3
13. انظر: طبعة الحلبي ص :
14. وقد مثّلت لكلّ ذلك في دوافع التحقيق .
15. انظر : العيدروسي " النور السافر " ص 277 .
16. انظر : ابن العماد " الشذرات " 366:8 .
17. انظر : إيضاح المكنون 396:1 ، و 202:2 .
18. انظر : كحالة " معجم المؤلفين " 28:6 .
19. طبعة مكتبة وهبة بالقاهرة ، سنة 1993 م .

الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على نعمه واشكره على ان يتفضل ويكرم واصلي واسلم على المعرب من فصيح كلمه نبيه محمد الذي وضحت كنوز علمه ومعادن حكمه وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمه الموضوعه في العربيه تاليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدنيا والدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي تغمده الله برحمته تصدت فيه تقريب معانيها وتحرير مبانيها مع فوايد جمه وزوايد مهمه سميتها الفواكه الجنيه على متممة الجروميه والله اسال ان ينفع به انه قريب مجيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال مولفها الحمد لله افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء والحمد لغه الثنا باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في مقابل نعمه ام لا وجمله الحمد لله خبريه لفظا انشائيه معنا اذ المراد بها ايجاد الحمد للاعلام بمضمونها فان مالكا ان استحق لجميع الحمد من الخلق وكذا قوله فيما بعد والله بالجمله الاسميه على الفعليه لدلالتها على الدوام والثبات رب العالمين اي مالك جميع الخلق من الانس والجن والملئكه والدواب وغيرهم اذ كل ما يطلق عالم وغلب في جمعه بالياء والنون اولي العلم على غيرهم وقيل انه اسم جمع

محمول على الجمع لاجمع لعالم لانه لو كان جمعا لالزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تع والعالمين خاص بالعقلا وعطف بالجمله قوله والصلاة هي من الصفوة المامور بها وهو الدعا بالصفا اي الرحم المقرونة بالتعظيم وتختص لفظها بالانبيا والملايكة فلا يقال لغيرهم الا تبعا والسلام اي التحيه وجمع بينهما امتثالا لقوله تع صلوا عليه وسلموا تسليما وحذر ممن كرهه افراد احدهما عن الاخر على سيدنا من ساد قومه فهو سيد واصله سيود قلبت الواو ياء واغمت والياء واضافه على غيره الله تع جايز من غير كراهه سواء كان مقرونا بال ام لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه به محمد عطف بيان او بدل لا نعت لان العلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم المفعول للمبالغه سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثره خصاله الحميده وعلى آله هم اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقد يراد بهم في مقام الصلوة على كل مؤمن لخبر ضعيف فيه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه واصله عند سيبويه اهل تصغير على اهيل قلبت الهاء همزه ثم الهمزه الفا والفا همزه ولم يشاذ هذا الا الذي وعند الكسائي اويل بواو مفتوحه من آل يؤل لتصغيره على اويل قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قيل وسواء كان اشرافا او لا فيعمل الا في الاشراف بخلاف اهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصوره الاشراف واضافته الى المميز جايز على الاصح كما استعمله المؤلف وصحبه اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش والصحابي من اجتمع

لقول بعضهم من البنات من المكروبات ومثل هذه التاء سميت
ولات فانه يوقف عليها بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وان كانت من
فالاصح الوقف بالهاء اي بابدال التاء هاء نحو رحمه وشجره
ثم اعلم اخرا ان التاء التي قبلها متحرك ولو تقديرا كصلوة ونكاة
فارقت تا التانيث تا الاجنبة للاسم والاجنبة للفعل فان كان ما قبل
التاء ساكنا صحيحا كانت كالاجنبة وقف عليها من غير ابدال
كالاجنبة للفعل والحرف وبعضهم يقف عليها نحو رحمه وشجره بالتاء
من غير قلب ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزه ان شجرة
وقول ابن نجم والله انجاك بكفي مسلمة من بعد ما وبعد ما
وبعد مت كانت نفس بها التقوم عند التفاسمت
وكانت الحرة ان تدعامت وقد قرئ به بعض السبعة
في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ولكن هذا
اخر ما تيسر جمعه على هذه المقدمة جعله الله خالصا لوجهه
الكريم وموجبا للفوز بجنته وكرمه وحسبنا الله ونعم الوكيل
وكان الفراغ في اليوم التاسع من محرم الحرام
سنة ١٠٩٠ تسعين بعد الف
يقول العبد الفقير حسين
بن احمد بن محمود
رحمهم محمود
يعلم الصبر
وهو الكريم
غفر الله عنه

في البلاد المحمدة بعيد بخارا
سيد البرية بلاد عبد
المسماه بتلجيه حرسها الله
من كل بلية

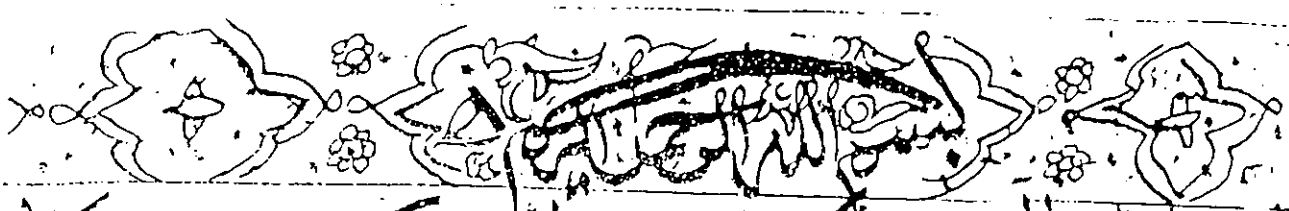
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمه واشكره على مزيد كرمه وأصلي وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة المرضية في علم العربية تأليف سيدنا وشيخنا العالم العامل الورع الزاهد شمس الدين محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي نعمد الله برحمته وتصدت فيه لتقريب معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد جمة وزوائد مهمة وسميته الفواكه الجنية على متممة الجرومية والله اسأل أن ينفع به إنه قريب مجيب وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب قال مؤلفها الحمد لله اقتطفها بالحمد اقتدا بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد لا الاعلام بمضمونها من أنه تعالى مستحق لجميع الحمد من الخلق وكذلك قوله فيما بعد الصلاة والسلام وأثر الجملة الأسمية على الفعلية هو الدلالة على الدوام والثبات رب العالمين أي مالك جميع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم إذ كل منها يطلق عليه عالم وغلب على جمعه بالياء والنون أولي العلم على غيرهم وقيل إنه اسم جمع محمول على الجمع لا جمع لعالم لأنه لو كان جمعا له لزم أن يكون للفرد أو جمع دلالة من الجمع لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وعطف على الجملة قوله والصلاة وهي من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة المقرونة بالتعظيم ويختص لفظها بالأنبياء والملائكة فلا يطلق لغيرهم إلا تبعا والسلام أي التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وحذف متعلقهما لكراهية إفراد أحدهما عن الآخر على سيدنا من ساد قومه يسودهم فهو سيد وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ولطلاقه على غير الله جائز من غير كراهة سواء كان مقرونا بآل أم لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للأول معنى ولا يجوز تعلقه به محمد عطف بيان أو بدل لا نعت لأن العلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول للضعف للمبالغة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة وعلى آله هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل مؤمن لخبر ضعيف فيه والآل اسم جمع لا مفرد له من لفظه

وصحبه



الورقة الأولى من النسخة (ب)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه واشكره على مزيد فضله وكرمه واصلي وأسلم
على المعرب عن فصيح كلمة نبيه محمد واله وصحبه كنوز علوم
ومعادن حكمة وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة
الموضوعة في العربية تالين سيدنا وصاحبنا العالم الورع الـ
الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب
المكي تغمده الله برحمته فصدرت فيه تقرير معانيها وتحرير
مبانيها مع فوائد جمة وزوايد مهمة وسميته الفواكه الجنية
على مقدمة الجرومية والله اسأل ان ينفع به انه قريب مجيب وما
توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال مؤلفها
افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث
الابتداء والحمد لغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء
كان في مقابلة نعمة ام لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية
معنى اذ المراد بها ايجاد الحمد لا الاعلام بمضمونها من انه مالك
ومستحق لجميع الحمد من الخلق وكذا يقال فيما بعد والصلاة و
السلام واتى بالجملة الاسمية على الفعلية لدلالتها على الدوام

الورقة الأولى من النسخة (ت)

الورقة الأخيرة من النسخة (ت)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على نعمه وانشره على مزيد فضله وكرمه
والصلوة والسلام على العرب عن فصيح كلم بيانه محمد وآله
وصحبه كنوز علوم ومعادن حكم وبعد فهذا تعليق لطيف
وضعته على المقدمة الموضوعة في العربية تالية سديد
وصاحبها العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد بن
الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي تغمده
الله برحمته فحررت فيه تقريرها معانيها وتحرير مبانيها
مع فوائد جمة وزوائد مهمة [illegible] الفوائد الجمة
على متنه الاجرومية والله اسأل ان ينفع به انه
قريب مجيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه
انيب قال مؤلفها الحمد لله افتتحها بالحمد اقتداء با
لكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء والحمد لغة
الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في
مقابلة نعمة ام لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية
معنى اذ المراد بها ايجاد الحمد لا الاعلام بمضمونها
من انه مالك او مستحق لجميع المحامد الخلق وكذا
قوله فيما بعد والصلاة والسلام واثر الجملة الاسمية
على الفعلية لدلالتها على الدوام والثبات [illegible]
العالمين اي مالك جميع الخلق من الانس والجن
والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل منها يطلق عليه عالم

وغلب في جمعه بالواو والنون الوالعلم على غيرهم
وقيل اسم جمع يحمل على الجمع لعالم لانه [illegible]
لو كان كعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من
الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين
خاص بالعقلاء وعطف على الجملة قوله والصلاة
وهي من الصلوة المأمور بها وهي الدعا بالصلاة
اي الرحمة المقرونة بالتعظيم وتختص لفظها
بالانبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم الا تبعا
[illegible] اي التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله
تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وحذف من كراهة
افراد احدهما عن الاخر على سيدنا من ساد
قومه يسودهم فهو سيد واصله سيود قلبت
الواو ياء وادغمت في الياء واطلاقه على غير الله
تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقرونا بال
ام لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب
للاول معنى ولا يجوز تعلقه به لمحل عطف
بيان او بدل لانعت لان العلم لا ينعت به وهو
علم منقول من اسم المفعول المضعف للمبالغة سمي
به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله
الحميدة وعلى آله هم اقاربه المؤمنون من بني هاشم
والمطلب وقيل اتباعه في مقام الصلوة كل مؤمن

فالافصح في الرفع والجر الوقف باثبات الياء نحو جاء
القاضي ومررت بالقاضي لعدم الموجب لحذفها اذ الوقف
يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها ويجوز حذفها
على قلة فيقال جاء القاضي ومررت بالقاض وعليه قراءة
غير ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق وان
كان منصوبا فبالاثبات ايضا فيوقف عليه باثبات الياء
ساكنة لا غير نحو رأيت القاضي وكلامه يقتضي ان
المعرف منه بالاضافة نحو يا قاضي مكة كالمعرف منه بال
وكلام غيره يشعر بان الحذف فيه ارجح من الاثبات واستعمال
لا غير في كلام المصنفين كثير وله مستند وان قال
في المغني انه لحن وفي شرح الشذور بان لم تتكلم به واذا
وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تتغير
عما كانت عليه نحو قامت ما فيه تاء لاحقة للفعل لئلا يلتبس
بها الضمير لو وقف بالهاء وفضلة التاء اللاحقة للحرف نحو
ثمت وربت وان كانت متحركة فان كانت في جمع المؤنث
السالم نحو المسلمات والهندات او فيما الحق به كعرفات
وارزعات فالافصح الوقف بالتاء من غير ابدال لدلالتها
على التأنيث والجمعية مع فكر هو البطال صورتها وبعضهم يقف
على ذلك بالهاء اي ابدال التاء هاء كقول بعضهم دفن
البنات من المكرمات وشذ هذه التاء تاء هيهات ولات
فانه يوقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء وان كان في مفرد

فالافصح

١٧٠

فالافصح الوقف بالهاء اي ابدال التاء هاء نحو رحمه وشجره
من كل اسم اخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كفلة
وزكوة فرق بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل
فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كاخت وبنت وقف
عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف وبعضهم يقف
على نحو رحمه وشجره بالتاء من غير قلبه ومن ذلك قراءة
نافع وابن عامر وحمزة ان شجرة الزقوم بالتاء، وقول ابي النجم
• واسد انجاك بكفي مسلمت • من بعدما وبعدما وبعدمت •
اكادت نفوسهم القوم عند الغلصمت • وكادت الحرة ان
تدعى امت • وقد قرأ بعضهم من السبعة في قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين وليكن هذا اخر ما تيسر
جمعه على هذه المقدمة بعبد الله خالصا لوجهه الكريم وطمعا
للفوز بجنات النعيم وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى
ونعم النصير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وقد وقع فراغ مؤلفها منها يوم الاحد عاشر شهر رجب
الفرد لسنة ستة وخمسين وتسعمائة من الهجرة
النبوية على صاحبها افضل الصلاة واكمل التحية
وقد وقع الفراغ من كتابة هذه النسخة
المباركة يوم الثلاثا تاسع المحرم لسنة
تسع واربعين وماية والف
على يد العبد الفقير الفاني
السيد محمد صادق بن
السيد مصطفى الكردي
غفر لهما

وهذا من كراهته افراد احدهما عن الاخر على سيدنا من ساد قومه
يسودهم فهو سيد واصله سيود قلبت الواو ياء واد غمت في
الياء واطلاقه على غير الله تجاجا بن من غير كراهة سواء كان
مقرونا باللام او على سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول
معنى والجور تعلقه به مرتين عطف بيان او بدل لانعت لان العلم
لاينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة سمي
به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة وعلى اله هم
اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقد يراد بهم في مقام
الصلوة كل مؤمن لخبر ضعيف فيه والآل اسم جمع لا واحد
له من لفظه واصله عند سيبويه اهل التصغير على اهيل
قلبت الهاء همزة ثم الهمزة الفا والقلب الاول شاذ سهله النابي وعنه
الكسائي اوّل بواو مفتوحة من آل اليه يؤول لتصغيره على
اويل قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قبل وهو الظاهر
ولا يستعمل الا في الاشراف بخلاف اهل وانما لم قبل آل فرشق
لتصوره بصورة الاشراف واضافته الى الضمير جائزة على الاصح
كما استعمله المصنف وصحبه اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع
له عند الاخفش والصحابي من لقي مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم
ولو لحظة ومات مؤمنا وان لم يرو ولم يرو عنه وعطف الصحب

كما مر فتكون دالة لا محالة لكون الوضع من اسباب الدلالة وحينئذ
فاما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية او لا الاول الحرف
والثاني اما ان يدل على اقتران معناها باحد الازمنة الثلاثة الاول
الفعل والثاني الاسم وقيد الحرف بقوله كجاء لمعنى لاخراج حرف
التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى وهذا القيد معلوم مما
قبله فلا يحتاج اليه وقد عدل المصنف عن عبارة الاصل فجعل
هذه الثلاثة اقساما للكلمة لا للكلام اذ لا يصح جعلها اقساما لان
من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ظاهر ولان تقسيم الكل الى اجزائه
لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع اجزائه والكلام بخلاف
ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال
وقدم الاسم في الذكر لشرفه على قسيميه لاستغنائه عنهما واحتياج
جميعها اليه والاصالة في الاعراب واتبعه بالفعل لكونه يقع
جزء الكلام وجملة محل الاسم ودخول الاعراب في بعض
انواعه واذا عرفت ان الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف واردت
تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة فالاسم وهو
كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
وضعا بعرف اي يميز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا بالا
سناد اليه اي كون الاسم مسندا اليه سواء كان المسند فعلا كقام
زيد ام اسما كان هو من ام جملة نحو انا قمت وهذه العلامة انفع علا
مات الاسم وبها استدل على اسميته الثامن قولك ضربت بتثليثها
وعلى اسميته ما في قوله تعالى ما عندكم ينفد وما عند الله باق ولما اختص

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد احمد الله على نعمه واشكره على مزيد فضله
وكرمه واصلي واسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد واله وصحبه
كنوز علومه ومعادن حكمه وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على
المقدمة الموضوعة في علم العربية تاليف سيدنا وصاحبنا العالم
الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب
المكي المالكي تغمده الله برحمته وقصدت فيه تقرير معانيها وتحرير
مبانيها مع فوايد جمة وزوايد مهمة وسميته الفواكه الجنية على
متممة الأجرومية والله اسال ان ينفع به انه قريب مجيب
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال مؤلفها الحمد لله
افتتحتها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بالموجب حديث
الابتداء والحمد لغة والثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان
في مقابلة نعمة ام لا وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معنى اذ المراد
بها ايجاد الحمد لله لا الاعلام بمضمونها من انه مالك او مستحق لجميع الحمد من
الخلق وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام والترحمة الاسمية على النعلية
لدلالتها على الدوام والثبات رب العالمين اي مالك جميع الخلق الانس والجن
والملايكة والدواب وغيرهم اذ كل منها يطلق عليه عالم وغلب في جمعه
بالياء والنون اولوا العلم على غيرهم وقيل انه اسم جمع محمول على الجمع لا جمع
لعالم لانه لو كان جمعا له لوزان ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان
العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وعطف على الجملة
قوله والصلاة وهي من الصلاة الماموربها وهي الدعاء بالصلاة اي الرحمة
المقرونة بالتعظيم وتختص لفظها بالانبياء والملايكة فلا يقال
لغيرهم الا تبعا والسلام اي التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى

امتثالا لقوله تعالى

امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وعدل عن كل منهما الى الآخر على سبيل التأدب مع سادتنا من سادة
بني آدم فلم يقيد واله بسيد قلت الى ان يا تي دليل الاطلاقه صلى الله تعالى عليه وسلم جاز من غير كراهة سواء
كان تبعا او نائبا ام لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب الآل لهم معنى لا يجوز تعلقه به ممتثلا بما
ارجل الاعتناء بالمتكلم لا يتعلق به وهم لم ينقل سوى ام المنزل العتيد للبالغ سمي به نبينا صلى الله عليه
وسلم لكثرة خصاله الحميدة وعلى آله هم اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقيل اتباعهم في تمام الصلوة كما من
لبعض ضعيف فيه والاصل اهم رجع الا واحد له من لفظه واصله عند سيبويه اهل لتصغيره على اهيل قلبت الهاء همزة
ثم همزة الفا والثاني الاولى ثانيا سهلت للثاني وعند الكسائي اهل لجواز منتوحة من الآن آل لتصغيرهم على اويل قلبت
الواو الفا فتركبا وانتاح ما قبلها قيل وهو الظاهر لا يستعمل الا لشرفين بحلاف اهل اذ يقال آل زيد ولا يضاف
بصورة الاشراف واضافته الى الضمير جايز على الاصح كما استعمله المصنف وصحبه اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع عند
الاخفش والصحابي من اجتمع مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة ومات مؤمنا وان لم يروه عنه وعطف الصحب
على الآل تشمل الصلاة بالتبعية بمراجحين تاكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول ويجوز في الظروف المبنية على الضم
لتطرفها من الاسناد تامة او ناقصة بعد ما ذكرت الحمد والصلاة والسلام فيه اشارة الى محسنات الخطبة عند ذكر المقدمة
والى ما يحتاج ان تتوقف عليه والاتيان بالفاء على تقدير اما اذا الاصل اما بعد وكون اصلها ذلك هو تنها الفاء في غيرها غالبا
مشروطة بكسر الام فاعلم من قدم اللازم بمعنى تقدم وافتعل منها فاتحة بلغة من يقدم المتعدي ويجعل ان تكون هنا بكسر الام من
قدم المتعدي لان من انتها تجعل الشارع في علم النحو على عبرة من تقدمه على اثرانه في علم العربية اي علم النحو وهو لغة القصد
واصطلاحا علم باصول يعرف بها احوال الآخر الكلمة اعرابا وبناء ومن منعه الكلمات لانه يبحث فيه عن غيرها اللاحقة
لها من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله وسنة رسوله وفايدته صون الكلام من خطاء به وسبب
تسمية هذا العلم بذلك ما روي ان عليا رضي الله عنه لما اشار الى الاسود الدولي ان يضعه وعلة الاسم والفعل
والحرف وشيا من الاعراب قال له انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي بذلك وتسمى بلفظ الواضع له تيمنا بالمؤسسة

ولم يروه

تتكلم به واذا وقف على ما فيه تاء التانيث فان كانت ساكنة لم تغير عما كانت عليه
قامت مما فيه تا الاحقة للفعل ليلا يلتبس بها الضمير لو وقف بالهاء ومثلها التاء اللاحقة للحرف كو
وربت وذ كانت متحركة فان كانت في جمع المؤنث سالم نحو المسلمات والهندات او فيما الحق
به كعرفات واذرعات والاضافة وقف بالتاء من غير ابدال لدلالتها على التانيث وبجميعه معه
فكر هو ابطال صورتها وبعضهم يقف على ذلك بالهاء اي ابدال التاء هاء كقول بعضهم وبنت البنات
من المكرمات : ومثل هذه التاء هيهات ولات فانه يوقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء واذا وقف
في مفرد فالاكثر الوقف بالهاء اي ابدال التاء هاء نحو فاطمة تخرج من كل اسم اخره تاء التانيث
قبلها متحرك ولو تقديرا كالصلاة وزكاة فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل فان كان ما قبل
ساكنا صحيحا كاخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف وبعضهم يقف على هذه
بالتاء من غير قلب ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرة الزقوم وقول ابي النجم
والله ايخاك بكفي مسلمة من بعدما وبعد مت : كادت نفوس القوم عند الغلصمت : وكادت
الحرة ان تدعى امت : وقد قرأ بعض السبعة في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من
المحسنين ولكن هذا آخر ما يتشرح به على هذه المقدمة جعلها الله خالصا لوجهه الكريم
وموجبا للفوز بجنات النعيم وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا

ومحبينا وشفيعنا

محمد النبي وآله وصحبه

اجمعين دهد

كان فالهم

٢٧١٤/٧

الورقة الأخيرة من النسخة (هـ)

الفَواكِهُ الجَنِيَّة على مُتَمِّمة الآجرومية

لعبدالله بن أحمد الفاكهي (972 هـ)

.....

بسم الله الرحمن الرحيم

[خطبة الكتاب]

أحْمَدُ اللّهَ على نِعَمه ، وأشْكُره على مَزيد فضله وكَرمه ، وأصَلّي وأسلّم على المُعرب عن فصيح كلمه ، نبيّه محمد ، وآله ، وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه ، وبعد .

فهذا تعليق لطيف ، وضعته على المقدّمة الموضوعة في علم العربية [1] ، تأليف : سيدنا ، وصاحبنا الورع ، الزاهد ، شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني ، الشهير بالحطّاب المكّي المالكي [2] ، تغمّده اللّه برحمته ، قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها ، مع فوائد جمّة ، وزوائد مهمّة ، وسمّيته [3] :

الفَواكِه الجَنيَّة على مُتَمِّمَة الآجروميّة

واللّه أسأل أنْ ينفع به ، إنّه قريب مجيب ، وما توفيقي إلاّ باللّه ، عليه توكّلت ، وإليه أنيب .

---

(1) هي " متممة الآجروميّة "

(2) هو : محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن حسين ، المعروف بالحطّاب الرعيني ، فقيه ، وأصولي ، وصوفي ، مشارك في بعض العلوم ، من تصانيفه : مواهب الخليل في فروع الفقه المالكي ، ومتمّمة الآجرومية في علم العربية ، توفي سنة 954 هـ .

انظر : " كشف الظنون " لحاجي خليفة 2 : 1628 ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان 1992 م .

(3) " وسميتها " في الأصل فقط .

الحمدُ للّه [4] . ربّ العالمين . .....

قال مؤلفها : (الحمدُ للّه) افتتحها بالحمد اقتداءً بالكتاب العزيز ، وعملاً بموجب حديث الابتداء [5] . والحمد لغةً [6] : الثناءُ باللسان على الجميل الاختياري . سَواء كان في مُقَابل نعمة أم لا [7] . وجملة " الحمدُ للّه " خبرية لفظاً . إنشائية معنًى . إذ المراد بها إيجاد الحمد لا الإعلام بمضمونها من أنّه مالك . أو مستحقّ لجميع الحمد من الخلق . وكذا قوله فيما بعد [والصلاة والسلام] [8] .

وآثر الجملة الاسميّة على الفعليّة لدلالتها على الدوام والثبات [9] .

(ربّ العالمين) أي مالك جميع الخلق من الإنس . والجنّ . والملائكة . والدواب . وغيرهم [10] . إذ كلّ منها يطلق عليه عَالَم . وغُلّبَ في جمعه بالياء والنون [11] أولو العلم على غيرهم .

---

(4) هذا نصّ "متمّمة الآجرومية" للرعيني .

(5) وهو قول الرسول - عليه السلام - " كلّ أمر ذي بال لا يفتتح بذكر اللّه - عز وجل - فهو أبتر ... وقال : أقطع" انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل . 2 : 359 . دار صادر - لبنان .

(6) يلاحظ أنّ الفاكهي أغفل شرح البسملة . ربما اكتفاءً عنها بالحمدلة .

(7) انظر : الأصفهاني " المفردات في غريب القرآن " . ص (131) مادة (حَمِدَ) . دار المعرفة - بيروت .

(8) ساقط من الأصل و (د) .

(9) لأنّ الجملة الفعلية مقيّدة بزمن محدّد . ينقضي الحدث فيها بانقضاء الزمن . انظر : الزمخشري " تفسير الكشّاف " 1 : 9 - نشر البلاغة - ايران . 1413 هـ .

(10) انظر : أبو حيّان الأندلسي " تفسير البحر المحيط " 1 : 130 . تح : الشيخ عادل عبدالموجود وآخرين . ط 1 . دار الكتب العلمية - بيروت 1993م .

(11) " بالواو والنون " في (د) .

وقيل : إنّه جمعٌ محمولٌ على الجمع . لا جمع لعَالَم : لأنّه لو كان جمعاً له . لَزِمَ أنْ يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع : لأنّ العَالَم اسم لما سوى اللّه تعالى . والعالمين خاص بالعقلاء [12] .

وعَطَفَ على الجملة قوله : (والصلاة) وهي من الصلاة المأمور بها . وهي الدعاء بالصلاة . أي الرّحمة المقرونة بالتعظيم . ويختصّ لفظها بالأنبياء . والملائكة فلا يقال لغيرهم إلا تَبعاً .

(والسلامُ) أي التحيّة . وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيماً ﴾ [13] . وحذراً من كراهيّة إفراد أحدهما عن الآخر .

(على سيِّدنا) مِنْ سَادَ قَوْمَهُ . يَسُودُهُم . فَهُو سَيِّد . وأصله " سَيْود " قلبت الواو ياءً . وأدغمت في الياء [14] . وإطلاقه على غير اللّه جائز من غير كراهية . سواء كان مقروناً بـ " ال " أم لا . و " على سيدنا " متعلّق بالسلام . وهو مطلوب للأوّل معنى . ولا يجوز تعلقه به [15] .

(محمد) عطف بَيان . أو بدل لا نَعت : لأنْ العَلَم لا يُنْعَت به . وهو علم منقول من اسم المفعول المضعّف للمبالغة [16] . سُمِّي به نبيُّنا - صلى اللّه عليه وآله وسلم - لكثرة خِصَاله الحميدة .

---

(12) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 81 . تح : د. عبدالرحمن السيد . و محمد المختون . ط 1 . هجر للطباعة والنشر . مصر 1990م . وانظر : الأزهري " شرح التصريح على التوضيح " 1 : 10 . مطبعة الحلبي - القاهرة .

(13) سورة الأحزاب 33: 56 .

(14) انظر : الرضي الاستراباذي " شرح شافية ابن الحاجب " 3 : 139 . ط 1 . تح : محمد نور الحسن وآخرين . دار الكتب العلمية . بيروت . 1982م .

(15) لأنّه من بابه التنازع .

(16) وهو "مُحَمَّد " بالتشديد . اسم مفعول من " حَمَّد " .

وعلى آله . .....

(وعلى آله) " هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم " [17] . وقد يُراد بهم في مقام الصلاة كلّ مؤمن لخبر ضعيف [18] .

والآل . اسم جمع لا واحد له من لفظه . وأصله عند سيبويه [19] " أهل " لتصغيره على " أُهَيْل " [20] . قلبت الهاء همزة . ثمّ الهمزة ألفاً . والقلب الأوّل شاذّ سهّله الثاني . وعند الكسائي [21] " أوَل " بواو مفتوحة من " آل " إليه " يؤول " : لتصغيره على " أوَيْل " قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها [22] . قيل : وهو الظاهر . ولا يُستعمل إلا في الأشراف . بخلاف أهل [23] .

وإنّما قيل " آل فرعون " لتصوّره بصورة الأشراف . وإضافته إلى الضمير جائزة على الأصح . كما استعمله المؤلف [24] .

---

(17) نسب الأزهري هذا التعريف في " التصريح " 1 : 12 للإمام الشافعي - رضي الله عنه -

(18) انظر : الأصفهاني " المفردات " ص (30) مادة (آل) .

(19) هو : عمرو بن عثمان . أديب . ونحوي . أخذ النحو عن الخليل بن أحمد الفراهيدي . من آثاره " الكتاب " في النحو . وهو أشهر كتاب في النحو . توفي في 180 هـ . وسيبويه هو إمام البصريين . انظر : ابن النديم "الفهرست ص (103) . تح . ناهد عباس . ط 1 دار قطري بن الفجاءة . الدوحة - قطر 1985م .

(20) لم أجده في سيبويه . انظر : شرح التصريح 1 : 11 .

(21) هو علي بن حمزة الإمام أبو الحسن الكسائي . إمام الكوفيين في النحو . واللغة . وأحد القرّاء السبعة . من تصانيفه " المختصر في النحو " . و " كتاب القراءات " . و معاني القرآن . توفي سنة 189هـ . انظر : الحموي " معجم الأدباء" 13 : 167 . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

(22) انظر : الرضى " شرح الشافية " 3 : 208 . وابن منظور "لسان العرب" 11 : 30 مادة (أهل) .

(23) انظر : ابن يعيش " شرح المفصل " 1 : 7 - عالم الكتب . بيروت . بدون تاريخ .

(24) " المصنف " في الحلبي ص (3) الأشموني في شرحه : " واختلف في جواز إضافته إلى المضمر : فمنعه الكسائي . والنحاس . وزعم أبو بكر الزبيدي : أنّه من لحن العوام . والصحيح جوازه " 1 : 15 ط 1 . تح : عبدالحميد السيد . المكتبة الأزهرية للتراث . مصر

وصحبه أجمعين . وبعد فهذه مُقدّمة .....

(وصحبه) اسم جمع لصاحب عند سيبويه [25] . وجمع له عند الأخفش [26] .

والصحابي مَنْ اجتمع مؤمناً مع النبي - عليه السلام - ولو لحظة ومات كذلك وإن لم يره . ولم يروِ عنه [27] . وعطف الصَّحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم .

(أجْمَعين) توكيد معنوي مفيد للإحاطة والشمول . (وبعد) هو من الظروف المبنيّة على الضمّ لقطعه عن الإضافة . أي وبعد ما ذكر من الحمد والصّلاة والسلام .

(فَهَذه) . إشارة إلى محسوس إنْ تأخرت الخطبة عن فراغ المقدّمة . أو إلى معقول إنْ تقدمت عليه [28] . والإتيان بالفاء على تقدير " أمّا " . إذ الأصل " أمّا بعد " . ولكون أصلها ذلك لزمتها الفاء في حيّزها [29] [لتضمنها معنى الشرط] [30] .

(مُقَدِّمة) بكسر الدال . اسم فاعل من قَدُمَ اللازم بمعنى تقدَّم . وبفتحها على قلّة في لغة من (قَدَّمَ) المتعدي . ويحتمل أن تكون هنا بكسر الدال من قُدِّم المتعدّي [31] ؛ لأنّ معرفتها جَعل الشارع في علم النحو على بصيرة . فهي تُقَدِّمه على أقرانه .

---

(25) " الكتاب " 3 : 624 .

(26) انظر " معاني القرآن " للأخفش 1 : 206، 2 : 546 - مطبعة الخانجي - مصر . والأخفش : سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط . نحوي . وعروضي . أخذ عن سيبويه . من تصانيفه : كتاب الأوسط في النحو . والاشتقاق . ومعاني القرآن ت (215 هـ) .
انظر : " بغية الوعاة " 1 : 258 .

(27) " ومات مؤمناً " في ب . و د . وهـ . والحلبي ص (3) انظر : الآمدي " الإحكام في أصول الأحكام " 2 : 130 وعليه الأكثر وأحمد بن حنبل . ط 1 . دار الكتب العلمية - بيروت 1980م .

(28) أي لو جاءت الخطبة بعد الفراغ من المقدّمة فإنّ الإشارة بـ (هذه) اشارة إلى محسوس . ولو كان العكس فإن (هذه) للإشارة إلى معقول لم يأتِ .
انظر : أبو سعيد السيرافي شرح كتاب سيبويه " 1 : 45 . تح : رمضان عبدالتوّاب وآخران . ط 1 . الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1986م .

(29) " خبرها " في الأصل .

(30) زيادة من (ب . و ت . و هـ . والحلبي ص (3) .

(31) انظر : ابن منظور " لسان العرب " 12 : 468 مادة (قدم) .

في علم العربية مُتَمِّمَة لمسائل الآجرومية ، تكون واسطة بينها وبين غيرها من المطوّلات ، نفع الله بها ، كما نفع بأصلها في الحياة وبعد الممات .....

(في علم العربية) أي علم النحو . وهو لغة : القصد . واصطلاحاً : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً . وموضوعه الكلمات العربية : لأنّه يبحث [فيه] [32] عن عوارضها اللاحقة لها من حيث الإعراب والبناء . وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله ، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه .

وسبب تسمية هذا العلم بذلك . ما رُوي أنّ عليّاً - عليه السلام - لمّا أشار على أبي الأسود الدؤلي [33] أن يضعه . علّمَه : الاسم . والفعل . والحرف . وشيئاً من الإعراب . ثمّ قال له : " انْحُ هذا النحو يا أبا الأسود " . فسمّي بذلك تبركاً وتيمناً بلفظ الواضع له [34] .

(متمّمة) أي هذه المقدّمة (لمسائل الآجرومية) نسبة لابن آجروم [35] . (تكون واسطة بينها وبين غيرها من) الكتب (المطوّلات) لاشتمالها على ما لا يشتمل عليه أصلها من الفوائد . (نفع الله بها) أي بهذه المقدّمة الطالب لها . فإنّه لا يخيّب مَنْ اعتمد عليه . ولجأ في مهماته إليه . (كما نفع بأصلها في الحياة) [36] . بأن يلهمه الاعتناء بها تفهّماً وحفظاً . (وبعد الممات) بالفوز [37] في دار السلام

---

(32) ساقط من الأصل انظر : التعريف عند ابن جني " الخصائص " 1 : 35 . خ : محمد النجار. دار الشئون الثقافيّة العامة . بغداد .

(33) هو : ظالم بن عمرو بن سفيان . أوّل من أسّس العربية ونقّط المصاحف . توفي في 69 هـ بالطاعون . انظر : أبو بكر الزبيدي " طبقات النحويين واللغويين " . خ : محمد أبو الفضل . ط 2 . دار المعارف بمصر .

(34) انظر هذه القصة عند السيوطي " الأشباه والنظائر " 1 : 10 . ط 1 . دار الكتب العلمية . بيروت 1984م .

(35) هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي . المشهور بابن آجروم . من نحويّي المغرب . وضع " مقدّمة الآجرومية " في اللغة العربية " واشتهرت باسم " الآجروميّة " بين طلاب العلم حتى يومنا هذا . توفي في سنة (723هـ) .

انظر : حاجي خليفة " كشف الظنون " 2 : 1796 .

(36) أي " الآجرومية " .

(37) " بالفوز " في الحلبي ص (3) وهو تصحيف .

إنّه قريب مجيب الدعوات .

الكلام هو اللفظ المركّب ، المفيد .....

(إنه قريب) ممّن سأله . ودعاه بعلمه . (مجيب الدعوات) أي دعوات الداعي بإنالته ما سأله .

واعلم أنّه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الإعراب . الذي به يعرف صواب الكلام من خطئه . والإعراب لا يوجد إلا فيما يقع في التركيب الإسنادي . الذي لا يوجد إلاّ في الكلام ؛ بدأ المصنّف - رحمه اللّه - بتعريف الكلام . وإن كان الأولى البداءة بالكلمة لأنّها جزؤه . والشيء إنّما يُعرف بعد معرفة أجزائه [38] . فقال :

(الكلام هو) عبارة عن القول . وما كان مكتفياً بنفسه .

واصطلاحاً : ما جمع قيوداً أربعةً وهي المشار إليها بقوله :

(اللفظ) أي الصوت المتضمّن بعض الحروف الهجائية . تحقيقاً . أو تقديراً [39] . دلّ على معنىً أم لا . وهو في الأصل مصدر بمعنى " الرّمي " مطلقاً [40] . ثمّ خُصّ بالرمي من الفم [41] . ثمّ أُطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول .

(المركّب) من كلمتين فأكثر . تركيباً إسنادياً . أفاد أم لا .

(المفيد) بأنْ أفهم معنىً يحسن السكوت عليه . بحيث لا يبقى للمخاطب انتظارٌ يعتّد به . كما يكون مع المسند بدون المسند إليه . وبالعكس .

---

(38) عرّف الفاكهي في كتابه " شرح الحدود في النحو " الكلام أولاً ثم عرّف " الكلمة " !! ص (57) و (80) ط 1 . تح : المتولي رمضان الدميري . مكتبة وهبة - مصر 1988م .

وفي كتابه " مجيب الندا " بدأ بشرح " الكلمة " ثمّ الكلام انظر : 1 : 87- مطبعة الحلبي . مصر .

(39) تحقيقاً نحو " محمد " . وتقديراً نحو الضمائر المستترة ومثل " ديز " مقلوب " زيد " .

(40) " مطلقاً " في الأصل فقط .

(41) انظر " لسان العرب " 7:461 مادة (لفظ) .

بالوضع .

وهو بهذا المعنى يَسْتَلْزِم المركّب . لكن لـمّا كـانت دلالة الالتزام مهـجورة في التعـريف صرّح المؤلّف بما عُلِم التزاماً [42] . إذ المقصود من الحـدّ بيان الماهيّة . وهي لا تُعْرف إلاّ بذكر جـميع أجزائها تصريحاً .

(بالوضع) أي بالقصد . وهو أنْ يقصد المتكلّم بما تلفظ به إفادة السامع .

فهذه قـيود أربعة متـى وجدت وجد الكلام النّحويّ . وحـيث انتفتْ أو انتفَى واحد منهـا انتفَى الكلام النّحويّ .

إذا علمت ذلك فالقـيد الأوّل . وهو اللفظ بمنزلة الجنس [43] . واحتـرز به عن الخطّ ونحوه ممّا هو ليس بلفظ وهو مفيد . وباقي القُيود بمنزلة الفصل .

فالمركّب يُخْـرِجُ المفرد . والمفيد يُخْرِجُ مـا لا فائدة فيه كَـ " إنْ قَـامَ زَيْدٌ " . والوضع يُخرج المقصود كالصادر من النائم [44] . والجملة المصورة لغيرها كصلة الموصول .

واعلم أن صور تأليف الكلام ستة :

اسْمَـان . فعل واسم . فـعل واسمـان . فعل وثلاثة أسـماء . [فـعل وأربعة أسـماء] [45] .

جملة القسم وجوابه . أو الشرط وجوابه .

---

(42) يقول الصبّان في حاشيته 22:1 " إن التركيب والقصد داخلان في مـفهوم المفيد . فدلالته عـليهما تضـمنية لا التزامية . والتضمنية غير مهجورة في الحدود " انتهى .

والدلالة الالتزامـية : هي دلالة اللفظ على مـعنى خارج عن معناه المـوضوع له . لازم له يستـبعه اسـتتبـاع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته بخلاف الدلالة التـضمنية التي فيها يدلّ اللفظ على جزء مـعناه الموضوع له الداخل ذلك الجزء في ضمنه . كدلالة الكتاب على الورق وحده أو الغلاف .

انظر : الكفوي " الكليات " ص (441) ط 2 . مؤسسة الرسالة - بيروت . 1993م .

(43) أي أنّه عام . لأن الجنس أعمّ من النّوع . انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 18:1 .

(44) " والمجنون والسكران " في (د) .

(45) ساقط من الأصل .

وأقلّ ما يتألف من اسمين ، نحو : زيدٌ قائم . ومن فعل واسم ، نحو : قَامَ زَيْدٌ .

والكلمة قول ، .....

(وأقلّ ما يتألّف) الكلام (من اسمين) حقيقة كـ " هَذا زَيدٌ " . أو حكماً . (نحو : زَيدٌ قائمٌ) فإنّ الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد [46] . ولهذا لا يبرز في التثنيّة والجمع .

(ومن فعل واسم . نحو : قَامَ زَيْدٌ) . وإنّما لم يتألف من فعلين . أو حرفين . أو حرف واسم . أو حرف وفعل : لأنّ الكلام لا بدّ فيه من التركيب . والتركيب العقلي من الاسم . والفعل . والحرف لا يزيد على ستة أنواع .

لكن لم يجيء منها إلاّ ما ذكره المؤلّف : لأنّ الكلام لا يتحقق بدون إسناد . والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه : بكونه نسبة بينهما . وهما لا يكونان إلاّ اسمين . أو اسما وفعلاً .

وأمّا المنادى مع حرف النداء كـ " يا زَيْدُ " فلقيامه مقام الفعل لغرض الإنشاء . إذ تقديره : أنادي زَيْداً [47] .

(والكَلِمة) بفتح الكاف وكسر اللام . أفصح من فتحها [وكسرها] [48] . مع إسكان اللام فيهما [49] . (قول) : أي لفظ موضوع لمعنى . والمراد به هنا اسم المفعول . أي " مَقُول " حقيقة . كـ " زَيْد " أو حكما . كالضمير المستتر [50] . فإنّه . من حيث وقوعه محكوماً عليه . ومؤكداً . ومعطوفاً [عليه] [51] . في حكم الملفوظات الحقيقية ، كـ ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾ [52]

---

(46) انظر : ابن هشام " المغني " 1 : 497 . ط 5 . ﺥ : د. مازن المبارك ومحمد حمد اللّه . ايران . المطبعة الاخادية بدون تاريخ .

(47) سيفصل الفاكهي الكلام على المنادى لاحقاً في فصل المنادى - انظر التحقيق ص (300) .

(48) ساقط من الأصل .

(49) انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 19 . ﺥ : يوسف حسن عمر . ط 1 . منشورات جامعة قاريونس . مطابع الشروق . بيروت 1973م .

(50) في نحو " قُمْ " .

(51) ساقط من الأصل .

(52) " كـ ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾ " في الحلبي ص (4) .

مفرد . وهي : اسم ، وفعل ، وحرف ، جاء لمعنى .

(مفرد) : وهو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه [كرجل] [53] . فإنّ كلاً من أجزائه . التي هي ذوات حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدلّ على شيء ممّا دلّت عليه جملته . بخلاف : " غُلامُ زَيْد " فإنّه مركّب . لأنّ كلاً من جُزأيه دالٌ على جزء المعنى الذي دلّت عليه جملة " غُلامُ زَيْد " [54] .

ولما كانت الكلمة جنساً تحتها حقائق مختلفة هي أنواعها : أشار إلى بيان ذلك بقوله " (وهي : اسم . وفعل . وحرف) . أي الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة انقسام الكُلّي إلى جزئياته . فيصحُّ إطلاق المقسوم على كلّ أقسامه . وبهذا اندفع ما قيل . من أن العطف بواو الجمع يقتضي أن تكون الكلمة مجموعَ الثلاثة :

ووجه انحصارها في الثلاثة [عقلاً] [55] : أنّ الكلمة موضوعة لمعنى كما مرّ . فتكون دالّة لا محالة : لكون الوضع من أسباب الدلالة . وحينئذٍ فإمّا أنْ تدلّ على [معنى] [56] غير مستقلّ بالمفهومية أوْ لا .

الأوّل : الحرف . والثاني إمّا أنْ يدلّ على اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة . أوْ لا . الأوّل : الفعل . والثاني : الاسم . وقَيّد الحرف بقوله : (جاء لمعنى) لإخراج حرف التهجّي . فلا يكون كلمة : لعدم دلالته [على معنى] [57] . وهذا القيد معلوم ممّا قبله فلا يُحتاج إليه [58] .

---

(53) ساقط من الأصل .

(54) عبارة " فإنه مركب : لأنّ كلاً .... " إلى قوله : " غلام زيد " ليس في (د . وهـ) .

(55) ليس في الأصل و (د) .

(56) ساقط من الأصل .

(57) ساقط من الأصل .

(58) يقصد قوله (المفيد بالوضع) .

وقد عدل المؤلّف عن عبارة الأصل [59] . فجعل هذه الثلاثة أقساماً للكملة لا للكلام . إذ لا يصحّ جعلها أقساماً له . لا من تقسيم الكلّي إلى جزئياته . وهو ظاهر . ولا من تقسيم الكلّ إلى أجزائه لتوقف صدق صحّة اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه . والكلام بخلاف ذلك : لأنّ ماهيتهُ توجد في الأسماء فقط . ومنها . ومن الأفعال .

وقدّم الاسم في الذكر لسمّوه على قسيميه : لاستغنائه عنهما . واحتياجهما إليه . ولأصالته في الإعراب . وأتبعه بالفعل : لكونه يقع جزء الكلام . ولحلوله محلّ الاسم . ودخول الإعراب في بعض أنواعه .

وإذا عرفت أنّ الكلمة تَنقسم إلى : اسم . وفعل . وحرف . وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة : (فالاسم) وهو كلمة دلّت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً . (يُعرف) . أي يُميّز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا :

(بالإسناد إليه) أي بكون الاسم مسنداً إليه . سواء كان المسند فعلاً . كـ " قَامَ زَيْدٌ " . أم اسماً . كـ " أنَا مُؤْمِنٌ " . أم جملة . نحو : أنَا قُمْتُ .

---

(59) قسّم ابن أجروم الكلام إلى : اسم وفعل وحرف . انظر : " متن الآجرومية " ص (21) - مطبعة محمد علي صبيح - مصر . بدون تاريخ .

(60) " الفرق بين الكلّي والكلّ . أنّ الكلّي هو الذي يصلح أن يحمل على جزيئاته . والكلّ لا يصلح أن يحمل على أجزائه كالإنسان والبيت . فالإنسان يحمل على زيد وعمرو وبكر وغيرها في الجزئيات . والبيت لا يحمل على الجدار والسقف وغيرهما من الأجزاء بل البيت عبارة عن المجموع " - حاشية الأصل .

وانظر : الكفوي " الكلّيات " ص (744 - 745) فقد أوضح الفروق بينها .

وهذه العلامة أنفع علامات الاسم . وبها استدلّ على اسميّة التاء من قولك : ضَرَبْتُ . بتثليثها . وعلى اسمية " ما " في قوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُم يَنْفَدُ وَمَا عِندَ اللّهِ بَاقٍ ﴾ [61] .

وإنّما اختص الإسناد إليه بالاسم : لأنّ الفعل وُضِعَ لأنْ يكون مسنداً فقط . فلو جُعِلَ مُسْنَداً إليه لزم خلاف وضعه . وأمّا " تَسْمَعُ بالمُعيدي خيرٌ مِنْ أنْ تَراهُ " [62] . فعلى حذف " أنْ " . أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر [63] .

(و) يُعرف أيضاً (بالخفض) المعبّر عنه أيضاً بالجرّ [64] . وهو ما يُحدثُه العامل من كسرة . أو فتحة . أو ياء [65] . سواء كان العامل حرفاً . أم اسماً .

---

(61) سورة النحل 16 : 96 . وعبارة " وهذه العلامة ... باقٍ " مشابهة لعبارة ابن هشام في " شذور الذهب " ص (21) ، خ : محمد محي الدين عبدالحميد . المكتبة العصرية . بيروت . 1992م .

(62) انظر : أبو علي الفارسي " كتاب الشعر " 2 : 403 . خ : محمود الطناحي . ط 1 . مكتبة الخانجي . القاهرة . 1988م .

وانظر : الميداني " مجمع الأمثال " 1 : 178 . خ : نعيم زرزور . ط 1 . دار الكتب العلمية - بيروت . 1988 .

(63) والتقدير (أن تسمعَ) أو (سَمَاعُكَ) . وقد رُوي هذا المثل بـ (أن تسمع) أيضاً في " مجمع الأمثال " 1 : 178 . وبذلك فكلمة (خير) ليست مسندةً إلى الفعل (تسمع) .

(64) (الخفض) مصطلح كوفي . و (الجرّ) بصري . إلاّ أنّ الخليل الفراهيدي استعمل (الخفض) . واستعمل الفاكهي المصطلحين في هذا الكتاب . انظر : " كتاب الجمل في النحو " المنسوب للخليل ص (172) . خ : فخر الدين قباوة . ط 1 . مؤسسة الرسالة . 1985 م .

وانظر : باب المخفوضات ص(361) من التحقيق .

(65) " وإنّما قال بالخفض ولم يقل بحروف الخفض : لأنّ حروف الجّر قد تدخل على الفعل على سبيل الحكاية . كقولك : زيد مرفوع بقَامَ " - حاشية الأصل .

واختص بالاسم : لأنّهم قَصدوا أنْ يُوفوه - لأصالته في الإعراب - حركاته الثلاثة . وينقصُوا من المضارع - الذي هو فرع فيه - واحداً منها : فَنَقَصُوه ما يكون معمول الاسم [66] . وهو الجرّ . وأعطوه ما يكون معمولَه وهو الرفع والنَّصب .

(و) يُعرف أيضاً (بالتنْوين) [67] . وهو نُونٌ ساكنة . تثبتُ لفظاً لا خطاً . وهو بجميع أقسامه مختصّ بالاسم . فتنوين التَمْكِين . وُضِعَ للدلالة على مكانة الاسم في الاسميّة . والإعراب . كَـ " زَيْد " . أي على رُسُوخ قَدمه فيهما : أي لم يشبه الحرف فَيُبْنَى . ولا الفعل فيمنع من الصرف .

وتنوين التَنْكير : لأنّه يَلْحَق بعض المبنيات : للفرق بين معرفتها . ونكرتها . كَـ " صَهٍ " . و " مَهٍ " . والفعل لا يكون إلاّ نكرة فلم يحتج إلى فارق . وتنوين المُقَابَلَة : لأنّه الداخل على جمع المؤنّث السالم [كَـ " مُسْلِمات " [68]] في مقابلة نون جمع المذكّر السالم . وذا لا يتحقق في غير الاسم . وتنوين العِوَض : لأنّه في الغالب يكون عِوضاً عن المضاف إليه . كـ " يَوْمَئِذٍ " . أي يَوم إذْ كَانَ كَذَا . والمضاف لا يكون إلاّ اسماً .

---

(66) " ما لا يكون معمول الفعل " في الحلبي ص (4) .

(67) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 3 : 1428 . خ : عبدالمنعم أحمد هريدي . ط 1 . دار المأمون للتراث . مكة المكرّمة . 1982 م . وانظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 19 . خ : محمد محيي الدين عبدالحميد . ط 1 . دار الفكر - بيروت . بدون تاريخ .

(68) ساقط من الأصل .

(و) يُعرف أيضاً (بدخول الألف واللام)[69] عليه في أوّله . ويُعبّر عنهما بـ " ال " وهو أولى . سواء كانت مُعَرِّفَة . كالداخلة على نكرة . كَـ " رَجُل " . أم زائدة . كما في قوله :

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بن اليَزِيدَ مُباركاً [70]

أم موصولة . كالضارب والمضروب . ولا تَدخل على الفعل إلاّ في ضرورة الشعر[71] خلافاً لابن مالك[72] . واختصت به لأنّ المعرفة لتعريف الذات . والموضوع للذات هو الاسم . وأمّا الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمُعَرِّفة صورةً أعطيتا حكمها .

---

(69) " وتعبيره بالألف واللام يشعر بأنّ اختياره ما اختاره الخليل في أنّ الألف واللام جميعاً للتعريف . واختيار سيبويه أنّ اللام وحدها للتعريف . وإنّما زيدت الهمزة عليها لتعذر الابتداء بالساكن . وذهب المبرد إلى أنّ الهمزة وحدها للتعريف وإنّما زيدت اللام عليها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام .

- شرح ابن حلل على الإجرومية " - حاشية الأصل .

انظر : الخليل " كتاب الجمل في النحو " ص (241) ؛ وسيبويه " الكتاب " 3 : 324 غ : محمد عبدالسلام هارون . ط 1 . دار الجيل . بيروت . 1991 م . وانظر : المبرد " المقتضب " 1 : 83 . 2 : 90 . 94 - غ : محمد عضيمة . ط 1 . عالم الكتب : بيروت . ب . ت .

(70) من الطويل . لابن ميّادة الرمّاح بن أبرد . من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبدالملك . وعجز البيت : (شديداً بأعباء الخلافة كاهلُه) .

والشاهد : قوله (اليزيد) حيث أدخل (ال) على العلم على وزن الفعل بقصد التنكير . وهي زائدة ضرورة .

انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 1 : 44 . والعيني " المقاصد النحوية " 1 : 218 والسيوطي " شرح شواهد المغني " 1 : 164 . والبغدادي " خزانة الأدب " 2 : 226 .

(71) " الشعر " في الأصل فقط .

(72) انظر : " شرح الكافية الشافية " 1 : 162 . وابن مالك هو : محمد بن عبدالله بن مالك الشافعي النحوي . إمام النحاة وحافظ اللغة . ولد سنة (600 هـ) كان إماماً في القراءات وعللها . من تصانيفه : الفوائد في النحو . وتسهيل الفوائد . وشرح التسهيل . وشرح الكافية الشافية في النحو أيضاً . ومختصر الشاطبيّة في القراءات . والألفيّة في النحو . مات سنة (672 هـ) في دمشق . انظر السيوطي " بغية الوعاة " 1 : 130 .

(و) يُعرف أيضاً بدخول حرف من (حروف الخفض) عليه من أوّله . سواء كان اسماً صريحاً . كَـ " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " . أم مؤولاً به . كَـ " عَجِبْتُ مِنْ أن قُمْتَ " . فَإنّ " قُمْتَ " وإنْ كان ليس اسماً في الظاهر . فهو في التقدير اسم : لأنّه في معنى " قِيَامِكَ " . وأمّا قولهم : " مَاهِي بِنعْمَ الوَلَد . ونِعْمَ السَيْرُ عَلى بِئْسَ العَيْرُ " [72] فَمؤوّل على حذف الموصوف وصفته . وإقامة معمول الصفة مقَامه [73] .

وإنّما اخْتُصَّت حروف الخفض بالاسم : لأنها وُضِعَتْ لتجرّ معاني الأفعال التي لا تتعدّى بنفسها إلى الأسماء . فلا جرم [أن] [74] امتنع دخولها على اسم بعد مجيء فعل . لفظاً . أو تقديراً . وسيأتي الكلام على حروف الخفض .

ولمّا فرغ ممّا يُميّز الاسم عن غَيره . أخذ يتكلّم على ما يُميّز الفعل إجمالاً فقال :

(والفعل) وهو كلمة دلّت بنفسها على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً . (يُعْرف) أي يُميّز عن قسيميه بثلاث علامات : (بِـ " قَدْ ") الحرفيّة [75] . وهي علامة مشتركة [76] . تدخل تارة على الماضي لإفادة تقريبه من الحال . نحو : " قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ " . أو تحقيقه " . نحو : ﴿ وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [77] . وتارة على المضارع لإفادة التحقيق .

---

(72) أنظر : الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف " 1 : 98 . تح : محمد محي الدين عبدالحميد . دار الفكر - بيروت . ب . ت .

(73) والتقدير : ماهي بولد مقول فيه نِعم الولد . ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير .
انظر : ابن عقيل المصري " شرح ابن عقيل " 2 : 150 . تح : محمد محي الدين عبدالحميد . ط 1 . المكتبة العصرية . بيروت . 1990 م .

(74) هكذا في (هـ) وهو الصواب .

(75) تمييزاً لها عن (قد) الاسمية التي تأتي بمعنى (حَسْبُ) - انظر : ابن هشام " مغني اللبيب " 1 : 226 .

(76) " تارة تدخل " في الحلبي ص (5) .

(77) سورة المائدة 5 : 113 ﴿ قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئنّ قلوبنا ونَعلمَ أن قد صدقتنا ﴾ .

نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللّهُ ﴾ [78] . أو التقليل . نحو : " إِنَّ الكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ " [79] .

ولا يخفى أنّ هذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الأفعال . ولا تدخل [قد] [80] على فعل الأمر أصلاً [81] .

(والسين وسوف) . ويختصان بالمضارع . ويُخلِصَانه إلى الاستقبال . نحو : " سَيَقُومُ . أو سَوْفَ يَقُومُ " . وإنّما اختصا به لأنّهما وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال . وفي " سَوْفَ " زيادة تأخير . وتنفيس : لأنّ كثرة الحروف تدلّ على زيادة المعنى [82] .

وهذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع . إلاّ أنّ " سَوْف " تُحكى على الفتح اسماً . وأمّا السين فَمُعْرب غير محكيّ . ولما انعقد الشبه الصُوري بين سَوْفَ . وسَوْفَ [83] دون السين . وشَبَهِهِ [84] : أدخل اللام على السين دون " سَوْفَ " . بل حُكي على صورته تحقيقاً للشبه . (وتَاء التَأنيث السَاكنة) كَـ " قَامَتْ . وشَرِبَتْ " وهذه خاصة بالماضي إشعاراً بتأنيث الفاعل .

---

(78) سورة النور 24 : 63 ﴿ قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً ﴾ .

(79) " قد يصدق الكذوب " في (هـ) .

(80) ليس في الأصل .

(81) انظر : ابن هشام " مغني اللبيب " 1 : 226 .

(82) قال ابن هشام في " المغني " 1 : 185 " وكأنّ القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى . وليس بمطّرد " .

(83) أي بين سَوفَ المستخدمة مع المضارع وبين اسمها حيث تتشابه حكاية الحرف مع الحرف نفسه صورياً . بخلاف السين فإنّها لا تتشابه مع " سَ " مع المضارع .

(84) " و سه " في (د) والحلبي ص (5) وهو خطأ .

وهو ثلاثة أنواع : ماض . ويُعـرف بتاء التأنيث الساكنة نحو : قَامتْ وقَعدتْ . .....

(وهو) أي الفعل من حيث هو : (ثلاثة أنواع) عند البصريين . ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر بناءً على أنّه مُقْتَطَعٌ من المضارع [85] . وإنّما كانت الأفعال ثلاثة : لأنّ الأزمنة التي هي جُزء من مدلول كلٍّ منها . ثلاثة :

(مَاضٍ) أصله مَاضِيٌ . استثقلت الضمّة على الياء فحذفت . ثُمَّ [الياء] [86] لالتقاء الساكنين . وهو ما دلّ على معنى وُجِدَ في الزمان الماضي دلالةً وضعيةً . وقدّمه لمجيئه على الأصل [87] : إذْ هو مُتَّفق على بنائه . وحيث قدّمه كان الأولى له أنْ يُتْبِعهُ بالأمر لما قلنا [88] .

(ويُعْرَف) أي يُمَيَّز من المضارع . والأمر (بتاء التأنيث الساكنة) وضعاً . الدالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل . وتلحقه متصّرفاً كان . (نحو : قَامَتْ) هِنْدُ (وقَعَدَتْ) . أو جامداً كما سيأتي [89] .

ولا يَقدح في ذلك عدم إلحاقها بعض الأفعال الماضية . كأفعال الاستثناء [90] : لأنّهم التزموا تذكير فاعلها .

وخَرجَ بالساكنة المتحركة . فإنّها خاصة بالأسماء . وربّما دخلت على بعض الحروف [91] .

---

(85) انظر : الأنباري " الإنصاف " 2 : 524 مسألة (72) .

(86) ساقط من الأصل .

(87) لأنّ الأصل في الأفعال البناء .

(88) لأنّ الأمر مبني مثل الماضي .

(89) نحو : نِعْمَت وبِئسَت . انظر التحقيق ص (19) .

(90) وهي (عدا . خلا . حاشا) إذا نصبت المستثنى - انظر " شرح ابن عقيل " 1 : 564 . خ : محمد محيي الدين عبدالحميد . ط 1 . المكتبة العصرية - بيروت 1990م .

(91) نحو : (قَائمة) مثال للاسم . و (رُبَّتَ . ثُمَّتَ) مثال للحرف .

ومنه . نِعْمَ . وبِئْسَ : وليس وعسى على الأصحّ .

واختصت الساكنة بالفعل : [لثقله] [92] . والمتحركة بغيره طلباً للتعادل . ولو قال . نحو : " قَامَ و قَعَدَ " لكان أولى : لأنّه الذي يقبل التاء فَيُمَيَّز بها .

(و) الفعل الماضي (منه نِعْمَ . و بِئْسَ) على الأصحّ [93] : لقبولهما التاء المذكورة . ففي الحديث : " مَنْ تَوَضأ يَوْمَ الجُمعةِ فَبِها و نِعْمَتْ . و مَنْ اغْتَسَلَ فَالغُسْل أفْضَل " [94] وفيه أيضا : " وأَعُوذُ بِكَ مِنَ الخِيانةِ فإنَّها بِئسَتِ البِطَانَة " [95] .

وقيل إنّهُما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما في قولهم : " مَا هِي بِنُعْمَ الوَلَد . و نِعْمَ السَيرُ على بِئسَ العَيْرِ " والجواب يُعلم مّا مرّ . (و) كذا منه (ليس . وعَسَى على الأصحّ) [96] : لقبولهما التاء أيضاً . نحو : عَسَتْ هِنْدُ أنْ تُفْلِحَ . و لَيْسَتْ مُفْلِحَة . ولاتصالها بضمائر الرفع . نحو ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾ [97] . ﴿ لَسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [98] . ﴿ فَهَل عَسَيْتُم إنْ تَوَلَّيْتُم ﴾ [99] .

---

(92) ساقط من الأصل .

(93) وهو رأي البصريين . أما الكوفيون فيرونهما اسمين مبتدأين .

(94) انظر : " سنن أبي داود " 1 : 97 المجلد (1) . تح : محمد محيي الدين . دار الفكر . بيروت - 1935 م .

(95) انظر : " شرح سنن ابن ماجه " 2 : 32 للإمام السنديّ - دار الجيل - بيروت بدون تاريخ .

(96) انظر : الأزهري " شرح التصريح على التوضيح " 1 : 40 . دار إحياء الكتب العربية - مصر .

(97) سورة آل عمران 3 : 113 ﴿ ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة ﴾ .

(98) سورة الأنعام 6 : 66 .

(99) سورة محمد 47 : 22 .

ومضارع ، ويعـــرف بدخول " لم " عليه ، نحو : لم يقم ، .....

وقيل إنّهما حرفان : لعدم دلالتهما على الحدث والزمان . وبتوقف إفادة معناهما[100] على غيرهما كَسَائر الحروف . وأجيب بأنّ عدم الدلالة عارض وأنّ توقّف الإفادة على ذكر الغير إنّما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرّف فَأعْطَيا حكمه في التوقّف المذكور[101] .

ولا يَقدح في فِعلية الثلاثة الأوَل خروجها في الظاهر عن أوْزان الفِعل : لأنّ أصلها " فَعِلَ " بفتح الفاء . وكسر العين . لا " فَعَل " بفتحها . ولا " فُعِل " بضمّها .

(ومضارع) وهو ما دَلَّ على معنى مقترن بأحد زمني الحال . والاستقبال . ويتَخلص لأحدهما بقرينة . وسُمّي مضارعاً لمشابهته الاسم في اعْتِوار المعاني عليه[102] . وقيل لمشابهته له في الإبهام . والتخصيص[103] . وقَبول لام الابتداء[104] . والجريان على حركات اسم الفاعل . وسكناته[105] .

(و يُعْرَف) . أي يُميّز عن الماضي والأمر (بدخول " لم " عليه) بأنْ يَقع بعدها من غير فصل (نحو : لم يَقُمْ) . وقَد مرّ أنّه يُميّز أيضاً بدخول حرفيّ التنفيس عليه . وإنّما اقتصر المؤلف على " لم " لأنّ لها امتزاجاً بالفعل . بتغيير معناه إلى المضي حتى صارت كجزئه .

---

(100) " صيغهما " في الأصل فقط . وفي " مجيب الندا في شرح قطر الندا " للفاكهي أيضاً قال : " إفادة معناهما " 1 : 66 - مطبعة الحلبي - مصر .

(101) كما أعطي المضارع حكم الاسم في الإعراب لمشابهته له في وجوه عدة . انظر التحقيق ص (36) و ص (382) .

(102) ومثال ذلك : محمد يكتبُ الآن . ومحمد كاتبٌ الآن . فدلّ الفعل المضارع واسم الفاعل على معنى الحال . انظر : سيبويه 1 : 14 . وحاشية الصبّان 1 : 59 انظر التفصيل في ص (37) من التحقيق .

(103) إن الفعل (يصلي) يحتمل أن يكون في الحال أو الاستقبال وهذا هو الإبهام في الفعل . فإذا دخلت السين أو سوف فإنه يتخصص للاستقبال . وذلك مثل كلمة (رجل) المبهمة فإنها تختفي وتعرّف عند دخول (ال) عليها .

(104) نحو قوله تعالى : ﴿ وإن ربك ليحكمُ ﴾ - 16 : 124 وفي الاسم : محمد لرسولٌ .

(105) نحو : يَكْتُبُ : كَاتِبٌ . انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 21 .

ولا بدّ في أوّله من إحدى الزوائد الأربع ، وهي : الهمزة ، والنون ، والياء ، والتاء . ويجمعها قولك : نَأيتُ . ويضم أوّله إنْ كان ماضيه على أربعة أحرف ، كدَحْرَجَ يُدحرج وأكرم يُكرم وفرّح يُفرّح ، .....

قاله الرضي[106] . ولو قال " يَقُوم " لكان أولى لأنّه يقبل " لم " .

(ولا بُدّ في أوّله من إحدى الزوائد الأربع) المسمّاة بأحرف المضارعة (وهي الهمزة . والنّون . والياء) المثناة من تحت . (والتاء) المثناة من فوق (يجمعها) . أي يجمع تلك الزوائد الأربع (قولك : نَأيْتُ) . أو أَنَيْتُ . أو أَتَيْنَ . أو نَأتِي . وإنّما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي . وخصّوا الزيادة به : لأنّه مُؤخّر بالزمان عن الماضي . والأصل عدم الزيادة . فَأَخَلَفَتِ التقدّم[107] .

وإنّما لم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضاً . لوجودها في أوّل الماضي . كـ " أَكْرَمَ . وتَعَلَّمَ . ونَرجسَ . ويرنأ[108] . وإنّما ذكرها تَوطئة وتمهيداً لقوله : (ويُضمّ أوّله) أي الحرف المفتتح به المضارع (إنْ كان ماضيه على أربعة أحرف) . سواء كان كلّ حروفه أصولاً (كـ " دَحْرَجَ ") . فإنّ ماضيه أصليّ الحروف . فتقول في مضارعه (يُدَحْرِجُ) بضمّ أوّله . أو بعضها زائداً . (و) ذلك[109] . نحو : (أَكْرَمَ) فإنّ الهمزة فيه زائدة . فتقول في مضارعه (يُكْرِمُ) بضمّ أوّله . (و) كذا تقول في مضارع (فَرّحَ) بتشديد الراء (يُفرّحُ)

---

(106) انظر : شرح الكافية 4 : 81 .

(107) أي أنّ الزيادة ليست بأصل لذا خلّفت الفعل المضارع وجعلته متأخراً عن الماضي . وفي نسخة الأصل (فأخذ المتقدّم) وهي ضعيفة .

(108) في " لسان العرب " 1 : 202 مادة (يَرنأ) : يَرنَأتُ الشيب : حنيته . والبُرَّناء : الحنّاء .

(109) جعلت (وذلك) من أصل المتمّمة للرعيني في الحلبي ص (6) وهو خطأ .

وقَاتل يُقاتل . ويفتح فيما سوى ذلك نحو : نَصر يَنصر . وانطلق ينطلق . واستخرج يَستخرج .

وأمر . ويعرف بدلالته على الطلب . وقبوله ياء المخاطبة . .....

بضمّ أوّله : لزيادة تكرار العين . أي الراء في ماضيه . (و) في مضارع (قَاتَلَ يُقاتِلُ) بضمّ أوّله : لزيادة الألف في ماضيه . (و يُفتح) أوّله (فيما سوى ذلك) . أي فيما سوى المضارع . الذي ماضيه رباعي . بأنْ كان ماضيه ثلاثياً . (نحو : نَصَرَ) . فتقول في مضارعه (يَنْصُرُ) بفتح أوّله . أو خماسيّاً (و) ذلك نحو : (انْطَلَقَ) فتقول في مضارعه (يَنْطَلِقُ) بفتح أوّله . أو سداسياً (و) ذلك نحو : (اسْتَخْرَجَ) فتقول في مضارعه (يَسْتَخْرِجُ) بفتح أوّله أيضاً .

والأولى أن تُجعل هذه الأحرف علامةً ثانيةً للمضارع . ولا نسلّم وجودها في أوّل الفعل الماضي : لأنّا نَعْنِي بالهمزة [110] التي للمتكلّم وحده . والنّون التي له مع غيره . والياء التي للغائب المذكر مطلقاً . أو الجمع المؤنّث الغائب . والتاء التي للمخاطب مطلقاً أو للغائبة . أو الغائبين .

(و) فعل (أمر) . وهو ما دَلَّ على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال . (ويعرفُ) . أي يُمَيَّزُ عن المضارع والماضي (بدلالته) وضعاً [111] (على الطلب وقبوله ياء المخاطبة) وذلك

---

(110)" لأنَّ المعني بها الهمزة " في الحلبى ص (6) .

(111)" وإنّما قيد بقوله " وضعا " احترازاً من أسماء الأفعال من نحو : رويد . و بَلْهَ . و صَه . فإنّها أسماء فعل بمعنى الأفعال الدالة على الأمر . فهي دالة على الطلب معنىً . لا وضعاً بمعنى أنّها ما وضعت في أصل وضعها للأمر . بخلاف نحو : اضربْ . وانظره ونحوهما فإنّها في أصل وضعها للطلب وضعاً .. فافهم " - حاشية الأصل .

نحو : قُومي . واضربي . ومنه : هاتِ وتَعالَ على الأصحّ .

(نحو : قُومِي . واضْـــرِبي) فإنّ كلاً منهما دال على الطلب وفيه ياء المخاطبة . فلا بدّ فيه من اجتماع الأمـــرين . حتى لو دلّتْ كلمة على الطلب . ولم تقبل الياء فهي اسم فعل . كَـ " نَـزَالِ " أو مصدر كَـ " ضَـرْباً زَيْداً " أو قَبِلت الياء ولم تدلّ على الطلب فهي فعل مضارع . كـ " تَـقُومِينَ " . ولو قال . نحو : قُمْ . واضْرِبْ . لكان أَوْلى : لأنّه الذي يَقْبلُ ياء المخاطبة .

(ومنه) أي من فعل الأمر (هاتِ) بكسر التاء . إلا إذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين . فإنّه حينئذٍ يُضمّ . نحو : " هَاتُوا " . (و) كذا (تَعَالَ) بفتح اللام لا غير (على الأَصَحّ)[112] فيهما : لدلالتهما على الطلب . وقبولهما ياء المخاطبة . وهما مبنيان على حذف حرف العلّة من آخرهما .

فالمحذوف من " هاتِ " الياء كما في " ارْمِ " . ومِن " تَعَالَ " الألف . كما في " اِخْشَ " . فإن أمرتَ بهما مؤنثاً كَانَا مَبْنيين على حذف النُّون . نحو " هَاتِي . وتَعَالَيْ " بالياء فيهما . إذْ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه[113] . وذهب بعضهم[114] إلى أنّ " هَاتِ . وتعالَ " اِسما فعلين للأمر . فهاتِ بمعنى " نَاوِلْ " و تَعَالَ بمعنى " أقْبِلْ " .

---

(112)انظر هامش (114) .

(113)فالفعل الأمر (قومي) علامة بنائه حذف النون والتي هي علامة الجزم في مضارع هذا الفعل نفسه (لم تقومي) .

(114)ومنهم الزمخشري . انظر : شرح التصريح ١ : 41

والحرف لا يصلح معه دليل الاسم ، ولا دليل الفعل ، كهل ، وفي ، ولم .

(و) أمّا (الحرف) فهو كلمة دلّت على معنى في غيرها فقط . فعلامته التي امتاز بها عن أخويه عدمّية . وهي أنه (لا يصلح معه دليل الاسم) أي واحد من علاماته . (ولا دليل الفعل) أي واحد من علاماته أيضاً . فترك العلامة له علامة [115] . " ونظير ذلك كما قال ابن مالك : ج ح خ . فعلامة الجيم نقطة من أسفل . وعلامة الحاء نقطة من فوق . وعلامة الخاء المهملة عدم النقطة " [116] . قال بعضهم وإنّما لم يجعل له علامة وجوديّة كقسيميه ، لأنّه في نفسه علامة . فلو جُعِل له علامة لَزِمَ الدَّور ، أو التَسَلْسُل .

فإذا عُرِضَتْ عليك - مثلاً - كلمة ، وسُئِلْتَ عنها : أهي اسم ، أو فعل ، أو حرف ، فاعرض عليها علاماتِ الأسماء أوّلاً . فإن قَبِلَتْ شيئاً منها فاسم . وإلا فاعرضْ عليها علاماتِ الأفعال . فإنْ قبلت شيئاً منها فَفِعْلٌ . وإلاّ فاحكم بحرفيتها : إذْ لا مخرج عن ذلك كما دلّ عليه الاستقراء .

ثمّ الحرف ثلاثة أقسام [117] . لأنّه إنْ لم يختصّ بالأسماء ، ولا بالأفعال لم يعمل (كـ " هل ") . وإنّما عَمِلَتْ " ما " النافية مع أنّها لا تختصّ : حملاً لها على " ليس " [118] . وإنْ اختصّ بالأسماء عمل فيها الجرّ ، كـ " مِنْ " . (وفِي) . أو الرفع ، والنصب ، كـ " إنّ وأخواتها " .

وإنما لم تعمل " ال " مع اختصاصها بالأسماء : لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ، ومن ثَمَّ تخطاها العامل . وإن اختصّ بالأفعال عمل فيها الجزم ، كَـ " لَمَّا " النافية . (و لَمْ) . أو النصب كـ " أنْ " [119] .

---

(115)انظر : " الكتاب " 1 : 12 . والسيرا في " شرح الكتاب " 1 : 60 .

(116)عبارة الأزهري في " شرح الآجرومية " ص (24) - مطبعة الاستقامة . بيروت 1938م - ولم أجده في ما بين يديّ من كتب لابن مالك : التسهيل ، وشرح التسهيل ، وشرح الكافية الشافية ، والألفية .

(117)انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 25 .

(118)انظر : ابن هشام " المغني " 1 : 399 .

(119)" كلن " في (د) .

بَابُ الإعراب والبِنَـــاء

الإعراب تغيير أواخر الكلم : لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، .....

(بَابُ) بَيان (الإعراب والبِنَاء)

اللذين لا يخلو آخر كلّ كلمة من أحد هما . وبدأ ببيان الإعراب لشرفه . وشرف محلّه . فقال : (الإعراب) . هو مصدر أعرب . يجيء لغة لمعانٍ منها : الإبانة . والتحسين . والتغيير [1] . وهذا أنسب [2] بالمعنى الاصطلاحي المشار إليه بقوله (تغيير أواخر الكلم) حقيقةً أو حكماً [3] . والكلم هنا الاسم المتمكّن . والفعل المضارع المجرّد ممّا يُوجب بناءه . إذ لا يُعرب من الكلمات سواهما . وتغيير أواخرها [4] هو صيرورتها مرفوعة . أو منصوبة . أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يُرشد إلى ذلك قوله : (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) . أي على الكلم لفظاً أو تقديراً . بخلاف التغيير الحاصل في الآخر لغير عامل . كتغيير دال ﴿ قَدَ أَفْلَحَ ﴾ [5] بحركة النقل في قراءة ورش [6] . وكالتغيير الحاصل بحركة الاتباع [7] . والتخلّص من التقاء الساكنين [8] . فإنّه لا يُسمى إعراباً لأنّه ناشىء من غير عامل [9] .

---

(1) انظر : " لسان العرب " 1 : 588 مادة (عَـرَب) " وأعرب اللّه معدة الرجل : غيّرها " .

(2) " سبب " في الأصل .

(3) انظر : ابن مالك " تسهيل الفوائد " ص (7) . غ : محمد بركات . ط 1 . دار الكتاب العربي - القاهرة . 1986 م .

(4) قوله " الاسم المتمكن ... " إلى قوله " أواخرهما " ليس في (هـ) .

(5) سورة المؤمنون 23 : 1 ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ وغيرها . انظر : ابن جني " المحتسب " 2 : 158 . غ : علي ناصف وآخر . ط 2 . دار سزكين للطباعة والنشر . استنبول - تركيا - 1986 م .

(6) وهي نقل حركة همزة (أفلح) إلى الدال قبلها في (قد) . وورش هو : عثمان بن سعيد المصري . قبطي الأصل . عرف بـ " ورش " . وهو شيخ القرّاء المحققين . عرض على نافع قراءته . توفي في سنة 197 هـ . انظر : " الأعلام " للزركلي 4 : 366 .

(7) نحو : الحَمْد للّه بكسر الدال اتباعاً للام بعدها .

(8) نحو : ﴿ مَنْ يَشإ اللّه يضلله ﴾ 6 : 39 بكسر همزة (يشأ) بدلاً من جزمها .

(9) وأضاف الفاكهي إليها (الحكاية) في كتابه " مجيب الندا في شرح قطر الندا " 1 : 36 نحو : (مَنْ زيداً) في جواب مَنْ قال : (رأيتُ زيداً) .

لفظاً أو تقديراً .

والمراد باختلاف العوامل . تعاقبها على الأواخر واحداً بعد واحد . والعوامل جمع عامل . وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص . من رفع . أو نصب . أو جَزم . ثُمّ التغيير المذكور يكون في آخر الاسم المتمكّن . والفعل المضارع (لفظاً . أو تقديراً) .

فالأقسام أربعة : لَفْظيّ و تقديريّ في الاسم . ومثل ذلك في الفعل . فاللفظي ما يظهر في آخر الكلمة . كما في آخر " زَيْد " نحو : جَاءَ زَيْدٌ . ورَأَيْتُ زَيْداً . مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . [وآخر " يَضْرِبُ " في نحو : زَيْدٌ يَضْرِبُ . وَلَنْ يَضْرِبَ . ولم يَضرِبْ . والتقديريّ : ما لا يظهر في الآخر . بل يُفرض ويُنوى . كالمنويّ في آخر " الفَتَى " من نحو : جَاءَ الفَتَى [10] . ورَأَيْتُ الفَتى . ومَرَرْتُ بالفَتَى] [11] . وآخر " يخشى " من نحو : زَيْدٌ يَخْشَى . ولَنْ يَخْشَى . وآخر " يَكُن " [12] من نحو : لَمْ يَكُنِ الَّذين كَفَرُوا [13] .

و " أو " للتقسيم [14] . وليس دخولها في الحدّ ممّا يُفْسِده . وإنّما يُفْسِده إذا كان المراد بها الشكّ [15] . ثمّ الحدّ الذي ذكره ظاهر في أنّ الإعراب معنويّ . وعليه كثيرون [16] . ويتضح عليه أنْ يقال : للرفع - مثلاً - علامات .

---

(10) مثال للمقصور .

(11) ساقط من الأصل .

(12) مثال للسكون المقدّر الذي منعه حركة التقاء الساكنين .

(13) سورة البينة 89 : 1 .

(14) يقصد (أو) في قول صاحب المتممة (لفظاً أو تقديراً) .

(15) لأنّ الحدّ إذا دخله الشك لا يُسمى حدّاً حينئذ . ومثال " أ و " المستخدمة للتقسيم : لدي من التمر صنفان : الأصفر أو الأحمر . ومثال الشكّ : سرقني خالدٌ أو عمرو .

(16) منهم : سيبويه والأعلم . انظر : " الكتاب " 1 : 13 . خ : هارون . ط 1 دار الجيل . 1991 م وانظر أبو حيّان " ارتشاف الضرب " 1 : 413 - خ : مصطفى النّماس . ط 1 . مطبعة المدني 1987 م .

وأقسامه أربعة : رفع ونصب وخفض وجزم .

وقيل إنّه لَفْظِيّ . واختاره ابن مالك ونَسَبَه للمحققين [17] . وعليه [18] فالإعراب : ما اختلف به آخر الكلمة . قال المرادي : وهو أقرب إلى الصواب [19] لقول المحققين . أنواعه : رفع . إلى آخره كما سيأتي : ولأنّ الاحتياج إلى الإعراب إنّما هو لتمييز المعاني . والتمييز إنّما يكون بالأثر لا بالتغيير .

وأمّا الإضافة في قولهم : حركات الإعراب . وعلاماته . فَمِن إضافة العام إلى الخاص . كَـ " خَاتَمُ فضَّةٍ " .

(وأقسامه) أي أنواع الإعراب (أربعة) لا زائد عليها : (رَفْع) بحركة أو حرف . (ونصب) بحركة أو حرف . أو حذف . (و خَفْض) بحركة أو حرف . (وجَزْم) بسكون . أو حذف . وجَعْلُ هذه الأربعة أنواعاً للإعراب أَنْسَبُ بِمَنْ [20] جعله لفظياً . وإنّما كانت أربعة : لأنّه إمّا سكون وهو واحد . أو حركة وهي ثلاثة . وقدّم الرفع : لأنّ الكلام لا يَسْتَغْنِي عنه . ولأنّ المعرب به مقدّم على المعرب بالنصب . ثمّ النصب : لأنّ عامله قد يكون فعلاً والعمل له بالأصالة . فيكون معموله أصلاً بالنسبة للمجرور . ثمّ الخفض لاختصاصه بالأشرف . [وهو الاسم . وأخّر الجزم لأنّه مختصّ بغير الأشرف وهو الفعل] [21] .

---

(17) انظر : " تسهيل الفوائد " ص (7) .

(18) " فيقال في حدّه " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (7) .

(19) انظر : " توضيح المقاصد والمسالك " 1 : 48 . تح : عبدالرحمن علي . ط 2 . مكتبة الكليات الأزهرية - بدون تاريخ (ب . ت) . والمرادي هو : الحسن بن قاسم المرادي المراكشي . المالكي . المعروف بابن أم قاسم وهي جدته . أخذ العربية عن السرّاج وأبي حيّان . من تصانيفه : شرح المفصل للزمخشري في النحو . شرح الشاطبية في القراءات . الجنى الداني في حروف المعاني . شرح تسهيل الفوائد . وغيرها . مات سنة (749 هـ) .

انظر : ابن العماد " شذرات الذهب " 6 : 160 . و " بغية الوعاة " 1 : 517 . و " معجم المؤلفين " 3 : 271 .

(20) أي أنسب بمن جعل الإعراب لفظياً . انظر هامش (17) من هذا الباب .

(21) ليس في الأصل ولا في (هـ) و (د) .

فللأسماء من ذلك : الرفع . والنصب . والخفض . ولا جزم فيها . وللأفعال من ذلك الرفع . والنصب . والجزم . ولا خفض فيها .

والبناء لزوم أواخر الكلم . حركةً أو سكوناً .

(فَللأسماء) المتمكّنة . وهي السّالمة من شبه الحرف المقتضي للبناء (من ذلك) . أي من تلك الأربعة : (الرفع) لفظاً وتقديراً . (والنصب) كذلك . (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) . أي في الأسماء . (وللأفعال) المضارعة العارية ممّا يُوجب بناءها (من ذلك الرفع) لفظاً أو تقديراً . (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك (ولا خفض فيها) أي في الأفعال . وإنّما اختصّ الخفض بالاسم . والجزم بالفعل قصداً للتعادل : لأنّ الاسم خفيف إذ مدلوله بسيط . والفعل ثقيل إذ مدلوله مركّب من الحدث والزمان . والسكون أخفّ من الحركة . وتعادل ثقل الفعل خفّة السكون .

قد فُهِمَ من كلامه أنّ هذه الأربعة بالنسبة لمحالّها ثلاثة أقسام : ما هو مشترك بين الأسماء . والأفعال . وهو الرفع . والنّصب . وما هو خاص بالأسماء وهو الخفض . وما هو خاص بالأفعال وهو الجزم . فَتَحَصَّلَ لكلٍّ من صِنْفَي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب .

(والبِنَاءُ) هو لغة وضع شيءٍ على شَبَهٍ ما [على صفة يُراد بها الثبوت] [22] . واصطلاحاً ضدّ الإعراب [23] . وهو (لُزوم أواخر الكلم) حالاً واحداً لفظاً . أو تقديراً (حركة) أو حرفاً (أو سكوناً) أو حذفاً لغير عامل وهذا التعريف مناسب لِمَنْ جعل الإعراب معنوياً كالمؤلف [24] [25] .

---

(22) ليس في الأصل .

(23) انظر ابن هشام " شرح قطر الندى " ص (13) . غ : محمد محيي الدين عبدالحميد . ط 11 . مكتبة السعادة - مصر 1963 م

(24) انظر هامش رقم (16) من هذا الباب .

(25) " بناء على القول بأنّ البناء معنوي " في د . و هـ . والحلبي ص (8) ولا حاجة لوجودها في هذه النسخ لمماثلتها للعبارة التي تليها !!

وأنواعه أربعة : ضَمّ . وفتح . وكسر . وسكون .

والاسم ضربان : مُعرب . وهو الأصل . وهو ما تغيّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه لفظاً . .....

(وأنواعه) المعبر عنها أيضاً بالألقاب[26] . (أربعة : ضَمّ) كَـ " حَيْثُ " . (و فتح) كَـ " أيْنَ) . (وكسر) كَـ " أمْسِ " . (وسكون) كَـ " لَمْ " . ويُسَمَّى وقفاً[27] . وكما تكون الكلمة مَبنيّةً على الحركة تكون مَبنيّةً على الحرف كما سيأتي في النداء .

والفرق بين هذه . وبين أقسام الإعراب . أنّ تلك تختلف باختلاف العامل . بخلاف هذه : ولهذا عبّر عن هذه بما يدلّ على اللزوم . وعن تلك بما يدلّ على الانتقال .

(والاسم) بعد التركيب (ضربان) . لأنّه إمّا أنْ يختلف آخره بسبب العوامل . أو لا .

فالأوّل : (مُعرب . وهو الأصل) . لأنّ الإعراب في الأسماء لاعتوار معانٍ مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميّزها إلاّ الإعراب . ولهذا قدّمه . (وهو ما تغيّر آخره) . أي بأن يتّصف الحرف . الذي هو آخر المعرب بصفة أخرى . حقيقة . أو حكماً . إنْ كان إعرابه بالحركة . أو بأنْ يتبدّل حرف بحرف آخر حقيقةً . أو حكماً إنْ كان إعرابه بالحروف . ولا بدّ في هذا التغيير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) في العمل . بأنْ يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر . ثمّ التغيّر المذكور (إمّا) أن يكون تغيّراً (لفظاً) .

---

(26) قال السيرافي في " شرح كتاب سيبويه " 1 : 65 " اعلم أنّ سيبويه لقّب الحركات والسكون هذه الألقاب الثمانية ... " .

(27) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 38 .

كَزَيْد وعمرو . وأمّا تقديراً . نحو : موسى والفتى .

ومبني وهو الفرع . .....

وذلك (كَزَيْد و عمرو) فإنّ كلاً منهما إذا رُكّب مع عامله يتغيّر آخره لفظاً كما في نحو : جَاءَ زَيْدٌ و عَمْرٌو . وَرَأَيْتُ زَيْداً و عَمْراً . و مَرَرْتُ بِزَيْدٍ و عَمْرٍ . (وإمّا) تغيّراً (تَقْدِيراً) وذلك (نحو : مُوسَى و الفَتَى) ممّا يتعذّر ظهور الإعراب في آخره . فإنّ كلاً منهما إذا رُكّب مع عامله ، يُفرض ويُنْوَى أنّ آخره قَدْ تَغيّر في المعنى . وإنْ لم يُوجد تغيير في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظاً .

(و) الثاني : (مَبْنِي) أصله مَبْنُوْيٌ . اجْتَمعت الواو والياء . وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمتْ في الياء . (وهو الفرع) لجريانه على خلاف الأصل . ومِن ثَمّ لا يُبْنَى إلاّ إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً يدنيه منه في الوضع[28] . أو المعنى . أو الاستعمال . قيل أو شابه مبنيّ الأصل . ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف[29] من وجه واحد . بخلاف مَنْع الصرف فلا بدّ من شبهه بالفعل من وجهين .

---

(28) انظر : " حاشية الصبّان " 1 : 55 . دار احياء الكتب العربية - مصر . ب . ت .

(29) انظر أنواع شبه الاسم بالحرف الستّة عند أبي العباس المبّرد " المقتضب " 3 . 171 . 172 . 173 . غ : محمد

وانظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 29 وهي :

أ - الشبه الوضعي : مثل التاء . والناء في (جئتنا) .

ب - الشبه المعنوي : نحو (متى) بمنزله (إنْ) في قولنا (متى تقم أقم) .

ج - الشبه الاستعمالي : نحو (أسماء الأفعال) التي تشبه (إنّ وأخواتها) .

د - الشبه الافتقاري : نحو (الموصولات) .

هـ - الشبه الإهمالي : نحو حروف أوائل السور .

و - الشبه اللفظي : نحو (حاشا) الاسمية التي بنيت لشبهها (بحاشا) الحرفية في اللفظ .

وهو ما لا يتغيّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كالمضمرات ، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، .....

(وهو) بخلاف المعرب . أي (ما لا يتغيّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي لا يتأثر آخره باختلاف العوامل . بل يلزم طريقة واحدة : لأنّ البناء ضّد الإعراب . فهما متقابلان تقابل الضدّين .

وتقسيم الاسم إلى مُعْرَب ومبني . هو من تقسيم الشيء إلى ما هو أخصّ منه مطلقاً لا من تقسيم الشيء إلى ما هو أعمّ منه كما توهمه بعضهم [30] . إذ التَّقسيمُ ضَمُّ [31] مختصّ إلى مشترك . فوجب كون القسيم أخصّ مطلقاً من المقسوم . (كالمضمرات) متصلها ومنفصلها . فإنّها مبنيّة لشبهها بالحرف في المعنى : لتضمنها معنى من المعاني التي تُؤدَّى بالحرف . وهو : التكلّم . والخطاب . والغيبة [32] . وقيل في الوضع : لأنَّ أكثرها على حرف أو حرفين . وحُمِلَ باقيها عليها .

(وأسماء الشرط . وأسماء الاستفهام) كَـ " مَنْ . و مَا . و أيْنَ . وأيَّان . فإنّها بُنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف : الذي هو الاستفهام والشرط [33] . وقد وضع لكلّ منهما حرف يُؤدَّى به . نَعم . يُستثنى ممّا ذُكر " أي " فإنّها معربة [34] : لضعف الشبه فيها بما عارضه من مجيئها غالباً ملازمة للإضافة التي هي من خواص الأسماء [35] .

---

(30) لم أقف على هؤلاء البعض .

(31 . 32) انظر : فصل المضمر وأقسامه ص (115) من التحقيق .

(33) انظر هامش رقم (29) السابق . و (مَنْ) الاستفهامية بمعنى حرف الاستفهام (أ) نحو : مَنْ قرأ الدرس ؟ أمحمد قرأ الدرس ؟ . و (مَنْ) الشرطية بمعنى (إنْ) في قولنا : (مَنْ يدرس ينجح) و (ما) متضمنة معنى (أ . إنْ) في الاستفهام الشرط وكذا (أين وأيّان) .

(34) انظر : المغني 1 : 109 .

(35) انظر ص (406) من التحقيق .

وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الموصولات فمنه ما يُبنى على السكون ، نحو كمْ ، ومنه ما يبنى على الفتح ، كَـ " أين " ، ومنه ما يبنى على .....

(وأسماء الإشارة) ، كَـ " ذا ، و ذي ، و ثَمَّ وهؤلاء " فإنّها بُنِيَت لشبهها بالحرف في المعنى : لتضمنها معنى الحرف وهو الإشارة ، وإن لم تضع العرب له حرفاً يُؤَدّى به ، كما وضعوا للتمنّي والترجّي [36] .

(وأسماء الأفعال) كـ " صَهْ ، وآمين ، وإيه ، وهَيت " فإنّها بُنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال ، فإنّها تنوب عن الفعل ، ولا يدخل عامل يُؤثر فيها ، فأشبهت من الحروف " ليت ولعلّ " - مثلاً - فإنّهما نائبان عن " أتمنّى ، وأترجّى " ، ولا يدخل عليها عامل يُؤثّر فيها .

(وأسماء الموصولات) كَـ " الّذي ، والّتي ، والّذين ، واللاتي " فإنّها بُنِيَتْ لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضاً : لأنها مفتقرة افتقاراً متأصلاً إلى ما يتمّ به معناها ، وهو الصلة فأشبهت الحرف في افتقارها إفادة معناها إلى ذكر متعلقها ، ويستثنى من إطلاقه " أي " الموصولة فإنّها معربة [37] إلاّ إذا أضيفت ، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً [38] .

ثُمَّ إنّ المبني ينقسم إلى أربعة أقسام ، كما يُستفاد من قوله : (فمنه ما يُبنى على السكون ، نحو : كَمْ) استفهامية كانت ، أو خبرية ، وقدّمه لأصالته ، (ومنه ما يُبنى على الفتح ، كَـ " أيْنَ ") ، هو اسم استفهام يُسأل به عن المكان ، (ومنه ما يُبنى على

---

(36) يقول الرضي : " في أسماء الاشارة معنى ولم يوضع لهذا المعنى حرفٌ فكان حقها أن تكون كأسماء الشرط والاستفهام " ، انظر : " شرح الكافية " 2 : 471 .

(37) عند " سيبويه " في " الكتاب " 2 : 399 .

(38) ومثال (أي) المعربة قوله تعالى في سورة مريم ﴿ لننزعن من كلّ شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيّا ﴾ ، " والتقدير : لننزعن الذي هو أشد ، " ، انظر : أبو حيان الأندلسي " تفسير البحر المحيط " 6 : 196- خ : الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين ، ط 1 ، دار الكتب العلمية - بيروت 1993م ، وانظر : ابن هشام " المغني " 1 : 107 ، و " حاشية الصبّان " 1 : 55 .

الكسر كأس ، ومنه ما يُبنى على الضمّ كحيث . والأصل في المبني أنْ يُبنَى على السكون . والفعل ضَربان : مبني وهو الأصل ، ومُعْرَبٌ ، .....

الكسر كَـ " أمسِ ") هو اسم لليوم الذي قبل يومك . (ومنه ما يُبنى على الضّم كـ " حَيْثُ ") ظرف مكان . وقد يُفتح للخفّة . ويكسر على أصل التقاء الساكنين . ويُقال : حَوَثَ . و حَاثَ بتثليث الثاء فيهما . فهذه تسع لغات[39] .

(والأصل في) الاسم (المبني) بل وفي غيره أيضاً (أنْ يُبنى على السكون) : لخفته واستصحاباً للأصل الذي هو عدم الحركة . فلا يُعدل عنه إلى الحركة إلاّ لسبب يقتضي العدول . وحينئذ فإذا جاء شيء ممّا الأصل فيه البناء مبنيّاً فلا يُسأل أيضاً عن سبب بنائه عليه لذلك . أو على حركة يُسأل عنه سؤالان : لِمَ عُدِل إلى الحركة [؟] و لِمَ كانت الحركة كذا [؟] . وإنْ جاء شيء ممّا الأصل فيه الإعراب مبنيّاً على السكون يُسأل عنه سؤالٌ واحد : لِمَ بُني [؟] أو على حركة يُسأل عنه ثلاثة أسئلة : لِمَ بُني [؟] و لِمَ عُدِلَ إلى الحركة [؟] . و لِمَ كانت الحركة كذا [؟] .

(والفعل) أيضاً (ضَربان) :

ضَرْبٌ (مَبنيّ وهو الأصل) : لأنّ البناء أصل في الأفعال : لأنّها لا تعتورها معانٍ مختلفة تفتقر في تمييزها إلى الإعراب . لاختلاف صيغتها باختلاف معانيها . فإنْ حصل لَبْسٌ في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة لمعانٍ مختلفة كما في . نحو : " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " . فيمكن إزالته بإظهار النّاصب . أو الجازم[40] . (و) ضَرْب (مُعْرَب) . وهو

---

(39) وهي : حَيْثُ . وحَيْثِ . وحِيثَ . وحَوْثُ . وحِوثَ . وحَوْثَ . وحَاثَ . وحَاثُ . وحَاثِ . وهذه تسع لغات . انظر : " لسان العرب " لابن منظور 2 : 139 مادة (حوث) .

(40) الاختلاف في الفعل الثاني . فإن جزمته كان النهي عن الفعلين معاً . وإن نصبته - أي الثاني - كان النهي عن الجمع بين الفعلين . مع إباحة كل منهما على حدة . وإن رفعت الثاني فأنت منهي عن الأول ويُباح الثاني . انظر : سيبويه 1 : 425 . و " المقتضب " 2 : 25 . وانظر : باب إعراب الأفعال المضارعة ص (396) من التحقيق .

وهو الفرع .

والْمبني نَوعان : أحدهما الفعل الماضي ، وبناؤه على الفتح ، إلاّ إذا اتصل به واو الجماعة فيضمّ ، نحو : ضَرَبُوا ، أو اتّصل به ضمير رفع متحرّك فيسكَّن ، نحو : ضَرَبْتُ ، وضربنا .

المضارع لشبه الاسم [41] . (وهو الفرع) لجريانه على خلاف أصله ، وسيأتي .

(والمبني) من الأفعال (نوعان : أحدهما الفعل الماضي) ، وقدّمه للاتفاق على بنائه .

(وبناؤه على الفتح) ثلاثيّاً كانَ ، أو رباعيّاً ، مجرداً كان ، أو مزيداً فيه ، كَـ " ضَرَبَ ، و دَحْرَجَ ، وانْطَلَقَ ، واسْتَخْرَجَ ، و ضَرْبَكَ ، و ضَرَبَا ، وأمّا نحو : " رَمَى ، و عَفَا " فسكون آخرهما عارضٌ ، والفتحة مقدّرة عليه ، والأصل : " رَمَيَ ، وعَفَوَ " قُلِبَتْ الياء ، والواو ألِفَين لتحركهما ، وانْفِتَاح ما قبلهما ، وكان القياس أنْ يُبنى على السكون ، لأنه الأصل فيه البناء ، ولكنه لـمّا شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه ، كَـ " زَيْدٌ ضَرَبَ ، وضَارِبٌ " بُني على الحركة ، وكانت فتحةً طلباً للخفّة (إلاّ إذا اتصل به واو الجماعة فيضّم) آخره (نحو : ضَرَبُوا) للمناسبة ، لا ضمّ بناء كما هو ظاهر عبارته [42] .

وإنّما فَتَحُوا نحو : " اشْتَرَوا ، وَدَعَوْا " : لأنّ الأصل " اشترُيوا " بياء مضمومة ، و " دعووا " بواوين ، أولهما مضمومة ثُمَّ حُرّكت الياءُ ، والواو ، وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ثُمَّ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، (أو اتّصل به ضمير رفع متحرّك فَيُسَكَّن) آخره تسكين بناء (نحو : ضَرَبْتُ) بتثليث التاء (و ضَرَبْنا) بإسكان الباء و "النسوةُ ضَرَبْن" ، وجزم في

---

(41) انظر : ص (382) من التحقيق .

(42) أي عبارة شرح الرعيني (المتمّمة) .

والثاني فعل الأمـــر ، نحـو : اضْـــرِب ، واضْربن ، إلاّ إذا اتصل به ضمـير تثنية أو ضمـير جـمع ، أو ضميـر المؤنثة المخـاطبة ، فـعلى حذف النّون ، نحـو : اضربا ، واضربوا ، واضربي ، .....

" التـوضيح " بأنّ السكون فيـه عارض ، كـالضمّ فيـما قـبله [43] . وبُني على السكون لأنّه الأصل في البناء ، ولاستثقال توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأنّ ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل [44] .

وخرج بضمير الرفع النصبُ ، كَـ " ضَرَبَكَ " وبالمتحرك ضميرُ الساكن ، كَـ " ضَرَبَا " ، ففي هاتين الحالتين يُبنى على الفتح الذي هو الأصل فيه ، كما إذا جُرّد ، كما أشرنا إلى ذلك فيما مرّ [45] .

(و) النوع (الثاني فعل الأمر) مبني على الأصحّ [46] . (وبناؤه على السكون) إذا كان صحيح الآخر (نحو : اضْرِبْ) ، أو اتّصل به ضمير النسوة ، نحو : اخشين (واضْـرِبْنَ) يا هِنْدَاتُ ، (إلاّ إذا اتّصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة ، فعلى حذف النُّون) يكون بناؤه ، سواء كان صحيح الآخر (نحو : اضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، واضْرِبي) أم معتلاً ، نحو اغْزُوَا ، واغْزُوا ، واغْزِي ، فهذه الأمثلة الستّة مبنيّة على حذف النّون ، كما أنّ مضارعها يُجزم بحذفها ، ولو أخّر هذا الاستثناء عمّا بعده لكان أولى [47] .

---

(43) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 62 ويُسمى " الأوضح والتوضيح " .

(44) انظر : باب الفاعل ، ص (174) من التحقيق .

(45) انظر : ص (18) من التحقيق .

(46) وهو رأي البصري أما الكوفي فلا يرى ذلك ، بل يرى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم ، انظر : الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف " 2 : 524 مسألة (72) خ : محمد يحي الدين عبدالحميد ، ط 1 ، دار الفكر ، بيروت ، ب ، ت .

(47) وجه الأولويّة في التأخير هو الترتيب : المبني على السكون ، ثم على حذف حرف العلّة ، وأخيراً على حذف النون ، وهو ترتيب الأجروميّة .

وإلاّ المعتلّ . فعلى حذف حرف العلّة . نحو : اخْشَ . واغْزُ . وارْمِ .

والمعرب من الأفعال . الفعل المضارع . بشرط أن لا يتّصل به نون الإناث . ولا نون التوكيد المباشرة . نحو : يَضْرِبُ . ويخشَى . فإن اتصلت به نون الإناث بُني على السكون نحو ﴿ والوالدات يُرضعنَ ﴾ . .....

وإلا المعتلّ) منه . وهو ما آخره واو . أو ألف . أو ياء . ولم يتصل به ما تقدّم (فعلى حذف حرف العلّة) يكون بناؤه (نحو : اخْشَ . واغزُ . وارمِ) فـ " اخْشَ " مبني على حذف الألف . و " اغْزُ " مَبْني على حذف الواو . و " ارْمِ " على حذف الياء .

(والمعْرَب من الأفعال . الفعل المضَارع) على خلاف الأصل [48] . فيرفع بحركة . أو حرف . ويُنصب بحركة أو حذف حرف . ويُجزم بحذف حركة أو حرف . لكن (بشرط ألاّ يتّصل به نُون الإناث . ولا نُون التوكيد المباشرة) أي المتّصلة به من غير حاجز . لا لفظاً . ولا تقديراً . ثقيلةً كانت . أو خفيفة (نحو : يَضْرِبُ) ممّا هو صحيح الآخر . فإنّه يُرفع بضمّة ظاهرة (و) نحو (يخْشَى) ممّا هو معتلّ الآخر فإنّه يرفع بضمّة مقدّرة (فإن اتّصلت به نُون الإناث بُني) معها على الأصحّ (على السكون) وذلك (نحو : ﴿ والوَالِدَاتُ يُرْضِعنَ ﴾) [49] . فَـ ﴿ الوالداتُ ﴾ مبتدأ . و ﴿ يُرْضِعْنَ ﴾ فعل مضارع . مبنيّ على السكون لاتصاله بالنّون . وهي في محلّ رفع على أنّها خبر المبتدأ . وبُني الفعل معها : لأنّه إنّما أعرب لشبهه بالاسم [50] . فلمّا اتصلتْ به النون التي لا تَتّصل إلا بالفعل رُجّح جانب الفعليّة . فَرُدَّ إلى ما

---

(48) لأنّ الأصل في الأفعال البناء .

(49) سورة البقرة 2 : 233 ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ﴾ .

(50) وهو رأي البصريين . أمّا الكوفيون فيعللون إعرابها بدخولها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة . انظر : الأنباري " الإنصاف " 2 : 549 مسألة (73) .

وإن اتصلت به نُون التوكيد المباشرة بُني على الفتح نحو ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ ، ﴿ وليكونا ﴾ .

إنّما أعرب المضارع لمشابهته الاسم .

هو أصل الفعل وهو البناء . وبُني على السُكون لأنّه الأصل في البناء[51] . وحملاً له على الماضي المتّصل بها . (وإنْ اتصلت به نُون التوكيد المباشرة) له لفظاً أو تقديراً (بُني) معها على الأصحّ (على الفتح) ثقيلة كانت ﴿ نحو : لَيُسْجَنَنَّ ﴾[52] . أو خفيفة . نحو : ﴿ وَلْيَكُونَا ﴾[53] لِتَركُّبه معها تركيب خمسةَ عشرَ .

ولهذا لو فصل بينهما فاصل[54] لم يُحْكَمْ ببنائه : لأنّهم لا يركّبون ثلاثة أشياء[55] . و بُني على الفتح لخفّته . فإنْ لم تباشره أعرب . نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[56] . ﴿ و لا يَصُدُّنكَ ﴾[57] .

(إنّما أُعرب المضارع) على خلاف الأصل (لمشابهته الاسم)[58] في أنّ كلاّ منهما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة . لكن لـمّا كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يُميّزها إلاّ الإعراب . وعلى المضارع يمكن تميزها بغيره كإظهار النّاصب . أو الجازم . جُعِلَ الإعراب أصلاً في الاسم . فرعاً في المضارع .

---

(51) انظر : العكبري " اللباب في علل البناء والإعراب " 2 : 75 . تح : عبدالإله نبهان . ط 1 . دار الفكر المعاصر . بيروت 1995م .

(52 . 53) سورة يوسف 12 : 33 ﴿ ليسجنن وليكونا من الصاغرين ﴾ .

(54) أي بين الفعل والنّون . مثل : ألف الاثنين . أو واو الجماعة . أو يا المؤنثة المخاطبة .

(55) وهي : الفعل والفاعل والنّون .

(56) سورة آل عمران 3 : 186 ﴿ لتبلون في أموالكم وأنفسكم ﴾ .

(57) سورة القصص 28 : 87 ﴿ ولا يصدنك عن آيات اللّه بعد إذ أنزلت إليك ﴾ .

(58) انظر : هامش رقم (50) من هذا الباب .

وأما الحروف فمبنيّة كلّها .

(وأمّا الحروفُ فمبنيّة كلّها) أحادية كانت . أو ثنائية . أو ثلاثيّة . أو رباعيّة . أو خماسيّة . ولا تزيد على ذلك [إذْ ليس فيها مقتض للإعراب . فإنّها لا تنصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية][59] ما يحتاج معه إلى الإعراب .

ثُمَّ منها ما هو مبني على السكون : كَـ " هَلْ . و بَلْ " . أو على الفتح كـ " لَعَلَّ . و لَيتَ " أو على الكسر كَـ " لام الجرّ . وبائه " أو على الضمّ كـ " مُنْذُ " على لغة مَنْ جَرَّ بِها[60] .

---

(59) ساقط من الأصل .

(60) انظر : " شرح ابن عقيل " 2 : 7 .

بَابُ مَعْرفة عَلامات الإعراب

للرفع أربع علامات : الضمّة ، وهي الأصل ، والواو ، والألف ، والنّون ، وهي نائبة عن الضمّة .

فأمّا الضَمّة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع ، .....

(بَابُ مَعْرفة علامات) أقسام (الإعراب) أصالة ونيابةً

العلامات هي : الحركاتُ الثلاث ، والسكون [1] ، وما ناب ، عنها ، كما سيأتي ذلك .

وقدّم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه ، فقال : (للرفع) - وهو ما يحدثه عامله ، سواء كان عامله لفظيّاً [2] أو معنوياً [3] ، وهذا هو القسم الأوّل من أقسام الإعراب - (أربع علامات) ، إحداها (الضمّة وهي الأصل) ومن ثَمَّ لا يقوم مقامها غيرُها ، إلاّ عند تعذّرها [4] ، وإنّما كانت أصلاً لغيرها : لأنَّ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، ولهذا قدّمها ، (و) الثلاثة الأخر (الواو ، والألف ، والنّون ، وهي) فَرعٌ : لأنّ كلّ علامة منها (نائبة عن الضمّة) ، أمّا " الواو " فلكونها متولّدةً منها عند الاشباع [5] ، أُقيمت مقامها ، والألف اختها ، إذ هما من حروف المدّ واللين ، فقامتْ مَقَام الضمّة حملاً على أختها ، والنّون تُقَارب الواو في المخرج [6] ، ولهذا تُدْغَم فيها ، فأقيمت أيضاً مقام الضمّة ، ولكلٍّ منها مواضع تخصّها ، أشار إليها مبتدأً بالأصل بقوله : (فَأمّا الضمّة فتكون علامةً للرفع) أصالةً (في أربعة مواضع) لا زَائد عليها :

---

(1) "وما شابهها ، وما ناسبها " في الأصل .

(2) نحو : جَاءَ محمدٌ .

(3) إنّ العامل اللفظي هو ما وُجد لفظاً كالفعل العامل في الفاعل ، والعامل المعنوي كالابتداء وغيره ، نحو : محمدٌ رسولُ اللّه .

(4) نحو : " يكتبون " يرفع هذا الفعل المضارع بثبوت النون بدلاً من الضمّة التي يتعذر اخراجها هنا ، وكذا " رجلان " يرفع بالألف .

(5) وهو إطالة الصوت بحرف من حروف المدّ ، نحو إطالة صوت الضمّة فتصبح واواً .

(6) لأنّ مخرج النون هو اللثّة ، ومخرج الواو الشفة وهما قريبان ، ولهذا تدغم فيها ، نحو : ﴿ مالك من اللّه من ولي - 2 : 120 ﴾ .

في الاسم المفرد ، منصرفاً كان ، أو غير منصرف ، نحو : ﴿ قال اللّه ﴾ ، ﴿ وإذ قَالَ إبراهيم ﴾ ، ﴿ وإذ قال موسى ﴾ ، وفي جمع التكسير ، منصرفاً كان أو غير منصرف ، نحو : قَالَ أصحابُ مُوسَى ، .....

الأوّل (في الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مُثَنًّى ، ولا مجموعاً ، ولا من الأسماء الستة (منصرفاً كَانَ) وهو ما دخله الصرف الّذي هو التنوين الدال على الأمكنيّة [7] ، وجرّ بالكسرة ، (أو غير منصرف) وهو ما كان بخلافه ، فالأوّل (نحو : ﴿ قَالَ اللّهُ ﴾ [8] تعالى ، فالاسم الكريمُ مرفوع على الفاعليّة ، وعلامة رفعه الضمّة في آخره ، والثاني ، نحو : ﴿ وإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [9] ، فَـ " إبْرَاهِيمُ " ، غير منصرف للعلميّة والعجمة ، مرفوع على الفاعليّة ، وعلامة رفعه الضمّة في آخره ، ولا فرق في رفعه بالضمّة بين أن يكون ظاهراً فيه الإعراب كما مرّ ، أو مقدّراً ، كما في ، نحو :﴿ وإِذْ قَالَ موسى ﴾ [10] فَـ " مُوسَى " مرفوع على الفاعليّة ، وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ، إذ الألف لا تقبل الحركة لذاتها .

(و) الموضع الثاني (في جمع التكسير) وهو ما تغيّر فيه بناء مفرده ، تحقيقاً كان ، أو تقديراً ، بزيادةٍ ، أو نقصٍ ، أو تبديل [11] ، (منصرفاً كان أو غير منصرف) ، فالأوّل (نحو : ﴿ قالَ أَصْحَابُ مُوسَى ﴾) [12] ، فَـ " أصحابُ " جمع تكسير ، مفرده " صَاحب " مرفوع على

---

(7) انظر : " شرح الأشموني لألفية ابن مالك " 1 : 37 ، تح : عبدالحميد السيد ، ط 1 ، المكتبة الأزهريّة للتراث ، القاهرة ، ب ، ت .

(8) سورة المائدة 5 : 110 وغيرها .

(9) سورة البقرة 2 : 126 ﴿وإذ قال إبراهيم ربّ اجعل هذا البلد آمناً ﴾ .

(10) سورة البقرة 2 : 67 ﴿ وإذ قال موسى لقومه إنّ اللّه يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾ .

(11) " أو تبديل شكلٍ كصنو وصنوان ، والنقص كتخمة و تُخم ، وتبديل شكلٍ كأسد و أُسْد " في (د) وفيه خلط فصنوان جمع تكسير بزيادة ألف ونون وليست عوضاً عن شيء ، وليس كما ذكر .

(12) سورة الشعراء 26 : 61 .

﴿ ومساكنُ تَرْضَونها ﴾ ، ﴿ ومن آياته الجوار ﴾ ، وفي جمع المؤنث السالم ، وما حُمِلَ عليه ، .....

الفاعلية . وعلامة رفعه الضمّة في آخره . و " موسى " مضاف إليه . وعلامة جرّه الفتحة . والثاني نحو : ﴿ وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَها ﴾ [13] . فَـ " مَسَاكِنُ " جمع تكسير مفرده " مَسْكَن " غير منصرف للجمعية المكررة . مرفوع بالعطف على " آباؤُكم " الذي هو اسم كان . وجملة " تَرْضَوْنَها " في محلّ رفع على أنّها نعت له .

ولا فرق في رفعه بالضمّة أيضاً . بين [14] أنْ يكون الإعراب فيه ظاهراً كما مرّ . أو مقدّراً . كما في نحو : ﴿ و مِنْ آياتِهِ الجَوارِ ﴾ [15] . فَـ " الجوارِ " جمع تكسير . ومفرده " جارية " مرفوع على أنّه مبتدأ . وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال : لأنّه منقوص . و " مِنْ آياتِهِ " جار ومجرور . في محلّ رفع على أنّه خبر مقدّم .

(و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم) . [وهو ما سَلم فيه بناء مفرده] [16] . سواء كان اسماً . أم صفة . ولو عبّر بالجمع بالألف والتاء لكان أولى لما سيأتي [17] .

(و) في (ما حُمِلَ عليه) ممّا هو اسم جمع . أو جمع مسمّى به . فالأوّل نحو : ﴿ إذا جاءَكَ المؤْمِناتُ ﴾ [18] فَـ " المؤْمِناتُ " فاعل " جَاءَ " . وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره . وهو جمع مؤنّث سالم . ولا يَقْدَحُ فيه سقوط التاء : لأنّها كلمة جيء بها للدلالة

---

(13) سورة التوبة 9 : 24 ﴿ قُلْ إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكنُ ترضونها أحبّ إليكم من الله ورسوله ﴾ .

(14) " من أنْ " في (هـ) .

(15) سورة الشورى 42 : 32 .

(16) ساقط من الأصل .

(17) انظر : ص (52) من التحقيق .

(18) سورة الممتحنة 60 : 12 .

وفي الفعل المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيء ، نحو : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ﴾ ، ﴿ واللّه يدعو إلى دار السلام ﴾ .

على التأنيث . وليست من نفس الكلمة[19] . والثاني . نحو : ﴿ وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ ﴾[20] . فَـ " أُولاتُ " اسم جمع لا واحد له من لفظه . مرفوع على الابتداء . و " الأحمالِ " مضاف إليه . وخبره الجملة الاسميّة من قوله : ﴿ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[21] .

(و) الموضع الرابع (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر . أم معتله (الذي لم يتّصل بآخره شيء) ممّا يُوجب بناءه . أو ينقل إعرابه[22] . ورفعه بالضمّة يكون تَارةً لفظاً . وتَارةً تقديراً . فالأوّل : (نحو : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ﴾[23] فـ " نَرْفَعُ " فعل مضارع مرفوع : لتجرده من الناصب والجازم . وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً . و " دَرَجَاتٍ " مفعول به . و " مَنْ " اسم موصول في محلّ جرّ بالإضافة . وجملة " نَشَاءُ " من الفعل . والفاعل صلة الموصول . فلا محلّ لها من الإعراب .

والثاني . نحو : ﴿ واللّهُ يَدْعُو إلى دَارِ السَّلاَمِ ﴾[24] . فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء . و " يَدْعُو " فعل مضارع معتلّ الآخر . مرفوع بضمّة مقدّرة في الواو . منع من ظهورها الاستثقال . وفاعله ضمير

---

(19) أي أنّ سقوط تاء (مؤمنة) لا يقدح في جمع المؤنث السالم لها " مؤمنات " لأنّ هذه التاء ليست من بنية الكلمة والتي أصلها " مؤمن " .

(20) سورة الطلاق 65 : 4 ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حَمْلَهُنَّ ﴾ .

(21) سورة الطلاق 65 : 4 .

(22) " ينقل إعرابه " في الأصل وهو تصحيف . لأنّ المضارع الّذي اتصل به ضمير تثنية . أو ضمير المؤنثة المخاطبة . نقلت علامة رفعه من الضمّة إلى ثبوت النون . نحو : يكتبان وتكتبين .

(23) سورة الأنعام 6 : 83 .

(24) سورة يونس 10 : 25 .

وأمّا الواو فتكون علامة للرفع في موضعين : في جمع المذكّر السَالم ، وما حُمل عليه ، نحو ﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون ﴾ ، .....

مستتر فيه جوازاً ، و " إلَى دَارِ السَّلامِ " جار ومجرور ، ومضاف إليه متعلّق بالفعل . والجملة الفعليّة في محلّ رفعٍ على الخبريّة . ومثل ذلك : ﴿ واللّهُ يَقْضِي بِالحَقّ ﴾[25] . ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَة لِمَنْ يَخْشَى ﴾[26] . فَـ " يَقضي " و " يَخْشَى " كلٌّ منهما فعل مضارع مُعْتَلّ الآخر . وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة في الآخر . منع من ظهورها في الأوّل الاستثقال . وفي الثاني التعذّر .

وقيّد الفعل بعدم اتّصال شيء به : لأنّه لو اتّصل به نون التوكيد ، أو الإناث كان مبنيّاً في الأوّل على الفتح ، والثاني على السكون[27] . أو اتّصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة ، كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه[28] . وهذا هو الذي عناه المؤلّف بـ " الشّيء "[29] .

ولمّا فرغ من مواضع[30] " الضمة " أشار إلى مواضع ما ناب عنها من الأحرف ، فقال : (وأمّا الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمّة (في موضعين) لا ثالث لهما :

الأوّل : (في جمع المذكّر السالم) وهو ما دلّ على أكثر من اثنين ، بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحده ، سواء كان واحده علماً ، أم صفةً (و) في (ما حُمل عليه) ممّا فُقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكور ، الأوّل ، (نحو : ﴿ ويَومَئِذٍ يَفْرَحُ المؤمِنُونَ ﴾)[31] .

---

(25) سورة غافر 40 : 20 .

(26) سورة النازعات 79 : 26 .

(27) " في الأوّل على الفتح ، والثاني على السكون " في الأصل فقط .

(28) انظر ، ص (55) من التحقيق .

(29) أي قول الرعيني " في الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء " .

(30) " من علاقة " في (هـ) .

(31) سورة الروم 30 : 4 .

﴿ إنْ يكن منكم عشرونَ صابرون ﴾ . وفي الأسماء الستّة : وهي : أبوك وأخوك وحموكِ وأخوك ، وهنوك ، وذو مالٍ . نحو : ﴿ قال أبوهم ﴾ . .....

فَـ " المؤْمنونَ " جمع " مُؤْمن " [32] وقد سَلِمَ فيه بناء واحده . وهو فاعل " يَفرحُ " . وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمّة : لأنّه جمع مذكّر سالم . والظرف متعلّق بالفعل . و " إذٍ " مضاف إليه . والتنوين فيه عِوضٌ عن الجملة المحذوفة [33] . ومثله : ﴿ فَرِحَ المُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ ﴾ [34] . ﴿ وَجَاءَ المُعَذِّرونَ مِنَ الأعْرابِ ﴾ [35] . والثاني . نحو : ﴿ إنْ يَكُنْ مِّنْكُم عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ [36] فَـ " عشرونَ " محمول على الجمع المذكور إذ لا واحد له من لفظه . ومثله : ثَلاثُون . وأربعون . إلى تسعين . بإدخال الغاية . وهو مرفوع بِـ " يَكُنْ " على أنّه اسمها . وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمّة . و " صَابِرونَ " صفة له . و " مِنْكُم " جار ومجرور في محلّ نصب على أنّه خبر مقدّم لِـ " يَكُنْ " .

(و) الموضع الثاني : (في الأسماء السّتة) المعتلّة المضافة لغير ياء المتكلّم . (وهي : أبوكَ . وأخُوكَ . وحَمُوكِ) بكسر الكاف . ولو قال : و " حَمُوهَا " لكان أوْلى : لأنّه قَريب زَوج المرأة [37] . (وفُوكَ . وهنوك . وذُو مَالٍ) . أيْ صاحبه . فكلّ منها يُرفع بالواو نيابةً عن الضمّة بالشروط الآتية : (نحو : ﴿ قَالَ أبوهُم ﴾) [38] . فَـ " أبوهم " فاعل " قَال " .

---

(32) انظر : الراغب الأصفهاني " المفردات " ص (26) مادة (أمن) .

(33) وهي قوله ﴿ وهم من بعد غلبهم سيغلبون ﴾ . أي يَوم يغلب الروم فارساً .. انظر : الطبرسي " مجمع البيان في تفسير القرآن " 7 : 460 ط 1 . دار المعرفة - بيروت . 1986م .

(34) سورة التوبة 9 : 81 ﴿ فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ﴾ .

(35) سورة التوبة 9 : 90 .

(36) سورة الأنفال 8 : 65 .

(37) "لأنّ الحم" في (د) والحلبي ص (11) . و حَمُوُ المرأة . وحَمُوها . وحماها : أبو زوجها . وأخو زوجها ... وحَمُو الرجل : أبو امرأته . أو أخوها أو عمّها " .

انظر : " لسان العرب " 14 : 197 - مادة (حما) . وعلى ذلك فلا داعي لتخصيص الكاف بالكسر . كما يذهب إليه الفاكهي هنا !!

(38) سورة يوسف 12 : 4 ﴿ قال أبوهم إنّي لأجد ريح يوسف ﴾ .

و ﴿ ليوسف وأخوه أحبّ إلى أبينا ﴾ . وجَاءَ حَمُوكَ . وهذا فُوك . وهنوك . و ﴿ إنّه لذو علم ﴾ .

وأمّا الألف فتكون علامة للرفع في المثنّى . .....

ومضاف إليه . وعلامة رفعه الواو : لأنّه من الأسماء الستة . (و) نحو : ﴿ لَيُوسُفُ وأَخُوهُ أَحَبُّ إلى أَبِينَا ﴾ [39] . " لَيوسفُ " [40] مبتدأ . و " أخوه " معطوف عليه . وهو مرفوع : لأنّ المعطوف على المرفوع مرفوع . وعلامة رفعه الواو : لأنّه من الأسماء الستّة . و " أحبُّ " هو الخبر . و " إلى أبِينَا " جار ومجرور متعلّق به . ولو صرّح المؤلف بِما قدّرناه لكان أولى .

(و) نحو : (جاء حَمُوكِ) فَـ " حَمُوكِ " فَاعل " جَاءَ " . وعلامة رفعه الواو . (وهَذا فُوكَ . وهَنُوك) . فـ " هذا " اسم إشارة في محلّ رفع على أنّه مبتدأ . و " فُوك " خبره وهو مرفوع . وعلامة رفعه الواو . و " هَنُوك " [41] معطوف عليه . والمعطوف على المرفوع مرفوع . (و ﴿ إنَّه لَذُو عِلْمٍ ﴾ [42]) . " إنّ " حرف توكيد [43] ينصب الاسم ويرفع الخبر . والضمير المتّصل بها في محلّ نَصب على أنّه اسمها . و " لَذُو عِلْمٍ " خَبرُها . ومضاف إليه . وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو . واللام لام الابتداء .

(وأمّا الألف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمّة (في المثنّى) . وهو ما دلّ على اثنين . أغنى عن المتعاطفين من لفظه . مذكراً كان . أو مؤنثاً . معرفةً أو نكرةً .

---

(39) سورة يوسف 12 : 8 .

(40) " يوسف " في الحلبي ص (12) .

(41) " الهِنْوُ : الشيء .. وهنو المرأة : فرْجها " - انظر : الفيروز آبادي " القاموس المحيط " 4 : 587 مادة (الهنو) ط 1 . دار إحياء التراث العربي - بيروت 1991م . وانظر " لسان العرب " 15 : 365 (هنا) .

(42) سورة يوسف 12 : 68 .

(43) " ونصب " في الحلبي ص (12) .

نحو : ﴿ قَالَ رَجُلانِ ﴾ . ﴿ إنّ عدّة الشـــــهور عند اللّه إثنا عـشر شـــــهراً ﴾، ﴿ فانفجرتْ منه إثنتا عَشْرة عيناً ﴾ .

وأمّا النّـون فتكون علامـة للرفع في الفـعل المضارع إذا اتصل به ضـمير تثـنية ، نحو : ﴿ والنجمُ .....

وعَدَلَ عن عبـارة الأصـل لما فيـها من التـجوّز[44] . فالأوّل ، (نحو : ﴿ قَالَ رَجُـلانِ ﴾[45]) فَـ " رَجُلان " فاعل " قَالَ " . وعلامة رفعه الألف : لأنّه مثنّى .

والثاني . نحو : (﴿ إِنَّ عِـدَّةَ الشُّهُـورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَـشَـرَ شَهْـراً ﴾[46]) . " إنّ " حرف توكيد . ينصب الاسم . ويرفع الخـبر . و " عدّة الشُـهور " اسمـها . و " عند اللّه " ظرف متعلّق بالاسم الكرم . و " اثنا عـشر " خبر " إنّ " وهو مرفـوع . وعلامـة رفعـه الألف نيابةً عن الضـمّة حملاً [له][47] على المثنّى . إذ لا مفرد له . و " شَهْراً " تمييز . (﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنْـه اثْنَتَا عَشْرَة عَيْناً ﴾[48]) فَـ " اثنتا عَـشْرَةَ " مرفوع بِـ " انْفَجرتْ " على الفاعليّـة . وعلامة رفـعه الألف : لأنّه مـمّا حُمِل على المثنّى . إذ لا واحد له أيضاً . و " عيناً " تمييز .

(وأمّا النّون فتكون علامةً للرفع) نيابةً عن الضـمّة (في الفعل المضارع إذا اتّصل به ضمير تثنية) سـواء كان حاضراً . أو غـائباً : فالأوّل . نحو : أَنْتُـمَا تَقُومَانِ . والثـاني . (نحو : ﴿ والنَّجمُ

---

(44) وهي قول ابن آجروم " وأمّا الألف فتكون علامة في تثنية الأسماء " - انظر : " الآجرومية ص (38) بتعليق أبي النجا . وسبب العدل هنا أن عبارة الآجرومية جعل الألف علامة في التـثنية مطلقاً . والحقيقة أنّها علامة للرفع في المثنى من الأسمـاء . لكن يمكن رفع هذا الإشكال بإطلاق المصدر وإرادة الاسم المفـعول . فهي عـلى معنى (من) أي : في المثنى من الأسماء .

(45) سورة المائدة 5 : 23 ﴿ قال رجلان من الذين يخافون أنعم اللّه عليهما ﴾ .

(46) سورة التوبة 9 : 36 .

(47) ليس في الأصل .

(48) سورة البقرة 2 : 60 .

والشجرُ يسجدان ﴾ . أو ضمير جمع . نحو : ﴿ والذين يُؤمنون بالغيب ﴾ . أو ضمير المؤنثة المخاطبة . نحو ﴿ أتعجبين من أمر اللّه ﴾ .

والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾[49]) . فَـ " تقومان " و " يسجدان " كلّ منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده من النّاصب . والجازم . وعلامة رفعه ثبوت النّون : لأنّه قد اتّصل به ضمير تثنية . وهو الألف . وهو مع فاعله في محلّ رفع خبر المبتدأ . (أو) اتّصل به (ضمير جمع) حاضراً كان . أو غائباً : فالأوّل . نحو : ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيْعٍ آية تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعلّكُم تَخلُدُون ﴾[50] . فَـ " تَبْنُونَ " فعل مضارع خالٍ من النّاصب . والجازم . مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النّون : لأنّه قد اتصل به ضمير جمع . وهو الواو . وكذا ما بعده من الأفعال[51] .

والثاني (نحو : ﴿ الّذين يُؤْمِنُونَ بِالغَيْب ﴾[52]) فَـ " يُؤْمِنُونَ " فعل مضارع . وعلامته ثبوت[53] النّون : لأنّه اتصل به ضمير جمع . وهو الواو . وهو مع فاعله جملة فعلية . لا محلّ لها من الإعراب : لأنّها صلة الموصول . وهو " الّذين " . والموصول في محلّ جرّ صفة لما قبله . أو بَدَلٍ منه . و " بالغيب " متعلّق بـ " يُؤمنون " .

(أو) اتّصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة . نحو : ﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾[54]) . فَـ " تَعْجَبِينَ " فعل مضارع لتجرّده من النّاصب والجازم . وعلامة رفعه ثبوت النّون : لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء . و " من أمْر اللّهِ " متعلّق به .

---

(49) سورة الرحمن 55 : 6 .

(50) سورة الشعراء 26 : 128 ،129 .

(51) أي " تتخذون . تخلدون " .

(52) سورة البقرة 2 : 3.

(53) " وعلامة رفعه ثبوت " في الحلبي ص (12) .

(54) سورة هود 11 : 73 .

وللنصب خمس علامات : الفتحة وهي الأصل ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون ، وهي نائبة عن الفتحة .

فأمّا الفتحة فتكون علامة للنّصب في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد ، منصرفاً كان أو غير منصرف ، نحو ﴿ واتقوا اللّه ﴾ ، .....

ولمّا أنهى الكلام على علامات القسم الأوّل من أقسام الإعراب ، وهو الرفع أصالةً ونيابةً ، أخذ يتكلّم على علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب ، وهو النّصب أصالةً ونيابةً فقال : (وللنصب) وهو ما يُحدثه عامله ، سواء كان اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً (خمس علامات) : إحداها (الفتحة وهي الأصل) كما مرّ ، ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذّرها ، ومِنْ ثَمَّ قدّمها ، (و) الأربعة الباقية هي (الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النّون ، وهي) فرع عن الضمة ؛ لأنّ كلّ علامة منها (نائبة عن الفتحة) .

أمّا الألف ؛ فَلأنّها تَنشأ عنها فقامتْ مقامها ، والياء ، أُخت الألف [55] ، فقامت مقام الفتحة كأختها ، والكسرة أصل الياء ، فَأقامُوهَا مقام الفتحة حملاً على فرعها ، وحذف النّون أُقيم مقام الفتحة ؛ لأنّه لمّا كان إثباتها علامةَ الرفع ، لم يبقَ إلاّ أنْ يكون حذفها علامةً للنّصب [56] ، وأمّا مواضعها فأشار إليها مبتدأ بالأصل ؛ (فأمّا الفتحة فتكون علامةً للنّصب في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها :

الأوّل ؛ أن تكونَ علامةً للنّصب (في الاسم المفرد) المتقدّم ذكره (منصرفاً كان ، أو غير منصرف) ؛ فالأوّل ، (نحو ؛ ﴿ واتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [57]) فَـ " اتقوا " فعل وفاعل ، والاسم الكريم منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ومثله ؛ ﴿ واللَّهُ يَسْمَعُ

---

(55) قال سيبويه ؛ " الياء أخت الواو " 4 : 453 ، ولم أجده قال إن الياء أخت الألف ، لكنّه قال إن الألف تشبه الياء 4 : 493 ، وفي " شرح التصريح " 2 : 375 " فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو " وذلك لأنّ الياء تبدل من الألف في نحو ؛ مصباح مصابيح ، وغلام غليم ، وفي حاحيت حاءً من الحيحاء .

(56) وذلك في الأفعال الخمسة .

(57) سورة البقرة 2 : 194 .

﴿ ووهبنا له إسحاقَ ويعقوبَ ﴾ ، وإذْ واعدنَا موسى ، وإذْ آتينا موسى الكتَاب ، وفي جمع التكسير ، منصرفاً كان أو غير منصرف ، نحو : ﴿ وتَرى الجبال ﴾ ، .....

تَحَاوُرَكُمَا ، إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾[58] . والثاني ، نحو (﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ اسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[59]) ، فَـ " وهَبْنَا " فعل وفاعل ، و " له " جار ومجرور متعلّق به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ولم يُنَوَّن : لأنّه غير منصرف ، للعلميّة والعجمة ، وكذلك " يعقوب " : لأنّه معطوف على " إسْحَاقَ " وتكون الفتحة علامة للنصب ظاهرة فيه كما مرّ ، أو مقدّرة كما في نحو : (﴿ وإِذْ واعَدْنَا مُوسى ﴾[60]) فَـ " وَاعدنَا " فعل وفاعل ، و " موسى " منصوب : لأنّه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحةٌ مقدّرة في الألف ، منع من ظهورها تعذّر تحريك الألف ، ومثله ﴿ وَإِذْ آتَيْنا مُوسَى الكتَابَ ﴾[61] .

(و) الموضع الثاني أنْ تكونَ الفتحة علامةً للنصب (في جمع التكسير) المتقدّم ذكره (منصرفاً كان أو غير منصرف) : فالأوّل ، (نحو : ﴿ وتَرى الجِبَالَ ﴾[62]) ، فَـ " تَرَى " فعل وفاعل ، و " الجِبَالَ " منصوب على أنّه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

---

(58) سورة المجادلة 58 : 1 .

(59) سورة الأنبياء 21 : 72 .

(60) سورة البقرة 2 : 51 ﴿ وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ثمّ اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ﴾ .

(61) سورة البقرة 2 : 53 .

(62) سورة النمل 27 : 88 ﴿ وترى الجبال تحسبها جامدةً وهي تمرّ مرّ السحاب ﴾ .

وهو جمع تكسير منصرف . والثاني ، نحو (﴿ وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾[63]) . " وَعَدَ " فعل ماضٍ . والضمير المتّصل به منصوب المحلّ على أنّه مفعول أوّل . والاسم الكريم فاعل . و " مَغَانِمَ "[64] مفعول ثانٍ . وهو منصوب . وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره . وهو جمع تكسير غير منصرف للجمعيّة المكررة .

ولا فَرق في نصبه بالفتحة بين أنْ يكون الإعراب ظاهراً فيه كما مرّ . أو مقدّراً . كما في نحو : (﴿ وأَنْكِحُوا الأَيَامَى ﴾[65]) . " أَنْكِحُوا " فعل وفاعل . و " الأَيامَى " منصوب بـ " أَنْكِحوا " على أنّه مفعول به . وعلامة نصبه فتحة مقدّرة في الألف . منع من ظهورها التعذّر . لأنّه مقصور . وهو جمع تكسير لِـ " أَيِّم " . وهي مَنْ ليس لديها زوج . بكراً كانت . أو ثيّباً[66] .

(و) الموضع الثالث . أنْ تكون الفتحة علامة للنّصب (في الفعل المضارع) . سواء كان صحيح الآخر . أم معتلّه (إذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل (ولم يتّصل) مع ذلك (بآخره شيء) يُوجب بناءه . أو ينقل إعرابه . كما تقدّم في علامات الرفع[67] . ويكون

---

(63) سورة الفتح 48 : 20 .

(64) انظر " المفردات " ص (366) مادة (غنم) .

(65) سورة النور 24 : 32 .

(66) انظر : " لسان العرب " 12 : 39 مادة (أيم) .

(67) انظر : ص (382) من التحقيق .

نحو : ﴿ لَنْ يَنال اللَّهَ لحومُها ولا دماؤها ﴾ .

وأما الألف فتكون علامة للنصب نيابة في الأسماء الستة ، نحو : ﴿ ما كان محمدٌ أبَا أحد من رجالكم ﴾ ، ﴿ ونحفظ أخَانا ﴾ ، .....

نصبه بفتحة ظاهرة ، أو مقدّرة . فالأوّل ، (نحو : ﴿ لَنْ يَنالَ اللَّهَ لُحُومُها ولا دماؤُها ﴾[68]) . " لَنْ " حرف نصب ، و " يَنالَ " فعل مضارع منصوب بِـ " لَنْ " وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والاسم الكريم منصوب على التعظيم ، و " لحومُها " فاعل مُؤخّر ، و " لا دماؤُها " معطوف عليه ، والثاني في الفعل المضارع المعتلّ بالألف ، نحو : ﴿ لَنْ تَرانِي ﴾[69] فَـ " تَرى " فعل مضارع منصوب بِـ " لَنْ " ، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة منع من ظهورها التعذّر ، ولم يُمَثل له المؤلف - رحمه اللّه - .

ولمّا فرغ من مواضع الفتحة ، أشار إلى مواضع ما نابَ عنها ، بقوله : (وأمّا الألف فتكون علامة للنصب نيابةً عن الفتحة (في الأسماء الستة) المتقدّمة في علامات الرفع[70] (نحو : ﴿ مَا كَانَ مُحمدٌ أبَا أحَدٍ من رِجَالِكُمْ ﴾[71]) . فَـ " مَا " حرف نفي ، و " كان " فعل ماضٍ ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، و " مُحمدٌ " اسمها ، و " أبا أحدٍ " منصوب بالألف خبرها ؛ لأنّه من الأسماء الستة ، و " مِنْ رِجَالكم " متعلّق بمحذوف صفة لأحد ، ونحو (﴿ ونَحْفَظُ أخَانَا ﴾[72]) . " نحفظ " فعل وفاعل ، و " أخَانَا "

---

(68) سورة الحجّ 22 : 37 .

(69) سورة الأعراف 7 : 143 ﴿ قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل ﴾ .

(70) انظر : ص (44) من التحقيق .

(71) سورة الأحزاب 33 : 40 .

(72) سورة يوسف 12 : 65 ﴿ ونحفظ أخانا ونزداد كيل بعير ﴾ .

وتقول : رأيتُ حَماكِ . وهَنَاكِ . ﴿ و أنْ كان ذا مالٍ ﴾ .

وأمّا الكسرة فتكون علامة للنصب نيابةً عن الفتحة في جمع المؤنث السالم . ﴿ وما حُمِل عليه ﴾ . نحو : ﴿ خلق اللّه السموات ﴾ .

منصوب بالألف على أنّه مفعول : لأنّه من الأسماء الستة . ومثله . نحو : ﴿ ارْجِعُوا إِلى أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا ﴾[73] . (وتقول : رَأَيْتُ حَمَاكِ) بكسر الكاف . (وهَنَاكِ) . " رأيت " فعل وفاعل . و " حَمَاكِ " منصوب بالألف على أنّه مفعول . وكذا " هَنَاكِ " لأنّه معطوف عليه . (و) قال اللّه تعالى : (﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾[74]) . " كان " فعل ماض ناقص يَرفَع الاسم . وينصب الخبر . واسمها مستتر فيها . " ذَا مَالٍ " خبرها منصوب بالألف : لأنّه من الأسماء الستّة .

(وأمّا الكسرة فتكون علامةً للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم) . والمراد به ما جُمع بألف وتاء مزيدتين . سواء كَانَ جمعاً لمؤنّث أم مذكّر . سالماً كان أم ذا تغيّر[75] . ولو عبّر عنه به لكان أولى . (و) في (ما حُمِلَ عليه) . فالأوّل . (نحو : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾[76]) . " خَلَقَ " فعل ماض . والاسم الكريم فاعل . و " السَّمواتِ " منصوب بالكسرة على أنّه مفعول به . أو مطلق حملاً للنصب على الجرّ[77] . قياساً على أصله .

---

(73) سورة يوسف 12 : 81

(74) سورة القلم 68 : 14

(75) مثال جمع المؤنث السالم لمذكر (حمّامات) . والذي تغيّر فيه بناء مفرده (سجدات) .
انظر : ابن مالك " التسهيل " ص (114) .

(76) سورة العنكبوت 29 : 44 ﴿ خلق اللّه السموات والأرض بالحقّ ﴾ .

(77) عرّف ابن يعيش المفعول المطلق بقوله : " هو المفعول الحقيقي لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود " .
شرح المفصل 1 : 110 فهو إذن يرى " السموات مفعولاً مطلقاً .

﴿ إنْ كُنّ أولاتِ حَمْلٍ ﴾ .

وأمّا الياء فتكون علامة للنصب في موضعين : في المثنى وما حُمِل عليه ، نحو : ﴿ ربنا واجعلنا مُسْلِمَيْنِ لكَ ﴾ . .....

وهو جمع المذكر السالم . ولئلا يلزم أنّ للفرع زيادة مزية[78] على أصله[79] . ومثله ، نحو : ﴿ إنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾[80] . والثاني ، نحو : (﴿ إنْ كُنَّ أُوْلاتِ حَمْلٍ ﴾[81]) . فَـ " أُولاتِ " خبر " كُنّ " وهو منصوب بالكسرة ، واسمها " النّون " المدغمة فيها مع نون " كُنْ " . وأصل " كُنْ " كَوُنَّ بضمّ الواو بعد النقل إلى باب فَعُل بضمّ العين لإسناده إلى ضمير رفع . فاسْتُثْقِلَت الضمّة على الواو فَنُقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها . ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين .

(وأمّا الياء فتكون علامة للنّصب) نيابةً عن الفتحة (في موضعين) لا ثالث لهما :

الأوّل : (في المثنّى) المتقدّم ذكره في علامات الرفع . (و) في (ما حُمل عليه) : مثال المثنّى (نحو : ﴿ رَبَّنا واجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾[82]) . " اجْعَلنا " فعل وفاعل ومفعول أوّل . " مُسْلِمَيْنِ " مفعول به ثانٍ . وهو منصوب . وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها . المكسور ما بعدها . حملاً للنصب على الجرّ لاشتراكهما في كون كلٍّ منهما فضلة مُسْتَغْنًى عنه .

---

(78) " مزّته " في (د) . و " مزية " في الحلبي ص (13) . أي ذات فائدة . وهو الصواب .

(79) " وهو جمع المذكر السالم " في الحلبي ص (13) . ذلك لأنّ جمع المذكر السالم ينصب بالياء حملاً للنصب على الجرّ .

(80) سورة هود 11 : 114 .

(81) سورة الطلاق 65 : 6 .

(82) سورة البقرة 2 : 128 .

﴿ إذ أرسلنا إليهم اثنين ﴾ ، ﴿ ربنا أمتّنا اثنتين ﴾ ، وفي جمع المذكّر السالم ، وما حُمِل عليه ، نحو : ﴿ نُنجي المؤمنين ﴾ ، ﴿ وواعدنا مُوسَى ثلاثين ليلة ﴾ .

ومثال ما حُمل عليه ، نحو (﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾[83]) ، فَـ " أرسَلنا " فعل وفاعل ، و " إليهِم " متعلّق به ، و " اثنين " مفعول به ، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء حملاً على المثنى ، لما مرّ ، ونحو : ﴿ رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ ﴾[84]) ، " ربَّنا " منادى مضاف ، حذف منه حرف النداء ، و " أمَتَّنا " فعل وفاعل ومفعول ، و " اثْنَتَيْنِ " منصوب نعت لمصدر محذوف ، أي " إمَاتَتَين "[85] ، وعلامة نصبه الياء حملاً له على المثنّى كما مرّ .

(و) الموضع الثاني (في جمع المذكّر السالم) المتقدّم ذكره أيضاً ، (و) في (ما حُمِلَ عليه) : مثال الأوّل (نحو : ﴿ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾[86]) ، فَـ " نُنْجِي " فعل وفاعل ، و " المُؤمنينَ " جمع " مُؤْمِن "[87] منصوب على أنّه مفعول به ، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها حملاً للنصب على الجرّ كالمثنّى ، كما مرّ ، ونحو ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾[88] ، ومثال الثاني ، نحو : (﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾)[89] ، " واعَدنا " فعل وفاعل ، و " مُوسَى " مفعول أوّل ، و " ثَلاثينَ " مفعول ثَانٍ ، على حذف مضاف ، أي : انقضاء ثلاثين[90] ، وعلامة نصبه الياء ، حملاً له على الجمع الّذي لا مفرد له ، و " لَيْلَةً " تمييز .

---

(83) سورة يس 36 : 14

(84) سورة غافر 40 : 11

(85) انظر : الزمخشري " تفسير الكشّاف " 4 : 154 ، ط 1 ، منشورات البلاغة ، ايران - 1413 هـ .

(86) سورة الأنبياء 21 : 88 ﴿ ونجيناه من الغمّ وكذلك ننجي المؤمنين ﴾ .

(87) انظر " لسان العرب " 13 : 23 مادة (أمن) .

(88) سورة القمر 54 : 54 .

(89) سورة الأعراف 7 : 142 .

(90) انظر : العكبري " التبيان في إعراب القرآن " 1 : 593 ، تح : علي محمد البجاوي ، مطبعة الحلبي ، مصر ، 1976م .

وأمّا حذف النّون فيكون علامةً للنّصب في الأفعال التي رفعها بثبات النّون ، نحو : ﴿ إلاّ أن تكونا مَلَكين ﴾ ، ﴿ وأنْ تصوموا خير لكم ﴾ ، ولَنْ تَقُومي .

(وأمّا حذف النّون فيكون علامةً للنّصب) نِيَابةً عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها بثبوت النّون) إذا دخل عليها ناصب . ويُعبّر عنها بالأمثلة الخمسة . كما سيأتي[91] .

(نحو : ﴿ إِلاَّ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ) أو تَكُونَا مِنَ الخَالِدِينَ ﴾[92] . فَـ " أنْ " حرف مصدري ونصب . و " تَكُونَا " فعل مضارع منصوب بِـ " أنْ " وعلامة نصبه حذف النّون : لأنّه من الأمثلة الخمسة . والضمير المتّصل في محلّ رفع على أنّه الاسم . و " مَلَكَيْنِ " هو الخبر .

ومثله : ﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيهِمَا أنْ يُصْلِحَا ﴾[93] . ونحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[94] . فَـ " أنْ " حرف مصدري ونصب . و " تَصُومُوا " فعل مضارع منصوب بِـ " أنْ " وعلامة نصبه حذف النّون لما مرّ[95] . ونحو : ﴿ ألم أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ﴾[96] . (و) نحو : (لَنْ تَقُومِي) . فَـ " لَنْ " حرف نفي ونصب . و " تَقُومِي " فعل مضارع منصوب بِـ " لَنْ " وعلامة نصبه حذف النّون لما مرّ . وفي الحديث : " تُريدينَ أنْ تَرجِعي إلى رفَاعَة "[97] .

---

(91) انظر : ص (66) من التحقيق .

(92) سورة الأعراف 7 : 20 .

(93) سورة النساء 4 : 128 .

(94) سورة البقرة 2 : 184 .

(95) أي : لأنّه من الأمثلة الخمسة وهي (يفعلان . وتفعلان . ويفعلون . وتفعلون . وتفعلين) .

(96) سورة العنكبوت 29 : 1 ، 2 .

(97) عن عائشة (رض) : إن امرأة رفاعة القرظيّ جاءت إلى الرسول (ص) فقالت : يا رسول الله إن رفاعة طلقني فَبَتَّ طلاقي وإنّي نكحتُ بعده عبدالرحمن بن الزبير القرظي . وإنّما معه مثل الهُدبة . قال الرسول (ص) : لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة . لا . حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته .

انظر : البخاري . حديث (4856) كتاب الطلاق . وصحيح مسلم . حديث (1433) ص 1055 الجزء : (2) .

وللخفض ثلاث علامات : الكسرة وهي الأصل . والياء ، والفتحة نَائبتان عن الكسرة .

فأمّا الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد المنصرف نحو : ، .....

ولمّا فرغ من علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب . وهو النّصب . أخذ يتكلّم على علامات الخفض الّذي هو القسم الثالث من أقسام الإعراب أصالةً ونيابةً . فقال : (وللخفْضِ) المتقدّم بيانه في علامات الاسم [98] (ثلاث علامات) أصالةً ونيابةً لا زائد عليها :

إحداها (الكسرة وهي الأصل) في بابها لما مرّ [99] : ولهذا قدّمها . (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء [100] . والفتحة) فرعان : لأنهما (نائبتان عن الكسرة) . أمّا الياء فلأنّها تنشأ عنها فقامت مقامها . وأمّا الفتحة فلأنّ الكسرة نَابَتْ عنها فيما جُمِعَ بألفٍ وتَاءٍ فتعاوضا [101] . ولكلٍّ منها مواضع تخصّها . وبدأ بالأصل فقال :

(فأمّا الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالةً (في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها :

الأوّل أنْ تكون علامة للخفض (في الاسم المفرد) المتقدّم بيانه [102] . (المنصرف) . وهو ما دخله التنوين على ما مرّ . سواء كان الخفض بالحرف . (نحو) : ﴿ الّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ ﴾ [103] . أم بالمضاف . نحو : ﴿ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ ﴾ [104] . أم بالتّبعيّة على

---

(98) أنظر : ص (13) من التحقيق .

(99) انظر : ص (13) من التحقيق .

(100) " هما التاء والفتحة " في الحلبي ص (14) وهو تصحيف .

(101) " فتعارضا " في الأصل . والحلبي ص (14) والصواب " فتعاوضا " لأنّه لما نابت الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم . والفتحة نابت عن الكسرة في غير المنصرف حدث بينهما تعاوض في نيابة كلّ عن الأخرى " .

(102) انظر : ص (13) من التحقيق .

(103) سورة البقرة 2 : 3 .

(104) سورة المائدة 5 : 95 .

﴿ بسم اللّه الرحمن الرحيم ﴾ ، ﴿ أولئك على هدى ﴾ ، وفي جمع التكسير المنصرف نحو : ﴿ للرِّجال نصيبٌ ﴾ ، .....

رأي[105] . نحو : ﴿ وَتَوكَّلْ عَلى العَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾[106] . وقد اجتمعت الثلاثة في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾[107]) . فالاسم مجرور بالباء . و " اللَّهِ " مجرور بالمضاف . و " الرَّحمن الرحيم " مجروران بالتَّبعيّة . وعلامة خفض الجميع كسرةٌ ظاهرةٌ في الآخر .

ولا فرق في خفضه بالكسرة أنْ يكونَ الإعراب ظاهراً فيه كما مرّ . أو مقدّراً . نحو : (﴿ أُولئِكَ عَلى هُدَىً ﴾[108]) فَـ " أُولئِكَ " اسم اشارة في محل رفع بالابتداء . و " هدى " مجرورة بِـ " عَلى " . وعلامة جرّه كسرة مقدّرة في الألف لم تظهر [تعذراً][109] . وهو في محلّ رفع خبر المبتدأ . ومثله : ﴿ عندها جنّة المأوى ﴾[110] . ونحو : ﴿ وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى ﴾[111] .

(و) الموضع الثاني أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع التكسير) المتقدّم بيانه . (المنصرف) مذكراً كان . أو مؤنثاً . (نحو : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ) مِمَّا اكْتَسَبُوا ﴾[112] . فَـ " نَصيبٌ " مبتدأ مؤخّر . و " للرجالِ " خبر مقدّم وهو جمع تكسير

---

(105) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 14 .

(106) سورة الشعراء 26 : 217 .

(107) انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 1 : 92 .

(108) سورة البقرة 2 : 5 .

(109) ليس في الأصل .

(110) سورة النجم 53 : 15 .

(111) سورة النجم 53 : 7 .

(112) سورة النساء 4 : 32 .

وفي جمع المؤنّث السالم ، وما حمل عليه ، نحو : ﴿ قُلْ للمؤمناتِ ﴾ ومررتُ بأولات الأحمال .

وأمّا الياء فتكون علامة للخفض ، في ثلاثة مواضع :

منصرف . مخفوض بالحرف . وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في آخره . وقيّد المؤلّف المفرد . والجمع بكونهما منصرفين : لإخراج غير المنصرف منهما . لأنّ خفضه بالفتحة كما سيأتي [113] .

(و) الموضع الثالث أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع المؤنّث السالم) المتقدّم بيانه . ولا يكون إلا منصرفاً . (و) في (ما حُمِلَ عليه) : مثال الأوّل . نحو : ﴿ والمُحْصَنَاتُ مِنَ المؤمِنَاتِ ﴾ [114] . و (نحو : ﴿ قُلْ للمُؤْمِنَاتِ ﴾ [115] . [قُلْ] [116] فعل وفاعل . و " المؤمِنَاتِ " جمع " مُؤْمِنَة " [117] . مجرور بالحرف . وعلامة جرّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخره . (و) مثال الثاني . نحو : (مَرَرْتُ بِأُولاتِ الأَحْمَالِ) . " مررتُ " فعل وفاعل . . و " بأولاتِ الأحمال " جار ومجرور . ومضاف إليه . وعلامة خفض " أُولاتِ " كسرة ظاهرة في آخره حملاً له على الجمع إذْ لا واحدَ له من لفظه .

(وأمّا الياء فتكون علامة للخفض) نيابةً عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) : لا زائد عليها :

---

(113) انظر : ص (88) من التحقيق .

(114) سورة المائدة 5 : 5 .

(115) سورة النّور 24 : 31 ﴿ وقُلْ للمؤمنات يغضضن من أبصارهنّ ﴾ .

(116) ساقط من الأصل .

(117) انظر : الاصفهاني " المفردات " ص (26) مادة (أمن) .

في الأسماء الستة . نحو : ارجعوا إلى أبيكم . كما أمنتكم على أخيه . ومررتُ بحميكِ . وفيكِ . وهنيكِ . .....

الأوّل : أنْ تكون علامة للخفض (في الأسماء الستة) التي تقدّم ذكرها . سواء كانت مخفوضة بالحرف . أم بغيره . (نحو : ﴿ ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ ﴾[118]) . ونحو : ﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُم ﴾[119] فَـ " ارجِعُوا " فعل وفاعل . و " أَبِيكُم " مجرور بالحرف . وفي الثاني بالمضاف . وعلامة جرّه الياء : لأنّه من الأسماء الستّة . ونحو : (﴿ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ ﴾[120]) . نحو : ﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ ﴾[121] . فَـ " أخيه " مجرور في الأوّل بالحرف . وفي الثاني بالمضاف[122] . وعلامة خفضه الياء لما مرّ . وهو في الأوّل متعلّق بالفعل الواقع صلة لِـ " ما " المصدرية . (و) تقول (مَرَرْتُ بِحَمِيكِ) بكسر الكاف . (وفِيكِ . وهَنِيكِ) . " مررتُ " فعل وفاعل . و " حميكِ " مجرور بالباء . وعلامة جرّه الياء لما مرّ . وكذا ما بعده : لأنّه معطوف عليه . وقال تعالى : ﴿ عِنْدَ ذِي العَرْشِ مَكِينٍ ﴾[123] . فَـ " ذِي " مجرور بالمضاف . وهو " عند " . وقال تعالى : ﴿ والجَارِ ذِي القُرْبَى ﴾[124] فَـ " ذي " صفة لما قبله . وعلامة جرّه الياء لما مرّ . و " القُرْبَى " مضاف إليه في الثاني و " العَرش " في الأوّل .

---

(118) سورة يوسف 12 : 81 .

(119) سورة يوسف 12 : 9 .

(120) سورة يوسف 12 : 64 .

(121) سورة الأعراف 7 : 150 .

(122) المشهور : " الجرّ بالإضافة " !

(123) سورة التكوير 81 : 20 .

(124) سورة النساء 4 : 36 .

وفي المثنّى . وما حُمِلَ عليه . نحو : ﴿ حتى أبلغ مَجمعِ البحرين ﴾ . ومررتُ باثنين ، واثنتين . وفي جمع المذكّر السالم . وما حمل عليه . نحو : ﴿ قُلْ للمؤمنين ﴾ . .....

(و) الموضع الثاني أنْ تكون علامة للخفض (في المثنّى) المتقدّم بيانه . سواء كان مخفوضاً بالحرف . أم بغيره . (و) في (ما حُمِلَ عليه) . مثال الأوّل . (نحو) : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُم آيَةٌ في فِئَتَيْنِ ﴾[125] . فَـ " فِئتين " مجرور بالحرف . وعلامة جرّه الياء . لأنّه مُثَنّى . ونحو : (﴿ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمعَ البَحْرَينِ ﴾[126]) . فَـ " البَحرينِ " مجرور بالمضاف الذي هو مفعول " أَبْلُغَ " وعلامة خفضه الياء : لأنّه مثنّى . (و) مثال الثاني . نحو : (مَررتُ باثْنَينِ) رَجُلين . (واثْنَتَينِ) امرأتين . فَـ " اثنينِ " مجرور بالياء . وعلامة جرّه الياء حملاً له على المثنّى . واثنتين عطف عليه .

(و) الموضع الثالث : أنْ تكونَ علامة للخفض (في جمع المذكر السالم) المتقدّم بيانه . اسماً كان . أو صفة . مخفوضاً بالحرف . أم بغيره . (و) في (ما حُمِلَ عليه) : مثال الأوّل : (نحو : ﴿ قُلْ للمُؤْمِنِينَ ﴾)[127] . ﴿ وسَلَامٌ عَلى المُرْسَلِينَ ﴾[128] . فَـ " المؤمنينَ . والمرسَلين " مجروران بالحرف . الأوّل باللام . والثاني بِـ " على " . وعلامة جرّ كلّ منهما الياء . لأنّه جمع مذكّر سالم . سلم فيه بناء مفرده . ومنه نحو : ﴿ وما كُنْتُ مُتَّخِذَ المضِلِّينَ عَضُداً ﴾[129] . ونحو : ﴿ إلاّ أنْ تَأتِيَهُمْ سُنَّةُ الأَوَّلين ﴾[129] . فَـ " المضلّين " جمع " مُضل . و " الأوّلينَ " جمع " أوّل " . وهما مجروران بالمضاف . وعلامة الجرّ في كلٍّ منهما الياء .

---

(125) سورة آل عمران 3 : 13 .

(126) سورة الكهف 18 : 60 .

(127) سورة النّور 24 : 30 ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ .

(128) سورة الصّافات 37 : 181 .

(129) الآيتان من سورة الكهف 18 : 51 . 18 : 55 .

ونحو : ﴿ فَإطعام ستينَ مسكيناً ﴾ .

وأمّا الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف ، مفرداً كان ، نحو : ﴿ وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل ﴾ ، ﴿ فحيّوا بأحسن منها ﴾ ، .....

(و) مثال الثاني . (نحو : ﴿ فَإطعامُ سِتّينَ مِسْكِيناً ﴾ [130]) . فَـ " ستّينَ " مخفوض بإضافة المبتدأ . وعلامة خفضه الياء حملاً له على الجمع . إذْ لا مفرد له من لفظه . و " مِسْكِيناً " تمييز . وخبر المبتدأ محذوف . ومنه ﴿ سَلامٌ عَلى نُوحٍ في العَالَمِينَ ﴾ [131] . و ﴿ الحَمدُ للّهِ رَبِّ العَالمينَ ﴾ [132] فَـ " العَالمينَ " مجرور في الأوّل بالحرف . وفي الثاني بالمضاف . وعلامة جرّه الياء حملاً له على الجمع لما مرّ .

(وأمّا الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابةً عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف) سواء كان مخفوضاً بحرف . أو بغيره حملاً للخفض على النّصب . (مفرداً كان) ذلك الاسم . الذي لا ينصرف (نحو : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إلى إبْراهِيمَ وإسْمَاعِيلَ ﴾ [133]) . فَـ " أوحينا " فعل وفاعل . و " إلى إبراهيم " جار ومجرور . و " إسْمَاعيلَ " معطوف عليه . وكلّ منهما اسم مفرد مجرور . وعلامة جرّه فتحة ظاهرة في آخره : لأنّه اسم لا ينصرف للعلميّة والعجمة . ونحو : (﴿ فَحيُّوا بِأَحْسَنَ منها ﴾) [134] . فَـ " حَيّوا " فعل وفاعل . و " أحسن " مجرور بالباء . وعلامة جرّه الفتحة : لأنّه اسم مفرد غير منصرف للصفة . ووزن الفعل .

---

(130) سورة المجادلة 58 : 4 والتقدير " فمن لم يطق الصوم لعلّة أو كبر فإطعام ستين مسكيناً " . انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 9 : 373 .

(131) سورة الصافات 37 : 79 .

(132) سورة الفاتحة 1 : 1 .

(133) سورة النساء 4 : 163 .

(134) سورة النساء 4 : 86 ﴿ وإذا حييتم بتحية فحيّوا بأحسن منها ﴾ .

أو جمع تكسير نحو : ﴿ من محاريب ﴾ . إلاّ إذا أضيف . نحو : ﴿ في أحسن تقويم ﴾ . أو دخلت عليه أل . نحو : ﴿ وأنتم عاكفون في المساجد ﴾ .

ومنه : ﴿ مِنْ مَقَامِ إبراهِيمَ ﴾ [135] . فَـ " إبْرَاهيمَ " مجرور بالمضاف . علامة جرّه الفتحة . وكذا . نحو : ﴿ رَبِّ مُوسَى وهَرُونَ ﴾ [136] . (أو جمع تكسير . نحو) : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ ما يَشَاءُ (مِنْ مَحَارِيْبَ) وتَمَاثِيلَ ﴾ [137] . فَـ " مَحَارِيبَ " جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعيّة المكررة . وما بعده معطوف عليه . وهذا الحكم مستمرّ فيما لا ينصرف . (إلاّ إذا أُضِيفَ) إلى ما بعده . فإنّه حينئذٍ يُجرّ بالكسرة على الأصل . (نحو : ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [138]) . فَـ " أحسنِ " اسم غير منصرف مجرور بالكسرة . لإضافته إلى ما بعده . وكذا إذا تَلا " أل " كما أشار إليه بقوله : (أو دخلت عليه أل) . مُعرِّفة . أو موصولة . أو زائدة (نحو : ﴿ وأَنْتُم عَاكِفُونَ فِي المسَاجِدِ ﴾ [139]) . " أنتُم " مبتدأ و " عاكفونَ " خبره . و " المساجد " غير منصرف مجرور بالكسرة . لدخول " أل " عليه .

وإنّما جُرّ بالكسرة على الأصل : لخروج التنوين من حيّز الوجود بسبب الإضافة . و " أل " فلم يُتَصَوّرْ سُقُوطُه . حتى يصحّ سقوط تابعه . واستثناء المؤلف [140] - رحمه اللّه - لهَاتين المسألتين من جرّ ما لا ينصرف بالفتحة يفهم أنّه باقٍ على منع صرفه لكنّه يُجرّ بالكسرة . وفي المسألة ثلاثة أقوال [141] أقربها : أنّه إنْ زالت منه إحدى عِلَّتَيْهِ بِـ" أل " . أو بالإضافة فمنصرف .

---

(135) سورة البقرة 2 : 125 ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ .

(136) سورة الأعراف 7 : 122 .

(137) سورة سبأ 34 : 13 .

(138) سورة التين 95 : 4 ﴿ لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾ .

(139) سورة البقرة 2 : 187 .

(140) وهو قول الرعيني (إلاّ إذا أضيف) .

(141) الآجرومية ص (47) بشرح أحمد قصير العاملي .

وللجزم علامتان : السكون وهو الأصل . والحذف . وهو نائب عنه .

فأمّا السكون فيكون علامة للجزم . في الفعل المضارع الصحيح الآخر . الذي لم يتّصل بآخره شيء . نحو : ﴿ لم يلدْ ولم يُولدْ ولم .....

وإلاّ فَممنوع من الصرف . فَفي مثاليه المذكورين ممنوع من الصرف كما ذكرنا . وفي نحو : " مَرَرْتُ بِأحْمَدِكُم " منصرف لزوال العلميّة المانعة . مع وزن الفعل من الصرف .

ولـمّا فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الإعراب . وهو الخفض . شرع يتكلّم على علامات الجَزْم الذي هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الإعراب أصالةً ونيابة . فقال : (وللجزم) وهو حذف الحركة . أو الحرف للجازم (علامتان) أصالةً ونيابةً . لا ثالث لهما :

إحداهما : (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) في بابه : ولهذا قدّمه . (و) الثانية : (الحذف) وهو سقوط حرف العلّة . أو نون الرفع للجازم . (وهو) فرع عن السكون . لأنّه (نائب عنه) لما تقدّم من أنّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة . أو بالسكون . ومتى كان بالحرف . أو بالحذف كان على خلاف ذلك الأصل .

ثمّ أخذ يتكلّم على كلّ منهما مبتدئاً بالأصل . فقال : (فأمّا السكون فيكون علامةً للجزم) أصالةً لفظاً . أو تقديراً (في الفعل المضارع الصحيح الآخر) . وهو ما ليس آخره حرف علّة (الذي لم يتّصل بآخره شيء) كما مرّ [143] . (نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ . ولَمْ

(142) انظر : ص (98) من التحقيق . فقد أشار الفاكهي إلى ذلك .

(143) انظر ص (36) من التحقيق .

يكنْ له كُفواً أحدٌ ﴾ .

وأمّا الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتلّ الآخر ، وهو ما آخره حرف علّة . وحروف العلة : الألف ، والواو ، والياء ، .....

يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ [144]) . فهذه الأفعال الثلاثة مجرورة بـ " لَمْ " وعلامة جزمها سكون آخرها . وحذفت الواو من الأوّل لوقوعها بين ياء مفتوحة . وكسرة [145] . ومن الثالث لالتقاء الساكنين . و " أَحَدٌ " اسم " يَكُن " . و " كُفُواً " خبره . و " لَهُ" متعلّق بـ " كُفواً " . وقيّد الفعل بكونه صحيح الآخر لإخراج المعْتَل . وحكمه سيأتي [146] . وبكونه لم يتّصل بآخره شيء لأنّه لو اتّصل به شيء كما مرّ في " علامات الرفع " [147] لم يكن حكمه كذلك .

(وأمّا الحذف فيكون علامةً للجزم) نيابةً عن السكون في موضعين لا ثالث لهما : الأوّل (في الفعل المضارع المعتلّ الآخر) بإضافة المعتلّ إلى الآخر إضافةً لفظيّةً . أي الذي اعتلّ آخره .

والمعْتَلّ اسم فاعل من " اعْتَلَّ " أي مَرِضَ . وكان ينبغي أنْ يقيّده بما قيّد به ما قبله إذ لا فرق [148] . (وهو) اصطلاحاً (ما آخره حرف علّة) بخلافه في اصطلاح أرباب التصريف فإنّه عندهم " ما أحد أصوله حرف علّة [149] " . (وحروف العلّة) من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلّة مجازاً : (الألف . والواو . والياء) . سُمّيت أحرف علّة : لأنّ من شأنها أنْ ينقلب بعضها إلى بعض [150] .

---

(144) سورة الاخلاص 112 : 3, 4 .

(145) أي بين فتحة الباء . وكسرة اللام في (يَلد) وأصله (يَولِدُ) .

(146) انظر : ص (65) من التحقيق .

(147) انظر : ص (42) من التحقيق .

(148) وكان الرعيني قد قيّد الفعل المضارع المجزوم بالسكون بالفعل الصحيح الآخر الذي لم يتّصل بآخره شيء . وقد ذكر ذلك سابقاً في قوله : " فأمّا السكون فيكون علامة ... " .

(149) انظر : الرضي الاستراباذي " شرح شافية ابن الحاجب " 1 : 32 .

(150) " عن بعض " في : هـ . د . والحلبي ص (16) .

نحو : ﴿ ولمْ يخش إلا اللّه ﴾ ، ﴿ ومَنْ يدعُ مع اللّه ﴾ ، و ﴿ مَنْ يَهْدِ اللّه ﴾ ، .....

وحقيقة العلّة تغيير الشيء عن حاله [151] . وتُسمّى أيضاً أحرف المدّ . واللين : لما فيها من اللين مع الامتداد . فإن لم يكن ما قبلها من جنسها سمّيت أحرف لينٍ . لا مدٍّ . (نحو : ﴿ ولَمْ يَخْشَ إلاّ اللّه ﴾ [152]) . " لم " حرف نفي وجزم . و " يخش " فعل مضارع مجزوم بـ" لَمْ " وعلامة جزمه حذف آخره وهو الألف . والفتحة قبلها تدلّ عليها . و " إلاّ " حرف استثناء . والاسم الكريم منصوب على أنّه مفعول به . ونحو : (﴿ ومَنْ يَدْعُ مع اللّه ﴾ [153]) . فَـ " يَدْعُ " فعل مضارع مجزوم باسم الشرط . وعلامة جزمه حذف آخره . وهو الواو . والضمّة قبلها تدلّ عليها . والظرف بعده متعلّق به . (و) نحو : (﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ ﴾ [154]) . فَـ " يَهْدِ " فعل مضارع مجزوم باسم الشرط . وعلامة جزمه حذف آخره . وهو الياء . والكسرة قَبلها تدلّ عليها . وأمّا نحو : ﴿ إنّه مَنْ يَتّقِي و يَصْبِرْ ﴾ [155] بإثبات الياء [في قراءة قُنْبل [156] فيه تولّدت عن إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف] [157] يائه للجازم . أو أنّه عُومل المعتلّ معاملة الصحيح في جزمه . بحذف الحركة للجازم وهي لغة طائفة من العرب . حيث

---

(151) انظر : العكبري " اللباب " 1 : 80 . وابن يعيش " شرح المفصّل " 10 : 54 .

(152) سورة التوبة 9 : 18 .

(153) سورة المؤمن 23 : 117 .

(154) سورة الأعراف 7 : 178 .

(155) سورة يوسف 12 : 90 ﴿ انّه مَنْ يتقِ ويصبر فإنّ اللّه لا يضيع أجر المحسنين ﴾ . انظر : ابن مجاهد " القراءات " ص (351) .

(156) قُنبل : محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد أبو عمر المخزومي مولاهم . المكّي : الملقّب . شيخ القرّاء بالحجاز . وقد انتهت إليه رياسة الإقراء بالحجاز . ورحل إليه الناس من الأقطار . مات سنة 291هـ وله من العمر 96 سنة .

انظر : غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري - مطبعة السعادة . بدون تاريخ وبدون مكان .

(157) ساقط من الأصل .

وفي الأفعال التي رفعها بثبات النّون ، نحو : ﴿ إنْ تَتوبا ﴾ ، ﴿ وإنْ تصبروا وتتقوا ﴾ ، ﴿ ولا تخافي ولا تحزني ﴾ .

يُراعى الحركة المقدّرة فيحذفها للجازم ، كما تحذف الملفوظة ، كما في قول الشاعر :

أَلَـــمْ يَأْتِيـــكَ والأَنْبـــاءُ تَنْمَـــى (157)

وقوله :

لَـــمْ تَهْجُـــو وَلَمْ تَدَّعِـــــي (158)

(و) الموضع الثاني (في الأفعال) الخمسة (التي رفعها بثبوت النون) إذا دخل عليها الجازم (نحو : ﴿ إنْ تَتُوبَا ﴾ (159)) . " إنْ " حرف شرط وجزم . و " تتوبا " فعل مضارع مجزوم بـ " إنْ " وعلامة جزمه حذف النّون لأنّه من الأفعال الخمسة . ونحو : (﴿ وإنْ تَصْبِروا وتَتَّقُوا ﴾ (160)) . إعرابه كالّذي قبله . ونحو : (﴿ ولا تَخَافِي وَلاَ تَحْزَنِي ﴾ (161)) . " لا " حرف نهي . و " تَخافي " فعل مضارع مجزوم بـ " لا " الناهية . وعلامة جزمه حذف النّون . لما مرّ . ولما بعده كذلك .

---

(157) من (الوافر) لقيس بن زهير . وعجز البيت : بما لاقَت لَبُوتُ بني زِيادِ

والشاهد فيه (الم يأتيك) حيث أثبت الشاعر الياء مع الجازم . وعن الأصمعي : (وهل أتاك) ولا شاهد فيه .

انظر : سيبويه 3 : 316 . الخصائص 1 : 333 . المحتسب 1 : 67 . وابن يعيش 8 : 24 . والمقاصد النحوية 1 : 230 .

(158) انظر: الإنصاف 1 : ٣٤ . والشاهد فيه قوله (ولم تدعي) حيث أثبت الياء مع الجازم . وكذلك (لم تهجو) .

(159) سورة التحريم 66 : 4 ﴿ إن تتوبا إلى اللّه فقد صغت قلوبكما ﴾ .

(160) سورة آل عمران 3 : 120 ﴿ وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً ﴾ .

(161) سورة القصص 28 : 7 ﴿ ولا تخافي ولا تحزني إنّا رادّوه إليك ﴾ .

فصل : جميع ما تقدّم من المعربات قسمان :

قسم يُعرب بالحركات ، وقسم يُعرب بالحروف .

فالّذي يُعرب بالحركات أربعة أنواع : الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنّث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيء .

(فصل جميع ما تقدّم) ذكره (من [1] المعربات) . جمع معرب . وهو كما يعلم ممّا مرّ . الاسم المتمكّن . والفعل المضارع بشرطه (قسمان) بالاستقراء لا زائد عليهما (قِسمٌ يُعرب بالحركات) الثلاث : الضمّة ، والفتحة ، والكسرة ، وبالسكون . وقدّمه : لأنّ الإعراب بالحركات وبالسكون . أصلٌ للإعراب بالحروف ، وبالحذف . (وقسم يُعرب بالحروف) الأربعة : الواو ، والألف ، والياء ، والنّون ، أو الحذف . وأصل ما كان إعرابه بالحروف ، أن يكون رفعه بالواو ، ونصبه بالألف ، وجرّه بالياء ، ليجانس كلّ حرف حركة ذلك الإعراب . وأصل الإعراب مطلقاً أنْ يكون ملفوظاً [2] ، فإن كان مقدّراً فلعلّة .

(فالذي يُعرب بالحركات) إجمالاً (أربعة أنواع) :[نوع] [3] منها خاص بالفعل ، وسيأتي [4] . والبقيّة خاصة بالأسماء ، وهي : (الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنّث السالم) . فالأوّلان يُعرب كلٌّ منهما بالحركات الثلاث إنْ كان منصرفاً ، وإلاّ فبحركتين لا غير . (و) نوع الأفعال هو (الفعل المضارع ، الّذي لم يتّصل بآخره شيء) ممّا تقدّم ، فَيُعرب بحركتين ، وبالسكون إنْ كان صحيح الآخر .

---

(1) " في " في الأصل .

(2) " ملفوظاً به " في الحلبي ص (17) .

(3) ساقط من الأصل .

(4) انظر : ص (382) من التحقيق .

وكلّها تُرفع بالضمّة ، وتنصب بالفتحة ، وتخفض بالكسرة ، وتجزم بالسكون .

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء :

الاسم الّذي لا ينصرف ، مفرداً كان ، أو جمع تكسير ، فإنّه يخفض بالفتحة ما لم يُضف أو تدخل عليه أل ، .....

وقد أشار إلى ما ذكرناه بقوله : (وكلّها) - أي مجموع الأربعة ، لا جميعها لتخلّف بعض الأحكام في بعضها - (تُرفع بالضمّة) نحو : يَضْرِبُ زَيْدٌ ، ورجَالٌ ، ومسْلِمَاتٌ ، (وتنصب بالفتحة) نحو : لَنْ أضْرِبَ زَيْداً ، ورجالاً ، (وتخفض بالكسرة) كَـ " مَررتُ بِزَيدٍ ، ورجالٍ ، ومُسلماتٍ " ، (ويجزم بالسكون) نحو : لَمْ يَضْرِبْ .

هذا هو الأصل ، كما يُعلم ممّا مرّ ، وقد تبع المؤلف الأصل [5] فيما عبّر [6] به فَأَوْهَمَ دخول الخفض في الفعل ، والجزم في الاسم ، لكن هذا الوهم يندفعُ بما قرّره أوّلاً من أنّ الجرّ مختصّ بالأسماء ، والجزم بالأفعال ، ولما كان كلامه كالأصل يُوهم أنّ جمع المؤنث السالم ، وما لا ينصرف يُعربان منهما باستيفاء الحركات الثلاث ، والفعل المضارع يُجزم بالسكون مطلقاً ، أشار إلى رفع ذلك التوهّم [7] بقوله : (وخرج عن ذلك) ، أي عمّا أعرب في حالة النّصب بالفتحة ، وفي حالة الجرّ بالكسرة ، وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) :

أحدها (الاسم الّذي لا ينصرف ، مفرداً كان ، أو جمع تكسير ، فإنّه يُخفض بالفتحة) لا بالكسرة ، وكان القياس أنْ يخفض بها (ما لم يضف ، أو تدخل عليه " أل ") فإنّه يجرّ

---

(5) وهو قول ابن آجروم " وكلّها ترفع بالضمّة ، وتنصب بالفتحة ، وتخفض بالكسرة ، وتجزم بالسكون " .
انظر : " الآجرومية " بتعليق محمد محيى الدين ص (63) .

(6) " يعرب " في الأصل .

(7) أشار إلى ذلك ابن آجروم في " الآجرومية " أيضاً قائلاً : " وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : جمع المؤنث السالم ، ... " .
انظر : " الآجرومية " بتعليق محمد محيى الدين ص (63) .

وجمع المؤنث السالم فإنّه يُنصب بالكسرة . والفعل المضارع المعتلّ الآخر . فإنّه يجزم بحذف آخره . وتقدّمت أمثلة ذلك .

والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع : المثنّى . وما حُمِلَ عليه . وجمع المذكّر السالم وما حُمِلَ عليه الأسماء الستة . .....

حينئذٍ[8] بالكسرة كما عُلِمَ ممّا تقدّم[9] . (و) ثانيها (جمع المؤنّث السالم) وما حُمِلَ عليه . (فإنّه يُنصب بالكسرة) لا بالفتحة . وإنْ كان القياس يَقْتَضِي ذلك[10] .

(و) ثالثها (الفعل المضارع المعتلّ الآخر . فإنّه يُجْزَم بحذف آخره) لا بالسكون . وكان حقّه أنْ يجزم به (وتقدّمت أمثلة ذلك) فلا يُحتاج إلى إعادتها .

وهذه الثلاثة الأشياء من أبواب النيابة . وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحاً في كلامه . وقد أشار إلى بقيتها بقوله : (والذي يُعرب بالحروف) هذا هو القسم الثاني (أربعة أنواع) أيضاً . نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي . والبقيّة خاصة بالأسماء وهي : (المثنّى) هو أولى من التثنية[11] كَـ " الزَيْدانِ " . والمسلمان . (وما حُمِل عليه) كَـ " اثْنَانِ . واثْنَتان " . (وجمع المذكّر السالم) كَـ " الزيدون والمسلمون " . (وما حُمل عليه) كَـ " أُولُو . وعِشْرُونَ " (والأسماء الستّة) التي تقدّم ذكرها في علامات

---

(8) " فإنّه حينئذٍ يخفض " في (هـ . والحلبي ص 17) .

(9) انظر : باب علامات أقسام الإعراب . ص (56) .

(10) انظر : العكبري " اللباب " 1 : 117 .

(11) لأنّ التثنيّة تشمل الأسماء والأفعال .

والأمثلة الخمسة .

فأمّا المثنّى فيرفع بالألف ، ويُنصب ويجرّ بالياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها . وألحق به اثنان ، .....

الرفع[12] . وهذا اللفظ عَلَمٌ عليها بالغَلَبة . كَلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة - رضي اللّه عنهم[13] - . (والأمثلة الخمسة) هو أولى من الأفعال الخمسة . لما يُعلم ممّا سيأتي . ثمّ هذا القسم على ضَربين :

ضَربٌ نَاب فيه جميع أحرف العلّة عن جميع الحركات . وهو الأسماء السِتّة . وضربٌ ناب فيه بعض أحرف العلّة عن جميع الحركات . وهو المثنّى . والمجموع على حدّه .

ولـمّا فرغ من تعداد هذا القسم أَخَذَ فِي بيان حكمه . فقال :

(فأمّا المثنّى فَيُرفع بالألف) نيابةً عن الضمّة . كَـ " جَاءَ الزَيْدَانِ " . (وينصب ويجرّ بالياء المفتوح ما قبلها . المكسور ما بعدها) نيابةً عن الفتحة . والكسرة كَـ " رأيتُ الزَيْدَينِ . ومررتُ بِالزَيدينِ " . وفيه لغة أُخرى[14] . وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة . وهي أحسن ما يُخرّجُ عليه قراءة ﴿ إِنَّ هَذَانِ لسَاحِرانِ ﴾[15] .

(وألحق به) في إعرابه بالألف والياء خمسة ألفاظ . ثلاثة بلا شرط . وهي : (اِثْنَانِ)

---

(12) انظر : ص (44) من التحقيق .

(13) إشارة إلى الحديث الّذي يُروى عن النبي (عليه السلام) . الذي عدّد فيه أسماء الصحابة العشرة المبشّرين بالجنة .

(14) وهي لبني الحارث بن كعب - انظر : الأخفش " معاني القرآن " 2 : 629 تح : عبدالأمير الورد . ط 1 . عالم الكتب . بيروت . 1985م .

(15) سورة طه 20 : 63 . وهي قراءة الجمهور . أما ابن كثير فقد قرأها بالتخفيف ﴿ إنْ هذان لساحران ﴾ .
انظر : ابن خالويه " الحجّة في القراءات السبع " ص (242) . تح : عبدالعال سالم مكرم . ط 4 . دار الشروق . بيروت 1981م - وانظر : القيسي " مشكل إعراب القرآن " 2 : 466 . تح : حاتم الضامن . ط 4 . مؤسسة الرسالة . بيروت 1988م .

واثنتان وثنتان مطلقاً . وكلا وكلتا بشرط إضافتهما إلى الضمير ، نحو : جاءني كلاهما . وكلتاهما . ورأيت كليهما . وكلتيهما . ومررتُ بكليهما وكلتيهما . فإنْ أضيفا إلى الظاهر . كَانا بالألف في الأحوال الثلاثة . وكان إعرابهما بحركات مقدّرة في تلك الألف . نحو : جَاءني كلا الرجلين . وكلتا المرأتين . ورأيتُ كلا الرجلين . ومررتُ بكلا الرجلين . وكلتا المرأتين .

للمذكّرين . (واثْنَتَانِ وثِنْتَانِ) في لغة " تميم "[16] للمؤنّثتين (مطلقاً) عن تقييدها بما سيأتي : لأنّ وضعها وضع المثنّى . وإن لم تَكُن مثنيات حقيقيّة : إذْ لم يَثْبُت لها مفرد . (و) لفظان بشرط . وهما (كِلا) للمذكّرين . (و كِلْتَا) للمؤنثتين[17] (بشرط إضافتهما إلى الضمير . نحو : جَاءَنِي كِلاهُما . وكِلتَاهُما . ورَأيتُ كِلَيْهِما . وكِلْتَيهما . ومررتُ بكليهما وكلتَيهما) . فَـ " كِلا و كِلتا " في المثال الأوّل فاعل . وعلامة رفعهما الألف . وفي الثاني مفعول وعلامة نصبهما الياء[18] . وفي الثالث مجرور . وعلامة جرّهما الياء أيضاً . (فإنْ أضيفا إلى الظاهر . كانا بالألف في الأحوال الثلاثة) الرفع . والنّصب . والجرّ . (وكان إعرابهما) فيها (بحركات مقدّرة في تلك الألف) . كإعراب المقصور . (نحو : جَاءَنِي كِلاَ الرجُلَين . وكِلْتَا المرأتين) . " جَاءَ " فعل مَاضٍ . والنّون نون الوقاية . والياء المتّصلة به في محل نصب على المفعوليّة . و " كِلاَ و كِلْتَا " فاعل . وعلامة رفعهما ضمّة مقدّرة على الألف . منع من ظهورها التعذّر . وما بعدهما مضاف إليهما . (ورأيتُ كِلا الرَّجُلَين . ومَررتُ بِكلا الرجُلين . وكِلتا المرأتين) فَـ " كلا وكلتا " في المثال الأوّل مفعول . وفي الثاني مجرور وعلامة

---

(16) قبيلة من قبائل العرب تنتسب إلى تميم بن مرّ بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر . انظر : لسان العرب 12 : 71 مادة (تمم) .

(17) انظر : ابو حيّان " ارتشاف الضرب " 1 : 257 .

(18) قوله " وفي الثاني ... الياء " ليس في الحلبي ص (18) .

وألحق به أولو ، وعَالَمون ، وعشرون ، وما بعده من العقود إلى تسعين ، وأرضون ، وسنون .....

وإنّما أعربا بالحروف ، لأنّهما فرع الواحد ، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، فَجُعِلَ الفرع للفرع ، والأصل للأصل ، وأمّا اختصاصهما بهذا الإعراب فليُطلب من المطوّلات [23] .

(وأُلحق به) في إعرابه بالواو والياء ، أربعة أنواع :

أحدها : أسماء جُموع لا واحد لها من لفظها ، منها (أُولُو) بمعنى أصحاب ، لا واحد له من لفظه ، (وعَالَمون) لا واحد له من لفظه على ما في " التوضيح " [24] تبعاً لابن مالك [25] : لأنّه خاصّ بِمَنْ يَعْقِل ، والعَالَمُ عام فيه ، وفي غيره .. والجمع لا يكون أخصّ من مفرده ، (وعشرون) اسم جمع أيضاً ، لا جمع عشرة ، وإلاّ جاز إطلاقه على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ، وليس كذلك ، ولأنّه يدلّ على عدد معيّن وليس ذلك شأن الجمع .

(و) مثله (ما بعده من العقود) من ثلاثين (إلى تسعين) بإدخال الغاية [26] ، كَـ " ثلاثين " فإنّه اسم جمع ، لا جمع ثلاثة ، وإلا جاز إطلاقه على تسعة وليس كذلك ، وقس على ذلك بقيّة العُقود .

(و) الثاني : جمع تكسير منها (أرضُون) بفتح الراء جمع " أرض " بسكونها وهي مُؤنثة لا تعقل ، (وسِنُون) بكسر السين جمع " سَنة " بفتحها وهي مؤنثة لا تعقل أيضاً ،

---

(23) انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 4 : 138 ، وانظر : " حاشية الشيخ ياسين علي مجيب الندا " 1 : 123 .

(24) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 52 .

(25) انظر : هامش (25) قال ابن مالك : وشبه ذَين ، وبه عشرونا وبابه ألحق ، والأهلونا
أولو ، وعالمون ، عليّونا وأرضون شذّ ، والسّنونا
انظر : شرح ابن عقيل 1 : 63 .

(26) أي أنّ (تسعين) داخلة في العقود .

وأصلها " سَنَو " أو " سَنَةٌ " بدليل جمعها على " سَنَوات " أو " سَنَهات "[27] (وبَابه) . أي سِنين[28] . وهو كلّ ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه . وعُوِّض عنها هاء التأنيث . ولم يكسّر كَـ " عِضَة وعِضِين . وعِزَة وعِزِين " فلا يُجمع هذا الجمع . نحو : " تَمْرَة " لعدم الحذف . نحو : " عِدَةَ . وزِنَة "[29] . لأنّ المحذوف الفاء[30] . ونحو : يَدٌ . ودَمٌ : لعدم التعويض[31] . وشذّ " أبون . وأخُون "[32] . ونحو : " اسم . وبنْت . وأخت " : لأنّ العِوض غير الهاء . ونحو : " شَاةَ . وشَفة " : لأنّهما كُسِرا على " شِياه . وشِفاه "[33] .

(و) الثالث : جُموع تَصحيحٍ لم تَستَوفِ الشروط[34] . منها (أهْلُون) . و " وابِلُون " . الأوّل جمع " أهْل " والثاني جمع " وابل "[35] . وكلٌّ منهما . ليس عَلَماً ولا صِفَةً .

(و) الرابع : ما سُمّي به من هذا الجمع . كَـ " زَيْدُون " علماً . أو ممّا أُلحق به . نحو (عِلّيُّون) هو في الأصل جمع " عِلّيّ " بكسر العين . واللام المشددة والياء . فَنُقِلَ و سُمِّيَ

(27) انظر : " لسان العرب " 13 : 501 مادة (سنه) .

(28) " أي سنون " في الحلبي ص (19) .

(29) وأصلهما (وِعْد . و وِزْن) فاستثقلت الكسرة على الفاء فنقلت إلى ما بعدها . ثمّ حذفت الواو وعوّض عنها الهاء .

(30) " المحذوف منها " في الحلبي ص (19) .

(31) في ممّا حُذفت لامه . وأصلهما (يَدْي . ودَمْي) - انظر : الرضي " شرح الشافية " 3 : 186 .

(32) لعدم التعويض .

(33) انظر : الرضي " شرح الشافية " 2 : 89 .

(34) انظر ص (76) .

(35) انظر : " لسان العرب " 11 : 28 مادة (أهل) . وانظر : 11 : 720 مادة (وَبَلَ) . والوَبْل والوابل : المطر الشديد الضخم القطر .

نحو : ﴿ ولا يأتل أولُو الفضل منكم والسّعة أن يُؤتو أولي القربى ﴾ ، ﴿ و إنّ في ذلك لذكرى لأولي الألباب ﴾ ، .....

به أعلى الجنّة . قال الزمخشري [36] . هو : " ديوان الخير الذي دُوّن فيه كلّ ما عملته الملائكة ، وصلحاء الثقلين " [37] .

ويجوز في هذا النوع ثلاث لغات :

لزوم اليـــاء ، والإعراب بالحـركات على النّون منوّنةً ، ولزوم الواو ، والإعـراب كذلك ، ولزوم الواو ، وفتح النّون مطلقاً [38] . وعلى هذه اللغة يكون الإعراب مقـدّراً على الواو . ونظير ذلك في اللغة ، مَنْ يُلزم المثنّى الألف مطلقـاً ويكسر النّون [39] . أي مثل : جاء رجلانِ ، رأيت رجلانِ ، مررت برجلانِ .

ثُمّ أخذ يذكر أمثلةً ممّا حُمل عليه ، حسب ما اتفق له : (نحو : ﴿ ولا يَأْتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنْكُم والسَّعَةِ أنْ يُؤتُوا أولِي القُربَى ﴾ [40]) فَـ " أولُو " فاعل " يأتل " المجزوم بِـ " لا " الناهيـة ، وعلامة رفعه الواو ، و " الفَضلِ " مضاف إليه ، و " أولي " منـصوب بِـ " يُؤتوا " على أنّه مفعول ، وعلامة نصبه الياء ، و " القُربى " مضاف إليه (و) نحو : (﴿ إنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لأوْلِي الألْبَابِ ﴾ [41]) .

---

(36) هو : محمود بن عمر الخوارزمي ، الزمخشري ، أبو القاسم ، جار اللّه ، مفسّر ، ومحدّث ، ومتكلّم ، ونحويّ ، ولغويّ ، وبيانيّ ، وأديب ، ولد بزمخشر من قرى خوارزم في شهر رجب ، وقدم بغداد ، وسمع الحديث وتفقه ثمّ رحل إلى مكة المكرمة فجاورها فسمّي (جار اللّه) .. من تصانيفه : المفصّل في صنعة الإعراب ، والكشّاف عن حقائق التنزيل ، وربيع الأبرار ونصوص الأخبار ، وديوان شعر ، و ... توفي سنة 538 هـ .
انظر : " شذرات الذهب " لابن العماد 4 : 118 ، و " معجم الأدباء " لياقوت 19 : 126 ، و " كشف الظنون " لحاجي خليفة 117، 164، 185، 616، 781، 791، ... .

(37) انظر : الزمخشري " الكشّاف " 4 : 722 .

(38) مثال الأوّل : (هذه سنينٌ) ومثال الثاني : (هذه سنونٌ) ومثال الثالث : (هذه سِنُونَ) بإعراب مقدّر على الواو وفتح النون مطلقاً .

(39) نحو : جَاء رجلانِ ، ورأيت رجلانِ ، ومررت برجلانِ .

(40) سورة النّور 24 : 22 .

(41) سورة الزمر 39 : 21 .

" إنّ " حرف توكيد ونصب . و " في ذلك " خبر مقدّم . و " لذكرى " اسمها مؤخّر . و " أولي " مجرور باللام وعلامة جرّه الياء . و " الألباب " مضاف إليه . (و) نحو : (﴿ الحَمدُ للّهِ ربِّ العَالَمينَ ﴾ [42]) فَـ " العالمينَ " مجرور بالإضافة " ربِّ " الواقع صفة " للّه " وعلامة جرّه الياء . و " الحمدُ للّه " مبتدأ وخبر . (و) نحو : ﴿ ولَبِثُوا في كَهْفِهِمْ (ثَلاثمائة سنين ﴾ [43]) . فَـ سِنينَ " بدل من " ثَلاثَمائة ") . وعلامة نصبها الياء . إنْ نُوِّنَتْ " ثلاثمائة " [44] . ومضاف إليها إنْ لم تُنوَّن [45] . وعلامة خفضها الياء . (و) نحو : (﴿ الَّذينَ جَعَلُوا القُرآنَ عِضِينَ ﴾ [46]) فَـ " عِضينَ " مفعول ثانٍ لِـ " جَعلوا " الواقع صلة للموصول . وعلامة نصبه الياء . والموصول في محلّ جرٍّ على أنّه صفةٌ لما قبله .

(و) نحو : (﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [47]) . فَـ " أهلُونَا " مرفوع بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو . (و) نحو : (﴿ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [48]) . فَـ " أهْليكم " مفعول " تُطعمون " الواقع صلةً لِـ " ما " الموصولة . وعلامة نصبه الياء . والظرف [49] نعت لمفعول محذوف تقديره " قُوتاً [50] " .

---

(42) سورة الفاتحة 1 : 2 .

(43) سورة الكهف 18 : 25 .

(44) " إن نُونت مائة " في (ب . د . هـ . والحلبي ص 19) .

(45) " مائة " في (ب . د . هـ . والحلبي ص 19) .

(46) سورة الحجر 15 : 91 .

(47) سورة الفتح 48 : 11 .

(48) سورة المائدة 5 : 89 ﴿ أو إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ .

(49) وهو (أوسط) .

(50) قال العكبري : " (من أوسط) : صفة لمفعول محذوف . تقديره : أن تطعموا عشرة مساكين طعاماً أو قوتاً من أوسط . أي متوسطاً " . انظر : " التبيان " 1 : 458 .

و ﴿ إلى أهليهم ﴾ و ﴿ لَفي عِلِّيِّين ﴾ . ﴿ وما أدراك ما عليّون ﴾ .

وأمّا الأسماء الستّة فترفع بالواو . وتنصب بالألف . وتجرّ بالياء . بشرط أن تكون مضافة . فإن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة . نحو : ﴿ ولَهُ أخ ﴾ و ﴿ إنّ له أباً ﴾ . .....

(و) نحو : ﴿ المؤمنُونَ (إلى أهْلِيهِم أبَداً ﴾ [51] . ونحو : ﴿ إنَّ كِتَابَ الأبْرارِ (لَفِي عِلِّيِّينَ [52] ﴾) فالمجرور بالحرف في كلّ منهما علامة جرّه الياء . واللام في الثاني لام الابتداء . وهو في محلّ رفع خبر " إنّ " ونحو : (﴿ وَمَا أدْرَاكَ ما عِلِّيُّونَ ﴾ [53]) فَـ " علّيّونَ " مرفوع على أنّه خبر " ما " الاستفهاميّة الواقعة مبتدأ . وعلامة رفعه الواو . والجملة مفعول ثانٍ لِـ " أدْراكَ " و " أدراكَ " وما بعده في محلّ رفع على أنّه خبر " ما " الأولى . فإنّها في محلّ رفع أيضاً على الابتداء . وهي استفهاميّة أيضاً [54] .

(وأمّا الأسماء الستّة فتُرفع بالواو) نيابةً عن الكسرة . وإنّما تُعرب بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة [55] أحدها : (أنْ تكونَ مضافةً) لما بعدها (فإن أفردتْ عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط . (نحو : ﴿ وَلَهُ أخٌ ﴾ [56]) مبتدأ وخبر . (و) نحو : (﴿ إنّ لَهُ أباً ﴾ [57]) فَـ " أباً " اسم " إنّ " مؤخر . وعلامة نصبه الفتحة .

---

(51) سورة الفتح 48 : 12 ﴿ بل ظننتم أن لن ينقلب الرسولُ والمؤمنون إلى أهليهم أبداً ﴾ .

(52) سورة المطففين 83 : 18 .

(53) سورة المطففين 83 : 19 .

(54) انظر : العكبري " إملاء ما مَنّ به الرحمن " 2 : 283 .

(55) انظر : " شرح ابن عقيل " 1 : 55 .

(56) سورة النساء 4 : 12 ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت ﴾ .

(57) سورة يوسف 12 : 78 ﴿قالوا يأيّها العزيز إنّ له أباً شيخاً ﴾ .

و ﴿ بناتُ الأخ ﴾ . وأنْ تكون إضافتها لغير ياء المتكلّم . فَإن أضيفت للياء أعربت بحركات مقدّرة على ما قبل الياء . نحو ﴿ إنّ هذا أخي ﴾ . وأنْ تكون مكبّرةً فإنْ صغّرت أعربت بالحركات الظاهرة . نحو : هَذا أبَيُّكِ .

و " لَهُ " خبرها مقدّم . (و) نحو : (﴿ بَنَاتُ الأخ ﴾ [58]) فَـ " الأخ " مجرور بالإضافة . وعلامة جرّه الكسرة . وهذا الشرط مُعتبر فيما عدا " ذُو " . وأمّا " ذُو " فإنّه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظَاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه [59] .

(و) ثانيها : (أنْ تكون إضافتها لغير ياء المتكلّم) بأنْ تُضاف إلى ظاهر أو ضمير مخاطب . أو غائب . أو متكلّم غير الياء . (فإنْ أضيفت للياء) المذكورة (أعربتْ) على الأصّح [60] (بحركات مقدّرة) في الأحوال الثلاثة (على ما قَبل الياء) كغيرها مّما يُضاف إلى الياء (نحو : ﴿ إنّ هَذا أخِي ﴾ [61]) . فَـ " أخي " مرفوع على أنّه خبر " إنّ " . وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على ما قبل الياء . منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة .

(و) ثالثهما : (أن تكون مكبّرةً فإن صُغّرت أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة كغيرها من المصغّرات [62] . (نحو : هَذا أبَيُّكِ) . و أخَيُّكِ . وحُمَيُّكِ . وهُنَيُّكِ . وذُوَيُّ مَالٍ . وكذا تقول في تصغير فُوكَ " فُوَيْهُكَ " [63] بردّ الهاء : لأنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها [64] . فَـ " هَذا " اسم إشارة في محلّ رفع على أنّه مبتدأ . و " أبَيُّكِ " خبره . وما بعده معطوف عليه .

---

(58) سورة النساء 4 : 23 ﴿ وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت ﴾ .

(59) انظر : أبو حيّان " ارتشاف الضرب " 1 : 8 .

(60) انظر : الأنباري " الإنصاف " 1 : 17المسألة (2) . وابن يعيش " شرح المفصّل " 1 : 51 .

(61) سورة ص 38 : 23 ﴿ إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ﴾ .

(62) " من المظهرات " في الحلبي ص (20) وهو خطأ .

(63) " فوبك " في الأصل . و د . و هـ . والحلبي ص (20) .

(64) نحو : تصغير ماء (مُوَيْه) إذ أصله (موه) . انظر : أبو حيّان " ارتشاف الضرب " 1 : 178 .

وأن تكون مفردة . فَإن تُنّيت . أو جُمعت أعربت إعراب المثنّى والمجموع .

والأفصح في الهَن النقص . أي حذف آخره . والإعراب بالحركات على النّون . نحو : هذا هَنُكِ . ورأيتُ هَنَكِ . ومررتُ بِهَنِكِ .

(و) رابعها : (أن تكون مفردة . فإنْ ثُنِّيتْ . أو جُمعت . أعربت إعراب المثنّى) بالألف رفعاً . وبالياء جرّاً . أو نصباً . (و) إعراب ذلك (المجموع) الّذي جمعت به . فإن كان جمع تكسير . أعربت بالحركات على الأصل . كَـ " جَاءَ آبَاؤُك " أو جمع تصحيح . أعربت بالواو رفعاً . وبالياء جرّاً . أو نصباً كَـ " جَاءَ أبون . وأخون " . ولا يجمع هذا الجمع إلاّ الأب . والأخ . والحم . وقد ذكرتُ وجه إعرابها [65] في " شرح القطر " [66] فَراجعه إنْ شئت . ويشترط فيها أيضاً ألاّ تكون منسوبة . فلو نسبتها . نحو " أَبَويٌّ وأخَويّ " أعربتُ بالحركات على ياء النسبة . ولم يتعرّض له المؤلف : لأنّ شرط الإضافة مغنٍ عنه .

(والأفصح في الهَن) إذا استعمل مضافاً (النقص . أي حذف آخره . و) جعل ما قبله آخراً . بأنْ يجري (الإعراب بالحركات) الظاهرة (على النّون) كَـ " غَدٍ " ونحوه . مّما حُذِفَ آخره . وجعل الإعراب على ما قبله [67] (نحو : هَذا هَنُكِ . ورأيتُ هَنَكِ . ومررتُ بِهَنِكِ) وإعرابه ظاهر . وفي كلامه إشارة إلى أنّ إعراب " الهَن " بالحروف لغة قَليلة [68] . ولقلتها .

---

(65) " بالحروف " في الحلبي ص 20) .

(66) انظر : " مجيب الندا إلى شرح قطر الندى " للفاكهيّ 1 : 102 .

(67) هذا مذهب سيبويه . والفارسي . وجمهور البصريين . وبالحروف مذهب قطرب . والزجاجيّ من البصريين . وهشام من الكوفيين . انظر : " سيبويه " 1 : 430، 2 : 5 ، 3 : 412 . وانظر " ارتشاف الضرب " 1 : 415 .

(68) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 44 .

ولهذا لم يعدّه صاحب الآجروميّة ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة .

وأمّا الأمثلة الخمسة فهي كلّ فعل اتصل به ضمير تثنية نحو : يفعلان وتفعلان . أو ضمير جمع . .....

وعدم ظهورها لم يطّلع عليها الفرّاء[69] . ولا الزجّاج[70] . فأنكراها[71] . (ولهذا لم يُعُدَّهُ صاحب " الآجروميّة " . ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسةً) . وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الأسماء . ولم ينبهوا على قلّة إعرابه بالحروف فيوهم ذلك مُساواته لَهُنَّ . قال ابن مالك : " ومَنْ لم يُنبه على قلّته فليس بمصيب . وإن حظي من الفضل بأوفر نصيب[72] " ويجوز النقص أيضاً في الأب . والأخ . والحم . لكنّ القصر فيهنّ أولى منه[73] .

(وأمّا الأمثلة الخمسة) . " سُمِّيت بذلك : لأنّها ليست أفعالاً بأعيانها . وإنّما هي أمثلة يُكنّى بها عن كلّ فعل . كان بمنزلتها . وسُمّيت خمسة . لاندراج المخاطبَين تحت المخاطَبَين "[74] . (فهي كلّ فعل) مضارع (اتّصل به ضَمير تَثْنية) مسنداً إليه سواء كان الضمير لغَائبَين . وذلك (نحو) الزَيْدَانِ (يَفْعَلانِ) بالياء المثناة تحت . أو لمخاطبتين . أو لغائبتين . (و) ذلك نحو : أنْتُما (تَفْعَلانِ) والهِنْدانِ تَفْعَلانِ . بالمثناة فوق[75] . (أو) اتّصل به (ضمير جمع)

---

(69) هو : يحيى بن زياد الأسلمي . المعروف بالفرّاء الديلمي . أديب . نحوي . لغوي . ولد في الكوفة . وانتقل إلى بغداد . وصحب الكسائي . صنّف للمأمون " كتاب الحدود في النحو " توفي في مكّة (207 هـ) . من تصانيفه : المصادر في القرآن . وآلة الكتاب . والمقصور والممدود . ...

انظر : الفهرست ص (132) . و " معجم الأدباء " 20 : 9 .

(70) هو : إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج . النحوي . اللغوي . المفسّر . أقدم أصحاب المبّرد قراءة عليه . له من الكتب : معاني القرآن . والاشتقاق . والعروض . ومختصر النحو . انظر : " الفهرست " ص (123) . و " معجم الأدباء " 1 : 130 .

(71) انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 1 : 415 .

(72) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 44 .

(73) من آراء ابن هشام في " أوضح المسالك " 1 : 44 .

(74) نصّ عبارة الأزهري في " شرح التصريح " 1 : 85 .

(75) قوله " لمخاطبتين . ..... فوق " ساقط من (د) .

نحو : يفعلون ، وتفعلون ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة ، نحو : تفعلين ، فإنّها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذف النّون .

مسنداً إليه . سواء كان لِغَائبينَ (نحو) : الزَيدُون (يَفْعلُون) بالمثناة تحت ، أو مُخَاطَبينَ (و) ذلك . نحو : أنْتُم (تَفْعَلُونَ) بالمثناة فوق ، (أو) اتّصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسنداً إليه . (نحو) : أنْتِ (تَفْعَلِينَ) بالمثناة فوق لا غير .

وأشار إلى حكم هذه الأمثلة . بقوله : (فإنّها ترفع بثبوت النّون) نيابةً عن الضمّة (وتُنصب ، وتُجزم بحذف النّون) . الأولى بحذفها نيابةً عن الفتحة ، والسكون ، وأمّا نحو : ﴿ إلاّ أنْ يَعْفُونَ ﴾ [76] فالواو أصل ، لا ضمير ، والنّون ضمير النّسوة [77] . ونحو : ﴿ أتحَاجُونِي فِي اللّهِ ﴾ [78] في قراء مَن يخفف [79] . فالمحذوف منه نون الوقاية [80] .

وإنّما حذفت النّون للنّاصب والجازم : لأنّها علامة للرفع كالضمّة في الواحد ، فكما تحذف الحركة ، كذلك تحذف النّون . وحذفها للجزم هنا أصل كالياء في الجرّ في المثنّى ، والمجموع ، وما حُمل عليه النصب ، كما حمل على الجرّ في دَيْنَك : لأنّ الجزم في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء [81] . واغْتُفِرَ الفصل هنا بين اللفظ المعرب ، وعلامة إعرابه بكلمة أخرى ، وهي الفاعل : لأنّه لما كان لازماً للفعل ، ظاهراً ، أو مضمراً صار كأحد حروف الفعل ، فَلم يُعَد فصله فصلاً .

---

(76) سورة البقرة 2 : 237 ﴿ إلاّ أن يعفُون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ .

(77) وهو رأي الزمخشري في " الكشّاف " 1 : 285 ، وأبي حيان في " البحر المحيط " 2 : 245 ، ويرى الطبرسي في " مجمع البيان " 1 : 597 أن " يعفونَ في موضع نصب بأن ، إلا أن فعل المضارع إذا اتصل به نون ضمير جماعة المؤنث بني فيستوي في الرفع ، والنصب ، والجزم " .

(78) سورة الأنعام 6 : 80 .

(79) هي قراءة نافع وابن عامر ، انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (261) تح : شوقي ضيف ، ط 2 ، دار المعارف ، مصر ، 1990م .

(80) وعند سيبويه المحذوف هو نون الرفع ، انظر " الكتاب " 3 : 519 .

(81) ذلك لأنّ الجرّ لا يدخل إلا على الأسماء المنصرفة لوجود المانع من الدخول ، والجزم أيضاً لا يدخل إلا على الفعل المضارع وهو الفعل الوحيد المعرب وتظهر عليه الحركات .
انظر : حاشية الشيخ ياسين على (مجيب الندا) للفاكهي ، 1 : 95 .

تَنْبِيه : عُلم ممّا تقدّم أنّ علامات الإعراب أربع عشرة ، منها أربع أصول : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، الكسرة للجّر ، والسكون للجزم ، وعشرة فروع نائبة عن هذه الأصول : ثلاثة تنوب عن الضمّة وأربع عن الفتحة ، واثنتان عن الكسرة ، وواحدة عن السكون .

(**تَنْبِيه**) هو لغة : الإيقاظ للشيء ، واصطلاحاً الإعلام بتفصيل ما عُلِم إجمالاً ممّا قبله [82] . (عُلم ممّا تقدّم) في الباب السابق (أنّ علامات الإعراب أربع عشرة) للرفع أربع علامات ، وللنصب خمس وللخفض ثلاث ، وللجزم اثنتان . فهذه أربع عشرة : (منها أربع أصول) وهي (الضّمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع ، من اسم ، أو فعل ، أنْ يكون رفعه بالضمّة ، (والفتحة للنصب) فالأصل في كلّ منصوب أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجرّ) فالأصل في كلّ اسم مجرور أن يكون جرّه بالكسرة ، (والسكون للجزم) فالأصل في كلّ مضارع أن يكون جزمه بالسكون ، (و) منها (عشرةُ فروع نائبة عن هذه الأصول) الأربعة [83] ، وتنقسم إلى أربعة أقسام :

(ثلاث) [84] منها (تَنُوب عن الضمّة) وهي الواو ، والألف ، والنّون ، (وأربع) [85] منها تَنوب (عن الفتحة) وهي الألف والكسرة ، والياء ، وحذف النّون ، (واثنتان) منها تَنُوبان (عن الكسرة) وهما الياء ، والفتحة ، (وواحدة) منها تَنوب (عن السكون) وهي الحذف ، وكونها عشرة ، هو بحسب مواضع نِيابتها ، وأمّا بحسب ذواتها فهي سبعة [86] : الواو ، والألف ، والياء والنّون ، والفتحة ، والكسرة ، وحذف الحرف .

---

(82) لكنّه هنا إجمال لما مرّ تفصيله !! ، ويبدو أنّه يقصد تعريفه بشكل عام !

(83) " الأربع " في الحلبي ص (20) وهو خطأ .

(84) " ثلاثة " في الحلبي ص (20) وهو خطأ .

(85) أي : حركات .

(86) " سبع " في الحلبي ص (21) وهو خطأ نحوي ، والصواب أن يقول كما في المتن لأنّه يتحدث عن الفروع في قوله " ومنها عشرة فروع ..... " .

وأنّ النيابة واقعة في سبعة أبواب . الأوّل : بَاب ما لا ينصرف . الثاني : باب جمع المؤنث السالم . الثالث : باب الفعل المضارع المعتل الآخر . الرابع : باب المثنّى . الخامس : باب جمع المذكّر السالم . السادس : بَاب الأسماء الستّة . السابع : باب الأمثلة الخمسة .

(و) علم أيضاً مّما تقدّم (أنّ النيابة) عن تلك الأصول (واقعة في سبعة أبواب) تُسمى " أبواب النِيَابة " لأنّ الإعراب [الواقع][87] فيها نَائب عن الأصل .

الباب (الأوّل : باب ما لا ينصرف) نَاب فيه حركة عن حركة[88] . الباب (الثاني : باب جمع المؤنّث السالم) والأولى أنْ يُقال . ما جُمع بألف وتاء . مزيدتين . كما مرّ[89] . نَاب فيه أيضاً حركة عن حركة[90] . الباب (الثالث : باب الفعل المضارع المعتلّ الآخر) . ناب فيه حذف حرف عن سكون . وتقْيِيدُه الفعل المضارع لبيان الواقع لا للاحتراز . إذ لا يُعرب من الأفعال سواه . الباب (الرابع : باب المثنى) . ناب فيه حرف عن حركة . الباب (الخامس : باب جمع المذكّر السالم) نَاب فيه أيضاً حرف عن حركة . الباب (السادس : باب الأسماء الستّة) . نَاب فيه أيضاً حرف عن حركة . الباب (السابع : باب الأمثلة الخمسة) . نَابَ فيه حرف عن حركة . أو سكون .

---

(87) ليس في الأصل .

(88) نحو : " مررتُ بإبراهيم " نابت الفتحة عن الكسرة .

(89) انظر : ص (52) فقد بين وجه الأولوية .

(90) نحو : " شاهدت المسلماتِ " نابت الكسرة عن الفتحة .

فَصْلٌ . تُقدّر الحركات الثلاث

في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : غُلامي وابْني . وفي الاسم المعْرب الّذي آخره ألف لازمة ، نحو : الفَتَى ، والمصطفى ، ومُوسى ، وحبلى ، .....

(فَصْلٌ) فيما إعرابه تقديريٌّ

والإعراب التقديريّ جَارٍ في الأسماء ، والأفعال . وهو في كلٍّ منها قسمان : لأنّ المقدّر في ذلك المعرب ، إمّا جميع حركاته ، أو بعضها [1] فالأقسام أربعة :

الأوّل من الأسماء ، وهو ما يقدّر [فيه حركات][2] إعرابه كلّها شيئان هنا ، أشار [3] إليهما بقوله : (تقدّر الحركاتُ الثلاث) وهي الضمّة والفتحة ، والكسرة (في الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم) ، وليس مثنى ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً . كما يُومِىء إلى ذلك قوله (نحو : غُلامي وابْني) . وإنّما قُدّرتْ لأنّ ياء المتكلّم تَسْتَدعي انكسَار ما قَبلها ، لأجل المناسبة ، فَمَنَعَ اشتغالُه بالكسرة ظهورَ الحركات ، إذ المحلّ الواحد لا يَقبل حركَتَين في آنٍ واحد . وقيل إنّ المضاف لليَاءِ مَبنيّ مُطلقاً ، واختار ابن مالك أنّه مُعرب في الرفع والنَّصب بحركة مُقدّرة ، وفي الجرّ بحركة ظاهرة .

(و) تقدّر كلّها أيضاً (في الاسم المعرب الّذي آخره ألف لازمة) : لتعذّر تَحريك الألف ، مع بَقاء كونها ألفاً ، ولا فرق فيه بين أنْ يكون معرفةً (نحو : الفَتَى ، والمصْطَفَى ، و مُوسَى) أو نكرةً ، كَـ " فَتىً " ، (و حُبْلَى) لكن محلّ تقدير الحركات كلّها فيه [4] ، إذا كان مُنْصَرفاً ، أمّا غيره منه كَـ " مُوسَى وحُبْلى " فالمقدّر فيه الضمّة ، والفتحة دون الكسرة ، لعدم دخولها فيه [5] .

---

(1) لأنّ الفعل تقدّر فيه حركتان فقط هما : الفتحة والضمة ، وكذا بعض الأسماء .

(2) ساقط من الأصل .

(3) " شيئان أشار إليهما " في (د ، هـ) ، و " أشار هنا " في الحلبي ص (21) .

(4) أي الاسم المقصور .

(5) انظر : " التسهيل " ص (161) . ذهب الجمهور إلى أنّه معرب ، والجرجاني ، والزمخشري إلى أنّه مبني ، وابن جني إلى أنّه ليس بمعرب ولا مبني ، أي خنثى !
انظر : شرح الكافية الشافية 2 : 999 ، وارتشاف الضرب 2 : 535 .

ويُسمّى مقصوراً .

وتقدّر الضمّة والكسرة في الاسم المُعرب الذي آخره ياء لازمة ، مكسور ما قبلها . نحو : القاضي . والدّاعي . والمرتقي . ويُسمّى منقوصاً نحو : ﴿ يَومَ يدعُ الدّاعي ﴾ . و : ﴿ مهطعين إلى الداعي ﴾ . .....

وقيل بتقديرها فيه أيضاً . لأنّها إنّما امتنعت فيما لا ينصرف . كَـ " أحْمَد " للثقل . ولا ثقل مع التقدير . ولعلّ المؤلف جرى على ذلك . فإنّه مَثّلَ بِـ " مُوسَى وحُبْلَى " . (ويُسَمَّى) الثاني (مقصوراً) لامتناع مَدّه . أو لأنّه قَصُر . أي مَنَعَ من ظهور الحركات فيه .

القسم الثاني من الأسماء . وهو ما يُقدّر فيه بعض حركات إعرابه . وهو المشار إليه بقوله : (وتُقَدّر الضمّة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم المعْرب الذي آخره ياءً لازمة مكسور ما قَبلها) مَقْروناً بِـ " أل " . (نحو : القَاضِي . والدَّاعِي . والمرتَقِي) . أو لا . كَـ " قَاضٍ ودَاعٍ . ومُرْتقٍ " . وإنّما قُدرتا لاسْتِثقَالهَما على الياء . ومحلّ ذلك ما لم يَكُن على صيغة منتهى الجموع . فَإن كان المقدّر فيه الضمّة . والفتحة . كَـ " جَوارٍ " كما في المقصور . (ويُسَمَّى) ذلك الاسم المذكور (مَنْقُوصاً) : لأنّ لامَهُ تُحذَف للتنوين كما مَثّلنا : ولأنّه نَقَصَ منه بعض الحركات (نحو : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي ﴾ [6]) فَـ " الدّاعي" فاعل بِـ " يَدْعُو " . وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال . (و) نحو (﴿ مُهْطِعِينَ إلى الدَّاعِي ﴾ [7]) فَـ " الدَّاعي " [8] مجرور بِـ " إلى " .

---

(6) " سورة القمر 54 : 6 وهي قراءة نافع . وأبي عمر . انظر : " السبعة في القراءات " لابن مجاهد ص (617) .

(7) سورة القمر 54 : 8 ﴿ يخرجون من الأجداث كأنّهم جراد منتشر . مهطعين إلى الداعِ ﴾ .

(8) وهي قراءة ابن كثير . ونافع - انظر : ابن مجاهد " السبعة في القراءات " ص (617) .

وتظهر فيه الفتحة : لخفَّتها ، نحو ﴿ أجِيبوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ .

وتقدّر الضمّة والفتحة في الفعل المعتلّ بالألف ، نحو : زَيْدٌ يَخْشَى ، وَلَنْ يَخْشَى.

وتقدّر الضمّة فقط في الفعل المعتلّ بالواو ، أو بالياء نحو : يَدْعُو ويَرمِي . .....

وعلامة جرّه كسرة مقدّرة في الياء لم تظهر لما ذُكر . و " مُهْطِعِينَ " حال من الواو في " يَخْرُجُونَ " . (و تظهر فيه الفتحة) حالة النّصب . ما لم يُضَف لياء المتكلّم (لخفتها . نحو : ﴿ أجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾[9]) فَـ " دَاعِي " مفعول " أجِيبُوا " وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرة في آخره . هذا ما يُقدّر في الأسماء .

وأمّا ما يقدّر من الأفعال فهو أيضاً شيئان :

أحدهما : ما يُقدّر فيه جميع حركاته[10] . وإليه أشار بقوله (وتقدّر الضمّة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتلّ بالألف . نحو زَيْدٌ يَخْشَى . وَلَنْ يَخْشَى) فَـ " يَخْشَى " في الأولّ مرفوع . وفي الثاني منصوب بِـ " لَنْ " وعلامة الإعراب فيه مقدّرة في الألف لم تظهر تعذراً .

وإلى الثاني أشار بقوله (وتقدّر الضمّة فقط) أي دون الفتحة (في الفعل) المضارع (المعتل) آخره . إمّا (بالواو . أو بالياء) : فالأوّل (نحو) زَيْدٌ (يَدْعُو . و) الثاني . نحو : زَيْدٌ (يَرْمِي) فكلٌّ منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة

---

(9) سورة الأحقاف 46 : 31 .

(10) " جميع الحركات " في الأصل . وهو خطأ لأنّ هذا الفعل تقدّر فيه الضمّة والفتحة فقط وهي جميع حركاته وليس جميع الحركات .

وتظهر الفتحةُ نحو : لَنْ يَدْعُوَ . ولَنْ يَرْمِيَ . والجزم في الثلاثة كما تقدّم .

في آخره لم تظهر استثقالاً . (وتظهر الفتحة) في آخره إذا دخل عليه ناصب (نحو : لَنْ يَدْعُوَ . ولَنْ يَرْمِي) : لخفّتها . فكلٌّ منهما منصوب بـ " لَنْ " وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره . (و) يكون (الجزْمُ في) الأفعال (الثلاثة) المعتلّة إذا دخل على كلّ منها جَازمٌ (بالحذف) لأواخرهنّ (كما تقدّم) بيان ذلك [10] : لأنّ أحرفَ العلّة لضعفها بسكونها قَريبةٌ من الحركات . فَتَسَلَّطَ عليها العامل تَسَلُّطَهُ على الحركات . فَحَذَفَها كما يَحْذِفُ الحركات .

والقَول بأنّ الجازمَ حَذَفَ حرف العلّة يتأتّى على القول بعدم تقدير الضمّة في المعتلّ حالة الرفع . والفتحة في المعتلّ بالألف حالة النّصب . كما بَيَّنْتُه في " شرح القَطر " [11] . ومحلّ حذف الحرف للجازم إذا كان أصلياً . فإذا كَانَ بدلاً من أصل فَلا يُحْذَف [12] .

---

(10) " انظر : ص (64) من التحقيق .

(11) انظر : " مجيب الندا في شرح قطر الندى " 1 : 140 .

(12) نحو : " لَمْ يقرأ " إذ إنّ علامة الجزم هي حذف الحركة وهي الهمزة التي كانت موجودة قبل الإبدال ألفاً .

فَصْل الاسم الّذي لا يَنْصَرِف

ما فيه علتان من عِلَلٍ تسع ، أو واحدة تقوم مقام العلتين . والعلل التسع هي : الجمع ، ووزن الفعل ، والعدل ، والتأنيث ، والتعريف والتركيب ، والألف والنّون الزائدتان ، والعجمة ، والصفة ، يجمعها قول الشاعر :

اجمع وزن عادلاً ، أنّث بمعرفة

ركّب وزد عجمة ، فالوصف قد كملا

(فَصْل) في مَوانع الصرف

(الاسم الذي لا يَنْصرف) : لشبهه بالفعل[1] . هو (ما فيه علتان) فرعيتان ، مرجعُ إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى (من علل تسع) صفة للعلتين ، كَـ " فَاطِمَة و إبراهِيم " . (أو) فيه عِلّة (وَاحدة) منها (تقومُ) في الاستقلال[2] بالمنع من الصرف (مقام العلّتين) ، الأوْلَى مقامهما ، كـ " حُبْلَى ، ومَسَاجِد " .

(والعلل التسع) على سبيل الإجمال والتعداد ، (هي الجمع) ، فرع الواحد ، (ووزن الفعل) فرع وزن الاسم ، (والعدل) فرع المعدول عنه ، (والتأنيث) فرع التذكير ، (والتّعريف) فرع التنكير ، (والتركيب) فرع الإفراد ، (والألف والنّون الزائدتان) فرع المزيد عليه ، (والعُجمة) فرع العربية عندهم ، و (الصفة) فرع الموصوف .

وهذه التسع (يجمعها) في بيت واحد على الترتيب (قول الشَاعر :

اجْمَعْ وَزنْ عَادِلاً ، أنّثْ بِمَعْرِفَةٍ
رَكّبْ وزِدْ عُجْمَةً ، فَالوَصْفُ قد كَمُلا)

---

(1) انظر : العكبري " اللباب " 1 : 500 وسوف يوضح الفاكهي هذه المشابهة لاحقاً .

(2) " الاستثقال " في الأصل وهو غلط ، و " الاستقبال " في (هـ) وهو غلط أيضاً .

فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع ، وهي صيغة مفاعل ، نحو : مساجد ، ودراهم ، وغنائم ، أو مفاعيل ، نحو : مصابيح ، ومحاريب ، ودنانير .

أي : قد كَمُلَ به عدّها ، والألف للإطلاق ، وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحّاس [3] .

واعلم أنّ الاسم إذا اجتمع فيه علتان ، أو واحدة تَقومُ مقامهما ، يشابه الفعل : لأنّ فيه أيضاً فَرْعِيَّتين بالنسبة إلى الاسم [4] . إحداهما من جهة الاشتقاق : فإنّ الفعل مشتقّ من المصدر على الأصّح [5] . وثانيتها من جهة الإفادة : إذ الفعل يحتاج في الإفادة إلى الاسم ، والاسم يستغني عن الفعل [6] . فلما شابه الفعل بالفَرعيتين منع منه شيئان ، ليسا في الفعل ، وهما : الكسرة والتَنْوين .

ولا يخْفى عليك أنّ تسمية كلّ واحدة من هذه التسع " علّة " مجاز لا حقيقة ، إذ مجموع اثنتين منها هو العلّة ، وإذا أردتَ معرفتها تفصيلاً :

(فالجمعُ شرطه) في الاستقلال بمنع الصرف (أنْ يكون على صيغة مُنْتَهى الجُموع) بغير " هاء " [7] . (وهي صيغة مَفَاعِل ، نحو : مَسَاجِد ، ودَراهم ، وغَنَائِم) مّما أوّله مفتوح ، وثالثة ألف بعدها حرفان ، أوّلهما مكسور ، ولو تقديراً ، كـ " دَوَاب " [8] . (أو) صيغة (مَفَاعِيل ، نحو : مَصَابيح ، و مَحَاريب ، ودَنَانير) مّما أوّله مفتوح ، وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف ، وسطها ساكن ، وما يلي الألف ، مكسورٌ أيضاً .

---

(3) انظر : الأزهري " شرح التصريح " 2 : 210 . وابن النحاس هو : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي ، أديب ومقرىء ، ونحوي ، ولد بحلب ، روى عن ابن يعيش ، مات في القاهرة سنة (698هـ) . من آثاره : شرح المقرّب في النحو ، وديوان شعر .
انظر : شذرات الذهب 5 : 442 .

(4) هذا التركيب غير واضح ، ولو قال " صار الاسم مشابهاً للفعل من جهة أن في الفعل فرعيتين عن الاسم من جهة اللفظ والمعنى " لكان أوضح .

(5) هذا رأي البصريين ، انظر : الأنباري " الإنصاف " 1 : 235 المسألة (28) .

(6) " يستغني عنه " في هـ . د ، والحلبي ص (22) ، وهو أحد أدلة البصريين في أن الفعل مشتق من المصدر ، انظر " الإنصاف " 1 : 537 .

(7) أي بغير تاء مربوطة ، ومصطلح "الهاء " كوفيّ ، انظر : أحمد المالقي " رصف المباني في شرح حروف المعاني " ص (238) ، تح : أحمد الخرّاط ، ط 2 ، دار القلم ، دمشق ، 1985م ، وسيأتي تعليل ذلك لاحقاً .

(8) أصلها (دَوابب) ثمّ أدغم المثلان وهما حرفا الباء ، ووزنها (فعالل) لا (مفاعل) ! .

.....

وقد فُهِمَ من تمثيله أنّه لا يشترط في الصيغة أن يكون أوّلها " ميماً " . وهو كذلك ؛ لأنّ المعتبر موافقة " مَفَاعِلَ ومَفَاعِيل " في الهيئة . والزنة لا في الحروف . ولهذا عبّر صاحب " الإرشاد " [9] بـ " فعاعل وفَعَالِيل " دونهما . إيذاناً بأنّ الزيادة . والأصالة في بحث جمع التكسير غير معتبر بل المعتبر الوزن العَرُوضيّ . لا التَّصريفي . وسمّيت هذه الصيغة بهذا الاسم ؛ لأنّ من جموع التكسير ما يُجمع مَرّتين [10] . فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرّة أخرى . فانتهى تكسيرها المغَيِّر للصيغة [11] .

وأمّا جمع السَلامة فإنّه لا يُغَيِّر الصيغة . كما جُمع " صَواحِب " على " صَواحِبَات " .

وإنّما اشترطنا أنْ تكون بغير " هاء " لأنّها لو كانت مع " هاء " لكانت على زنة المفردات . فتضعف الجمعيّة . ولهذا صُرف نحو : " فرازنة [12] وملائكة وصَياقلة [13] " لأنّ وزنها قد وُجِدَ في المفرد بواسطة الهاء كَـ " كَراهِية " بمعنى " كَراهة " و " طَواعِية " بمعنى " طَاعَة " [14] . وإذا سمّي بهذا الجمع كَـ " حَضَاجِر " علماً للضبع [15] . امتنع صَرْفه نظراً إلى الأصل .

---

(9) هو : عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي (أبو محمد) نحوي . لغوي . قدم من مدينة فسا إلى بغداد . وأخذ الأدب عن ابن قتيبة والمبرد . وتوفي في بغداد سنة (347 هـ) . من تصانيفه : الإرشاد في النحو . المقصور والممدود . أخبار النحويين . وغريب الحديث . انظر : حاجي خليفة " كشف الظنون " 1 : 68 . 115 . 506 . وانظر : كحّالة " معجم المؤلفين " 6 : 40 .

(10) نحو : بُيوت . وبُيوتات - انظر : العكبري "اللباب " 1 : 503 .

(11) نحو : سطر . أسطار . أساطير . فلا يمكن جمع " أساطير " .

(12) " جمع فرزنة أو فِرازن " في (د) والفِرزان من لعب الشطرنج . أعجمي معرب . وجمعه : فرازين . انظر : لسان العرب 13 : 322 مادة (فرزن) .

(13) الصيافلة : جمع صيقل وهو شحّاذ السّيوف وجلاؤها . ويجمع على (صياقل) أيضاً . انظر : " لسان العرب " 11 : 380 مادة (صقل) .

(14) انظر : سيبويه 2 : 15 - 16 .

(15) انظر : الفيروز آبادي " القاموس المحيط " 2 : 17 مادة (الحضجر) .

وهذه العلّة هي العلّة الأولى من العلتين كلّ واحدة منهما تمنع الصرف وحدها ، وتقوم مقَـام العلّتين .

وأمّا وزن الفعل ، فالمراد به أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل ، كَـ " شَمَّر " بتشديد الميم ، وضُرِبَ بالبناء للمفعول ، وانْطَلَقَ ، ونحوه من الأفعال الماضية المبدوأة بهمزة وصل ، إذا سمّي بشيء من ذلك أو يكون .....

(وهذه العلّة) من العلل التسع (هي العلّة الأولى من العلتين كلّ واحدة منهما تمنع الصرف وَحدها) أي تستقلّ بِمَنْع الصرف (وتقوم مَقام العلتين) . الأوْلَى " عِلّتَين " . وإنّما قَام الجمع مقامهما : لأنّ كونه جمعاً بمنزلة علّة . وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد ، بمنزلة علّة أخرى : ولهذا لو لحقته " الهاء " كما تقدّم انصرف لشبهه بالمفرد .

(وأمّا وزن الفعل ، فالمراد به أن يكون الاسم) إمّا (على وَزْنٍ خاص) في اللغة العربية (بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي ، إلا منقولاً من الفعل (كَـ " شَمَّر " بتشديد الميم) فإنّه علم فَرس[16] منقول من " شمَّر " مجرداً من فاعله ، يُشَمِّر تَشْمِيراً . فهو غير منصرف للعلميّة ووزن الفعل المختصّ[17] . (و) كذا حال (ضُرِبَ بالبناء للمفعول ، وانْطَلَقَ ، ونحوه من الأفعال الماضية المبدوأة بهمزة وصل) فإنّه (إذا سُمّي بشيء من ذلك) كانَ غَيرَ مُنْصَرف للعلميّة ، ووزن الفعل المختصّ .

وإنّما قُيّد " ضُرِبَ " بالبناء للمفعول : لأنّه بالبناء للفاعل غير مختصّ بالفعل ، (أو يكون) الفعل به أوْلَى ، إمّا لكثرته فيه ، كَـ " إثْمِدَ[18] ، وإصبع ، وأبْلَم[19] " لقلّة

---

(16) انظر : " لسان العرب " 4 : 429 ، مادة (شَمَّر) . وهو اسم علم ناقة أيضاً .

(17) الذي لا يوجد في غير الفعل إلا في علم ، أو أعجمي ، أو نادر .

(18) حجر منه الكحل ، وقيل : ضرب من الكحل - انظر : " لسان العرب 3 : 105 مادة (ثمد) .

(19) الأبلم : الخوصة ، انظر : "لسان العرب " 12 : 53 مادة (بلم) .

في أوّله زيادة ، كـزيادة الفعـل ، وهو مشـارك للفعـل في وزنه كَـ " أحمـد ، و يَزِيد ، وتَغلِب .

أوزانها في الاســـــم . وكثرتها في أمر الثلاثي أو يكون [على وزن غير خاص به . بل يوجد في الاســـــم مِنْ غير نقل من الفعل لكن يكون][20] (في أوّله زيادة) أي . زيادة حرف من حروف " نَأيتُ " . (كزيادة الفعل) أي مثل زيادتـه . لكنها بالفعل[21] أوْلَى لدلالتها فيه على معنى . بخلافها في الاسم . (وهُو) مع تلك الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كـ " أحْمد . و يَزيد . وتَغْلِب) . بفتح أوّله . وكسر ثالثه . فإنّ كلاً منها غير منصرف للعلميّة . ووزن الفعل . وفي أوّله زيادة كزيادة الفعل[22] .

ولا بدّ في الوزن المذكور أن يكون لازماً غير مغيّر إلى مثال هو للاسم . فلو سُمّي بِـ " امْرِىء " . و " رُدَّ " و " قِيلَ " . لم يُمنع من الصرف[23] . وإذا سمّي بفعل أوّله همزة وصل . وجب قطعها[24] . بخلاف ما إذا سمّي باسم أوّله همزة وصل . فإنّه يبقى بعد التسمية على ما هو عليه[25] .

---

(20) ما بين قوسين معقوفين في (هـ) والحلبي ص (23) .

(21) " لكنها به " في (د . و هـ . والحلبي ص (23) .

(22) الناجّة من حروف (نأيتُ) .

(23) لأنّ هذا الوزن يكثر في الأسماء . فالاسم " امرىء " لم يلزم وزناً واحداً في الحركات الثلاث . فهو في الرفع نظير الفعل " اكتُب " والنصب نظير " ذهبَ " والجرّ نظير " اضرب " وأمّا (ردّ . وقيل) لم تَبق على حالتها الأصلية . إذ كان أصلها " قُعِلَ " فدخل الإدغام " ردّ " والإعلال " قيل " فصارت " رُدّ " بمنزلة " قُفْل " وصارت " قيل " بمنزلة " ديك " . انظر : الكتاب 3 : 199 . وأبو حيان " الارتشاف " 1 : 428 .

(24) نحو " اركبْ " .

(25) " نحو " اقتدار " .

وأمّا العَدْلُ . فـهو : خروج الاسم عن صيغتـه الأصليّة . إمّا تحقيـقاً كـ " أحَاد " ومَـوْحَـد . وثُنَاء ومثـنى . وثلاث ومثـلث . ورُباع ومرَبـع . وهكـذا إلى العـشرة . فـإنّهـا مـعدولة عن ألفـاظ العـدد الأصـول مكـررة . فـأصل جاء القـوم آحـاد . جاءوا واحـداً واحداً . وكـذا أصل مَوْحَد . .....

(وأمّا العدل) فـهو مصدر مبنيّ للمـفعول . أي معدوليّة الاسم . (فـهو خروج الاسم) أي كـونه مُـخْرَجـاً (عن صـيغـته الأصليّـة) . أي عن صيـغتـه التي يَقْتَـضِي أصْلُه أنْ يكـونَ عليهـا . إلى صيـغة أخرى مع بقـاء المعنى والمادة . فلا يَرِدُ لزوم كـون " ضارِب " غيـر منصرف للعدل والصفة .

والخـروجُ (إمّـا تحقـيـقـاً) بأن يـــدلّ دليل غـيـر منـع الصـــرف على خـروجـه عن صيغته الأصـــليّة إلى أخرى . (كَأحَـاد) بِضمّ الهمزة . (ومَوْحَد) بفتح أوّله وثالثه . (وثُنَاء) بضمّ أوّلـه (ومَـثْنَى وثُلاث)[26] بضمّ أوّله (ومَـثْلَث) بـفـتح أوّله وســكـون ثانيـه . (ورُبَاع) بضمّ أوّله (ومَـرْبع) كَـ " مَـثْلَث " (وهكذا إلى الـعشـرة) بإدخـال الغاية . [(فـإنّها) أي الأمـثلة المذكورة (مـعدولة عن ألفـاظ العدد الأصـول) من واحد إلى عشرة][27]) . حال كونها (مكررة) . فأحَاد . ومَـوْحَد معدولان عن " وَاحِد وَاحِد " وثُناء ومَــثْنى . عن " اثْنَين اثْنَين " . وهـكـذا : لأنّ المراد من " أحَـاد " وأخـواتـه . العـدد المكرر . فَإذا عـرفت ذلك (فأصل) قَـولك (جَاءَ القَومُ أحَـاد . جاءوا واحِداً واحِـداً . وكـذا أصل مَوْحَد) فـي قـولك : جَاءَ القَومُ مَوْحَد . جاءوا واحِداً واحِداً[28] .

---

(26) انظر : " الكتاب " 3 : 225 . وأبو حيان " الإرتشاف " 1 : 427 .

(27) ساقط من الأصل .

(28) انظر : سيبويه 4 : 93 .

وأصل جاء القومُ مَثْنَى ، جاءوا اثنين اثنين وكذا الباقي .

وإمّا تقديراً . كالأعلام التي على وزن فُعَل ، كـ " عُمَر ، وزُفَر ، وزُحَل " . فَإنّها لما سُمِعَت ممنوعةً من الصرف ، وليس فيها علّة ظاهرة غير العلميّة ، قَدّروا فيها العدل ، وأنّها معدولة عن عامر ، وَزافِر ، وزَاحِل .

(وأصل جَاءَ القومُ مَثْنَى ، جاءوا اثْنَين اثْنَين ، وكذا الباقي) والدليل على أنَّ أصلَها كذلك ، أنّ معناها مكرر ، والأصل أنّه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً ليوافقَ الدالُ المدلولَ ، فَعُلِمَ أنّ أصلَها لفظٌ مكرر .

(وإمّا تقديراً) بأنْ يدلّ دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم إلاّ أنّه لمّا نُظِر فيه وُجِدَ غَيْرَ منصرف ، ولَم يكُن فيه إلا العلميّة ، فَقُدِّر فيه العدل حفظاً لقاعدتهم (كالأعلام التي على وزن فُعَل) - بضمّ أوّله وفتح ثانيه - (كعُمَر ، وزُفَر[29] ، وزُحَل ، فَإنَّها لمّا سُمِعَت) في كلامهم (ممنوعة من الصرف ، وليس فيها عِلَّةٌ ظاهرة غير العلميّة) ، وكان من قَاعدتهم أنّ الاسم لا يُمنع من الصرف إلاّ إذا كان فيه علّتان (قَدَّروا فيها العدل) ؛ لإمكانه دون غيره (وأنَّها مَعْدُولة عن ؛ عَامِر ، وزافِر ، وزَاحِل) لئلا يلزم منع الصرف لعلّة واحدة[30] .

---

(29) " يُقال للجمل الضخم ؛ زُفَر ، وللأسد ، زُفَر ، والرجل الشجاع ، زُفَر " - انظر ؛ " لسان العرب " 4 : 325 ، مادة (زفَر) .

(30) انظر ؛ " سيبويه " 3 : 278 .

وأمّا التأنيث . فهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف . وتأنيث بالتاء . وتأنيث بالمعنى . فالتأنيث بالألف يُمنع من الصرف مطلقاً . سواء كانت مقصورة كـ " حُبلى ومرضى . وذكرى " . أو ممدودةً كَـ " صحراء وحمراء وزكرياء . وأشْيَاء " .

وهذه هي العلّة الثانية من العلّتين اللتين كلّ واحدة منهما تَمنع الصرف وحدها . وتقوم مقام العلّتين .

(وأمّا التأنيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف . وتأنيث بالتَاء . وتأنيث بالمعْنى) .

(فالتأنيث بالألف يَمْنَعُ من الصرف) أي يَسْتَقِلُّ بمنع صرف ما هي فيه (مُطلقاً) . أي سواء كان نكرة أم معرفةً . مفرداً أم جمعاً . اسماً أم صفةً . و (سواء كانت) الألف (مقصورةً . كَـ " حُبلَى . ومَرْضَى . وذِكْرَى " أو) كانت (ممدودة كـ " صَحْراء . وحَمْراء . وزَكرياء) بهمزة بعد الألف . (و) كذا (أشْيَاء) عند سيبويه[31] . ممدودة أصلها " شَيْئَاء " . كـ " حَمْراء "[32] كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف . فنقلوا اللام . وهي الهمزة الأولى إلى محلّ الفاء فقالوا " أشْيَاء " بزنة " لَفْعاء " .

(وهذه هي العِلّة الثانية مِن العِلّتين اللّتين كلّ واحدة منهما تَمنعُ الصرف وَحدها) أي تستقلّ بمنعه (وتقوم مقام العلّتين) . أي عِلّتي منع الصرف لتكرارها : لأنّها لازمة لما هي فيه لزوماً لا تنفكّ عنه بحالٍ . فلا يُقال في " حُبْلَى . أحْبَل " . ولا في " حَمْراءَ .

---

(31) انظر : " الكتاب " 4 : 380 . وانظر : الأنباري " الإنصاف " 2 : 812 مسألة (118) . و " لسان العرب " 1 : 104 .

(32) " كصحراء " في . (د . هـ . والحلبي (23)) .

وهذه هي العلّة الثانية من العلّتين اللتين كلّ واحدة منهما تَمنع الصرف وحدها ، وتقوم مقام العلّتين .

وأمّا التأنيث بالتاء فيمنع الصرف مع العلميّة ، سواء كان عَلماً لمذكّر كَـ " طلحة " ، أو لمؤنّث كَـ " فاطمة " وأما التأنيث المعنوي ، فهو كالتأنيث بالتاء ، فيمنع .....

أحْمَر "[33] . فَجُعِلَ لُزومُهَا لَه بمنزلة تَأنيثٍ آخر فيكون [التأنيث مكرراً][34] بخلاف التاء ، فَإنّها ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع ، فَإنّها وُضعت فَارقةً بين المذكّر والمؤنث . فلو عَرَضَ اللزومُ لِعارضٍ ، كالعَلميّة لَمْ يَقوَ قوّة اللزومِ الوَضْعِي[35] .

(وأمّا التأنيث) اللفظيّ الحاصلُ (بالتاء ، فيمنع الصرف) ، أيْ صرف ما هو فيه ، بشرط كونه (مع العلميّة) ، أي علميّة ما هو فيه ، ليصيرَ التأنيث حينئذٍ لازماً ، لأنّه بدون العلميّة في معرض الزَوال ، فلا يكون لازماً فلا يَقْوى على منع الصرف . ولهذا صُرف " قَائمة " في نحو : " مَررتُ بامْرأةٍ قَائمةٍ " مع تحقق الوَصف ، والتأنيث بالتاء فيها من غير العلميّة (سواء كان) ما هو فيه (علماً لمذكر كَـ " طَلْحَة " ، أو لمؤنث كـ " فَاطِمة ") ، وسواء كان زائداً على ثلاثة أحرف ، أو لا ، محرّك الوسط أو لا ، أعجمياً ، أو لا ، منقولاً من مذكّر إلى مُؤنّث ، أو لا[36] .

(وأمّا التأنيث المعنوي) كَـ " زَيْنَب ، وسُعاد " وهو كَون الاسم موضوعاً لمؤنّث خالياً من علامة التأنيث[37] (فهو كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العلميّة[38] : ولهذا (فَيمنعُ) الاسم

---

(33) " في حُبلى حُبل ، ولا في حمراء حُمر " في ب ، و د ، و هـ ، والحلبي ص (24) وهو الصواب إذ يأتي من فعلاء ـــــ أفعل مثل : خضراء أخضر .

(34) ساقط من الأصل ، وجاء مكانه " الثاني " وهو غلط .

(35) " سيفصّل الفاكهي ذلك في حديثه عن علّة التأنيث مع العلميّة لاحقاً ، والعبارة " فجعل لزومها " إلى قوله " الوضعي " هي نصّ عبارة الجامي في " الفوائد الضيائية " ، خ : اسامة الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف العراقيّة ، 1983م .

(36) سيفصل ذلك في التأنيث المعنوي لاحقاً .

(37) انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 1 : 60 .

(38) " فيه " في (د ، و هـ ، والحلبي ، ص (24)) .

مع العلميّة . أو ساكن الوسط أعجميّاً كـ " جُوْر " . أو منقولاً من المذكر إلى المؤنّث . كما إذا سمّيت امرأة بزيد . .....

الصرف (مع العلميّة) إلا أنّ بينهما فرقاً . فإنّها في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف . وفي المعنويّ شرط لجوازه .

ولا بدّ في وجوبه من شَرط آخر . كما أشار إليه المؤلّف بقَوله : (لكن بشرط أنْ يكون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف كَـ " سُعَاد ") : لِقيام الحرف الرابع مقام التاء . (أو ثلاثيّاً محرك الوسط كَـ " سَقَر ") . علم لطبقة من طبقاتِ جهنّم [39] : لأنّ تَحرّك الوسط قَائم مقام الحرف الرابع . فَثَقُلَ الاسم . فَمُنِعَ من الصرف . بخلاف ساكن الوسط فإنّ سكونه يُوجِبُ الخفّة [40] . ومنع الصرف لأجل الثقل . فَخِفَّتُهُ تُقَاوِمُ أحد السَببين فَجُعِلَ منصرفاً .

(أو) ثلاثيّاً (ساكن الوسط [أعجميّاً كـ " جُوْر ") بضمّ الجيم [41] . اسم بلد بفارس [42] : لثقل العجمة في لسان العرب . مع أنَّ أسباب منع الصرف إذا زادت على اثنين لم يُقَاومها سكون الوسط] [43] . حتى يجوز الصرف . (أو) ثلاثياً ساكن الوسط . غير أعجميّ . لَكِنْ (منقولاً من المذكّر إلى المؤنّث . كما إذا سمّيت امرأة " بِـ " زَيْد ") فَإنّه ينقله إلى المؤنّث . حَصَلَ له ثِقَلٌ عَادَلَ خفّةَ اللفظ فَمُنِعَ من الصرف [43] .

---

(39) انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 9 : 294 . و " لسان العرب " 4 : 372 مادة (سقر) .

(40) مثل : هِنْد .

(41) " وإليه ينسب الورد الجوري " في (د) فقط وفي حاشية النسخة (د) قال المحشيّ " قوله : و " إليه ينسب الورد الجوري " لا أصل له في النسخ في تقرير بعض المشايخ " .

(42) انظر : الحمويّ " معجم البلدان " 2 : 210 .

(43) ساقط من الأصل لانتقال النظر .

وتمنع الصرف مع وزن الفعل ، ومع العدل ، ومع التأنيث كما تقدّم ، ومع التركيب المزجيّ ، ومع الألف والنّون ، ومع العُجمة كما سيأتي .

وأمّا التركيب ، والمراد به التركيب المزجيّ ، المختوم بغير " ويه " كـ " بعلبك " . .....

(وتَمْنَعُ) العَلميّة (الصرف) أي صرف ما هي فيه (مع وزن الفعل) كَـ " أحْمَد ، ويَزيد " . (ومع العَدل) كـ " عُمَر ، وزُفَر . (ومع التأنيث) بغير الألف . بَل تتعيّن معه ليكون لازماً (كما تقدّم) بيان ذلك . (ومع التركيب المزجيّ) . بل تتعيّن معه كما سيأتي . (ومع الألف والنّون) كـ " عُثْمَان " . (ومع العُجْمة) . بل تتعيّن معها أيضاً (كما سيأتي) بيانُ ذلك .

وسكت عن الصِّفة [49] : لأنّ العَلميّة لا تُجامعها لما بينهما من التضاد . إذ العلميّة تقتضي الخصوص . والوصفيّة تقتضي العموم وبينهما منافاة [50] .

(وأمّا التركيب) المعتبر في مَنع الصرف . (والمراد به التركيب المزجيّ) . وهو : جعل اسمين . اسماً واحداً . مُنَزّلاً ثانيهما منزلة تاء التأنيث . ولم يُختَم بِـ " وَيْه " . وإلى هذا أشار بقوله : (المختوم بغير " وَيْه " كَـ " بَعْلَبَك ") . عَلم بَلْدَة مُركّب من " بَعْل " وهو اسم صنم . و " بَكٌ " اسم صاحب البلدة [51] . ثمّ جعلا اسماً واحداً . ومنع من الصرف

---

(49) أي الرعيني سكت عن الصفة لأنّها لا تكون إلاّ نكرة نحو : سكران . وأحمر . والعلمية تعريف فلا يجتمعان .

(50) انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 149 .

(51) انظر : الحموي " معجم البلدان " 1 : 537 . رقم الموضع (2010) .

و " حَضْرَمَوْت " . ولا يمنع الصرف إلاّ مع العلميّة .

للعَلميّة والتركيب المزجيّ . (وحَضْرَمَوْت) علم لقُطـــــر باليَمَن [52] . مركّب من " حَضَرَ " و " مَوْت " ثمّ جُعلا اسماً واحداً . ومُنِعَ من الصرف لما ذُكِرَ .

وخرج بالمزجيّ الإضافيُّ كـ " عَبْدالله " علماً . والإسناديّ المُسَمَّى به كَـ " تَأَبَّطَ شَرّاً " .

أمّا الأوّل . فإنّه بعد العَلميّة في حكم الإضافة . والإضافةُ تجعلُ غير المنصرف منصرفاً . أو في حكمه كما مرّ . فلا يصلح سبباً لمنع الصرف .

وأمّا الثاني . فلأنّ الأعلام المشتملة على الإسناد من قَبيل المبنيّات . ولهذا يُحْكَى اللفظ على ما كان عليه قَبل العلميّة . وخرج بالقَيد الأخير ما خُتم بِـ " وَيْه " فإنّه مَبنيّ على الأشهر [53] . ومثله ما ركّب من الأعداد كـ " خَمْسَةَ عشر " . والظروف . نحو : " هُو يَأْتِينَا صَباحَ مَسَاءَ . والأحوال . نحو : " هُو جَارِي بَيْتَ بَيْتَ " فإنّ ذلك كلّه من المبنيّات [54] أيضاً . (ولا يمنع) التركيب المذكور (الصرف إلاّ مع العلميّة) لأنّه معها لازم . فَيَقْوى على منع الصرف . بِخلاف [55] إذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون مُعْتبراً [56] .

---

(52) انظر : الحموي " معجم البلدان " 2 : 311 . رقم الموضع (3788) .

(53) " ومقابله أنّه معرب إعراب ما لا ينصرف " في (د) . انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 1 : 434 . وانظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 1 : 29 .

(54) " من قبيل المبنيّات " في (ب و ت . و د . و هـ . والحلبي ص 25) .

(55) " بخلافه " في (هـ) والحلبي ص 25) .

(56) انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 1 : 432 .

وأمّـا الألـف والنّـون الزّائدتـان فيمنعان الصـرف مع العـلميّـة كـ " عُمْران " و " عُثْمـان " . ومع الصفة بشرط أنْ لا تقـبل التاء ، كَـ " سَكْرَان " . وأمّا العـجمة فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية ، كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، وجميع أسماء الأنبياء أعجميّة ، .....

(وأمّـا الألف والنّون الزائدتان) لكونهـما من حـروف الزوائد (فَـيمـنعان) الاسم (الصـرف) لمشـابهتـما لألِفيّ التـأنيث [57] في امـتناع دخول تاء التـأنيث عليـهـما . وكـونهـما زيدتا معـاً . ومجيئهـما بعد اسـتيفاء الأصول [58] . فَإذا كانا في اسم غـير صفة فَيمنعَـان (مع العلميّة كـ " عِمْران ") بكسر أوّله (وعُـثْمَان) لتَحقُّق [59] مشابهـتها بهما حينئـذ . من حيث امتناع دخول التاء عليـهما [60] . بخلاف ما إذا [61] لم يكن الاسم علماً . لم يَمْتَنع دخـول التاء عليه . نحـو : " سَعْـدان " نَبْتٌ [62] . و " سَـعدانة " و " مَـرْجَان ومَـرْجَانَة " . (و) إنْ كـانا في صفـة فَيُمْنَعان (مع الصفة بشرط ألّا تقبل التـاء) لتحقق المشابهة بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء (كَـ " سَكْرَان ") وعَطْشَان . وسيأتي الكلام على ذلك .

(و أمّـا العُجْمـة) [المانعـة من الصـرف] [63] (فـالمراد بهـا أنْ تكون الكلمـة من أوضـاع العـجميّة) أي بأن تكون من أوضـاع غير العرب . سـواء كانت من أوضاع الفُرس . أو الروم . أو الهند أو الإفرنج . أو غير ذلك (كَـ " إبْراهِيم . واسْمَاعِيل . وإسْحَاق) . و يعقوب [64] . بل (جميع أسماء الأنبياء) صلوات اللّه عليهم أجمعـين (أعجميّة) . لأنّهـا من أوضـاع غير العرب [65] .

---

(57) انظر : سيبويه 3 : 216 .

(58) أي الحروف الأصول .

(59) " لتحق " في الحلبي ص (25) وهو خطأ .

(60) انظر : سيبويه 3 : 15 ، 3 : 205 .

(61) " ماذا " في الحلبي ص (25) وهو خطأ مطبعيّ .

(62) انظر : " لسان العرب " 3 : 215 مادة (سعد) .

(63) ليس في الأصل .

(64) انظر : سيبويه 3 : 235 . وانظر : ابن جني " اللمع في العربية " ص (159) .

(65) انظر : الحريري " شرح ملحة الإعراب " ص (203) تح : فائز فارس . ط أ . دار الأمل . الأردن . 1991م .

إلا أربعة : مُحمد . وصالح . وشعيب . وهود صلى اللّه وسلم عليهم أجمعين .

ويشترط فيها . .....

وتُعرف عجمة الكلمة بنَقل الأئمة لها . وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربيّ . أو بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب : كَـ " الجيم . والصاد " كَـ " الصَوْلَجَان " [66] أو القاف . كَـ " مَنْجَنِيق " [67] .

(إلاّ أربعة) منها [68] . وهم : (مُحمد . و صَالح . وشُعيب . و هُود . صلى اللّه وسلم عليهم أجمعين) فَإنّها عربية [69] . ولهذا صُرفت . وألحق بِها في الصرف : " نُوح ولُوط " لخفتهما [70] . وشمل عموم المستثنى منه . " آدم " فيكون أعجميّاً كـ " آزر " على وزن فاعل . كَـ " خَاتم " . وبه جزم الزمخشري في الكشّاف [71] وذهب في المفصّل [72] إلى أنّه عربيّ . على وزن " أفعل " . ويدلّ لذلك تجويزهم تصغيره على " أُوَيْدِم " وجمعه على " أوادِم " .

(ويشترط فيها) أي في العجمة . أي في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران :

---

(66) " العود المعوجّ . فارسي معرّب " - لسان العرب 2 : 310 مادة (صلج) .

(67) آلة حربية فارسية تقذف بها حجارة النار - لسان العرب 10 : 37 مادة (جنق) وزاد أبو حيّان في " الارتشاف " 1 : 238 قائلاً : " وتبعيّة الراء للنّون في أوّل الكلمة . نحو : نَرْجِس ... وبإتباع الزاي للدال . نحو : مُهَنْدِز ... " .

(68) أي من أسماء الأنبياء - عليهم السلام - الممنوعين من الصرف .

(69) انظر : سيبويه 3 : 235 .

(70) انظر : سيبويه 3 : 235 .

(71) انظر : 1 : 125 في قوله تعالى ﴿ وعلّم آدم الأسماء ﴾ البقرة 2 : 31 . وكذا أبو حيّان في تفسيره " البحر المحيط " 1 : 285 .

(72) للزمخشريّ أيضاً . لم أقف على هذا الرأي فيه .

أحدهما : (أنْ يكون الاسمُ) الّذي فيه العُجمة (عَلماً في) اللغة (العجميّة) : حتى لا تُجرِي عليه العربُ حكماً من أحكام فنّهم إذا استعملوه [73] . لأنّه لو لم يكن عَلماً لتَصرَّفَتْ العربُ فيه بإدخال لام التعريف . أو الإضافة . أو التنوين . أو غيرها . فتضعف فيه العجمة . فلا يصلح سبباً لمنع الصرف . (ولذلك جاز صَرف " لِجَام " [74] . ونحوه) ممّا هو اسم جنس أعجميّ . وتصرّفتْ فيه العرب بالإضافة . والتعريفِ بِـ " أل " . بل لو جُعِل علماً لشخص لكان منصرفاً : لعدم علميته في العجميّة . بخلاف ما نقلَته العربُ من لُغة العَجم إلى العلميّة سالماً من غير تصرّف فيه قبل النقل فإنّه غير منصرف أيضاً . كـ " قَالون " . فإنّه كان في العجم اسم جنس بمعنى " جَيّد " [75] استعملته العرب بأنْ جعلته علماً لشخصٍ معيّن من أوّل الأمر . فكأنّه كان علماً في العجميّة . ومن هذا يظهر أنّ شرط العجميّة في منع الصرف أنْ تستعمله العربُ أولاً بالعلميّة لا أن يكون [76] علماً في العجميّة [77] .

---

(73) " لغتهم إذا استعملته " في الحلبي ص (25) .

(74) " لجام الدابة : معروف . وقال سيبويه : هو فارسي معرّب " - " لسان العرب " 12 : 534 مادة (لجم) .

(75) " قالون بالرومية معناها أصَبْتَ ... وصَالح ... " - " لسان العرب " 13 : 347 مادة (قلن) . وفي " القاموس المحيط " للفيروز آبادي 4 : 369 " قالون لقب راوي نافع . روميّة معناه الجيّدُ " . وقال الرضي في " شرح الكافية " 1 : 53 . دار الكتب : " قالون في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيّد . سَمَّى به نافعُ راوية عيسى لجودة قراءته ... " .

(76) " لأنّه يكون علماً في العجمية " في الأصل . و (د) وهو خطأ .

(77) انظر : الشلوبين " التوطئة " ص (300) تح : يوسف المطوّع . ط 1 . مطابع سجلّ العرب . مصر 1981م .

وأنْ يكون زائداً على الثلاثة ، فلذلك صُرف نُوح ، ولوطٌ .

وَأمَّا الصفة ، .....

(و) الأمر الثاني : (أنْ يكون زائداً على الثَلاثة) أي على ثلاثة أحرف ، كَـ " إبْراهِيم " : لئَلا تُعارض الخفّة أحد السببين . فلو لم يكن زائداً على ذلك لم يمنع الصرف : (فلذلك صُرف نُوح . ولُوط) مع أنّ كلاً منهما اسم أعجميّ . وعَلَم في كلام العَجميّ . وإنّما وجب صَرْفهُما . وجاز في نحو " هِنْد " الصرفُ . وعَدَمُه : لأنّ العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم . فَلَمْ يَجُزِ اعتبارها مع الخفّة . بخلاف التأنيث في نحو : " هِنْد " فَإنّه أمر مُحقق الوجود فيه . فجاز أنْ يُعتبر مع الخفّة . كالأعجميّ الزائد على الثلاثي[78] المحرّك الوسَط لفظاً . عند ابن الحاجب[79] . كَـ " شَتَر " عَلَم حصن في ديار بكر[80] . وكلام أكثر النحاة يَأبَاه : لأنّ العجميّة سبب ضعيف فلا تُؤثر في الثلاثي مطلقاً . ولأنّ الثلاثيّ خَفيفٌ . ووضع كلام العَجم على الطول . فكأن الثلاثي ليس منه[81] . وعلى ذلك جرى المؤلّف .

(وأمّا الصفة) المعتبرة في منع الصرف . [وهي كَون الاسم دالاً على ذاتٍ مبهمة باعْتِبار معنى معيّن هو المقصود .

---

(78) " على الثلاثة . الثلاثي المحرّك " في (هـ . والحلبي ص (26) .

(79) " انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 135 .

(80) " شَتَرُ : بالتحريك . قلعة من أعمال آران بين بَرذعة وكنجة " . انظر : الحموي " معجم البلدان " . 3 : 368 . رقم الموضع (7003) .

(81) انظر : الشلوبين " التوطئة " ص (302) .

فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء : مع العدل ، كما تقدّم في مَثنى ، وثُلاث ، ومع الألف والنّون ، بشرط أنْ تكون الصفة على وزن " فَعلان " بفتح الفاء ، ولا يكون مؤنثه على وزن " فَعلانة " ، .....

وشرطها في منع الصرف] [82] . أنْ تكون ثابتةً في أصل الوضع [83] . وإنْ لم تكن باقيةً ، أو لَم تُستعمل إلاّ وصْفاً ، كَـ " مَثْنَى ، وثُلاث " ، كما سيأتي ، (فَتَمْنَعُ) الاسم (الصَرف مع ثلاثة أشياء : مع العَدل ، كما تقدّم في مَثْنى) أنّه مَعْدُول عن اثنين اثنين ، (وثُلاث) أنّه معدول عن ثلاثة ثلاثة ، فالمراد بهما العدد [84] المكرر ، فهما ممنوعان من الصرف للعدل ، والصفة الأصليّة ؛ لأنّ هذا المكرر لم يُستعمل إلاّ وصفاً ، فالوصفيّة لازمة له فتكون أصليّة فيما تُؤخذ منه ، وإنْ لم تكن الوصفيّة في أسماء العدد أصليّة [85] .

(ومع الألف والنّون) الزائدتين (بشرط أنْ تكون الصفة على وزن " فَعلان " بفتح الفاء ، و أن (لا يكون مؤنثه) ، أي " فَعلان " (على وزن فَعْلانَة) ، أي وبشرط ألاّ يقبل تاء التأنيث لتحقق المشابهة بألفي التأنيث [86] . وقيل الشرط الثاني وجود " فَعْلَى " لا انتفاء " فَعلانة " [87] . لأنّه متى كان مُؤنثه " فَعْلَى " لا يكون " فَعلانة " .

---

(82) ساقط من الأصل لانتقال النظر .

(83) " أي أن تكون أصليّة ، فيجب الصرف في نحو قولك : هذا قَلبٌ صفوانٌ ، بمعنى قاسٍ ... " ، انظر ابن هشام " الشذور " ص (424) .

(84) " العدل المكرر " في (د ، هـ ، والحبي ، ص 26) .

(85) اسم العدد " لم يوضع وضعاً في الأصل ، وإنّما حَصل له الوصفيّة بطريق العروض لأنّ ذلك مبنيّ على أصل اثنين وثلاثة وهكذا " - انظر : حاشية الشيخ ياسين علي " مجيب الندا " 2 : 269 .

(86) " انظر : ابن هشام " الشذور " ص (424) .

(87) انظر : الأزهري " شرح التصريح " 2 : 213 .

نحو : سكران : لأنّ مؤنثه سكرى ، ونحو : " نَدمان " منصرف ، لأنّ مُؤنثه " نَدْمَانة " إذا كان من الندامة ، ومع وزن الفعل بشرط أن تكون على وزن أفْعَل ، وألاّ يكون مُؤنثه بالتاء ، .....

فَـ " رَحْمَن " على الأوّل غير منصرف ، وعلى الثاني منصرف ، والراجح الأوّل : لأنّ وجود " فَعْلَى " ليس شرطاً بالذات ، بلْ لكونه مستلزماً لانْتِفَاء " فَعْلانة " الذي هو شرط بالذات ، (نحو : سَكران) غير منصرف ، للصفة ، والزيادة على المذهبين : (لأنّ مُؤنثه سَكْرَى) لا سكرانة ، (ونحو : نَدْمَان منصرف) بلا خلاف : لانْتِفاء الشرط على المذهبين : (لأنّ مؤنثه " نَدْمَانة " إذا كان) نُدْمَان بمعنى " نَدِيم " (من النَدامَة) ، وأمّا إذا كان بمعنى " النَادم " من " النَدَم " فغير منصرف باتّفاق : لوجود الشرط : لأنّ مُؤنثه حينئذٍ " نَدْمَى " لا " نَدْمَانة " ، وإنّما قيّد المؤلف " فَعْلان " بفتح الفاء : لأنّ مضموم الفاء من الصفات ، كـ " عُرْيَان " [88] مُؤنثه بدخول التاء ، فيكون منصرفاً قطعاً ، ومكسور الفاء لم يُوجد في الصِفات .

(ومع وزن الفعل بشرط أنْ تكون) الصفة (على وزن أفْعَل ، وألاّ يكون مُؤنَّثه بالتاء) أي وبشرط أنْ [لا] يقبل [تاء] التأنيث [89] ، إمّا لأنّه لا مؤنث له ، كـ " أكْمَر " لعظيم الكَمَرَة [90] ، و " آدَر " [لمن] بخصيتيه نَفْخٌ [91] ، أو له مُؤنث لكنّه على " فَعْلاء " أو " فُعْلَى " ، كـ " أحْمَر و حَمْراء ، وأفْضَل ، و فُضْلَى ، وقد تقدّم أنّ شرط

---

(88) ما بين قوسين ساقط من الأصل ، و " كعُمر فان " في الأصل وهو غلط .

(89) ساقط من الأصل .

(90) " الكَمرة : رأس الذكر " ، انظر : " لسان العرب " 5 : 151 مادة (كمر) .

(91) انظر : " لسان العرب " 4 : 15 مادة (أدر) .

نحـو : " أحْمَـر . فإنّ مُـؤنثـه حمـراء . ونحـو : أرْمَل مُنصـرف لأنّ مُؤنثـه أرْمَلَة .

الصفة أنْ تكون ثابتة في أصل الوضع . أي بأنْ تكون من أوّل الأمر دالة على الوصفية . وإنْ لم تكن باقية : ولهذا امْتَنَعَ صرف " أسْوَد . وأرقَم " [92] . وصُرِفَ " أرْنَب " بمعنى ذَليل . و " أرْبَع " في نحو : مَرَرْتُ بنسْوَةٍ أرْبَعٍ . (نحو : أحْمَر) غير منصرف للصفة . ووزن الفعل مع وجود الشرطين (فإنّ مُؤنثـه حَمْراءَ) والصفة على وزن أفْعَل . (ونحو : أرْمَل مُنْصَرف) لانتفاء الشرط الثاني . (لأنّ مؤنثه) يقبل التاء فيُقال (أرْمَلَة) وهي مَنْ لا زوج لها . و كـ " أحْمَـر . أحَيْمِر . وأعَيْمِر " فإنّهما غير مُنْصَرفَين . للصفة ووزن الفعل [93] : لأنّهما على وزن " يُدَحْرِج " . و " يُبَيْطِر " إذ هو المعتبر لا على وزن " أفْعَل " كما هو مقتضى عبارة المؤلّف . كالألفيّة [94] .

تَنْبِيه : قَد أفهم كلامه أنّ العلميّة تُجامعُ مُؤثرةً كلاً من التأنيث . والعجمة . والتركيب . والعدل . والوزن . والزيادة . وأنّها شرط في الثلاثة الأول فقط . أي شرط في تأثير كلٍّ منها .

---

(92) اسمان للحيّة .

(93) انظر الخلاف بين سيبويه والأخفش حول (أحْمر) عند الرضي في " شرح الكافية " 1 : 175 .

(94) انظر : شرح ابن عقيل 2 : 297 .

ويجوز صرف غير المنصرف للتّناسب . كقراءة نافع ﴿ سلاسلاً ﴾ و ﴿ قَواريراً قَواريراً ﴾ . ولضرورة الشعر .

(ويجوز صرف غير المنصرف) . أي جعله في حكم المنصرف . بإدخال الكسرة . والتنوين . لا جعله منصرفاً حقيقةً لما قدّمه من أنّ ما لا ينصرف : مَا فِيه علّتان . أو واحدة تقوم مقامهما . وبإدخال الكسرة والتنوين - ولا يلزم خُلو الاسم عنهما - (للتّناسب) أي تحصيل المناسب بينه وبين المنصرف . عند اجتماعهما . فإنّ رعاية المناسبة في الكلمات . أمر مهمّ عندهم (كقراءة نافع : ﴿ سَلاسِلاً ﴾) بالتنوين لمصاحبة ﴿ أغْلاَلاً وسَعِيراً ﴾[95] . (و ﴿ و قَوارِيراً قَوارِيراً ﴾[96]) بتنوينهما . أمّا الثاني فلمصاحبة الأوّل . وأمّا الأوّل فَلأنّه آخر الآية . فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفاً . كما في سائر الآيات .

(ولضرورة الشعر) أي لضرورة وزن الشعر . إمّا بألا يستقيم الوزنُ إلاّ بالتنوين . كما في قَوْله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ[97]

---

(95) سورة " الإنسان " 76 : 4 ﴿ إنّا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً ﴾ . انظر : ابن مجاهد " السبعة في القراءات " ص (663) .

(96) سورة " الإنسان " 76 : 15 ، 16 ﴿ ويطاف عليهم بآنية من فضةٍ وأكوابٍ كانت قواريراً * قواريراً من فضة قدروها تقديرا ﴾ .

(97) من الطويل لأمرىء القيس . وعجزه : (فقالت لك الويلات إنك مرجلي) و (عنيزة) هي فاطمة بنت عمّ الشاعر . الشاهد : قوله (عنيزةٍ) جعله منوناً مصروفاً مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . انظر : " المقاصد النحوية " 4 : 374 . و " شرح التصريح " 2 : 227 . و " شرح شواهد المغني " للسيوطي 2 : 766 . وبلا نسبة في " أوضح المسالك " 4 : 136 .

.....

أو يستقم . لكن يحْصل بمنعه زُحاف يخرجه عن السلامة كقوله :

أعِدْ ذِكْـــرَ نِعْمَـانٍ لَـنَـا إنَّ ذِكْـــرَهُ

هُوَ المسْـــكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَـــوَّعُ [98]

فإنّ " نِعْمانٍ " لو فُتِحَت نُونــه من غـير تنويــن لاســتقـام الــوزن . لكـن يحصــل به زِحَاف [99] .

وإذا علمت ذلك فـمراد المؤلف - رحـمه اللّه - " بالضـرورة " : القَدْر المشـترك بـين ما يكسر الوزن . وبين ما يزحف به [99] . ولهذا عبّر بــ " يجوز " .

---

(98) لم أعثر على قائله . ولم أجده في غير " الفرائـد الجديـــدة " للســيوطي 1 : 114 خ : عبدالكريم المدرّس . ط 1 . وزارة الأوقاف . العراق . 1977م .

(99) الزّحاف : " الزّحـــاف في الشعـر . معروف . ســـمّي بذلك لثقله .. وهو سَقْطٌ مـا بين الحرفين حرفٌ فـزحـــف أحـدهمـا إلـى الآخـر " . انظـر : " لســـان العـــرب " 9 : 131 مـادة (زحـف) وفـي علم العروض يقصـد به تغييـــر يطرأ على تفعيـلات الحشـــو غالباً . وهو خاص بثـواني الأسباب . ولا يدخل الأوتاد .

بَابُ النَّكرة والمعْرِفَة

الاســـمُ ضَربان : النّكرة وهي الأصـــل ، وهي : كلُّ اســـم شائع في جنسه ، لا يختصّ به واحد ، دون آخر كَـ " رَجُل ، وفرس ، وكتاب " .

(بَابُ النَّكرَة والمعْرِفَة)

أي هذا بَابُ بَيَان النكرة والمعرفة من أقسام الاسم ؛ ولهذا قال : (الاسم) - بحسب التنكير ، والتعريف - (ضَرْبَان أحدهما : النَّكِرَة وهي الأصل) ؛ لانْدِراج كلّ معرفة تَحْتَها ، من غير عكس [1] ، ولأنّها لا تحتاج في دلالتها [2] إلى قَرِينة ، بخلاف المعرفة ، وما يَحتَاج فَرعٌ عمّا لا يحتاج ؛ ولهذا بدأ بِها [3] .

(وهي : كُلُّ اسم شَائع في جنسه) الشامل له ، ولغيره (لا يختصُّ به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر كـ " رَجُل ، وفَرس ، وكتاب) فكلّ منها نكرة شائع في جنسه ، ألا ترى أنّ " رجلاً " شائع في جنس " الرجال " ، الصادق على كلّ بالغٍ من بني آدم ، لا يختصّ لفظ " رَجُل " بواحد من أفراد الرجال دون آخر ، وكذا حال " فَرَس ، وكِتَاب " فإنهما شائعان ؛ الأوّل في جنس " الخَيْل " ، والثاني في جنس الكتب ، لا يختصّ لفظ واحد منهما بواحد من أفراد جنسه ، بلْ هو صادق على كلّ فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل [4] .

---

(1) أي أنّ كلّ معرفة لابدّ ولها نكرة ، لكن هذه القضية إذا عكست بطلت إذ إنّ كثيراً من النكرات ليس لها معارف ، ومثال ذلك : أحد ، ودِيار ، وحائط ، وحصير ، وحصاة ، ومثل ، وغير - انظر : حاشية الصبان 1 : 106 .

(2) " ذاتها " في الأصل .

(3) وهو رأي سيبويه أيضاً في " الكتاب " 1 : 22 قال " واعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة ، وهي أشدّ تمكّناً ، لأنّ النكرة أوّل ، ثمّ يدخل عليها ما يُعرِّف به " ، أمّا الزمخشري وابن مالك وابن يعيش والرضيّ فإنهم بدأوا هذا الباب بالمعرفة ، انظر : " شرح الكافية " 3 : 234 ، و " التسهيل " ، ص (21) ، و شرح المفصّل " 5 : 85 .

(4) يعني أنّها تصدق على كلّ واحد بدلاً من الآخر ، لا أنّها تصدق على الجميع دفعة واحدة .

وتَقْريبها إلى الفهم ، أنْ يُقال : النكرة كلّ ما صلح دخول الألف ، واللام عليه ، كَرجل ، وامرأة ، وثَوب ، .....

واعلم أنّه لا يُشْتَرط في النّكرة كثرة الأفراد المندرجة تحتها ، بَل العبْرة أنْ يكون وضعها على الشيوع . ألا تَرى أنّ " شَمْساً . و قَمراً " نكرتان . وإنْ لم يُوجدْ في الخارج منهما إلاّ شمس واحدة ، وقمر واحد ، فهما على الكُلّي الذي لم يُوجد منه إلاّ واحد مع إمكانِ غيره . وأمّا جمعهما كما في قَولّ :

وُجُوهُهُمْ كَأنّها أقْمارُ [5]

وقوله :

مَا لِلشُمُوسِ تُقِلُّهَا الأغْصَانُ [6]

فَباعْتِبار تجدد الشمس في كلّ يَوم ، والقمر في كلّ شهر ، فكأنّ أفرادهما متعددة .

وفي هذا الحدّ غموض على المبتدىء (وتقريبها) أي تقريب حدّ النكرة (إلى الفهم) ، أي فهم المبتدىء ، (أنْ يُقال) ، الاسم (النكرة : كلّ ما صلح دخول الألف واللام) المؤثّرين التّعريفَ (عليه) في فصيح الكلام (كَرَجُل ، وامرَأة ، و ثَوب) فَإنّ كلاً منها صالح لذلك بأن يُقال : الرَّجُل ، والمرْأة ، والثَّوبُ [7] .

(5 ، 6) انظر : " شرح التصريح " ١ : ٩١ و " الكواكب الدرية " للأهدل 1 : 103 ، 104 . والشاهد فيهما جمع (قمر) على (أقمار) و (شمس) على (شموس) مع عدم وجود غيرهما في الكون - كما يزعم - وذلك للسبب الذي ذكره الفاكهي .

(7) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 82 .

أو وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام عليه كَـ " ذِي " بمعنى صاحب . والضرب الثاني : المعرفة ، وهي ستة أنواع : .....

ولـمَّا كان هذا الضابط يحتاج إلى الزيادة . قال : (أو) كلّ ما (وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام) المؤثّرين (عليه كَـ " ذِي ") فإنّه لا يقبل الألف واللام [8] لكنه يقع موقع ما يُقابلها : لأنّه (بمعنى صاحب) . وصاحب يقبل " أل " لأنّه من الصفات التي غلبت عليها الاسميّة [9] . أمّا ما لا يَقْبَلُهَا [10] . أو يقبلها . لكن لا يُؤثّر فيه تعريفاً كـ " فَضْل [11] . وحَارث " فليس بنكرة . ومن علامتها أيضاً دخول " ربّ " عليها و " كم " الخبريّة . ووقوعها حالاً . وتمييزاً . واسماً لِـ " لا " التبرئة [12] .

ولا يَرِدُ على التعريف المذكور الأسماء المتَوغّلة في الإبهام [13] . وأسماء الفاعلين . والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها . مع أنّها نكرات لأنّ هذا التعريف بالخاصة . ولا يشترط فيه الانعكاس [14] .

(والضرب الثاني : المعْرِفَة) . وهي : ما وضع ليستعمل في واحد بِعَيْنِه . (وهي) هنا (ستة أنواع) [15] مُتفاوتة في التعريف [16] كالنكرات :

---

(8) " أل " في الحلبي ص (27) .

(9) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 83 .

(10) أي لا يقبل " أل " .

(11) لأن مدلول (فضل) و (الفضل) سواء . لذا احترز بقوله " الألف واللام المؤثّرين التعريف . انظر : " حاشية الشيخ ياسين علي مجيب الندا " 1 : 182 .

(12) وأمثلة ذلك : " ربَّ شيخ . وكَم من قَرْيَةٍ . وجئت راكباً . واشتريتُ خمس بقرات . ولا رَجُلَ في الدار " .

(13) نحو : " غير " و " مثل " .

(14) " الفرق بين الحدّ والخاصة . أنّ الحدّ مطّرد ومنعكس . والخاصة مطردة غير منعكسة ... نحو : كلّ ما دخله اللام اسم ولا يقال كلّ اسم يدخله اللام " - انظر : الرضي 1 : 43 .

(15) وزاد عليها الرضي وابن هشام واحداً وهو (المنادى) نحو : " يا رجَلُ " لمعيّن . وفصل أبو حيّان في هذا الاختلاف وأصحابه واختار أن المعارف خمس . انظر : " شرح الكافية " 3 : 243 . و " أوضح المسالك " 1 : 83 . و " الارتشاف " 1 : 460 .

(16) قال ابن مالك في " شرح التسهيل " 1 : 115 " مَن تعرّض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه " .

المضمر ، وهو أعرفُها ، ثُمّ العَلم ، ثمّ اسم الاشارة ، ثمّ الموصول ، ثمّ المعرّف بالأداة ، والسادس ما أضيف إلى واحدٍ منها ، وهو في رتبة ما أضيف إليه ، إلاّ المضاف إلى الضمير فإنّه في رتبة العَلم .

(المُضْمَر) ، و يُقال له الضمير أيضاً [17] . من أضْمَرْتُ الشَيءَ إذا أخفيته وسترته . وإطلاقه على البَارز تَوسُّع . (وهو أعْرَفُهَا) عند الجمهور [18] . وأعرف أصنافه المتكلّم . ثمّ المخاطب . (ثمّ) اسم (العلم) يلي المضمر في التعريف ، وقيل العلم الشخصيّ أعرفها ، لأنّه لا يتناول بوضع واحد إلاّ شخصاً واحداً ، بخلاف غيره منها فإنّه يتناول أموراً متعددة بوضع واحد . (ثمّ اسم الاشارة ، ثمّ) اسم (الموصول ، ثمّ المعرّف بالأداة ، و) أمّا (السادس) فهو (ما أضيف إلى واحد منها) إضافةً معنويّة ، كـ " غُلام زَيْدٍ " وهذا ، والرَّجُلِ ، (وهو) بحسب التّعريف (في رتبة ما أضِيف إليه) فالمضاف إلى العَلم ، في رتبة العَلم ، وهكذا (إلاّ) الاسم (المضاف إلى الضمير) كـ " غُلامي " (فإنّه) ليس في رتبة الضمير ، بلْ (في رتبة العَلم) ؛ إذ لو كان في رتبة الضمير لما صحّ " مَررتُ بزَيْدٍ صَاحِبِكَ " ، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ، بل مثله أو دونه [19] قال ابن هشام [20] : " وزعم بعضُهم أنّ ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ، ويدلّ على بطلانه قوله :

---

(17) هو مصطلح بصري ، والكوفي يسميه " الكناية ، والمكني " ، انظر : " الارتشاف " 1 : 115 .

(18) اختلف في أعرف المعارف ، فقيل (العلم) وقيل (اسم الإشارة) وقيل (المعرّف بأل) وقيل (الضمير) انظر : " الإنصاف " 2 : 707 ، مسألة (101) .

(19) انظر : ابن هشام " الشذور " ، ص (152) .

(20) هو : عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ ، نحويّ ، مشارك في المعاني ، والبيان ، والعروض والفقه وغيرها ، ولد بمصر سنة (708 هـ) وتوفي بمكة المكرمة سنة (761 هـ) من أشهر مصنفاته : قطر الندى وبل الصدى ، ومغني اللبيب ، وشرح شذور الذهب ، وغيرها ، انظر ابن العماد " شذرات الذهب " 6 : 191 .

وُيسْتَثْنَى مـمّا ذكر اسم اللّه تعالى . فَإنّه علم . وهو أعرفَ المعارف بالإجماع .

كخُـذُرُوفِ الوَلِيـدِ المُثَـقَّـبِ [21]

فوصف المضاف إلى المعرفة بأل . بالمعرّف بها . والصفة لا تكون أعرفَ من الموصوف " [22] انتهى .

وإنّما قيـدنا المضاف إلى واحد منها : لكون الإضافة معنويّة . لأنّ الاضافة اللفظيّة لا تقيّد تعريف المضاف كما سيأتي في بابها [23] . وسيأتي أيضاً أنّ المضاف إذا كان شديد التوغّل في الابهام كـ " غَيْر " . و " مِثل " لا يتعرّف أيضاً . فَيُخَصُّ به أيضاً عموم كلامه [24] .

(وُيسْتَثْنَى مّا ذُكر) قَبلُ - وهو أنّ المضمر أعرف المعارف - (اسمُ اللّه تعالى . فَإنَّه عَلَمٌ) لذات الواجب الوجود . المستحقّ لجميع المحامد . (وهو) مع ذلك (أعرفُ المعارف بالإجماع) [25] .

وفي " إعراب القرآن " للشهاب الحلبيّ [26] . أنّ سيبويه رُئي في المنام فَقِيل له : ما فَعل اللّه بِكَ . فقال : أدْخَلَنِي الجَنَّة . فَقِيل له : بِمَ [؟] قال بقَولي : إنَّ اسْمَهُ أعْرَفُ المعَارِفِ . [27]

---

(21) من الطويل . لأمرىء القيس . وصدره : (فأدركَ لم يُجهد . ولم يُنْنَ شأوه ... يَمُـرُّ كخذروف ...) والخذروف : آلة يلعب بها الصبيان .

الشاهد : قوله (كخذروف الوليد المثقب) حيث اكتسب المضاف (خذروف) التعريف بإضافته إلى ما فيه " أل " وهو (الوليد) فَنُعت بالمعرفة (المثقّب) . انظر : ديوان امرىء القيس ص (51) . وبلا نسبة في " شرح الشذور " ص (151) .

(22) انظر : " شرح الشذور " . ص (151).

(23) انظر : ص (380) من التحقيق .

(24) انظر : ص (378) من التحقيق .

(25) انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 1 : 459 .

(26) هو : أحمد بن يوسف بن عبدالدائم بن محمد الحلبيّ (شهاب الدين) . المقرىء النحويّ . نزيل القاهرة . المعروف بالسمين . مَهَرَ في النحو . ولزم أبا حيّان إلى أنّ فاق أقرانه . ولي تدريس القراءات بجامع طولون . ونظر الأوقاف . وناب في الحكم . وله من المصنفات : إعراب القرآن . وتفسير القرآن . وشرح التسهيل . ... . مات في سنة (756هـ) . انظر : السيوطي " بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة " 1 : 402 . تح : محمد أبو الفضل . ط 2 . دار الفكر . بيروت . 1979م .

(27) الدّر المصون 1 : 24

فصل المضمر والضمير

اســـــمـان لما وضـع لمتكلّـم كـــ " أنـَا " . أو مـخـاطب . كـــ " أنْتَ " . أو غـائب . كَـــ " هُو " .....

(فصل) في بَيانِ الضمير وانْقِسَامه[1]

(المضْمَر والضَـمير) مدلولهما واحد لأنّهـما (اســـمان لما وُضِعَ لمتكلّم) أي لمتَلَفّظٍ بهذا اللفظِ الموضـــوع . (كـــ " أنَا " . أو) وضَع لشـــخصٍ (مـخاطب) بذلك اللفظ . (كَـــ " أنْتَ " أو) وضع لشخصٍ (غائب) ليس متكلّماً ولا مخاطباً (كـــ " هُو ") .

فَخَـرجَ لَفْظُ المتكلّم . والمخاطـــب . وكذا الاســـم الظاهر . الذي أريد به مـتكلّـــم . أو مـخاطب . أو غـائب : كـــ " زَيْد " في قـول من اســـمـه " زَيْد " مـريداً نفســه " زَيْدٌ قَائم " . وكقـولك " يَا زَيْدُ قُـمْ " . و " قَامَ زَيْدٌ " تُريد به شـخصـاً غـائبـاً . فَإنّ لفظ " زَيْد " وإنْ أطلق فـي الأوّل على المتكلّم . وفـي الثـاني على المخـاطب . وفي الثـالث على الغائب . إلاّ أنّه ليس موضوعاً لذلك . بل الأسماء الظاهرة كلّها موضوعة للغائب . ويُكَنّى عنها بضمير الغَيْبَة . وكذا يَاء " إيَّايَ " . وكاف " إيَّاكَ " فليست بضمائر . فَإنّها لا تدلّ على متكلّم . ولا مخاطب . ولا غائب بل على تَكَلُّم . وخِطاب . وغَيْبَة . فهي أحرف . والـدال على المتكلّم . والمخاطب . والغائب . إنّما هو " إيَّا " لكنّه لـمّا وضع مشتركاً بينها . وأرادوا بَيان ما عنَوا به . احتاجوا إلى قرينة تبيّن ذلك[2] .

---

(1) " المضمر وأقسامه " في الحلبي ص (28) .

(2) هذا مذهب سيبويه في " الكتاب " 2 : 356 . وذهب الفرّاء إلى أنّ اللواحق هي الضمائر . وليست " إيّا " سوى دعامة تعتمد عليها الضمائر . ونقل ابن مالك أنّ " أيا " اسم ظاهر عند الخليل والأخفش . والمازني . واللواحق ضمائر . انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 1 : 474 . وابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 144 .

وشَمِلَ التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب . كالواو [3] : لأنّه إذا وُضِعَ لأحدهما صدق عليه الحدّ بالنظر إلى تلك الحيثيّة . ثمّ إذا وُضِعَ لآخر منهما يكون الحدّ صادقاً عليه أيضاً من حيثيّة أخرى .

(وينقسم) المضمر (إلى مُسْتَتِر و بَارز) [4] تَبِعَ في هذا التقسيم ابن هشام في التوضيح [5] . وهو صريح في أنّ المستتر قسيم للبارز . المنْقَسم إلى مُتَّصِل . ومُنْفَصل . كما سيأتي . وكلام غيره كَـ " التّصريح " [6] في أنّه قسم من المتّصل [7] .

ولك أن تقول : هذه القسمة ناقصة لأنّها لا تشمل الضمير المحذوف . اللهم إلاّ أنْ يُقال : تفسيره للمستتر بما سيأتي شامل . ويُفرّق بينه وبين المحذوف . أنّ المستتر اصطلاحاً مرفوع [8] . وعامله لفظيّ . والمحذوف أعمّ من ذلك . نَبَّه على ذلك بَعْضُ المتأخرين [9] .

---

(3) أي " واو الجماعة " .

(4) وقسّمه أبو حيّان إلى " مُسْتكن وبارز " في " الارتشاف " 1 : 462 .

(5) انظر : " أوضح المسالك " 1 : 83 .

(6) هو كتاب الشيخ خالد الأزهري " شرح التصريح على التوضيح " . شرح لكتاب ابن هشام " أوضح المسالك " فرغ من وضعه سنة (896هـ) وقد اعتمد عليه الفاكهي كثيراً ونقل الكثير من أقواله .

(7) انظر : 1 : 98 .

(8) انظر : " أوضح المسالك " 1 : 87 .

(9) لم أجد هذا التنبيه سوى عند الشيخ ياسين الحمصي في حاشيته على " مجيب الندا " للفاكهي 1 : 188 .

فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ . وهو إمّا مستتر وجوباً . كالمقدّر في فعل أمر الواحد المذكّر كـ " اضْرِبْ . وقُمْ . وفي المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكّر كتَقوم . وتَضْرِبُ . وفي الفعل المضارع المبدوء بالهمزة . كأقوم . وأضرب . وبالنون كنقوم . ونضربُ .

(فالمستتر ليس له صورة في اللفظ) بَل يُنوى . (وهو إمّا) (مستتر) في عامله (وجوباً) وهو الذي لا يمكن أنْ يَحُلَّ الظاهر محلّه (كَـ) الضمير (المقدّر في فِعْل أمر الواحد المذكّر كَـ " اضربْ . وَقُمْ ") ففي كلٍّ منهما يُقدّر ضمير . مرفوع المحلّ على الفاعليّة . لا يظهر وجوباً . وأمّا نحو : ﴿ اذْهَبْ أنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ [10] . فَـ " أنْتَ " تأكيد للمستتر [11] . بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحدة . والمثنّى . والمجموع . فَإنّه يبرز في الجميع كـ " قُومِي . و قُومَا . و قُوموا " .

(و) كالمقدّر (في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكّر كتَقُومُ) يا زَيْدُ . (و تَضْرِبُ) . بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة كـ " هِنْدٌ تَقُوم " . فإنّ استتاره جائز لا واجب . وبخلاف مرفوع المبدوء بتاء خطاب الواحدة . أو التّثنية . أو الجمع . نحو : تَقُومِينَ . وتَقُومَانِ . وتَقُومُونَ . وتَقُمْنَ . (و) كالمقدّر (في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة) للمتكلّم وحده . مذكراً كان . أو مؤنثاً (كـ " أقُومُ . وأضْرِبُ " . و) في المضارع المبدوء (بالنّون) للمتكلّم . و مَنْ معه . مُذكراً . كَانَ . أو مؤنثاً (كـ " نَقُومُ . ونَضْرِبُ ") فهذه أربعة مواضع يَسْتَتِرُ فيها الضمير وجوباً . ولا يَرْفَعُ فيها الفعْلُ الاسْمَ الظاهر .

---

(10) سورة المائدة 5 : 24 ﴿ اذهبْ أنت وربك فقاتلا ﴾ .

(11) انظر : أبو حيّان " البحر المحيط " 3 : 471 .

وإمّا مستتر جوازاً كالمقدّر . نحو : زَيْدٌ يَقُومُ .

(وإمّا مُسْتَتِر) في عامله (جوازاً) وهو الذي يحلّ الظاهر محلّه (كَـ) الضمير (المقدّر) في فعل الغائب . أو الغائبة . (نحو : زَيْدٌ يَقُومُ) . وهِنْدٌ تَقُومُ . ففي كلٍّ منهما يقدّر ضمير مستتر جوازاً ؛ لأنّه يحلّ محلّه الظاهر . إذ لو قيل : " زَيْدٌ يَقُومُ أَبُوهُ . أو هِنْدٌ تَقُومُ أُمُّهَا " لكانَ الكلام صحيحاً [12] .

وقَد يجبُ إبراز الضمير إذا جَرى رافعه على غير مَنْ هو له . نحو " غُلامُ زَيْدٍ يَضْرِبُهُ هُوَ " إذا كانت الهاء للغلام . وظاهر عبارته . كغيره جواز أنْ يُقال : " قَامَ هُو " على الفَاعليّة . وبه صرّح البدر بن مالك [13] . ونُقل عن سيبويه أيضاً [14] . وقد خالف في ذلك ابن هشام [15] فجزم بوجوب استتار الضمير في نحو : " زَيْدٌ قَامَ " وأنّه لا يُقال " قَامَ هُوَ " على الفاعليّة . وكذا قال الرضي [16] . بوجوب الاستتار في ذلك . في جميع الصفات . وما قاله [17] هو الموافق لقولهم : إنّه متى أمكن اتصال الضمير لا يُعْدَلُ إلى انفصاله .

---

(12) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 87 - 88 .

(13) انظر : شرح ابن الناظم ص (60) والبدر بن مالك هو : محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك (الشيخ بدر الدين) . نحويّ . خبير بالمعاني والبيان . أخذ عن والده النحو . وحلّ محلّه بعد موته في دمشق . شرح ألفية والده . وشرح غريب تصريف ابن الحاجب . توفي سنة 686هـ - انظر : ابن العماد " شذرات الذهب " 5 : 398 .

(14) وهذا خلاف ما صرّح به سيبويه في الكتاب 2 : 351 ولا يقع (هو) في (فَعَلَ) لو قلت : (فَعَلَ هو) . لم يجز إلا أن يكون صفةً " .

(15) انظر : " أوضح المسالك " 1 : 88 .

(16) انظر : " شرح الكافية " 2 : 246 . قار يُونس . وعبارة " استتار الضمير في نحو ... " إلى قوله " قال الرضي بوجوب الاستتار " تكررت مرتين في الأصل بسبب انتقال نظر الناسخ إلى كلمة " استتار " الأولى .

(17) " قالاه " في الحلبي ص (28) .

ولا يكون الضمير المستتر إلاّ ضمير رفع . إمّا فاعلاً . أو نائباً لفاعل .

والبارز ما له صورة في اللفظ . وينقسم إلى : مُتّصِل ومنفصل . فالمتّصل هو الذي لا يُفتتح به النطق . .....

(ولا يكون الضمير المستتر إلاّ ضمير رفع) لأنّه لا يخلو (إمّا) أن يكون (فاعلاً . أو نائباً لفاعل)[18] . والفاعل لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء من عامله . فجوّزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باسْتِتَار الفاعل . واكتفوا بالفعل . بخلاف المنصوب والمجرور[19] . فإنّهما فضلة يتمُّ الكلام بدونهما . ثمَّ الضمير المستتر " لم تضع العربُ له لفظاً يُعَبّر به عنه . ولكن لضيق العبارة عُبِّرَ عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل للمبتدئين . وليس هو إيّاه على الحقيقة "[20] .

(والبَارِزُ ما له صورة في اللفظ . وينقسم إلى : مُتَّصِل) بعامله وهو الأصل (و) إلى (مُنْفَصِل) عنه لمانع يمنع من الاتّصال . (فالمتّصل هو الّذي لا يُفْتَتَحُ به النّطق) . أي . لا يمكن الابتداء به في أوّل الكلام[21] من غير تقدّم لفظ آخر عليه

---

(18) " نائب الفاعل " في الأصل فقط

(19) نحو : رأيته عند منزله .

(20) العبارة بين علامتي التنصيص للأزهري في " شرح التصريح " 1 : 97 جعلها الفاكهي للمفرد بدلاً من المثنى في التصريح . كما نفادى الفاكهي خطأ الأزهري في قوله (وليس هما إياهما) حيث فصل الضمير مع إمكانية الاتصال . وكان على الأزهري أن يقول : (وليسا إياهما) .

(21) أي على معناه الذي كان عليه قبل وقوعه في أوّل الكلام . فلا يمكن أن تكون الجملة (ضربتهم) هي نفسها (هم ضربتُ) . فالضمير في الأولى مفعول به والثانية مبتدأ مع وجود آخر مستتر تقديره (هم) . ولا يمكن أن يكون الضمير منفصلاً متّصلاً وبارزاً ومستتراً

ولا يقع بعد إلاّ كـ " تاء " قُمْتُ . و " كاف " أكرمكَ . والمنفصل هو ما يفتتح به النطق . ويقع بعد إلاّ نحو أن تقول : أَنَا مُؤْمِنٌ . وما قام إلاّ أنا . وينقسم المتصل إلى مرفوع ومنصوب ومجرور . فالمرفوع نحو : ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا . .....

بحسب وضع العرب . لا بحسب العقل ؛ لأنّ الافتتاح به ممكن عقلاً . (ولا يقع بعد) لفظ (إلاّ) في الاختيار (كـ " تَاء " قُمْتُ . و " كاف " أكْرَمَكَ) كلّ منهما ضمير متصل . الأوّل مرفوع المحلّ . والثاني منصوبه . ولا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد " إلاّ " اختياراً [22] .

(والمنفصل هو) : ما كان بخلافه . فهو : (مَا يُفْتَتَحُ به النُطق) أي يمكن الابتداء به من غير أن يتوقّف التلفظ به على كلمة أخرى (ويقع بعد إلاّ) اختياراً . (نحو أنْ تَقُولَ) إذا ابتدأت به : (أَنَا مُؤْمِنٌ . و) يستعمل بعد إلاّ . نحو : (مَا قَامَ إلاّ أَنَا) . أو أنْتَ . أو هُوَ .

(وينقسم) الضمير (المتّصل إلى مرفوع) المحلّ . (ومَنْصوب) المحلّ . (ومجرور) المحلّ . (فالمرفوع) المتّصل اثنا عشر ضميراً : اثْنَان للمتكلّم (نحو : ضَرَبْتُ) بضمّ التاء للمتكلّم وحده . مذكراً كان . أو مُؤنثاً . (وضَرَبْنا) بسكون الباء . و " نَا " ضمير

---

(22) لأنّه جائز في ضرورة الشعر . نحو : (أن لا يجاورنا إلاّكِ ديّار) حيث جاء الضمير البارز بعد (إلاّ) ضرورة في (إلاّك) ولم يعتبره ابن مالك ضرورة .

انظر : ابن جنّى " الخصائص " 1 : 308 . " شرح التسهيل " 1 : 152 . و " الخزانة " 5 : 278 . 325 .

ونحو : ضَرَبتَ ، وضَرَبْتِ ، وضربتُمَا ، وضَربتُم ، وضَرَبْتُنَّ ، وضَرَبَ ، وضَربا ، وضربُوا ، وضَربتْ ، وضربتَا ، وضَرْبنَ .

بَارز للمتكلّم ، و مَنْ معه ، أو للمعظّم نفسه . (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله . (نحو : ضَرَبْتَ) بفتح التاء ، للمذكّر المخاطب . (و ضَرَبْتِ) بكسرها للمؤنثة المخاطبة . (وضَرَبْتُما) بضمّها ، للمثنّى المخاطب مذكراً كان ، أو مُؤنثاً ، والميم ، والألف علامةٌ للتثنية . (و ضَرَبْتُم) بضمّها لجمع الذكور . (وَضَرَبْتُنَّ) بضمّها لجمع الإناث المخاطبات . والنّون المشدّدة علامة جمع الإناث . وبما قررناه علم أنّ التاء في الجميع هو الضمير فاعلاً أو نائباً عنه [23] .

(و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً نحو : زَيْدٌ (ضَرَبَ) . فَفِي " ضَرَبَ " ضمير مستتر للمذكّر الغائب تقديره " هو " . (و) الزَيْدَانِ (ضَرَبَا) فالألف ضمير بارز متّصل لمثناه . (و) الزيْدُون (ضَرَبُوا) فالواو ضمير بارز متّصل لجمعه . (و) هِندٌ (ضَرَبَتْ) . ففي " ضَرَبَتْ " ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة تقديره " هي " والتاء الساكنة المتّصلة بالفعل علامة التأنيث . (و) الهندان (ضَرَبَتَا) . فالألف ضمير بارز لمثناه ، والتاء علامة التأنيث ، وحُرّكت لالتقاء الساكنين ، وللمناسبة . (و) الهندات (ضَرَبْنَ) فالنّون ضمير بارز متّصل لجمعها .

---

(23) " ولا يقع إلا فاعلاً أو نائباً عنه " في (ب ، والخلبي ص 29) .

والمنصوب . نحو : أكْرَمَنِي . وأكْرَمَنَا . وأكرمكَ . وأكرمَكِ . وأكرمكُما . وأكرمكُم . وأكرمكنَّ . وأكْرَمَهُ . وأكرَمَهَا . وأكرمُهَما . و .....

وظاهر عبارته أنّ الضمير في " ضَرَبَ . وضَرَبَتْ " متّصل مع أنّه مستتر . وهو مخالف لما قدّمه من أنّ المتّصل قسم من البارز الذي هو قسيم للمستتر . فكيف يكون قسيم الشيء قسماً منه [؟] .

(والمنصوب) المتّصل اثنا عشر أيضاً :

اثنان للمتكلّم أيضاً . (نحو : أكْرَمَنِي) . فالياء ضمير متّصل بارز للمتكلّم وحده . مذكراً كان أو مُؤنثاً . (وأكْرَمَنَا) بفتح الميم . و " نَا " ضمير متّصل . بارز للمتكلّم . ومعه غيره . أو للمعظّم نفسه . (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله . نحو : (أكْرَمَكَ) . بفتح الكاف . وهو ضمير متّصل بارز للمذكّر المخاطب . (و أكْرَمَكِ) بكسرها للمؤنثة المخاطبة . (وأكْرَمَكُمَا) بضمّها للمثنى المخاطب مذكراً كان . أو مؤنثاً . والميم والألف علامة التثنية . (وَأكْرَمَكُم) بضمّها لجمع الذكور المخاطبين . والميم علامة جمع الذكور . (وأكْرَمَكُنَّ) بضمّها لجمع الإناث المخاطبات . والنّون المشددة علامة جمع الإناث .

(و) خمسة للغائب باعتبار أحواله . نحو (أكْرَمَهُ)[24] فالهاء ضمير متّصل بارز للغائب . (و) هِنْدٌ (أكْرَمَهَا) . فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة . (و) الزيدان (أكْرَمَهُمَا) بضمّها للمثنّى المذكّر الغائب . والميم والألف علامة التثنية . (و) الهندان

(24) " أكرمه عمرو " في الحلبي ص (29) .

أنا . ونَحن . وأنْتَ وأنْتِ . وأنْتُما . وأنتُم . وأنْتُنَّ . وهو . وهي . وهما . وهم . وهُنَّ . فكلّ وادة من هذه الضمائر إذا وقع في ابتداء الكلام فَهُو مبتدأ . نحو : ﴿ أنا ربُّكُم ﴾ . .....

ما هو للمتكلّم . مذكراً أو مؤنثاً . وهو اثنان : (أنَا) في حال انفراده . (ونَحْنُ) في حال اشتراكه مع غيره . أو تعظيمه نفسه . وما هو للمخاطب . (و) هو خمسة باعتبار أحواله [25] : (أنْتَ) بفتح التاء للمذكّر المفرد . (وأنْتِ) بكسرها للمفردة المؤنثة [26] . (وأنْتُما) بضمّها للمثنّى مطلقاً . وبعدها ميم متحركة بعدها ألف . (وأنْتُم) بضمّها لجمع الذكور . وبعدها ميم ساكنة . (وأنْتُنّ) بضمّها لجمع الإناث [27] . وبعدها نون مشدّدة مفتوحة .

(و) ما هو للغائب . وهو خمسة أيضاً باعتبار أحواله (هُوَ) للمفرد المذكّر . (وهي) للمفردة المؤنثة . (وهُما) للمثنّى مطلقاً . (وهُم) [28] لجمع الذكور . (وَهُنّ) بالنّون المشددة لجمع الإناث . (فكلّ واحدة من هذه الضمائر) المنفصلة (إذا وقع في ابتداء الكلام فَهُو) مرفوع المحلّ على أنّه (مبتدأ) مُخْبَرٌ عنه بما يطابقه في المعنى : إنْ مفرداً مذكراً فَمفرد مذكّر . وإنْ مفرداً مؤنثاً فمفرد مؤنّث . وإنْ مثنّى فَمثنى . وإنْ جمعاً فجمع (نحو : ﴿ أنا ربُّكُمُ ﴾ [29]) فَـ " أنَا " ضمير منفصل بارز في محلّ رفع على

---

(25) " باعتباو " في الحلبي ص (30) وهو خطأ .

(26) " المخاطبة " في (هـ . والحلبي ص 30) .

(27) " المخاطبات " في (هـ . والحلبي ص 30) .

(28) " بالميم " في (هـ . والحلبي ص 30) .

(29) سورة النازعات 79 : 24 ﴿ فقال أنا ربّكم الأعلى ﴾ .

أنّه مبتدأ . و " ربُّكم " خبره . والكاف في محلّ جرّ بالإضافة . والميم علامة للجمع المذكّر [30] . وتقول : أنَا قَائم . وأنَا قَائمةٌ . ونَحنُ قَائمان . ونَحنُ قَائمتَان . ونَحْنُ قَائمُون . إنْ عمّ التذكير . أو غُلّبَ . فإنْ عمّ التأنيث . قلت : نَحْنُ قَائمَاتٌ . (و) قد يستعمل " نَحْنُ " للمعظّم نفسه . نحو (﴿ نَحْنُ الوَارِثُونَ ﴾ [31]) فَـ " نَحْنُ " ضمير منفصل . بارز . في محلّ رفع على أنّه مبتدأ . و " الوَارِثُونَ " خبره . وعلامة رفعه الواو . (و) نحو (﴿ أنْتَ مَوْلانَا ﴾ [32]) فَـ " أنْتَ " ضمير منفصل بارز في محلّ رفع على أنّه مبتدأ . و " مَوْلانَا " خبره . وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على الألف . و " نَا " مضاف إليه . ونحو (﴿ وهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [33]) فَـ " هُوَ " ضمير منفصل بارز . مرفوع المحلّ على أنّه مبتدأ . و " قَدِيرٌ " خبره . و " على كلّ شيءٍ " جار ومجرور . ومضاف إليه . متعلّق بالخبر .

(والمنصوب) المنفصل (اثْنَتَا عَشَرَةَ كلمة وهي) ثلاثة أقسام أيضاً : ما هو للمتكلّم مُذكّراً أو مُؤنّثاً . وهو اثنان : (إيَّايَ) في حال انْفِراده . (وإيَّانَا) في حال اشتراكه مع غيره . أو تعظيمه نفسه . (و) ما هو للمخاطب . وهو خمسة باعتبار أحواله .

---

(30) " والميم علامة للجمع المذكّر " ساقط من (د) .

(31) سورة الحجر 15 : 23 ﴿ وإنّا لنحن نحيي ونميتُ ونحن الوارثون ﴾ .

(32) سورة البقرة 2 : 286 ﴿ أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾ .

(33) سورة المائدة 5 : 120

إيّاكَ ، وإيّاكِ ، وإيّاكُما ، وإيّاكُم ، وإيّاكُن ، وإيّاهُ ، وإيّاها ، وإياهُما ، وإيّاهم ، وإياهُنَّ . فهذه الضمائر إذا وقعت لا تكون إلا مفعولاً به ، نحو : ﴿ إيَّاك نَعْبُدُ ﴾ . ﴿ إيَّاكُم كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ .

(إيَّاكَ) بفتح الكاف ، خطاباً للمفرد المذكّر . (وإيَّاكِ) بكسرها ، خطاباً للمفردة المؤنّثة . (وإيَّاكُما) بضمّها ، خطاباً للمثنّى مطلقاً . والميم والألف علامة التثنية . (وإيَّاكُم) بضمّها ، خطاباً لجمع الذكور والميم علامة الجمع (وإيّاكُن) خطاباً لجمع الإناث والنون المشدّدة علامة جمعهنّ .

(و) ما هو للغائب ، وهو خمسة باعتبار أحواله أيضاً : (إيّاهُ) للغائب المذكّر ، (وإيَّاهَا) للغائبة المؤنثة ، (وإيَّاهُمَا) للغائب المثنّى مطلقاً ، والميم والألف علامة التثنية (وإيَّاهُم) لجمع الذكور الغائبين ، والميم علامة الجمع (وإيّاهُنَّ) لجمع الإناث الغائبات ، والنّون المشدّدة علامة جَمعهنَّ .

(فَهذه الضمائر) المنفصلة (إذا وقعت) في التركيب (لا تكون إلاّ مفعولاً به) ، والحكم في الإعراب لمحلّها كما تقدّم من أنّ الضمائر كلُّها مَبنيّة . (نحو : ﴿ إيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [34]) فَـ " إيَّا " ضمير منفصل ، بارز ، في محلّ نصب على أنّه مَفْعُول مُقَدّم [35] ، والكاف المتّصلة به حرف خطاب ، و " نَعْبُدُ " فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه وجوباً [36] ، ونحو (﴿ إيَّاكُم كَانُوا يَعْبُدُون ﴾ [37]) . فَـ " إيَّاكُم " في

---

(34) سورة الفاتحة 1 : 5 .

(35) " لنعبد " في (د) .

(36) انظر : العكبري " التّبيان " 1 : 6 .

(37) سورة سبأ 34 : 40 .

ومتى أمكن أنْ يُؤتى بالضمير متّصلاً ، فلا يجوز أنْ يُؤتى به منفصلاً . فلا يُقال في : قُمتُ ، قَامَ أنَا ، ولا في : أكرمَكَ ، أكْرَم إيَّاكَ .

محلّ نصب على أنّه مفعول مقدّم لـ " يعبدون " . وجملة " يَعْبُدونَ " من الفعل والفاعل في محلّ نصب خبر كان . واسمُهَا الضمير المتّصل بها [38] .

وقد رتّب المؤلفُ الضمير ترتيباً حسناً . فإنّه قدّم ضمير المتكلّم . لأنّه أعْرَفُ . وأتْبعَهُ بما يليه . وهو ضمير المخاطب . وأخّر عنهما ضمير الغائب لأنّه أحطّ منهما رُتبةً . وقدّم من كلّ نوع ما للمفرد على ما لغيره . لأنّ المفرد سابق .

تَتِمّةٌ : عُلم ممّا تقدّم أنّ الضمائر البارزة ستُّونَ ضميراً . وذلك لأنّ الضمير البارز . إمّا متّصل . أو منفصل . وكلّ منهما إمّا مرفوع . أو منصوب . أو مجرور . فهذه ستة . لكنّ المجرور لا يكون إلاّ متّصلاً كما عُلم . فتصير خَمسة . ولكلٍّ منهما اثْنَتَا عَشَرَةَ كَلمة . وإذا ضَربتَ خَمسة في اثْنَي عشرَ . كان الحاصل ستّين ضميراً . وقد تقدّمت أمْثلتُها . ويضمّ إليها " يَاءَ " المخاطبة على مَذْهب سيبويه [39] فيصير المجموع [واحداً] وستينَ [40] ضميراً . والقسمة العقليّة تقتضي تسعين لكن لا يلزم مجيء الاصطلاح على مقتضى العقل .

واعلم أنّ الضمير المتّصل أصل للضمير المنفصل ؛ لأنّ مَبْنَى الضمير على الاختصار . والمتّصل أخصر من المنفصل ؛ (و) لهذا (مَتَى أمْكَن أن يُؤتى بالضمير مُتَّصلاً) بعامله (فلا يجوز أنْ يُؤتى به منفصلاً) في الاختيار . (فلا يُقال في : قُمْتُ . قَامَ أنَا) لإمكان " قُمْتُ " . (ولا في : أكْرَمَكَ [41] . أكْرَمَ إيَّاكَ) لإمكان " أكْرَمَكَ " .

---

(38) انظر : العكبري " التّبيان " 2 : 1070 .

(39) انظر : " الكتاب " 4 : 155 " وأمّا الياء التي هي علامة الإضمار ... وذلك " اخْشَي الرجلَ " . للمرأة ... " .

(40) " إحدى وستون " في الأصل وهو خطأ من جهتين : الأولى في " إحدى " المؤنثة . بينما هو يتحدث عن المجموع ! والثانية جعله خبر " يصير " مرفوعاً وهو " ستون " !! . و " أحداً وستين " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (31) وهو خطأ أيضاً والصواب " واحداً وستين " .

(41) ثمّ خلط شرح الفاكهي بالأصل " متمّمة لرعيني " في طبعة الحلبي ص (31) هكذا : " (ولا في) أكرمك (أكرم إيّاك) " .

إلاّ نحو : سَلْنِيهِ . وكُنتُهُ . فيجوز الفصل أيضاً . نحو : سَلِني إيّاه . وكنتُ إيَّاه .

وأمّا قوله :

قَـدْ ضَـمِنَتْ إيَّاهُـمُ الأرْضُ [42]

فضـــرورة . فَإنْ لم يمكن الاتّصال لتقـدّم ضمير على عامله . نحـو : ﴿ إيّاكَ نَعبُدُ ﴾ [43] . أو لوقوعـــه بعد " إلاّ " نحـو ﴿ لا تَعْبُدُوا إلاّ إيَّاهُ ﴾ [44] تَعيَّن الانفصال . (إلاّ) أنْ يكون ثاني ضميرين . أولهما أعرف . وغير معروف . والعامل فيهما ناسخ . أوْ لا . (نحـو) قولك : الدَّرهَمُ (سَلْنِيهِ) . وزَيْدٌ ظَنَنْتُكَهُ . أو يكون الضمير منصوباً بـ " كَانَ " . أو إحدى أخواتها . تقدمه ضميرٌ . أوْ لا . (و) ذلك نحـو : الصَدِيقُ (كُنْتُهُ) . وكَانَهُ زَيْدٌ [45] . (فيجوز) في الهاء من الأمثلة المذكورة (الفصل أيضاً) مع إمكان اتصالها . (نحو : سَلْنِي إيّاهُ) . وظَنَنْتُكَ إيَّاهُ . (وكُنْتُ إيَّاهُ) . وكَانَ إيَّاهُ زَيْدٌ . وهو أرجح من الاتّصال عند الجمهور إذا كان العاملُ ناسخاً . ومرجوح إذا كان غيره . وعند جماعة الوصل أرجح مطلقاً . وكلاهما وارد [46] .

---

(42) من البسيط للفرزدق . وهو كما يلي :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إيّاهم الأرضُ في دهر الدهارير

الشاهد : قوله (ضمنت إيّاهم) حيث فصل الضمير مع إمكانية اتصاله . وذلك للضرورة . والقياس (ضمنتهم الأرض) .

انظر : " الخصائص " 1 : 308 . الذي نسبه لأميّة بن الصلت . وخطّأ ذلك العيني في " المقاصد " 1 : 274 . وانظر : " الانصاف " 2 : 698 .

(43) سورة الفاتحة 1 : 5 .

(44) سورة الإسراء 17 : 23 .

(45) " وكأنّه زيد " في الحلبي ص (31) وهو خطأ .

(46) انظر " أوضح المسالك " 1 : 97 .

.....

فَمِنْ وُرُود الوصل . قَوله تعالى : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ ﴾ [47] .

ونحو :

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِىءٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ [48]

وفي الحديث : " إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ " [49] . ومن ورود الفصل قوله - عليه السلام - " إنّ اللّه مَلّكَكُم إيَّاهُم " [50] . وقول الشاعر :

أخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ وقَدْ مُلِئَتْ

أرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأضْغَانِ والإحَنِ [51]

---

(47) سورة البقرة 2 : 137 .

(48) من البسيط بلا نسبة . وعجزه : (إذ لم تَزل لاكتساب الحَمد مبتدراً) .

الشاهد : قوله (إخالكه) حيث أتى بالضمير الثاني " الهاء " متصلاً . وهو مفعول ثانٍ للفعل الناسخ للإبتداء وهو " إخال " وهذا جائز لا شذوذ فيه ولا ضرورة .

انظر : " أوضح المسالك " 1 : 100 . و " المقاصد " 1 : 287 . و " شرح الأشموني " 1 : 136 .

(49) وتمام الحديث (وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله) . انظر : " البخاري . حديث رقم (1354) كتاب الجنائز .

(50) لم أعثر على هذا الحديث

(51) من البسيط بلا نسبة . والشاهد فيه : قوله (حسبتك إيّاه) بانفصال الضمير " إياه " عن " حسب " وهو جائز . انظر : " أوضح المسالك " 1 : 99 . و " المقاصد " 1 : 286 . و " شرح الأشموني " 1 : 138 . وقد ورد هذا الشاهد كاملاً في الأصل فقط .

وألفاظ الضمائر كلُّها مبنيّةٌ لا يظهر فيها إعراب .

وقوله :

لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَـــالَ بَعْدَنَـــا

عَنِ العَهْدِ . والإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ (52)

(وألفاظ الضمائر كلّها) متّصلها . ومنفصلها (مَبْنيّةٌ) والحكم في الإعراب لمحلّها . وتقدّم سبب بنائها (53) . وقوله (لا يظهر فيها إعراب) مُسْتَغْنىً عنه . بل من المعربات ما لا يَظْهَرُ فيه إعراب . ومع ذلك ليس مَبْنيّاً (54) .

---

(52) من الطويل . لعمر بن أبي ربيعة . وروي (طال) في نسخة الحلبي ص (31) قبله :

و (حال) معناه : تَغَيّر . وتحوّلت حاله عمّا كنّا نعلمه فيه .

الشاهد : (كان إيّاه) جاء خبر كان ضميراً منفصلاً . والأكثر أن يكون متصلاً في النظم والنثر الفصيح .

انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 3 : 107 . و " الخزانة " 5 : 312 . وبلا نسبة في " أوضح المسالك " 1 : 102 .

والشاهد ورد كاملاً في الأصل فقط .

(53) " بيانها " في الأصل .

(54) نحو : الاسم المعتل الآخر (عيسى . موسى . ...)

فصل العَلَمُ نَوعَان :

شخصيّ وهو ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره ، .....

(فَصْل) في بَيان العَلَم

بفتح العَين واللام . قيل إنّه مُشْتَقّ من العِلْم ، لأنّه يُعْلَم به مسمّاه ، أو لأنّ غالب مسمّياته أولُو العِلم . وقيل من العَلامة لأنّه عَلامةٌ دَالة على مُسمّاه .

(العَلَم) باعتبار شَخْص مُسَمَّاه [1] . وعدمه (نَوعان) : إمّا علم (شَخصيّ . وهو ما) - أي الاسم [2] - (وُضِعَ لشَيء بِعَينه) . أي لشيءٍ معيّن (لا يَتناول غيره) [3] . أي غير ذلك الشيء باستعماله فيه من حيث الوضع له . فما وُضِع لشيء شامل للمعرفة والنكرة .

وقوله " بِعَيْنه " مخرج للنكرة . وقوله " لا يتناول غيره " مخرج لبقيّة المعارف . فإنّها متناولة لأمور متعددة بوضع واحد كما بينته في " شرح القطر " [4] .

ودخل في التعريف العلم المشترك ، كـ " زَيْد " مسمّى به اثنان فأكثر ؛ لأنّه وإنْ تناول غيره ، لكن ليس بوضع واحد ، بل بوضعين ، أو أوضاع متعددة . وكذا ما صار علماً

---

(1) " تشخص " في هـ والحلبي ص (31) وجاء في " حاشية الشيخ ياسين علي مجيب الندا في شرح قطر الندى " 1 : 195 أنّ " الشخص ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه " .

(2) ولو قال الفاكهي : " وهو - أي الاسم - ما وضع ... " لكانت العبارة أوضح معنًى .

(3) " عيره " في الحلبي ص (31) وهو تصحيف .

(4) انظر : " مجيب الندا في شرح قطر الندى " 1 : 195 .

بالغَلَبَة [5] . كـ " ابن عُمَر " : لأنّه كالموضوع لتعيين مسمّاه في اختصاصه به . فغلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معيّن . ثمّ مسمّى هذا العلم [6] قد يكون من أولي العلم من المذكّرين (كـ " زَيْد ") . و جَعْفَر . ومن الإناث كـ " عائشة " (وفَاطمة) . وقد يكون ممّا يُؤْلَف من البلدان . كـ " طَيْبة [7] . (ومكّة [8] . و) من الإبل . نحو : (شَذْقَم) اسم جَمل للنعمان بن المنذر [9] . وإليه تنسب الإبل الشَذقميّة [10] . ومن القبائل . كـ " ثَقِيف [11] " . (وقَرَن) [12] . ومن الخيل كـ " لاحِق " [13] . ومن البغال

(5) جاء في " الارتشاف " 1 : 499 أنّه " هو الاسم اشتهر به بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً يمنع من الشركة في ذلك المعنى إذا ذكر " . فابن عمر يشير إلى عبدالله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ولا يشير إلى غيره .

(6) أي العَلم الشخصيّ .

(7) اسم آخر للمدينة المنوّرة . انظر : الحموي " معجم البلدان " 4 : 60 رقم الموضع (8028) .

(8) مكة المكرّمة . انظر : " معجم البلدان " 5 : 210 .

(9) هو : النعمان بن عمر بن المنذر الغساني (ت : 323 ق . هـ) من ملوك آل غسّان في الجاهليّة . كانت له حوران وعبر الأردن وتلك الأنحاء . وليها سنة 296 م بنى قصر السويداء بحوران وقصر حارب " انظر : خير الدين الزركلي " الأعلام " 8 : 38 . ط 6 . دار العلم للملايين . بيروت 1984م .

(10) انظر : " القاموس المحيط " 4 : 191 . و " لسان العرب " 12 : 320 مادة (شذقم) .

(11) " وثقيف صبيّ من قيس .. وقد يكون ثقيف اسماً لقبيلة والأوّل أكثر " . انظر : " لسان العرب " 9 : 20 مادة (ثقف) .

(12) " وبنوقرن : قبيلة من الأزد وقرنٌ : حيّ من مُراد من البيض " . انظر : " لسان العرب " 13 : 341 (قرن) .

(13) " اسم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان " - انظر : لسان العرب 10 : 328 (لحق) .

وهو في المعنى كالنكرة لأنّه شائع في جنسه . فتقول لكلّ " أسَد رأيته : هذا أسَامةُ مقبلاً .

(و) علم جنس (هو في المعنى) باعتبار ما صدقاته [24] . (كَـ) اسم الجنس (النّكرة) . سواء قُلنا : إنّ النكرة موضوعة للحقيقة أيضاً . أو لفرد خارجيّ من أفراد الماهيّة شائعاً فيهما : (لأنّه شائع في جنسه) لا يختصّ به واحد دون آخر . كما أنّ النكرة كَـ " رَجُل " كذلك . (فتقول) أنْتَ (لكلّ أسد رأيته : " هذا أسَامة " مُقْبلاً) . فكلّ " أسَـد " يصدقُ عليه لفظُ " أسَامَة " . وكلّ " ثَعْلَبٌ " يصدق عليه لفظ " ثُعَالَة " . وكلّ ذِئْبٍ " يصدق عليه " ذُؤَالَة " : لوجود الماهيّة في ضِمن أفرادها . واستعمال علم الجنس في المفرد المعيّن من حيث اشتماله على الماهيّة حقيقة [25] .

وإنّما سُمّي عَلَماً : لجريانه مجرى العلم الشخصيّ في الاستعمال : لأنّه يمنع [26] من دخول " أل " عليه . ومن الإضافة . ومن الصرف . إذا انضمّ إليه عِلّةٌ من العِلل التسع . كالتأنيث في " أسامة . وثُعالة " . فلمّا شارك العلم الشخصيّ في أحكامه ألْحِقَ بِهِ . ولا يخفى عليك أنّ معاملتهم " أسَامة " معاملة المعرفة . و " أسد " معاملة النكرة تدلّ على افتراق مدلوليهما . ولهذا إنّ التحقيق : أنّ اسم الجنس النكرة

---

(24) " ما صدق " في الأصل فقط . و " ما صدقاته " جمع لـ " ما صدق " . وعلم الجنس يصدق على متعدد .

(25) يطلق سيبويه على الاسم علم الجنس : " الاسم الخاص شائعاً في الأمّة " . انظر : " الكتاب " 2 : 93 .

(26) " لأنّه لا يمنع " في الحلبي ص (32) وهو خطأ فاحش . لأن دليل اعتبار التعيين في علم الجنس اجراء الأحكام اللفظيّة لعلم الشخص عليه كمنعه من أل والاضافة والصرف مع علّة أخرى كالتأنيث .

وينقسم العَلم أيضاً إلى اسم وكُنية ، ولَقب . فالاسم كما مثلنا ، كـ " زَيْد " . وأسامة . والكنية ما صدّر بأب ، أو أمّ سواء ، كأبي بَكْر ، وأم كلثوم ، وأبي الحرث للأسد ، وأمّ عريط للعقرب ، واللقب ما أشعر برفعة مسمّاه ، كـ " زين العابدين " أو ضَعته ، .....

موضوع للحقيقة الذهنيّة من حيث هي هي . من غير قيد معها أصلاً . وعَلَم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنيّ . الذي هو نَوع تَشَخَّصَ[27] لها مع قطع النَّظَر عن أفرادها . ومثله اسم الجنس المعرّف بـ " أل " . إلا أنّ علم الجنس يدلّ على الماهيّة الحاضرة بجوهر لفظه . وهو يدلّ عليها بالأداة .

(وينقسم العَلم أيضاً) من حيث هو (إلى اسم) خاص . (و) هو هنا في مُقَابَلة ما عُطف عليه من (كنية . ولَقب . فالاسم كما مثّلنا) فيما مَرَّ (كـ " زَيْد ") علم شخصيّ[28] . (و أسَامة) علم جنسيّ . (والكُنْيَة) هي (ما) - أي مركّب - (صُدِّر بأب . أو أمّ سواء) كان المُكَنّى بها عَلماً شخصيّاً . (كأبي بَكْر . وأمّ كلثوم) أو جنسيّاً . كَـ " أبي الحُصَين " للثعلب (وأبي الحارث للأسد . وأمّ عُرَيط للعقرب) . (واللقب ما أشْعَر برفعةٍ مُسَمَّاه) أي بمدحه (كَـ " زَيْن العَابدين ") لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[29] - عليهم السلام - (أو ضَعَته) بفتح الضاد المعجمة . أي ذَمّه . والضَعَةُ

---

(27) " شخص " في الأصل .

(28) " شخص " في الأصل .

(29) هو رابع أئمة الشيعة الإماميّة الاثنا عشرية . ولد سنة (37 هـ) . شهد موقعة كربلاء سنة (60 هـ) وكان مريضاً . وضع الصحيفة الكاملة في الدعاء . ورسالة الحقوق . والصحيفة السجّادية . توفي سنة (94 هـ) ودفن في البقيع في المدينة المنورة . انظر : محسن الأمين " أعيان الشيعة " 1 : 629 .

كـ " بطّة " . وأنْف النَّاقة .

فـإذا اجتـمع الاســم واللقـب . وجب تأخيـر اللقب في الأصح . نـحو : جَـاءَ زَين العَابدين . ويكـون اللقب تابعاً للإسم في إعرابه . .....

خـلاف الرفعـة في القَـدر . (كـ " بطّة ") [30] . وقُفَّـة [31] . (وأنْف النَاقـة) [32] . وإنّمـا قال كغـيره أشعر دون دل . لأنّ الواضع إنّما وضـعه لتعيين الذات معتـبراً معنى المدح . أو الذّم لا لهما مـعاً . ولا للمعنى المذكور . واستُفِيد من تمثيله أنّ اللقب يكون مفرداً ومركّباً [33] .

(وإذا اجتمع الاســم . واللقب . وجب تأخير اللقب) عنه (في الأصّح [34] . نحو) قولك (جَـاءَ زَيْنُ العَابِديـن) : لئلا تضِـيعَ فَـائدة الاسم لو ذُكر قـبله : لأنّ في اللقب العَلَمِيّـة مع شـيء من معنى النعت . فلـو أتي به أولاً لأغْنَى عن الاسم . فلم يجتمـعا . (ويكون اللقب) إذا تأخّر (تابعاً للاسم في إعـرابه) بدلاً . أو عطف بيان . سواء كانا مركّـبين كـ " عَبْدِ اللَّهِ

---

(30) " وزيْدٌ بطّة . لقب " . انظر : " لسان العرب " 7 : 261 مادة (بطط) .

(31) " القفـة : الرجل القصـيـر . القليل اللحم . والقـفة الشجـرة اليابسـة . والقفة الزبيل " . انـظر : " لسان العرب " 9 : 287 . مادة (قفف) .

(32) بنو أنف : " هم بطن من بنـي سعـد بن زيد مناة ... سـمّوا أنفـيين لقـول الحطيئـة فـيهم : قـوم هم الأنف . والأذناب غيرهم

ومَنْ يسـوّي بأنف الناقة الذنبا ؟ "

انظر : لسان العرب 9 : 16 (أنَفَ) .

(33) انظر : " شرح ابن عقيل " 1 : 117 .

(34) هذا مذهب ابن مالك في " شـرح التسـهيل " : 173 وقال : " فلم يُعدل عنه إلاّ فيـما ندر من الكلام . تقول جنوب أخت عمرو ذي الكلب : ... (بأنّ ذا الكلب عمراً خـيرهم نسباً) ... قدّمت اللقب على الاسم " . وانظر : أبو حيّان " الارتشاف " 1 : 498 . و " الخزانة " 4 : 365 .

إلاّ إذا كانا مفردين فيجب إضافة الاسم للقب نحو : سَعيد كُرْز .

عَفيف الدِّين " . أم مُختَلفين كـ " زَيْد أنف النَّاقة . وعبدالرحْمَن بَطّة " . (إلاّ إذا كانا مُفردين فيجب) عند جمهور البصريين (إضافة الاسم للقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو) قولك : جاء (سَعيدُ كُرْز)[35] بإضافة " سَعيد " إلى " كُرْز " . وكان القياس امتناعها لأنّ مُسَمَّى الأوّل . والثاني واحد . إلاّ أنّهم إذا أضافوا يؤوّلون الأوّل بالمسمّى . والثاني بالاسم[36] . وجوّز ابن هشام[37] وغيره من المحققين الإتباع أيضاً في المفردين . ومَنْ أوجب الإضافة فيهما أخذاً من اقتصار سيبويه[38] على ذكرها . فقد رُدَّ عليه بِأنَّ سيبويه إنّما اقتصر على ذكرها لكونها خلاف الأصل[39] . فَيُتَوَهَّمُ امتناعُها . فأراد أنْ ينصّ على جوازها . ولا يلزم من اقتصاره على ذكرها عدم جَواز غيرها . الذي هو الأصل .

وكما يجوز الإتباع فيما ذُكر . يجوز القطع فيه بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف[40] . أو بالنصب مفعولاً لفعلٍ محذوف[41] . وإذا كانا غير مفردين[42] امتنع إضَافة الأوّل إلى الثاني لتعذّرها .

---

(35) " الكُرز : ضرب من الجوالق .. وقيل هو الخُرْج " . انظر : " لسان العرب " 5 : 399 . (كَرَزَ) .

(36) " ويكون تقدير قول القائل : " جاء سعيد كرز " . " جاء مُسمَّى هذا اللقب " فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه " . انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 173 . وانظر : " شرح المفصّل " 1 : 33 .

(37) في " أوضح المسالك " 1 : 137 .

(38) في " الكتاب " 3 : 294 - 296 .

(39) انظر : " شرح التسهيل " 1 : 173 .

(40) " بالخبر خبراً " في الأصل .

(41) نحو : " سعيدٌ كرزاً " أي : أعْني كرزاً .

(42) نحو : " عبدالله عفيف الدّين " . وكذا إذا كان في أحدهما (أل) نحو : إبراهيم الخليل . وجاز الاتباع والقطع فيهما . انظر : " الارتشاف " 1 : 499 .

ولا ترتيب بين الكُنية والاسم ، ولا بين الكُنية واللقب .

وينقسم العَلَم أيضاً إلى مُفرد ومركّب . فالمفرد كـزَيْد ، وهند ، والمركّب ثلاثة أقسام : مركّب إضافيّ كعبدالله ، وعبدالرحمن ، وجميع الكُنَى ، .....

(ولا ترتيب بين الكُنية والاسم) إذا اجتمعا . نحو : قَالَ أَبو بَكْرٍ سَعِيدٌ . (ولا بين الكنية . واللقب) . كذلك . نحو : قَالَ أَبو بَكر عتيق [43] . فأنت بالخيار في تقديم أحدهما على صاحبه . ويليه الآخر معرباً بإعرابه . وإنْ كانت عبارة " الألفيّة " [44] توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية . وإذا اجتمعت الثلاثة وقدّمت [الكنية على] [45] الاسم . ثمّ جيء باللقب . نحو : قَال أبو بكر سَعِيدُ [46] عَتِيقُ . فيظهر وجوب تأخير اللّقب عن الكُنية كما يُؤْخَذ من كلامهم [47] .

(ويَنقسمُ العَلَم أيضاً إلى مُفرد) عن التركيب . (و) إلى (مركّب . فالمفرد كـ " زَيْد وهند " . والمركّب ثلاثة أقسام) : لأنّه إمّا : (مركّب إضافي) وهو الغالب في الأعلام المركّبة . وضَابِطُه : كلّ اسْمَين . نُزِّلَ ثَانيهما منزلة التنوين ممّا قبله (كَـ " عَبْدالله . وعَبْدالرَحْمن " وجَميع الكُنَى) فإنّها مُضافة . كَـ " أبي قحافة " . وأمّ كُلْثُوم " . وحكمه أنْ يُعرب الجزء

---

(43) " عفيف الدين " في الحلبي ص (32) .

(44) يعني قول ابن مالك :

واسماً أتى . وكنية . ولقبا وأخّرن ذا إن سواه صحبا

انظر : " شرح ابن عقيل " 1 : 114 .

(45) قوله : " ولا بين الكنية واللقب ... " إلى قوله " أبو بكر سعيد عتيق " ساقط من (هـ) .

(46) ساقط من الأصل .

(46) قال في شرحه للقطر " مجيب الندا " 1 : 200 " وإنْ لم أر في ذلك نقلاً . لأنّه يلزم من تقديمه (أي اللقب) عليها (أي الكنية) حينئذٍ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممنوع " . ونقل الشيخ محمد الأهدل هذا الرأي في " الكواكب الدرية " 1 : 119 ونسبه إلى الفاكهي .

الأوّل منه بحسب العوامل . ويُجَرّ الثاني بالإضافة . وإنّما أعرب بإعرابين ، وإنْ كان كلمةً ، نظراً إلى أصْله .

(و) إمّا (مركّب مَزْجيّ) . وضابطه : كلّ اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلة تاء التأنيث ممّا قبله[48] (كـ " بَعْلَبَكَّ "[49] . وحَضْرَمَوْتَ "[50]) . وحكمه أنْ يُعرب إعراب ما لا ينصرف ، مَا لَمْ يكن الثاني كلمة " وَيْه " فإنْ كان كـ " نِفْطَوَيْهِ "[51] (وسِيبَوَيْهِ) بُني على الكسر على أفصح اللغتين . وإن كان آخر الأوّل يَاء ساكنة بقيت على سكونها كـ " مَعْدِ يُكَرِب "[52] .

وأمّا المتضمِّن معنى الحرف من المزجيّ . كـ " خَمْسَةَ عَشَرَ " إذا سمّي به . فَيَبْقَى على ما كان عليه[53] . أو يُعرب إعراب ما لا ينصرف[54] .

---

(48) أي : ما قبل حرف التاء . انظر " أوضح المسالك " 1 : 126 .

(49) " إحدى مدن الشام . تبعد عن دمشق اثنا عشر فرسخاً " . انظر : الحموي " معجم البلدان " 1 : 537 . رقم الموضع (2010) .

(50) " مدينة في اليمن على الساحل . بها قبر هود عليه السلام " . انظر : " معجم البلدان " 2 : 311 رقم الموضع (3788) .

(51) هو : أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي . أخذ عن ثعلب والمبرد . توفي في الكوفة سنة (323 هـ) . وله ثلاثة عشر مصنفاً في النحو . والقرآن . والأمثال . واللغة . والأدب . والتاريخ . منها : المقنع في النحو . وغريب القرآن . انظر : " الفهرست " ص (162) .

(52) " اسم مركّب . من العرب مَنْ يجعل إعرابه في آخره . ومنهم مَن يضيف مَعْدِي إلى كَرِبَ " . انظر : " لسان العرب " 3 : 407 مادة (مَعَدَ) .

(53) البناء على فتح الجزأين .

(54) انظر : أبو حيان " الارتشاف " 1 : 498 .

ومركّب إسناديّ كـ " بَرَقَ نَحْرُهُ . وشَابَ قَرْنَاهَا " .

(و) أمّا (مركّب إسْنَادِيّ) . وضابطه : كلّ كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى . (كـ " بَرَقَ نَحْرُه) بفتح الراء . (وشَابَ قَرنَاهَا) وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التّسمية . ويدلّ لذلك قوله :

نُبِّئْتُ أخْوَالِي بَنِي يَزِيْدُ

ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيْدُ (55)

برفع " يَزِيْدُ "

---

(55) من الرجز لرؤبة بن العجاج . وقد روي الشطر الأوّل منه فقط في (ب . و د . و هـ) والحلبي ص (33) .

و " الفديد " : هو الصوت المرتفع .

الشاهد : قوله (يَزِيدُ) بالضمّ اسم علم منقول عن المركّب الإسنادي والدليل على ذلك ضمّة الدال التي تدلّ على الحكاية . وهذا يدلّ على أنّها كانت جملة إسناديّة في الأصل . وهي فعل مضارع من قولك (المال يزيدُ) مع الضمير المستتر .

انظر : " المقاصد النحوية " 1 : 388 . و " شرح التصريح " 1 : 117 . و " الخزانة " 1 : 270 وبلا نسبة في " أوضح المسالك " 1 : 124 .

فصل : اسم الإشَارة

ما وُضِعَ لمشَارٍ إليه . وهو ذا للمفرد المذكر ، وذي وذه ، وتي وته ، .....

(فصل) في بَيانِ أسماء الإشارة

وتُسمّى " المُبْهَمات " لعُمومها . وصلاحيتها للإشارة بها إلى جنس . وإلى أشخاص كلّ نَوع . نحو : " هَذَا حَيَوانٌ " . و " هَذَا جَمادٌ " . و " هَذا فَرَسٌ " و " هذا رَجُلٌ " .

(اسم الإشارة ما وُضِع لمشار إليه) أي لِمسَمًّى . مع الإشارة كقولك : " هَذَا " مُشِيراً[1] إلى " زَيْد " مثلاً . فتدلّ لفظة " ذَا " على ذات " زَيْد " وعلى الإشارة لتلك الذات .

واعْلَم أنّ الأقسام الوضعيّة لأسماء الإشارة . بحسب مَنْ هي له خَمسة . وإنْ تعدَّدتْ ألفاظ بعضها . والقياس أن تكون ستة . ثلاثة للمفرد المذكّر . ولمثنّاه . ولجمعه . وثلاثة للمؤنث كذلك . لكنّهم لم يفرّقوا في الجمع بين المذكّر والمؤنّث . وإنْ فرّقوا بينهما في التثنية . على عكس حال الضمائر .

وقد أشار إلى الأقسام المذكورة بقوله : (وهو : ذا) يُشَار بِهِ (للمفرد المذكّر) أيْ من أيِّ جِنس كان . (وذِي . وذِهْ) بإسكان الهَاء . وبالاختلاس[2] . (وتي . وتِهْ) بإسكان الهاء .

---

(1) " مشير إلى " في الأصل والنصب هو الصواب على الحال .

(2) الاختلاس هو : اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع " . انظر : الأزهري " شرح التصريح " 1 : 127 .

وتا للمفردة المؤنثة ، وذَانِ للمثنّى المذكّر ، في حالة الرفع ، وذَيْنِ في حالة النصب والجرّ ، وتَانِ للمثنّى المؤنّث في حالة الرفع ، و تَيْنِ في حالة النصب والجرّ . وللجميع ، مذكراً كان ، أو مؤنثاً " أولاءِ " بالمدّ عند الحجازيين وبالقصر ، .....

وبالاختلاس . (وتَا) . يُشَارُ بكلٍّ منها (للمفردة المؤنثة) . قيل ، والأصل في لغات المفردة المؤنثة " تَا " : لأنّه لم يُثَنَّ منها إلا هي [3] . وقيل ، " ذِي " : لكونها بإزاء [4] المذكّر . (و ذَانِ للمثنّى المذكّر) جِيءَ به (في حالة الرفع) على صورة المثنّى المرفوع . (وذَينِ) جِيءَ به له (في حالة النصب والجرّ) على صورة المثنّى المنصوب ، والمجرور . (وتَانِ للمثنّى المؤنّث) جيء به (في حالة الرفع) كذلك . (وتَيْنِ في حالة النّصب والجرّ) كذلك .

وليس اختلاف آخرهما [5] بسبب اختلاف العوامل كما توهّمه بعضُهم [6] ، فَزَعم أنّهما معربان إعراب المثنّى ، بل هما مَبنيان لوجود علّة البناء فيهما ، ووقوعهما على صورة المعرب اتّفاقيّ . فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف ، بل كلّ منهما أصل [7] .

(وللجميع ، مذكراً كان ، أو مؤنثاً) عاقلاً ، أو غيره ، (أولاءِ) حالة كونه (بالمدّ) أي بهمزة مكسورة في آخره (عند الحِجَازِيين ، وبالقصر) أي ، بلا همزة في

---

(3) انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 3 : 132 .

(4) " بإذاء " في الحلبي ص (33) وهو خطأ .

(5) أي " ذان ، وتَانِ " .

(6) منهم ابن مالك في " شرح التسهيل " 1 : 252 ، وكذا 1 : 191 .

(7) انظر الخلاف في بناء وإعراب " ذان ، وتان " في " شرح الكافية " للرضي 2 : 30 .

عند التميميّن .

ويجوز دخول " هَا " التنبيه على أسماء الإشارة ، نحو : هذا ، وهذه ، وهَذان ، وهَاتَانِ ، وهَاتَين ، وهَؤلاءِ . وإذا كان المشَار إليه بَعيداً لحقتْ اسم الاشارة كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسميّة بحسب المخاطب ، نحو : ذَاكَ ، وذاكِ ، وذَاكُما ، .....

آخره (عند التَميميين) نحو : جَاءَ أولاءِ القَوْمُ . و ﴿ أولاءِ بَنَاتِي ﴾ [8] . وإذا كان مقصوراً يُكتب بالياء [9] .

(ويجوز دخول " ها " التَنْبيه بألف غير مهموزة (على) أوائل (أسماء الإشارة) . لتنبيه المخاطب على ما يُلْقَى إليه . وإزالة لغفلته [10] . (نحو : هَذا . وهَذه . وهَذانِ . وهَاتَانِ . وهَاتَين . وهَؤُلاءِ) . والقصد من تعدّد هذه الأمثلة . أنّه يَسْتَوي في ذلك المفرد المذكّر . والمؤنّث . والمثنّى . والجمع . وهذه الألفاظ المتقدّمة في المشار إليه إذا كان قريباً . (وإذا كان المشار إليه بعيداً) لحقت) آخر (اسم الإشارة) وجوباً (كاف حرفية) لتدلّ على بُعْدِ المشار إليه [11] . وهذه الكاف (تتصرّف تصرّف الكاف الاسميّة) غالباً (بحسب المخاطب) . لتدلّ على حال مَنْ تخاطبه . من إفراد . وتثنية . وجمع . وتذكير . وتأنيث . فتفتح للمخاطب . (نحو : ذَاكَ) فَيُعْلَمُ أنّ الإشارة . والخطاب إلى مفرد مذكّر [12] . (و) تُكْسَر للمخاطبة . نحو (ذَاكِ) فَيُعْلَم أنّ الإشارة إلى مفرد مذكّر . والخطاب لمؤنثه . (و) تتصل بها علامة التّثنية والجمع . نحو : (ذَاكُمَا) . فَيُعْلَمُ أنّ الإشارة إلى مفرد مذكّر .

---

(8) سورة هود 11 : 78 ﴿ قال يا قوم هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم ﴾ . وقد جاءت " أولاء " في جميع النسخ بحذف الهاء .

(9) " والمدّ أجود . نحو : قوله تعالى : ﴿ ها أنتم هؤلاء تدعون . 47 : 38 ﴾ . انظر : المبرد " المقتضب " 4 : 278 .

(10) انظر : المبرد " المقتضب " 3 : 275 .

(11) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 477 .

(12) اتّبع الفاكهي هنا أسلوب " جَعْل حرف الخطاب على حسب المسئول . واسم الإشارة على حسب المسئول عنه " .. ومن العرب مَن يكتفي بكاف المفرد المذكّر . انظر : ابو حيّان " الارتشاف " 1 : 508 .

وذَاكُم ، وذَاكُن . ويجوز أنْ تزيد قبلها لاماً ، نحو : ذلك ، وذلكِ ، وذلكما ، وذلكم ، وذلكنْ . ولا تدخل اللام في المثنّى ولا في الجمع في لغة مَنْ مَدّه ، .....

والخطاب لمثنّى . (و) إذا قِيل (ذَاكُم) تصير الإشارة بحالها . والخطاب لجمع الذكور . أو قيل (وذَاكُن) تكون بحالها أيضاً . والخطاب لجمع الإناث . وإذا قِيل " ذَانِكَ " تكون الإشارة إلى المثنّى المذكّر . والخطاب لمفرد مذكّر . أو قِيل " تَاكَ " بفتح الكاف تكون الإشارة إلى مفرد مؤنّث والخطاب بحاله .

وإنّما كانتْ هذه الكَاف حرفاً [13] : لأنّها لو كانت اسماً لكان لها محل من الإعراب [14] . واللازم مُنْتفٍ لانتفاء العوامل [15] . (ويجوز) لك مع إلحاق الكاف (أنْ تزيد قبلها لاماً) زيادةً في البُعد . إذا كان المشار إليه مفرداً . ولم تدخل عليه هاء التَنْبيه كما أشار إلى ذلك بقوله : (نحو : ذَلكَ) بفتح الكاف . (وذَلكِ) بكسرها . (وذَلكُمَا . وذَلِكُم . وذَلِكُن) [16] . (ولا تدخل اللام في) اسم الإشارة إذا كان على صورة (المثنّى) فلا يُقال " ذَانِ لَكُمَا " ولا " تَانِ لَكُمَا " . (ولا) إذا كان (في) صورة (الجمع في لغة مَنْ مَدَّه) [17] فلا يُقال " أولاءِلَكَ " . وأمّا مَنْ قَصَرَ [18] فَمنهم مَنْ لا يأتي باللام أيضاً . ومنهم مَنْ يأتي بها .

---

(13) قال ابن مالك : " والكاف حرف خطاب كتاء أنْتَ " . انظر : " شرح التسهيل " 1 : 245 .

(14) والدليل على ذلك أنّ الاسم لا يقع محلّها كما في كاف " رأيْتُكَ " .

(15) " العامل " في الحلبي ص (33) .

(16) قال ابن مالك في " شرح التسهيل " 1 : 242 " روى الفرّاء أنّ بني تميم يقولون : ذَاك . وتيك . بلا لام " .

(17) " وهم الحجازيون " . انظر : الأزهري " شرح التصريح " 1 : 128 .

(18) " وهم التميميّون " . انظر : " شرح التصريح " 1 : 128 .

وإنّما تدخل فيهما حالة البُعد الكافُ ، نحو : ذانكما ، وتانكما ، وأولئك ، و كذلك على المفرد إذا تقدّمته هاء التنبيه ، نحو : " هذا " فيقال فيه حالة البُعد " هَذَاكَ " .

(وإنّما تَدْخُلُ فيهما حالة البُعد الكافُ ، نحو : ذَانِكُمَا ، وتانِكمَا ، وأولئك ، و) كما لا تدخل اللامُ في المثنّى والجمع (كذلك) لا تدخل (على) اسم الإشارة (المفرد إذا تقدمته ها التَنْبيه ،)[19] وإنّما تَدخل فيه حالةَ البُعد الكافُ ، (نحو : " هذا " فَيُقَال فيه حالة البُعد " هَذَاكَ ") . وظاهر كلامه يقتضي أنّه ليس لاسم الإشارة إلاّ مَرْتَبَتَانِ : قُربى ، وبُعْدَى ، وهي طريقة ابن مَالك[20] ومَنْ تبعه[21] . لكنّ الجمهور[22] على أنّ له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، وهي المجرّدة من الكاف واللام ، نحو : ذَا ، وَذَانِ ، وأولاء ، بالمدّ ، والقصر ، وبُعْدَى ، وهي المقرونة بهما[23] في غير المثنّى ، وبالكاف ، والنّون ، المشدّدة فيه ، نحو : ذَلِكَ ، وذَانِّكَ[24] ، بتشديد النّون ، وأولالكَ مع القصر ، ووُسْطَى ، وهي التي بالكاف وحدها ؛ لأنّ زيادة الحرف تُشعِر بزيادة المسافة ، نحو : ذاكَ ، وذَانِكَ ، بتخفيف النّون ، وأولئِكَ[25] .

---

(19) قال ابن مالك في ألفيته : (واللام - إنْ قَدَّمْتَ هَا - ممتنعة) . انظر : شرح ابن عقيل 1 : 126 .

(20) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 242 .

(21) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 137 .

(22) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 480 .

(23) أي " بالكاف واللام " .

(24) قال ابن مالك في " شرح التسهيل " 1 : 243 " ولا التفات إلى قول مَن قال : إنّ تشديد نُون ذانك دليل على البعد ، وتخفيفها دليل على القرب ، لأنّه قد سبق الإعلام بأنّ التشديد عوض ممّا حذف من الواحد " .

(25) انظر : " حاشية الصبّان " 1 : 141 .

ويُشـــار إلى المكان القَريب بِـ " هُنَا " أو هَهُنَا ، نحو :﴿ إنّا ههنا قَاعـدون ﴾ ، وإلى المكـان البـعيـد بِـ " هناك " أو " ههناك " أو هَنَّا ، أو هِنَّا ، أو ثَمَّ نحـو : ﴿ وإذَا رَأيتَ ثَمَّ ﴾ .

وما تقدّم من أسماء الإشارة . يُشَارُ به إلى المكان وغيره . وقد أشار إلى ما يُشار به إلى المكان فقط[26] . بقوله : (ويُشار إلى المكان القَريب) بلفظين . (بِـ " هُنَا ") بضمّ الهاء . وتخفيف النّون . مجرّدة عن ها التَنْبِيه . (أو هَهُنَا) مقرونة بِـ " ها " . (نحو : ﴿ إنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ ﴾[27] . و) يُشَار (إلى المكان البَعِيد) بألفاظ . (بِـ " هُنَاك ") بالكاف وَحْدَها من غير " هَا " التنبيه . (أو هَهُنَاكَ) بالكاف مع الهاء . (أو هَنَّا) بفتح الهاء . وتشديد النّون[28] . (أو هِنَّا) بكسرها . وتشديد النّون[29] . (أو ثَمَّ) بفتح الثاء المثلّثة . وتشديد الميم . ولا تلحقها كاف . ولا لام . (نحو : ﴿ وإذَا رَأيْتَ ثَمَّ ﴾[30]) وهي ملازمة للظرفية . أو شِبهِهَا[31] .

وإذا قُلنا بمذهب الجمهور إنّ المراتب ثلاثٌ . فَيُشار إلى المكان القريب بِـ " هنَا " . وإلى المتوسط بِـ " هُنَاكَ " . وإلى البعيد بِـ " هُنَالِكَ " وأخوانه .

---

(26) قال ابن مالك في ألفيته : (واللام - إنْ قَدَّمْتَ هَا - ممتنعة) . انظر : شرح ابن عقيل 1 : 126 .

(27) سورة المائدة 5 : 24 - انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 242 .

(28) قال الرضي في " شرح الكافية " 2 : 484 " وهو الأفصح " .

(29) قال ذو الرمّة :

هُنَـا وهِنَّـا ومِنْ هنّـا لهنّ بهـا
ذات الشـمائل والايمـان هينـومُ

انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 3 : 137 .

(30) سورة الإنسان 76 : 20 ﴿ وإذا رأيت ثمّ رأيت نعيما وملكاً كبيرا ﴾ .

(31) انظر : ابن هشام " مغني اللبيب " 1 : 162 .

فصل : الاسم الموصُول

ما افتقر إلى صِلة وعَائد . وهو ضَربان : نصٌّ ومُشْتَرك . فالنّص ثمانية ألفاظ : الذي للمفرد المذكّر والتي للمفردة المؤنثة . واللذان للمثنّى المذكّر . واللتان للمثنى المؤنّث في حالة الرفع . واللذين واللتين في حالة النصب والجرّ . .....

(فصل) في بَيان الاسم الموصول وصِلته

(الاسم الموصول) هو : (ما افْتَقَرَ) في بَيان مُسمَّاهُ (إلى صِلة وعَائد) [1] . مشتملة عليه تلك الصلة غالباً . بخلاف الموصول الحرفيّ [2] . فإنّه وإن افتقَر إلى صِلة لا يحتاج إلى عائد . (وهو ضَربان : نَصٌّ) في معناه . لا يتجاوزه إلى غيره . (ومُشترك) بين مَعَانٍ مختلفة . بلفظٍ واحد . وكلٌّ منهما يصدق عليه التعريف : لافتقاره [3] إلى صِلة وعَائد .

(فالنّص ثمانية ألفاظ) وهي : (الّذي للمفرد المذكّر) العاقل . وغيره . ولو قال للعَالِم لكان أوْلَى [4] . (والّتي للمفردة المؤنثة) . العاقلة وغيرها [5] . (واللذَانِ للمثنّى المذكّر . واللتَانِ للمثنّى المؤنّث) . وَضْعاً (في حالة الرفع) على صورة المُثَنَّى المرفوع . (والّلذَيْنِ واللتَيْنِ) بالياء المفتوح ما قبلها . وضْعاً (في حالة النَّصب والجرّ) على صورة المثنَّى المنصوب . والمجرور . والكلام فيهما كالكلام في " ذَانِ . وتَانِ " وقد تقدّم [6] . ويجوز فيهما

---

(1) سيوضح ذلك لاحقا .

(2) لم يشرح الفاكهي الموصول الحرفي في حاشيته هذه متّبعاً في ذلك " متممة الآجرومية " . ومن الموصولات الحرفية أن وكي المصدريتين .

(3) " لافتقار " بالفاء في الحلبي ص (34) . وهو تصحيف .

(4) أي لو أنّ الرعيني قال (الّذي للعالم) لكان أولى لسلامته من إطلاق لفظ العاقل على الله - عز وجل - .

(5) سوف يمثل الفاكهي لكل اسم موصول لاحقاً .

(6) انظر : فصل اسم الإشارة ص (142) من التحقيق .

والألى . و " الذين " بالياء مطلقاً لجمع المذكّر . وقد يُقال " اللّذُونَ " بالواو في حالة الرفع . .....

إثبات النّون مُخفَّفة . ومشدّدة . وحذفها . والأصل التّخفيف . والثُّبوت[7] . (والألى)[8] مقصوراً . ويكتب بغير واو . وقد يمدّ[9] . (والذين[10] بالياء) يستعمل (مطلقاً) أي رفعاً . ونصباً . وجراً . وكلّ منهما (لجمع المذكّر) العاقل كثيراً . ولغيره قليلاً . وقد تستعمل " الألى " لغيره[11] . (وقد يقال اللّذُون بالواو في حالة الرفع) . واللّذينَ بالياء في حالة النّصب . والجرّ . كقوله :

نَحْنُ اللّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[12]

---

(7) انظر : ابن هشام " شرح الشذور " ص (140) .

(8) " الأولى " في الحلبي ص (34) وهو غلط .

(9) نحو : (الألاء) .

(10) " اللذين " في الحلبي ص (34) وهو غلط لأنّها للجمع هنا . و " اللذين " للمثنى المنصوب أو المجرور .

(11) مثال ذلك قول أبي ذؤيب :

وتُبلى الألى يستلئمون على الألى

تراهنّ يوم الروع كالحِدَأ القُبُل

فالألى الثانية لجمع إناث الخيل . . انظر : شرح ابن عقيل 1 : 136 ومن استعمالات " الألى " لجمع الإناث قول المجنون : (محا حبّها حبّ الألى كنّ قبلها) أي (اللاتي) . انظر : " المقاصد النحويّة " 1 : 430 .

(12) من الرجز اختلف في قائله . ومعنى " النخيل " موضع بالشام . و " الملحاح " : السحاب الدائم المطر .

الشاهد : قوله (اللذون) بالواو في حالة الرفع .

انظر : ابن هشام " مغني اللبيب " 2 : 535 . و " شرح شواهد المغني " للسيوطي 2 : 832 . والبغدادي " خزانة الأدب " 6 : 23 .

واللائي ، واللاتي ، ويُقال : اللواتي لجمع المؤنّث . وقد تُحذف يَاؤُها ، نحو : ﴿ الحَمْدُ للّهِ الذي صَدَقَنَا وعده ﴾ . و ﴿ قد سَمِعَ اللّه قول الّتي تجادلك في زوجها ﴾ و ﴿ اللذان يَأتيَانَها منكم ﴾ . ﴿ ربّنا أرِنَا اللذَانِ أضلاّنا ﴾ .

وهي لغة عُقَيْل [13] . أو هُذَيل [14] . وعلى هذه اللغة يكون معرباً . ويكتبُ بلامَين ، بخلافه في لغة مَنْ ألزمه الياء مطلقاً .

(واللائي ، واللاتي ، ويُقال : اللواتي) أيضاً . وكلٌّ منها (لجمع المؤنّث . وقد تحذف يَاؤُها) اجتزاءً بالكسرة ، فَيُقال : اللاءِ ، واللاتِ ، واللواتِ .

مثالُ [15] استعمال " الّذي " للعَالِم المنزّه عن الذّكُورة والأُنوثَة (نحو : ﴿ الحَمْدُ لِلّهِ الّذي صَدَقَنَا وَعْدَهُ ﴾ [16] . و) " الّتي " للمفردة المؤنّثة ، نحو : (﴿ قَدْ سَمِعَ اللّهُ قَوْلَ الّتي تُجَادِلُكَ فِي زوجها ﴾ [17] . و) " اللّذانِ " رفعاً ، نحو (﴿ اللذَانِ يَأْتِيَانَها مِنْكُم ﴾ [18]) . و " اللذَيْنِ " نصباً ، نحو : (﴿ رَبَّنا أرِنَا اللّذَيْنِ أضَلاّنا ﴾ [19]) . و " الّذِينَ " [20] جَرّاً .

---

(13) عقيل ، مصغر : قبيلة - " لسان العرب " 11 : 465 (عقل) .

(14) " قبيلة النسبة إليها هُذيليّ وهذليّ .. وهُذيل : حيّ من مضر .. وقيل : هذيل قبيلة من خندق أعرقت في الشعر " . . انظر : " لسان العرب " 11 : 694 مادة (هذل) .

(15) سوف يمثّل الفاكهي الآن لكلّ اسم موصول ذكره آنفاً .

(16) سورة الزمر 39 : 74 .

(17) سورة المجادلة 58 : 1 .

(18) سورة النساء 4 : 16 .

(19) سورة فصّلت 41 : 29 .

(20) " اللذين " في هـ . د . والحلبي ص (34) .

﴿ والذين جاءوا من بعدهم ﴾ . ﴿ واللائي يَئسْنَ من المحيضِ ﴾ . ﴿ واللاتي يأتين الفَاحِشَةَ ﴾ .

المشترك ستة ألفاظ : مَنْ . ومَا . وأي . وأل . وذُو . وذا . فهذه السّتة تُطلق على المفرد والمثنّى والمجموع المذكّر من ذلك كلّه . والمؤنّث . وتستعمل " مَنْ " للعاقل . و " مَا " لغير العاقل . تقول في " مَنْ " يعجبني مَنْ جَاءكَ . ومَنْ جاءتك ومَنْ جَاءاك ومَنْ جَاءتَاك . ومَنْ جَاءُوكَ . ومَنْ جِئنكَ .

نحو (﴿ والّذينَ جَاءُوا من بَعْدِهم ﴾[21]) و " اللائي . واللاتي " رفعاً . نحو : (﴿ واللائي يَئسْنَ مِنَ المحِيضِ ﴾[22]) . ونحو : (﴿ واللاتي يَأتينَ الفَاحِشةَ ﴾[23]) .

أمّا الموصول (المشترك) بين المفرد المذكّر . والمؤنّث . وفروعهما . فهو : (ستة ألفاظ : مَنْ . وَمَا . وأيّ . وألْ . وذُو . وذَا . فهذه) الألفاظ (السّتّة) . أي كلٌّ منها (تُطْلَقُ على) كلٍّ من (المفرد والمثنّى . والمجموع المذكّر من ذلك كلّه . والمؤنّث) فكلّ لفظ منها يأتي لمعانٍ ستّة[24] . ولكلٍّ منها كلامٌ يخصّه .

(وتستعمل مَنْ) في أصل الوضع (للعاقل) . الأوْلَى للعَالِم[25] . (ومَا) في أصل وضعها (لغَير العَاقل) الأحسن لغيره[26] . (تقول في مَنْ) إذا استعملتها بمعنى الجميع[27] :

(يُعْجِبُني مَنْ جَاءَكَ) . أي . الذي جاءَكَ . (ومَنْ جَاءَتْكَ) . أي الّتي جَاءَتْكَ . (ومَنْ جَاءَاكَ) . أي اللذان جَاءَاكَ . (ومَنْ جَاءَتَاكَ) . أي اللتان جَاءَتَاكَ . (ومَنْ جَاءُوكَ) . أي الذين جَاءُوكَ . (ومَنْ جِئْنَكَ) . أي اللاتي جِئنكَ .

---

(21) سورة الحشر 59 : 10 والاسم الموصول (الذين) معطوف على قوله ﴿ فللّه وللرسول ولذي القربى ﴾ في الآية رقم (7) .

(22) سورة الطلاق 65 : 4 .

(23) سورة النساء 4 : 15 .

(24) " فكل لفظ فيها يأتي لمعنى من المعاني الستة " في الحلبي ص (35) .

(25) انظر هامش رقم (4) ص (147) من التحقيق .

(26) " الأكثرون على أنّه للعقلاء ولغيرهم " . انظر : " حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا " 1 : 210 .

(27) أي بمعنى المعاني الستة التي ذكرها سابقاً قبل قليل .

وتقول في " ما " جواباً لمنْ قال : اشتريت حماراً أو حمارين ، أو أتاناً أو أتانين ، أو حُمُر ، أو أتناً ، يُعجبني ما اشتريتَه ، وما اشتريتَها ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتهم ، وما اشتريتهنَّ . وقد يُعكسُ ذلك فتستعمل " مَنْ " لغير العاقل ، .....

(وتقولُ في " مَا ") بمعني الجميع (جَواباً لمنْ قَالَ) لك : (اشْتَرَيْتَ حِمَاراً . أو حِمَارَيْنِ ، أو أتاناً أو أتَانَين . أو حُمُراً) بضم الحاء ، والميم ، (أو أُتناً) بضمّ الهمزة ، والتاء المثنّاة فَوق : (يُعْجِبُني مَا اشْتَرَيْتَهُ) أي الذي اشتريتَهُ . (ومَا اشتَرَيْتَهَا) أي الّتي اشْتَرَيْتَهَا . (ومَا اشتريتهُمَا) . أي اللذان ، أو اللتان اشتريْتَهما . (ومَا اشتَرَيْتَهُم) . أي الذين اشتريتَهُم ، وفيه استعمال " هُم " لغير العاقل . (ومَا اشْتَرَيْتَهُنَّ) . أي اللاتي اشْتَرَيْتَهُنَّ . (وقَدْ يُعْكَسُ ذلك) الأصل في " مَنْ ، ومَا " . (فَتُسْتَعْملُ " مَنْ ") على خلاف الأصل (لغير العاقل) إذا نُزِّل منزلته كقوله :

أسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ [28]

---

(28) من الطويل . نُسب للمجنون ، والعباس بن الأحنف . وقال العيني : " والأوّل أشهر " . وعجز البيت (لعلّي إلى مَنْ قد هويتُ أطيرُ) . والقطا : جمع قطاة لطير معروف لدى العرب .

الشاهد : قوله (مَنْ) إطلاقاً على غير العاقل . ويروى (هل ما يعير) فلا شاهد فيه حينئذٍ . انظر : " المقاصد النحوية " للعيني 1 : 431 . والأزهري " شرح التصريح " 1 : 133 . وبلا نسبة في " أوضح المسالك " 1 : 147 . و " شرح ابن عقيل " 1 : 141 .

﴿ فَمنهم مَنْ يَمشي على بَطنه ﴾ . وتُستعمل " مَا " للعاقل نحو : ﴿ ما منعك أنْ تسجد لما خلقتُ بيديّ ﴾ . والأربعة الباقية تستعمل للعاقل وغيره . تقول في " أي " : يُعجبني أيٌّ قَامَ ، وأي قامتْ ، وأي قَاما ، وأي قَامَتَا ، وأي قَاموا ، وأي قُمنَ ، .....

أو اقترن به[29] في عُموم فُصِّلَ بِـ " مَنْ " بفتح الميم[30] . نحو : (﴿ فَمِنهُم مَنْ يَمْشِي عَلى بَطْنِهِ) ومِنْهُم مَّنْ يَمْشِي على رِجْلَين . ومِنْهُم مَّنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾[31] . لاقترانها بالعاقل في عموم كلِّ دَابةٍ[32] .

(وتُستَعملُ " مَا ") على خلاف الأصل (للعاقل) . نحو : (﴿ ما مَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[33]) . وقد تُستعمل له مع غيره . نحو : ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَمَوات وَمَا فِي الأرضِ ﴾[34] . فإنّه يشمل العاقل وغيره . والظاهر أنّ هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة[35] والمجاز . (و) الألفاظ (الأربعة الباقية) من الستة (تُستَعْملُ للعاقل وغيره) . بطريق الاشتراك . كما هو ظاهر كلامهم . (تقولُ في " أي ") بمعنى الجميع : (يُعْجِبُنِي أيٌّ قَامَ) . أي الذيّ قَامَ . (وأيٌّ قَامَتْ) . أي التي قَامَتْ . (وأيٌّ قَامَا) . أيْ اللذان قَاما . (وأيٌّ قَامَتَا) أي اللتانِ قَامَتَا . (وأيٌّ قَامُوا) . أي الذين قَامُوا . (وأيٌّ قُمْنَ) . أي اللواتي

---

(29) أي بالعاقل .

(30) لذهاب بعضهم أنّها " مِنْ " بكسر الميم . الجارة - انظر : " حاشية الصبّان " 1 : 152 .

(31) سورة النّور 24 : 45 .

(32) لقوله تعالى ﴿ واللّه خلق كلّ دابةٍ من ماء . فمنهم مَنْ يَمْشِي ﴾ - انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 1 : 546 .

(33) سورة ص 38 : 75 .

(34) سورة الحديد 57 : 1 .

(35) " الحققية " في الحلبي ص (35) وهو خطأ .

وسواء كان القائم عاقلاً أو حيواناً .

وأمّا " أل " فإنّما تكون اسماً موصولاً ، إذا دخلت على اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، كالضّارب ، وكالمضروب ، أي الذي ضَرَبَ ، والذي ضُرِبَ ، ونحو ، ﴿ إنّ المصّدّقين والمصّدّقات ﴾ وقوله تعالى ﴿ والسقف .....

قُمْنَ . (وسواء كان القائمُ عاقلاً أو حيواناً) لا يَعْقِلُ . نَعَمْ " أيٌّ قَامُوا " خاص بالعقلاء ؛ لاختصاص الواو بجمع المذكّر العاقل .

(وأمّا " أل " فَإنّما تكون اسماً موصولاً) بمعنى الجميع . (إذا دخلت على اسم الفاعل . أو اسم المفعول) مراداً به الحدوث[36] . فالأوّل (كَـ " الضّاربِ " . و) الثاني (كـ " المضْرُوب ") . واختصتْ بذلك عن سائر الموصولات ؛ لأنّها تشبه " أل " التي للتعريف صورةً . وهي لا تدخل إلاّ على المفرد . فكرهوا دخول ما هو كذلك على الجمل التي تكون صلة الموصول . فَسَبَكُوا منها مفرداً لتدخل عليه . ويلزم أن تكون تلك الجملة فعليّة ليمكن سَبْكُ المفرد منها . وهو اسم الفاعل . أو اسم المفعول . وهو في المعنى جُمْلَةٌ . فعليّةٌ . خبريّةٌ . فإنّ الضَارب معناه : (أي الذي ضَرَبَ . و) المضْرُوب معناه : أي (الذي ضُرِبَ) بضمّ الضاد . وكسر الراء . (ونحوه) . أي ما ذُكر من الضّارب . والمضْرُوب . فنحو الضّارب (﴿ إنَّ المصَّدِّقِينَ والمصَّدِّقَاتِ ﴾[37]) ممّا صلته اسم فاعل . (و) نحو المضْرُوب . (قوله تعالى : ﴿ والسَّقْفِ

---

(36) قال الشيخ ياسين في حاشيته على " مجيب الندا " 1 : 213 " فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع . كانت (أل) الداخلة عليهما حرف تعريف .. " . وانظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 200 .

(37) سورة الحديد 57 : 18 .

المرفوع ، والبحر المسجور ﴾ .

وأمّا " ذُو " فخاصة بلغة طَيِّء ، تقول : جَاءَنِي ذُو قَامَ ، وذُو قَامتْ ، وذُو قَامَا ، وذُو قَامتا ، وذُو قَاموا ، وذُو قُمْنَ .

المرْفُوعِ ، والبَحْرِ المسْجُورِ ﴾[38]) ممّا صلته اسم مفعول ، واقتصاره[39] على ما ذُكِرَ ظاهر في أنّ " أل " الداخلة على الصّفة المشبّهة كَـ " الحَسَن وَجْهه " ليست موصولة ، بل حرف تعريف ، وهو ما صَحَّحَهُ في " المُغني "[40] .

(وأمّا ذُو) التي تطلق على المفرد المذكّر ، وفروعه ، (فخاصةٌ بلغة طَيِّء)[41] قبيلة من العرب[42] (تقول) فيها بمعنى الجميع (جَاءَنِي ذُو قَامَ) أي الذي قَام ، (و ذُو قامتْ) أي التي قَامَتْ ، (و ذُو قَامَا) أيْ اللذان قَامَا ، (و ذُو قَامَتَا) ، أي اللتان قَامَتَا ، (و ذُو قَامُوا) ، أي الذين قَامُوا ، (وذو قُمْنَ) أي اللاتي قُمْنَ ، سواء كان القَائم عاقلاً ، أو غيره ، قال شاعرهم :

وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ[43]

---

(38) سورة الطّور 52 : 5 ، 6 .

(39) يقصد الرعيني .

(40) لابن هشام 1 : 71 .

(41) " على وزن سيّد " في الحلبي فقط ص (35) .

(42) في اليمن ، انظر " لسان العرب " 1 : 116 .

(43) من الوافر لسنان بن الفحل الطائي ، وصدر البيت (فإنّ الماء ماء أبي وجدّي) ، وطيّ البئر : بناؤها بالحجارة ، انظر : الأنباري " الانصاف " 1 : 384 ، وابن يعيش " شرح المفصّل " 3 : 147 ، و " لسان العرب " 15 : 460 مادة (ذوا) ، و " خزانة الأدب " 6 : 34 ، وقد جاء البيت كاملاً في الحلبي ص (35) .

وأمّا " ذا " فشرط كونها موصولاً ، أن تتقدّم عليها " ما " الاستفهاميّة ، نحو : ﴿ ماذا يُنْفِقُون ﴾ ، أو " مَنْ " الاستفهاميّة نحو : مَنْ ذا جَاءَك ، .....

أي بئري التي حفرتُها ، والتي طوَيتُها ، والمشهور عنهم إفرادها ، وتذكيرها ، وبناؤُها . وقد تُعرب[44] إعراب " ذُو " بمعنى " صاحب "[45] . وخصّه بعضُهم[46] بحالة الجرّ وقوفاً على السماع . وقد تُؤَنّث ، وتُثنّى ، وتُجمع . ولك أنْ تقول : مَا وجهُ إعرابها مع قِيام شَبَهِ الحرف من غير معارض [؟][47] .

(وأمّا ذَا) فالأصل فيها أن تكون للإشارة[48] . وقد تُجرّد عن معنى الإشارة ، وتُستعمل موصولاً بمعنى الجميع[49] . وإذا عرفت ذلك (فشرط كونها موصولاً) أمران : (أنْ تتقدّم عليها " مَا " الاستفهاميّة)[50] باتّفَاق من البَصريين[51] . (نحو) ﴿ يَسْأَلُونَكَ (مَاذَا يُنْفِقُونَ) ﴾[52] . أي الذي يُنفقون[53] . (أو " مَنْ " الاستفهاميّة) على الأصّح[54] عندهم[55] . (نحو : مَنْ ذَا جَاءَكَ) ؛ لأنّ كلاً منهما

(44 . 45) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 199 .

(46) وهو ابن الضائع . ت (680هـ) . انظر " شرح التصريح " 1 : 137 .

(47) قوله " ولك أن ..... معارض " ساقط من (د) .

(48) هذا رأي البصريين . انظر : " الإنصاف " 2 : 719 . رقم المسألة (103) .

(49) وهذا رأي الكوفيين . " الإنصاف " مسألة (103) .

(50) قاله سيبويه في " الكتاب " 2 : 416 - 419 .

(51) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 159 .

(52) سورة البقرة 2 : 215 .

(53) " على الأصح عندهم " في الحلبي ص (36) : العكبري " التبيان " 1 : 172 .

(54) " على الأصح " ساقط من د و هـ . والحلبي ص (36) .

(55) انظر : " شرح التّصريح " 1 : 139 .

وأنْ لا تكون ملغاة . بأنْ يقدّر تركيبهـــا مع " ما " . نحو : مَاذا صنعتَ . إذا قدّرت " ماذا " اسماً واحداً مركباً .

للاستفهام . فإن لم يتقدّمها استفهام بِـ " مَا . أو مَنْ " لم تكن موصولة . بل اسم إشارة . كقوله :

نَجَـوْتِ وهَـذا تُحْمِلِـينَ طَلِيـقُ [56]

والقَول بأنّ " ذَا " في البيت موصولة [57] يردّه دخول " هاء " التنبيه عليها .

(وأن لا تكون) [58] ذَا (مُلْغَـاة) [59] . والإلغـاء على وجـهين : حُكْمِي . وحَـقِـيـقِـيّ [60] . فالحُكمي (بأنْ يُقدّر تركيبها مع " ما ") فيصير المجموع اسم استفهام [61] . (نحو : مَاذا صَنَعْتَ . إذا قدّرتَ ماذا) في المثال (اسـمـاً واحداً مـركباً) بمعنى : " أيَّ شـيءٍ " . فيكون في محلّ نصب مفعولاً لـ " صنعتَ " مقدّماً عليه . والتقدير : أيَّ شيءٍ صَنَعْتَ . فَإن قَدَّرت " مَا " مبتدأ . و " ذَا " خبره . فهي موصولة لأنّها لم تُلْغَ .

---

(56) من الطويل . ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري . وصدر البيت : (عَدَسْ ما لعبّاد عليك إمارةٌ) . ويُروى (أمنتِ) وهو الأكثر . الشاهد : قوله (هذا) اسم إشارة عند البصريين في البيت . واسم موصول عند الكوفيين بمعنى (الذي) . أي : الذي تحملينه طليق . انظر : الفارسي " كتاب الشعر " 2 : 388 . وابن جني " المحتسب " 2 : 96 و " المقاصد النحوية " 1 : 442 . و " خزانة الأدب " 6 : 41 . وقد ورد البيت كاملاً في (د) .

(57) وهو رأي الكوفيين كما أشرت في هامش (49) .

(58) هذا هو الشرط الثاني لتكون (ذا) موصولة .

(59) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 157 .

(60) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 196 .

(61) انظر : سيبويه 2 : 417 .

وتَفْتَقِرُ الموصولاتُ كلُّها إلى صِلة مُتأخّرة عنها ، .....

ويظهر أثر التقديرين في البَدل من اسم الاستفهام . وفي جواب السائل . فعلى الأوّل ، وهو كون " مَاذا " في محلّ نَصب . تأتي بالبدل منصوباً . فتقول : ماذا صَنَعْتَ . أخيراً أم شرّاً . فَـ " ذَا " مُلغاة : لأنّك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فَعُلم أنّه مفعول . مقدّم بِـ " صَنَعْتَ " . وعلى الثاني تأتي بالبدل مرفوعاً . فَـ " ذَا " غير ملغاة : لأنّك أبْدَلْتَ من اسم الاستفهام بالرفع فَعُلِمَ أنّه مرفوع بالابتداء . و " ذَا " خبره . وقِسْ على ذلك جواب المسائل .

والإلغاء الحقيقي : أنْ تُقدّر " ذَا " زائدةً بين " ما " ومدخولها . كأنّك قلت : " ما صَنَعْتَ " لكن هذا مذهب كوفيّ . والبصري يمنعه : لأنّه لم يثبت عندهم زيادة الأسماء[62] . وسكت المؤلف عن إلغاء " ذَا " مع " مَنْ " فَيُحْتَملُ إلحاقهُ بِـ " مَا . و ذَا " وهو ظاهر عبارة الألفية[63] . ويحتمل خلافه[64] .

ولمّا فرغ من تَعداد الأسماء الموصولة . وشرحِ معناها . أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال . فقال : (وتفتقرُ الموصولات) الاسميّة (كلّها) نصُّها . ومشتركُها . (إلى صِلة) مَعْهُودةٍ[65] للمخاطب . في اعتقاد المتكلّم (مُتأخرة عنها)

(62) انظر : " شرح التسهيل " 1 : 196 . وانظر : الأزهري " شرح التصريح " 1 : 139 .

(63) وهو قول ابن مالك : (ومثل ما " ذا " بعد ما استفهام أو مَنْ إذا لم تُلغَ في الكلام) .

(64) انظر : " شرح التصريح " 1 : 139 .

(65) أي معلومة لدى السامع في اعتقاد المتكلّم . قبل ذكر الموصول . انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 9 .

وجوباً [66] : لأنّ الموصول ناقص . لا يتمّ معناه إلاّ بصلته . فهي مُعَرِّفةٌ [67] و مُبَيِنَةٌ له . و مُنَزَّلَة منه منزلة جُزْئِه المتأخّر . فلا يجوز تقدّمها . ولا شيء منها عليه . وكما لا تتقدّم الصلة لا يتقدّم مَعْمُولُها عليه . وأما نحو : ﴿ و كَانُوا فِيه مِنَ الزَاهِدِينَ ﴾ [68] فالظرف مُتعلّق بمحذوف دلّ عليه صلة " أل " . والتقدير : وكَانُوا زَاهِدين فيه من الزَّاهِدين [69] .

(و) إلى (عَائد) . وهو : ضمير يعود من الصلة إلى الموصول . ليحصل الربط بينهما . وإلاّ لكانت الصلة أجنبية عنه . لأنّها مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها [70] .

(والصلة) إمّا (جملة) اسميّة . أو فعليّة (أو شبهها) في حصول الفائدة [71] .

---

(66) قال ابن مالك (وكلّها بلزم بعده صلة) . انظر : " شرح ابن عقيل " 1 : 145 .

(67) انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 16 .

(68) سورة يوسف 12 : 20 .

(69) انظر : أبو حيّان " تفسير البحر المحيط " 5 : 292 .

(70) انظر : ابن عصفور " شرح جمل الزجاجيّ 1 : 181 .

(71) انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 7 .

فالجملة ما تُركّب من فعل وفاعل ، نحو : جَاءَ الذي قَامَ أَبُوهُ ، وقوله تعالى : ﴿ الحمدُ للّه الذي صدقنا وعده ﴾ ، أو من مبتدأ وخبر ، نحو : جَاء الذي أبوه قائم ، وقوله تعالى : ﴿ الذي هم فيه مختلفون ﴾ . وشبه الجملة ثلاثة أشياء : أحدها الظرف ، نحو جَاء الذي عندك ، .....

وشرط الجملة أنْ تكون خبرية ، أي محتملة للتصديق ، والتكذيب في نفسها من غير نظر إلى قائلها ؛ لأنّه يجب أن يكون مضمونُ الجُملةِ حُكماً معلومَ الوقوع للمخاطب قبل الخطاب . والجملة الإنشائية لا يُعرف مضمونها إلاّ بعد إيراد صيغتها[72] . (فالجملة مَا) أيّ قول (تركّب من فعل وفاعل) ، أو ممّا نُزّلَ منزلتهما .

فالأوّل (نحو : جَاءَ الذي قَامَ أبوه ، وقوله تعالى : ﴿ الحَمْدُ لِلّهِ الذي صَدَقَنَا وَعْدَهُ ﴾)[73] . والثاني نحو : جَاءَ الذي ضُرِبَ أَبُوهُ ، (أو من مبتدأ ، وخبر) ، أو ما نُزّل منزلة ذلك . فالأوّل ، (نحو : جَاءَ الذي أبوه قَائم ، وقوله تعالى) : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النبأ العظيم (الَّذي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ) ﴾[74] . والثاني ، نحو جَاءَ الّذي ما قَائِمٌ أَبُوهُ .

(وشبه الجملة) فيما تقدّم (ثلاثة أشياء : أحدها الظرف) المكاني ، وشَرطُ وقُوعه صِلةً أنْ يكون تامّاً ، بأنْ يفهم بمجرّد ذكره ما يتعلّق هو به ، (نحو : جَاءَ الذي عِنْدَكَ .

---

(72) انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 7 فإن العبارتين متشابهتان .

(73) سورة الزمر 39 : 74 .

(74) سورة النبأ 78 : 1 ، 2 ، 3

وقوله تعالى : ﴿ ما عندكم يَنفدُ ﴾ . وثانيها : الجار والمجرور ، نحو : جَاءَ الذي في الدار . وقوله تعالى : ﴿ وألقت ما فيها ﴾ . ويتعلّق الظرف والجار والمجرور إذا قعا صلة بفعل محذوف وجوباً تقديره : استقرّ . والثالث الصفة الصريحة ، والمراد بها اسم الفاعل ، واسم المفعول ، .....

وقوله تعالى : (﴿ ما عِنْدَكُم يَنْفَدُ) ومَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾[75] . بخلاف الناقص ، نحو : جَاءَ الذي مكاناً ، فلا يَتمُّ معناه إلاّ بذكر متعلّق ، خاص ، جائز الذكر ، كـ " جَاءَ الذي سَكَنَ مَكَاناً .

(وثانيها : الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما ذُكر ، (نحو : جَاءَ الذي في الدَّارِ ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ﴾[76]) ، بخلاف " جَاء الذي بِكَ أو عَليكَ " فَلا يُوصل به لنقصانه ، (ويتعلّق الظرف والجار والمجرور ، إذا وقعا صِلةً بفعل محذوف وجوباً) - وبذلك أشبها الجملة - (تقديره : اسْتَقَرَّ) ، لا بوصف كـ " مُسْتَقِرٌّ " ؛ لأنّه مفرد ، والصِلة لا تكون إلاّ جملة[77] .

(والثالث : الصفة الصريحة) ، أي الخالصة للوصفيّة ، بأنْ لم تَغْلُبْ عليها الاسميّة ؛ لأنّ فيها معنى الفعل ، ولذلك عَمِلَتْ عمله ، وصحّ عطف الفعل عليها ، وعطفها عليه ، (والمراد بها اسم الفاعل ، واسم المفعول) ، دون اسم التفضيل ، كالأفضل ، ودون الصفة

---

(75) سورة النحل 16 : 96 .

(76) سورة الانشقاق 84 : 4 ﴿ وألقت ما فيها وتخلّت ﴾ .

(77) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 211 .

وتختصّ بالألف واللام كما تقدّم .

المشبّهة كَـ " الحَسَنِ وَجْهُهُ " [78] . (وتختصّ) الصفة الصريحة (بالألف واللام كما تقدّم) ذلك . ولو قَال : " وتختصّ الألف واللام بها " لكان أولى ؛ لأنّ المراد أنّ " أل " امتازتْ من بين سائر الموصولات بأنّ صِلتها الصفة الصريحة . التي هي اسم الفاعل . واسم المفعول . وأمّا الداخلة على الصفات التي غلبت عليها الاسميّة كـ " أبْطَح [79] . وأجْرَع [80] . وصَاحِبٍ " أو على اسم التفضيل . والصفة المشبّهة فهي حرف تعريف . وقيل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة . واختاره ابن مالك [81] . واستُشْكِلَ بأنّها تدلّ على الثبوت . فلا تؤوّل بالفعل . ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة . وأجيب بأنّ الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد . بخلاف اسم التفضيل .

---

(78) لأنّ (أل) فيها حرف تعريف وليس اسماً موصولاً . انظر : ابن هشام " شرح القطر " ص (102) .

(79) " هو بطن الميثاء والتلعة . والوادي . وهو البطحاء . وهو التراب السهل في بطونها . ممّا قد جرّته السيول " . انظر : " لسان العرب " 2 : 413 مادة (بطح) .

(80) " والجرع والأجرع والجرعاء : الأرض ذات الحزونة تشاكل الرمل . وقيل : هي الرملة السهلة المستويّة . انظر : " لسان العرب " 8 : 46 مادة (جرع) .

(81) انظر : " شرح التسهيل " 1 : 200 .

والعائد ضمير مطابق للموصول في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، كما تقدّم في الأمثلة المذكورة .

(والعَائدُ) للموصول (ضمير) غائب[82] (مطابق للموصول في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث) تشتمل عليه الصِّلة (كما تقدّم في الأمثلة المذكورة) . نَعم إن كان الموصول " مَنْ ، و مَا " جاز في العائد مراعاة المعنى ، نحو : ﴿ ومِنهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إلَيْكَ ﴾[83] . ومراعاة اللفظ ، نحو : ﴿ ومِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُ إليكَ ﴾[84] . وهو الأكثر في كلامهم ، ما لم يحصل من مطابقته لَبْسٌ[85] ، أو قُبح[86] فَيتعيّن مراعاة المعنى . وقد يكون العائد ضمير متكلّم ، كقول علي - عليه السلام[87] - :

أنَا الَذي سَمَّتنِ أُمِّي حَيْدَرَة

كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيهِ المَنْظَرَه[88]

---

(82) انظر : ابن عصفور " شرح الجمل " 1 : 181 .

(83) سورة يونس 10 : 42 . قال أبو حيان في " البحر المحيط " 5 : 161 " والضمير في (يستمعون) على معنى مَنْ . والعود على المعنى دون العود على اللفظ في الكثرة . " .

(84) سورة الأنعام 6 : 25 .

(85) نحو : اعط مَنْ سألتك . ولا تقل : اعط مَنْ سألك . انظر : الزهري " شرح التصريح " 1 : 140 .

(86) نحو : مَنْ هي حمراء أمّك - " شرح التصريح " 1 : 140 .

(87) " كرّم الله وجهه ورضي عنه " في (ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (37)) .

(88) من رجز منسوب لعلي بن أبي طالب . يوم خيبر . ويروى العجز في الحلبي ص (37) هكذا (أكيلكم بالسيف كيل السندرة) . وحيدة : الأسد من حادر .

الشاهد : قوله (سمّتنِ) على أنّه يجوز (سمتني) بالضمير العائد على حاضر . والأكثر (سمته) للغيبة . انظر : الديوان المنسوب للإمام علي ص (77) . و " همع الهوامع " 1 : 86 . و " خزانة الأدب " 6 : 62 .

وقد يحذف ، نحو ﴿ لننزعنّ من كلّ شيعة أيّهم أشَدُّ ﴾ .

أو ضمير مخاطب ، كقول الفرزدق :

وَأنْتَ الذي تَلْوِي الخُيولُ رؤُسَهَا

إلَيْكَ وللأيتامِ أنْتَ طَعَامُهَا [89]

فجعل العائد ضمير " إلَيْكَ " حملاً على المعنى . وربّما خَلَفَ الضميرَ اسمٌ ظاهر كقوله :

أيَا رَبَّ لَيْلَى أنْتَ فِي كلِّ مَوْطِنٍ

وَأنْتَ الذي في رَحْمَةِ اللّهِ أطْمَعُ [90]

أي في رحمته .

والأصل في العائد أنْ يكون مذكوراً (وقد يُحْذَفُ) [91] مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، إذا دلّ عليه دليل . وشرط جواز حذف العائد المرفوع ، أنْ يكون مبتدأ مخبراً عنه بمفرد ، (نحو : ﴿ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ ﴾ [92]) . فَـ " أيُّهُمْ أشَدُّ "

---

(89) من الطويل للفرزدق . ورواية الأصل وباقي النسخ (تطعمها) وبها ينكسر البيت . - انظر : ديوان الفرزدق ص (555) . تح : علي فاعور - ط 1 . دار الكتب العلمية - بيروت . 1987م .

(90) من الطويل للمجنون . والشاهد : قوله (في رحمة اللّه) جعل لفظ الجلالة مغنياً عن الضمير العائد . والقياس (في رحمته) . انظر : " مغني اللبيب " 2 : 707 . و " المقاصد النحوية " 1 : 497 . و " شرح شواهد المغني " للسيوطي 2 : 559 . و " شرح التصريح " 1 : 140 .

(91) انظر : سيبويه 2 : 107 . وابن عصفور " شرح الجمل " 1 : 183 .

(92) سورة مريم 19 : 69 ﴿ أيّهم أشدّ على الرحمن عتيّا ﴾ .

أي : الذي هو أشدّ . ونحو : ﴿ يعلمُ ما تسرون وما تُعلنون ﴾ ، أي : الذي تسرّونه والذي تعلنونه ، .....

موصول مبنيّ على الضمّ . في محلّ مفعول " لننزعنّ " . و " أشدّ " خبر المبتدأ محذوف . والتقدير (أي الذي هو أشدُّ) [93] . فلا يحذف في نحو : " جَاءَ اللذانِ قَامَا . أو ضَرَبا " بالبناء للمفعول . لأنّه غير مبتدأ . ولا في . نحو : " جَاءَ الّذي هو يَقُومُ . أو هُوَ في الدّار " : لأنّ الخبر غير مفرد . وشرط حذف العائد المنصوب . أن يكون متّصلاً . وناصبه فعل تامّ . أو وصف غير صِلَة " أل " [94] . فالفعل . نحو : ﴿ وفِيهَا ما تَشْتَهِي الأنْفُسُ ﴾ [95] . (ونحو : ﴿ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ ومَا تُعلِنُونَ ﴾ [96]) . فالعائد ضمير متّصل في محلّ نصب على أنّه مفعول . والتقدير (أي الذي تُسِرُّونَه والذي تُعلِنُونه) . ويحتمل ما في الآية أن يكون موصولاً حرفيّاً . والتقدير " يَعْلَمُ سرَّكم . وعلانيَتَكُم " . والوصف . نحو قوله :

مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ

فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ [97]

---

(93) انظر : سيبويه 2 : 399 .

(94) انظر : المبرد " المقتضب " 1 : 19 .

(95) سورة الزخرف 43 : 71 . وقرأ نافع عن عاصم " تشتهيه " . انظر : ابن خالويه " الحجّة في القراءات السبع " ص (323) .

(96) سورة النحل 16 : 19 .

(97) من البسيط . مجهول القائل . وعجز البيت في الأصل فقط . ومعنى البيت : الذي اللّه موليك فضل فاحمدنّه اللّه بذلك الفضل . واشكرنه فإنّه ليس عند غير اللّه نفع ولا ضرر .

الشاهد : قوله (موليك) حذف منه الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول . انظر : " أوضح المسالك " 1 : 169 . و " شرح ابن عقيل " 1 : 161 . والعيني " المقاصد النحويّة " 1 : 447 . و " شرح التصريح " 1 : 145 .

ونحو : ﴿ يشربُ مما تشربون ﴾ أي : الذي تشربون منه .

أي " الذي مُولِيكَهُ فضلُ " . وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يُجرّ بمثل ما جُرَّ به الموصول لفظاً . ومعنىً . ويَتَّحِدُ بمعنى العائد . نحو : مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتَ . أي : بِهِ . (ونحو : ﴿ يَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [98]) فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جرّ به " مَا " الموصولة . وهي " مِنْ " التبعيضيّة . والتقدير (أي الذي تَشْرَبُونَ مِنْهُ) فلو[99] كان العائد مجروراً بحرف . لم يجرّ به الموصول . كما في " جَاءَ الذي مَرَرْتُ بِهِ " لم يجز حذف العائد[100] . وكذا لو كان العائد مجروراً بحرف جرّ . جُرَّ به الموصول لفظاً . لا معنى . لم يَجُزْ الحذف كما في نحو : " زَهَدْتُ فِي الذِي رَغِبْتَ فِيهِ " . وكذا لو اختلف معنى العامل[101] .

---

(98) سورة المؤمنون 23 : 33 .

(99) " فلو كان الموصول غير مجرور أو " في الحلبي ص (37) .

(100) " لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق . والداخلة على الضمير للسببيّة " . انظر : " شرح ابن عقيل " 1 : 166 .

(101) نحو : " مررتُ بالذي فرحتُ به " فلا يجوز حذف " به " . انظر : " شرح ابن عقيل " 1 : 166 .

فصل : وأمّا المعرّف بالأداة

فهو المعرّف بالألف واللام وهي قسمان : عهديّة ، وجنسيّة ، والعهديّة إمّا للعهد الذكري ، نحو : ﴿ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ﴾ .

(فصل : وأمّا المعرّف بالأداة)

أي أداة التّعريف . (فهو المعرّف بالألف واللام) . كـ " الرَّجُل ، الغُلام " . والتعريف بهما هو مذهب الخَليل [1] . والهمزة [2] عنده أصلية ، وهي همزة قطع ، حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال . وعَنْ سيبويه [3] ما يوافقه ، لكن يخالفه في أصالة الهمزة . فعنده أنّها زائدة معتدٌّ بها في الوضع . وعنه أيضاً أنّ التعريف باللام وحدها ، والهمزة ، همزة وصل [4] جُلِبَتْ للتّمكين من الابتداء بالساكن ، وفُتِحَتْ لكثرة استعمالها مع اللام [5] . (وهي) أيْ الأداة (قِسمان : عَهْدِيّة ، وجِنسِيّة) . وكلٌّ منهما ثلاثة أقسام [6] . كما يُرشِد إليه قوله (والعَهديّة إمّا) أن تكون : (للعَهد الذِكْرِي) . بأنْ يتقدّم لمصحوبها ذكر . (نحو) : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ (فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ) [7] ﴾ . ونحو : ﴿ كما أَرْسَلْنَا إِلى فِرْعَونَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [8] .

---

(1) انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 1 : 513 قال " وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى " .

(2) " وهمزة أل " في الحلبي ص (37) .

(3) انظر : " الكتاب " 3 : 324 .

(4) انظر : " الكتاب " 4 : 147 . وعبّر سيبويه عن " أل " بالألف واللام . انظر : " الكتاب " 2 : 97 ، 4 : 226 .

(5) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 130 .

(6) انظر : ابن هشام " مغني اللبيب " 1 : 72 .

(7) سورة النّور 24 : 35 .

(8) سورة المزمّل 73 : 15 و 16 .

أو للعهد الذهني نحو : ﴿ إذ هما في الغار ﴾ . وللعهد الحضوري ، نحو : ﴿ اليومَ أكملتُ لكم دينكم ﴾ .

والجنسيّة ، إمّا لتعريف الماهيّة ، نحو : ﴿ وجَعَلْنَا مِنَ الـمَاءِ كُلَّ شَيءٍ حيّ ﴾ وأمّا لاستغراق الافراد ، .....

(أو للعَهْد الذِّهْنِي) ، بأنْ [9] عُهِدَ مَصْحُوبُهَا ذِهْناً . (نحو : ﴿ إذْ هُمَا فِي الغَارِ ﴾ [10]) . ثُقب في جبل ثور [11] . وكان مَعْلُوماً عندهم . ونحو : " جَاءَ الرجلُ . والغلامُ " إذا كان بينك . وبين مُخَاطِبِكَ عَهْدٌ في رَجُلٍ . وغلامٍ مُعَيَّنَيْنِ . (وللعهد الحُضُورِيّ) . بأنْ يكون مصحوبها حاضراً . (نحو) : جَاءَنِي هَذا الرَّجُلُ " . ونحو : (﴿ اليَوْمُ أكْمَلْتُ لَكُم دِينَكُم ﴾ [12]) . أي اليوم الحاضر . وهو " عَرَفَة " [13] .

(والجنسيّة إمّا) أنْ تكون [14] (لتعريف الماهيّة) من حيث هي بأن لم تخلفها " كُلّ " [15] لا حقيقة ولا مجازاً . (نحو : ﴿ وجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ ﴾ [16]) أي من حقيقته (﴿ كُلَّ شيءٍ حيّ ﴾ [17]) لا من كلّ شيء اسمه ماء . (وأمّا لاستغراق الأفراد)

---

(9) " بأل عهد " في الحلبي ص (38) وهو خطأ .

(10) سورة التوبة 9 :40 .

(11) في مكة المكرمة . انظر : الحموي " معجم البلدان " 2 : 100 رقم الموضع (2851) .

(12) سورة المائدة 5 : 3 .

(13) انظر : الطبرسي " مجمع البيان في تفسير القرآن " 3 : 245 .

(14) " إمّا أن يكون الجنس " في الحلبي ص (38) وهي عبارة غير مستقيمة .

(15) " بأن يخلفها كله لا حقيقة ولا مجازاً " في (د . هـ) والحلبي ص (38) وهو خطأ فاحش . والتي يخلفها " كلّ " هي (أل) الجنسيّة التي لا ستغراق الأفراد . ومعنى " بأن لم يخلفها كلّ " أي لا يصلح وضع مفردة " كلّ " الدالة على الشمول والإحاطة بدلاً من (أل) .

(16) سورة الأنبياء 21 : 30 .

(17) سورة الأنبياء 21 : 30 .

نحو : ﴿ وخُلق الانسانُ ضعيفاً ﴾ ، أو لاستغراق خصائص الأفراد ، نحو : أنتَ الرجلُ علماً ، .....

أي أفراد الجنس بأن يخلفها " كُلّ " حقيقةً . (نحو : ﴿ وخُلِقَ الإنْسَانُ ﴾ [18]) . أي : كلّ واحدٍ من جنسه (﴿ ضعيفاً ﴾ [19]) . وهذه يجوز الاستثناء من مَصْحُوبِهَا . نحو : ﴿ والعَصْرِ إنّ الإنْسَانَ لفي خُسْرٍ ﴾ [20] الآية .

(أو لاستغراق خصائص الأفراد) . أي صفات أفراد الجنس مبالغةً بأنْ يخلُفَهَا " كلّ " مجازاً . (نحو : أنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً) . أي : أنْتَ كُلُّ رَجُلٍ عِلماً . بمعنى : أنّك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كَمَالِكَ في العِلم . ولا اعتداد لِعِلم غَيْرِكَ : لقصوره عن رتبة الكمال . وفي الحديث : " كُلُّ الصيد في جَوْفِ الفَرَا " [21] . وقد تَرِدُ " أل " زائدةً لازمة . فَلا تُقيّد تعريفاً . كالتي في عَلَمٍ قَارَنَتْ وَضْعَه [22] كـ " اللاتِ والعزّى " . وزائدة غير لازمة : إمّا لضرورة كقوله :

وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو [23]

(18 - 19) سورة الأنبياء 21 : 28 .

(20) سورة العصر 103 : 1 . 2 ﴿ والعصر إنّ الإنسان لفي خسرٍ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ .

(21) هذا مَثل عربي تألّف به النبي - عليه السلام - أبا سفيان على الاسلام . ويضرب هذا المثل لمنْ يفضّل على أقرانه . والفرا : حمار الوحش . - انظر : الميداني " مجمع الأمثال " 2 : 162 . وانظر : " لسان العرب " 1 : 121 (فرأ) .

(22) أي وضعت مع وضع العلم في آنٍ واحد ولم تفارقه قطّ . مثل (اللات . والعزّى) صنمي قريش .

(23) من الطويل . لرشيد بن شهاب . وصدر البيت (رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ** صددت ... .) والشاهد فيه : قوله (وطبت النفس) عرّف التمييز بـ (أل) والأصل أن يكون نكرة فالزيادة غير لازمة للضرورة . انظر : العيني " المقاصد النحوية " 1 : 502 . و " شرح التَصريح " : 151 . وبلا نسبة في " أوضح المسالك " 1 : 181 .

وتُبْدَل ميماً في لغة حِمْيَر .

أو لِلَمْح الأصل [24] المنقول عنه . كالتي في الحارث . والحسن . والعبّاس [25] .

(وتُبْدَلُ) لام التعريف (مِيماً في لغة حِمْيَر) قبيلة [26] . وقد نطق النبي - عليه السلام - بها فقال : " لَيْسَ مِن امْبِرٍ امْصيَامٌ في امْسَفَر " [27] . نُقلت أيضاً هذه اللغة عن نَفَرٍ من طَيِّء . قال شاعرهم :

ذَاكَ خَلِيلِي وذَاك يُوَاصِلَنِي

يَرْمِي وَرَائِي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ [28]

---

(24) للجمع بين المعنى السابق للاسم العلم قبل النقل . وقبل أن يصير علماً . وبين معناه علماً .. ويكون ذلك بزيادة (أل) عليه .

(25) جمع هذا المثال الصفة (الحارث) والصفة المشبهة (الحسن) . والمبالغة (العبّاس) .

(26) من اليمن - انظر : " معجم البلدان " 2 : 352 رقم الموضع (3933) .

(27) انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 10 : 34 . وشرح الكافية الشافية لابن مالك ص 164 . مسند ابن حنبل 6 : 604 حديث رقم 23167 وجاء الحديث من غير إبدال في صحيح مسلم 2 : 786 . كتاب الصوم .

(28) من المنسرح . لبحير بن غنمة . والسلمة : الحجارة الصلبة .

الشاهد : قوله (بامسهم وامسلمه) يريد بالسهم والسلمة . فأبدل اللام ميماً . انظر : " المقاصد النحوية " 1 : 464 . والسيوطي " شرح شواهد المغني " 1 : 159 . وبلا نسبة في " شرح المفصّل " 9 : 17 . و " شرح قطر الندى " ص (114) .

فصل : وأمّا المضاف إلى واحد من هذه الخمسة

فنحو : غُلامي ، وغلامك ، وغلامه ، وغلامُ زَيدٍ ، وغُلامُ هذا ، وغلامُ الذي قَام أبوهُ ، وغلام الرجُلِ .

(فصل : وأمّا المضاف إلى واحد من هذه) المعارف (الخمسة) المتقدّمة . إضافة معنوية ولم يكن متوغلاً في الإبهام [1] . ولا واقعاً موقع نكرة [2] . بقرينة ما سيأتي في الإضافة [3] . (فنحو : غُلامِي) مثال للمضاف إلى ضمير المتكلّم . (وغُلامُكَ) للمضاف إلى ضمير المخاطب . (وغلامُهُ) للمضاف إلى ضمير الغائب . (وغُلامُ زَيْدٍ) للمضاف إلى العَلَم . (وغُلامُ هَذَا) للمضاف إلى اسم الإشارة . (وغلام الذي قَامَ أبُوه) للمضاف إلى الموصول . (وغُلامُ الرجُلِ) للمضاف إلى المعرفة . وقد تقدّم أنّه في رتبة ما أضيف إليه [4] . إلا المضاف إلى الضمير ففي رتبة العلم [5] .

---

(1) نحو : غير . ومثل الأسماء الموغلة في الابهام هي التي لا تتعرّف سواء بأل . أو الإضافة أو غيرهما من طرق تعريف الاسم .

(2) نحو : قام وحده .

(3) انظر : " المخفوض بالإضافة " ص (378) من التحقيق .

(4) انظر : ابن هشام " شرح شذور الذهب " ص (151) .

(5) قال ابن هشام في " شرح الشذور " ص (151) " هذا هو المذهب الصحيح " .

بَابُ المرفُوعَات من الأسماءِ

المرفُوعَاتُ عشرة : الفاعل ، والمفعول الذي لم يسمّ فاعله ، والمبتدأ وخبره ، واسم كان وأخواتها ، واسم أفعال المقاربة ، واسم الحروف المشبهة بلَيْسَ ، وخبر إنّ وأخواتها ، .....

(بَابُ) بيَان (المرفُوعَات من الأسماء) خاصة

المرفُوعَاتُ جمع مَرفُوع . لا مرفُوعَة : لأنّه صِفَة لمذكّر لا يَعْقِلُ . والاسم المرفوع ما اشتمل على علامة الفاعليّة . وهي الضمّة أو الواو . أو الألف . (المرفُوعَات) من الأسماء (عَشْرةٌ) بالاستقراء . وبدأ بها : لأنّها العُمْدَة . ثمّ المنْصُوبَات : لأنّها في الأصل فضلةٌ . وإنْ وقع النّصبُ في بعض العُمَدِ تَشْبِيهاً له [1] بالفضلات [2] . ثمّ المجرورات : لأنّها منصوبة المحلّ . فهي دون المنصوبات لفظاً . وهي على سبيل الإجمال والتّعداد : (الفاعل) كـ " جَاءَ زَيْدٌ " . (و) الثاني (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه) . كـ " ضُرِبَ زَيْدٌ " . بضمّ الضاد وكسر الراء . (و) الثالث . والرابع (المبتدأ وخبره) نحو : ﴿ اللَّهُ رَبُّنا ﴾ [3] . وهُوَ وَلِيُّنَا . (و) الخامس (اسم كان . و) اسم (أخواتها) . نحو :﴿ وكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً ﴾ [4] (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) . نحو : " كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ . (و) السابع (اسم) ما حُمِل على " ليس " من (الحروف المشبهة بلَيْسَ) . نحو : مَا زَيدٌ قَائماً . (و) الثامن (خبر إنّ . و) خبر (أخواتها) .

---

(1) هكذا في جميع النسخ . والصواب (لها) عائد على " العُمَد " جمع " عمدة " وليس على " النصب " .

(2) نحو : خبر كان . واسم إنّ وأخواتها . فهما في الأصل مرفوعان على الخبرية والابتداء . نُصباً لدخول النواسخ .

(3) سورة الشورى 42 : 15 .

(4) سورة الفرقان 25 : 54 .

بَابُ الفَاعِلِ

هو الاسم المرفوع المذكور قبله فِعل ، أو ما في تأويل الفعل . وهو على قسمين : ظاهر ومُضْمَر . فالظاهر نحو : ﴿ قال اللّه ﴾ . ﴿ قَالَ رجُلانِ ﴾ ، .....

الباب الأوّل (بابُ الفاعل)

الفاعلُ لُغَةً : مَنْ أوْجَدَ فعلاً[1] . سواء تقدّم في الذّكر على فعله . أو تأخّر[2] . واصطلاحاً (هو الاسم) الصريح . أو المؤوّل به[3] . (المرفوع) لفظاً . أو تقديراً . أو محلاً . (المذكور قبله) وجوباً (فعل[4] . أو ما في تأويل الفعل) . أسْنِدَ إليه على جهة قِيامه به . أو وقوعه منه . والمراد بـ " ما في تأويله " اسم الفاعل . والصفة المشبّهة به . والمصدر ونحو ذلك ممّا يعمل عمل الفعل[5] . وقد تبع المؤلفُ الأصل[6] في جعل الرفع قيداً في التعريف مع أنّه حكمٌ من أحكام الفاعل[7] .

(وهو على قِسمين) لا ثالث لهما : فَاعِل (ظَاهر) . وهو ما عدا المضمر . (و) فَاعِل (مُضْمَر) . وقَد مرّ تفسير المضمر[8] . (فالظاهر) تارةً يكون رافِعُهُ ماضياً . وتَارةً مضارعاً . فالأوّل إمّا بالضمّة . (نحو : ﴿ قَالَ اللّهُ ﴾[9]) . أو بالألف . نحو : (﴿ قَالَ رَجُلانِ ﴾[10]) .

---

(1) " الفعل " في (ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (39)) .

(2) نحو : قَام محمد . ومحمّد قام . فهم بعدّون المبتدأ فاعلاً في المعنى لكونه مسنداً إليه . كما مرّ عند الفاكهي عند حديثه عن المرفوعات .

(3) نحو : يعجبني أن تقوم . أي : قيامُك .

(4) انظر : ابن الناظم " شرح الألفية " ص (218) . تح : عبدالحميد السيد . ط 1 . دار الجيل . بيروت . بدون تاريخ .

(5) سيأتي تفصيل جميع ذلك لاحقاً .

(6) وهو " الآجروميّة " ص (103) . بشرح العاملي ط 5 . دار التوجيه الاسلامي . بيروت . ١٩٨٠م .

(7) انظر الدراسة ص (32) .

(8) انظر ص (115) من التحقيق .

(9) سورة آل عمران 3 : 55 وغيرها .

(10) سورة المائدة 5 : 23 ﴿ قال رجلانِ من الذين يخافون ... ﴾ .

﴿ وجَاءَ المعذّرونَ ﴾ . ﴿ يَومَ يَقُومُ الناسُ ﴾ . ﴿ ويومئذٍ يفرح المؤمنون ﴾ . ﴿ قَال أبوهُم ﴾ . والمضمر . نحو قَولك : ضَرَبْتُ . وضَرْبنا . .....

أو بالواو . نحو : (﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرونَ ﴾[11]) . والثاني رفعه بالضمّة . نحو : (﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ ﴾[12]) . أو بالألف . نحو : " يَقُومُ الزَيْدَانِ " . أو بالواو سواء كان جمع مذكّر سالماً . نحو : (﴿ ويَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المؤْمِنُونَ ﴾[13]) . أو من الأسماء السّتة [نحو : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾[14]][15] . ومن الأوّل[16] (﴿ قَالَ أبوهُم ﴾[17]) . ومثال الاسم المؤوّل بالاسم الصريح . نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ امَنُواْ أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُم ﴾[18] فَـ " أن تخشعَ " وإن كان في الصورة الظاهرة حرفاً . وفعلاً لكنّه في تأويل " خُشُوع "[19] وسيأتي ما في تأويل الفعل .

(و) الفاعل (المضمر) قسمان : متّصل . ومنفصل . فالمتّصل اثنتا عشرة كلمة . اثنتان للمتكلّم . (نحو : قولك : ضَرَبْتُ) بضمّ التاء . فالتاء ضمير متّصل بارز للمتكلّم وحده . في محلّ رفع على أنّه فاعل . (وضَرَبْنَا) بسكون الباء . فـ " نَا " ضمير متّصل بارز

---

(11) سورة التوبة 9 : 90 ﴿ وجاء المعذّرون من الأعراب ﴾ .

(12) سورة المطففين 83 : 6 .

(13) سورة الروم 30 : 4 .

(14) سورة الطلاق 65 : 7 .

(15) ساقط من الأصل .

(16) أي الفاعل الظاهر .

(17) سورة يوسف 12 : 94 ﴿ قال أبوهم إنّي لأجد ريحَ يوسف ﴾ .

(18) سورة الحديد 57 : 16 .

(19) انظر : العكبري " التبيان " 2 : 1209 .

إلى آخره كما تقدّم في فصل المضمر .

والذي في تأويل الفعل ، نحو : أقَائِم الزَّيدانِ ، وقوله تعالى : ﴿ مختلفٌ ألوانُه ﴾ .

للمتكلّم . ومعه غيره[20] . أو للمعظّم نفسه في محلّ رفع على أنّه فاعل . وخمسة للمخاطب . وهي : ضَرَبْتَ . وضَرَبْتِ . وضَرَبْتُما . وضَرَبْتُم . وضَرَبْتُنّ . وخمسة للغائب . وهي : ضَرَبَ . وضَرَبَتْ . وضَرَبا . وضَرَبُوا . وضَرَبْنَ . وهذا معنى قوله : (إلى آخره كما تقدّم) . جميع ذلك (في فصل المضمر) فلا حاجة إلى إعادته[21] .

وأمّا المضمر المنفصل . فهو كالمتّصل . ولم يُمَثّل له . نحو مَا قَامَ إلاّ أنَا . أو أنْتَ . أو هُو . فالضمير فيما ذُكر في محلّ رفع على الفاعليّة .

(و) المسند (الّذي في تأويل الفعل[22] . نحو : أقَائِمٌ الزَّيْدانِ) فَـ " قَائِم " في تأويل " يَقُوم " و " الزَّيْدانِ " فاعل به . (وقوله تعالى : (﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ ﴾[23]) . فَـ " مُخْتَلف " في تأويل " يَختلفُ " . و " ألْوانُه " فاعلٌ به . وصحّ إعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره : صِنْفٌ مختلفٌ ألوانُه .

---

(20) أي : جماعة .

(21) انظر هامش رقم (8) .

(22) أي أنّه سوف يعمل عمل الفعل أيضاً .

(23) سورة النحل 16 : 69 ﴿ يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه ﴾ .

وللفاعل أحكام منها : أنّه لا يجوز حذفه : لأنّه عمدة . فإن ظهر في اللفظ ، نحو : قَام زَيْدٌ . والزيدان قَامَا . فَذاك وإلاّ فهو ضمير مستتر ، نحو : زَيْدٌ قَام ، .....

(وللفاعل أحكامٌ) كثيرة . (منها : أنّه لا يجوز حذفه) وحده . إلاّ فيما اسْتُثْنِي : (لأنّه عُمْدَةٌ) . ومنزّل من فعله منزلة جزئه . ولا يجوز حذف العُمدة . وقد أجازه بعضُهم [24] محتجاً بخبر : " لا يزْنِي الزّاني حِينَ يَزْني وهو مُؤمن . ولا يَشْرَبُ الخمر حِين يَشْرَبُها وهو مُؤمنٌ " [25] . إذ لا يصحّ أن يُجعل فاعل " يشربُ " ضميراً يعود على " الزّاني " . إذ هو خلاف المعنى المراد . فيتعيّن أن يكون فاعله محذوفاً . وهو : الشَارِبُ . وأجيب بأنّ فاعله ضمير يعود على الشارب [26] . المفهوم منه : لأنّ " يشربُ " يستلزم شارباً . وحَسَّن ذلك تقدّم نظيره في " لا يَزْنِي الزّاني " . وإذا تقرّر أنّ الفاعل لا يُحْذَف (فَإنْ ظَهَرَ في اللفظ)أبه ظاهراً كان . (نحو : قَامَ زَيْدٌ) . أو مضمراً نحو : الزَيْدُونَ قَامُوا . (والزَيْدانِ قَامَا . فذاك) واضح . (وإلاّ) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله : لأنّ الفعل لا يخلو عن الفاعل . (نحو : زَيْدٌ قَامَ) ففي " قَامَ " ضمير مستتر مرفوع المحلّ على الفاعليّة . راجع إلى " زَيْد " المذكور قبله . وكذا نحو : ﴿ كَلاَّ إذَا بَلَغَتِ التَّراقِي ﴾ [27] . ففي " بَلَغَتْ " ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية . راجع إلى " الرّوح " الدال عليها سياق الكلام [28] .

---

(24) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 2 : 123 .

(25) انظر : الامام أبو الحسن السندي " شرح سنن ابن ماجه " 2 : 461 . دار الجيل . بيروت . بدون تاريخ .

(26) قوله " الزاني . إذ هو ..... على الشارب " ساقط من (د) .

(27) سورة القيامة 75 : 26 .

(28) انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 10 : 605 .

ومنها أنّه لا يجوز تقدّمه على الفعل . فإن وُجِدَ ما ظاهره أنّه فاعل مقدّم . وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً . ويكون المقدّم إمّا مبتدأ . نحو : زَيْدٌ قَام . وإمّا فاعلاً بِفعل محذوف . نحو : ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك ﴾ : لأنّ أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ . .....

(ومنها أنّه لا يجوز تقدّمه على الفعل) . أو ما في تأويله : لأنّه كالجزء منه . فَلَمَ يجزْ تقدّمه عليه . كما لا يجوز تقديم عَجُز الكلمة على صدرها . وإنّما اقتصر على الفعل : لأنّه الأصل (فَإن وُجِدَ) في اللفظ (ما ظاهره أنّه فاعل مقدّم) على الفعل (وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً) في الفعل . (ويكون) المسند إليه (المقدّم إمّا مبتدأ . نحو : زَيْدٌ قَامَ) . فَفي " قَامَ " ضمير مستتر مرفوع على الفاعليّة . عائد على " زَيْد " . و " زَيْدٌ " مبتدأ والجملة بعده خبره[29] . (وإمّا فَاعِلاً بِفعْلٍ محذوف) وجوباً (نحو : ﴿ وإنْ أحَدٌ مِنَ المشْرِكِينَ استَجَارَكَ ﴾[30]) . فَـ " أحَدٌ " فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور . والتقدير " وإنْ اسْتَجَارَكَ "[31] وإنّما وجب حذفه : لأنّ المذكور عِوَضٌ عنه . وهم لا يجمعون بين العِوضَ . والمعَّوضِ عنه . وإنّما لم يُجْعَل " أحَدٌ " مبتدأ . و " اسْتَجَارَكَ " خبره من غير حذف : (لأنّ أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ) لأنّها موضوعة لتعليق فِعْل بِفعل . فهي مختصّة بالجملة الفعليّة على الأصحّ[32] .

---

(29) انظر : المبرد " المقتضب " 4 : 128 .

(30) سورة التوبة 9 : 6 .

(31) " وإن استجارك أحد استجارك " في (ب . ت . د . هـ . والحلبي (40)) . انظر : مكي القيسي " مشكل إعراب القرآن " 1 : 324 .

(32) " عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين . فيجوز عندهم أن يكون (أحد) مبتدأ " . انظر : الزمخشري " الكشّاف " 2 : 248 . وابن مالك " شرح التسهيل " 2 : 109 . و " شرح ابن عقيل " 1 : 430 . 472 .

ومنها أنّ فعله يُوحَّد مع تثنيته وجمعه ، كما يُوحَّد مع أفراده ، فتقول : قَامَ الزَيدانِ وقَام الزيدونَ ، كما تقول : قَامَ زَيْدٌ ، قال اللّه تعالى ، ﴿ قَال رجلان ﴾ ، ﴿ وجَاءَ المعذّون ﴾ ، ﴿ وقَالَ الظالمونَ ﴾ ، ﴿ وقَالَ نِسْوةٌ ﴾ .

(ومنها أنَّ فعله) ، أو ما في تأويله (يُوَحَّدُ) ، أي لا يَلْحَقُه علامة تثنيه ، ولا جمع على الأفصح [33] (مع تثنيته) أي الفاعل الظاهر ، (وجمعه ، كما يُوحَّد) اتفاقاً (مع إفراده ، فتقول) فيما إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مثنّى ، أو مجموع (قَامَ الزَيْدانِ وقَامَ الزَيْدُونَ) ، و " قَامَ نِسَاءٌ " بتوحيد الفعل ، (كما تقول) إذا أسندته إلى المفرد (قَامَ زَيْدٌ) بتوحيده ، وإنّما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفعل ، وجمعه عكس علامة تثنية الأسماء لِوُرود القرآن به (قال اللّه تعالى ، ﴿ قَالَ رَجُلانِ ﴾ [34] ، ﴿ وجَاءَ المعُذِّرُونَ ﴾ [35] ، ﴿ وقَالَ الظَالِمُونَ ﴾ [36] ، ﴿ وقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [37]) ، فالفعل في هذه الأمثلة مجرّد من علامة التَّثنية ، والجمع ، ولأنّ تثنيته ، وجمعه يُعْلَمَانِ من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه ، قد لا يُعْلَم من لفظه بأن يكون مقدّر التأنيث مع أنّ في الإلحاق هنا زيادة

---

(33) انظر : " شرح ابن عقيل " 1 : 424 .

(34) سورة المائدة 5 : 23 ﴿ قال رجلان من الذين يخافون ﴾ .

(35) سورة التوبة 9 : 90 ﴿ وجاء المعذّرون من الأعراب ﴾ .

(36) سورة الفرقان 25 : 8 ﴿ وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً ﴾ .

(37) سورة يوسف 12 : 30 ﴿ وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه ﴾ .

ومن العرب مَنْ يُلحق الفعل علامة التثنية ، والجمع إذا كان الفاعل مثنّى أو مجموعاً فتقول : قَامَا الزيدانِ ، وقَامُوا الزيدونَ ، وقُمنَ الهِنداتُ . .....

ثقل بخلافه . ثُمَّ (ومن العرب مَنْ يُلْحِقُ الفعل علامةَ التّثنية) وهي الألف . (و) علامة (الجمع) وهي الواو . والنّون (إذا كَانَ الفاعل) الظاهر (مُثَنّى أو مَجْموعاً) كما يَلْحَقُ الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً (فتقول : قَامَا الزَّيدانِ . وقَامُوا الزَّيدُونَ . وقُمْنَ الهِنداتُ) . فاللواحق بالفعل أحرف دالة على مجرّد التثنية . والجمع [38] . ومن ذلك قول الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِراءِ النَّخِيـ

ـلِ أهْلِي . وكُلُّهُم ألْوَمُ [39]

وقوله :

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً

ألقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ [40]

---

(38) قال ابن هشام في " أوضح المسالك " 2 : 105 " والصحيح أنّ الألف والواو والنّون في ذلك أحرف دلّوا بها على التثنية والجمع " .

(39) من المتقارب لأميّة بن الصلت . والشاهد : قوله (يلومونني ... أهلي) حيث ألحق واو الجماعة بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر . " أهلي " والقياس (يلومُني) - انظر : " شرح التصريح " 1 : 276 . وبلا نسبة في " أوضح المسالك " 2 : 100 . و " المقاصد النحوية " 2 : 460 . والسيوطي " شرح شواهد المغني " 2 : 783 .

(40) من مجزوء الكامل . وهو بلا نسبة . والشاهد : قوله " ألقحنها غُرُّ السحائب " ألحق الفعل ضمير المؤنث النّون في (ألقحنها) مع وجود فاعل ظاهر - انظر : " شرح شذور الذهب " لابن هشام ص (171) . والعيني " المقاصد النحوية " 2 : 460 . والأزهري " شرح التصريح " 1 : 276 .

وتُسمَّى لغة أكلُوني البراغيث . لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم . ومنه الحديث : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنّهار " ، .....

(وتُسمّى) هذه اللغة (لغة أكَلُوني البَراغِيث) . وإنّما سُمِّيت بذلك (لأنّ هذا اللفظ سُمِعَ من بعضهم) . أي العرب[41] . وهذا المثال فيه شُذُوذَانِ : أحدهما إلحاق الفعل العلامة . والثاني استعمال الواو لِمَا لا يَعْقِل . (ومنه) . أي ومن إلحاق الفعل العلامة (الحديث : " يَتَعَاقَبُونَ فيكم مَلائكةٌ باللّيل ومَلائِكة بالنَّهار "[42]) فَـ " مَلائِكةٌ " فاعل " يَتَعَاقَبُونَ " وقَدْ ألحق بالفعل علامة الجمع مع أنّه مسند إلى الظاهر . وكانَ القِياس " يَتَعَاقَبُ " . قال ابن هشام : " وقَدْ حَمَلَ قَومٌ على هذه اللغة آياتٍ من التنزيل العظيم . منها قوله تعالى : ﴿ وأسَرُّوا النَّجْوى الَّذينَ ظَلَمُوا ﴾[43] . والأجود تخريجها على غير ذلك . وأحسن الوجوه فيها إعراب " الذين ظَلَموا " مبتدأ . وما قَبله خبراً "[44] . انتهى . وأمّا قوله صلى اللّه عليه وآله وسلّم : " أوَ مُخرِجيّ هُمْ "[45] . فيظهر أنّه من باب المبتدأ و الخبر . لا ممّا نحنُ فيه . لما ذكروه من أنّ الوصف إذا طابق ما بعده في غير الإفراد تعيّن جعله خبراً

---

(41) وهم طيّء . وأزد شنوءَة . انظر : " أوضح المسالك " 2 : 98 . 106 .

(42) انظر : " صحيح مسلم " 1 : 367 باب المساجد . ح : فؤاد عبدالباقي . ط 1 . دار ابن حزم . بيروت . 1995م .

(43) سورة الأنبياء 21 : 3 .

(44) انظر : " شرح شذور الذهب " ص (172) .

(45) أخرجه البخاري في باب كيف بدأ الوحي 1 : 4 . من حديث لعائشة - رضي اللّه عنها - أن الرسول - عليه السلام - سأل ورقة بن نوفل عند بدء الوحي عن قريش : أو مخرجي هم ؟ قال : نعم لم يأتِ رجل قط بمثل ما جئت به إلا عُودي ... " .

والصحيح أنّ الألف ، والواو ، والنّون أحرف دالة على التثنية والجمع ، وأنّ الفاعل ما بعدها .

مقدّماً وما بعده مبتدأ مؤخّراً[46] . (والصحيح) أنّ هذه اللغة لا تمتنع مع المفْرَدَين ، والمفردات المتعاطفات ، كقوله :

وقد أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ[47]

و (أنّ الألف ، والواو ، والنّون) في ذلك المسموع (أحرفٌ دَالةٌ على التثنية والجمع) المذكّر ، والمؤنّث ، كما أنّ التاء في نحو : " قَامَتْ " دالة على التأنيث ، (وأنّ الفاعل) هو (ما بعدها) من المثنّى ، والمجموع ، وما في معناهما ، كما عُلِمَ ذَلكَ مّما مرّ[48] . وقيل إنّ هذه اللواحق ضمائر ، وإنّها الفاعل ، والمرفوع بعدها ، إمّا مبتدأ مؤخّر ، أو بدل منها[49] . وُرُدَّ ذلك بأنّ أئمة اللغة ، والنحو نقلوا أنّ اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب ، وهم : طَيِّء ، وأزْد شنوءة[50] . وتقديم الخبر ، أو الإبدال من الضمير شائع عند الجميع ، وإنْ أدّى إلى الإضمار قبل الذّكر .

---

(46) انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 2 : 26 .

(47) من الطويل ، لعبدالله بن قيس الرقيّات يرثي مصعب بن الزبير ، وصدر البيت (تولّى قتال المارقين بنفسه) ، و " مبعد " : الأجنبي و " حميم " : الصديق .
الشاهد : قوله : (أسلماه مبعد وحميم) ألحق ألف الاثنين مع أن الفاعل اسم ظاهر ، والقياس (أسلمه مبعد وحميم) . انظر : العيني " المقاصد النحوية " 2 : 461 ، والسيوطي " شرح شواهد المغني " 2 : 784 ، وبلا نسبة في " أوضح المسالك " 2 : 106 .

(48) انظر : ص (173) من التحقيق .

(49) انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 1 : 354 .

(50) أزد شنوءة : مخالف باليمن ، بينها وبين صنعاء اثنان وأربعون فرسخاً تنسب إليها قبائل الأزد ، والشنوءة على فعولة : التقزز وهو التباعد عن الأدناس - انظر : الحموي " معجم البلدان " 3 : 418 ، الموضع (7308) .

ومنها أنّه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة في آخر الماضي ، وبتاء المضارعة في أوّل المضارع إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ، نحو : قَامَتْ هِندٌ ، وتقوم هِندٌ .

ويجوز ترك التاء إذا كان الفاعل مجازيّ التأنيث ، نحو : طَلَعَ الشمس ، وقوله تعالى : ﴿ ومَا كان صلاتهم عِندَ البيت إلاّ مكاءً ﴾ . .....

(ومنها) أي ومن أحكام الفاعل (أنّه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة) لاحقة له (في آخر الماضي . وبتاء المضارعة في أوّل المضارع إذا كان الفاعلُ مؤنّثاً حقيقياً)[51] متّصلاً بفعله . ولم يكن فعله " نِعْمَ أو بِئسَ " . لتدلّ على تأنيث الفاعل . (نحو : قَامَتْ هِنْدٌ) . أو الهِندانِ . مثالٌ للماضي . (وتَقُومُ هِندٌ) أو الهِنْدَان . مثال للمضارع . وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلى ضمير متّصل عائد إلى مؤنّث غائب . ولو مجازيّاً كَـ " الشَّمْسُ طَلَعَتْ " .

(ويجوز ترك التاء) من الفعل (إنْ كان الفاعل) الظاهر (مجازيّ التأنيث)[52] اتّصل بفعله أم لا (نحو : طَلَعَ) . أو يَطْلُعُ (الشمسُ . وقوله تعالى : ﴿ ومَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِنْدَ البَيْتِ إلاّ مُكَاءً ﴾[53] . وقوله : ﴿ قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ ﴾[54] . وكَذا إذا كَانَ حقيقيّ التأنيث . منفصلاً عنه بِغير " إلاّ " . نحو : حَضَرَ القاضيَ امْرأةٌ . أو متّصلاً به في باب نِعْمَ وبِئْس[55] . والتأنيث أرْجَح . والحقيقيُّ مَا لَهُ فَرْجٌ . والمجازيّ بخلافه .

---

(51) " حقيقي التأنيث " في (هـ . والحلبي ص (40)) .

(52) سمّاه المبّرد " التأنيث في اللفظ " . انظر " المقتضب " 3 : 348 .

(53) سورة الأنفال 8 : 35 . والمكاء : الصفير . والمكّاء : طائر يكون بالحجاز له صفير . انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 4 : 830 .

(54) سورة الأعراف 7 : 73 .

(55) انظر : المبرد " المقتضب " 2 : 146 .

وحكم المثنّى والمجموع جمع تصحيح حكمُ المفرد . فتقول : قامَ الزيدانِ . وقام الزيدونَ وقَامت المسلمتان وقَامت المسلماتُ .

(وحُكْمُ) الفاعل (المثنّى) المذكّر . والمؤنّث . (والمجموع جمعَ تَصحيح) كذلك . إذا أسند إليهما الفعل (حُكْمُ) الفاعل (المفرد) المذكّر . والمؤنّث إذا أسند إليه الفعل . (فتقول : قَامَ الزَّيدانِ . وقَامَ الزَّيدونَ) بتذكير الفعل فقط . كما تقول : قَامَ زَيْدٌ . بتذكيره فقط . (و) تقول (قَامَتِ المسْلِمَتَانِ . وقَامَتِ المسْلِمَاتُ) بتأنيث الفعل وجوباً . كما يجب ذلك في نحو : قَامَتْ مُسْلِمَةٌ وأمّا قَوله :

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [56]

فضرورةٌ إنْ قُدِّر مَاضِياً [57] .

وإذا اجتمع متعاطفان . مذكّر ومؤنّث . فالحكم للسابق منهما . كما يُؤخذ من كلامهم [58] : لأنّ الثاني تَابع للأوّل في الحكم .

---

(56) من الطويل للبيد بن ربيعة . وعجز البيت : (وهل أنا إلاّ من ربيعة أو مُضر) .

الشاهد : قوله (تمنى ابنتاي) حذفت التاء من الفعل ضرورة - انظر : السيوطي " شرح شواهد المغني " 902 2 : . و " خزانة الأدب " 4 : 340 . 11 : 68 . وبلا نسبة في " شرح شذور الذهب " ص (164) . و " لسان العرب " 14 : 54 مادة (أوا) .

(57) لأنّ الشاعر لو أراد ذلك لقال (تمنت) لكنه أراد المضارع فحذف التاء ضرورة .

(58) أي : النحويين .

وأمّا جمع التكسير فحكمه حكم المجازيّ التأنيث . نقول : قَامَ الرِّجَالُ . وقَامتِ الرِّجالُ . وقَامَ الهنود . وقامت الهنودُ .

وبما قلنا صرّح السَّفَاقِسي[59] في إعرابه . فتقول : قَامَ زَيدٌ . وهِندٌ بترك التاء . وقَامَتْ هِندٌ . وزَيدٌ بالتاء . نَعَم إنْ كان المؤنّث السابق مجازياً[60] . فالأحسن ترك التاء . نحو : ﴿ وجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ ﴾[61] .

(وأمّا جمعُ التكسير) مطلقاً إذا أسند إليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد ، (المجازيّ التأنيث) في جواز تأنيث الفعل . وتذكيره . إذا أسند إليه . (تقول : قَامَ الرِّجَالُ) بالتذكير . (وقَامَتِ الرِّجَالُ) بالتأنيث . (وقَامَ الهُنودُ) بالتذكير . (وقَامَتِ الهُنُودُ) بالتأنيث . فتأنيث الفعل على التأويل بالجماعة . وتذكيره على التأويل بالجمع : لأنّ تأنيث الجموع مجازيّ يجوز إخلاءُ فعله من العلامة .

وإنّما لم يُعْتَبر[62] التأنيث في جمع المذكر السالم . [والتأنيث في جمع المؤنث السالم][63] : لأجل سَلامةِ نظم واحدهما[64] . وقضيّة هذه العلّة جواز التأنيث في .

---

(59) هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القَاسم القيسي السفاقسي . المالكي (برهان الدين) . نحوي . من مؤلفاته : إعراب القرآن . سمّاه " المُجِيد في إعراب القرآن المَجِيد " . توفي سنة 742 هـ . انظر : حاجي خليفة " كشف الظنون " (1607) . والسيوطي " البغية " 1 : 185 .

(60) وهو " الشمس " في الآية القادمة .

(61) سورة القيامة 75 : 9 .

(62) " يتعيّن " في (هـ . والحلبي ص (41)) .

(63) ساقط من الأصل و (د) .

(64) " التغيير نظم الواحد فيهما " في الحلبي ص (41) .

ومنها أنّ الأصل فيه أنْ يَلِي فعله ، ثمّ يُذكر المفعول نحو : ﴿ وورثَ سليمانُ داودَ ﴾ ، وقد يتأخّر الفاعل ويتقدّم المفعول جوازاً نحو ﴿ ولَقَد جَاءَ آلَ فرعونَ النّذرُ ﴾ ، .....

نحو : جَاءَ البَنُونَ . والتذكير في نحو : جَاءَ البَنَاتُ لتغيير نظم واحده . وبه صرّح بعضهم . بَلْ نقل الشاطبي[65] الاتفاق على ذلك . ومّما يجوّز فيه تَرك التاء من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنساء . واسم الجنس كاللَبَن . نحو : قَامَ . أو قَامَتِ النِّسَاءُ .

(ومنها[66] أنّ الأصل فيه) أي في الفاعل (أنْ يَلِي فعله) بأنْ يتّصل به من غير حاجز بينهما : لأنّه كالجزء منه لشدّة احتياج الفعل إليه . بدليل إسكان آخره في نحو : " ضَرَبْتُ " دفعاً لتوالي أربعة متحركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة . (ثُمّ يذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل لكونه فضلةً . (نحو : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيمَانُ داوُدَ ﴾[67] . ولهذا الأصل جاز : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ . وامتنع : ضَرَبَ غُلامُهُ زَيداً . (وقد) يجب ذلك الأصل كإن انتَفَى الإعرابُ اللفظيّ فيها . والقرينةُ . نحو : ضَرَبَ مُوسَى عِيْسَى . أو كانا ضميرين كـ " ضَرَبْتُكَ " . وقد يزول[68] ذلك الأصل بأن (يتأخّر الفاعل ويتقدّم المفعول) عليه . على خلاف الأصل . تقدّماً (جوازاً) . أي جائز توسعاً في الكلام (نحو : ﴿ ولَقَدْ جَاءَ آلَ فِرعَونَ النُّذُرُ ﴾[69]) فـ " ألَ فرعونَ "

---

(65) انظر : " شرح التصريح " 1 : 281 .

والشاطبي : هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي . الغرناطي . المالكي . الشهير بالشاطبي . (أبو اسحق) محدّث . فقيه . أصولي . لغوي . مفسّر . من مؤلفاته : شرح على الخلاصة في النحو . عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق . ... توفي في 790هـ .

(66) أي : أحكام الفاعل .

(67) سورة النمل 27 : 16 .

(68) " يترك " في ب . . و هـ . والحلبي ص (41) .

(69) سورة القمر 54 : 41 .

ووجوباً . نحو : ﴿ شغلتنا أموالنا ﴾ . ﴿ وإذ ابتلى ابراهيمَ ربُّه ﴾ .

وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازاً . نحو ﴿ فريقاً كذّبوا وفريقاً يقتلون ﴾ ووجوباً . نحو : ﴿ فأيّ آيات اللّه تنكرون ﴾ : لأنّ .....

مفعول مقدّم . و " النّذُر " فاعل مؤخّر . (و) تقدّماً (وجوباً) . أي واجباً لعارضٍ اقتضى ذلك . كأنْ كان المفعول ضميراً متصلاً بفعله . والفاعل اسماً ظاهراً . (نحو : ﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا ﴾[70]) . إذ لو قُدّم الفاعل . والحالة هذه لَزِم انفصال الضمير الواقع مفعولاً[71] مع إمكان اتصاله . أو اتّصل بالفاعل ضمير المفعول . نحو ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾[72] . إذ لو أخّرَ المفعولُ لَزِمَ عَودُ الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً . وهو لا يجوز[73] .

(وقدْ يتقدّم المفعول على الفعل والفاعل) معاً . تقدّماً (جَوازاً . نحو : ﴿ فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ ﴾[74] . و) تقدّماً (وجوباً) كأنْ يكون المفعول متضمّناً لما له صدر الكلام . (نحو) : ﴿ أيًّا ما تَدْعُواْ ﴾[75] . (﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾[76]) . وإنّما وجَبَ : (لأنّ

---

(70) سورة الفتح 48 : 11 .

(71) وهو (نا) في (شغلتنا) .

(72) سورة البقرة 2 : 124 .

(73) انظر : ابن الناظم " شرح الألفية " ص (227) .

(74) سورة المائدة 5 : 70 .

(75) سورة الاسراء 17 : 110 ﴿ أَيًّا مَّا تدعواْ فله الأسماء الحسنى ﴾ .

(76) سورة غافر 40 : 81 .

الاسم والاستفهام له صدر الكلام .

(الاسم) الشَرط . (والاستفهام) كلٌّ منهما (له صدر الكَلام) . قال الرَّضِي : تقديم المفعول على الفعل والفاعل " ليس مختصّاً بالمفعول به . بل المفعولات الخمس فيه سواء إلاّ المفعول به "[77] فلا يجوز تقديمه " وذلك لمراعاة أصل الواو إذْ هي في الأصل للعَطْف لوضعها أثناء الكلام "[78] .

---

(77) انظر : " الرضي . " شرح الكافية " 1 : 337 .

(78) انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 337 .

بَابُ المرفوع الذي لم يُسَمَّ فاعلُه

وهو الاسم المرفوع ، الذي لم يذكر فاعله ، وأقيم هو مقامه ، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، وعمدةً بعد أن كان فضلة ، فلا يجوز حذفه ، ولا تقديمه على الفعل ويجب تأنيث الفعل إن كان مؤنثاً ، نحو : ضُرِبَتْ هِنْدُ ، .....

(بابُ المرفوع الذي لم يُسَمَّ)

أي لم يُذْكَرْ (فاعلُه) ، وأقيم هو مُقَامه : ولهذا جعله تِلْوَهُ في الترتيب ، بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل[1] ، وأشار إلى تعريفه بقوله : (وهو الاسم) الصريح ، أو المؤوّل به[2] ، (المرفوع) لفظاً ، أو تقديراً ، أو محلاً ، (الذي لم يُذكر معه فاعله) لغرض من الأغراض ، (وأقِيمَ هو) أي ذلك المفعول (مُقَامَهُ) أي الفاعل ، في إسناد الفعل إليه ، فلبس لباس ذلك الفاعل ، وأعْطِي أحكامه ، كما قال (فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، و) صار (عُمْدَةً بعد أن كان فضلةً) يتمّ الكلام بدونه ، ومتّصلاً بالفعل بعد أن كان منفصلاً عنه ، (فلا يجوز حذفه) ؛ لكون عُمْدة ، (ولا تقديمه على الفعل) لِقيامه مقام فاعله ، وقد كان قبل ذلك جائز الحذف ، والتقديم ، (ويجب تأنيث الفعل) له (إنْ كان مؤنثاً) حقيقيّاً ، (نحو : ضُرِبَتْ هِنْدُ) ، والأصل : ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْداً ، فَحُذِفَ الفاعل ، وأقيم المفعول مُقَامه في الإسناد إليه ، فصار مرفوعاً ، وأنّث الفِعْلُ له كما يُؤنّثُ إذا كان الفاعل مؤنثاً ،

---

(1) نسبه صاحب " الكواكب الدريّة " الشيخ محمد الأهدل 1 : 167 إلى البصريين والجرجاني والزمخشريّ .

(2) " قوله أو المؤوّل به ، نحو :زَيْدٌ يُظنّ أنْ يُقْتَل ، أي : يُظنّ قتلُه ، وكتاب زيدٍ سُمِعَ أن قُرِىء ، أي : سمع قراءتُه ، وأمثال ذلك " حاشية الأصل .

نحو : ﴿ إذا زُلزِلت الأرضُ ﴾ . ويجب أن لا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع إن كان مثنًى أو مجموعاً ، نحو : ضُرِبَ الزَّيدَانِ ، وضُرِبَ الزَّيدونَ . ويُسمّى أيضاً النائب عن الفاعل . .....

فالتبس بالفاعل صورةً . فَاحتيج إلى تمييز أحدهما من الآخر . فَغُيِّر عاملُه عن صيغته الأصليّة - كما سيأتي - فزالَ اللّبسُ . وكذا حال (نحو : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ ﴾[3]) لكنّ التأنيث هذا . جائز لا واجب[4] .

(ويجب أنْ لا يَلْحَقَ الفعل) المبنيّ للمفعول (علامة تَثْنية أو جمع إنْ كَانَ) المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله (مثنًى أو مجموعاً) أو ما في معناهما . كما يجب ذلك في الفاعل . (نحو : ضُرِبَ الزَّيدانِ . وضُرِبَ الزَّيْدُونَ) . وضُرِبَ نِسْوَةٌ . ولا يُقَال : ضُرِبَا الزَيدَانِ . ولا ضُرِبُوا الزَّيدُونَ . ولا ضُرِبْنَ النسْوَةُ . ومن العرب مَنْ يُلحقُه ذلك كقوله :

أَلْفِيتَا عَينَاكَ عِنْدَ القَفَا

أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ[5]

(و) كما يُسَمَّى المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله (يُسَمَّى أيضاً : النائبُ عن الفَاعل .

---

(3) سورة الزلزلة 99 : 1 .

(4) لأنّ " الأرض " مؤنث مجازيّ ظاهر . وليس حقيقيّاً .

(5) من السريع للشاعر الجاهلي عمرو بن ملقط . ومعنى " ألفيتا " : وُجِدَتَا . وروي بالقاف " ألقيتا " . والقفا : الخَلف . وذا واقية : صاحب وقَاية .

الشاهد : قوله (ألفيتا عيناكَ) بألف الاثنين على لغة (أكلوني البراغيث) . انظر : العيني " المقاصد النحوية " 2 : 458 . و " شرح شواهد المغني " للسيوطي 1 : 331 . و " خزانة الأدب " 9 : 21 . وبلا نسبة في " شرح المفصل " لابن يعيش 3 : 88 .

وهذه العبارة ، أحسن وأخصر . ويُسمّى فعله ، الفعل المبني للمفعول ، والفعل المجهول ، والفعل الذي لم يسمّ فاعلُه .

وهذه العبارة) لابن مالك [6] . قال أبو حيّان : ولم أرها لغيره [7] . قال المؤلف كغيره [8] : وهي (أحسنُ) ؛ لأنّها أوضح في بيان المراد ، (وأخصر) من الأولى . والمُعْرِبُ يَنْبَغِي له أنْ يختار الأحسن والأخصر . قال ابن هشام : " هي أوْلى ، لأنّ نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره ، ولأنّ المنصوب في نحو : أعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً ، يَصدقُ عليه أنّه مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وليس مراداً [9] . ونُوزِعَ فيما قاله بأنّ الأولى [10] صارت علماً بالغلبة في عُرْفِهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول ، أو غيره بحيث لو أطْلِق فُهِمَ منه ذلك ، ولا يخرج عنه شيء ، ولا يدخل فيه غيرُهُ . (ويسمّى فعله ، الفعل المبني للمفعول) ، للإشعار بأنّ إسناده إليه على جهة وقُوعه عليه . (و) يسمّى أيضاً (الفعل المجهول) . والفعل المبني للمجهول : للجهل بفاعله . (والفعل الذي لم يُسَمَّ فَاعله) .

---

(6) انظر " التّسهيل " ص (77) .

(7) لم أجد هذه العبارة عند أبي حيّان في " الارتشاف " ولا في كتابه الآخر " النكت الحسان " . قال في " الارتشاف " : " واصطلح ابن مالك على أن سمّي هذا الباب باب النائب عن الفاعل " انظر : الجزء (2) ص (184) .

(8) انظر : ابن هشام " شرح الشذور " ص (154) .

(9) انظر : " شرح الشذور " ص (154) .

(10) أي تسمية " مفعول ما لم يسمّ فاعله " .

فإن كان الفعل ماضياً ضُمّ أوّله وكسر ما قبل آخره ، وإن كان مضارعاً ضُمّ أوله ، وفُتح ما قبل آخره . نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، ويُضْرَبُ زَيْدٌ . فإن كان الماضي مبدوءاً بتاءٍ زائدة ، ضُمَ أوّله وثانيه ، نحو : تُعُلِّمَ ، وتُضُورِبَ ، .....

وقد أشار إلى ما لا تَتَأَتَّى الإنابة بدونه بقوله : (فإنْ كان الفعلُ) الذي يُبنَى له (مَاضياً) ، مجرداً أو مزيداً فيه ، (ضُمّ أوّله وكُسِرَ ما قبل آخره) لفظاً [11] ، أو تقديراً عند [12] إسناده إليه [13] . (وإنْ كان مضارعاً ، ضُمّ أيضاً (أوّله) الذي هو حرف المضارعة ، حملاً له على الماضي ، (وفُتِحَ ما قبل آخره) لفظاً ، أو تقديراً ليَعْتَدِلَ الضمّ بالفتح في المضارع ، الذي هو أثقل من الماضي ، فإنْ كان مفتوحاً في الأصل بقي عليه [14] ، وكذا إذا كان أوّله مضموماً في الأصل [15] ، (نحو : ضُرِبَ زَيْدٌ) مثال للماضي المبني للمفعول ، (ويُضْرَبُ زَيْدٌ) مثال للمضارع المبني للمفعول ، (فَإنْ كان الماضي مبدوءاً بتاء زائدة) معتادة ، سواء كانت للمطاوعة [16] ، أو لا ، (ضُمَّ أوّله ، و) كذا (ثانيه) تَبعاً للأوّل (نحو : تُعُلِّمَ) العِلْمُ [17] ، (وتُضُورِبَ) في الدار ، بضمّ أولهما

---

(11) " كضَرِبَ " في الحلبي ص (42) .

(12) " عند إرادة " في الحلبي ص (42) .

(13) مثال التقديري " قِيل ، وبِيع " .

(14) نحو : يَسْمَعُ ، يُسْمَعُ .

(15) "نحو : يُكْرِمُ ، يُكْرَمُ .

(16) المطاوعة : قبول الأثر .

(17) مثال لتاء المطاوعة ، والمثال الذي بعده لغير تاء المطاوعة .

وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ضمّ أوّله وثانيه . نحو : انْطُلِقَ . واستُخرِجَ .

وإن كان الماضي معتلّ العين . فَلَكَ كسر فَائه . فتصير عينه ياءً . نحو : قِيل وبِيع . .....

وثانيهما . وقلب الألف في الثاني واواً : لوقوعهما بعد ضمّة [18] . وإنّما ضُمّ ثانيه : لأنّه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع " عَلِمَ . وضَارَب " المبني للفاعل . (وإنْ كان) الماضي (مبدوءاً بهمزة وصل ضُمَّ أوّله . و) كذا (ثانيه) تبعاً لأوّله في الضمّ . (نحو : انْطُلِقَ) بِهِ . (واسْتُخْرِجَ) المالُ . بضمّ أوّلهما وثانيهما : لأنّه لو بقي ثالثهما على فتحة لالتبَسَ في الدَرْجِ بالأمر في مثل : انْطَلِقْ . واسْتَخْرِجْ . وأما " اخْتِيرَ وانْقِيدَ " بكسر ثالثهما مع أنّهما مبدوآن بهمزة الوصل . فأصلهما " اخْتُيِرَ وانْقُوِدَ " . بضمّ التاء والقاف .

(وإنْ كان الماضي معتلَّ العين) . وأعِلَّ (فَلَكَ) فيه ثلاث لغات : (كسر فَائِه) بإخلاص [19] (فتصير عينه ياءً . نحو : قِيل) ممّا عينه واوٌ . وإعلاله بالنقل . والقلب : لأنّ أصلَه " قُولَ " نقلت حركة الواو إلى ما قبله بعد إسْكَانِه . ثمّ قُلبت الواو ياءً لسكونها . وانكسار ما قبلها . (و) نحو : (بِيعَ) ممّا عينه ياءٌ . وإعلاله بالنقل فقط : لأنّ أصله " بُيِعَ " نُقِلَت حركة الياء إلى ما قبلها بعد إسكانه [20] . وسَلِمَت الياءُ لسكونها [21] بعد

---

(18) انظر : الرضي " شرح شافية ابن الحاجب " 3 : 213 قال : " وكذا تُقلب الألف واواً في ضُوُرِب . وتُضُورب " .

(19) فلا يشترك مع الضمّة صوت آخر كالكسر .

(20) انظر : المبرد " المقتضب " 1 : 106 .

(21) " لكونها " في الحلبي ص (42) وهو غلط .

ولك اشمام الكسرة الضمّة . وهو خلط الكسرة بشيء من صوت الضّمة . ولك ضمّ الفاء . فتصير عينه واواً ساكنةً . نحو : قُولَ . وبُوعَ .

حركةٍ تَجانسها . وهذه هي اللغة المشهورة[22] . (ولك) أيضاً (إشمام الكسرة الضمّة . و) معنى الإشْمَام هنا (هو خلط الكسرة) . أي شَوْبُ كسرة فاء الفعل (بشيء من صَوت الضمّة) من غير تغيير للياء . ولهذا قِيل ينبغي أن يُسَمّى " رَوْماً "[23] مع أنّ الفرّاء قد عبّر به[24] . وهذه اللغة تلي الأولى في الفصاحة[25] . وبها قرأ ابن عامر[26] . والكسائي في ﴿ قِيلَ ﴾ و ﴿ غِيضَ ﴾[27] . واللغة الثالثة[28] هي عكس الأولى . وإليها أشار بقوله (ولك ضمّ الفاء) بإخلاص (فتصير عينه واواً ساكنة . نحو : قُولَ . وبُوعَ) أصلهما قُوِلَ وبُيِعَ حذفت حركة العين فيهما . وقلبت الياء واواً في الثاني لسكونها . وانضمام ماقبلها .

وهذه اللغات الثلاث إنّما تجوز عند أمَنْ اللَبْس . فإنْ حصل لَبْس بين فعل الفاعل . وفعل المفعول بأحدها . اجْتُنِبَ ما حصل به اللبس . كـ " خَافَ " فإنّه إذا أسند إلى تاء الضمير .

---

(22) قال أبو حيّان في " الارتشاف " : 2 : 195 هي لغة الحجاز وقريش ومَنْ جاورهم " .

(23) انظر : " شرح الأشموني " 2 : 128 . و " حاشية الصبّان " 2 : 62 .

(24) " وهي لغة كثير من قيس . وعامة أسد " - انظر " الارتشاف " 2 : 195 .

(25) سمّاها الفاكهي في كتابه " مجيب الندا " 2 : 79 بـ (اللغة الوسطى) .

(26) هو : أبو عمران عبدالله بن عامر اليحصبي الدمشقي . قارىء الشام . أحد القرّاء السبعة . قيل إنّه قرأ القرآن على عثمان - رض - نفسه . نصيف القرآن . وولي قضاء دمشق توفي سنة 118هـ . - انظر : العبر في خبر من غبر " للذهبي . تح : صلاح الدين المنجّد وفؤاد سيد . الكويت . 1966م .

(27) سورة هود 11 : 44 ﴿ وقِيل يا أرض ابلعي ماءَك . ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر ﴾ .

(28) " وهي لغة فقعس . ودبير . وهما فصحاء بني أسد . موجودة في لغة هذيل " انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 2 : 196 .

والنائب عن الفاعل على قسمين : ظاهر ، ومضمر . فالظاهر نحو : ﴿ وإذا قُرِىء القرآنُ ﴾ ، ﴿ ضُرِبَ مثلٌ ﴾ ، ﴿ قُضِي الأمر ﴾ ، ﴿ قُتل الخرّاصُونَ ﴾ ، ﴿ يُعرفُ المجرمُونَ ﴾ .

يُقال : " خِفْتُ " ، بكسر الخاء . فإذا بُني للمفعول ، فإن كُسِرت حصل اللبس ، فيجب ضمّه فيقال " خُفْتُ " . هذا مذهب ابن مالك[29] . وأمّا غيره[30] فجوّز ما حصل به اللبس بمرجوحيّة ، ولم يجعله ممنوعاً لحصول الإلباس في نحو : مُخْتَار ، وتُضَار[31] .

ولم يتعرّض المؤلف لفعل الأمر ؛ لأنّ صيغته لا تبنى للمفعول ؛ لفساد المعنى . وشرط الفعل الذي يُبنى له أن يكون متصرفاً تامّاً ، فالجامد لا يُبنَى له باتفاق ، وكذا الفعل الناقص باتّفاق عند البصريين[32] . وأمّا الفعل اللازم فَبِناؤه للمفعول قليل[33] .

(والنائب عن الفاعل على قسمين : ظَاهِر ، ومُضْمَر) كما أنّ الفاعل كذلك . (فالظاهر) يَرْفَعُه الماضي ، والمضارع ، وعلى كلٍّ منهما فرفعه إمّا بالضمّة (نحو : ﴿ وإذا قُرِىء القُرْآنُ ﴾[34]) ونحو (﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾[35]) ، ونحو : (﴿ قُضِيَ الأمْرُ ﴾[36]) ، أو بالألف ، نحو : أكْرِمَ الرَجُلانِ ، أو بالواو نحو : (﴿ قُتِلَ الخَرَّاصُونَ ﴾[37]) ونحو : (﴿ يُعْرَفُ المُجْرِمُونَ ﴾[38]) .

---

(29) انظر : " التسهيل " ص (78) .

(30) وهم طائفة من متأخري المغاربة - انظر : " شرح التَصريح " 1 : 295 .

(31) انظر : " الكتاب " 4 : 347 ، و " الارتشاف " 2 : 197 . ولم يجعل خالد الأزهري (مختار) من باب الإلباس ، بل من باب الإجمال - انظر : " شرح التصريح " 1 : 295 .

(32) أجاز الكسائي بناء الفعل الناسخ للمجهول ، إذا كان من أفعال المقاربة ، نحو : ظُنَّ أن يُقام ، والبصريون منعوه ، والكوفيّون أجازوه . - انظر : " الارتشاف " 2 : 184 .

(33) قال العكبري في " اللباب " 1 : 158 " لأنّه يَبْقَى خبراً بغير مخبر عنه ، كقولك : جُلِسَ " .

(34) سورة الأعراف 7 : 204

(35) سورة الحج 22 : 73 ﴿ يا أيّها الناس ضُرِبَ مَثَلٌ فاستمعوا له ﴾ .

(36) سورة البقرة 2 : 210 وغيرها ﴿ قضي الأمرُ وإلى اللّه ترجع الأمور ﴾ .

(37) سورة الذاريات 51 : 10 .

(38) سورة الرحمن 55 : 41 ﴿ يُعْرَف المجرمون بسيماهم ﴾ .

والمضمر ، نحو : ضُرِبْتُ ، وضُرِبْنَا ، وضُرِبْتَ ، إلى آخر ما تقدّم . لكن يُبْنَى الفعل للمفعول .

وينوبُ عن الفاعل واحدٌ من أربعة : الأوّل المفعول به ، كما تقدّم .

(و) النائب (المضمر) المتّصل اثنتا عشرة كلمة على ما مَرّ . (نحو : ضُرِبْتُ) بضمّ التاء ، والضاد ، وسكون الباء . فالتاء ضمير مُتّصل بارز للمتكلّم وحده ، في محلّ رفع على أنّه نائب الفاعل . وأصل المثال " ضَرَبَني زَيْدٌ " فحذف الفاعل ، وأقيم المفعول ، وهو الياء مقامه ، فتعذّر النطق به على هيئة الاتصال ، فُعُدِلَ إلى ما يرادفه ، وهو تاء المتكلّم ، وغُيّرت صيغة الفعل لما مرّ[39] ، فصار المثال كما ترى ، وقس عليه غيره . (وضُرِبْنَا) بضمّ الضاد ، وسكون الباء ، فَـ " نَا " ضمير متّصل ، بارز للمتكلّم ، ومعه غيره في محلّ رفع على أنّه نائب فاعل . (وضُرِبْتَ) بضمّ الضاد ، وسكون الباء ، وفتح التاء ، فالتاء ضمير متّصل بارز للمذكّر المخاطب ، في محلّ رفع على أنّه نائب الفاعل . فهذه ثلاثة أمثلة ذكرهَا صريحاً ؛ لاشتمالها على أعرف الضمائر ، وهي باعتبار كونها مفردة أصل لكونها مثناة ، أو مجموعة ، والبقية أشار إليها بقوله (إلى آخر ما تقدّم) في فصل الضمير ، وهي : ضُرِبْتِ بكسر التاء ، وضُرِبْتُما ، وضُرِبْتُم ، وضُرِبْتُنَّ ، وضُرِبَ ، وضُرِبَتْ ، وضُرِبَا ، وضُرِبُوا ، وضُرِبْنَ (لكن يُبنى الفعل)[40] في جميع هذه المُمَثَّل (للمفعول) بأن يُضَمّ أوّله ، ويكسر ما قبل آخره ؛ لأنّه ماضٍ .

(وينوبُ عن الفاعل) بعد حَذْفِه (واحدٌ من أربعة : الأول) منها (المفعول به ، كما تقدّم)

---

(39) للمخالفة بين الفاعل ، ونائبه - انظر ص (189) من التحقيق .

(40) " يُبنى الفَاعِل " في الحلبي (43) وهو غلط .

الثاني : الظَرف ، نحو : جُلِسَ أَمَامَكَ ، وصِيم رمضانُ .

الثالث : الجار والمجرور ، نحو ﴿ وَلَمَّا سُقِط في أيْدِيهِمْ ﴾ . الرابع : المصدر ، نحو : ﴿ فإذا نُفِخَ ، .....

أمثلته من الظاهر ، والمضمر ، وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ؛ ولهذا [قدّمه] [41] . نَعم لا يجوز نيابة المفعول الثاني من بَاب " ظنّ " [42] ، ولا الثالث من باب " أعْلَمَ " [43] . ولا الثاني من بَاب " أعْطَى " إنْ أوْقَعَ في لَبْس [44] . (الثاني : الظَرف) المختصّ المتصرّف [45] ، مكانيّاً كَانَ ، أو زمانيّاً فالأوّل ، (نحو : جُلِسَ أَمَامَك ، و) الثاني ، نحو : (صِيمَ رَمَضَانُ) . (الثالث : الجار والمجرور) بشرط ألّا يلزم [46] الحرف الجار وجهاً واحداً في الاستعمال كـ " مُذْ ، ورُبَّ " . . ولم يكن للتّعليل [47] . (نحو : ﴿ ولمّا سُقِطَ في أيْدِيهِمْ ﴾ [48]) . وظاهر كلامه ، أنّ النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو اختيار ابن مالك [49] ، والتحقيق أنّه المجرور فقط ، لأنّه المفعول حقيقةً ، والجار إنّما جيء به لإيصال مَعْنَى الفعل إلى الاسم [50] . (الرابع : المُصدَر) المختصّ المتصرّف ، (نحو : ﴿ فَإذَا نُفِخَ

---

(41) ساقط من الأصل ، و (د) .

(42) اختار أبو موسى الجزولي ، وابن هشام الخضراوي الجواز ، سواء ألبس ، أو لم يلبس - انظر : ابن الناظم " شرح الألفية " ص (236) ، والأزهري " شرح التصريح " 1 : 292 .

(43) نحو : اعْلِم زيداً عمراً مُنطلَقٌ - انظر : ابن عصفور " شرح الجُمل " 1 : 539 ، وقد نقل ابن هشام جوازه إنْ لم يلبس - انظر : " أوضح المسالك " 2 : 146 .

(44) نحو : أعطي درهم زيداً ، وهذا مذهب الجمهور - انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 2 : 186 .

(45) انظر : " حاشية الصبّان " 2 : 64 .

(46) " بشرط الاختصاص وأن لا يلزم " في (هـ ، والحلبي (43)) .

(47) قال محمد الصبّان في حاشيته 2 : 66 " لأنّه - أي التعليل - مبنيّ على سؤال مقدّر فكأنّه من جملة أخرى ، وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز " .

(48) سورة الأعراف 7 : 149 .

(49) انظر : " التسهيل " 2 : 126 .

(50) واختار العكبري في " اللباب " 1 : 162 حرف الجرّ نائباً للفاعل .

في الصور نَفْخَةٌ واحدةٌ ﴾ .

ولا ينوب غير المفعول به ، مع وجوده غالباً .

في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ ﴾[51]) . ونحو : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِن أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾[52] . أي : عَفْوٌ مَّا من جهة أخيه[53] .

(ولا ينوب غير المفعول به) ممّا ذُكِر معه (مع وجوده) . بَلْ يَتَعَيَّن هو للنِّيَابة[54] : لشدّة شبهه بالفاعل . في توقّف الفعل عليه . فإنّ الضَّربَ مثلاً كما أنّه لا يمكن تعقّله بلا ضارب . كذلكَ لا يمكن تعقّله بلا مَضْرُوب . بخلاف سائر المفاعيل . فإنّها ليست بهذه الصفة . فَإذا قلت : ضُرِبَ زَيْدٌ يَومَ الجمعة أَمَامَ الأمير ضَرْباً شديداً في دَارِهِ " تعيّن في هذا المثال " زَيْدٌ " للنيابة . ومع عدمه فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدهما على الآخر[55] . وينبغي - كما قيل - . إنّ كلَّ ما كان عناية المتكلّم بذكره أشدَّ هو أوْلى بالنيابة . وقَدْ نُقِلَ عن سيبويه مثل هذا . وإنْ وُجِدَ المفعول به[56] .

وأشار بقوله (غالباً) إلى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده[57]

---

(51) سورة الحاقة 69 : 13 .

(52) سورة البقرة 2 : 178 .

(53) انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 1 : 480 .

(54) هذا مذهب البصريين إلا الأخفش . وقد جوّز الكوفيّون إقامة غير المفعول به نائباً مع وجود هذا المفعول . انظر : " شرح ابن عقيل " 1 : 462 .

(55) انظر : " شرح الجمل " لابن عصفور 1 : 539 و " الارتشاف " 2 : 194 .

(56) لم أجد هذا الرأي عند سيبويه . وقوله " وينبغي ... بالنيابة " عبارة غير مستقيمة . ولو قال : " وينبغي أن يكون الأولى بالنيابة هو ما كنت عناية المتكلم بذكر أشدّ " لكان أوضح .

(57) انظر : ابن جنّي " الخصائص " 2 : 398 . و " شرح ابن عقيل " 1 : 462 .

.....

واختاره ابن مالك[58] . لورود السماع به . كقراءة أبي جعفر[59] ﴿ لِيُجْزَى قَوماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[60] وقول الشاعر :

أتيحَ لِي مِنَ العِدا نَذِيرا

بِهِ وُقِيتُ الشَرَّ مُسْتَطِيراً[62]

وأجيب بأنّ القراءة شاذّة[63] . والبيت ضرورة . وباحتمال أنّ النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائد إلى " الغُفران " المفهوم من قوله تعالى : ﴿ يغفروا ﴾[64] أي : لِيَجْزِى الغُفْرَانُ قَوماً . فما أقيم إلاّ المفعول به . غايته أنّه المفعول الثاني . وهو جائز .

---

(58) انظر : " التسهيل " ص (77) وقال في الألفية :

ولا ينوب بعض هذى . إن وجد في اللفظ مفعول به وقد يَرِد

(59) " ابن جعفر " في الحلبي (44) وهو خطأ . وأبو جعفر هو : أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي . أبو جعفر المعروف بابن الباذش النحوي ابن النحويّ . قال في البلغة : إمام نحوي مقرىء نقّاد . ألف الإقناع في القراءات لم يؤلف مثاله . مولده في ربيع الأوّل سنة (491) هـ . ومات سنة (540) هـ .

انظر : السيوطي " البغية " 1 : 338 .

(60) سورة الجاثية 45 : 15 . انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 9 : 111 .

(62) من الرجز . بلا نسبة في " شرح شذور الذهب " ص (157) ولم أجده في غيره من الكتب .

الشاهد : قوله (أتيح لي من العدا نذيرا) حيث قام الجار والمجرور (لي) نائباً للفاعل مع وجود المفعول به وهو (نذيراً) .

(63) لم أجدها في " المحتسب " لابن جني .

(64) سورة الجاثية 45 : 14 . ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ .

وإذا كان الفعل متعدّياً لاثنين ، جُعل أحدها نائباً عن الفاعل ، ونصب الثاني ، نحو : أعطي زيْدٌ درهماً .

(وإذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعدّياً لاثنين) أصلهما المبتدأ والخبر تَعَيّنَ نيابة الأوّل على الأصحّ [65] . ونصب الثاني . نحو : ظُنَّ زَيْدٌ قَائماً . ولا يجوز " ظُنَّ زَيْداً قَائمٌ " . أو ليس أصلهما ذلك (جُعِلَ أحدهما نائباً عن الفاعل) . والأولى نيابة الأوّل . (ونَصْبُ الثاني) أي الآخر وجوباً لفظاً . إنْ لم يكن جَاراً ومجروراً . (نحو : أعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهماً) . وأعْطِيَ زَيْداً دِرْهَمٌ . وإن يكنه فهو منصوب المحلّ . وعلّةُ ذلك أنَّ الفاعلَ لا يكون إلاّ واحداً . فكذلك نائبه . وقد تقدّم أنّ الثاني من باب " أعْطِيَ " يمتنع إقامته إنْ أوْقَعَ في لَبْس [66] .

---

(65) انظر : " الارتشاف " 2 : 186 . و حاشية الصبّان " 2 : 69 .

(66) انظر : ص (196) من التحقيق .

بَابُ المبتدأ والخبر

المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظيّة . .....

(بابُ المبتدأ والخبر)

وهُما النّوع الثالث . والرابع من المرفوعات . (المبتدأ هو الاسم) الصريح . أو المؤوّل به . (المرفوع) لفظاً . أو تقديراً . أو محلاً . (العاري) . أي المجرّد (عن) شيء من (العوامل اللفظيّة) الناسخة للابتداء . أو غيرها حقيقةً . أو حكماً . فخرجت الأسماء التي لم تُركّب : لأنّها - وإنْ جُرّدت عن العوامل اللفظيّة - غير مرفوعة : إذْ لا إسناد فيها . والمرفوعُ [1] بناسخ . أو غيره لعدم جُرّده . ودخل نحو : " حَسْبُكَ " في " بِحَسْبِكَ درهم " لأنّ الحرف الزائد في حكم العدم [2] .

وشَمِلَ التعريفُ نوعي المبتدأ . أعني ما له خبر . نحو : " زَيْدٌ قَائِم " . وما له مرفوع أغْنَى عن الخبر . نحو : " أقَائِمٌ زَيْدٌ " [3] : لصدق التعريف على كلٍّ منهما . واحترز بـ " اللفظيّة " عن العامل المعنوي . وهو الابتداء . الذي هو جُرّد الاسم للإسناد . فإن الصحيح أنّه هو العامل في المبتدأ [4] . ومراد المؤلّف كغيره بِـ " العَاري " الذي لم يُوجد فيه عامل لفظيّ .

---

(1) (المرفوع) معطوف على (الأسماء التي لم تركّب) .

(2) قال ابن هشام في " أوضح المسالك " 1 : 187 " لأنّ وجود الزائد كلا وجود . ومنه عند سيبويه ﴿ بأيكم المفتون ﴾ سورة القلم 68 : 6 . ولم أجد هذه الآية في كتاب سيبويه !!

(3) يعرب " زيدٌ " هنا فاعل سدّ مسدّ الخبر . أو كما قال : أغنى عن الخبر .

(4) هذا رأي البصريين . أما الكوفيّون فيذهبون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان . انظر : الأنباري " الانصاف " 1 : 44 مسألة (5) .

وهو قسمان : ظاهر ، ومضمر . فالمضمر " أنَا " وأخواته التي تقدمّت في فصل المضمر .

والظاهر قسمان : مبتدأ له خبر . ومبتدأ له مرفوع سدّ مسدّ الخبر .

فاندفع ما قيل : إنّ المبتدأ لم يكن له عامل لفظيّ حتى يُقال إنّه ما عرِيَ . أو جُرّد من عامل لفظيّ . وفي كلام المؤلّف هنا . وفي ما قبله استعمال الحكم [5] قيداً في التعريف .

(وهو قسمان :) بالاستقراء (ظَاهر . ومُضْمَر) منفصل . وتقدّم بيان المراد بكلّ منهما [6] . (فالمضْمَر) اثنا عشر ضميراً منفصلاً . اثنان للمتكلّم . وخمسة للمخاطب . وخمسة للغائب . وهي : (أنَا) للمتكلّم وحده . مذكراً كان أو مُؤنّثاً . (وأخواته التي تقدّمت في فصل المضمر) . وهي : " نَحْنُ " لمثنّاه وجمعه . و " أنْتَ " للمذكّر المخاطب . و " أنْتِ " للمؤنثة المخاطبة . و " أنْتُما " للمثنّى المخاطب مطلقاً . و " أنْتُم " لجمع المذكّر المخاطب . و " أنْتُنَّ " لجمع المؤنث المخاطب . و " هُو " للمذكّر الغائب . و " هِي " للمؤنثة الغائبة . و " هُمَا " للمثنّى الغائب مطلقاً . و " هُم " لجمع المذكّر الغائب . و " هُنَّ " لجمع المؤنّث الغائب .

(و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لا ثَالثَ لهما : (مبتدأ) مسند إليه (له خبر) مذكور . أو محذوف . وهو الأكثر في كلامهم . (ومبتدأ) مسند لا خبر له . بل (له مرفوع) فاعلاً كان أو نائبه (سَدَّ مَسَدَّ الخبر) أي اسْتُغني به عن ذكر الخبر . لا بمعنى أنّ الخبر حُذف فَسَدّ هذا مسدّه .

---

(5) وهو الرفع .

(6) انظر : فصل الضمير ص (115) من التحقيق . ومع ذلك أعاد الفاكهي ذلك مكرراً ما قاله في فصل الضمير . وليس لهذا التكرار من فائدة سوى الإطالة !! .

فالأوّل ، نحـو : اللّه ربُّنَا ، ومحمـدٌ رسولُ اللّهِ ، والثانـي هـو اسـم الفـاعـل ، واسـم المفـعـول إذا تقـدّم عـليـهـمـا نفـيٌ ، أو اسـتـفـهـام ، نـحـو : أقـائـمٌ زيـدٌ ، ومـا قـائـمٌ الـزيـدانِ ، وهـل مَـضْـرُوبٌ الـعُـمـرانِ .

وشرط هذا المرفوع أن يكون اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً .

(فالأوّل) ، أي الذي له خبر (نحو) : اللّهُ ومحمدٌ في (اللّهُ ربُّنَا ، ومُحمدٌ رَسُولُ اللّهِ) . ومنه نحو : ﴿ وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم ﴾[7] . (والثاني) الذي لا خبر له (هو) الوصف الرافع لـمُكْتَفَىً به ، ومنه (اسـم الفاعـل ، واسـم المفعـول إذا تقـدّم عليهما نَفْـيٌ) بحرف ، أو فـعـل ، أو اسم ، (أو اسـتـفـهـام) بحـرف أو اسم ، مـثـال اسـم الفـاعل المصـحـوب بالاسـتـفـهام (نحـو : أقَائِمٌ زَيْدٌ) ، ﴿ أرَاغِبٌ أنْتَ ﴾[8] . (و) بالنفـي ، نحو : (مـا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) ، أو أنْتُمـا ، (و) مثال اسم المفعـول المصحوب بالاستـفهام ، نحو : (هَلْ مَـضْرُوبٌ العُمرَانِ) ، أو أنْتُما ، (و) بالنفي ، نحو : (ما مَضْرُوبٌ العُمرَانِ) ، أو أنْتم .

وإنّمـا اسْتَـغْنَى هذا الوصف عن الخبر : لأنّه في مـعنى الفـعل ، بدليل أنّه لا يُصغّـر ، ولا يُوصَـف ، ولا يخـبر عنه فكذا ما فـي معناه[9] . ولو كان مـرفوع الوصف غـير مكتـفى به ، نحـو : " أقَائِمٌ أبَواهُ زَيْدٌ "[10] أو كان الوصف رافعاً لضمير غير منفصل[11] ، نحو : " أقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ " ، أو لم يتقدّمه استفهام ، أو نفي لم يكن مبتدأ .

---

(7) سورة البقرة 2 : 184 ، أي : صومُكم خيرٌ لكم - انظر : العكبري " التبيان " 1 : 151 .

(8) سورة مريم 19 : 46 ﴿ قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾ .

(9) انظر : الرضي : " شرح الكافية " 1 : 225 .

(10) قال أبو حيّان في " الارتشاف " 2 : 25 " فالفاعل فيه غير مُغنٍ عن الخبر ، فزيد مبتدأ وقائم خبر مقدّم ، وأبواه مرفوع به ، وأجاز ابن مالك أن يكون قائم مبتدأ و أبواه مرفوع به وزيد خبر قائم " .

(11) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 268 .

ولا يكون المبتدأ نكرةً إلاّ بمُسَوّغ . والمسوّغات كثيرة : منها أنْ يتقدّم على النكرة نَفْيٌ أو استفهام . فيجوز . نحو : ما رَجُلٌ قَائِمٌ . وهَلْ رجُلٌ جَالسٌ . وقوله ﴿ أإلَهٌ مع اللّه ﴾ . ومنها أن تكون موصوفةً . .....

ولمّا فرغ من تعريف المبتدأ . وتنوّعه أخذ يذكر ما هو كالشرط فيه[12] . فقال : (ولا يكون المبتدأ) الذي هو مسند إليه (نكرة) : لأنّ الغرض من الإخبار الإفادة . وهي منتفيّة إذا كان المبتدأ نكرة . (إلاّ) إذا تخصصت[13] تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص . فتقرب من المعرفة . ويحصل التخصيص في الغالب (بمُسَوِّغ) للابتداء . (والمسوّغات) له (كثيرة) أنْهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين : (منها أنْ يتقدّم على النكرة نَفْيٌ أو استفهام . فيجوز) الابتداء بها . فالنَّفي . (نحو : مَا رجُلٌ قَائِمٌ) : لأنّ النكرة إذا وقعت في حيّز النفي أفادت عموم الأفراد وشمولها . وتخصصت[14] بذلك الشمول . إذ لا تعدد في جميع الأفراد . بل المجموع أمر واحد . وكذا كلّ نكرة في الاثبات قُصد بها العموم نحو : تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ[15] . (و) الاستفهام . نحو (هَلْ رَجُلٌ جَالِسٌ . وقوله) تعالى : (﴿ أإلَهٌ مَع اللّه ﴾[16]) . (ومنها أنْ تكون) النكرة (موصوفةً) بصفة يحصل

---

(12) " كالشرط له " في (د . و هـ . والحلبي ص (45)) .

(13) " فائدة .. سوّغ الابتداء بـ " سلامٌ عليك " لتخصصه بنيّة المتكلّم . إذ أصله " سلمت سلاماً عليك " فحذف الفعل وعدل إلى الرفع لقصد الدوام والاستمرار . فكأنّه قال : سلامي عليك . أي سلام من قبلي عليك . هذا هو المشهور بين النحويين . وقال بعض المحققين منهم : مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توضيحها إلى هذه التكليفات الركيكة الواهية " - حاشية الأصل .

(14) " فتعيّنت وتخصصت " في (ب . و هـ) والحلبي ص (45)) .

(15) أي : كلّ نكرة مثبة قصد بها العموم كان مدلولها جميع أفراد الجنس فأشبهت بأل الاستغراقية - انظر : " شرح التصريح " 1 : 168 .

(16) سورة النمل 27 : 61 .

نحو ﴿ ولَعَبْدٌ مُؤمنٌ خيرٌ ﴾ . ومنهـــا أن تكون مضافةً . .....

بها التخصيص . مذكـــورة كـانت . (نحو : ﴿ ولعبد مُـؤْمِنُ خَيْرٌ ﴾[17]) . فإنّ العبد يتناول المؤمن . والكـافر . فلما وصف بالمؤمن تخصّص . وقَرُبَ من المعرفة . فَجُعِلَ مبتدأ . و " خَيرٌ " خبره . أو محذوفةً نحو : السَمْنُ مَنَوانٌ بدرهُمٍ . فَـ " السَّمْنُ " مبتدأ . و " مَنَوان "[18] مبتدأ ثَانٍ . وتخصَّص بصفةٍ محذوفةٍ . أي : السَّـمْنُ مَنَوانٌ منه بِدرهُمٍ . ومنه على أحد التقديرين "[19] : شَرٌّ أهَرَّ ذَا نَابٍ " . أي عظيم . وفي معنى وصفها تصغيرُهَا . نحو : رُجَيْلٌ عِنْدَكَ : لأنّه بمعنى : رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَكَ .

(ومنها أنْ تكون مضافةً) إلى نكرة . أو معرفة . والمضاف لا يتعرّف بالإضافة . (نحو :

---

(17) سورة البقرة 2 : 221 ﴿ ولعبدٌ مُؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ﴾ .

(18) مَنَوان ومنيان مثنّى المنا : الكيل أو الميزان الذي يُوزن به . بفتح الميم . انظر : " لسان العرب " 15 : 297 .

(19) وهو التقدير الأوّل أي المسوّغ الأوّل الذي ذكر . وهو أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام لأن معنى المثل (شرٌّ أهرّ ذا ناب) هو : ما أهرّ ذا نابٍ إلا شرٌّ . فالابتداء محمول هنا على الفاعل " شرٌّ " .

قال سيبويه 1 : 329 " وأما قوله : شيء ما جاءَ بكَ . وإنْ لم يكن على فعلٍ مضمر . لأنّ فيه معنى : ما جاء بك إلا شيءٌ . ومثله مَثَلٌ للعرب : " شرٌّ أهرّ ذا ناب " .

وقال ابن يعيش في شرح المفصّل 1 : 86 " ومعنى شرّ أهرّ ذا ناب أنّهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهرّ مثله فيه إلا لسوء ظنّ . ولم يكن غرضهم الإخبار عن شرّ . وإنّما يريدون : الكلب أهرّه شرّ . ... " .

وهذا المثل من أمثال الميداني ذكره في مجمعه 1 : 467 رقم المثل (1994) .

نحو : " خَمسُ صلواتٍ كتبهنّ اللّه " . ومنها يكون الخبر ظرفاً . أو جاراً ومجروراً . مقدّمين على النكرة . نحو : عِنْدَك رجلٌ . وفي الدَّار امرأةٌ . نحو : ﴿ ولدينا مزيد ﴾ . ﴿ وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ .

" خَمْسُ صَلَوات كَتَبَهُنَّ اللَّهُ " [20]) . ومِثْلُكَ لا يَبْخَلُ . وغَيْرُكَ لا يجودُ . فَـ " خَمْسُ " مبتدأ . وهو نكرة لتخصيصه بالإضافة . وجملة " كَتَبَهُنّ اللّه " خبره . (ومنها أنْ يكون الخبر ظرفاً) مختصّاً بإضافته إلى اسم يصلُح للإخبار عنه . (أو جاراً ومجروراً) كذلك . حال كونهما (مقدّمين على النكرة . نحو : عِندكَ رجلٌ . وفي الدَّار امرأةٌ) فَـ " رجلٌ " مبتدأ . وكذا " امرأةٌ " وما قبلها هو الخبر . وإنّما ساغ الابتداء بالنكرة لتخصيصها بتقدّم الخبر المذكور . لأنّه إذا قيل " في الدّار " عُلِمَ أنّ ما يُذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدّار . فهو في قوّة التخصيص بالصفة . فلو كان الخبر غير ظرف . أو ظرفاً عَرِيَ عن الاختصاص المذكور . نحو : عِنْدَ رجلٍ مَالٌ . أو غير مقدّم [21] . لم يصحّ الابتداء بالنكرة . واشتراطه - هنا كغيره في الخبر - التقديم يقتضي أنّ له مدخلاً في التسويغ . وجَزَمَ في المُغْني [22] بأن التقديم هنا إنّما هو لدفع إلْبَاسِ الخبر بالصّفة . (و) من الإخبار بالظرف المتقدّم (نحو : قوله تعالى ﴿ ولَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [23]) وبالجار والمجرور المقدّم . نحو (و ﴿ عَلَى أبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [24])

---

(20) انظر : " صحيح مسلم " 1 : 41 - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي .

(21) نحو : رَجلٌ عندكَ .

(22) لابن هشام 2 : 611 .

(23) سورة ق 50 : 35 ﴿ لهم ما يشاؤون فيها ولدينا مزيد ﴾ .

(24) سورة البقرة 2 : 7 .

وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً من أنْ والفعل ، نحو : ﴿ وأنْ تصوموا خيرٌ لكم ﴾ .

والخبر هو الجزء الذي تَتّم به الفائدة مع مبتدأ . .....

وذهب بعضهم إلى أنّ مدار صحة وقوع المبتدأ نكرةً على حصول الفائدة ، لا على المسوّغات التي ذُكرتْ ، إذ لا يخلو من تكلّف ، وضَعف ، وهو ظاهر عبارة الألفيّة [25] . فإذا حصلت الفائدة ، فأخبرُ عن أيّ نكرة شئت ، فَعَليه يصحّ : رَجُلٌ على البَابِ ، وكوكبٌ انقضّ الساعةَ ، إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك ، (وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤوّلاً من أنْ والفعل) ، وإنْ كان في الصورة الظاهرة غير اسم ، (نحو : ﴿ وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم ﴾[26]) فَـ " أنْ تصوموا " مبتدأ ، لأنّ تأويله (أي صَومُكُم) و (خَيرٌ لكُم) خبره .

(والخبر هو الجزء الذي تَتِمُّ به الفائدة) مفرداً ، كان أو جملةً ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً (مع مبتدأ) غير الوصف المستغني عن الخبر ، فخرج بذكر المبتدأ [27] مرفوع الفعل من الفاعل ، أو نائبه ، لأنّه ليس متمّاً للفائدة مع مبتدأ ، بل مع فعل [28] ، ومرفوع الوصف المذكور بالقيد الذي زدته مانعاً لأنه وإنْ تمّت الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور . وقد مرّ أن هذا الوصف لا خبر له . وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه [29] . وهو غير جامع لعدم شموله لـ " قَائم " من نحو :

---

(25) وهو قول ابن مالك :

(ولا يجوز الابتداء بالنكرة ** ما لم تُفِد : كعِنْدِ زَيْدٍ نَمِرَهْ) . انظر : " شرح ابن الناظم " ص (113) .

(26) سورة البقرة 2 : 184 .

(27) " بذكر المبتدأ " ليس في (د . و هـ) .

(28) " وبالقيد الذي زدته . وبه صار الحدّ مانعاً مرفوع الوصف المذكور لأنّه وإنْ تمت الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور " في الحلبي ص (45) .

(29) انظر : 1 : 194 " والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور " .

وهو قسمان : مفرد ، وغير مفرد ، فالمفرد نحو : زيدٌ قَائم والزيدان قائمان ، والزيدُون قَائمون ، وَزَيْدٌ أخُوكَ ، .....

زَيْدٌ أبوهُ قَائمٌ . إذ لا يصدُق عليه أنّه جزء تمّت بـه الفائدة مع مبتدئه ، الذي هو " أبُوهُ " لاشتماله على ضمير الغائب .

(وهو قِسْمَانِ) كالمبتدأ . (مفرد) وهو هنا في مقابلة الجملة ، وشبهها . إذ المفرد له إطلاقاتٌ أربعةٌ كما بيّنتُ ذلك في " الحدود ، وشرحها " [30] . (وغير مفرد) من الجملة وشبهها . (فالمفرد) جَبُ مطابقته للمبتدأ حيث ما أمكن ، إفراداً وتثنيةً ، وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً . (نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ) وهِنْدٌ قَائمةٌ . (والزَيْدانِ قَائِمَانِ) ، والهِنْدَانِ قَائِمَتَانِ . (والزَيْدُونَ قَائِمُونَ) ، والهِنْدَاتُ قَائِمَاتُ . (وَزَيْدٌ أخُوكَ) ، وهِنْدٌ أخُتُكَ . وإذا اجتمع مذكّر ومؤنّث غُلِّب المذكّر على المؤنّث ، فَيُقال ، هِنْدٌ وَزَيْدٌ قَائِمانِ . ولا يُقال : قَائِمَتَانِ . ثمّ المفرد إنْ كان جامداً فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ إلا إنْ أوّل بِمُشْتَقٍّ [31] ، نحو : زَيْدٌ أسَدٌ ، أي : شُجاعٌ ، وإنْ كان مشتقّاً يتحمّل ضميره ، ما لم يرفع الظاهر ، نحو : زَيْدٌ قائم أبُوهُ ، أو قائمٌ أنْتَ إليه ، ويجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير مَنْ هو له ، عند خوف اللَّبْس ، نحو : زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُو [32] .

---

(30) قال في كتابه " الحدود في النحو " ص (11) " فتارة يراد به ما يُقابل المثنّى ، والمجموع ، وتارةً ما يُقابل المضعّف أو شبهه ، وتارةً ما يُقابل الجملة وشبهها ، وتارة ما يُقابل المركّب .. " .

وقد شرح ذلك بالتفصيل في كتابه " شرح الحدود في النحو " ص (85) .

(31) انظر الخلاف في هذه المسألة عند ابن الأنباري في " الإنصاف " 1 : 55 المسألة السابعة .

(32) وهذا رأي البصريين ، أمّا الكوفيّون فيرون خلاف ذلك ، انظر : ابن الأنباري " الإنصاف " 1 : 57 المسألة الثامنة .

وغير المفـــرد إمّا جملة اســـميّة . نحـو : زَيدٌ جَاريتُهُ ذاهبةٌ . ونحـو : قَوله تعالى : ﴿ ولباسُ التّقوى ذلك خيرٌ ﴾ . و ﴿ قُلْ هو اللّهُ أحدٌ ﴾ . .....

(وغير المفرد) ثلاثة أشياء : (إمّا جملة) ذات رابط [33] يربطها بالمبتدأ ما لم تكن عينه . وإلاّ كانت أجنبيّة عنه (اسميّة) إنْ صُدّرت باسم . (نحو : زَيْدٌ جَارِيتُهُ ذَاهِبَةٌ) . فَـ " زَيْدٌ " مبتدأ . و " جاريتُه " مبتدأ ثَانٍ . و " ذاهبةٌ " خبر المبتدأ الثاني . والثاني وخبره جملةٌ اسميّة في محلّ رفع على أنّها خبر المبتدأ الأوّل . والرابط بين المبتدأ الأوّل وخبره الهاء من " جاريته " . وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكُبْرى . (و) مثله (نحو قَوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيرٌ ﴾ [34]) إذا قدّرتَ " ذلك " مبتدأ ثَانياً [35] . فَـ " لباسُ " مبتدأ أوّل . والتقوى مضاف إليه . و " ذلك " مبتدأ ثانٍ . و " خيرٌ خبره . والجملة الاسميّة خبر المبتدأ الأوّل . والرابط اسم الاشارة . (و) نحو : (﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أحَدٌ ﴾ [36]) . إذا قدّرتَ " هُوَ " ضمير الشأن [37] . فـ " هُو " مبتدأ الأوّل . ولا رابط فيها اكتفاءً بالرابط المعنوي . إذ مفهومها هو المراد بالمبتدأ . ومثل ذلك قولهم " هِجّيرا أبي بكرٍ : لا إله إلاّ اللّه " [38] .

---

(33) " إعلم أنّ الروابط التي تربط ما بين المبتدأ والخبر . على أربعة أقسام : الأوّل . الألف واللام . نحو : زيد نعم الرجل . الثاني : الضمير . نحو : زيد قائم أبوه . الثالث : اسم الاشارة . نحو : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ . والرابع : إعادة المبتدأ بلفظه . نحو : ﴿ القارعةُ ما القارعة ﴾ - حاشية الأصل . انظر : ابن هشام " شرح القطر " ص (118) .

(34) سورة الأعراف 7 : 26 .

(35) انظر : العكبري " التبيان " 1 : 562 . " ويجوز أن يكون (ذلك) نعتاً للباس . أي المذكور . والمشار إليه . وأن يكون بدلاً منه . أو عطف بيان . و (خير) الخبر " . وعليه لا تكون الآية من هذا الباب .

(36) سورة الاخلاص 112 : 1 .

(37) أمّا إذا قدّرتَ (هو) مبتدأ . فإن (اللّه) خبره . و (أحد) بدل . أو خبر مبتدأ محذوف . ويجوز أن يكون (اللّه) بدلاً . و (أحد) الخبر . انظر : العكبري " التبيان " 2 : 1309 .

(38) هِجّيرا : أي كلام أبي بكر ودأبه . وشأنه الإكثار من هذه الكلمات . وبالألف المقصورة (هِجّيرَى) . انظر : " لسان العرب " 5 : 254 مادة (هجر) .

وأمّا جملة فعليه (. نحو : زَيْدٌ قَامَ أَبوه . وقوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ ما يَشَاءُ ﴾ . ﴿ واللَّهُ يَقبضُ ويَبْسِطُ ﴾ . ﴿ اللَّهُ يَتوفَّى الأنفسَ ﴾ . .....

(وإمّا جملة فعليّة) إنْ صُدِّرت بفعل . (نحو : زَيْدٌ قَامَ أَبوه) . فَـ " قَامَ أَبوهُ " جملة فعليّة . خبر المبتدأ الذي هو " زَيْدٌ " والرابط بينهما الهاء من " أَبوهُ " والمثال[39] مركّب من صغرى وكبرى أيضاً . (و) مثله . نحو (قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يخلُقُ ما يَشَاءُ ﴾[40]) . فَـ " ربّك " مبتدأ . وجملة " يَخْلُقُ ما يَشاءُ " خبره . والرابط الضمير المستتر في " يخلقُ " وكذا جملة " يقبضُ " و " يبسط " و " يَتَوفَّى الأنْفُسَ " من قَوله تعالى : (﴿ واللّه يَقبضُ ويَبْسِطُ ﴾[41]) ومن قوله تعالى : (﴿ اللَّهُ يَتَوفَّى الأنْفُسَ ﴾[42]) . ولم يذكر الجُملة الشرطيّة لرجوعها إليها[43] . وقَد أفْهَم كلامه أنّه لا يشترط في الجملة أنْ تكون خبرية كما في الصِلَة والصِفة . فيصحّ وقوعُ الخبر جملة طَلَبيّة . نحو : زَيْدٌ اضرِبْهُ أو لا تَضْرِبْهُ . خلافاً لمَنْ منع ذلك[44] . نَظراً إلى أنّ الخبر ما احتمل الصدق والكذب . قال ابن هشام[45] . [وغيره][46] : وهو وَهْمٌ مَنْشَؤُه اشتباه الخبر مقابل الإنشاء بالخبر قَسِيم المبتدأ . لا لاتفاقهم على أنّ هذا أصله الإفراد . واحتمال

---

(39) " والثالث " في الأصل وهو خطأ .

(40) سورة القصص 28 : 68 .

(41) سورة البقرة 2 : 245 .

(42) سورة الزمر 39 : 42 .

(43) نحو : زيدٌ إذا جَاءَك فأكرمه . فهذه الجملة الشرطية راجعة إلى الفعلية . فهي مركّبة من فعلين . وهذا معنى قوله (لرجوعها إليها) .

(44) منهم أبو بكر الأنباري . انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 309 .

(45) المغني ٢٥٣١ ابن هشام - وانظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 310 .

(46) ساقط من الأصل .

وإمّا شبه جملة . وهو الظرف . والجار والمجرور . فالظرف نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ . والسَفَرُ غَداً . وقوله تعالى ﴿ والركبُ أسفلَ منكم ﴾ . والجار والمجرور . نحو : زَيْدٌ في الدَّارِ . وقوله تعالى ﴿ الحَمدُ للّهِ ﴾ .

ويتعلّق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً بمحذوف وجوباً . .....

الصدق والكذب من صفات الكلام . وعلى جواز نحو : أيْنَ زَيْدٌ . وكَيْفَ عَمْرٌو . ممّا لا يتحمّل الصدق والكذب .

(وإمّا شبه جملة) في حصول الفائدة (وهو الظرف) الزماني والمكاني (والجار والمجرور) التّامّان . (فالظرفُ) المكاني التّام يقعُ خبراً عن الذات . (نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ) . وعن اسم المعنى . نحو : " العِلْمُ عِنْدَكَ " . (و) الزمانيّ التّام يقع خبراً عن المعنى . نحو : (السَفَرُ غَداً) ويمتنع وقوعه خبراً عن الذات . فلا يُقال : زَيْدٌ اليَوْمَ . كما سيأتي . (و) من الإخبار بالظرف (قوله تعالى : ﴿ والرَّكْبُ أسْفَلَ مِنْكُم ﴾[47]) . (و) أمّا (الجار والمجرور) التّام . فَهو (نحو : زَيْدٌ في الدَّار . وقوله تعالى : ﴿ الحَمدُ لِلّهِ ﴾[48]) فلو كان الظرف . أو الجار والمجرور غير تَامّين لم يقعا خبراً . فلا يجوز " زيدٌ أمْسِ " . ولا " زَيدٌ بِكَ " لعدم حصول الفائدة .

(ويتعلّق الظرف والجار والمجرور إذا وقَعَا خبراً بمحذوف وجوباً) . واخْتُلِفَ في ذلك

---

(47) سورة الأنفال 8 : 42 . انظر : أبو حيّان " البحر المحيط " 4 : 496 " وقرأ زيد بن علي (أسفلُ) بالرفع . واتسع في الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازاً " .

(48) سورة الفاتحة 3 وغيرها .

المحذوف : فَمنهم [49] مَنْ قَدَّره فعلاً نظراً إلى أنّ المقدّر عاملٌ في لفظ الظرف . وفي محلّ الجار والمجرور . وأصل العمل للفعل . ومنهم مَنْ قدّره اسماً . نظراً إلى أنّ المقدّر هو الخبر في الحقيقة . والأصل في الخبر الإفراد ورجّحه ابن مالك [50] . وتبعه المؤلف . ولهذا قال : (تقديره كائنٌ أو مُستَقِرّ) . قال بعض المتأخرين [51] : وهذا هو الحقّ . إذ المفهوم من " زيدٌ عِنْدَكَ " أنّه مستقرّ لا استقرّ . وهو علامة الحقيقة . فإذا أريد المجاز . وهو استقرارهُ في الماضي . قُدّر " استقّر " لا " مُستَقِرّ " . وقد قال السَعد التفتازاني [52] : الانصاف أنّ المفهوم من نحو : " زَيْدٌ في الدّار " أنّه ثابت فيها . أو مستقّر . لا ثَبَتَ أو استقرّ . انتهى [53] . وإذا قُدِّر " كَائِن " فهو من " كان " التامّة [54] . والظرف بالنسبة إليه لغو [55] . وإلاّ لَزِمَ التسلسل [56] . ويسمّى هذا الظرف مُستَقَراً بفتح القاف

---

(49) وهم : أبو علي الفارسي . وابن جنّى . والزمخشري . ونسب هذا إلى سيبويه . انظر : أبو علي الفارسي " كتاب الشعر " 1 : 248 . وابن يعيش " شرح المفصّل " 1 : 88 . وأبو حيّان " الارتشاف " 2 : 54 .

(50) انظر : " شرح التسهيل " 1 : 316 . و " شرح الألفيّة " لابن الناظم ص (111) .

(51) انظر : ابن الناظم " شرح الألفية " ص (111) .

(52) هو مسعود بن عمر بن عبدالله الشيخ سعد الدين التفتازاني . الإمام العلامة . عالم بالنحو . والتصريف والمعاني . والبيان . والمنطق وغيرها . شافعيّ . قال ابن حجر : ولد سنة 712هـ . وأخذ عن القطب والعضد .. وله : شرح العضد . وشرح التلخيص . والمقاصد في الكلام . وشرحه والإرشاد في النحو . وشرح الشمسية في المنطق . وحاشية على الكشاف لم تتّم وغير ذلك . مات بسمرقند سنة (٧٩١هـ) . انظر : السيوطي " بغية الوعاة " 2 : 285 .

(53) انظر : الأزهري " شرح التصريح " 1 : 166 .

(54) بمعنى " حصل " و " ثبت " .

(55) أي متحمّل للضمير .

(56) أي تسلسل تقدير" كان " أخرى لو جعلنا (كائن) من كان الناقصة .

نحو : الصومُ اليومَ والسَّفَرُ غداً . وقولهم : " الليلةَ الهلالُ " مؤوّل .

لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله . وقيل لتعلّقه بالاستقرار . ولا يجوز تقدير المتعلّق المحذوف كوناً خاصاً كـ " قائم . وجالس " إلاّ بدليل . وحينئذٍ يكون الحذف جائزاً لا واجباً . فاشتراط النحويين الكون المطلق إنّما هو في وجوب الحذف لا الجواز كما في المغني (57) .

(ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات . فلا يقال : زَيْدٌ اليَوْمَ) ولا عمرٌو غداً : لعدم الفائدة . فإنْ كانت عين الذات عامّة . واسم الزمان خاصاً . نحو : " نحنُ في شَهْرِ رَمَضَانَ أو في زَمَانٍ طَيِّبٍ . جَاز : لحصولها بتخصيص الزّمان . وذلك أن تقول إذا كان المصحح لوقوع اسم الزمان خبراً عن الذات هو التخصيص . فلا فرق بين أنْ يكون المبتدأ عاماً . أو خاصاً كما في نحو : زَيدٌ في يَومٍ طَيِّبٍ أو يَومٍ شَاتٍ (وإنّما يخبر به) أي بظرف الزمان (عن المعاني) إذا كان الحدث غير مستمّر . (نحو : الصَومُ اليومَ والسَفَرُ غَداً) . وإلاّ فلا : لعدم حصول الفائدة . نحو : طُلوعُ الشمسِ يومَ الجُمعَة (58) . . (و) أمّا (قولهم الليلةَ الهِلاَلُ) بنصب " الليلةَ " و " اليومَ خمْرٌ " ونحو ذلك مِمّا ظاهره أنّه أخْبِرَ فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مُؤَوَّلٌ) بتقدير مضاف إلى اسم الذات . أي " رُؤْية الهِلالِ . وشُرْبُ الخَمْرِ " ليكوّن مَعْنًى . وقيل لا حاجة إلى تقديره في مثال المتن لشَبَهِ الهلال باسم المعنى . من جهة أنّه يحدث في وقت دون آخر (59) . وإن رُفِعَ لفظ " الليلة "

---

(57) لابن هشام 2 : 585 .

(58) لأنّ طلوعها مستمر في جميع الأيام .

(59) مثل : النّوم . والأكل يحدثان في وقت دون آخر . لذلك سمّيت " اسم معنى " أما ما يُقابلها فهو اسم جنّة نحو : زيد والشمس . والهلال . والشجر . ويبدو أن تسمية (الهلال) باسم المعنى هنا تجاوزاً واتساعاً .

ويجوز تعدد الخبر ، نحو : زَيدٌ كاتبٌ شَاعرٌ ، وقوله تعالى : ﴿ وهو الغفور الودودُ ذو العرشِ المجيدُ فعَّال لما يُريدُ ﴾ .

كان التقدير " الليلةُ ليلةُ هِلاَلٍ " . ولا يصحّ أن يُنصَبَ [60] لِئَلاَّ يكون الزمان واقعاً في الزَّمان [61] .

والأصل أنْ يُخْبَرَ عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مرّ . (ويجوز تَعَدُّد الخبر) المستقلّ بدون عطف على الأصحّ [62] . مع كون المبتدأ واحداً ؛ لأن الخبر حكم . ولا يمتنع أنْ يحكم على الواحد بأحكامٍ متعدّدة (نحو : زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ . وقَوله تعالى : ﴿ وهو الغفور الوَدُودُ ذُو العَرش المجيد فَعَّالٌ لما يُريدُ ﴾ [63]) . فَـ " هو " مبتدأ . والبواقي أخباره. والمانع للتعدد [64] يقدّر مبتدأ لكلّ خبر . وهو خلاف الظاهر . ولك أنْ تقول إنّ العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح [65] . فعلى هذا يَلْزَمُ على القَول بالتعدد عَمَلُ العَامِل الواحد رفعين بطريق الاستقلال . واللازم باطل . وأمّا ما لا يستقلّ بالخبرية [66] . نحو :

---

(60) " إنْ نُصب " في (هـ . والحلبي ص (47)) .

(61) قال المبرد في " المقتضب " 4 : 351 " ظروف الزمان لا تنضمن الجثث ؛ وإنّما استقام هذا " لأن فيه معنى الحدوث . إنّما يريد : الليلة يحدث الهلال . فللمعنى صلح . ولو قلت : الليلةُ الهلالُ كان جيداً . تريد : الليلةُ ليلةُ الهلال . فلما حذفت ليلة أقمت الهلال مقامها . وانظر : العكبري " اللباب " 1 : 141 .

(62) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 326 .

(63) سورة البروج 85 : 14 ، 15 ، 16 .

(64) مثل ابن عصفور . انظر : " شرح جمل الزجاجي " 1 : 359 .

(65) هذا رأي الكوفيين وبعض البصريين . انظر : ابن الأنباري " الإنصاف " 1 : 44 المسألة (5) .

(66) جاء في " شرح الأشموني " 1 : 298 " وضابطه ألاّ يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ " .

وقد يتقدّم على المبتدأ جوازاً ، نحو : في الدّارِ زَيدٌ ، ووجوباً ، نحو : أيْنَ زَيْدٌ ، وإنّما عندك زَيْدٌ ، .....

هَذا حُلْوٌ حَامِضٌ . فيجوز باتّفاق ؛ لأنّه وإنْ تعدد صورةً فهو في الحقيقة خبرٌ واحد ؛ لأنّ المعنى : " هَذا مُرٌّ " [67] ولهذا يمتنعُ فيه العطف . وأنْ يتوسّط المبتدأ بينهما [68] .

والأصل في الخبر أنْ يكون مؤخّراً عن المبتدأ . لأنّه إنّما يُؤتى به لبيان حال المبتدأ . والدّال على [حال] [69] الذّات متأخّرٌ عنها طبعاً [70] . لكنّه قد يتقدّم . بلْ يجب لغرض . كما أشار إلى ذلك بقوله (وقد يتقدّم) الخبر (على المبتدأ) تقدّماً (جوازاً) أي جائزاً (نحو : في الدّار زَيدٌ) فَـ " زَيْدٌ " مبتدأ . و " في الدّار " خبرهُ . قُدّم عليه لغرض التخصيص . (و) تقدّماً (وجوباً) . أي واجباً (نحو : أيْنَ زَيْدٌ) . فَـ " زيدٌ " مبتدأ . و " أين " خبره مقدّم وجوباً ؛ لأنّ الخبر المفرد إذا تضمّن ما له صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه [70] . بخلاف ما إذا كان الخبر المتضمّن لما ذُكِرَ جملةً . فلا يجب تقديمه . نحو : " زَيْدٌ مَنْ أبُوهُ " ؛ لأنّ تأخيره لا يخرج " مَنْ " الاستفهاميّة عمّا تستحقه [71] لأنّ الصدارة إنّما تُعتبر في الكلام الذي فيه ما له صدر الكلام لا في كلّ كلام (و) نحو (إنّما عندكَ زيدٌ) قُدِّمَ فيه الخبر وجوباً لغرض أنْ يكون المبتدأ

---

(67) " المزّ من الرمان ما كان طعمه بين حموضة وحلاوة . والمزّ . بين الحامض والحلو " . انظر : " لسان العرب " 5 : 409 مادة (مزز) .

(68) نحو : " حلوٌ هذا حامضٌ " . انظر ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 230 .

(69) ساقطة من الأصل .

(70) " تابعاً " في الأصل ولا معنى له .

(71) " من الصدر " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (47) .

وقوله تعالى : ﴿ أمْ على قُلوبٍ أقفالُهَا ﴾ . وفي الدّار رَجُلٌ .

وقد يحذف كلّ من المبتدأ والخبر جوازاً ، نحو : ﴿ سَلام .....

محصـــوراً [72] . (و) نحو : (قولـه تعالـى) : ﴿ أمْ عَلَى قُلُوبٍ أقْفَالُهَا ﴾ [73] . فَـ " أقْفَالُها " مبتدأ مُؤخّر . و " على قلوب " خبر مقدّم وجوباً لئلا يلزمَ عَوْدُ الضمير على [74] متأخّر لفظاً ورُتْبَةً . (و) نحو : (في الدّارِ رَجُلٌ) . إنّما وجب تقديمه : لأنّه المصَحِحُ لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضيّة كلامهم [75] . أو لرفع إلْبَاس الخبر بالصفة على ما في المغني [76] . فإنّ الخبر لو أخّرَ لاحتمل أن يكون صفةً للمبتدأ . لكونه نكرةً مَحضةً فيبقى المخاطب منتظراً للخبر .

(وقد يُحذف كلّ من المبتدأ والخبر) حذفاً (جوازاً) على خلاف الأصل . إذ الأصل فيهما الثُبوت . لكن جوّزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدلّ على ذلك المحذوف [77] . فمن حذف المبتدأ . نحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ ومَنْ أسَاءَ فعليها ﴾ [78] . أي : فَعَمَلُهُ وإساءَتُهُ [79] . ومن حَذف الخبر نحو : ﴿ أكُلُهَا دَائِمٌ وظِلُّهَا ﴾ [80] أي : كَذَلِكَ . وقد اجتمع حذف كلٍ منهما . وبقاء الآخر فيما مثّل به المؤلّف . وهو (نحو :﴿ سَلَامٌ

---

(72) والمعنى : ما عندك إلا زيد . ولو قال (انّما زيد عندك) لأوهم أن المحصور فيه ظرف المكان . وعندئذٍ لن يكون المعنى مانعاً من وجود غير زيد .

(73) سورة محمد 47 : 24 ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾ .

(74) " إلى " في الأصل .

(75) في مسوّغات الابتداء بالنكرة - انظر : ابن الناظم " شرح الألفية " ص (112) .

(76) لابن هشام 2 : 611 .

(77) انظر : سيبويه 1 : 141 ، 143 ، 144 ، 2 : 36 ، 130 .

(78) سورة فُصّلت 41 : 46 .

(79) انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 9 : 27 .

(80) سورة الرعد 13 : 35 ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون . تجري من تحتها الأنهار أكلها دائم وظلّها ﴾ .

قَومٌ مُنْكَرونَ ﴾ . أي : سلامٌ عليكم أنتم قومُ منكرونَ .

ويجب حذف الخبر بعد لولا نحو : ﴿ لو لا أنْتُم لكنّا مؤمنينَ ﴾ . أي : لولا أنتم موجودون .

قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾[81]) فَـ " سَلامٌ " مبتدأ نكرة . لكنّه تخصّص بالمتكلم . فكأنّه قال : " سَلامي " أي : سَلامٌ من قبلي . وخبره محذوف . والتقدير (أي : سَلامٌ عليكم) . و " قومٌ " خبر مبتدأ محذوف . أي (أنْتُم قومٌ منكرونَ) . (و) قد (يجب حذف) كلٌّ منهما . فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل ذكرتها في شرح القطر[82] . وحذف (الخبر) في أربع مسائل أيضاً حيث وجد مع القرينة الدّالة على حذفه لَفْظٌ[83] يسدّ مسدّه : الأولى . أن يُسْنَدَ إلى مبتدأ . واقع (بعد لَوْلاَ) الامتناعيّة الدّالة على امتناع الشيء لوجود غيره . وإنّما يجب حذفه إذا كان كوناً عاماً . (نحو : ﴿ لَوْلاَ أنْتُم لَكُنّا مُؤمِنينَ ﴾[84]) فَـ " أنْتُم " مبتدأ . وخبره محذوف . أشار إلى تقديره بقوله (أي : لَولا أنْتُم مَوْجُودُونَ) . وإنّما حُذِفَ لوجود القَرينة الدّالة على حذفه . وهي كلمة " لَوْلاَ " لدلالتها على الوجود[85] . ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه . فَإنْ كان الخبر خاصاً فإن دلّت قرينة على حذفه جاز نحو : " لَولا أنصارُ زَيْدٍ

---

(81) سورة الذاريات 51 : 25 . وانظر : أبو طالب " مشكل إعراب القرآن " 2 : 688 .

(82) انظر : " مجيب الندا في شرح قطر الندى " 1 : 254 .

(83) " للفظ " في الأصل وهو خطأ .

(84) سورة سبأ 34 : 31 .

(85) " على الوجوب " في د . و هـ . والحلبي ص (48) .

وبعد القَسم الصريح . نحو : ﴿لَعَمرُكَ إنَّهُم﴾ أي : لعمركَ قَسَمِي . وبعد واو المعيّة . نحو : كلُّ صَانِعٍ ومَا صَنَعَ . أي : مَقرونان . .....

ما سَلِمَ " أي : لَولاَ أنصارُ زَيدٌ حَمَوْهُ . فدلالة المبتدأ على النصرة تدلّ على أنّ المحذوف شيء يدلّ على الحماية . وإن فقدت القرينة تعيّن ذكره . نحو : لَولاَ زَيْدٌ سَالَمنَا مَا سَلِمَ . والظاهر أن الآية التي مثّل بها المؤلف . ممّا أخبر فيه بكون خاص . وأنّ تقديره : لو لا أنتم صَدَدتمونَا . بدليل ﴿ أنَحْنُ صَدَدْنَاكُم ﴾ [86] . نبّه على ذلك ابن هشام وغيره [87] .

(و) الثانية : أنْ يكون الخبر واقعاً (بعد القَسم الصريح) بأن يكون المُقْسَم به نصاً في اليمين قبل ذكر المُقْسَم عليه . (نحو : ﴿ لَعَمْرُكَ إنَّهُم ﴾ [88]) . وأيْمُنُ اللَّهِ لأفْعَلَنَّ . فَـ " عَمْرُكَ " مبتدأ . وهو صريح في القَسم . وخبره محذوف (أي : لَعمْرُكَ قَسَمِي) وإنّما حذف لدلالة " لعمرك " عليه . ووجب الحذف [89] لقيام جواب القسم مقامه . فإنْ فُقِدَتْ صراحة القَسَم لم يجب حذف الخبر . نحو : عَهْدُ اللَّهِ لأفْعَلَنَّ .

(و) الثالثة : أنْ يكون الخبر واقعاً (بعد واو) هي نصّ في (المعيّة) أي صريحة في المصاحبة (نحو : كُلُّ صَانِعٍ ومَا صَنَعَ) . فَـ " كلُّ صَانِعٍ " مبتدأ و " مَا صَنَعَ " معطوف عليه . والخبر محذوف يقدّر [بعد] [90] المعطوف (أي : مَقْرُونَانِ) . وإنّما حذف لدلالة واو المعيّة على المقارنة . ووجب الحذف لقيام المعطوف مقامه . واسْتُشْكِلَ بأنّه من تَتِمَّةِ

---

(86) سورة سبأ 34 : 32 ﴿ قال الذين استكبروا للذين استضعفوا أنحن صددناكم عن الهدى ﴾ .

(87) انظر : " المغني " 1 : 360 .

(88) سورة الحجر 15 : 72 ﴿ لعمرك إنّهم لفي سكرتهم يعمهون ﴾ .

(89) " الحذف " ليس في ت . و د . و هـ . والحلبي ص (48) .

(90) ساقط من الأصل

وقَبل الحال التي لا تصلح أنْ تكون خبراً . نحو : ضَربي زيداً قائماً . أي : إذا كان قائماً .

المبتدأ . فكيف يسدُّ عن الخبر . وينوبُ عنه . وليس لك أنْ تقول إنّ التقدير : كُلُّ رَجُلٍ مُقْتَرِنٌ بصنعته . وصنعتُهُ مُقْتَرِنَةٌ بِهِ . ويكون الكلام على هذا جملتين . لأنّه لا يجديك نَفْعاً في وجوب حذف خبر المعطوف . وهو " صَنْعَته " لعدم سدّ شيء مسدّه . قال الرضي : " والظاهر أنَّ حذف الخبر في مثله غالب لا واجب " [91] .

(و) الرابعة أنْ يكون واقعاً (قَبل الحال التي لا تُصلُح أنْ تكون خبراً) عن المبتدأ المذكور قبلها . وضابطها أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مُفَسِّر صاحب الحال [92] . أو مضافاً إلى المصدر المذكور [93] . أو إلى ما يُؤوّل به [94] . (نحو : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً) فـ " ضربي " مبتدأ مصدر مضاف إلى فاعله . و " زَيداً " مفعوله . و " قائماً " حال من ضمير المفعول المستتر في " كَانَ " المحذوفة هي والخبر . وما تعلّق به . وتقرير ذلك (أي) حاصل (إذا كانَ قَائماً) أو " إذْ كان [قائماً " . فحذف الخبر . وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو " إذا كَانَ " . أو " إذْ كَانَ عليه "] [95] وحذف الظرف لدلالة الحال

---

(91) انظر : " شرح الكافية " 1 : 283 .

(92) وقد مثل الرعيني له بـ " ضَربي العبد قائماً " .

(93) قال ابن مالك :

كضربي العبد مسيئاً . وأنـم

تبيني الحقَّ منوطاً بالحكم

والتقدير : أنَّم تبيني الحقَّ إذا كان منوطاً بالحكم . - انظر : ابن الناظم " شرح الألفية " ص (123) .

(94) نحو : " أخطبُ ما يكون الأمير قائماً . أي : كون

(95) ساقط من الأصل لانتقال نظر الناسخ من (إذ كان) في السطر الأعلى إلى (إذ كان) في السطر الذي يليه .

.....

عليه : لأنّ الحال تشابه ظرف الزمان . ألا ترى أن معنى : جَاءَنِي زيدٌ رَاكباً . هو جَاءني زيدٌ زمان ركوبه . فالحال دالة على هذا الخبر بواسطة . ووجب حذفه [96] لسدّ الحال مسدّه . وإنّ " كان " تامّةٌ بمعنى " ثَبَتَ " . ولا يتعيّن التقدير المذكور في المثال : لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل . ويكون التقدير " إذا كُنْتُ . وإذ كُنْتُ " . فتكون " كان " مسندةً إلى صاحب [97] الضرب كما أشار إلى ذلك الرضيّ وغيره [98] . فلو صَلُحَتِ الحال للإخبار بها عند المبتدأ لم يجب حذف الخبر [99] . نحو : " ضربي زيداً شَديداً " . بَلْ يتعيّن رفع الحال أو الاتيان [بالخبر "] [100] .

---

(96) " حذفه " ليس في ت . و د . و هـ . والحلبي ص (48) .

(97) " فاعل الضرب " في د . و هـ . والحلبي ص (48) .

(98) انظر : " شرح الكافية " 1 : 279 - 281 .

(99) انظر : " شرح الأشموني " 1 : 294 .

(100) ساقط من الأصل . و هـ .

بَابُ العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وتسمّى النواسخ ، ونواسخ الابتداء . الأول : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها والحروف المشبهة بليس وأفعال المقاربة . والثاني : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إنّ وأخواتها و " لا " التي لنفي الجنس . والثالث : ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً ، وهو ظنّ وأخواتها .

(بابُ العَوامِلِ الداخلة على المبتدأ والخبر)

وهي على ضربين : أفعال . وحروف (وتسمّى) هذه العوامل (النواسخ)[1] من غير قَيدٍ[2] (و) تسمّى أيضاً (نَواسِخ الابتداء) ؛ لأنّها تدخل على المبتدأ فترفع عنه حكمه ، أي عمل الابتداء فيه أخذاً من النَّسخ وهو لغة الرَّفع . وتصير هي عاملةً فيه ، لأنّها عوامل لفظية ، واللفظيّ أقوى من المعنوي . وكما تنسخ حكم المبتدأ ، تنسخ حكم الخبر . (وهي) باعتبار العمل (ثلاثة أنواع) بالاستقراء :

(الأوّل : ما يرفع المبتدأ) رفعاً[3] غير الأوّل[4] (وينصب الخبر) وهذا صنفان : صنف من الأفعال (وهو كان وأخواتها) . وصنف من الحروف (و) هو (الحروف المشبّهة بِليس) . الأوْلى " الأحرف "[5] . (و) من الأوّل (أفعال المقَاربة) (و) النوع (الثاني : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) رفعاً غير الرفع الأوّل . (وهو إنّ وأخواتها . و " لا " التي لنفي الجنس) نَصّاً . وهذه أحرف باتّفاق .

(و) الثالث : ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً . وهو ظَنَّ وأخواتها) وهذه أفعالٌ باتّفاق .

---

(1) " النسخ : إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه ... النسخ تبديل الشيء من الشيء وهو غيره . ونسخ الآية بالآية : إزالة مثل حكمها " - انظر : " لسان العرب " 3 : 61 .

(2) فالنواسخ يقصد بها في النحو " نواسخ الابتداء " دائماً .

(3) " رفعاً " ليس في ت . و د . و هـ . والحلبي ص (48) .

(4) وهو الرفع الحاصل من الابتداء .

(5) لأن عددها أربعة فقط : إنْ . وما . ولا . ولات .

فصل : فأمّا كان وأخواتها

فإنّها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويُسمّى اسمَهَا . وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ويسمّى خبرها .

(فصل) في النوع الأوّل

وبدأ به : لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة على مثل إعرابه . (فأمّا كان وأخواتها) وهي هنا ثلاثة عشر فعلاً . (فإنّها ترفع المبتدأ)[1] - ما لم يلزم التصدير[2] ، ولا الابتدائية[3] - (تشبيهاً بالفاعل) . أي بفاعل الفعل المتعدّي . (ويُسَمّى اسْمَهَا) حقيقةً . وفاعلاً مجازاً[4] . (وتنصب الخبر) ما لم يكن جملة طلبيّة[5] (تشبيهاً بالمفعول) في توقّف الفعل عليه . (ويُسَمَّى خَبَرَهَا) حقيقةً . ومفعولاً مجازاً[6] . ودخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس : لأنّ الأصل في الأفعال أنْ تُنْسَبَ معانيها إلى المفردات . لا إلى الجمل . فإنّ ذلك للحروف[7] . إلاّ أنّهم توسّعوا في الكلام فأجروها

---

(1) هذا رأي بصريّ . وقال الكوفي إنّه باقٍ على رفعه الذي كان قبل دخول الناسخ عليه . - انظر : أبو حيّان " ارتشاف الضرب " 2 : 72.

(2) مثل أسماء الشرط والاستفهام .

(3) نحو : " طوبى للمؤمن " فهذا مما يلزم أن يقع مبتدأ - انظر : " حاشية الصبّان " 1 : 226 .

(4) انظر : " سيبويه " 1 : 45 . والمبرد " المقتضب " 4 : 86 .

(5) وقد جاء ذلك في الشعر نادراً . كقول الجاهلي : (وكوني بالمكارم ذكّريني) . - انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 336 . والخزانة " 9 : 266 .

(6) انظر : سيبويه 1 : 45 . والمقتضب 4 : 86 .

(7) " وحقّ هذه الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات " في الحلبي ص (49) وهو زائد مكرر .

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام : أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط ، وهو : كَانَ ، وأمْسَى ، وأصْبَحَ ، وأضْحَى ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وصَارَ ، ولَيْسَ ، .....

مجرى الحروف ، فأدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها ، ومن ثَمَّ سمّاها الزجّاجيّ[8] حروفاً[9] .

(وهذه الأفعال) بالنظر إلى عَمَلِها هذا المخصوص ، (على ثلاثة أقسام : أحدها ما يعمل هذا العمل) من رفع الاسم ، ونصب الخبر (من غير) اعتبار (شرطٍ) فيه كما سيأتي ، (وهو) ثمانية أفعال ، هي :

(كَانَ) الدالّة على ثُبوت الخبر للاسم في الزمان[10] الماضي ، (وأمْسَى) الدالّة على ثُبوته مَساءً ، (وأصْبَحَ) الدالّة على ثُبوته له صَباحاً ، (وأضْحَى) الدالة على ثُبوته له ضُحَىً ، (وظَلَّ) الدّالة على ثُبوته له نَهاراً ، (وبَاتَ) الدّالة على ثبوته له ليلاً ، (وصَارَ) الدالّة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة ، أو من حقيقةٍ إلى حقيقةٍ ، (ولَيْسَ) الدّالّة على نَفْي الخبر عن الاسم حَالاً عند التجرّد من القرينة ، فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدّم - نَفي أو شبهه - عليها .

---

(8) هو : عبدالرحمن بن اسحاق أبو القاسم الزجّاجيّ ، صاحب " الجُمل " ... أصله من صيمر ، ونزل بغداد ، ولزم الزجّاج حتى برع في النحو ، ثمّ سكن طبريّة ، صنّف : الجمل في النحو بمكة - وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعاً - والايضاح ، والكافي ، كلاهما في النحو ، وشرح كتاب الألف واللام للمازنيّ ، وشرح الكثير من الكتب ، انظر : السيوطي " البغية " 2 : 77 .

(9) نَسب الزجاجيّ هذا الرأي في " اللامات " للكوفيين ص (7) ، ونسب ابن عصفور هذا الرأي في شرحه للجمل للفارسي 1 : 378 ، قال العكبري في " اللباب " 1 : 164 " ومَنْ عبر من البصريين عنها بالحروف فقد تجوّز "

(10) " الزمن " في ب ، و ت ، و د ، و هـ ، والحلبي ص (49) .

نحو : ﴿ وكانَ اللّهُ غفوراً رحيماً ﴾ . ﴿ فأصْبحتُم بنعمته إخْواناً ﴾ . ﴿ لَيْسُوا سواءً ﴾ . ﴿ ظَلَّ وجْهُهُ مُسْوَدّاً ﴾ . والثاني : ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدّمه نفيٌ . أو نهيٌ . أو دعاء . وهو أربعة : زَال . وفتىء . وبَرِحَ . وانفكَّ . نحو : ﴿ ولا يزالون مختلفين ﴾ .

مثالُ كَانَ (نحو : ﴿ وكَانَ اللّهُ غَفُوراً رَحيماً ﴾ [11]) . فَـ " كَانَ " فعلٌ ماضٍ نَاقص . والاسم الكريم اسمها . و " غفوراً رحيماً " خبرها . ومثال أمْسَى . نحو : أمْسَى زَيدٌ فَقيهاً . وأصْبَحَ نحو (﴿ فَأصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إخْواناً ﴾ [12]) . وأضْحَى . نحو : أضْحَى مُحمدٌ مُتَعبّداً . وبَاتَ . نحو : بَاتَ زَيْدٌ مُعْتَكفاً . وصَارَ . نحو : صَارَ الطّينُ خَزَفاً . ولَيْس . نحو : (﴿ لَيْسُوا سواءً ﴾ [13] . وظَلَّ نحو (﴿ ظَلَّ وجْهُهُ مُسْوَدّاً ﴾ [14]) .

(و) القسم (الثاني : ما يعملُ هذا العمل بشرط أنْ) يكون تالياً لنفي . أو شبهه . بأنْ (يتقدّمه نَفْي . أو نهيٌ . أو دُعاء . وهو أربعة : زَالَ) ماضي يَزُولُ . (وفَتِىءَ . وبَرِحَ . وانْفَكَّ) . مثال زَالَ . نحو : لا زَالَ جَنَابُكَ مَحْروساً . ومثلها ما تصرّف منها . (نحو : ﴿ ولا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [15]) . ومثال فَتِىءَ . نحو : مَا فَتِىءَ العَبدُ خَاضِعاً . ولا فَتِىء حُكْمُكَ نَافِذاً . وبَرِحَ . نحو : مَا بَرِحَ صَاحِبُكَ مُتبّسماً . ولا بَرِحَ رِبعُكَ

---

(11) سورة النساء 4 : 96 .

(12) سورة آل عمران 3 : 103 .

(13) سورة آل عمران 3 : 113 ﴿ ليسوا سواءً من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات اللّه آناء الليل وهم يسجدون ﴾ .

(14) سورة النحل 16 : 58 .

(15) سورة هود 11 : 118 .

﴿ لَنْ نبرحَ عليه عَاكفينَ ﴾ ، وقول الشاعر :

صَـــاحِ شَـــمِّرْ ولا تزلْ ذاكر الـــمـــو

تِ ، فنســـيانـــه ضَـــلالٌ مُبِـــينُ

مَأمُوناً . ومثلها ما تصّـرف منها . نحو : (﴿ لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾[16]) . ومثال مَا انْفَكَّ . نحو : مَـا انْفَكَّ زَيْدٌ مُصَلِّياً . ولا انْفَكَّ بَيْتُكَ عَـامِراً . (و) من متصـرّفات زال بعد النهي (قول الشاعر :

صَـــاحِ شَـــمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِـــرَ المو

تِ ، فَنِسْـيَانُهُ ضَـــلالٌ مُبِـــينُ[17]

" صَـــاحِ " منادى مُرخّم " صاحب " على غـير القياس[18] . و " شمِّر " بكسر الميم أمرٌ . و " لا " حرف نهي . واسم " تزلْ " مســـتتـر فيها وجوباً . و " ذَاكـــر الـــمـــوتِ " خبرها . (و) مثالها بعد الدعاء (قوله) :

---

(16) سورة طه 20 : 91 .

(17) من الخفيف بلا نسبة . وشمّر : استعدّ .

والشاهد : قوله (ولا تزل ذاكر الموت) عمل الفعل (زال) عمل (كان) لأنّه مسبوق بنهي .

انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 234 . و " شرح ابن عـقيل " 1 : 247 . و " المقاصـد النحوية " 2 : 14 .

(18) لأن من شروط ترخيم المنادى غير المختوم بتـاء أن يكون علماً . و " صاحب " صفة - انظر : " شرح القطر " لابن هشام ص (214) .

قوله :

ولا زالَ منهـلاً بجرعائك القـطرُ

أَلاَ يَا اَسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ على البِلَى

(وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْـرُ) [19]

فَـ " القطرُ " اسـم زَالَ مـؤخـرٌ [20] . و " مُنْهَـلاً " خـبرهـا . وقـيّـدنـا زَالَ بكونهـا مـاضي " يَزُولُ " لاخـراج زَالَ مـاضـي " يَزولُ " و " زَالَ " مـاضي " يَزِيلُ " [21] . فـإنّهـمـا تامّان [22] . الأوّل منهـمـا قَاصر بمعـنى " ذهـب و انْتَقَلَ " . والثاني مـتعـدٍّ لواحد بمعنى " مَازَ . يَميزُ " . وهذه الأربعة [23] تفيد اتّصَاف الاسم بالخبر على سبيل الاستـمرار مُذ كانَ الاسم قَـابلاً للخـبر . وسـبب دلالتـها على هذا الاسـتـمرار أنّهـا بمعنى النفي . فَـإذا أدخل عليـها النفي صَـار معناهـا نفي النفي . ونفي النفي اسـتمـرار الثبـوت . وإنّما قَـام النهيُ والدعاءُ مقامَ النفي ؛ لأنّ المطلوب بهما ترك الفعل . وتركهُ نَفْيٌ .

---

(19) من الطويل . لذي الرمّـة . غـيلان بن عـقبـة . البلى : الرث القـديم . ومنهلاً : اسم فـاعل مـعناه : انسكب وانصبّ . وبجرعائك : من الجرعاء وهي رملة مستوية لا تنبت شيئاً .

الشاهـد : قوله (ولا زال منهـلاً) عمل " زال " عـمل " كان " عندمـا سبق بلا الدعـائية . والدعـاء شبـيه بالنفـي . انظر : ديوان ذي الرمّـة ص (559) . وابن جنى " الخـصـائص " 2 : 280 " الإنصـاف " 1 : 100 . والسيوطي " شرح شواهد المغني " 2 : 617 .

(20) " مؤخراً " بالنصب في الأصل . والحلبي ص (49) ولا وجه لها من الإعراب !! .

(21) انظر : " لسان العرب " 11 : 313 مادة (زول) و ص (316) مادة (زيل) .

(22) " فإنّ الأوّل منهما فعل تام قاصر . والثاني متعدٍ لواحد " في الحلبى فقط ص (49) .

(23) أي : زال . وفتىء . وبرح . وانفكّ .

والثالث ما يعمل هذا العمل بشرط أنْ تتقدّمه " ما " المصدرية الظرفية ، وهو دَامَ ، نحو : ﴿ ما دُمتُ حيّاً ﴾ . وسميت ما مصدرية : لأنّها تُقدر بالمصدر ، وهو الدوام ، وسميت ظرفية : لنيابتها عن الظرف ، وهو المدّة .

(و) القسم (الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدمه " مَا " المصدريّة الظرفية [24] . وهو : دَامَ) خاصة (نحو) : ﴿ وأوْصَانِي بِالصَّلاة والزَّكَاةِ (مَادُمْتُ حَيّاً) [25] ﴾ . وتَصَدَّقْ مَادُمتَ قَادِراً . (وسميت " مَا " هذه مصدرية ، لأنَّها تُقدّر بالمصدر) المضاف إليه الزمان (وهو الدّوام . وسُمّيت ظَرفيّة : لنيابتها عن الظَرف) المضاف (وهو المدّة) [26] . وأصل " ما دمتَ حَيّا " مدّة مادُمتُ حيّاً . فحذف المضاف وهو المدّة . ونَاب المضاف إليه - وهو ما وصلتها - عنها في الانتصَاب على الظرفيّة . ولهذا افتقر الكلام إلى عامل في الظرف تَتمُّ به الجملة . وامتنع أنْ يُقال ابتداءً : مَادَامَ زَيدٌ مقيماً . فَلو فُقِدَتْ " ما " نحو : دَامَ زَيدٌ صَحِيحاً . كان المنصوب بها حالاً لا خبراً . وكذا إذا وُجِدَتْ وكانت مصدرية لا ظرفيّة . نحو عَجِبْتُ مِمّا دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً . لأنّ المعنى : عَجِبتُ من دَوَامِهِ صَحِيحاً . لا من مدّة دوامه . والظرفية تلزمها المصدرية . ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور . إذْ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط .

---

(24) قال محمد الصبّان في حاشيته 1 : 229 " أمّا لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور . نحو : يعجبني ما دمت صحيحاً . أي : دوامك صحيحاً . فدام تامّة بمعنى بقي . وصحيحاً حال . ولا توجد الظرفية بدون المصدرية " وسيشرح الفاكهي هذا لاحقاً .

(25) سورة مريم 19 : 31 .

(26) انظر : الرضي " شرح الكافيّة " 4 : 198 .

ويجوز في خبر هذه الأفعال أنْ يتوسّط بينها وبين اسمها نحو : ﴿ وكان حقّاً علينا نصرُ المؤمنين ﴾ .

وقول الشاعر :

فَليس سَواءً عالمٌ وجهولُ

واعلم أنّ خبر هذه الأفعال كخبر المبتدأ . يكون مفرداً . وجملة ذات رابط يربطها بالاسم[27] وظرفاً[28] . وجاراً ومجروراً متعلّقين بمحذوف وجوباً[29] . ويجوز تعدده[30] . والأصل فيه أنْ يتأخرّ عن الاسم والعامل .

(ويجوز في خبر هذه الأفعال) كلّها (أن يتوسّط بينها وبين اسمها) على خلاف الأصل : لقوّة عملها نظراً إلى كونها أفعالاً . فجاز أن تتصرّف في معمولها (نحو : ﴿ وكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصرُ المؤمِنِينَ ﴾[31] فَـ " حَقّاً " خبر كان وقد توسّط بينها وبين اسمها[32] . وهو " نصرُ المؤمنين " . (و) مثله (قول الشاعر :

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ

(فَلَيسَ سَواءً عَالِمٌ وجَهُولُ)[33]

---

(27) نحو : باتَ محمدٌ يقرأ القرآن .

(28) نحو : كان عليٌّ عندك .

(29) نحو : محمد في مكة .

(30) نحو : أصبح محمدٌ شاعراً كاتباً .

(31) سورة الروم 30 : 47 .

(32) " على خلاف الأصل . ومثله قول الشاعر " في الحلبي فقط (50) .

(33) من الطويل : للسموأل بن عادياء اليهودي . انظر : العيني " المقاصد النحوية " 2 : 76 . و " خزانة الأدب " 10 : 331 . وبلا نسبة في " شرح القطر " ص (130) . و " شرح الأشموني " 1 : 319 .

فَـ " سَواءً " خبر " ليس " . وقد توسّط بينها وبين اسمها ، وهو " عالم " وما عطف عليه . وقَد يكون التوسّط واجباً ، نحو : ﴿ ومَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إلاّ أنْ قَالُوا ﴾ [34] . وممتنعاً ، نحو : كَانَ مُوسَى صَدِيقي [35] .

(ويجوز أنْ تتقدّم أخْبارُهُنَّ عليهنَّ) بدليل جواز تقدّم معمول الخبر ، نحو : ﴿ وأنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ [36] وقوله :

عَلَى السِّنِ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ [37]

ولا فرق في ذلك [38] بين ما شُرط في عمله تقدّم نفي [39] أو لا . وقد يكون التقدّم

---

(34) سورة الجاثية 45 : 25 . وسبب الوجوب حصر المبتدأ .

(35) لتعذر ظهور علامات الإعراب المميزة . كما مرّ في باب الفاعل .

(36) سورة الأعراف 7 : 177 .

(37) من الطويل للمعلوط القريعي . وصدر البيت : (ورَجّ الفَتَى للخير ما إن رأيتَهُ) رجّ : فعل أمر من الرجاء . والسنّ : العمر .

الشاهد : قوله (خيراً لا يزال يزيدُ) حيث قدّم معمول خبر (يزال) وهو (خيراً) على العامل والاسم . وقد اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (مازال) عليها . فالكوفيون جوّزوا ذلك . ومنعه البصريون والفرّاء .

انظر : " الإنصاف " 1 : 155 . مسألة (17) . و " لسان العرب " 13 : 35 مادة (أنز) . والعيني " المقاصد النحوية " 2 : 22 . والسيوطي " شرح شواهد المغني " 1 : 85 . وبلا نسبة في " سيبويه " 4 : 222 .

(38) في جواز تقديم الخبر على الفعل الناقص .

(39) وهي : زال . وبرح . وانفك . وفتىء .

إلاّ ليس . ودَامَ . كقولك : عالماً كان زيدٌ .

واجباً . نحوَ : كَمْ كَانَ مالُك [39] . (إلاّ) خبر (ليس) عند جمهور البصريين قياساً على عَسَى بجامع الجمود [40] . ولا حجّة للمجيز [41] في قوله تعالى : ﴿ ألاَ يَوْمَ يَأتيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم ﴾ [42] : لجواز أنْ يكون " يَوْمَ " مبتدأ . بُنِي لإضافته إلى الفعل . أو منصوباً بفعل مقدّر [43] .

(و) الأخير (دَامَ) فإنّه يمتنع تقدّمه عليها مع " مَا " باتّفاق [44] . لأنّ مَا في صلة المصدر لا يتقدمُ عليه . وعلى " دَامَ " وحدها على الأصحّ [45] : لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته (كقولك : عالماً كانَ زَيْدٌ) مثال لتقدّم الخبر على الناسخ . ومثله قوله :

اعْلَمُوا أنّي لَكُمْ حَافِظٌ

شَاهِداً مَاكُنْتُ أو غَائِبا [46]

---

(39) لأن (كم) من أسماء الصدارة . وهي هنا خبر (كان) مقدّم .

(40) قاس البصريون المنع على (عسى) التي لا يتقدّمها خبرها . والجامع بين (ليس) و (عسى) الجمود وكذا الكوفيون . وعلى المنع المبرد . والسيرافي . والزجاج . وابن السرّاج . والجرجاني . وأبو علي الفارسي . انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 297 - دار الكتب . و " الإنصاف " 1 : 160 .

(41) وهم قدماء البصريين . والفرّاء . وابن برهان . والزمخشري . والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين . - انظر : ابن عصفور " شرح جمل الزجاجي " 1 : 388 . وابن يعيش " شرح المفصّل " 7 : 114 . والأزهري " شرح التصريح " 1 : 188 .

(42) سورة هود 11 : 8 .

(43) انظر : العكبري " التبيان " 2 : 690 . وأبو حيان " البحر المحيط " 5 : 206 .

(44 ، 45) انظر ابن عصفور " شرح الجمل " 1 : 388 .

(46) من المزيد والشاهد فيه قوله (شاهداً ما كنت أو غائباً) حيث قدّم الخبر (شاهداً) على الفعل الناقص . وهذا الشاهد ساقط من (د) - انظر العقد الفريد 0 : 478 .

ويثبتُ لتصاريف هذه الأفعال من المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل ما للماضي من العمل . نحو : ﴿ حَتَّى يكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ . ﴿ قُلْ كُونُوا حِجارةً ﴾ .

وإذا نُفِي الناسخ بـ " مَا " امتنع تقدم الخبر على ما دون الناسخ . لأنَّ لها صدر الكلام فيمتنع " قَائِماً مَا كَانَ زَيْدٌ " دون " مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ "[47]

(و) يثبت (لتصاريف هذه الأفعال) الناسخة (من المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل ما) يثبتُ (للماضي من العمل) . فيرفع المتصرّف منها الاسم . وينصب الخبر . مثال المضارع (نحو : ﴿ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾[48]) . ومثال الأمر . نحو : (﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً ﴾[49]) . والمصدر . نحو : أعْجَبَنِي كَونُ زَيْدٍ صَدِيقَكَ . واسم الفاعل . نحو : زيدٌ كَائِنٌ أخَاكَ . وهي بالنسبة إلى التصرّف وعدمه ثلاثة أقسام :

قسم لا يتصرّف بحالٍ . وهو " لَيْس " باتّفاق . و " دَامَ " عند أكثر المتأخرين[50] .

وقسم يتصرّف تصرفاً ناقصاً . بمعنى أنّه لا يُسْتَعْمل منه أمر . ولا مصدر . وهو : زَالَ وأخواتها الثلاثة[51] . وقسم يتصرّف تصرّفاً تامّاً وهو بَاقي الأفعال[52] .

---

(47) انظر : ابن عصفور " شرح الجمل " 1 : 388 .

(48) سورة يونس 10 : 99 ﴿ أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾ .

(49) سورة الاسراء 17 : 50 .

(50) انظر : شرح ابن عقيل 1 : 250 .

(49) سورة الاسراء 17 : 50 .

(50) انظر : شرح ابن عقيل 1 : 250 .

(51) وهي (برح . وانفك . وفتىء) .

(52) أي (صار . وأصبح . وأمسى . وظلّ . وبات . وكان . وأضحى) .

وتُستعمل هذه الأفعالُ تامّة . أي مستغنية عن الخبر . نحو : ﴿ وإنْ كَانَ ذُو عسْرةٍ ﴾ ، ﴿ فَسُبْحَانَ اللّه حينَ تُمسُونَ وحِينَ تصبحونَ ﴾ . أي تدخلون في المساء ، .....

(وتُسْتَعمل هذه الأفعال تامّةً . أي مُسْتَغنية)[53] برفوعها (عن الخبر) فتدلّ على ثبوت الشيء في نفسه . وتكوّنُ مع مرفوعها كلاماً تامّاً بخلاف ما إذا كانت ناقصة . وقيل : معنى تمامها دلالتها على الحدث . والزمان . لأنّها إذا استعملتْ ناقصة دلّت على الزمان فقط . وهو ضعيف[54] .

وإذا استعملت تامّة كانت بمعنى فِعل لازم . فَـ " كان " بمعنى حَصَلَ . (نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُوْ عُسْرَةٍ ﴾[55] . أي وإن حَصَلَ)[56] . وأمْسَى وأصْبَحَ بمعنى : دَخَلَ في المساء وفي الصباح . نحو : (﴿ فَسُبْحَانَ اللّهِ حينَ تُمْسُونَ وحِينَ تُصبِحُونَ ﴾[57] أي : حِينَ تدخلون في الصباحِ . وحين تدخلونَ في المساء) هكذا بخطّ المؤلّف . وأضْحَى بمعنى : دخل في الضُحى . وصَارَ بمعنى انْتَقَلَ . وظَلَّ بمعنى : دَامَ . وبَرِحَ بمعنى : ذهب . وانْفَكّ بمعنى : انْفَصَلَ . و دَامَ بمعنى : بَقِيَ . وبَاتَ بمعنى : عَرَّسَ[58] .

---

(53) انظر : سيبويه 1 : 46 .

(54) انظر : " شرح التسهيل " لابن مالك 1 : 338 . ذكر ابن مالك عشرة أوجه على بطلان " أن كان وأخواتها تدلّ على زمن وقوع الحدث . ولا تدلّ على الحدث " .

(55) سورة البقرة 2 : 280 .

(56) انظر : الزمخشري " الكشّاف " 1 : 322 .

(57) سورة الروم 30 : 17 .

(58) " عرّس المسافر : نزل في وجه الصحراء . والتعريس نزول القوم في السفر من آخر الليل " - انظر : لسان العرب 6 : 136 مادة (عرس) .

إلاّ زال وفتىء وليس فإنّها ملازمة للنقص . وتختصّ كان بجواز زيادتها بشرط أن تكون بلفظ الماضي . وأنْ تكون في حشو الكلام . نحو : مَا كَانَ أحسنَ زيداً . وتختصّ أيضاً بجواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها وذلك كثير بعد لو وإنْ الشرطيتين كقوله - عليه الصلاة والسلام - :

" التمس ولو خاتماً من حديد "

(إلآزال) ماضي يَزَالُ (وفَتِىءَ ولَيْس فَإنّها ملازمة للنقص) محتاجة إلى خبر يتمّ به الكلام . وذكر الفَارسيّ أنّ زَالَ تستعمل تامّة أيضاً[59] .

(وتختصّ كَانَ) عن أخواتها بأمور : (بجواز زيادتها) لفظاً ومعنىً . أو لفظاً فقط (بشرط أنْ تكون بلفظ الماضي) للخفّة (و) بشرط (أنْ تكون في حشو الكلام) بأنْ تقع بين شَيئين مُتلازمَين . ليسا جاراً ومجروراً[60] . كالمبتدأ وخبره . والموصول وصلته . نحو : زَيدٌ كانَ قَائمٌ . و ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ في المَهْدِ صَبيّاً ﴾[61] . وزيادتها بين مَا . وفعل التعجّب مطّردة (نحو : مَا كَانَ أحْسَنَ زَيْداً) . وقد أفهم كلامه أنّها لا تُزَادُ بلفظ المضارع . أو غيره . ولا في صدر الكلام . وآخره . وأنّ غيرها من أخواتها لا يُزاد . (وتختصّ أيضاً بجواز حذفها مع اسمها وبقاء خَبرِها) على حاله منصوباً لكثرة استعمالها (وذلك) أي جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بعد لَوْ وإنْ الشَرطيتين) وبعد غيرهما قليل (كقوله عليه الصلاة والسلام - : " التمِسْ ولو خاتَماً من حَدِيد "[62] .

---

(59) قال أبو حيان في " الارتشاف " 2 : 80 " وأجاز أبو علي في زال هذه التي مضارعها يزال أنْ تكون تامّة قياساً . ولا يحفظ ذلك .. " .

(60) جاءت كان زائدة بين الجار والمجرور في قول الشاعر :

سراة بني أبي بكر تسامى
على كان المسومة العراب

وحملها ابن هشام في أوضح المسالك 1 : 257 على الشذوذ - انظر : شرح المفصّل 7 : 98 . والخزانة 9 : 207 .

(61) سورة مريم 19 : 29 . قال الكعبري في " التبيان " 2 : 873 " كان زائدة : أي مَنْ هو في المهد " - انظر : سنن النسائي . كتاب النكاح . باب : هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق . رقم الحديث (3306) .

وقولهم : " الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخير وإنْ شراً فشرٌ " .

أي : ولو كَانَ الذي تَلْتَمِسُه خاتما من حديد ، فَحُذِفَت كان مع اسمها . (وقولهم) أي العرب - ولو قال " وقوله " لكان أوْلى ؛ لأنّه حديث - (الناسُ مجزيُّونَ بأعمالِهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ)[63] . فحذفت كَانَ مع اسمها أيضاً . والتقدير : إنْ كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ، وإنْ كَانَ عملهم شراً فجزاؤُهم شرٌّ . وهذا الذي ذكره من نصب الأوّل ورفع الثاني هو أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب[64] . ويجوز رفع الأوّل ، ونصب الثاني[65] ورفعهما[66] ، ونصبهما[67] .

وقد تُحْذَفُ كَانَ مع اسمها بعد غير " إنْ و لَوْ " كقوله :

مَنْ لَدُ شَوْلاً فَإلى إتلائِها[68]

أي : مِنْ لدُ أنْ كَانَ شَوْلاً .

---

(63) لم أعثر على هذا الحديث في تسعة من كتب الحديث منها : البخاري ، ومسلم ، وأحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، ومالك ، والنسائي ، والترمذي ، و ... الخ . شواهد ابن هشام في " أوضح المسالك " 1 : 261 .

(64) لأن فيه اضمار كان واسمها وهو مطّرد .

(65) أي (إن كان خير فخيراً ، وإن شر فشراً) على أن (خير وشر) اسم كان المحذوفة مع خبرها ، ونصب الثاني على أنّه مفعول ثانٍ لفعل محذوف تقديره : (فيجزون خيراً) .

(66) أي : إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ ، وإن كان في عملهم شرٌ فجزاؤهم شرٌّ .

(67) أي : إنْ كان عملهم خيراً فيجزون خيراً ، وإن كان عملهم شراً فيجزون شراً .

(68) من الرجز بلا نسبة ، من لد : من لدن ، وشولاً : اسم جمع شائلة ، وهي الناقة التي خفّ لبنها وارتفع ضرعها ، وإتلافها : أتباعها من ولدها .

انظر : سيبويه 1 : 264 ، وابن يعيش " شرح المفصّل " 4 : 101 ، ولسان العرب 13 : 384 (لدن) ، و " الخزانة " 4 : 24 .

وتختصّ أيضاً بجواز حذف نون مضارعها المجزوم ، إنْ لم يلقها ساكن ، ولا ضمير نصب ، نحو : ﴿ ولم أكُ بغياً ﴾ ﴿ ولا تَكُ في ضيق ﴾ ﴿ وإن تكُ حسنةً ﴾ .

(وتختصّ أيضاً بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون أصلاً (إنْ لم يلقها ساكن ، ولا ضمير نصب) متّصل بها (نحو : ﴿ وَلَمْ أكُ بَغِيّاً ﴾[69]) . [أصله " أكُونُ " فحذفت الضمّة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف][70] . وعلى هذا فقِسْ . نحو (﴿ وَلاَتكُ فِي ضَيْقٍ ﴾[71]) في " النحل " لا في " النمل "[72] . ونحو : (﴿ وإنْ تكُ حَسَنَةً ﴾[73]) فلا تحذف من المرفوع[74] والمنصوب[75] لتعاصيها على الحذف : لقوتها بالحركة ، ولا من المجزوم بحذف النّون[76] . أو بالسكون حال الوقف ، ولا من نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[77] لاتصالها بساكن ، فكسرت لأجله فتعاصت على الحذف . ومَنْ أجازه نظر إلى عُروض الحركة[78] . ولا من نحو : " إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيه "[79] : لاتصالها بالضمير . والضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها[80] .

---

(69) سورة مريم 19 : 20 .

(70) ليس في الأصل والساكنان هما : الواو ، والنون الساكنة بسبب الجازم : (أكُوْنُ) .

(71) سورة النحل 16 : 127 .

(72) لأنّ التي في سورة النمل 27 : 70 بإثبات النون ﴿ ولا تكن في ضيق ﴾ .

(73) سورة النساء 4 : 40 .

(74) نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ تكونُ له عاقبة الدار ﴾ - سورة الأنعام 6 : 135 .

(75) نحو قوله تعالى : ﴿ وتكونَ لكما الكبرياء ﴾ - سورة يونس 10 : 78 .

(76) نحو قوله تعالى : ﴿ وتكونوا من بعده قوماً صالحين ﴾ - سورة يوسف 12 : 9 .

(77) سورة البينة 98 : 1 .

(78) أي عدم أصلية حركة التقاء الساكنين فجاز الحذف . - انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 269 .

(79) انظر : صحيح مسلم ، كتاب الفتن 4 : 2244 - عبدالباقي .

(80) انظر : شرح ابن عقيل 1 : 276 .

فصل . وأمّا الحروف المشبّهة بليس

فأربعة : مَا . ولا . وإنْ . ولات . أمّا " ما " فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط ألاّ تقترن بإن . وأنْ لا يقترن خبرها بإلاّ . و ألاّ يتقدّم خبرها على اسمها . ولا معمول خبرها على اسمها . إلاّ إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً . .....

(فصل) فيما ألحق بليس في العمل

(وأمَّا الحروفُ المشبّة بليس) في النفي . والجمود . والدخول على الجمل الاسميّة (فأربعة : مَا . ولا . وإنْ . ولاتَ) النافيات .

وأكثرها عملاً " ما " وكان القياس فيها ألاّ تعمل لعدم اختصاصها[1] . ولما كَانَ عمل كلّ منها على خلاف الأصل اشترط له شروط .

(أمَّا " ما ") النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين[2] بشرط) اجتماع أمور أربعة :

الاوّل : (أنْ لا تقترن) ما (بإن) الزائدة . (و) الثاني : (ألاّ يَقْتَرن خبرها بإلاَّ) . (و) الثالث : أنْ لا يتقدّم خبرها) ولو ظرفاً (على اسمها) ، (و) الرابع : أنْ (لا) يتقدّم (معمول خبرها على اسمها) وهذا معلوم ممّا قبله . وإنما ذكره توطئة لقوله (إلاّ إذا كان) ذلك (المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً) فإنّه يجوز إعمالها مع تقدّمه كما سيأتي[3] . فهذه الأربعة متى وُجِدَتْ جَاز إعمالُهَا في معرفة ونكرة

---

(1) هذا رأي الكوفيين . ويعني بعدم اختصاصها أنّها تستعمل مشتركة بين الاسم والفعل نحو : ما زيدٌ قائم . ونحو : ما يقومُ زيدٌ . ولهذا أهملت . انظر : الإنصاف 1 : 165 . واللباب 1 : 175 . وشرح الكافية للرضي 2 : 185 .

(2) انظر : سيبويه 1 : 57 . والإنصاف 1 : 165 . واللباب 1 : 175 .

(3) انظر : ص (237) من التحقيق . فقد أبان الفاكهي ذلك بالتمثيل والتفصيل .

فالمستوفية للشروط ، نحو : ما زيدٌ ذاهباً ، وكقوله تعالى : ﴿ ما هذا بشراً ﴾ ، ﴿ ما هُنَّ أمهاتِهم ﴾ ، فإن اقترنت بإنْ بطل عملها ، نحو : ما إن زيدٌ قائمٌ ، .....

(فالمستوفية للشروط ، نحو : مَا زَيْدٌ ذَاهِباً . و) قد ورد القرآن بإعمالها (كقوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ [4] . ﴿ مَا هُنَّ أمهاتهم ﴾ [5] . ولم يقع في القرآن إعمالُ " ما " صريحاً في غير هَاتين الآيتَين . قاله ابن هشام [6] . (فإنِ) انتفى الشرط الأوّل بأن (اقْتَرَنَتْ) مَا (بإنٍ) الزائدة (بَطَلَ عَمَلَهَا) لضعف شبهها بليس . لإيلائها ما لا يلي " ليس " (نحو : ما إنْ زَيْدٌ قائمٌ) وقوله :

بَنِي غُدانَةَ إنْ أنْتُمُ ذَهَبٌ ... وَلا صَرِيفٌ ولكنْ أنْتُمُ الخَزَفُ [7]

ويروى " ذهباً " . وأوّل على أنّ " إنْ " نافية مؤكّدة لِ " ما " لا زائدة . وهذا يؤخذ منه أنّ تكرار " ما " لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك [8] . ولم يتعرّض له المؤلف .

---

(4) سورة يوسف 12 : 31 ﴿ وقلن حاش لله ما هذا بشراً ﴾ .

(5) سورة المجادلة 58 : 2 ﴿ الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هنّ أمهاتهم ﴾ .

(6) قال ابن هشام في " الشذور " ص (185) : " ولم يقع في القرآن إعمال ما صريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة " . والموضع الثالث هو قوله تعالى في سورة المجادلة 69 : 47 ﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾ . " فحاجزين خبر ما . وهو منصوب فثبت أنّها حجازية وقد فصل بينهما وبين اسمها بمجرور الذي هو " منكم " - انظر : ابن عصفور " شرح جمل الزجاجي " 1 : 595 . وقد يكون إعراب " حاجزين " نعتاً لـ " أحد " - انظر : شرح التسهيل 1 : 368 والبحر المحيط 8 : 322 .
ويبدو لي أنّ الفاكهي نقل عن ابن هشام ذلك من غير الكتب التي هي بين أيدينا لابن هشام وهي : شرح القطر . أوضح المسالك . المغني .

(7) من البسيط . وقائله مجهول . و " غدانه " : حيّ من يربوع من بني تميم . والصريف : الفضة . الشاهد : " ما إن أنتم ذهبٌ " زيدت " إن " بعد " ما " فبطل عملها . انظر : شرح القطر ص 143 . والمقاصد النحوية 2 : 91 . وخزانة الأدب 4 : 119 .

(8) انظر : شرح التسهيل 1 : 371 .

وكذلك إن اقترن خبرها بـ " إلاّ " . نحو : ﴿ وما محمدٌ إلاّ رسول ﴾ ، وكذا إنْ تقدّم خبرها على اسمها . نحو : ما قائم زَيْدٌ . أو تقدّم معمول الخبر . وليس ظرفاً ، نحو : ما طعامُكَ زيدٌ آكلٌ . فإن كان ظرفاً . نحو ما عندك زيدٌ جالساً لم يبطل عملها . .....

(وكذلك) يبطل عملها (إن) انتفى الشرط الثاني بأنْ (اقترنَ) خبرها بـ " إلاّ " نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ ﴾ [9] : لأنّ عملها إنّما هو للنفي ، وقد انتقض بإلاّ . وتسميته حينئذ " خبرها " مجاز . بخلاف ما إذا انتقض بغير " إلاّ " نحو : مَا زَيْدٌ غَيْرَ قَائِمٍ [10] (وكذا) يبطل عملها (إنْ) انتفى الشرط الثالث بأنْ (تقدّم خبرها على اسمها . نحو : مَا قَائمٌ زَيْدٌ) . وقولهم : " ما مُسِيءٌ مَنْ اعْتَذَر " [11] (أو) انتفى الرابع بأنْ (تقدّم معمول الخبر) على اسمها [12] (وليس ظرفاً) . أو جاراً ومجروراً (نحو : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ) : لضعفها في العمل . فلا يتصرّف في خبرها . ولا معمول خبرها بالتقدّم (فإن كان) معمول الخبر (ظرفاً نحو : مَا عِندكَ زَيْدٌ جَالساً) . أو جاراً ومجروراً . نحو مَا في الدَارِ زَيْدٌ . (لم يَبْطلْ عَمَلُها) : لتوسّعهم في الظرف . والمجرور ما لم يتوسّعوا في غيرهما [13] .

---

(9) سورة آل عمران 3 : 144 .

(10) هذا رأي بصريّ . وقد أجاز الفرّاء الرفع - انظر : حاشية الشيخ ياسين على " مجيب الندا " 2 : 22 .

(11) انظر : الميداني " مجمع الأمثال " 2 : 341 و " أعتب " في د . و هـ . والحلبي ص (51) .

(12) انظر : سيبويه 1 : 71 . والعكبري " اللباب " 1 : 177 .

(13) انظر : أوضح المسالك 1 : 282 .

وبنو تميم لا يعملونها ، وإن استوفت الشروط المذكورة .

وقضيّة هذه العلّة [جواز][14] إعمال " ما " إذا تقدّم الخبر ، وهو ظرف أو جار ومجرور ، وبه صرّح بعضهم[15] ، وهو ظاهر قياساً على خبر " إنّ وأخواتها "[16] . وقيل بمنع ذلك[17] ، وهو قضية كلام المؤلف كغيره . وأمّا تقدّم المعمول على الخبر فجائز[18] .

(وبنو تميم لا يعملونها ، وإن استوفت الشروط المذكورة)[19] قال شاعرهم

ومُهفهف الأعْطَافِ قُلتُ لَهُ : انْتَسِبْ :

فأجَابَ ما قَتَلَ المحبَّ حَرامُ[20]

أي : هو تميميٌّ ، فاستغنى - بوقوع الاسمين بعد " ما " مرفوعين - عن أنْ يصرّح بنسبة ، ويقول : أنَا تَمِيمِيٌّ[21] .

---

(14) ساقط من الأصل .

(15) انظر : شرح التسهيل 1 : 370 ، وأوضح المسالك 1 : 282 .

(16 ، 17) أجازه البصريون قياساً على " أنّ " التي ينقدّم خبرها شبه الجملة على اسمها ، ومنعه أبو الحسن الأخفش ، لأنّ (أنّ) أقوى من (ما) عنده ، وأجازه ابن عصفور مستشهداً بقوله تعالى في سورة المجادلة 69 : 47 ﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾ إذ يرى أن (ما) هنا حجازية فصل بينها وبين اسمها بـ " منكم " . انظر : ابن عصفور " شرح الجمل " 1 : 595 ، والرضي " شرح الكافية 1 : 267 - دار الكتب .

(18) نحو : ما زيدٌ عندك جالساً .

(19) " فيقولون : ما زيدٌ قائمٌ " في ب ، و ت ، و هـ ، والحلبي ص (52) .

(20) من البسيط ، لم أجد له أثراً في كتب النحو ، ولا في معاجم الشواهد النحوية ، وقد ذكره الفاكهي في " مجيب الندا " 2 : 20 .

(21) " يعني أنّه لو كان الشاعر حجازياً لقال في البيت (ما قتل لمحبّ حراما) ، لأنّ أهل الحجاز يعملونها عمل ليس كما تقدّم " - حاشية الأصل .

وأمّا " لا " فتعمل عمل ليس أيضاً عند الحجازيين فقط بالشروط المتقدّمة في ما . وتزيد بشرط آخر ، وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، نحو : لاَ رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْكَ . وأكثر عملها في الشعر .

(وأمّا " لا ") النافية للوحدة . أو للجنس ظاهراً (فتعمل عمل " ليس " أيضاً عند الحجازيين فقط)[22] . أي دون تميم (بالشروط المتقدّمة في ما) النافية ما عدا الشرط الأوّل : لأنّ " لا " لا تقترن بإن الزائدة . (وتزيد) " لا " على " ما " (بشرط آخر . وهو أنْ يكونَ اسمها وخبرها نكرتين . نحو : لاَ رَجُلٌ أفْضَلَ منْك) فلا تعمل في معرفة . فلا يقال " لا زَيْدٌ قائماً "[23] وأمّا قوله :

أنكَرْتُهَا بَعْدَ أعْوَامٍ مَضَيْنَ بها
لاَ الدَّارُ دَاراً وَلاَ الجِيرانُ جِيرَانَا[24]

فنادرٌ .

(وأكثر عملها) واقع (في الشعر) ولا تختصّ به . وهذا مخالف لما في " القطر "[25] . و " المُلْحَة "[26] من اختصاصه بالشعر . وقد يُراد بها نَفْيُ الجِنس نصّاً كقوله :

---

(22) انظر : اللباب 1 : 178 . وابن يعيش " شرح المفصّل " 1 : 105 .

(23) انظر : سيبويه 2 : 296 . قال : " (لا) لا تعمل في معرفة أبداً " .

(24) من البسيط . مجهول القائل .
الشاهد : قوله (لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا) حيث أعمل (لا) عمل ليس . وكان اسمها معرفة وهو (الدار) و (الجيران) - انظر : شرح شذور الذهب ص (247) . وفي ديوان جرير ص (160)
" حيّ المنازل إذ لا نبتغي بدلاً بالدار داراً ..... "
وكذا في شرح شواهد المغني 2 : 711 .

(25) لابن هشام ص : (144) قال : " وكذا لا النافية في الشعر " .

(26) ليس في " الملحة " إشارة إلى ذلك !! - انظر : أبو محمد الحريري " شرح ملحة الإعراب " ص (130) تح : فائز فارس . ط 1 . دار الأمل للنشر والتوزيع - الأردن - 1991م . وانظر : الفاكهي " كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب " ص (35) .

وأمّا " إنْ " فتعمل عمل ليس في لغة العالية ، بالشروط المذكورة في ما ، سواء كان اسمها معرفةً أو نكرةً ، نحو إنْ زيدٌ قائماً .

وسُمِعَ من كلامهم : إنْ أحد خيراً من أحد إلاّ بالعافية .

تَعَــزَّ فَلا شَــيْءٌ عَــلَــى الأَرْضِ بَاقِيــاً

وَلاَ وَزَرٌ مِــمَّــا قَضَــى اللَّــهُ وَاقِيــا [27]

(وأمّا إنْ) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية) [28] أي دون غيرهم (بالشروط المذكورة في ما) النافية ، ما عدا الشرط الأوّل أيضاً (سواء كان اسمُها معرفةً ، أو نكرةً) فالأوّل (نحو : إنْ زَيْدٌ قَائماً) ، ومنه قراءة سعيد بن جبير - رحمه اللّه - ﴿ إن الَّذينَ تَدْعُون مِنْ دُونِ اللَّهِ عِباداً أمْثَالُكُم ﴾ [29] بتخفيف " إنْ " وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب " عباداً " بالخبرية ، المِثْلية المنفيّة في هذه القراءة هي المِثْليّة في الإنسانية ، والمثبتة في القراءة المشهورة [30] هي المِثْليّة في العبودية [31] ، فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردهما على محلّ واحد فاندفع الاعتراض . (و) الثاني (سمع من كلامهم : إنْ أحَدٌ خَيراً من أحَدٍ إلاّ بالعَافية) [32] . وقد يكون اسمها وخبرها مَعْرِفَتَين . سُمِعَ كلامهم : إنْ ذلك نَافِعَكَ ولا ضَارَّك [33] .

---

(27) من الطويل ، مجهول القائل ، و " تعزّ " : تصبّرْ على المصائب ، و " وزر " : ملجأ .
الشاهد : قوله " فلا شيء باقيا .. ولا وزر واقياً " حيث أعمل " لا " النافية عمل " ليس " في الموضعين ، واسمها وخبرهما نكرتان في الموضعين ، وهذا هو القياس ، انظر : شرح القطر ص (144) ، والمقاصد النحوية 2 : 102 ، وشرح التصريح 1 : 199 ، وشرح شواهد المغني 2 : 612 .

(28) " فقط " في الحلبي ص (52) والعالية : اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمايرها إلى تهامة فهي العالية ، وهي بلاد واسعة ، انظر : الحموي " معجم البلدان " 4 : 79 موضع (8119) .

(29) سورة الأعراف 7 : 194 ، وانظر : ابن جنّي " المحتسب " 1 : 270 .

(30) وهي تشديد النون " إنّ " ورفع " عبادٌ " واللام في " أمثالُكم " ، انظر " البحر المحيط " 4 : 439 .

(31) " المبودية " في الحلبي ص (52) وهو تحريف .

(32) من شواهد أوضح المسالك 1 : 291 " بالعافية " في د ، و هـ ، والحلبي ص (52) .

(33) من شواهد ارتشاف الضرب 2 : 109 .

وأمّا لاَتَ فتعمل عمل ليس ، بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين ، وأنْ يحذف اسمها ، أو خبرها ، والغالب حذف الاسم ، نحو : ﴿ فنادوا ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ ، أي ليس الحينُ حينَ .....

(وأمّا لاَتَ) أصلها " لا " زِيد عليها التاء لتأنيث اللفظ ، والمبالغة في معناه[34] ، وحُرِّكَت لالتقاء الساكنين (فتعمل عمل ليس) بإجماع من العرب[35] (بشرط أنْ يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) . هذا ما نصّ عليه سيبويه[36] ، فأخذ بعضهم بظاهره ، وتبعه المؤلّف ، وقيل لا يختص به ، بل باسم الزمان ، وإن لم يكن بلفظ " الحين " كالسّاعة ، والأوان ، وهو ظاهرة عبارة " التسهيل "[37] ، وجزم في " الشذور " وشرحه بأنّها تَعْمل في " الحِيْنِ " بكثرة ، وفي الساعة والأوان بقلّة[38] ، وبشرط أنْ لا يُجْمَع بين جزأيها في الكلام (بأنْ يُحذف اسمها) ويُذكر خبرها ، (أو) يُحذف (خبرها) ويُذكر اسمها فلا يجتمعان لعدم السماع ، (والغالب) في كلامهم (حذف الاسم) لأنّ الخبر محطّ الفائدة (نحو : ﴿ فَنَادَواْ ولاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[39]) بنصب " حِينَ " على أنّه خبرها ، واسمها محذوف ، و " مَنَاصٍ " بمعنى : فِرَار[40] ، والتقدير (أي : لَيْسَ الحِينُ حِينَ

---

(34) " معنى النفي " في ب ، و ت ، و د ، و هـ والحلبي ص (52) ؛ اللباب 1 : 179 ، والمغني 1 : 334 .

(35) انظر : الكتاب 1 : 57 .

(36) انظر الكتاب 1 : 58 .

(37) لابن مالك ص (57) قال في شرح التسهيل 1 : 377 " ومثال إعمالها في مرادف الحين قول رجل من طيىء : ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتعٌ مبتغيه وخيمُ .

(38) انظر : شرح الشذور ص (191) .

(39) سورة ص 38 : 3 ﴿ كم أهلكنا من قبلهم من قرنٍ فنادوا ولاتَ حينَ مناصٍ ﴾ .

(40) انظر : الزمخشري " الكشّاف " ع : 71 .

فصل . وأمّا أفعال المقاربة

فهي ثلاثة أقسام : ما وُضِعَ للدلالة على قرب الخبر . وهو : كَاد . وكَرَبَ . وأوْشَكَ . وما وُضِعَ للدلالة على رَجَاء الخبر . وهو عسى وحَرَى . واخلولق . وما وُضِعَ للدّلالة على الشروع وهو كثير . نحو : طَفِقَ . وعَلِق . وأنشأ . وأخَذَ . وجَعَلَ . .....

(فصل وأمّا أفعال المقاربة)

مصدر قَارَبَ . وصيغة فَاعَلَ بفتح ثالثه . وقد تأتي بمعنى أصل الفعل وهو المراد هنا . (فهي) باعتبار معانيها (ثلاثة أقسام : ما وضع للدلالة على قُرب الخبر) للمسمّى باسمها . (وهو) ثلاثة : (كَادَ . وكَرَبَ) بفتح الراء . وكسرها . والفتح أفصح[1] . (وأوْشَكَ) . (وما وضع للدلالة على رجاء الخبر) أي : رجاء المتكلّم الخبر . أي : حصول مضمونه . سواء رَجِيَهُ[2] عن قُرْبٍ . أو بُعْدٍ (وهو) ثلاثة أيضاً (عَسى وحَرَى) بفتح الحاء . والراء المهملتين (واخلَوْلَقَ . وما وضع للدلالة على الشروع) أي : على شروع الاسم في الخبر (وهو كثير)[3] . وقد أنْهاهُ بعضُهم إلى نَيّف وعشرين فعلاً (نحو : طَفِقَ) بفتح الفاء وكسرها (وعَلِق . وأنْشَأ . وأخَذَ وجَعَلَ) فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه تَغْلِيباً . كتَسْميتهم الجملة[4] بالكلمة[5] .

---

(1) انظر : شرح ابن عقيل 1 : 309 .

(2) " رَجَاهُ " في الحلبي ص (252) وهو الصحيح لأنّه من (رجا) (يرجو) .

(3) انظر : أوضح المسالك 1 : 301 .

(4) " لتسميتهم الكلام بالكلمة " في د . و هـ . والحلبي ص (53) .

(5) " كذا قيل . والظاهر أن هذا من باب التغليب كالقمرين والعمرين " في هـ . والحلبي ص (53) والقمران : الشمس والقمر مجتمعان معاً . والعمران : أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - انظر : لسان العرب : 608 4 مادة (عمر) و 5 : 113 مادة (قمر) .

وهذه الأفعال تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، إلاّ أنّ خبرها يجب أن يكون فعلاً مضارعاً مؤخراً عنها ، رافعاً لضمير اسمها غالباً .

(وهذه الأفعال تَعمل عمل كَانَ) وأخواتها (فترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر) . وإنّما أفْرِدَتْ بالذكر مع مساواتها لها في العمل : لاختصاص خَبرِها بأحكام لَيْسَت لخبر كان وأخواتها . كما أشار إلى ذلك بقوله : (إلاَّ أنّ خبرها يجبُ أنْ يكونَ فِعلاً مضارعاً مؤخّراً عنها)[6] . فلا يجوز تقدّمه عليها لعدم تصرّف أكثرها . وقضيّة توسّطه بينها وبين اسمها مطلقاً ، وهو مذهب المبرّد[7] ، السيرافيّ[8] ، والفارسيّ[9] . ومنعه الشلوبين[10] فيما اقترن فيه الخبر بأنْ (رافعاً لضمير اسمها غالباً) كما سيأتي . فَعُلِمَ أنّ خبرها لا يكون إلا جملة فعليّة مُصَدَّرة بمضارع ، ويجيء على خلاف ذلك[11] ، كقوله :

---

(6) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 389 .

(7) انظر : المقتضب 3 : 68 . والمبرّد هو : محمد بن يزيد الأزدي البصري . أبو العبّاس المبرّد . إمام العربية ببغداد في زمانه . من تصانيفه : معاني القرآن . الردّ على سيبويه . العروض . المقتضب . ... مات سنة 285 هـ ببغداد . انظر : بغية الوعاة 1 : 269 .

(8) انظر : الارتشاف 2 : 122 . والسيرافي هو : الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي . أبو سعيد السيرافي النحويّ . عالم بالنحو والفقه . واللغة . والشعر . والعروض . والقرآن . والحديث . والهندسة . من تصانيفه : شرح كتاب سيبويه . شواهد سيبويه . ألفات القطع والوصل . مات ببغداد سنة 368 هـ . انظر : معجم الأدباء 8 : 145 . وبغية الوعاة 1 : 508 .

(9) انظر : الارتشاف 2 : 122 والفارسي هو : الحسن بن أحمد . الإمام أبو علي الفارسيّ . المشهور . واحد زمانه في علم العربية . أخذ عن الزجاج . وابن السَرّاج . وطوّف بلاد الشام . من طلبته : ابن جنيّ . ومن تصانيفه : الحجّة . والتذكرة . والتكملة . توفي ببغداد سنة 377 هـ . انظر : البغية 1 : 496 .

(10) انظر : " التوطئة " ص (297) . والشلوبين هو : عمر بن محمد الأشبلي المعروف بالشلوبين . عالم بالعربية وبنقد الشعر . من تصانيفه : التوطئة . وتعليق على كتاب سيبويه . ... مات سنة (645هـ) . انظر : البغية 2 : 224 .

(11) " ومجيئه على خلاف ذلك نادرٌ " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (53) .

.....

فَأَبْتُ إلى فَهْـــمٍ وَمَا كِـدْتُ آيِبًـا [12]

وقوله :

لا تَكْثِـرنْ إنّي عَسَـيْتُ صـــائما [13]

وأمّا ﴿ فَطَفِقَ مَسْـحاً ﴾ [14] فالخبر محذوف ، أي : " فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْـحاً " [15] .

ويجوز في خبر " عسى " خاصةً أنْ يَرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسْمِها كقول الفرزدق [16] :

وَمَاذَا عَسَـى الحَجّاجُ يَبْلُغُ جهـــدُهُ [17]

---

(12) من الطويل لتأبّط شرّا . وعجز البيت (وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ) . وإبتُ : رجعت . وفهم : اسم قبيلة . وتصفر : تتأسف وتتحزن .

الشاهد : مجيء خبر كاد (آيبًا) مفرداً . وهذا نادر . انظر : الخصائص 1 : 392 . ولسان العرب 3 : 383 . والخزانة 8 : 374 . وبلا نسبة في الإنصاف 2 : 554 . وشرح المفصّل 7 : 13 .

(13) من الرجز . لرؤبة بن العجاج . وصدر البيت : (أكثرت في العذل ملحاً دائماً) .

الشـــاهد : مجيء خبر عسى (صائماً) مفرداً . وهو نادر . انظر : الخصـــائص 1 : 99 . المقاصد النحوية 2 : 161 . والخزانة 9 : 316 وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1 : 444 .

(14) سورة ص 38 : 33 ﴿ ردّوها عليّ فطفق مسحاً بالسوقِ والأعناق ﴾ .

(15) انظر : العكبري " التبيان " 2 : 1101 .

(16) هو همّام بن غالب . أبو فراس المعروف بالفرزدق . عاش في خلافة بني أميّة . وناقض جريراً والأخطل . ديوانه مطبوع . توفي سنة 110هـ بالبصرة . انظر : الحموي " معجم الأدباء " 19 : 297 .

(17) من الطويل . وعجزه (إذا نَحْنُ خلّفنا حَفَيرَ زِيَاد) . و " يبلغ قصده " في بالأصل فقط . ولم أجد له رواية .

الشـــاهد : قوله " جهده " بالرفع . حيث رفع الفعل المضـــارع الواقع خبراً لعسى . اسـماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اســـم " عسى " وهذا جائز في " عسى " دون أخوته . انظر : ديوان الفرزدق ص (145) . والمقاصد النحوية 2 : 180 . وشرح التصريح 1 : 205 . ونسب إلى مالك بن الريب في الخزانة 2 : 211 . وبلا نسبة في أوضح المسالك 1 : 308 .

والأكثر في كَادَ وكَرَبَ تجرده من أنْ . نحو : ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾ وقول الشاعر :

كـــرب القلب من جـــواه يـــذوب

حين قال الوُشـــاةُ : هند غضـــوبُ

الأكثر معها الاقتران إنّما يظهر حيث جعلت للترجّي كـ " عَسَى " . وأمّا إنْ جُعِلَتْ للمقاربة كما ذهب إليه ابن مالك ومَنْ تبعه فلا[22] .

(والأكثر في) خبر (كَادَ وكَرَبَ تجرده من أنْ . نحو : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[23]

وقول الشاعر :

كَـــرَبَ الـقَـلْـبُ مِـنْ جَـــــــوَاهُ يـذُوبُ

حِينَ قـــال الوُشَـاةُ : هِـنْدٌ غَـضُـــوبُ)[24]

واقترانه بها قليل أيضاً وليس بكثير[25] . وقد اشتهر القول بين النحويين أنّ " كَادَ " إثباتها نَفْيٌ . ونَفْيُها إثْبَاتٌ . حتى جَعَلَهُ المعرّي[26] لغزاً فقال :

---

(22) انظر : ابن الناظم " شرح الألفية " ص (153) و (159) . وشرح التصريح 1 : 206 .

(23) سورة البقرة 2 : 71 ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ .

(24) من الخفيف . لكلحبة اليربوعي . أو لرجل من طيّىء . والجوى : شدّة الوجد . وغضوب : من الغضب . صفة فعول يشترك فيها-الذكر والأنثى .

الشاهد : قوله (يذوب) حيث جرّدهُ من " أنْ " وهو خبر " كَرَبَ " . انظر : المقاصد النحوية 2 : 189 . وشرح التصريح 1 : 207 . وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 1 : 308 . والهمع 1 : 130 .

(25) انظر : شرح ابن عقيل 1 : 308 .

(26) هو أحمد بن عبدالله . أبو العلاء المعرّي . عالم مشهور باللغة . حاذق . بالنحو . جيّد الشعر . ناقد . وكاتب . ولد بمعرّة النعمان بالعراق سنة 363هـ . من تصانيفه : الفصول والغايات . وعبث الوليد . ورسالة الغفران . ومعجز أحمد . وديوان لزوم ما لا يلزم . ... إلخ .. توفي سنة (449هـ) . انظر : معجم الأدباء 3 : 107 .

.....

أَنَحْوِيَّ هَـذا العصْرِ ما هي لفظـةٌ

جَـرتْ في لِسَـانَيْ جُرهـمٍ وثَمُـودِ

إذا استُعْمِلَتْ في صورة الجحد أثْبَتَتْ

وإن أثبتـتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُـودِ[27]

والصحيح أنّها كسـائر الأفعـال . نَفْيُها نَفْيٌ . وإثباتُهـا إثبات[28] . ولا ينافي قوله : ﴿ ومَا كَـادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[29] قوله ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ . لأنّ معنى الكلام : أنّهم ذَبَحُوهَا ولم يكُونوا قريبين قبل الذبح بناءً على التعنتات الصادرة منهم[30] .

---

(27) انظر : حاشية الصبان 1 : 268 . والبيتان من الطويل.

(28) انظر : الرضي " شرح الكافية " 4 : 223 .

(29) سورة البقرة 2 : 71 - انظر هامش (23) السابق .

(30) " عنهم " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (53) قال الرضي في شرح الكافية 4 : 223 : " أي وما كادوا يذبحون قبل ذبهم وما قربوا منه إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم : ﴿ ادع لنا ربّك يبيّن لنا ما هي . ادع لنا ربك يبيّن لنا ما لونها . ادع لنا ربّك يبيّن لنا ما هي ﴾ وهذا التعنت دأب مَنْ لا يقارب الفعل أيضاً . وإن لم يثبت قرينه هكذا كقولك :

مـات زيـد ومـا كـاد يسـافـر

وانظر : أبو حيان " البحر المحيط " 1 : 423 .

فصل . وأمّا إنَّ وأخواتها

فتنصب المبتدأ ويُسمّى اسمها . وترفع الخبر ويُسمَّى خبرها . وهي ستة أحرف : إنَّ وأنَّ وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنهما . نحو قوله تعالى : ﴿ فإنّ اللّه غفور رحيم ﴾ . وقوله : ﴿ ذلك بأنّ اللّه هو الحقّ ﴾ .

(فصل) في النوع الثاني من النَواسخ

(وأمّا إنّ وأخواتها) وتُسمّى الأحرف المشبّهة بالفعل . ولها صدر الكلام . إلاّ " أنَّ المفتوحة . (فتنصبُ المبتدأ) المسند إليه (ويُسمّى اسمَها . وترفع الخبر) على الأصحّ[1] . (ويُسمّى خبرَهَا . وهي ستة أحرف) عملها متّحد . ومعناها مختلف :

(إنَّ) بالكسر والتشديد (وأنَّ) بالفتح [والتشديد][2] . (وهما) موضوعان (لتوكيد النِّسبة) بين الجزأين . إذا كان المخاطب عالماً بها . (و) لتوكيد (نفي الشك عنها) إذا كان شاكاً فيها . ولتوكيد نفي الإنكار عنها إذا كان جاحداً لها . (نحو : قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[3] . و) نحو (قوله) تعالى : (﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ ﴾)[4] . والفرق بينهما أنّ " إنَّ " المكسورة لا تُغيّر معنى الجُملة عمّا كانت عليه . بخلاف أنَّ " المفتوحة فإنّها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد . ولهذا لا بدّ أنْ يتقدّم عليها عامل[5] .

---

(1) هذا المذهب البصريّ . والكوفيّ يمنع ذلك محتجّاً بأن هذه الحروف وإنْ أشبهت الفعل إلا أنّها فرع عليه وبالتالي فهي أضعف منه . وينبغي أن لا تعمل في الخبر جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول . واحتج البصريون بخمسة أوجه بين هذه الحروف وبين الفعل ذكرها الإنباري في " الإنصاف " 1 : 176 المسألة (22) .

(2) ساقط من الأصل .

(3) سورة المائدة 5 : 3 .

(4) سورة الحج 22 : 6 .

(5) نحو : علمتُ أنّ هذا محمد .

وكأنّ للتشبيه المؤكّد . نحو : كأنّ زيداً أسدٌ . ولكنَّ للاستدراك . نحو : زيدٌ شجاعٌ لكنَّهُ بَخيلٌ . وليتَ للتمني . نحو : ليتَ الشبابَ عائدٌ . ولَعَلَّ للترجي نحو : لعلّ زيداً قادمٌ . وللتوقّع . نحو : لعلّ عمراً هَالكٌ .

(وكَأنّ للتشبيه المؤكّد) بفتح الكاف لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه [6] . و " أنّ " المفيدة للتأكيد (نحو : كَأنَّ زَيْداً أسَدٌ) . أصله : إنّ زَيْداً كأسَدٍ . فقدّمت الكاف على " إنّ " لإفادة التشبيه من أوّل وَهْلَة . وفُتحتْ همزة " أنَّ " لفظاً وصارتا كلمة واحدة . ولهذا لا تتعلّق الكاف بشيءٍ .

(ولكنّ للاستدراك) وهو تَعْقِيب الكلام برفع ما يُتوهم ثُبوته أو نفيه . (نحو) قولك : (زَيْدٌ شُجاعٌ) . فهذا يوهم ثبوت الكرم له : لأنّ من شيمة الشجاع الكرم . فرفعتَ ذلك الوهم بقولكَ (لَكِنَّهُ بَخيلٌ) . وكذا تفعل في النفي . تقول : مَا زيدٌ عَالماً لكنّه صَالِحٌ . وقد تأتي للتوكيد . نحو : لو جَاءَني زَيْدٌ أكْرَمْتُهُ لكنَّه لَمْ يجيء .

(ولَيْتَ للتمنّي) وهو : طلبُ ما لا طمعَ فيه (نحو : لَيْتَ الشَبَابَ عَائِدٌ) فَإنّ عَوْدَهُ بعد المشيب مستحيل . أو ما فيه عُسر . كقول مَنْ لم يَرجُ مالاً : لَيْتَ لِي مَالاً فَأحُجَّ منه [7] . ويمتنع لَيْتَ غداً يجيءُ . فإنّه واجبُ المجيءِ .

(ولَعَلّ للترجّي) في الشيء المحبوب (نحو : لعلّ زيداً قَادمٌ . وللتوقّع) . أي الإشفاق من الشيء المكروه (نحو : لَعَلّ عَمْراً هَالِكٌ) ولو عبّر بالإشفاق لكان أوْلى : لأنّ التوقع صادق بهما [8] . ولا يكون إلاّ في الممكن . وقد تأتي للتقليل . نحو : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ [9] .

---

(6) هذا رأي الخليل . وسيبويه . والأخفش . وجمهور البصريين . وذهب أبو حيان إلى أنّها بسيطة غير مركبة . انظر : سيبويه 3 : 151 و " الارتشاف " 2 : 128 . و " الهمع " 1 : 428 خ : أحمد شمس الدين .

(7) قوله : " فإنّ عودهُ بعد ... إلى قوله ... فأحجّ منه " . ساقط من (د) .

(8) أي بالترجي والتمنّي . والإشفاق : الخوف - انظر : لسان العرب 10 : 179 مادة (شفق) .

(9) سورة طه 20 : 44 ﴿ فقولا له قولاً ليناً لعلّه يتذكر أو يخشى ﴾ .

ولا يتقدّم خبر هذه الأحرف عليها ، ولا يتوسّط بينها وبين اسمها ، إلاّ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : ﴿ إِنَّ لَدينا أنكَالاً ﴾ ﴿ إِنَّ فِي ذَلكَ لَعِبرةً ﴾ .

(ولا يتقدّم خبر هذه الأحرف عليها) . ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً . فلا يقال : قائمٌ إنّ زَيْداً . ولا " عندكَ أو في الدّار إنّ زَيْداً " لضعفها في العمل لعدم تصرفها . لأنّ عملها بالحمل على الأفعال فَلَم تَقْوَ قُوتَهَا (و) لهذا (لا يتوسّط بينها وبين اسمها) فلا يُقَالُ : إنَّ قائمٌ زَيْداً [10] . وإذا امتنع هذا امتنعَ ما قبله [11] من بَابٍ أولى : لأنّ امتناع الأسهل [12] يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس (إلاّ إذا كَانَ) [الخبر] [13] (ظَرفاً أو جاراً أو مجروراً) فإنّه يجوز (نحو : ﴿ إِنَّ لَدينَا أنكالاً ﴾ [14] . ونحو (﴿ إنّ في ذلك لَعِبْرَةً ﴾ [15]) لأجل التوسع في الظرف والمجرور كما مرّ مع تأخيرهما عن العامل . بل قد يجب ذلك لعارضٍ . نحو : إنَّ في الدّارِ صَاحِبَها . ولا يلزمُ من جواز توسّطه إذا كان ظرفاً جواز تقدّمه على هذه الأحرف . إذْ لا يلزم من جواز توسطه إذا كان ظرفاً جواز تقدّمه على هذه الأحرف . إذْ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره . وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال : اليومَ إنّي ذَاهِبٌ .

---

(10) انظر : سيبويه 2 : 131 .

(11) وهو معموله . فلا يصحّ " غداً " إنّي أصلّي " .

(12) " الأسفل " في الأصل وهو خطأ .

(13) ساقط من الأصل

(14) سورة المزمل 73 : 12 .

(15) سورة آل عمران 3 : 13 ﴿ إنّ في ذلك لعبرةً لأولي الأبصار ﴾ .

وتتعين إنَّ المكسورة في الابتداء ، نحو ﴿ إنّا أنزلْنَاهُ ﴾ وبعد ألاَ التي يُسْتَفْتَحُ بها الكلام ، نحو : ﴿ ألاَ إنَّ أولياءَ اللّهِ لا خوفٌ عليهم ﴾ ، وبعد " حيث " ، نحو : جلستُ حيث إنَّ زَيْداً جَالسٌ ، .....

واعلم أنّ لفظة " إنَّ " إذا وقعت في الكلام وأردتَ أنْ تَعلم أنَّها مكسورة ، أو مفتوحة ، وهل كسرها جائز أو واجب ، فاحفظ هذا الضابط ، وهو : كلُّ موضع لا يجوز أنْ يسدّ المصدر مَسدّها ومسدّ معموليها وجب فيه كسرها ، وإنْ وجب فيه ذلك تعيَّن فَتْحُهَا .

ويجوز الفتح والكسر إنْ صَحّ الاعتباران ، وقد ذكر المؤلّف - رحمه اللّه - من صور هذا الضابط مسائل ، فقال : (وتتعيّن " إنّ " المكسورة في الابتداء) أي في ابتداء كلام المتكلّم ، أو في وسطه إذا كان ابتداء كلام آخر ، لكونه موضع الجملة حقيقةً (نحو : ﴿ إنَّا أنْزَلْنَاهُ ﴾ [16]) ، أو حُكما (و) ذلك (بعد " ألاَ " التي يُستفتح بها الكلام ، نحو : ﴿ ألاَ إنَّ أوْلِياءَ اللّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [17]) .

(و) تتعيّن في أوّل الجملة الواقعة (بعد حَيْث) ، ونحوها ممّا هو ملازمٌ للإضافة إلى الجمل ، كـ " إذْ " [18] ، (نحو : جَلَسْتُ حيثُ إنّ زيداً جَالِسٌ) ؛ لأنّ " حيث " لا تضاف إلا إلى الجملة [19] ، و " أنّ " المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد كما

---

(16) سورة القدر 97 : 1 ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ .

(17) سورة يونس 10 : 62 .

(18) " أن " في الأصل وهو خطأ من الناسخ - انظر : " أوضح المسالك " 3 : 124 .

(19) " لا تضاف إلى الجملة " في (د . و هـ) وهو خَطأ .

وبعد القَسَم ، نحو ﴿ والكتابِ المبينِ إنّآ أنْزَلْنَاهُ ﴾ ، وبعد القَول ، نحو : ﴿ قَالَ إنّي عَبدُ اللّهِ ﴾ ، .....

مرّ . بخلاف الواقعة في أثناء الجملة ، نحو : جَلَسْتُ حيثُ اعتقَادِي أنّهُ مكانٌ حَسَنٌ . قال ابن هشام : " وقَدْ أولَعَ الفقهاء وغيرهم بفتح " إنّ " بعد حيث ، وهو لحنٌ فَاحِشٌ "[20] انتهى . وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته[21] وجوب الفتح ، وبه صرّح صاحب المتوسّط[22] . وجوّز بعض العلماء الوجهين بعدها . كما بينته في شرح القطر[23] .

(وبعد القسم) . أي المُقْسَم به جواباً له ، سواء وجدت اللام في خبرها ، نحو ﴿ والعَصْرِ إنّ الإنْسَانَ لفي خُسْرٍ ﴾[24] . أو لا ، نحو : ﴿ حم (والكِتَابِ المبِينِ إنّا أنْزَلْنَاهُ)[25] ﴾ ؛ لأنّ جواب القسم لا يكون إلاّ جملة .

(وبعد القول) في أوّل الجملة المحكيّة به (نحو : ﴿ قَالَ إنّي عَبْدُ اللّهِ ﴾[26]) لأنّ مَقُول القول لا يكون إلاّ جملة ، بخلاف الواقعة في أثنائها ، نحو : قَال زَيْدٌ اعتقادي أنّ عَمْراً فَاضِلٌ .

---

(20) انظر : " شرح شذور الذهب " ص (196) .

(21) لم أعثر عليه في " شرح الكافية " للرضي - انظر : 4 : 346 .

(22) هو الحسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذي ، الموصلي ، الشافعي ، عالم مشارك في النحو والتصريف ، الفقه ، والمنطق ، والطب والكلام والأصول ، اشتغل على النصير الطوسي ، وحصّل منه علوماً كثيرة ، توفي الموصلي سنة (715هـ) ، من تصانيفه : شرح مقدّمة ابن الحاجب المسماة بالكافية وشرحها في ثلاثة شروح : كبير ومتوسط ، وصغير - انظر : النجوم الزاهرة 9 : 231 ، وشذرات الذهب 6 : 223 ، وبغية الوعاة 1 : 521 .

(23) انظر : " مجيب الندا في شرح قطر الندى " 2 : 38 .

(24) سورة العصر 103 : 1 ، 2 .

(25) سورة الدخان 44 : 1 ، 2 ، 3

(26) سورة مريم 19 : 30 .

وإذا دخلت اللام في خبرها ، نحو : ﴿ واللَّهُ يعلمُ إنَّك لرسوله واللّه يشهدُ إنَّ المنافقين لكاذبون ﴾ .

وتتعيّن أنَّ المفتوحة إذا حلّت محلّ الفاعل ، نحو : ﴿ أَوَ لَمْ يكفهم أنّا أنزلنا ﴾ ، .....

(و) تتعيّن أيضاً (إذا دخلت اللامُ) الابتدائية (في خبرها ، نحو) : ﴿ إنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [27] . ومنه اللامُ المعَلِقَة للعامل عن العمل ، نحو : (﴿ واللَّهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ واللَّهُ يَشهَدُ إنَّ المنَافِقِينَ لكَاذِبُونَ ﴾ [28]) فاللامُ علّقتْ فِعْلَي العِلم ، والشَهادة ، أي منعتهُمَا من التسليط على لفظ ما بعدهما ، فَصَار لما بعدهما حكم الابتداء ، فلذلك وجب الكسر ، ولولا اللامُ لوجب الفتحُ [29] .

ومن المواضع التي يجب فيها الكسر ، أنْ تقع في أوّل الصلة ، نحو : " جَاءَ الّذي إنَّهُ فَاضِلٌ " ، وفي أوّل الصّفة ، نحو : " جَاءَني رَجُلٌ إنَّهُ فَاضِلٌ " ، وفي أوّل الجملة المخبر بها عن اسم عَين ، نحو : زَيْدٌ إنَّهُ فَاضِلٌ .

(وتتعيّن أنَّ المفتوحة إذا دخلت محلّ الفاعل ، نحو : ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أنّا أنْزَلْنَا ﴾ [29]) : لوجوب كون الفاعل مُفرداً ، ولهذا أوْجَبُوا الفتح بعد لو الشرطيّة .

---

(27) سورة النحل 16 : 18 .

(28) سورة المنافقين 63 : 1 .

(29) قال ابن يعيش في " شرح المفصل " 8 : 66 " تفتح أنّ لتعلقها بما قبلها " .

(29) سورة العنكبوت 29 : 51 ﴿ أو لم يكفهم أنّا أنزلنا عليك الكتاب يُتلى ﴾ قال العكبري في " التبيان " 2 : 1034 " (أنا أنزلنا) : هو فاعل (يكفهم) " .

أو محلّ نائب الفاعل ، نحو : ﴿ قُلْ أوحِيَ إليَّ أنّه استمع نَفَرٌ من الجنّ ﴾ ، أو محلّ المفعول ، نحو : ﴿ ولا تخافونَ أنّكم أشركتم باللّه ﴾ ، أو محلّ المبتدأ ، نحو : ﴿ ومن آياته أنّك ترى الأرض خاشعةً ﴾ ، أو دخل عليها حرف جر ، نحو : ﴿ ذلك بأنّ اللّه هو الحقّ ﴾ ، .....

نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُم صَبَروا ﴾[31] . (أو) حلّت (محلّ نائب الفاعل ، نحو : ﴿ قُلْ أوحِيَ إليَّ أَنَّه اسْتَمَعَ نَفَرٌ من الجِنِّ ﴾[32]) : لوجوب كون النائب كذلك[33] .

(أو محلّ المفعول ، نحو : ﴿ ولا تَخَافُونَ أَنَّكُم أَشْرَكْتُم باللّه ﴾[34]) ، لوجوب كون المفعول مفرداً . (أو محلَّ المبتدأ ، نحو : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأرضَ خَاشِعَةً ﴾[35] ، لوجوب كون المبتدأ كذلك . ولهذا أوجبوا الفتح بعد لَوْلاَ الامتناعيّة ، نحو : لَوْلاَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ . (أو دخل عليها حرف جر نحو : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ ﴾[36]) : لأنّ حرف الجرّ لا يدخل إلاّ على مفرد ، أو كانت مجرورة بالإضافة ، نحو : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُم تَنْطِقُونَ ﴾[37] . أو خبراً عن اسم معنى ، نحو : اعْتِقَادِي أَنَّهُ فاضِلٌ ، أو معطوفةً على شيء ممّا تقدّم ، أو بدلاً منه ، نحو ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِي التِي أَنْعَمْتُ عَلَيكُم وأَنِّي فَضَّلْتُكُم ﴾[38] . ونحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إحْدَى الطَّائفتين أَنَّها لكُم ﴾[39] .

---

(31) سورة الحجرات 49 : 5 . وقال الزمخشري في " الكشّاف " 4 : 359" (أنّهم صبروا) في موضع الرفع على الفاعلية ، لأنّ المعنى : ولو ثبت صبرهم " . وانظر : " البحر المحيط " 8 : 108 . ولا يكون بعد لو الشرطية إلاّ الفعل لذا وجب الفتح .

(32) سورة الجنّ 72 : 1 .

(33) أي كونه مفرداً .

(34) سورة الأنعام 6 : 81 .

(35) سورة فصّلت 41 : 39 .

(36) سورة الحجّ 22 : 6 .

(37) سورة الذاريات 51 : 23 .

(38) سورة البقرة 2 : 47 - انظر العكبري " التبيان " 1 : 60 .

(39) سورة الأنفال 8 : 7 قال العكبري في التبيان 2 : 617 " و (أنّها لكم) في موضع نصب بدلاً من (إحدى) بدل اشتمال . والتقدير : وإذ يعدكم اللّه ملكة إحدى الطائفتين " .

ويجوز الأمران بعد فاء الجزاء ، نحو : ﴿ مَنْ منكم سوءاً بجهالة ﴾ إلى قوله ﴿ فإنّه غفور رحيمٌ ﴾ ، وبعد إذا الفجائيّة ، نحو : خرجتُ فإذا إنّ زيداً قائمٌ ، وإذا وقعت في موضع التعليل ، نحو : ﴿ ندعوه إنّه هو البرّ الرحيم ﴾ ، .....

(ويجوز الأمران) أي كسر همزة " إنَّ " وفتحها في المحلّ الصالح للمفرد ، والجملة ، كما إذا وقعت (بعد فاء الجزاء ، نحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سُوءاً بِجَهَالَةٍ ﴾ إلى قوله ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيم ﴾ (١/٥)) . فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامّة ، والمعنى " فَهُوَ غَفُورٌ رَحيمٌ " . والفتح على جعل " أنّ " مع معموليها مبتدأ ، أو خبر مبتدأ[41] . والمعنى : فالغفران والرَّحمة ، أي : حَاصِلان ، أو فالحاصل الغفران والرَّحمة . (وبعد إذا الفجائية) إذا لَمْ يكن معها لام الابتداء (نحو : خَرَجْتُ فإذا إنَّ زَيْداً قَائِمٌ) فالفتح على تأويلها بمصدر مَرْفُوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي : فَإذا قِيَامُه حاصلٌ ، والكسر على عدم التأويل ، أي : فَإذا هو قائمٌ . قال ابن مالك[42] : وهو أوْلَى : لأنّه لا يحوج إلى تأويل . أمّا إذا كان معها اللّام فيجب الكسر ، نحو : خرجتُ فَإذا إنَّ الشمسَ لَطالعةٌ .

(و) كذا يجوز الأمران (إذا وقعتْ في موضع التعليل ، نحو) : ﴿ إنَّا كنّا مِنْ قَبْلُ (نَدْعُوهُ إنَّه هو البَرُّ الرحيمُ) ﴾[43] فالكسر على أنّه تعليل مستأنف ، والفتح على

---

(40) سورة الأنعام 6 : 54 ﴿ مَنْ عمل منكم سوءاً بجهالةٍ ثمّ تاب من بعده وأصلح فأنَّهُ غفور رحيم ﴾ - انظر : ابن خالويه " الحجّة في القراءات السبع " ص : 139 .

(41) " لا خبر مبتدأ " في الأصل وهو غلط .

(42) قال في " شرح التسهيل " 2 : 22 " والأوّل أولى : لأنّه لا يحوج إلى تقدير محذوف " وهو يعني كسر همزة إنّ في قول الشاعر : (إذا إنّه عبدالقفا واللهازم) .

(43) سورة الطور 52 : 28 . وانظر : ابن خالوية " الحجّة " ص : 334 .

ولبّيك إنّ الحمد والنعمة لك .

وتدخل لام الابتداء بعد إنّ المكسورة فقط على أربعة أشياء : على خبرها بشرط كونه مؤخراً مثبتاً . .....

تقدير لام العلّة . أي : لأنَّهُ . (و) مثله (لبيك إنّ الحمدَ والنِّعمةَ لكَ)[44] . والكسر أرجح[45] . ويجوز الأمران أيضاً إذا وقعت خبراً عن قول[46] . ووقع خبرها قولاً . وفاعل القولين واحد . نحو : أوّل قولي إنّي أحمد اللّه . فالكسر على معنى : قولي هذا اللفظ المفتتح بـ " إنّي " . فلا يصدق على حَمْدٍ بغير هذا اللفظ . والفتح على معنى : أوّلُ قَولي حَمْدُ اللّهِ . فيصدق على أيّ قولٍ تضمّن حمداً . فلو لم يقع خبراً عن قول . نحو : عملي أنّي أحمَدُ اللّه . وجَبَ فتحها . أو لم يخبر عنها بقول . نحو : قولي إنّي مؤمن . أو اختلف القائل . نحو : قولي إنَّ زيداً يحمدُ اللّه . وجب كسرها[47] .

(وتدخلُ لام الابتداء بعد إنَّ المكسورة) فتزداد الجملة تأكيداً (فقط) أي دون سائر أخواتها (على) واحد من (أربعة أشياء) :

الأوّل : (على خبرها بشرط كونه مؤخراً) . فلو تقدّم . نحو : ﴿ إنَّ لَدَينَا أنْكَالاً ﴾[48] لم تدخله اللام . (مثبتاً) غير ماضٍ . متصرّف . خالٍ من " قَدْ " .

---

(44) انظر : صحيح مسلم 2 : 841 كتاب الحجّ . خ : محمد فؤاد عبدالباقي . ط 1 . دار الكتب العلمية - لبنان .

(45) وعلل خالد الأزهري هذا الرجحان في شرح التصريح 1 : 218 بأنّ الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة . وتكثير الكلام في مقام التعظيم مطلوب .

(46) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 1 : 488 .

(47) قال ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " 1 : 488 " وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع (أنْ) خبر قول . ويكون خبرها قولاً كـ (أحمَدُ) أو (آمرُ) أو (أدعو) . "

(48) سورة المزمّل 73 : 12 .

نحو : ﴿ إنّ ربّك لسريع العقاب ، وإنّه لغفور رحيم ﴾ ، وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر ، نحو : ﴿ إنّ في ذلك لعبرةً ﴾ ، .....

فلو كان مع تأخيره منفيّاً ، نحو : " إنَّ زَيْداً لم يَقُم " لم تدخل عليه ، كما لو كان مع ذلك ماضياً متصرّفاً خالياً من " قد " نحو : إنَّ زَيْداً قَامَ[49] . و لا فرق في دخولها في الخبر بين أنْ يكون مفرداً (نحو : ﴿ إنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ العِقَابِ . وإنَّهُ لغفورٌ رحيمٌ ﴾[50]) أو ظرفاً ، نحو : إنَّ زيداً لَعِندَكَ ، أو شبهه ، نحو : ﴿ وإنَّك لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[51] ، أو جملة اسميّة ، نحو : إنَّ زيداً لأبُوهُ قَائِمٌ ، أو فعليّة مصدّرة بمضارع ، نحو : ﴿ وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[52] ، أو بماضٍ غير متصرّف ، نحو : إنَّ زَيْداً لَعَسَى أنْ يَقُومَ[53] ، أو بماضٍ متصرّف مقرون بـ " قد " ، نحو : إنَّ زيداً لَقد سَمَا[54] .

(و) الثاني : (على اسمها بشرط أن) لا يلي " إنَّ ، إمّا بأنْ (يتأخّر عن الخبر) الذي هو ظرف ، أو شبهه (نحو : ﴿ إنَّ فِي ذَلكَ لَعِبرةً ﴾[55]) وإنَّ عندكَ لَزيداً ، أو عن معمول الخبر ، نحو : إنّ فِيكَ لَزيداً راغبٌ . وإنّما اشْتُرِطَ ذلك لِئلاّ يُجْمَعَ بين حَرفي تَأكيدٍ[56] .

---

(49) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 1 : 490 .

(50) سورة الأعراف 7 : 167 .

(51) سورة القلم 68 : 4 .

(52) سورة النحل 16 : 124 .

(53) أجازه الأخفش والفرّاء وابن مالك . انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 346 .

(54) أجازه الجمهور - انظر : أوضح المسالك 1 : 346 .

(55) سورة النازعات 79 : 26

(56) انظر : حاشية الصبان 1 : 279 .

وعلى ضمير الفصل نحو : ﴿ إنّ هذا لهو القصص الحق ﴾ ، وعلى معمول الخبر بشرط تقدّمه على الخبر ، نحو : إنَّ زيداً لعمراً ضاربٌ .

(و) الثالث : (على ضمير الفصل) . هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر[57] . أو ما أصله ذلك (نحو : ﴿ إنَّ هَذَا لَهُوَ القَصَصُ الحقّ ﴾[58]) . سُمّي بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة ، وذلك فيما يصلح لهما ، ثمّ اتسع فأدخل فيما ليس فيه . والكوفيّ يسميه " عماداً " لأنّه يُعْتَمدُ عليه في تأدية المعنى ، أو في فصل الخبر عن الصفة ، ولا محلّ له من الإعراب [عند الخليل لأنّه عنده حرف . وقيل هو اسم لا محلّ له من الإعراب][59] كاسم الفعل . وقيل محلّه بحسب ما بعده ، وقيل بحسب ما قبله[60] .

(و) الرابع (على معمول الخبر بشرط تقدّمه على الخبر) ولم يكن حالاً ، وصلاحية الخبر لدخول اللاّم عليه . (نحو : إنَّ زَيْداً لَعَمْراً ضَارِبٌ) وإنَّ في الدَّار لَعِندكَ زَيْداً جَالسٌ . فلو تأخّر عن الخبر لم يجز دخولها عليه . نحو : إنَّ زيداً جالسٌ عِنْدَكَ . كما لو كان مع تَقدّمه حالاً . أو الخبر غير صالح للاّم . نحو : إنَّ زيداً راكباً يأتيكَ . وإنَّ عَمْراً خالداً ضَرَبَ[61] . وهذه اللام تُسمّى اللام المُزَحْلَقة ، بالقاف ، أو الفاء ؛ لأنّها الداخلة على المبتدأ فَزُحلِقَتْ مَعَ " إنَّ " للخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد[62] .

---

(57) وهو الذي يبيّن أنّ ما بعد المبتدأ هو الخبر لا التابع (النعت) . ويسمّى (العماد) أيضاً - انظر : الهمع 1 : 443 - شمس الدين .

(58) سورة آل عمران 3 : 62 .

(59) ساقط من الأصل لانتقال النظر .

(60) انظر : حاشية الصبان 1 : 282 .

(61) انظر ابن مالك " شرح التسهيل " 2 : 25 .

(62) انظر : المغني 1 : 300 . وبالفاء تكون (المزحلقة) بمعنى (المزحلقة) - انظر : لسان العرب 9 : 131 (زحلف) .

وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف . فيبطل عملها . نحو : ﴿ إنمّا اللّهُ إله واحدٌ ﴾ ﴿ قُل إنّما يُوحى إلَيَّ أنّما إلهكم إله واحدٌ ﴾ . كأنّما زيدُ قَائمٌ ولكنّما زيدُ قَائمٌ . .....

(وتتصل[63] " ما " الزائدة بهذه الأحرف) الستة (فَيَبْطِلُ عملُها) : لأنّ " ما " قد أزالت اختصاصها بالأسماء . فوجب إهمالُها . ولهذا تُسمّى " ما " هذه " كَافّة " : لكفّها ما اتصلت به عن العمل . وتُسمّى أيضاً " المُهَيِّئة[64] " : لأنّها هَيَّأت هذه الأحرف للدخول على الأفعال . (نحو : ﴿ إنّما اللّهُ إلَهٌ واحدٌ ﴾[65] . مثال لإهمال " إنّ " المكسورة ودخولها على الاسم . ونحو : (﴿ قُلْ إنَّما يُوحَى إليّ ﴾[66]) مثال لدخولها على الفعل . ونحو : (﴿ أنَّمَا إلَهُكُمْ إلَهٌ واحِدٌ ﴾[67]) مثال لإهمال أنَّ المفتوحة ودخولها على الاسم . ومثال دخولها على الفعل . نحو : ﴿ أفَحَسِبْتُم أنَّما خَلَقْنَاكُم عَبَثاً ﴾[68] . ونحو : (كأنَّما زَيْدُ قَائمٌ) مثال لإهمال كأنَّ . ودخولها على الاسم . ومثال دخولها على الفعل ﴿ كَأنَّمَا يُسَاقُونَ إلى الموْتِ ﴾[69] . (و) نحو : (لَكِنَّمَا زَيْدُ قَائمٌ) . مثال لإهمال " لكِنَّ " . ودخولها على الاسم . ومثال دخولها على الفعل قوله :

---

(63) " وتنفصل " في الحلبي ص (56) وهو غلط .

(64) انظر : المغني 1 : 404 .

(65) سورة النساء 4 : 171 .

(66) سورة الأنبياء 21 : 108 .

(67) سورة الأنبياء 21 : 108 .

(68) سورة المؤمنون 23 : 115 .

(69) سورة الأنفال 8 : 6 .

ولعلّما زيدٌ قائمٌ . إلاّ لَيْتَ فيجوز فيها الإعمال والإهمال ، نحو : ليْتَما زيدٌ قائم ، بنصب " زيد " ورفعه .

وَلكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلِ [70]

(و) نحو (لَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) مثال لإهمال لَعَلَّ . ودخولها على الاسم . ومثال دخولها على الفعل قوله :

لَعَلَّمَا أضَاءَتْ لك النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدا [71]

ولا يُسْتَثْنَى من هذه الأحرف (إلاّ لَيْتَ فيجوز فيها الإعمال) . لأنّها لم يَزل اختصاصها بالأسماء باتّصال " ما " بها . (والإهمال) إلحاقاً بأخواتها (نحو : لَيتمَا زَيْدٌ قَائمٌ . بنصب " زَيْد " ورفعه) [72] . وقد رُوِيَ بهما قوله :

قَالَتْ : ألاَ لَيتمَا هَذا الحَمَامُ لَنَا [73]

---

(70) من الطويل . لامرىء القيس . وعجز البيت (وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي) . والمؤثّل : المستمر المثبت .
الشاهد : قوله (ولكنّما أسعى) دخلت (ما) على (لكنّ) فكفتها عن العمل . ووطّأتها للدخول على الفعل .
انظر : ابن السيرافي " شرح أبيات سيبويه " 1 : 38. ولسان العرب 11 : 9 (أثل) . وشرح شواهد المغني 1 : 342. والخزانة 1 : 327 .

(71) من الطويل للفرزدق . وصدر البيت (أعدْ نظراً يا عبد قيس لعلّما) .
والشاهد : قوله (لعلّما أضاءت لك النار) حيث دخلت (ما) على لعلّ . فكفتها عن العمل -
انظر : ديوان الفرزدق 1 : 180 . وشرح المفصّل 8 : 57 . وشرح شواهد المغني 2 : 693 . وبلا نسبة في شرح القطر ص (151) .

(72) انظر : سيبويه 2 : 137 . قال : " والإلغاء فيها حسن " . وانظر : ابن مالك : " شرح التسهيل " 2 : 38 .

(73) من البسيط . للنابغة الذبياني . وعجزه (إلى حمامتنا . أو نصفه فَقَدِ) والتأنيث في (قالت) راجع إلى زرقاء اليمامة . انظر : الأغاني 11 : 31 . والخصائص 2 : 462 . والإنصاف 2 : 479 . وشرح شواهد المغني 1 : 75 . والخزانة 10 : 251 .

يُروى برفع "الحَمَامُ " على إهمال " لَيْتَ " . وبِنَصْبِهِ على إعمالها . هذا مذهب الجمهور[74] . ومن النحاة[75] مَنْ جوّز إعمال البقيّة قياساً على " لَيْتَ " . فإنّ الإعمال لم يُسْمَع إلاّ فيها . ومنهم مَنْ قاس عليها " لَعَلَّ " وحدها[76] . ومنهم مَنْ قاس معها " إنّ "[77] . قال بعض شرّاح الألفية[78] : لا يصحّ القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص " لَيْتَ " بالاسم دون غيرها . واحترز المؤلّف بـ " الزائدة " عن الموصولة فإنّها لا تُبطل عمل هذه الأحرف . نحو ﴿ أيَحْسَبُونَ أنّما نُمِدُّهُمْ بِهِ ﴾[79] .

وقوله :

ولَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ[80]

ومثلها " ما " المصدرية . نحو : أعْجَبني أنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ . أي : فِعلَكَ حَسَنٌ .

---

(74) انظر : سيبويه 2 " 137 .

(75) انظر : شرح التسهيل 2 : 38 .

(76) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 351 .

(77) انظر : أوضح المسالك 1 : 351 .

(78) لم أهتدِ إليه .

(79) سورة المؤمنون 23 : 55 .

(80) من الطويل . للأفوه الأودي . وصدر البيت (فوالله ما فارقتكم قَالياً لكم) .
الشاهد : دخول (ما) على (لكن) في قوله : (ولكنّ ما يُقضى) ولم تكفّها عن العمل . وقد جعل ابن هشام (ما) زائدة . انظر : الشنقيطي " الدرر اللوامع " 2 : 40 . وبلا نسبة في : معجم البلدان 2 : 220 . وأوضح المسالك 1 : 348 . والمقاصد النحوية 2 : 315 .

وتُحقّف " إنّ " المكسورة ، فيكثر اهمَالُهَا ، نحو : ﴿ إنْ كلّ نفس لَمَا عليها حافظ ﴾ . ويقلّ إعمالها ، نحو : ﴿ وإنْ كلاً لَمَا ليوفّينّهم ﴾ ، في قراءة مَنْ خفّف " إنّ " و " لَمَا " في الآيتين ، .....

(وتُخَفَّفُ " إنّ " المكسورة) [الهمزة عند البصريين][81] : لثقل التشديد ، وكثرة الاستعمال . (فيكثُر إهْمَالُهَا) أي إبطالُ عَمَلِهَا . فيصيرُ ما بعدها مبتدأ وخبراً (نحو : ﴿ إنْ كلّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[82]) بتخفيف "لما " فهي زائدة .

وإهمال " إنّ " هو القياس : لزوال اختصاصها بالأسماء . ولَفْوتِ بعض وجوه مشابهتها للفعل . كفتح الآخر . وكونها على ثلاثة أحرف . وإذا خُفِفَتْ جاز دخولها على [كلّ ناسخ ولا تدخل على غيره إلاّ نادراً[83] : لأنّ الأصل دخولها على المبتدأ والخبر . فَإذا فات ذلك اشْتُرِطَ ألاّ يفوتُ دخولها على ما يقتضي][84] المبتدأ والخبر رعاية للأصل بحَسَبِ الإمكان . والأكثر كون الناسخ ماضياً .

(ويَقِلُّ إعْمَالُها) استصحاباً للحكم الأصلي فيها (نحو : ﴿ وإنْ كلاّ لَمَا [لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[85] في قراءة مَنْ خفّف " إنّ " و " لَمَّا " في الآيتين) . أي هذه والتي قبلها][86] . فَـ " إنْ " مخففّة من الثقيلة . و " كلاً " اسمها . واللام في " لَمَا " لام الابتداء . و " ما " نكرة . خبر " إنْ " . و " ليوفّينّهم " جواب لقسم محذوف .

---

(81) ساقط من الأصل .

(82) سورة الطارق 86 : 4 . وتخفيف (لـمّا) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي - انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة " ص (678) . وانظر : أوضح المسالك 1 : 366 .

(83) هو رأي البصريين . وجاز عند غيرهم . نحو قول عاتكة العدوية (شلّت يمينك إنْ قتلت لمسلما) . انظر : الأزهري " شرح التصريح " 1 : 231 .

(84) ليس في الأصل ولا في (هـ) .

(85) سورة هود 11 : 111 وهي قراءة نافع وابن كثير . انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (330) .

(86) ساقط من الأصل .

وتلزم اللام ، في خبرها إذا أهْمِلَتْ .

والتقدير : وإنْ كلاً لَخَلْقٌ أجْمَعٌ واللَّه لَيُوفّينّهم " . وقُرِىء بتشديد " لمّا في الآيتين[87] . وتخفيف " إنّ " . فَـ " لَمَّا " بِمَعْنَى " إلاَّ " و " إنْ " نافية . و " كلاّ " في الثانية منصوب بإضمار " أرى "[89] . (وتلزم اللامُ) الابتدائية (في خبرها إذا أهْمِلَتْ[90]) ولم يظهر المعنى : لأنّها لمَّا أهْمِلَتْ صارتْ صورتُها صورةَ " إنِ " النافية . فَجِيءَ باللاّم لِئلاَّ يشتبه كلٌّ من معنى النَّفي . والإثبات بالآخر[91] . وأمّا إذا أعْمِلَت أو أهْمِلَت وظهر المعنى لوجود قَرينة واقعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام . بَلْ قَد يجبُ تركها . نحو " إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ " . هذا مذهب ابن مالك[92] . ومَنْ تَبِعَه[93] . وأمّا ابن الحاجب[94] فيُوجِبُ اللام بعدها . أهْمِلَتْ أوْ أعْمِلَتْ . وهي في الأوّل للفرق . والثاني لاطّراد الباب على سَنَنٍ واحد .

---

(87) انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة " ص (678) و (339) .

(89) " بإضمار فعل . دلّ عليه " ليوفّينهم " في (د) فقط .

(90) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 1 : 507 .

(91) فلو قلت : (إنْ محمد معلم) فهمت الجملة على وجهين : النفي (ما محمد معلّم) والإثبات (محمدٌ معلمٌ) لذا جيء باللام الابتدائية للتفريق بين ذلك .

(92) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 1 : 503 .

(93) منهم ابن هشام في " أوضح المسالك " 1 : 367 .

(94) انظر : الرضي " شرح الكافية " 4 : 340 .

وإن خـفّفت أنْ المفـتوحـة بقي إعمـالهـا . ولكن يجب أن يكون اسمـها ضـميـر الشـأن . وأنْ يكون مـحـذوفـاً . ويَجِبُ أنْ يكونَ خـبـرها جـملة . نحـو : ﴿ عَلِمَ أنْ سيكـون ﴾ .

(وإنْ خُفِفَتْ " أنْ " المفتوحة) الهمزة (بَقِيَ إعمالُها) وجوباً (ولكن يجب) في غير ضرورة (أنْ يكون اسْمها ضميرَ الشأن [95] . وأنْ يكون) مع ذلك (محذوفاً) إذ لو لَمْ تَعْمل لَلَزِمَ تَرْجيحُ الأضعف على الأقوى . وذلك لأنّ مشابهة " أنْ " المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة . وقد سُمِعَ إعمال المكسورة المخفّفة في سعة الكلام . ولم يُسْمَعْ إهمالُ المفتوحة المخفّفة . فَأوجبوا إعمالها . وإنّما قدّروا اسمها ضمير شأن . لأنّهم وجدوها داخلةً على أفعال غير ناسخة . وقد تقدّم أنّ المكسورة لا تدخلُ عليها قياساً لئلاّ تخرج عن أصل وضعها بالكلّية . فوجب إعمال المفتوحة في ضمير الشأن مقدّراً لتكون داخلة على جملة اسميّة فَتَجْري على السنن السابقة . وإنّما أوجبوا حذفه [96] : لأنّ أنّ المفتوحة قد أثّرت في المعنى بتغيّره من الجملة إلى المفرد . فأوجبوا تَغَيُّرَهَا في اللفظ لأجل أنْ يُطَابق اللفظ المعنى . (ويَجِبُ) في غير ضرورة (أنْ يكونَ خبرها جملة) اسميّة . أو فعليّة لتكون الجملة مفسِّرَة لضمير الشأن . (نحو : ﴿ عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ ﴾ [97]) هذا مذهب ابن الحاجب [98] ومَنْ تَبِعَه [99] . وأمّا ابن مالك [100] فظاهر

---

(95) أما في الضرورة فقد جاء في المضمر فقط . نحو قول الشاعر :

فو أنّكِ في يوم الرخاء سألتني طلاقـك لم أبْخل وأنت صـديق

(96) " حـذفهـا " في الحلبي ص (57) وهو خطأ . والصـواب كمـا جاء في المـتن لأنّ الضمـير راجع على (ضـمـير الشأن) وهو مذكر .

(97) سورة المزمّل 73 : 20 ﴿ علم أنْ سيكون منكم مرضى ﴾ .

(98) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 233 .

(99) انظر : أبو حيان " الارتشاف " 2 : 152 .

(100) انظر : شرح التسهيل 2 : 41 . وشرح الكافية الشافية 1 : 495 .

وإذا خُفِّفت " كأنَّ " بقي إعمالها . ويجوز حذف اسمها وذكره كقوله :

كأنْ ظبيــة تعطــو إلى وارق السَّــلَمِ

كلامه [كالمغني][101] . أنّ الشرط كون أسمها في الغالب ضميراً محذوفاً . سواء كان ضميراً للشأن أم غيره . ثمّ الجملة الواقعة خبراً إنْ كانت اسميّة أو فعليّة مبدوءة بفعل جامد أو متصرّف متضمّن دعاء لم يحتج إلى فاصل[102] . وإلاّ وجب فصله من " أنْ " بحرف تنفيس . أو نفي . أو " قد " . أو " لو "[103] .

(وإذا خُفِّفَت " كَأَنَّ " بقي إعمالها) وجوباً عند الجمهور[104] استصحاباً للأصل . وحملاً لها على " أن " المفتوحة . لكن تُخالفها في أنّ خبرها لا يلزم كونه جملة . وأنّ اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن ولا حذفه كما يرشد إلى ذلك قوله (ويجوز حذف اسمِها وذكره) في اللفظ . لكنّه قليل (كقوله :

كَأَنْ ظبْيَةٌ تعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ[105]

يروى برفع " ظَبْيَةٌ " على أنّ اسمها محذوف . ونصبها على حذف الخبر . وبجرِّها على جعل " أنْ " زائدة بين الجار والمجرور . وإذا كان خبرها مفرداً . أو جملة اسميّة لم يَحْتَجْ إلى فاصل . وإلاّ وجب الفصل بِـ " لَمْ " أو " قد " . وجوّز الزمخشري[106] . وابن الحاجب[107] إلغاءَها . بل جعله ابن الحاجب هو الأفصح[108] .

---

(101)ليس في الأصل ولا في (د) قال ابن هشام في المغني 1 : 47 " وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً " لكنّه لم يشترط أن يكون ضمير الشأن .

(102)انظر الأمثلة في " أوضح المسالك " 1 : 372 .

(103)نحو : ﴿ ونعلم أن قد صدقتنا ﴾ 5 : 113. وقوله ﴿ أنْ لو نشاء أصبناهم ﴾ 7 : 100 .

(104)انظر : حاشية الصبّان 1 : 293 .

(105)من الطويل . نسب إلى خمسة منهم : علباء بن الأرقم . وزيد بن الأرقم . وكعب بن الأرقم . ... وصدر البيت (ويوم توافينا بوجه مقسّم) . وتعطو : تتناول . ووارق السلم : شجر السَّلم المورق .

انظر : الكتاب 2 : 134 . والإنصاف 1 : 202 . وشرح المفصّل 8 : 83 . وبلا نسبة في الخزانة 10 : 411 .

(106)انظر : شرح المفصّل 8 : 83 .

(107، 108) انظر : الرضيّ " شرح الكافية " 4 : 239 .

وإنْ خفّفت " لكنّ " وجب إهمالها .

(وأن خُفِّفَتْ " لَكِنَّ " وجبَ إهمالها) لزوال اختصاصها بالأسماء . ولأنّها أضعف من " كأنّ " في مشابهة الفعل . وإذا خُفِّفَتْ جازَ دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينهما وبين " لَكِنَّ " العاطفة . فَإنّ هذه لا يجوز دخول الواو عليها . وأجاز الأخفش . ويونس[109] إعْمَالَهَا . قال الرضي : " ولا أعرفُ له شاهداً "[110] .

---

(109) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 1 : 381 . ويونس هو : يونس بن حبيب الضبّيّ الولاء . البصري . أبو عبدالرحمن . قال السيرافي : بارع في النحو . من أصحاب أبي عمرو بن العلاء . سمع من العرب . وروى عنه سيبويه فأكثر . وله قياس في النحو . ومذاهب يتفرّد بها . سمع عنه الكسائي . والفرّاء ... مات سنة (182هـ) من مؤلفاته : معاني القرآن الكبير . واللغات . والنوادر . والأمثال ... الخ - انظر : معجم الأدباء 20 : 64 . والبغية 2 : 365 .

(110) انظر : شرح الكافية 4 : 372 .

فَصْل وأمّا " لا " التي لنفي الجنس

فهي التي يُراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص ، وتعمل عمل إنّ ، فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، .....

(فصل) في الكلام على " لاَ " العاملة عمل " إنَّ " بالحمل عليها [1]

و " لا " على ثلاثة أقسام : نَاهِيَة . فَتَخْتَصُّ بالمضارع ويجزمه . وزائدة . دخولها في الكلام ماله وجه [2] . ونَافِية . وهي نوعان : داخلة على معرفة . وستأتي . وعلى نكرة . وهي ضربان : عاملة عمل " لا " التبرئة [3] . وإليه أشار بقوله : (وأمّا " لا " التي لنفي الجنس . فهي التي يُراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده . بخلاف العاملة عمل " ليْسَ " فَإنّها وإنْ نَفَت الجنس . لكن على سبيل الاحتمال والظهور [4] . (وتعمل) هذه (عَمَلَ " إنّ " فتنصب الاسم) الذي هو المبتدأ لفظاً . أو محلاً (وترفع الخبر) الذي كان خبراً لمبتدأ على أنّه خبرها . لأنّها لتأكيد النفي . و" إنّ " لتأكيد الإيجاب . فَحُمِلَت على إنَّ حملاً للنقيض على النقيض . كما يُحملُ النظير على النظير [5] .

---

(1) هذه تسمية سيبويه في الكتاب 2 : 274 . وتُسمّى " لا النافية للجنس " أيضاً .

(2) " كخروجها " في د . والحلبي ص (57) .

(3) قال الصبّان في حاشيته 2 : 2 " لتبرئة المتكلّم وتنزيهه الجنس عن الخبر " ا . هـ فهي تدلّ على البراءة من الجنس .

(4) نحو : " لا رجلٌ قائماً " فإنّ " لا " هنا ليست نصاً في نفي الجنس . إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس . فبتقدير نفي الجنس لا يجوز " لا رجلٌ قائماً بل رجلان " . ويجوز بتقدير إرادة نفي الواحد . لذا قال (على سبيل التنصيص) احترازاً عن التي يقع الاسم مرفوعاً بعدها . انظر : شرح ابن عقيل 1 : 360 .

(5) نحو منع تقديم خبر (ليس) عليها حملاً على (عسى) لعدم تصرّف الفعل .

بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وأن يكون اسمها متصلاً بها . فإنْ كان اسمها مضافاً ، أو مشبّهاً بالمضاف فهو معرب منصوب نحو :

وكان القياس أَلا تَعْمَل : لما مَرّ [6] لكنّهم أخرجوها عن الأصل . وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة : (أنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين) . أمّا تنكير الاسم فَلِيَدُلّ [7] على عمومه بوقوعه في سياق النفي . وأمّا تنكير الخبر فلئلاّ يُخبر بالمعرفة عن النكرة [8] . (وأن يكون اسمها متّصلاً بها) [9] . وأن يكون مقدّماً على خبرها لضعفها في العمل لأنّها فرع الفرع . فلم يتوسّعُوا فيها . ولأنّ عملها خلاف القياس كما مرّ [10] . وأنْ لا يدخل عليها جارٌ [11] . فإن وُجدَت هذه الشروط الأربعة وجب إكمالُها إن لم تتكرّر [12] . وإلاّ جَازَ [13] . (فإن كان اسمها مضافاً) إلى نكرة (أو مشبّهاً بالمضاف) في تعلّقه بشيءٍ هو من تمام معناه (فهو مُعْرَبٌ منصوب) لفظاً أو تقديراً . فالأوّل (نحو :

---

(6) لاشتراكها بين الاسم والفعل .

(7) " فإنّه يدّل " في الحلبي ص (57) .

(8) انظر : سيبويه 2 : 274 .

(9) " لفظاً وتقديراً " في الحلبي ص (57) .

(10) انظر هامش رقم (6) .

(11) نحو : غضبت من لا شيء .

(12) نحو : " لا محمدٌ في الدار ولا خالدٌ " . قال ابن الناظم : شبّهوها - إذ ذاك - بحالها مع المعرفة " - شرح الألفية ص (186) .

(13) أي جاز الإعمال والإهمال - انظر : شرح التسهيل 2 : 64 قال : إنّ العرب في الغالب تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف . أو شبهه بما وليس . نحو : ما زيد عندك . وما عندك زيد . وليس عمرو في الدار . فإذا وقعت (لا) في نحو هذا من الكلام وقعت في موقع غيرها . فقُوّيت بالتكرار . ولم تخل منه إلاّ في اضطرار " .

لا صاحب علم ممقوتٌ . ولا طالعاً جبلاً حاضرٌ . والمشبّه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه . وإن كان اسمها مفرداً بني على ما ينصب به لو كان معرباً ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف وإن كان مثنًى أو إذا كان مفرداً . أو جمع تكسير بني على الفتح نحو : لا رجلَ حاضرٌ . ولا رجالَ حاضرون . .....

لا صَاحِبَ عِلمٍ مَمْقُوتٌ . و) الثاني نحو : (لا طالِعاً جَبلاً حَاضِرٌ . والمشبّه بالمضاف هو ما اتّصل به شيءٌ) هو (من تمام معناه) أي المشبّه . كالمثال المذكور . فَإنّ " جَبلاً " تعلّق بِـ " طالعاً " بحيث لا يتمّ معنى طالعاً بدونه . كما أن المضاف يتعلّق بالمضاف إليه بحيث لا يتم معناه بدونه .

والشيء المتّصل قد يكون منصوباً بالمشبّه كهذا المثال . ومرفوعاً نحو : " لا حَسَناً وجْهُهُ مَذْمُومٌ . ومجروراً نحو : لا خَيراً من زيدٍ عندنا (وإن كان اسمها مفرداً بني على ما) كان (ينصب به) المفرد (لو كان مُعربا) قبل دخول " لا " عليه . (ونعني) معاشر النحاة (بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف) الأولى به (وإنْ كان مثنًى . أو مجموعاً) فَإنّه مفرد هنا . وإنّما قال هنا . وفي باب النداء : لأنّ المفرد في باب الإعراب يُقابِلُه المثنّى والمجموع . وفي باب العَلم يقابله المركّب . وفي باب المبتدأ والخبر يقابله الجملة . وشبهها . وفي باب " لا " والنداء يقابله ما ذكره هنا .

(وإن كان مفرداً) أي مُتّحداً لفظاً ومعنىً . أو لفظاً فقط . (أو جمع تكسير) لمذكّر أو مؤنّث (بُني على الفتح . نحو : لا رَجُلَ حاضرٌ) ولا قَوْمَ في الدّار . (ولا رِجَالَ حَاضِرُونَ) ولا هُنُودَ حَاضِرات[14] .

---

(14) " حاضررن " في الحلبي وهو غلط .

وإذا تكررت " لا " نحو : لا حول ولا قوة ، جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع ، فإن فتحتها جاز في الثاني ثلاثة أوجه : الفتح ، والنصب والرفع ، وإن رفعت الأولى جاز لك في الثانية وجهان : الرفع والفتح ، .....

(واذا تكررت لا) ، مع مفرد[16] (نحو : لاَ حَوْلَ ولا قُوَّةَ) إلاّ بالله ، (جَاز) لك (في النكرة الأولى الفتح والرفع . فَإنْ فتحتها جاز) لك (في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه) :

(الفتح) على إعمال " لا " الثانية كالأُولى[17] . والثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد ، وخبر " لا " محذوف ، أي : " لا حَوْلَ ولا قُوّةَ مَوْجُودانِ إلاّ باللّه " . أو عطف جملة على جملة ، أي : لا حولَ إلا باللّه ، ولا قُوّة إلاّ باللّهِ . فَحُذِفَ [الخبرُ] من الأوّل استغناء عنه بالثاني .

(والنصب)[18] على جَعْلها زائدةً لتأكيد النفي ، وعطف ما بعدها على محلّ اسم " لا " قبلها ، فَإنّ محلّه نصب ، والبناء عارض ، أو على لفظه وإنْ كان مبنياً : لمشابهة حركته حركة الإعراب ، والكلام حينئذٍ جملة واحدة .

(والرفع) على تقديرها زائدة ، وعطف ما بعدها على محلّ " لا " الأولى مع اسمها ، فإنّ محلها رفع بالابتداء ، أو على إعمالها عمل " ليس "[19] . [وإن رَفَعْتَ) النكرة (الأولى) بالابتداء وألغيت][20] " لا " لتكرارها ، [أو على إعمالها عمل " ليس " (جازَ لك في) النكرة (الثانية وجهان : الرفع) بتقدير " لا " الثانية زائدة ، وعطف ما بعدها على ما قَبلها][20] ، أو على إعمالها عمل " ليس " . (والفتح) على إعمالها ، وعطف ما بعدها على ما قبلها من عطف مفرد ، أو جملة على جملة[21] . ويمتنع النصب في النكرة الثانية لانتقاء المجوّز له .

---

(16) " نكرة " في د ، و هـ ، والحلبي ص (58) .

(17) قال ابن هشام في أوضح المسالك 2 : 14 " وهو الأصل " ويبنى على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير ويكون في محل نصب .

(18) قال ابن هشام في أوضح المسالك 2 : 20 " وهو أضعفها " .

(19) نحو قول الشاعر : (لا أمّ لي إن كان ذاكَ ولا أبُ) .

(20) ساقط من الأصل .

(21) " وعطف ما بعدها على ما قبلها من عطف مفرد ، أو جملة على جملة " ليس في (د) ولا (هـ) .

وإن عطفت ولم تتكرر ، وجب فتح النكـرة الأولى ، وجـاز فـي الثانية الرفع والنصب ، نحـو : لا حـولَ وقـوةُ ، وقـوةَ ، وإذا نُعت اسم " لا " بنعت مفرد ، ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل ، نحو : لا رَجُلَ ظريفَ جالسٌ ، جاز الفتح ، .....

(وإن عطفت) على اسم " لا " (ولم تتكرّر) " لا " مع المعطوف (وجب فتح النكرة الأولى) : لأنّ المجوّز لإهمالها هو تكرارها ، وقد انتفى فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء . (وجاز في) النكرة (الثانية الرفع) بالعطف على محلّ " لا " الأولى مع اسمها (والنصب) بالعطف على محلّ اسم " لا " أو على لفظه (نحو : لا حولَ) بالبناء على الفتح (وقُوةُ) بالرفع (وقوةَ) بالنصب . وقد رُوِيَ بهما قوله :

فَلاَ أبَ وابْناً مِثْلَ مَرْوانَ وابْنِهِ [22]

ويمتنع الفتح : لعدم [تكرار][23] " لا " .

(واذا نُعِتَ اسم " لا ")[24] المبني معها على الفتح (بنعتٍ مفرد) متصل باسمها ، وهذا هو معنى قوله (ولم يفْصِل بين النعت والمنعوت فاصلٌ) وذلك (نحو : لا رَجُلَ ظَريفَ جالسٌ . جاز) لك في النعت ثلاثة أوْجُه . كما إذا تكررت " لا " مع النكرة : (الفتح) على أنّ الصفة من تَتِمّة الكلام الموصوف ، بأن رُكِّبا وجعلا

---

(22) من الطويل ، وهو للربيع بن ضبع الفزاري ، وعجز البيت (إذا هُوَ بالمجد ارتدى وتأزرا) .
والشاهد : قوله (لا أبَ وابناً) حيث يجوز في المعطوف (ابناً) النصب عطفاً على محل اسم " لا " . ويجوز الرفع (ابنُ) عطفاً على محلّ " لا " واسمها ، لأنّهما معاً في محلّ رفع بالابتداء . والرفع جائز عند سيبويه . انظر : المقاصد النحوية 2 : 355 ، والخزانة 4 : 67 ، وبلا نسبة في الكتاب 2 : 285 ، وأوضح المسالك 2 : 22 .

(23) ساقط من الأصل و " لعدم ذكر لا " في (د) و (هـ) .

(24) " مفرداً " في الحلبي ص (58) .

والنصب والرفع . فإذا فَصَلَ بين النعتِ والمنعوت فاصل ، أو كان النعت غير مفرد جاز الرفع والنصب فقط . نحو : لا رجلَ جالسٌ ظريفٌ وظريفاً ، ولا رَجُلَ طالعاً وطالعٌ جبلاً حاضرٌ .

وإذا جُهل خبر " لا " وجب ذكره كما مثلنا ، وكقوله عليه الصلاة ، .....

اسماً واحداً ثمّ جيء بلا لنفي المجموع . (والنصب) حملاً على محلّ اسم " لا " أو على لفظه . (والرفع) حملاً على محل " لا " مع اسمها .

وكالمثال المذكور نحو : " لا ماءً بَارِداً عِندَنا " . وإنّما جاز الوصف للماء البارد[25] مع جامد . لأنّ الجامد إذا وُصِفَ بمشتقّ صحّ الوصف بِهِ . وهو هنا كذلك (فإذا فُصل . أو) لم يفصل لكن (كان النعتُ غير مفرد) بأن كان مضافاً . أو شبيهاً به . أو كان مفرداً . والمنعوت غير مفرد (جَازَ الرفعُ والنصب فقط) أي دون الفتح لتعذّره : لأنّهم يركّبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيءٍ واحد . (نحو : لا رَجُلَ جَالسٌ ظرِيفٌ) بالرفع (وظريفاً) بِالنصّب . وهذا مثال للفصل . (و) نحو : (لا رَجُلَ طالِعاً) بالنصب (وطَالعٌ) بالرفع (جبلاً حاضرٌ) مثال للنعت غير المفرد . ونحو : لا غُلامَ سَفَرٍ حاضرٌ ظريفٌ . عِنْدَنَا .

(وإذا جُهِلَ خَبرُ لا) بأنْ لم يُعْلَم بعد الحذف (وجب ذكره) عند جميع العرب . فلا يجوز حذفه عند أحد لأنّ حذف ما لَمْ يُعْلَم يَلْزم منه عدم الفائدة . والعرب مجمعون على ترك التكلّم بما لا فائدة فيه (كما مثلنا . وكقوله - عليه الصلاة

---

(25) " لا ماء ماءٌ بارداً عندنا . وإنّما جاز الوصف بالماء فيه " في : ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (58) .

والسلام : " لا أحدَ أغْيَرُ من اللّه " . وإذا عُلِمَ فالأكثر حذفه نحو : ﴿ فلا فوت ﴾ أي : لهم . و ﴿ لا ضيرَ ﴾ أي علينا . ونحو : لا حولَ ولا قُوّةَ . أي : لنا فإن دخلت " لا " على معرفة أو فُصِل بينها وبين اسمها وجب اهمالها ورفع ما بعدها على أنّه مبتدأ وخبر . ووجب تكرارها نحو : لا زيدٌ في الدار ولا عمرو . .....

والسلام - : " لا أحَدَ أغْيَرُ من اللّهِ "[26] . وإذ عُلِمَ) من سياقٍ . أو غيره . (فالأكثر حذفه) استغناءً عن ذكره بالعلم به (نحو) : ﴿ ولو ترى إذ فزعوا (فَلاَفَوْتَ)﴾[27] . فـ " فَوْتَ " اسم " لا " وخبرها محذوف تقديره (أي : لَهُم)[28] . ولو ذُكِرَ لجازَ . (و) كذا حال ﴿ قالُوا (لا ضيرَ) ﴾[29] أي : عَلَيْنَا . ونحو : لا حولَ ولا قُوّةَ . أي) موجودان إلا باللّه (لنا) وأمّا بنو تميم فإنّهم يوجبون حذفه حين العلم به . وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وُجُوبَ الحذفِ .

(فإنْ دَخَلت " لا " على معرفة أو) على نكرة لكن (فُصِلَ بَيْنَهَا وبين اسمها وجب) في الصُّورتين (إهمالها) . أمّا في الأولى فلأنها لا تعملُ في المعارف : لأنّها وضعت لنفي النكرات . وأمّا في الثانية فلأنّها عامل ضعيف لا يتصرّف في معموله بتقديم ولا تأخير ، فَإذا وقع [فصلٌ][30] رجع إلى الأصل وهو الرفع . كما قال . (و) وجب (رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر . ووجب) أيضاً فيهما (تكرارها . نحو : لا زَيْدٌ في الدّارِ ولا عَمْرٌو) مثال

---

(26) انظر : صحيح مسلم 4 : 2114 - دار الكتب العلمية .

(27) سورة سبأ 34 : 51 ﴿ ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب ﴾ .

(28) انظر : العكبري " التبيان " 2 : 1071 .

(29) سورة الشعراء 26 : 50 ﴿ قالوا لا ضير إنّا إلى ربنا منقلبون ﴾ .

(30) ساقط من الأصل .

ولا في الدّار رجلٌ ولا امرأةٌ .

لتكرارها مع المعرفة . (و) نحو : (لا في الدَّارِ رَجُلٌ ولا امْرأةٌ) مثال لتكرارها مع النكرة . واسْتُفِيد من تمثيله أنّ المراد بالتكرار [أنْ تُذْكَرَ][31] مَعْرِفَةٌ أخرى . أو نكرة أخرى معطوفة على الأوّل . لا أنْ يُكرّر الأوّل بِعَيْنِه . وانّما وجب التكرار في الصورتين لوقوع كلٍّ منهما جواباً عن سؤال مقدّر . فقصدوا . المطابقة بين الجواب والسؤال . فقولك : لاَ فِيهَا رَجُلٌ وَلا امْرأةٌ . جواب لمنْ قال : أفِي الدَّارِ رَجُلٌ أم امرأةٌ . وكذا قولك : لا زَيْدٌ في الدّار ولا عمرو . جوابٌ لمن قال : أزيدٌ في الدار أمْ عمرو . فَجَعَلُوا الجواب مشاكلاً للسؤال . وأمّا قولهم : " قَضِيّةٌ ولا أبَا حَسَنٍ لَهَا "[32] فَمُؤوّل على مضاف . أي : ولا مِثْلَ أبي حَسَنٍ لها[33] . و " مِثْل " نكرة لا يتعرّف بالإضافة إلى معرفة لتوغّله في الإبهام . وبهذا يُجابُ عن قوله عليه الصلاة والسلام - : " إذا هَلَكَ كِسْرى فلا كِسْرَى بَعْدَه . وإذا هلك قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بَعْدَه[34] " .

---

(31) ساقط من الأصل .

(32) قال الصبّان في حاشيته 2 : 4 هو " نثر من كلام عمر في حقّ علي - رضي اللّه تعالى عنهما - كما في شرح الجامع ... وصار مثلاً يُضرَب في الأمر العسير " .

(33) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 1 : 532 .

(34) انظر : صحيح مسلم 4 : 2237 - دار الكتب . وظاهر الحديث إعمال " لا " في المعرفة . وهو في الحقيقة مؤوّل باعتقاد تنكيره .. بأن جعل الاسم واقعاً على مسمّاه . وعلى كلّ مَنْ اشبهه . فصار نكرة لعمومه . أو بتقدير (مثل) - انظر : الهمع 1 : 464 - دار الكتب العلمية .

فصل . وأمّا ظَنَّ وأخواتها

فإنّها تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما على أنهما مفعولانِ لها . وهي نوعان ، أحدهما : أفعال القلوب ، وهي : ظننت ، وحسبت ، وخلت ، ورأيت ، وعلمت ، وزعمت ، وجعلت ، وعجوتُ ، وعددتُ ، وهَبْ ، ووجدْتُ ، وألْفَيتُ ، ودَريتُ ، وتَعَلَّم بمعنى اعلم .

(فصل) في الكلام على النوع الثالث من النواسخ

وهي أفعال القُلوب . وما ألحقَ بها . (وأمّا ظَنَّ وأخواتها فإنّها تدْخُلُ بعد استيفاء فاعلها) أي أخذها فاعلها (على المبتدأ والخبر) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العِلم . أو الظّنّ . فإنّك إذا قُلت زَيْدٌ قَائمٌ احتمل أن يكون الحكم منك عن علم أو يكون عن ظَنّ . فَإذا قُلْتَ : عَلِمْتُ زَيْداً قائماً . عُلِمَ أنّه عن علم . أو ظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً عُلِمَ أنَّهُ عن ظَنّ . وكذا سائر الأفعال (فَتَنْصِبُهُما على أنَّهما مَفْعُولَان لَها) وهذا النوع ليس من المرفوعات . وإنّما ذُكِرَ تَتْميماً لأقسام النواسخ [1] .

(وهي نوعان . أحدهما : أفعال القلوب) أي أفعال تتعلّق بالقلب وتصدر . لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة . وليس كلّ فعل قلبيّ يتعدى لاثنين . بل القلبي ثلاثة أنواع : ما لا يتعدى بنفسه كـ " فَكَّرَ وتَفكَّر " وما يَتَعَدَّى لواحد . كـ " عَرَفَ وفَهِمَ " . وما يَتَعَدَّى لاثنين . وإليه أشار بقوله (وهي) أربعة عشر فعلاً (ظَنَنْتُ . وحَسِبْتُ . وخِلْتُ . ورَأيْتُ . وعَلِمْتُ . وزَعَمْتُ . وجَعَلْتُ . وحَجَوْتُ . وعَدَدْتُ . وهَبْ . ووَجَدْتُ . وألْفَيتُ . ودَرَيتُ . وتَعَلَّم بمعنى اعْلَمْ) وقد أشار إلى أمثلتها بطريق اللف [2] والنشر المرتّب بقوله .

---

(1) " الناسخ " في الحلبي ص (59) - انظر : الهمع 1 : 476 - شمس الدين .

(2) " بطريقة اللف " في الحلبي ص (59) . واللف والنشر المرتّب : ذكر متعدد . ثم ذكر ما لكلٍّ من أفراده شائعاً من غير تعيين . اعتماداً على القارىء أو السامع في تمييزها .

نحو : ظننتُ زيداً قَائماً .

وحسبت التقى والجود خير تجارة

وخلت عمراً شاخصاً . .....

(نحو : ظننتُ زَيْداً قائماً) فَـ " زيداً " مفعول أول . و " قائماً " مفعول ثانٍ . والغالب في " ظنّ " أنّها تفيد رجحان الوقوع . كما مثّل وقد تَرد لليقين . نحو : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ [3]) ومثل ظَنَّ . حَسِبَ . تكون في الغالب للرجحان . نحو : حَسِبْتُ زَيْداً عَالماً .

وقد تُستعمل لليقين . (و) منه : قول الشاعر :

(حَسِبْتُ التُقى والجُودَ خَيْرَ تِجارةٍ)

رَبَاحاً إذا ما المرءُ أصْبَحَ ثَاقِلا [4]

وكـ " ظنّ " أيضاً " خَالَ " فَمِنَ استعمالها للرجحان . نحو : خِلْتُكَ مُتَحركاً (وخِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً) وللرجحان واليقين . كقوله :

خِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِناً [5]

---

(3) سورة البقرة 2 : 46 .

(4) من الطويل . للبيد بن ربيعة .

الشاهد : قوله (حسبت التقى والجود خيرَ) حيث جاء (حسب) بمعنى اليقين . فنصب مفعولين هما (التقى . وخير) . انظر : أساس البلاغة ص (74) مادة (ثقل) . ولسان العرب 11 : 88 (ثقل) . والمقاصد النحوية 2 : 382 . وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 : 44 .

(5) من المنسرح . بلا نسبة . والشطر الثاني (أشكو إليكم حُموة الألم) . ومعنى (ضمناً) مشتاق . و (حموة) شدّة الألم . الشاهد : نصب مفعولين هما ياء المتكلم في (خلتني) وثانيهما (ضمنا) بالفعل القلبي (خلتني) من (خال) بمعنى الرجحان . انظر : لسان العرب 13 : 260 (ضمن) . وأوضح المسالك 2 : 47 . والمقاصد النحوية 2 : 386 . وشرح التصريح 1 : 249 .

قد كنتُ أحجو أبا عمرٍ وأخا ثقةٍ

وقول الآخر :

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى

وقوله :

قد كُنْتُ أحْجُو أبَا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ

حَتَّى ألَمتْ بِنَا يَوماً مُلِمَّاتُ [12]

(و) مثلها " عَدَّ " نحو (قول الآخر :

فَلا تَعْدِدِ المولى شَرِيكَكَ فِي الغِنىَ) [13]

(و) مثلها " هبْ " نحو (قَوله) :

---

(12) من البسيط . لتميم بن مُقبل . كما نُسب لأبي شنبل الاعرابي . ومعنى (أحجو) أظنّ . و (ألمت) : نزلت . و (الملمات) جمع (ملمّة) وهي المصيبة أو النازلة .

الشاهد : قوله (أحجو أبا عمرو أخا ثقةٍ) استعمل (أحجو) بمعنى (أظنّ) فنصب مفعولين هما : (أبا عمرو) و (أخا ثقةٍ) . انظر : المقاصد 2 : 376 . وشرح التصريح 1 : 248 . وبلا نسبة في (لسان العرب) 2 : 315 (ضربح) . وأوضح المسالك 2 : 35 .

(13) من الطويل . للنعمان بن بشير الأنصاري الخزرجيّ . وعجز البيت : (ولكنّما المولى شريكك في العُدْمِ) ومعنى (لا تعدد) : لا تعدّ . و (المولى) : الحليف . و (العُدم) : الفقد . أو الفقر .

الشاهد : قوله (فلا تعدد) جاء بمعنى الظنّ . ونصب مفعولين هما (المولى) و (شريك) . وقد ورد البيتَ كاملاً في الحلبي ص (60) . انظر : المقاصد النحوية 2 : 377 . وشرح التصريح 1 : 248 . وبلا نسبة في شرح الأشموني 2 : 44 . والخزانة 3 : 57 .

فهبنـــي أمـــرءاً هالكـــاً ...

وقوله تعالى : ﴿ تجدوه عند اللّه خيراً ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إنّهم ألفوا آباءهم ضالين ﴾ وقولك : دريت زيداً قائماً ، وقول الشاعر :

فَقُلْـــتُ أجِـــرْنِـــي أبَـــا خَالِـــدٍ

وإلاّ (فهبنـــي امْـــرأً هَالِكـــا)[14]

وأمّا " وجد " فـإنّها تُفيد في الخبـــر يقينـــاً . نحو : وَجَدْتُ الصـــــدقَ مُنْجِـياً . (وقوله : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللّهِ هو خَـيراً ﴾ [15]) و) مثلهـا " ألْفَى " نحو (قـوله تعالى : ﴿ إنَّهُمْ ألْفَوْا آباءَهُمْ ضَالِّيْنَ ﴾ [16]) و) مثلها " درى " . نحو (قولك : دَرَيْتُ زَيْداً قَائماً) وقوله :

دُرِيْتَ الوَفِـيَّ العَهْدِ يا عُرْوُ فَاغْتَبِط[17]

(و) مثلها " تَعَلَّمْ " نحو (قول : الشاعر :

---

(14) من المتقارب . لابن همام السلولي .

الشاهد : قوله (فهبني أمرأً هالكاً) حيث جاءت كلمة (هبني) بمعنى (ظنّني) . ونصبت مفعولين هما الياء في (هبني) و (أمرأً) . انظر : لسان العرب 1 : 804 (وهب) . والمقاصد النحوية 2 : 378 . وشرح التصريح 1 : 248 . وشرح شواهد المغني 2 : 923 .

(15) سورة المزمّل 73 : 20 ﴿ وما تقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند اللّه هو خيراً وأعظم أجراً ﴾ .

(16) سورة الصافات 37 : 69 .

(17) من الطويل . وهو بلا نسبة . وعجز البيت : (فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حَميدُ) .

الشـــاهـــد : مجـــيء (درى) بمعنـــى (علـــم) فنصـــبت مفعـولـــين همـــا التـــاء في (دريـــت) و (الوفيّ) ومن النـــادر أن يتعـــدى الفعل (درى) بدون حرف الجرّ الباء . أو دون دخول همـــزة النقل عليه . انظر : أوضـــح المســـالك 2 : 33 . وشـــرح القطر ص (171) . والمقـاصـــد النحـوية 2 : 373 . وشـرح التصريح 1 : 247 .

تعلّم شفاء النفس قهر عدوها

وإذا كانت ظنّ بمعنى أتهم ، ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تتعد إلاّ إلى مفعول واحد ، نحو : ظننتُ زيداً بمعنى : اتهمتُهُ ورأيتُ زَيْداً ، بمعنى : أبصرتُه ، وعلمت المسألة بمعنى : عرفتها .

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والمكْرِ[18]

والأكثر وقوع " تعلّم " على " أنّ " المشددة وصلتها كقوله :

فَقِلْتُ تَعَلَّمْ أنّ للصيد غِرّةً[19]

ولمّا كان بعض هذه الأفعال المذكورة منها ما يُستَعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدّى إلى مفعولين ، أشار إلى الاحتراز عن ذلك بقوله (وإذا كانت " ظنّ " بمعنى " اتَّهَم " و " رَأى " بمعنى " أبْصَر " ، و " عَلِمَ " بمعنى " عَرَفَ " لم تَتَعَدَّ)[20] هذه الثلاثة (إلا إلى مفعول واحد) . ومثلها " حَجَا " بمعنى " قَصَدَ " (نحو : ظَنَنْتُ زَيْداً " بمعنى : اتَّهَمْتُهُ . ورأيتُ زيداً) أو الهِلالَ (بمعنى : أبْصَرْتُهُ . وعَلِمْتُ المسألة بمعنى : عَرَفْتُهَا) وحَجَوْتُ اللّه ، بمعنى : قَصَدْتُهُ . ولا يخفى أنّ " رَأى " بمعنى : " أبْصَرَ " ليستْ من أفعال القلوب فَلم يَشملْها قوله : " أولاً أفعال القلوب " . وقد

---

(18) من الطويل ، لزياد بن سيّار . وقوله (تعلّم) بمعنى : (اعْلَمْ) ومعنى البيت : اعلم أنّ شفاء نفوس الرجال أن يقهروا نفوس عدوهم : لذا يلزمك الإكثار في الاحتيال والمكر .

الشاهد : قوله (تعلّم شفاء النفس قهر) جاء (تعلّم) بمعنى (اعلم) ونصب مفعولين هما (شفاء) و (قهر) - انظر : المقاصد النحوية 2 : 374 . وشرح شواهد المغني 2 : 923 . الخزانة 9 : 129 وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 : 31 .

(19) " تعلم فإن للصيد غرة " في الأصل وهو مكسور . البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى . وعجز البيت (وإلا تضيّعها فإنّك قاتله) والغِرّة : الغفلة - انظر : أوضح المسالك 2 : 32 . والمقاصد النحوية 2 : 374 . وشرح التصريح 1 : 247 وشرح الأشموني 2 : 48 .

(20) انظر : الكتاب 1 : 40 .

النوع الثاني : أفعال التَّصْيير ، نحو : جَعَلَ ، وَرَدَّ ، واتّخذَ ، وصَيّرَ ، ووَهَبَ ...

قال اللّه تَعالى : ﴿ فجعلناه هَباءً منثوراً ﴾ وقال تعالى : ﴿ ولو يردّونكم بَعْدَ إيمانِكُم كُفّاراً ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ واتخذ اللّه ابراهيمَ خليلاً ﴾ ، ونحو : صيّرتُ ، .....

تُستعمل " وَجَدَ " بمعنى حَزِنَ أو " حَقَدَ " فلا تتعدى بنفسها . يُقال : وَجَدَ زَيْدٌ إذا حَزِنَ . أو حَقَدَ[21] .

(النوع الثاني) من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفْعَالُ التَّصيير) . سُمّيت بذلك لدلالتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة أخرى (نحو : جَعَلَ ، وَرَدَّ ، واتَّخَذَ ، وصَيَّرَ ، ووَهَبَ) وإتيانه بـ " نحو " في أولها إشارة إلى عدم انحصارها فيما ذكره . واستُفيدَ من ذكر " جَعَلَ " أنّها تكون تارةً قلبيّةً وتارةً تصييرية .

وأشار إلى أمْثلتها على الترتيب . بقوله (قال اللّه تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثوراً ﴾[22]) فالهاء مفعول أوّل . و " وهَباءً " مفعول ثانٍ . و " منثوراً " نعتُ " هَباءً " . [(وقال تعالى : ﴿ لو يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إيمَانِكُم كُفّاراً ﴾) فالكاف مفعول أوّل . والميم علامة الجمع . و " كفاراً " مفعول ثانٍ][23] (وقال تعالى : ﴿ واتَّخذ اللَّهُ إبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾[24]) فـ " إبْرَاهِيمَ " مفعول أوّل . و" خَليلاً " مفعول ثانٍ (ونحو : صَيَّرْتُ

---

(21) انظر : لسان العرب 3 : 446 (وجد) .

(22) سورة الفرقان 25 : 23 .

(23) ساقط من الأصل . والآية من سورة البقرة 2 : 109 ﴿ ودّ كثير من أهل الكتاب لو يردّونكم من بعد إيمانكم كفاراً ﴾ .

(24) سورة النساء 4 : 125 .

الطينَ خَزَفاً وقالوا : وهبني اللّه فِداءك .

واعلم أنّ لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام : الأوّل . الإعمال وهو الأصل . وهو واقع في الجميع .

الثاني : الإلغـــاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحـلاً لضعف العامل بتوّســـطه ، أو تأخّره . نحو : زيدٌ ظننتُ قَائمٌ . .....

الطِينَ خَزَفاً) فـ " الطينَ " مفعول أوّل . و " خزفاً " مفعول ثانٍ . (وقالوا) في الدعاء (وهبني اللّه فِدَاءَكَ)[25] . أي صَيَّرني . وهو قليـــل . فياء المتكلّـــم مفعـــول أوّل . و : فِداءَكَ " مفعول ثانٍ .

(واعلم أنَّ لأفـعال هذا البـاب ثلاثـــة أحكام : الأوّل الإعمـال . وهو الأصل[26] . وهو واقع في الجـميع) أي في جميـع أفعال هذا البـاب الجامد منهـا . والمتصّرف . القـلبي والتَصْيـيريّ . ويختصّ الحكمـان الباقيـان بالقلبي المتصرّف كـما سيـأتي . وقد يَعرض الثـالث منها [لكلّ] فعل يدلّ على الشكّ . أو يتضـمّن مَعْنَى العلم . وإنْ كان قاصراً كمـا أشار إليه الرضي[27] . وإنّمـا لم يكتفِ بقـوله : " وهو الأصل " : لأنه لا يلزم من أصـالة الشيء للشـيء وجـوده له . لجواز أنْ يَمْنَعَ من ذلك مانـعٌ . وإنْ كان الأصل عدم وجود المانع[28] .

الحكم (الثاني : الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحـلاً : لضعف العامل)[29] القلبي المتصـرّف عن العمل (بتوسُّطه) بين المبتدأ والخبـر . (أو تأخّره) عنهمـا . (نحو : زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائمٌ) مثال لتوسّطه . ومنه قوله :

---

(25) انظر : أوضح المسالك 2 : 52 .

(26) انظر : الكتاب 1 : 39 ، 40 .

(27) ما بين قوسين معقوفين ساقط من الأصل - انظر : شرح الكافية 4 : 156 - قار يونس .

(28) أي أن الأصل في أفعال القلوب جـميعها العـمل . ولكن قد يعرض لهن ما يضعـفهنّ عن العمل . فيعـملهن معه بمرجوحية . فالإلغاء فيها جائز لا واجب . وهو مذهب الجمهور - انظر : " الارتشاف " 67 : 3 - 68 .

(29) قال الرضي في شرح الكافية 4 : 155 " الإلغاء إبطال العمل لفظاً ومعنىً " .

وزيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ وهو جائز لا واجب . والإلغاء المتأخّر أقوى من إعماله . والمتوسط بالعكس .

وفي الأراجيزِ خِلتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ [30]

فوّسط الفعل بين " اللؤم والأراجير " وألغي لتوسطه [31] . (و) نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ) مثال لتأخّره . ومنه قوله :

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ [32]

فَأَخَّرَ الفعل عن المبتدأ والخبر وأَلْغِيَ : لضعفه بالتأخير . (وهو) أي الإلغاء (جائزٌ) . إذ هو أمرٌ اختياري . راجع إلى المتكلّم . فيجوز معه الإعمال . (لا واجب) : لأنّ سببه لا يقتضي ذلك (وإلغاء) العامل (المتأخّر) عنهما (أقوى من إعماله لضعفه بالتأخير [33] .

(والمتوسّط بالعكس) فَإعماله أقوى من إلغائه : لأنّ العامل اللفظيّ أقوَى من المعنويّ . وهذا ما جزم به في التَوْضِيح [34] . وقيل الإلغاء والإعمال مع التوسّط على حدٍّ سواء [35] : لأنّ ضَعف العامل بالتّوسط سَوَّغَ مقاومة الابتداء له . فَلِكُلٍّ منهما

---

(30) من البسيط . لجرير يهجو عمر بن لجأ . وصدر البيت (أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني) والأراجيز : الشعر من بحر الرجز . والخور : الضعف - انظر : ملحق ديوان جرير ص (1028) . وشرح أبيات سيبويه 1 : 407 . ولسان العرب 11 : 226 (خيل) . و (الخوارا) في الحلبي ص (61) وهو خطأ .

(31) " لضعفه بالتوسط " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (61) . وانظر : الكتاب 1 : 119 .

(32) من الطويل . لأبي أسيدة الدبيري . وتمام البيت :
هما سيدانا يزعمان وإنّما *** يسودانا إنْ أيسرت غنماهما - انظر : المقاصد النحوية 2 : 403 . ولسان العرب 5 : 295 (يسر) . وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 : 59 .

(33) انظر : أوضح المسالك 2 : 60 .

(34) لابن هشام 2 : 60 .

(35) انظر : أوضح المسالك 2 : 60 .

الثالث : التعليق وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً بمجيء ما له صدر الكلام بعده . وهو لام الابتداء . نحو : ظَننتُ لزيدٌ قائمٌ .

و " ما " النافية كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤلاء ينطلقون ﴾ و " لا " النافية نحو : علمتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرو . و .....

(الثالث : التَّعليق) للعامل القلبي المتصرّف (وهو إبطال العمل) وجوباً (لفظاً لا مَحَلاً بِمَجيء ماله صدر الكلام بعده) أي العامل . (و) ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء . نحو : ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) فجملة " زَيدٌ قَائِمٌ " في محلِّ نَصْب معلّق عنها العامل في اللفظ بلام الابتداء[43] : لأنَّ لها الصدرَ فَلا يتخطّاهَا العاملُ . فَمِنْ حيث اللفظِ رُوْعِيَ ما له الصدر . ومن حيث المعنى رُوْعِيَ العامل . فَقِيل له " عامل " مَعْنىً وتقديراً : لأنّ معنى ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائمٌ . ظَنَنْتُ قِيامَ زَيْدٍ . كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين[44] . ومن ثَمَّ جَازَ عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقيّة . نحو : عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وبَكْراً قَاعِداً .

(و ما النافية) مطلقاً (كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُونَ ﴾[45]) وقولك : عَلِمْتُ واللّهِ ما زَيْدٌ قَائِمٌ . (و " لا " النافية) في جواب القسم . كما في " التوضيح والشذور "[46] . (نحو : عَلِمْتُ) واللّهِ (لا زَيْدٌ قَائِمٌ ولا عَمْرٌو) . (و) مثلها

---

(43) انظر : سيبويه 1 : 149 ، 236 .

(44) أي المفعول الأوّل والثاني .

(45) سورة الأنبياء 21 : 65 .

(46) انظر : ابن هشام " التوضيح " 2 : 62 . و " الشذور " ص (343) .

" إنْ " النافية ، نحو : علمت واللّهِ إنْ زَيْدٌ قَائم وهمزة الاستفهام ، نحو : أزيدٌ قَائمٌ أم عمرو ، وكون أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو : علمت أيُّهم أبوكَ ، فالتعليق واجب إذا وجد شيء من هذه .

(" إنْ " النافية) في جواب القسم (نحو : عَلِمْتُ واللّهِ إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) : لأنّ لهما حينئذٍ صدر الكلام لحلولهما محلّ أدوات الصدر ، إذ الحروف التي يُتَلَقَّى بها القَسم لها الصدرُ . فجملةُ القَسم وجوابه في المثالين معلّق عنها العاملُ لفظاً . وهي في محلّ نصب على المفعولية لِـ " عَلِمْتُ " . (وهمزة الاستفهام نحو : أَزَيْدٌ قَائِمٌ أمْ عَمْرٌو . وكون أحد المفعولين) الأوّل . والثاني (اسم استفهام . نحو : عَلِمْتُ أيُّهُم أبوكَ) . أو مضافاً إلى ما فيه معنى الاستفهام . نحو عَلِمْتُ أبو مَنْ زَيْد " .

وظاهر عبارته أنّ التعليق بالاستفهام يجري في الظنّ وما رادفه . قال الرضي : " ولم يُسمع "[47] . والحاصل أنّ [الفعل] القلبي[48] في هذه الأمثلة يجب إبطال عمله بحسب اللفظ وإبقاء عمله بحسب المعنى . والجملة بعده منصوبة المحلّ به . كأنّك قلت : عَلِمْتُ أحَدَهُمَا بِعَيْنِه قَائِماً . أو عَلِمتُ زَيْداً غَيْرَ قَائِمٍ . وعَلِمْتُ[49] زَيْداً قَائِماً (فالتَّعليقُ) للعامل (واجبٌ إذا وُجِدَ شيءٌ من هذه) المعلقات المتقدّمة . بخلاف الإلغاء فإنّه جائز .

---

(47) انظر : الرضي " شرح الكافية " 4 : 166 . قال : " ولم يسمع مثل ذلك في الظنّ الذي هو لترجيح أحد المجوزين على الآخر " .

(48) ساقط من الأصل .

(49) " عملت " في الحلبي ص (61) وهو تصحيف .

.....

واعْلَمْ أنَّ محلَّ وجوب التعليق إذا كانت أداةُ التَّعليق مقدّمةً على المفعولين معاً . أو كان المفعول الأوّل اسم استفهام . أو مضافاً إليه كما تقدّم . فَإن كَانَ الاستفهام في الثاني . نحو عَلِمْتُ زَيْداً أَبو مَنْ هو . فالتعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن . ويدلّ لذلك قول " التسهيل "[50] : " ونصبُ مفعولٍ . نحو : عَلِمْتُ زَيْداً أَبو مَنْ هو أولى من رفعه "[51] وبذلك صرّح في شرحه على " كافيته "[52] . وقال الرضي : " وإذا صُدِّر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام . فالأوْلَى ألاّ يعلّق فعل القلب عن المفعول الأوّل . نحو : عَلِمْتُ زَيْداً أَبو مَنْ هو "[53] انتهى .

ومنهم مَنْ منع تسمية ذلك تعليقاً وبهذا جَزَمَ الزمخشري في سورة الملك . فقال في قوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوَكُم أَيُّكُم أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾[54] إنّ هذا لا يُسَمّى تعليقاً وإنّما التعليقُ أنْ يَقَعَ بعد الفعل ما يَسدُّ مَسَدّ المفعولين معاً[55] . انتهى .

" والتعليقُ مَأخوذٌ من قولهم : امرأةٌ مُعَلَّقة . أي مفقودة الزوج . تكون كالشيءِ المعلّق . لا مع الزوج لفقدانه . ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوّج . فالفعل المعلّق ممنوع من العمل لفظاً . عاملٌ في معنىً وتقديرٍ " . قاله الرضيّ[56] .

---

(50) لابن مالك ص (73) .

(51) وعلل ذلك في " شرح التسهيل " 2 : 90 قائلاً " اختير نصبه لأنّ العاملَ متسلّط عليه بلا مانع . ويجوز رفعه لأنّه والذي بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى . فكأنّه في حيز الاستفهام . والاستفهام مشتمل عليه " .

(52) " في شرحه على " في الأصل - انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 561 .

(53) انظر : 4 : 161 .

(54) سورة الملك 67 : 2 .

(55) انظر : تفسير الكشّاف 4 : 575 .

(56) انظر : شرح الكافية 4 : 159 . وذلك كقوله تعالى في سورة النساء 4 : 129 ﴿ فتذروها كالمعلّقة ﴾ .

ولا يدخل التّعليق ولا الإلغاءُ في شيء من أفعال التصيير ، ولا في قلبي جامد ، وهو اثنان : هَبْ وتعلّم ، فَإنّهما ملازمان صيغة الأمر ، وما عداهما من أفعال الباب يتصرّف، يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما إلاّ وَهَبَ من أفعال التصيير فإنّه ملازم لصيغة الماضي ، ولتصاريفهنّ ما لَهُنّ ممّا تقدّم من الأحكام وتقدّمت بعض أمثلة ذلك .

ويجوز حذف المفعولين أو أحدهما .

(ولا يدخل التّعليق ولا الإلغاءُ في شيءٍ من أفعال التصيير) لقوّتها (ولا في قلبيّ جامد) لعدم تصرّفها (وهو اثنان : هَبْ وتَعَلَّم) بمعنى : اعْلَم (فإنّهما ملازمان صيغة الأمر ، وما عداهما من أفعال الباب يتصرّف) بمعنى أنّه (يأتي منهما المضارع والأمر وغيرهما) من المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول (إلاّ وَهَبَ[57] من أفعال التصيير فإنّه ملازم لصيغة الماضي . و) يَثْبُتُ (لتصاريفهنّ ما) يَثْبُتُ (لَهُنّ ممّا تقدّم من الأحكام) . فإنْ كان الفعل قلبياً ثَبَتَ لمتصرفاته الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق ، وإنْ كان من أفعال التصيير ثَبَتَ لمتصرفاته العمل فقط (وتقدّمت بعض أمثلة) المضارع من (ذلك) . ومثال إعمال المصدر ، نحو : أعجَبني ظَنُّكَ زَيْداً عَالِماً ، واسم الفاعل ، نحو : أنا ظَانٌّ زَيْداً عالماً ، ومثال الإلغاء ، نحو : زَيْدٌ أظُنُّ قَائِمٌ و زَيْدٌ قَائِمٌ أنا ظَانٌّ ، [والتعليق][58] ، نحو : أنا ظَانٌّ ما زَيْدٌ قَائِمٌ ، وأعْجَبني ظَنُّكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ .

(ويجوز حذف المفعولين) لأفعال القلوب بالإجماع ، (أو أحدهما) الأوّل أو الثاني عند الجمهور ، ولكنّه قليل ، وكانَ يَنْبَغِي ألاّ يُحْذَف : لأنّ المفعولين هنا بمنزلة اسم

---

(57) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 2 : 62 .

(58) ساقط من الأصل .

لدليل . نحو : ﴿ أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون ﴾ . أي : تزعمونهم شركاءَكم .

وإذا قيل لك : مَنْ ظننت قائماً . فتقول : ظننتُ زيداً . أي : ظننتُ زيداً قَائماً .

وعدّ صاحب الآجروميّة من هذه الأفعال سَمِعْتُ . تَبعاً للأخفش ومَنْ وافقه . .....

واحد . لأنّ مَضْمُونَهُما هو المفعول به في الحقيقة : لأنّ معنى : ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً . ظَنَنْتُ قِيَام زَيْدٍ . فَحَذْفُ أحدهما كحذف آخر الكلمة الواحدة . (لدليل) يدلّ على حَذْفِهما أو حذف أحدهما . (نحو : ﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُم تَزْعُمُونَ ﴾ [59] . فحذف مفعولي " تَزْعُمُونَ " لدليل ما قبلهما عليهما (أي : تزعمونهم شَرَكَاءَكُم) [60] . ومِنْ حذف الأوّل . نحو : ﴿ ولا يَحْسَبَنَّ الذين يَبْخَلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ من فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُم ﴾ [61] أي : بُخْلُهُم هُوَ خَيراً لهم [62] .

(و) من حذف الثاني ما (إذا قِيل لك : مَنْ ظَنَنْتَ قَائِماً فتقول) في جوابه (ظَنَنْتُ زيداً) . تقديره (أي : ظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً) فحذف " قَائماً " لدلالة السؤال عليه . وأما حذفهما . أو أحدهما لغير دليل فلا يجوز لعدم الفائدة حينئذٍ [63] .

(وعدّ صاحبُ الآجروميّة من هذه الأفعال) الناصبة للمبتدأ أو الخبر (سَمِعْتُ) إذا دَخَلَ على ما يُسْمَع [64] (تَبعاً للأخفش ومَنْ وافقه) [65] . قال أبو

---

(59) سورة الأنعام 6 : 22 . وانظر : العكبري " التبيان " 1 : 487 .

(60) " شركائي " في الحلبي ص (62) وذلك في سورة القصص 28 : 74 .

(61) سورة آل عمران 3 : 180 .

(62) ساقط من الأصل - انظر : العكبري " التبيان " 1 : 314 .

(63) أجاز البعض الحذف مع عدم وجود دليل مستدلّين بقوله تعالى في سورة البقرة 2 : 216 . و 232 ﴿ والله يعلمُ وأنتم لا تعلمون ﴾ - انظر : أوضح المسالك 2 : 70 .

(64) " على ما لا يُسمع " في الحلبي ص (62) وهو غلط - انظر : متن الآجرومية ص (124) بتعليق (الشيخ أحمد العاملي) .

(65) منهم : الفارسي . وابن مالك - انظر : شرح الكافية الشافية 2 : 547 . والبحر المحيط 6 : 302 .

ولا بدّ أنْ يكون مفعولها الثاني جملة ممّا يُسمع ، نحو : سمعت زيداً يقول كذا ، وقوله تعالى : ﴿ سمعنا فتًى يذكرهم ﴾ . ومذهب الجمهور أنّها فعل مُتعدٍّ إلى واحدٍ . فإن كان معرفةً كالمثال الأوّل فالجملة التي بَعْدَهُ حالٌ ، وإن كان نكرة كما في الآية فالجملة صفة . واللّه أعلم .

حيّان[66] (ولا بُدّ أنْ يكون مفعولها الثاني جملة ممّا يُسْمَع ، نحو : سَمِعْتُ زَيْداً يقول كذا) لا سمعته يَخْرُجُ . إذ الخروج لا يُسْمَع . فـ " زَيْداً " مفعول أوّل ، وجملة " يقول كذا " في محلّ نصب على أنّها مفعول ثانٍ . (و) مثله (قوله تعالى : ﴿ سَمِعْنَا فَتىً يَذْكُرُهُمْ ﴾[67] . وبهذه الآية احتجّ الأخفش ، ولا حجّة فيها كما ستعرفه .

فَإن دخلتْ على ما يُسْمَع تَعَدّت إلى واحد فقط بلا حذف ، نحو : سَمِعْتُ القُرآنَ ، (ومذهب الجمهور أنّها)[68] لا تَنْصِبُ مفعولين . بل هي (فِعْلٌ مُتعدٍّ إلى واحد) : لأنّها من أفعال الحواس . وهي لا تتعدّى إلاّ إلى واحد . (فَإن كان) ذلك الواحد (معرفة كالمثال الأوّل فالجملة التي بعده) وهي " تقول " في محلّ نصب على أنّها (حال) من المفعول . لأن الجمل بعد المعارف أحوال (وإنْ كان نكرةً كما في الآية) التي احتجّ بها الأخفش (فالجملة) التي بعده وهي " يذكرهم " في محلّ نصب على أنّها (صفة) . لأنّ الجمل بعد النكرات صفات (واللّه أعلم) .

---

(66) انظر : ارتشاف الضرب 3 : 62 .

(67) سورة الأنبياء 21 : 60 ﴿ قالوا سمعنا فتًى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾ - انظر : العكبري " التبيان " 1 : 921 قال : " قوله تعالى (يذكرهم) مفعول ثانٍ (لسمعنا) " .

(68) انظر : السيوطي " الهمع " 1 : 484 - شمس الدين .

بَابُ المنصوبات مِنَ الأسماء

المنصـــوبات خمسة عشر ، وهي : المفعول به ومنه المنـــادى ، كما سيأتي ، والمصدر ، ويُســـمى المفعول المطلق ، وظرف الزمان وظرف المكان ، ويسمى مفعولاً فيه ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه ، والمشبّه بالمفعول به ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، .....

(بابُ المنصوبات من الأسماء)

المنصـــوباتُ جمع منصـــوب لما مرّ[1] . وهو ما اشتملَ على عَلَم المفعوليّة . وهو الفتحة والكسرة والألف والياء . (المنصوبات) من الأسماء (خمسة عشر) منصوباً (وهي) على سبيل الإجمال والتعداد (المفعول به) . نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً . (ومنه) الاسم (المنادى) بجميع أقسامه . نحو : يا عَبْدَ اللّه (كما سيأتي بيانه)[2] في محلّه (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعوليّة المطلقة (ويُسمَّى المفعول المطلق) : لعدم تقييده بحرف . نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً . (و) ثالثها (ظرف الزّمان) نحو : صُمْتُ يَوماً (وظرف المكان) نحو : اعتكَفْتُ أمَامَكَ (و) كلّ منهما (يُسمّى مفعولاً فيه) لوقوع الفعل فيه . (و) رابعها (المفعول لأجْلِه) نحو : قُمْتُ إجْلالاً لَكَ . (و) خامسها (المفعول معه) . نحو : سِرْتُ والنِيلَ . (و) سادسها (المشبّه بالمفعول به) . نحو : " زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ " بالنصب . (و) سابعها (الحال نحو : جَاء الأمِيرُ رَاكِباً . (و) ثامنها (التمييز)[3] في بعض أحواله . نحو : طَابَ مُحَمدٌ نَفْساً . (و) تاسعها (المستثنى) في بعض أحواله أيضاً نحو : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ

---

(1) انظر : باب المرفوعات ص (171) من التحقيق .

(2) انظر : ص (300) من التحقيق .

(3) " لما تبيز " في الحلبي ص (62) وهو خطأ .

وخبر كان وأخواتها ، وخبر الحروف المشبّه بليس ، وخبر أفعال المقاربة ، واسم إنّ وأخواتها ، واسم " لا " التي لنفي الجنس ، والتابع للمنصوب ، وهو أربعة أشياء كما تقدّم .

بَابُ المفعول به

إلاَّ قَلِيلاً ﴾ [4] . (و) عاشرها (خبر كَانَ وأخواتها) . نحو : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً . (و) حادي عشرها (خبر الحروف المشبَّهة بِلَيْسَ) نحو : مَا زَيْدٌ قَائِماً . (و) ثاني عشرها (خبر أفْعَال المقاربة) نحو : كَادَ زَيدٌ يَقومُ . (و) ثالث عشرها (اسم إنّ وأخواتها) . نحو : إنَّ زَيْداً قَائِمٌ . (و) رابع عشرها (اسم لا الَّتي لِنَفْي الجنس) نصاً . نحو : " لا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ " . وقد تقدّم الكلام على خبر كان وما بعدها في المرفوعات . (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب . وهو أربعة أشياء كما تقدّم) أيضاً في المرفوعات أنّ التابع للمرفوع كذلك . ولم يَذْكر مفعولي " ظنّ وأخواتها " لاندراجهما في المفعول به كالمنادى . ولها أبواب تُذكَر فيها تفاصيلها .

وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال :

(بَابُ المفْعُول بِه)

أي الذي فُعِلَ بِه فِعْلٌ . والمفاعيلُ خمسة . وبدأ بها : لأنَّها الأصل في النصب . وغيرها محمولٌ عليها . وبدأ منها بالمفعول به : لأنّه أحوج إلى الإعراب : لالتباسه [5]

---

(4) سورة البقرة 2 : 249 .

(5) في الأصل : لا لقياسه . وهو خطأ .

وهو الاســـم الذي يقع عليه الفعل نحو : ضربتُ زيداً ، وركبتُ الفرس ، ﴿ واتقوا اللّه ﴾ ، و ﴿ يقيمون الصلاة ﴾ ، وهو على ، .....

بالفاعل[6] . ولأنّه أكثر استعمالاً . (وهو الاسم الذي يَقَعُ عليه الفعلُ) . أي فعل الفاعل (نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً) . فَـ " زيداً " مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه . (وَرَكِبْتُ الفَرسَ) . فَـ " الفَرسَ " مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه . وليس المراد بالوقوع . الوقوع الحسّيّ كما في هذين المثالين . لعدم جريانه فيما مَثَّلَ به مِنْ نحو : (﴿ واتَّقُوا اللّهَ ﴾[7] . و) نحو (﴿ يُقِيمُون الصَّلاةَ ﴾[8]) . بل الوقوع المعنوي . وهو تعلّق فعل الفاعل بشيء من غير واسطة[9] . بحيث لا يُعْقَل الفعل بدون تعقّل ذلك الشيء . سواء نسب إليه الفعل بطريق الإثبات كما مَثَّل . أو بطريق النَّفي . نحو : لَمْ أضْرِبْ زَيْداً .

وعَلامةُ المفعول به أنْ يُخْبَرَ عنه باسم مفعول[10] تَامٍ من لفظ فعله[11] (وهو على

---

(6) المفعول به هو المفعول الوحيد من المفاعيل الخمسة الذي يلتبس بالفاعل . نحو : شكر موسى عيسى . كما أنّ علامة المفعول به والفاعل أن يخبر عنهما باسم مفعول تام كما سيأتي .

(7) سورة البقرة 2 : 194 .

(8) سورة المائدة 5 : 55 ﴿ والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ﴾ .

(9) " واسطة حرف جر " في الحلبي ص (63) .

(10) نقول في الأمثلة السابقة : " زيد مَضروب . والفرس مركوب . واللّه مُتقَى . والصلاة مُقامة " - انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 334 قال " والأقرب في اسم المفعول به أن يقال هو ما يصحّ أن يُعَبّر عنه باسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله المثبت أو المجهول " 1 . هـ وبذلك تخرج بقية المفعولات لأنّها مقيّدة .

(11) جاء في حاشـــية الأصل : " كقولك ركب زيد الفرس . فالفرس مركوب . وتدبّر زيد الكتاب . فالكتاب متدبَّر وقولي (تام) احترازاً مما يصـــدق عليه اســـم مفعول مفتقر إلى حرف جرّ . نحو : سرت يوم الجمعة . فيوم الجمعة مسير فيه . وضربتُ زيداً تأديباً . فالتأديب مضروب له " وهذه الحاشية مأخوذة من " شرح الألفية " لابن الناظم ص (244) .

قسمين : ظاهر ومضمر . فالظاهر ما تقدّم ذكره . والمضمر قسمان : متّصل نحو : أكْرَمَنِي وأخواته . ومنفصل . نحو : إيّاي وأخواته . وقد تقدّم ذلك في فصل المضمر . .....

قِسْمَين : ظَاهِرٍ ومُضْمَرٍ) كما أنّ الفاعل كذلك . (فالظاهر ما تقدّم ذكره) من الأمثلة . (والمضمر قسمان) : أحدهما (متّصل) بعامله لا يستقلّ بِنَفْسِهِ . وهو اثنا عشر ضميراً . اثنان للمتكلّم . وخمسة للمخاطب . وخمسة للغائب . (نحو) الياء من (أكْرَمَنِي) للمتكلّم وحده (وأخَواتِهِ) وهي : " أكْرَمَنَا " للمتكلّم ومعه غيره . أو للمعظّم نَفْسِه . و " أكْرَمَكَ " بفتح الكاف للمذكّر المخاطب . و " أكْرمَكِ " بكسرها للمؤنثة المخاطبة . و " أكْرَمكما " للمثنّى المخاطب مطلقاً . و " أكرمكم " لجمع المذكّر المخاطب و " أكرمَكُنَّ " لجمع المؤنّث المخاطب . و " أكْرَمَهُ " مذكّر الغائب . و " أكْرَمَهَا " للمؤنثة الغائبة و " أكْرَمهُمَا " للمثنّى الغائب مطلقاً . و " أكْرَمَهُم " لجمع المذكّر الغائب . و " أكْرَمَهُنَّ " لجمع المؤنّث الغائب .

(و) ثَانِيهما (مُنْفَصِل) يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِه . وهو أيضاً اثنا عَشَرَ ضميراً على ما تقدّم . (نحو : إيَّايَ) أكْرَمْتَ (وأخواته) من إيَّانَا . إيَّاكَ . إيَّاكِ . إيَّاكُمَا . إيَّاكُم . إيّاكُنْ . إيَّاهُ . إيّاهَا . إيَّاهُمَا . إيَّاهُم . إيّاهُنَّ . (وقد تقدّم ذلك) جميعه (في فصل المضمر) وبيان المتّصل والمنفصل منه .

والأصل فيه أنْ يتأخّر عن الفاعل ، نحو : ﴿ وورث سليمان داود ﴾ . وقد يتقدّم على الفاعل جوازاً ، نحو : ضَرَبَ سعدى موسى ، ووجوباً ، نحو : زَانَ الشجرَ نُورُهُ . وقد يتقدّم على الفعل والفاعل .

(والأصل فيه) أي في المفعول به (أنْ يتأخّر عن الفاعل) بأن يُذكر بعده لكونه فضلةً (نحو : ﴿ وَوَرِثَ سُلَمانُ دَاوُدَ ﴾ [12] . وقَدْ يتقدّم على الفَاعِل) بأنْ يتوسّط بينه وبين الفعل . إمّا (جوازاً . نحو : ضَرَبَ سُعْدَى مُوسَى . و) إمّا (وُجُوباً . نحو : زَانَ الشجَرَ نُورُهُ [13] . وقد يتقدّم على الفعل والفاعل) جميعاً جوازاً . ووجوباً . نحو : ﴿ فَرِيقاً هَدَى ﴾ [14] و ﴿ أَيَّامًّا تَدْعُوا ﴾ [15] كما تقدّم جميع ذلك في بَابِ الفاعل . وذكره هنا زيادة إيضاح .

ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدّمه . نحو : ﴿ إنْ كُنْتُم للرُّؤيا تَعْبُرُون ﴾ [16] و ﴿ لِلذينَ هم لِرَبِّهم يَرْهَبُونَ ﴾ [17] وتُسَمَّى هذه اللام مقوّية ؛ لأنّها قَوَّت العامل حتى وصل إلى المفعول المتقدّم ؛ لأنّه بتقدّمه عليه ضعف عن الوصول إليه . وإنّما جَازَ تقديم المفعول على الفعل . ولم يجزْ تقديم الفاعل عليه ؛ لأنَّ الفاعل مرفوع . فلو تقدّم اشتبه

---

(12) سورة النمل 27 : 16 .

(13) انظر : أبو حيان " ارتشاف الضرب " 2 : 274 .

(14) سورة الأعراف 7 : 30 .

(15) سورة الإسراء 17 : 110 ﴿ أيّاماً تَدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ .

(16) سورة يوسف 12 : 43 . قال العكبري في " التبيان " 2 : 733 " للرؤيا) : اللام فيه زائدة تقوية للفعل لما تقدّم مفعوله عليه . ويجوز حذفها في غير القرآن ؛ لأنّه يُقال : عَبَّرْتُ الرؤيا "

(17) وسورة الأعراف 7 : 154 ﴿ ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي نسختها هُدًى ورَحْمَةٌ للذين هم لربهم يرهبون ﴾ .

ومنه ما أضمر عامله جوازاً نحو : ﴿ قالوا خيراً ﴾ ووجوباً في مواضع منها باب الاشتغال . وحقيقته أن يتقدّم اسم ويتأخّر . عنه . أو وصف مشتغل بالعمل في ضمير .....

بالمبتدأ . بخلاف المفعول : لأنّ إعرابه النّصب . فلو انتفى الإعراب عنه[18] لفظاً امتنع تقديمه على الفعل أيضاً .

والنّاصبُ للمفعول به إمّا فعل مُتعدٍ كما تقدّم . أو وصفه . نحو : ﴿ إنَّ اللّه بَالِغُ أمْرِهُ ﴾[19] . أو مصدر . نحو : ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللّهِ النّاسَ ﴾[20] . أو اسم فعله . نحو : ﴿ عَلَيْكُم أنْفُسَكم ﴾[21] . والأصل في ناصبه أنْ يكون مذكوراً . وقد يُضمر كما أشار إليه بقوله (ومنه) . أي المفعول به (ما أضْمِرَ) أي قُدّر (عَامِلُهُ) لقيام قرينة تدلّ عليه (جوازاً . نحو) : ﴿ وَقِيلَ لِلّذين اتّقَوا مَاذَا أنْزَلَ رَبُّكُمْ (قَالُوا خيراً ﴾[22]) أي أنْزَلَ خيراً . (وَوُجُوباً في) سبعة (مواضع) ذكر (منها) هنا موضعين :

(بَابَ الاشتغال) . أي اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق[23] . (وحقيقته أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل . أو وصف مشتغلٌ بالعمل في) محلّ (ضمير

---

(18) " منه " في (ب) و (د) و (هـ) والحلبي ص (63) .

(19) سورة الطلاق 65 : 3 . وانظر ابن خالويه " الحجة في القراءات السبع " ص (347) .

(20) سورة البقرة 2 : 251 .

(21) سورة المائدة 5 : 105 ﴿ يا أيّها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ﴾ . قال أبو حيان في " البحر المحيط 4 : 41 " و (عليكم) من كلم الإغراء . وله باب معقود في النحو . وهو معدود في أسماء الأفعال ... و (عليكم) اسم لقولك الزم فهو متعدّ . فلذلك نصب المفعول به " .

(22) سورة النحل 16 : 30 . وقد كتبت هذه الآية الكريمة خطأً في الأصل و (د) . و (هـ) و (الحلبي ص 63) . إذ تمّ الخلط بينها وبين الآية (24) من نفس السورة . وصارت آية ملفقة هي : ﴿ وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً ﴾ أمّا الآية (24) فتقول : ﴿ وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين ﴾ .

(23) انظر : سيبويه 1 : 80 . قال الشيخ ياسين في حاشيته على (مجيب الندا) للفاكهي 2 : 80 " التعريف المتقدّم خاص بالاشتغال في المنصوبات " وهو نفس هذا التعريف الذي أورده الفاكهي في الكتابين .

الاسم السابق ، أو في ملابسه عن العمل في الاسم السابق ، نحو : زيداً اضربْهُ ، وَزَيْداً أنَا ضارِبُهُ الآنَ ، أو غداً ، وزيداً ضربتُ غُلامه ، وقوله تعالى : ﴿ وكلّ انسان ألزمناه طائره في عنقه ﴾ ، فالنصب في ذلك كلّه بمحذوف وجوباً يفسّره ما بعده ، ....

الاسم السابق ، أو) بالعمل (في) اسم (ملابسه) أي الضمير (عن العمل) لفظاً ، أو محلاً (في الاسم السابق) لولا اشتغاله بذلك العمل فيه ، (نحو : زَيْداً اضْرِبْهُ) ، مثال لما اشتغلَ فيه الفعلُ بضمير الاسم السابق ، (وزَيْداً أنَا ضَارِبُه الآنَ ، أو غَداً) مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير ، قوله " الآنَ أو غَداً " للإشارة إلى أنّ شرط الوصف أنْ يكونَ عاملاً ، ولا بدّ مع ذلك أنْ يكون صالحاً للعمل فيما قبله ، فخرجَ عن ذلك ، نحو : " زَيْدٌ أنتَ ضَارِبُهُ أمسِ " ؛ لأنّه غير عامل ، " وزَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ " ؛ لأنّ الصلة لا تعمل فيما قبلها (وزَيْداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ) مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس ولم يذكر مثالاً لما اشتغل فيه الوصف بالملابس[24] .

(و) من الأوّل[25] (قوله تعالى : ﴿ وكلَّ إنْسَانٍ ألْزَمْنَاه طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾[26] فالنصبُ في ذلك كلّه) يعني أنّ الاسم في جميع الأمثلة المذكورة منصوب (بمحذوف) أي بعامل محذوف ، فعلاً كان ، أو وصفاً (وجوباً) لا يجوز إظهاره مماثل للمذكور معنى ، أو مُسْتَلْزِمٌ له[27] (يُفَسِّرُه ما بعده) فلا يجوز الجمع بينهما[28] ؛ لامتناع الجمع بين

---

(24) نحو : أنا ضاربٌ غلامَه الآن أو غداً .

(25) أي اشتغال الفعل بالعمل في الضمير .

(26) سورة الاسراء 17 : 13 .

(27) فالإهانة ملازمة للضرب - مثلاً -

(28) أي بين العامل المحذوف والظاهر .

والتقدير : اضرب زيداً اضربه . وأنا ضاربُ زيد أنا ضاربه . وأهنتُ زيداً ضربت غلامه . وألزمناه كلّ إنسان ألزمناه .

ومنها المنادى نحو : يا عبدالله . فإنّ أصله أدعو عبدالله فحذف الفعل وأنيب " يا " محلّه .

المفسِّر والمفسَّر . (والتقدير) في المثال الأوّل (اضْرِبْ زَيْداً اضْرِبْهُ . و) في الثاني (أَنَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَنَا ضَارِبُهُ . و) في الثالث (أهنتُ زَيْداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ) فَإنَّ ضَرْب الغلام يَسْتَلْزِمُ إهانة صَاحِبِه عرفاً . (و) في الرابع (أَلْزَمْنَا كلَّ إنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ) والجملة المفسِّرة في الأمثلة كلّها لا محلّ لها من الإعراب .

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله (ومنها) أي من المواضع التي أضمر عاملها وجوباً (المنادى) بجميع أنواعه[29] . وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مَنَاب " أَدْعُو " لفظاً أو تقديراً . لكن إنّما يظهر نصبه إذا كان مضافاً أو شبيهاً به (نحو : يَا عبدَ اللّه)[30] و " يا طالعاً جبلاً " . وأشار إلى كونه مفعولاً بقوله (فإنّ أصلَه " أدعو عبدالله " . فحُذِفَ الفعلُ . و أُنِيبَ " يَا " عنه) أي : وعُوِّض حرف النداء عنه للتخفيف[31] . وليدلّ على الإنشاء فَإنّ الفعل وإن أريد به هنا الإنشاء لكنّه يُوهم الإخبار بِنَاءً على أصله[32] . وإنّما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض منه . وقد أفْهَمَتْ عبارتُه كغيره أنّ يا عبدَالله جملة . وأنّ المنادى ليس أحد جزأيها .

---

(29) من المفعول به المنادى . هو رأي بصريّ . وانظر : الكتاب 2 : 182 وشرح المفصّل لابن يعيش 1 : 127 .

(30) انظر : الكتاب 2 : 182 .

(31) يقول أبو العبّاس المبرد إن الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل . ولذلك جازت إمالتها . أما أبو علي فيرى أن (يا) ليس بحرف وإنّما اسم من أسماء الفعل . - انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 1 : 127 .

(32) قال ابن يعيش 1 : 127 " والنداء ليس بإخبار . وإنّما هو نفس التصويت بالمنادى ثمّ يقع الإخبار عنه فيما بعد " .

والمنادى خمسة أنواع : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والمشبّه بالمضاف .

فأمّا المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به في حالة الإعراب ، فيبنيان على الضمّ إن كانا مفردين نحو : يا زيدُ ويا رجلُ ، أو جمع تكسير ، نحو : يا زُيدُ ويا رجلُ ، أو جمع تكسير ، نحو : يا زُيود ويا رجال ، أو جمع مؤنث سالماً ، نحو : يا مسلمات ، أو مركباً نحو : يا معد يكرب ، ويبنيان على الألف في التثنية ، نحو : يا زيدان ويا رجلان ، .....

(والمنادى خمسة أنْواع : المفرد العَلم) وهو ما كان تعريفه سابقاً على النداء . (والنكرة المقصودة) وهي ما عَرَضَ تعريفُها في النداء بأنْ قُصد بها معيّن . (والنكرةُ غير المقصودة) بالذّات . وإنّما المقصود واحد من أفرادها . (والمضاف) إلى غيره (والمشبّه بالمضاف) .

وقد أشار إلى حكمها بقوله (فَأمَّا المفرد العلم والنكرة المقصودة فَيُبْنَيَانِ على ما يُرفَعانِ به في حالة الإعراب) هو أولى من قول الأصل[33] . (فَيُبنيان على الضمّ) لفظاً أو تقديراً (إنْ كَانَا مُفْرَدين . نحو يا زَيْدُ ويَارَجُلُ) لمعيّن . ويا مُوْسَى . (أو جمع تكسير) لمذكّر أو مؤنّث (نحو : يَا زُيودُ ويا رِجَالُ) ويا هنود ويا أسَارى (أو جمع مؤنّث سالماً . نحو : يا مُسلِمَاتُ . أو مركّبا) تركيباً مزجياً (نحو : يا مَعْدِ يكَرِبُ) ويا سيبويه . أو إسنادياً مسمّى به . نحو : يا طَابَ الزَّمان . (ويُبْنَيان على الألف في التثنية) أي في المثنّى نيابة عن الضمّة (نحو : يا زَيْدانِ ويا رَجُلانِ) يُراد بهما

---

(33) عبارة الأصل وهو الآجروميّة : " فأمّا المفرد العَلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضمّ من غير تنوين " - انظر : " متن الآجرومية " ص (154) بتعليق (أحمد العاملي) .

وسبب هذه الأولوية دقة عبارة (المتمّمة) للرعيني . فالمركب المزجي نحو : سيبويه يبنى على ما يرفع به في حالة الإعراب وهو الكسر مثل : حذامِ . ونقدّر فيها الضمّة .

وعلى الواو في الجمع ، نحو : يا زيدون .

مُعَيَّنَين[34] . (وعلى الواو في الجمع) المذكّر السالم نيابةً عن الضمّة أيضاً (نحو : يا زَيْدُونَ) مراداً به معيّن أيضاً[35] . وإنّما بُني المفرد المعرفة ، مع أنّ أصله الإعراب لمشابهته الكاف في " أدْعُوكَ " في الإفراد والتعريف . وتضمّن معنى الخطاب . وهذه الكاف ككاف ذلك لفظاً ومعنًى . وبني على الحركة ليعلم أنّ له أصلاً في الإعراب . وكانت ضمّةً إيثاراً له بأقوى الحركات . إذ[36] كان معرباً في الأصل . وإذا اضطرّ إلى تنوينه جَازَ أنْ يُنَوّنَ مضموماً[37] ومنصوباً[38] . وإذا وُصِفَ بِـ " ابن " مضاف لِعَلَم . نحو : يَا زَيْدُ بنَ سعد . جَاز لك ضَمّه وفتحه . [ثمّ إنّ أكثر النحاة على أنّ العَلَم إذا

---

(34) أي مراداً بالأوّل المنادى المفرد ، وبالثاني النكرة المقصودة .

(35) جاء في حاشية الأصل : " وإنّما بني لكونه مشابهاً لكاف أدعوك من حيث الإفراد والتعريف في الخطاب . ووقوعه موقعهما . وإنّما بني على الحركة لأنّ منه ما يسكن قبل آخره . نحو : يا زيد . فلو بني على السكون لالتقى الساكنان على غير حدّه وهو محذور . وحمل الباقي عليه طرداً للباب . وإنّما يبنى على الضمّ لأنّه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاءً بالكسرة عن الياء . نحو : يا غلامِ . ولم يبنَ على الفتح ليكون حركته البنائية مخالفة للحركة الإعرابية لأخواته ... مغنى الصغير " .

(36) " إذا " في الحلبي ص (64) .

(37) " كقول الشاعر : (سلام الله يا مطرٌ عليها * * وليس عليك يا مطر السلام) فإنّه نوّن (مطر) الأولى لما اضطر إلى تنوينه " - حاشية الأصل . وانظر : الكتاب 2 : 202 . وابن جني " المحتسب " 2 : 93 .

(38) " نحو قول الشاعر : (ضربت صدرها إليّ وقالت * * يا عديا لقد وقتك الأواقي) فإنّه نوّن (عدياً) لما اضطر إلى تنوينه " - حاشية الأصل . وانظر المقتضب 4 : 214 .

والثلاثة الباقية منصوبة لا غير ، وهي : النكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى : يا رجلاً خُذْ بيدي ، والمضاف نحو : يا عبدَاللّه ، والمشبّه بالمضاف نحو : يا حَسَناً وَجْهَهُ ، ويا طالعاً جَبَلاً ، ويا رَحِيماً بِالعِباد وتقدّم في باب " لا " التي لنفي الجنس بيان المشبّه بالمضاف و بيان المفرد بالمفرد في هذا الباب واللّه أعلم .

نُودي يُنكّر ثمّ يعرّف ، كما إذا أضيفَ لئلاّ يجتمع تعريفان في " يَا زَيدُ " وهو ممتنع بدليل امتناع " يا الرَّجُل "[39] . وذهب آخرون إلى أنّ العَلميّة باقية بعد النداء ، والممتنع إنّما هو اجتماع أداتي تعريف ، وأيّد هذا بجواز : يا هَذا ، ويا عبدَاللّه ، ويا أَللّه إذ لا يقبل التنكير .

(والثلاثةُ الباقية منصوبة) لفظاً (لا غير) : لقصورها عن[40] المفرد المعرفة في الشبه بالكاف الاسمية (وهي : النكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى) وفي معناه الغريق : (يا رجلاً خُذْ بِيَدِي ، والمضاف) ، سواء كانت الإضافة محضةً (نحو : يَا عبدَاللّهِ) ، أم لا ، نحو يا حَسَنَ الوَجْهِ ، (والمشبّه بالمضاف) في توقّف معناه على شيءٍ كتوقّف المضاف على المضاف إليه ، سواء كان الشيء مرفوعاً (نحو : يا حَسَناً وَجْهُهُ) أم منصوباً ، نحو يَا ضَارباً زَيْداً (ويا طالعاً جَبَلاً) ، أم مجروراً ، نحو يا خَيراً من زَيْدٍ ، (ويا رَحِيماً بِالعِبادِ ، و) قد (تقدّم في باب " لا " التي لنفي الجنس بيان المشبّه بالمضاف)[41] وهو أنّه ما لا يتمّ معناه إلاّ بانضمام أمر آخر ، (و) قد تقدّم أيضاً (بيان المراد بالمفرد في هذا الباب) وهو أنّه ما لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ، فيدخل فيه المركّب المزجيّ ، والمثنّى والمجموع كما تقدّم (واللّه أعلم) .

---

(39) ليس في الأصل ، وهذا رأي بصريّ ، والكوفيّ " يجوّز ذلك ، وقال سيبويه 2 : 197 " وزعم الخليل أنّ الألف واللام إنّما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كلّ اسم في النداء مرفوع معرفة " - وانظر : الإنصاف 2 : 332 .

(40) " على " في الحلبي ص (64) .

(41) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 3 : 398 .

فصل إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم

جاز فيه ست لغات أحدها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة ، نحو ﴿ يا عبادِ ﴾ و ﴿ يا قومِ ﴾ وهي الأكثر . الثانية : إثبات الياء ساكنة ، نحو ﴿ يا عبادِي ﴾ . الثالثة : إثبات الياء مفتوحة ، نحو : ﴿ يا عبادي الذي أسرفوا ﴾ ، الرابعة : قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ، نحو : ﴿ يا حسرتا ﴾ ، .....

(فصل إذا كان المنادى) الصحيح الآخر (مضافاً إلى ياء المتكلّم) إضافة محضة (جاز) لك (فيه ست لغات) لكثرة استعماله . وكثرة ذلك تسيغ فيه التخفيف : (إحداها حذف الياء والاجتزاء) أي الاكتفاء (بالكسرة الدّالة عليها (نحو : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾[1] . (و ﴿ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَّقَامِي ﴾[2] . (وهي) الأفصح . و (الأكثر) في كلامهم . (الثانية : إثبات الياء ساكنة . نحو : ﴿ يَا عِبَادِي لا خَوْفٌ عَلَيْكُم ﴾[3] وهي تلي الأولى[4] . (الثالثة : إثبات الياء مفتوحة . نحو : ﴿ يَاعِبَادِيَ الذِينَ أَسْرَفُوا ﴾[5]) وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظاً للفتحة . فيقال : يَا عِبَادِيَهْ وهذه اللغة تلي ما قبلها ثمّ تليها .

(الرابعة) وهي (قَلْبُ الكسرة) التي قبل الياء[6] (فَتْحَةً وقَلْب الياء) أي : ثمّ قلبها (ألفاً) للخفّة (نحو : ﴿ يَا حَسْرَتَا) على ما فَرَّطْتُ ﴾[7] . ثمّ تليها

---

(1) سورة الزمر 39 : 16 .

(2) سورة يونس 10 : 71 .

(3) سورة الزخرف 43 : 68 .

(4) من حيث الفصاحة وكثرة الاستخدام .

(5) سورة الزمر 39 : 53 ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ﴾ وهي قراءة ابن كثير . ونافع . وابن عامر - انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (563) .

(6) " التي تلي الياء " في الحلبي ص (65) وهو خطأ .

(7) سورة الزمر 39 : 56 وفي القرآن كتبت هكذا ﴿ يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله ﴾ .

الخامسة : حذف الألف والاجتزاء بالفتحة نحو : يا غلام . السادسة : حذف الألف وضمّ الحرف الذي كان مكسوراً ، كقول بعضهم : يا أمُّ لا تفعلي ، بضمّ الميم ، وقرىء ﴿ ربُّ السّجن ﴾ بضمّ الباء وهي ضعيفة .

(الخامسة) وهي (حذف الألف والاجتزاء بالفتحة) تدلّ عليها (نحو : يا غُلَامَ) . وهذا وإنْ كانَ وارداً لكنّه شاذّ[8] .

(السادسة : حذف الألف وضمّ الحرف الذي كان مكسوراً) كالمنادى المفرد اكتفاءً عن الإضافة بِسَبَبِها[9] . " وإنّما يُفعَلُ ذلك فيما يَكْثُرُ أنْ لا يُنادى إلاّ مضافاً "[10] وحملاً للقليل على الكثير (كقول بعضهم : " يا أمُّ لا تَفْعَلِي " بضمّ الميم) حكاه يونس[11] . (وقُرِئَ : ﴿ رَبُّ السِّجْنُ ﴾[12] بضمّ الباء وهي ضعيفة جداً[13] .

فَإن كان المنادى المضاف إلى الياء [معتلاً][14] . نحو : يا فَتَايَ . ويَا قَاضِيَّ فليس فيه إلاّ

---

(8) وهو رأي الأخفش . انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 4 : 37 .

(9) " بنيتها " في ب . والحلبي ص (65) .

(10) هذا كلام ابن هشام نصاً من " أوضح المسالك " 4 : 37 .

(11) انظر : الكتاب 2 : 209 ، 213 . وبعضهم : أي العرب .

(12) سورة يوسف 12 : 33 ﴿ قال ربّ السجن أحبّ إلي ممّا يدعونني إليه ﴾ .

(13) لم يعرض لها ابن جني في " المحتسب " . وعرض ما يشابهها وهو قوله تعالى في سورة الأنبياء 21 : 112 ﴿ قل ربُّ احكم ﴾ وهي قراءة أبي جعفر . قال ابن جني : " هذا عند أصحابنا ضعيف " - انظر : " المحتسب " 2 : 69 .

(14) ساقط من الأصل . و " إلى الباء معناه " في الحلبي ص (65) وهو خطأ .

فإن كان المنادى المضاف إلى الياء " أبا " أو " أمّا " جاز فيه مع تلك اللغات ، أربع لغات أخر : أحدها : إبدال الياء تاءً مكسورة ، نحو : يا أبت ويا أمتِ ، وبها قرأ السبعة غير ابن عامر . الثالثة : يا أبتا بالتاء والألف ، وبها قُرىء شاذاً . الرابعة : يا أبتي بالتاء والياء .

لغة واحدة وهي إثبات الياء مفتوحةً [15] . أو صحيح الآخر لكن إضافته غير محضة ، نحو : يا مُكْرِمِيَّ ، ويَا ضَارِبِيّ ، فَليس فيه إلاّ لغتان : إثباتُ الياء مفتوحةً ، أو ساكنة [16] .

(فَإن كان المنادى المضاف إلى الياء " أبًا " أو " أمّا " جاز) لك (فيه مع تلك اللغات) السّت (أربع لغات أخَر :

إحداها : إبدال الياء تاء مكسورة) عِوَضاً عن الياء ، وكُسِرت لمناسبة الياء ، وهو الأكثر [17] (نحو : يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ) بكسر التاء (وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في ﴿ يا أَبَتِ ﴾ [18] . الثانية : فتح التاء) للخفّة (وبها قَرَأ ابن عامر [19] . الثالثة) : الجمع بين التاء والألف فيقال (يا أَبَتَا بالتاء والألف) جمعاً بين العوضين (وبها قُرِئَ شاذاً) [20] وإذا وُقِفَ على ذلك جيء بهاء الوقف ، فيقال : يا أَبَتَاهُ . (الرابعة) : الجمع بين التاء وياء المتكلّم فَيُقال (يا أَبَتِي) ويا أُمَّتِي (بالتَّاء والياء) [21] جمعاً بين العِوَض والمعوّض . " وهما لا يكادان يجتمعان " [22] .

---

(15) انظر : الكتاب 2 : 209 ، 213 .

(16) انظر : أوضح المسالك 4 : 36 .

(17) انظر : أوضح المسالك 4 : 38 .

(18) سورة يوسف 12 : 4 ﴿ وإذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً ﴾ .

(19) انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (344) .

(20) انظر : ابن جنّي " المحتسب " 1 : 277 ، 323 . وأبو حيّان " البحر المحيط " 5 : 280 .

(21) " بالياء " في الحلبي ص (65) .

(22) انظر " شرح الجمل " لابن عصفور 2 : 102 . وانظر : أوضح المسالك 4 : 39 .

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء ، مثل : يا غلامَ غُلامي ، لم يجز فيه إلاّ إثبات اليـــاء مفتوحة أو ســاكنة ، إلاّ إذا كـان ابن عـــمّ أو ابن أمّ ، فيجوز فيها أربع لغات : حـذف الياء مع كسر الميم وفتـحـهـا ، وبهما قُـرىء في السـبعـة قوله تعالى : ﴿ يا ابن أمّ ﴾ ، واثبات الياء كقول الشاعر :

يا ابن أمـي ويـا شـقـيِّق نفسـي

(وإذا كَانَ المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء) الدالة على المتكلّم (مثل : " يَا غُلامَ غُلامِي " لم يجز فيه إلاّ إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (إلاّ إذا كان ابن عَمّ أو ابْنَ أمّ) أو بنت عمّ . أو بنت أمّ (فيجوز فيها أربع لغات) لكثرة استعمالها[23] في النداء فَخُصَّا بالتخفيف :

إحداها وثانيها : (حذف الياء) اكتفاءً بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم وفتحها وبهما قُرِئَ في السبعة قوله تعالى) : ﴿ قالَ (يا بْنَ أمَّ) ﴾[24] . (و) ثالثتها : (إثبات الياء كقول الشاعر :

يا ابنَ أمِّـي ويـا شُـقَيِّقَ نَفْسِـي)

أنْتَ خَلَّفْتَنِـي لِدَهْـرٍ شَـدِيـدِ[25]

---

(23) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 3 : 1325 .

(24) سورة الأعراف 7 : 150 ﴿ قال يابن أم إنّ القوم استضعفوني ﴾ وهي قراءة ابن كثير . ونافع . وأبو عمرو . وحفص عن عاصم . - انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (295) .

(25) من الخفيف لأبي زيد الطائي من قصيدة يرثى بها أخاه .
الشاهد : (يابن أمّي) حيث أثبت ياء المتكلم . وهو قليل . - انظر : الكتاب 2 : 213 . ولسان العرب 10 : 182 (شقق) . والمقاصد النحوية 4 : 222 . وبلا نسبة في " المقتضب " 4 : 250 .

وقلب الياء ألفاً كقوله :

يا ابنة عَـمـّا لا تلومِـي وأهجعـي

(و) رابعها : (قلب اليَاء ألفاً . كقوله :

يَا ابْـنَةَ عَـمَّـا لاَ تَـلُومِي واهْـجَـعِي)

فَلَيْسَ يَـخْلُو مِنْكِ يَوْمـاً مَـضْـجَـعِي [26]

وإثبات اليـاء . وكـذا الألف المنقلبة عنهـا شاذ . وفي " التوضيح " وغـيره " ولا يكـادون يُثبتون الياء والألف إلاّ في الضرورة " [27] .

---

(26) من الرجز لأبي النجم الفضل بن قدامة يخاطب زوجته أم الخيار .

الشاهد : قوله (يا ابنة عمّا) قلب الياء ألفاً كراهة لاجتماع الكسرة والياء . والأصل (يا ابنة عمّي) . - انظر : الكتاب 2 : 214 . وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي 1 : 440. ولسان العرب 12 : 424 (عمم) . و 1 : 692 (قوب) . وبلا نسبة في " رصف المباني " للمالقي ص (235) .

(27) انظر : " أوضح المسالك " 4 : 40 وهي عبارة ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " 3 : 1325 .

بَابُ الـمَفعولِ المطْلَق

وهو المصدر الفضـــلة المؤكّد لعامله ، أو المبيّن لنوعـــه أو عـدده فالمؤكد لعامله .....

(بَابُ المفْعُول المطْلَق)[1]

أي الذي لم يُقَيّد بالجار لصحّة إطلاق المفعول عليه من غير تَقْيِيد بصلة تضمّ إليه ، بخلاف بقيّة المفاعيل إذ لا يصحّ إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها ، بأنْ يقال : مفعول به ، أوله ، وفيه ومعه[2] .

(وهو المصدر الفَضْلَة المؤكّد لعامله)[3] إنْ لم يزد مدلوله على مدلول عامله ، وإنّما يُؤكِدُ عاملَه إذا كان مصدراً ، وإلا فللمصدر المفهوم منه . (أو المبيّن لنوعه)[4] بأنْ دلّ على هيئة صورة الفعل (أو عدده) بأنْ دلّ على مرّات صدور الفعل ، فهو ثلاثة أقسام .

(فالمؤكّد لعَامله) نحو : " أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْداً ضَرْباً ، وأمّا

---

(1) قال سيبويه 1 : 34 " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول " ، ويُسمّى بـ " المصدر " أيضاً - انظر : العكبري " اللباب " 1 : 161 - وانظر : أبو حيان " الارتشاف " 2 : 202 " وهو المصدر وتسميته مطلقاً هو قول النحويين " .

(2) انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 296 - قار يونس .

(3) في حاشية الأصل " المفعول المطلق أثر مترتب على الفعل ، فإنّ الضرب يدلّ على معنيين : أحدهما التأثير الحاصل في الضارب ، والثاني هو الأثر المترتب على ذلك التأثير القائم بالمضروب ، فهو بالمعنى الأوّل مصدر وجزء من مدلول ضرب وبالمعنى الثاني هو أثر المصدر ولازم خارج من مدلول ضرب فهو المفعول المطلق ... سيد شريف " .

(4) " أو لنوعه " في ب ، و ت ، و د ، و هـ ، والحلبي ص (66) .

نحو : ﴿ وكلّم اللّهُ موسى تكليماً ﴾ ، وقولك : ضربتُ ضرباً .

والمبيّن لنوع عامله . نحو ﴿ فأخذناهم أخذَ عزيزٍ مقتدر ﴾ ، وقولك : ضربت زيداً ضرب الأمير ، .....

(نحو : ﴿ وكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾[5] ، وقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً) فالمفعول المطلق مُؤَكِّد لمضمون عامله . لا لنفسه[6] . وهذا لا يجوز تثنيته . وجمعه باتّفاق[7] : لأنّ مدلوله معنى واحد . والتثنية والجمع يقتضيان العدد . ولأنّه بمثابة تكرير الفعل . والفعل لا يُثنى ولا يجمع .

(والمبيّن لنوع عامله) إمّا بإضافة (نحو : ﴿ فأخَذْنَاهُم أخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾[8]) . أو صفة مع ثبوت الموصوف . نحو جَلَسْتُ جُلُوساً حَسَناً . أو مع حذفه . نحو : ﴿ أنْ أعْمَلَ صَالِحاً ﴾[9] . أي عمل عَملاً صالحاً . (وقولك : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَ الأمِيرِ) أي ضَرْباً مثل ضَرْبِهِ . أو بلام العهد . نحو : " ضَرَبْتُ الضَّرْبَ " . أي الذي تَعْرِفُه . أو باسم خاص . نحو : " رَجَعَ القَهْقَرى "[10] . وهذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور لاختلاف أنواعه[11] كـ " سِرْتُ سَيْرَي زَيْدٍ الحَسَنَ والقَبِيحَ " .

---

(5) سورة النساء 4 : 164 .

(6) انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 298 - قار يونس .

(7) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 2 : 215 .

(8) سورة القمر 54 : 42 .

(9) سورة النمل 27 : 19 ﴿ قال ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه ﴾ .

(10) في " لسان العرب " 5 : 121 " القَهْقَرى : الرجوع إلى الخلف . فإذا قلت : رجعت القهقرى . فكأنك قلت : رجعتَ الرجوعَ الذي يعرف بهذا الاسم لأن القهقرى ضرب من الرجوع " .

(11) انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 299 ومن ذلك قوله تعالى في سورة الأحزاب 33 : 10 ﴿ وتظنون باللّه الظنونا ﴾ .

والمبين لعدد عامله ، نحو : ﴿ فدكتا دكة واحدة ﴾ . وقولك : ضربت زيداً ضربتين ، وهو قسمان : فإن وافق لفظ فعله فهو لفظي كما تقدّم ، وإن وافق معنى فعله ، فهو معنوي نحو جلست قعوداً وقمت وقوفاً ، .....

(والمبيّن لعدد عامله ، نحو : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾[12] . وقولك : ضَرَبْت زَيْداً ضَرْبَتَيْنِ) ، أو ثَلاثَ ضَرْبَاتٍ ، أو ألْفاً ، وهذا لا خلاف في جواز تثنيته وجمعه[13] . (وهو قسمان : لفظي ومعنوي) لأنّه إمّا أن يوافق عامله في معناه ولفظه معاً ، أو في معناه دون لفظه . (فَإنْ وافق) المصدر (لفظ فعله) ومعناه ، بأنْ اتحدتْ مادتُه ومادة فعله (فهو لفظيّ كما تقدّم) من الأمثلة . (وإنْ وافق معنى فعله) دون لفظه بأنْ اختلفت مادتُه ومادة فعله (فهو معنوي ، نحو : جَلَسْتُ قُعُوداً وقُمتُ وُقُوفاً) فالجلوس والقعود بمعنى واحد ، وكذا القيام والوقوف ، ولكنّ المادة مختلفة .

وعلم من كلامه أنّه لا يُشْترط في المفعول المطلق أنْ يكون ناصبه من لفظه اكْتِفاءً بالموافقة في المعنى ، وبه جزم ابن الحاجب[14] . ونظر بعضهم في كون الجلوس والقعود بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما في المعنى ، ألا ترى أنّه يقال للزمن مقعد ولا يقال أنّه مجلس . قال الإمام الراغب[15]

---

(12) سورة الحاقة 69 : 14 ﴿ وحملت الأرضُ والجبالُ فدكتا دكةً واحدةً ﴾ .

(13) انظر : الأزهري " شرح التصريح " 1 : 329 .

(14) انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 303 - قار يونس .

(15) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني ، أديب ، لغوي ، حكيم ، مفسّر ، من تصانيفه : تحقيق البيان في تأويل القرآن ، والمفردات في غريب القرآن ، ... توفي في سنة 502 هـ .
انظر : " كشف الظنون " 2 : 1773 ، و " معجم المؤلفين " 2 : 59 .

والمصدر هو اسم الحدث الصادر من الفاعل ، وتقريبه أن يقال هو الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل ، نحو : ضرب يضرب ضرباً ، وقد تنصب أشياءً على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدراً وذلك على سبيل النيابة عن المصدر نحو : كلّ وبعض مضافين للمصدر نحو : ﴿ تميلوا كلّ الميل ﴾ ، .....

رحمه الله : القعود إنّما يقابل به القيام[16] . والجلوس إنّما يُقابل به الإتّكاء . فيقال للقائم اقعدْ وللنائم[17] اجلس . فَقُد بَانَ تباينهما وافتراقهما .

(والمصدر هو اسم الحدث) الجاري على الفعل (الصادر من الفاعل) أو القائم بذاته . بخلاف اسم المصدر فإنّه وإن دلّ على الحدث لكنّه غير جار على الفعل كالغُسل والوُضوء . (وتقريبه) أي حدّ المصدر إلى فهم المبتدىء (أنْ يقال هو الذي يَجِيءُ ثَالِثاً في تصريف الفعل) كما إذا قِيل لك صَرِّفْ (نحو : ضَرَبَ) . فإنّك تقول ضَرَبَ . (يَضْرِبُ . ضَرْباً) . " فضرباً " مصدر : لأنّه واقع ثالثاً في تصريف الفعل وقَد جرى العرف بتقديم الماضي [والإتيان بالمضارع بعده ثُمّ المصدر . وإلاّ فلا يمتنع التكلّم بالمصدر بعد الماضي][18] . (وقد تُنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدراً) . لدلالتها عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) . فمن ذلك . (نحو : كُلّ و بَعْض) حال كونهما (مضافين للمصدر[19] نحو : ﴿ فَلاَ تَمِيلُو كُلَّ المَيْلِ ﴾[20]) . فَـ " كُلَّ " مفعول مطلق

---

(16) انظر : الراغب " المفردات " ص (408) مادة (قعد) . وانظر : أبو هلال العسكري " الفروق اللغوية " ص (164) . غ : مؤسسة النشر الإسلامي . ط ١ . ايران 1412 هـ .

(17) و " للمتكىء " في الأصل .

(18) ساقط من الأصل . لانتقال النظر .

(19) قوله " وقد تنصب أشياءً .... فلا تميلوا كل الميل " عبارة ابن هشام في " شرح القطر " ص (227) .

(20) سورة النساء 4 : 129 .

﴿ ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل ﴾ ، وكالعدد ، نحو : ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ فـ " ثمانين " مفعول مطلق و " جلدة " تمييز ، وكأسماء الآلات ، نحو : ضربته سوطاً أو عصاً ، أو مقرعة .

نائب عن مصدر محذوف ، والأصل " فلا تميلو ميلاً كُلَّ الميل " ، ومثله ، نحو : (﴿ ولو تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ﴾[21]) ، وضَرَبْتُهُ كلَّ الضَرْبِ ، وهذا مما ناب عن المصدر المبيّن لنوع عامله ، (وكالعدد) المميَّز بمصدر ، (نحو : ﴿ فَاجْلِدُوهُم ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[22] فَـ " ثمانينَ " مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف ، والأصل : فاجلدوهم جلداً ثَمانين ، (و " جَلْدَةً " تمييز ، وكأسماء الآلات) المعهودة للفعل (نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً ، أو عَصاً ، أو مِقْرَعَةً)[23] ، والأصل " ضَرَبْتُهُ ضَرْباً بِسَوطٍ أو عَصًا ، أو مِقْرَعَةٍ ، ثمّ تُوسّع في الكلام فحذف المصدر ، وأقيمت الآلةُ مقامه ، هذا والذي قبله ممّا ناب عن المبيّن لعدد عامله .

وأمّا النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له ، نحو : اغْتَسَلَ غُسْلاً ، ﴿ واللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾[24] .

---

(21) سورة الحاقة 69 : 44 .

(22) سورة النور 24 : 4 ﴿ والذين يرمون المحصنات ثمّ لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ .

(23) في " لسان العرب 8 : 264 مادة (قرَع) : " المقرعة : خشبة تُضرب بها البغال والحمير " .

(24) سورة نوح 71 : 17 . فغسلاً ونباتاً اسما مصدر مؤكد لعاملهما

بَابُ الـمَفعولِ فِيه

وهو المسمّى ظَرْفَ الزمان وظرف المكان . وظرف الزمان : هو اسم الزمان المنصوب بتقدير " في " ، نحو : اليوم ، و .....

(بَابُ المفْعُول فِيهِ)

(وهو يسمّى) عند البصريين (ظَرْف الزَّمَان وظرف المكان)[1] لوقوع الفعل فيه إذ لا بد [له][2] من زمانٍ ومَكانٍ يقع فيه .

(وظرفُ الزَّمان : هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (فِي) الدَّالة على الظرفيّة . فخرج عن ذلك ما نُصِبَ بتقدير " فِي " ولم يكن اسم زمان ولا مكان . نحو : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾[3] إذا قُدِّر بـ " في " . وما نصب من اسم الزمان لا بتقدير " في " نحو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْماً ﴾[4] فإنّه مفعول به . لا فِيه . وما كان مرفوعاً[5] أو مخفوضاً[6] منه فإنّه ليس بظرف . والنصب حكم له وقد[7] تقدّم أنّه لا يُؤخَذُ في التعريف[8] . وقد ذَكَرَ المؤلّف عدّةً من ظروف الزمان يصدقُ عليها التعريف . وهي (نحو) قَولك : صَلَّيْتُ (اليَوْمَ . و) اعْتَكَفْتُ

---

(1) انظر : المبرد " 3 : 274 وأبو حيّان " الارتشاف " 2 : 225 وقال : " فالظرف ليس يسوغ تسميته عند الكوفيين ظرفاً بل يسمّيه الفرّاء وأصحابه محلاً . والكسائي يسمّي الظروف صفات ... " .

(2) ليس في الأصل .

(3) سورة النساء 4 : 127 . وانظر : العكبري " التبيان " 1 : 394 . فالنكاح ليس بظرف .

(4) سورة النّور 24 : 37 ﴿ يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ﴾ وفي سورة الإنسان 76 : 7 . فانتصاب (يوماً) على المفعول به .

(5) نحو : جَاءَ يَومُ الجُمعة .

(6) نحو : جلستُ في الدار .

(7) " وقدّم تقدم " في الحلبي ص (67) وهو خطأ .

(8) انظر : باب الفاعل ص (173) من التحقيق .

الليلة ، وغـدوة ، وبكرة ، وسـحر ، وغـداً ، وعتـمة ، وصـباحـاً ، ومسـاءً ، وأبداً ، وأمداً ، وحينا ، وعاماً ، وشهراً ، أسبوعاً ، وساعة .

وظَرفُ المكان هو اسم المكَان المنصُوب ، بتـقدير في ، نحو : أمَامَ ، وخَلْفَ ، وقُدّامَ ، وَوَراء ، وفَوْقَ ، وتَحْتَ ، وعِنْدَ ، ومَعَ ، وإزَاءَ ، وحِـذَاءَ ، وتِلْقَاءَ ، وهذه الثلاثة معناها واحد ، وثَمَّ ، وهنا ، .....

(الليلةَ . و) جِئتُـكَ (غُدْوةً . وبُكْرَةً . وسَحَرَ . أو غَداً . وعَـتَمَةً . وصَبَاحـاً . ومَسَاءً . و) لا أكَلِمُكَ (أبَداً . وأمَداً . وحِيْناً . وعَاماً . وشهراً . وأسْبُوعاً . وسَاعةً) .

(وظَرفُ المكَانِ هو اسـم المكـان المنصـوب) باللفـظ الدال على المعنـى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) . الدَّالة على الظرفيّة . وقد ذَكَرَ منه أيضـاً عدّة أمثلة (نحو) جَلَسْـتُ (أمَامَ) الكَعْبةِ (وخَلْفَ المقَامِ (وقُدَّامَ الحَطِيمِ[9] (ووَراءَ) الحِجـر (وفَـوْقَ) المنْبَـرِ (وتَحْتَ) الميـزَابِ (وعِنْدَ) الملْتَـزَمِ[10] (ومَعَ) سَـدَنَةِ الكَعْبَـةِ (وإزَاءَ) الحَجَرِ الأسْـوَدِ . أيْ مُقَابِله (وحِـذَاءَ) بالذال المعجمة (وتِلْقَاءَ . وهذه الثلاثة) الأخيرة (معناها واحـد) نقول : هو بإزَائِهِ . أيْ بِحِـذَائِهِ . وجَلَسَ تِلْقَاءَه أي حِـذَاءَه . وحِذَاءُ الشَيء إزَاؤُه . وكذلك أمَام . وقُـدَّام معناهما واحد . وكذا خَلْف ووَرَاء . (وثَمَّ) بفـتح الثاء المثلثة اسم اشارة للمكـان البعيـد كما مـرّ . (وهُنَا) بضم الهَاء اسم إشارة للـمكان القريب . وبفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كما مرّ أيضاً .

---

(9) الحطيم ما بين المقام إلى الباب في المسجد الحرام بمكة . انظر : معجم البلدان 2 : 315 موضع (3800) .

(10) " هو ما بين الحجـر الأسود والباب . وفي الموطأ : ما بين الركن والباب .. " انظر : الحمـوي " معجم البلدان " 5 : 220 رقم الموضع (11510) .

وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفيّة ، لا فرق في ذلك بين المختصّ منها والمعدود والمبهم . ، ونعني بالمختصّ ما يَقَعُ جَواباً لِمَتَى ، نحو : يَوم الخميس . تقول ، صمتُ يَومَ الخَميس ، وبالمعدود ما يقع جواباً لكم ، كالأسبوع والشَهر ، تقول : اعتكفتُ أسبوعاً .

ونعني بالمبهم ما لا يقع جواباً لشيء ، تقول جَلستُ حِيناً ووَقْتاً .

(وجميع أسماءِ الزَّمان) معرفةً كانت أو نَكِرَةً ، محدودةً كيَوْم وشَهْر أو غَيْرَ محدودة ، كحِين ، وزَمَان (تَقْبَلُ النَصب على الظرفيّة بتقدير " فِي " ، (لا فرق في ذلك بين المُختَصِّ منها) بوصف أو بغيره (و) بين المعدود والمبهم ونعني بالمختص) منها (ما يقع جواباً لِـ " مَتَى " ، نحو يَومَ الخَميس) ، أو اليَومَ .

فإذا قيل لك : مَتَى صُمْتَ ، فَإنَّكَ (تقول) في جوابه مثلاً (صُمْتُ يَوْمَ الخَميسِ) أو اليَومَ . (و) نعني (بالمعدود) منها (ما يَقَعَ جَواباً لِـ " كَمْ ") الاستفهاميّة (كالأسْبُوع والشَهْر) فإذا قيل لك : كَمْ اعْتَكَفْتَ ، فإنك (تَقُول) مجيباً له (اعْتَكَفْتُ أسْبُوعاً) أو شَهْراً أو عَاماً .

(و) نعني (بالمُبْهَم) منها (ما لا يَقَعُ جواباً لشيء) منهما ويدلُّ على قَدْرٍ من الزَّمان غَيْرِ مُعَيَّن[11] كالحِين والوَقْت ، (تقول) ابتداءً (جَلَسْتُ حِيناً) وساعةً (ووَقْتاً) ويُنْصَبُ على جهة التأكيد المعنوي ، لأنّه لا يزيد على دَلالة الفعل .

---

(11) انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 2 : 226 .

وأمّا أسماء المكَان فلا يُنْصَبُ منها على الظرفية إلا ثَلاثة أنْواع :

الأول : المبهم كأسماء الجهات الست ، وهي : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخَلْف ، .....

وقضية عطف المؤلّف المعدود على المختصّ ، أنّه ليس بمختصّ ، وهو ظاهر كلامهم ، وجزم المرادي[12] بأنّه من قبيل المختصّ[13] ، وعبارة ابن هشام في جامعه[14] : و " ما صَلَحَ من الزمان جواباً لِـ " مَتَى " كـ " شَهْر رَمَضَانَ " ، فمختصّ ، أو لِـ " كَمْ " كَـ " يومين " ، فمعدود ، أو لهما فمُخْتَصٌّ معدود ، كأسماء الشهور ، غير ما أضيف إليه شهر ، وهو الربيعان ورمضان ، وغيرهن مبهم كحين "[15] .

(وأمّا أسْمَاءُ المكَان فلا يُنْصَبُ منها على الظَرفية) بتقدير " في " (إلاّ ثَلاثَةُ أنْواعٍ) :

(الأوّل : المُبْهَم) ، أو ما في حكمه[16] ، والمراد بالمبهم ، مالا يختصّ بمكان بِعَيْنِه (كأسماء الجِهات السِت) إذ ليس لها حَدٌّ ونهاية معيّنة ، (وهي : فَوْق ، وتَحْتَ ، ويَمِين ، وشِمَال ، وأمَام ، وخَلْف) ، فإنّ خَلْفَكَ يَتَنَاول ما وَراء ظَهرك إلى انقطاع الأرض .

---

(12) مرّت ترجمته في باب الإعراب والبناء ص (27) من التحقيق .

(13) انظر : توضيح المقاصد والمسالك " 2 : 93 .

(14) له كتابان في النحو بهذا الاسم : الجامع الصغير ، والجامع الكبير ، وقد ذكرهما السيوطي في (بغية الوعاة) 2 : 69 ولم أجدهما .

(15) نقل الفاكهي نفس العبارة في " مجيب الندا إلى شرح قطر الندى " 2 : 127 وانظر : " الهمع " 2 : 108 - شمس الدين .

(16) نحو : عِنْدَ ، ولَدى .

وسُـمِّـيت " الجِـهَـاتُ الـسَتّ " باعـتـبـار الكائن في المـكان فـإنّ له سِتَّ حَـالات (ومـا أشْبَهَهَا) فـي الإبهام كَـ " أرْض ومَكَان " .

(والثانـي : أسْمَاء المقَـادِير) الدَّالة على مسافة مـعلومة (كـالـمِيل) . هـو أربعة آلاف خُطْوةً . (والفَرْسَـــخ) هو ثلاثة أميال (والبَرِيد) هو أربعـةُ فراســـخ (نحو : سِرْتُ مِيلاً) أو فَرْسَخاً أو بَرِيداً .

وظاهر عـبـارته أنـّه ليس بمبـهم . وبه صـرّح بعـضـهم[17] . وأكـثـرهم على أنه مبهم[18] . قال ابن هشـــام[19] : وحقيقـــة القول فيـه أنّ فيه إبهاماً من جهة أنـّه لا يختصّ ببقعة بعينها واختصاصـــاً[20] من جهة دلالته على كميّة معينة . قال : " فعلى هذا يصحّ فيه القولان "[21] .

---

(17) منهم الأستاذ أبو علي الفارسي - انظر : " الارتشاف " 2 : 250 .

(18) قال أبو حيان في " الارتشاف " 2 : 250 " الصحيح أنـّه شبّه بالمبهم " .

(19) نصّ العبارة فـي " شرح شذور الذهب " ص (223) : " وحقيـقة القول فـيه أنّ فيه إبهـاماً واختصـاصاً . أمّا الإبهام فـمن جهة أنـّه لا يختصّ ببـقعة بعينهـا . وأمّا الاختصـاص فمن جهة دلالتـه على كمّيّة مـعينة : فعلى هذا يصحّ فيه القولان " .

(20) " خاصاً " في الحلبي ص (67) .

(21) انظر : " شرح شذور الذهب " ص (223) والنقل عن ابن هشام هنا بالمعنى .

والثالث ما كان مشتقاً من مصدر عامله ، نحو : جلست مجلس زيد ، قال تعالى : ﴿ وإنّا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ﴾ ، وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان فلا يجوز انتصابه على الظرفية ، فلا تقول : جلست البيت ، ولا صليت المسجد ، ولا قمت الطريق ، ولكن تجرّه بفي وقولهم : دخلت المسجد وسكنت البيت ، منصوب على التوسع باسقاط الخافضين ، .....

(والثالثُ : ما كان مُشْتَقاً من مَصْدرِ عَامله) سواءٌ كان عاملُه فِعلاً أم اسماً . (نحو : جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ . قال تعالى : ﴿ وإنَّا كنّا نقعدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ للسَمْعِ ﴾[22] . ونحو : سَرَّني جُلُوسِي مَجْلِسَكَ . فَإنْ كان مشتقاً من غير ما اشْتُقَ منه عامله . نحو : ذَهَبْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ . ورَمَيْتُ في مَذْهَبِ عَمْرٍو ، لم يَجُزْ في القياس نصب شيء منه على الظرفية . بل يجب التصريح معه . بِـ " في " . كما يُرْشِدُ إليه قوله : (وما عَدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان . لا يجُوز انْتِصَابه على الظرفية . فلا تقول : جَلَسْتُ البَيْتَ . ولا صَلَّيْتُ المسْجِدَ . ولا قُمْتُ الطَرِيقَ) بالنصب فيهنّ . (ولكن) حكمه أنْ (تَجُرَّهُ بفي) الظرفيّة مُصَرِّحاً بها . (و) أمّا (قولهم : دَخَلْتُ المَسْجِدَ وسَكَنْتُ البَيْتَ) . أو الشَامَ فَإنّه (منصوب) تشبيهاً بالمفعول به (على التوسّع بإسقاط الخافضين) . وأجري القاصر مُجْرَى المتعدّي . إلا أنّه مع " دخلتُ " مطرّد لكثرة استعماله . وهذا هو مذهب الفارسي . واختاره ابن مالك . وعزاه لسيبويه[23] .

---

(22) سورة الجن 72 : 9 ، الكتاب 2 : 209 ، 213 .

(23) " وقرأه سيبويه " في الأصل . - انظر : سيبويه 1 : 36 . والعكبري " اللباب " 1 : 273 . وابن مالك " شرح التسهيل " 2 : 228 . وأبو حيّان " الارتشاف " 2 : 253 والسيوطي " الهمع " 1 : 113 - شمس الدين .

وقيل : إنَّ ما بعد " دَخَلْتُ " مفعول به [24] . وُرِدَّ بأنّ مصدَره وفعُول . وهو من المصادر اللّازمة غَالباً . ولأنّ نظيره وهو " عَبَرْتُ " ونقيضه . وهو " خَرَجْتُ " لازمان . فيكون " دَخَلْتُ " كذلك حملاً للنَّظير [على النَّظير] [25] أو للنقيض على نقيضه .

وقيل : مفعول فيه حملاً له [26] على المكان المبهم لجواز حذف " في " منه [27] : وذلك لكثرة الاستعمال المستَدْعِية للخفّة . وصححه ابن الحاجب .

وإنّما اسْتُؤْثِر ظرف الزمان مطلقاً لصلاحيته للنَّصب على الظرفية على ظَرف المكان . لأنّ أصل العمل للفعل [28] . ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان " [لأنّه أصل يدلّ على الزمان] [29] بصيغته وبالالتزام . وعلى المكان بالالتزام [30] . ولمّا كانت دلالته على الزمان قويّة تعدّى إلى المبهم وغيره من الزمان . ولما كانت دلالته على المكان ضَعِيفة اخْتُصَّ بما ذكره المؤلف : لأنّ في الفعل دلالة عليه في الجملة [31] .

---

(24) وهو رأي الجَرمي والأخفش - انظر : أبو حيان " الارتشاف " 2 : 253 و " الهمع " 1 : 113 .

(25) ساقط من الأصل .

(26) " حملاً له " في الحلبي ص (68) . وهو الصواب

(27) " في جواب " في الأصل و " في جواز " في الحلبي ص (68) .

(28) " العوامل الفعل " في ب . و د . و هـ . والحلبي ص (68) .

(29) ساقط من الأصل .

(30) انظر " الهمع " 1 : 112 - شمس الدين .

(30) ساقط من الأصل .

(31) يدلّ الفعل على الزمان بصيغته . وبالالتزام إذ لا بدّ له من زمان يقع فيه . ويدل الفعل على المكان بالالتزام فقط إذ كلّ فعل لا بدّ له من مكان يقع فيه - انظر : الأزهري " شرح التصريح " 1 : 338 .

بَابُ الـمَفعولِ مِنْ أجلـه

ويُسَمَّى المفـعول لأجله ، والمفعـول له ، وهـو الاسـم المنصوب الذي يذكـر بياناً لسبب وقوع الفعل ، نحو : قَامَ زيدٌ إجلالاً لعمرو وقَصدتُكَ ابتغاءَ معروفك .

(بَابُ المفْعُول مِنْ أجْلـه)

(ويُسَمَّى المفعول لأجله ، والمفْعُول لَه) [فَلَه][1] ثلاثة أسماء ، (هو الاسم المنصوب الذي يُذْكَر) عِلَّةً ، و (بياناً لسَبَب وقوع الفعل) الصادر من فاعله[2] . فالمفعول له سَبَبٌ حَامِلٌ للفاعل على الفعل ، سواء كان علّةً غائية للفعل متأخراً عنه في الوجود أم لا .

فالأول (نحو : قَام زَيْدٌ إجلالاً لعَمْرٍو) ، فَـ " إجلالاً " مصدر منصوب ، ذُكِرَ عِلَّةً غَائيّة للفعل ، فإنّ تصوّر الإجلال بأنّه مصلحة مَرْغُوبٌ فيها سبب حامل للفاعل على الفعل ، وإن كان وجوده في الخارج متأخراً عن وجود الفعل ، (و) مثله (قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ) ، وكَرَّر المثال للإشارة إلى أنّه لا فرق في ذلك بين المضاف وغيره ، ولا بين الفعل المتعدّي وغيره .

والثاني : نحو " قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً " فَـ " جُبْناً " مصدر منصوب ذُكِرَ علّة ، وسبباً للقعود عن الحرب ، وليس غاية له ، ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو القُعود .

---

(1) ساقط من الأصل ، وقد سمّاه سيبويه : ما ينتصب من المصادر لأنّه عُذْرٌ لوقوع الأمر ، وسمّاه أيضاً : مفعولاً له - انظر : " الكتاب " 1 : 367 .

(2) أو كما قال سيبويه : " عُذْرٌ لوقوع الأمر - انظر : " الكتاب " 1 : 367 .

ويُشترط كونه مصدراً ، واتّحاد زَمان وزمان عامله ، واتّحاد فاعلهما ، كما تقدّم في المثالين ، وكقوله تعالى : ﴿ ولا تَقْتُلوا أوْلادَكُم خَشْيَةَ إملاقٍ ﴾ وقوله :

(ويُشْتَرط) لجَواز نصب المفعول له أمور ثلاثة : أحدها (كونه مصدراً)[3] وهذا مُستَفَاد من كونه علّة ؛ لأنّ العِلل لا تكون إلاّ بالمصادر[4] لا بالذوات[5] . وهل يُشْتَرط مع ذلك كونه قلبياً[6] أم لا [؟] فيه خلافٌ جَزَمَ بالأوّل في " التوضيح "[7] فلا يجوز " جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ " أي لتضربه[8] . وقد يُستَفَادُ ذلك من تمثيل المؤلّف .

(و) ثانيها اتّحادُ زَمانه وزَمَانِ عَامِلِه) بأنْ يكون زمن العلّة والمعْلول واحداً .

(و) ثالثها (اتّحادُ فَاعِلِهِمَا كما تقدّم في المثَالين) فإنّ المصدر في كلّ منهما زمنه وزمن عامله واحد وكذا فاعلهما . (وكقوله تعالى : ﴿ ولا تَقْتُلُوا أوْلادَكُم خَشْيَةَ إمْلاَقٍ ﴾[9] . فالخَشْية عِلّةٌ للقتل[10] مشاركةٌ له في الوقت والفاعل . (وقوله)

---

(3) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية : 2 : 671 .

(4) " لأنّ العلل إنّما تكون بالمصادر لا بالذوات " في ب . و ت . والحلبي ص (68) .

(5) قال ابن يعيش في " شرح المفصّل " 2 : 52 " وإنّما وجب أن يكون مصدراً لأنّه علّة وسبب لوقوع الفعل وداع له . والداعي إنّما يكون حدثاً لا عيناً " انتهى . فلا يجوز : جئتك السمنَ والعسلَ .

(6) نحو : أتَبْتُكَ رغْبةً في العلم .

(7) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 2 : 225 .

(8) لأنّ الضرب ليس فعلاً من أفعال النفس الباطنة . بل هو من أفعال الحواس .

(9) سورة الإسراء 17 : 31 ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاقٍ نحن نرزقهم وإياكم ﴾ .

(10) " للفعل " في (د . و هـ . والحلبي ص (68)) .

﴿ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات اللّه ﴾ . ولا يجوز : تأهبت السفر ، لعدم اتّحاد الزمان . ولا " جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إيّايَ " لعدم اتّحاد الفاعل ، بل يجب جرّه باللام . تقول : تأهَّبْتُ لِلسَّفَرِ ، .....

تعالى : (﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾)[11] . فالابْتِغَاءُ عِلَّةٌ للإنْفَاق مُتَّحدة بِهِ وقْتاً وفاعلاً[12] .

وأمّا ما ذُكِرَ عِلَّةً ولكن كان مُخَالفاً للمُعَلَّلِ في الزمان . أو الفاعل . أو فيهما معاً فإنه يَمْتَنِعُ نَصْبُهُ (و) لهذا (لا يجوز " تأهَّبْتُ السَّفَر ") بالنصب : (لعدم اتّحاد الزمان) . فَإنَّ زمن التأهّب سابق على زمن السفر وإنْ كان فاعلهما واحداً . (ولا " جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إيّايَ " لعدم اتّحاد الفاعل) فإنّ فاعل المجيء المتكلّم . وفاعل المصدر المخاطب وإن كان زمنهما واحداً . (بل يجبُ جرُّه باللّام) التَعْلِيلِيّة . أو بما يقوم مَقَامُها . (تقول تَأهَّبْتُ لِلسَّفَرِ) وقال الشاعرُ :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيابَهَا[13]

---

(11) سورة البقرة 2 : 265 .

(12) انظر : مكي القيسي " مشكل إعراب القرآن " 1 : 140 . قال أبو حيان في " البحر المحيط " 2 : 323 " وجوّزوا في (ابتغاء) أن يكون مصدراً في موضع الحال . أي مبتغين . وأن يكون مفعولاً من أجله " .

(13) من الطويل . من معلقة امرىء القيس المشهورة . وعجز البيت : (لَدى السّتر إلاّ لِبْسَةَ المتفضّلِ) . ونضّت مبالغة في خلع الثياب .

الشاهد : قوله (لنوم) حيث جرّت المفعول لأجله باللام التعليليّة وذلك لعدم اتحاد (الخلع) و (النوم) في الزمن . وإن اتّحدا في الفاعل - انظر : الزوزني " شرح المعلقات العشر " ص (46) . و " لسان العرب " 15 : 329 (نضا) . وابن هشام " شرح شذور الذهب " ص (218) . وبلا نسبة في " أوضح المسالك " 2 : 226 .

(و) تقول أيضاً (جِئْتُكَ لِمحبَّتِكَ إيَّايَ) . وقال الآخر :

وإنّي لَتعْرُونِـــي لِذِكْـــرَاكِ هِـــزَّةٌ

كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ (14)

ويجوزُ لكَ أنْ تَـجُـرَّ بحرف التعـليل المســـتوفي للشـروط المذكورة بكثـرة . إنْ كـان بأل . نحـو : " جُـئْتُكَ لِلطَمَعِ فِي بِرِّكَ " . وبقلّة إنْ كـان مـجـرداً منهـا (15) . ومن الإضافة نحو قَوله (16) :

مَنْ أمَّكُـــم لِرَغْبَـــةٍ مِنْكُم ظَفِـــر (17)

ويستوي نَصْبُه وجرّه في المضاف (18) . نحو : ﴿ وإنَّ مِنْهَا لَـمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللّه ﴾ (19) .

---

(14) من الطويل . لأبي صخر الهذلي . جاء الشطر الأوّل منه فقط في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (68) .
والشاهد : قوله (لذكراك) حيث جاء بلام التعليل . لما اختلف فاعل (الذكرى) المتكلم . وفاعل (العرو) هزة . ولم يجز له أنْ ينصبه - انظر : " الأغاني " 5 : 169 . و " الإنصاف " 1 : 253. والخزانة 3 : 254 وبلا نسبة في " أمالي ابن الحاجب " 2 : 646 . و " شرح المفصّل " 2 : 67 .

(15) قال ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " 2 : 673 . و " التجريد أحسن منه في المنكّر " أي أحسن من المعرّف بأل .

(16) من الرجز بلا نسبة . وعجز البيت (ومَنْ تكونوا ناصريه ينتصر) . وأمَّكم : قصدكم .
الشاهد : قوله (لرغبة) جرّ المصدر القلبي - الواقع مفعولاً لأجله - بحرف التعليل اللام . مع كونه مجرداً من (أل) والاضافة . وهذا قليل . والكثير أنْ يكون منصوباً - انظر : " أوضح المسالك " 2 : 229 . والعيني " المقاصد النحوية " 3 : 70 . و " شرح الأشموني " 2 : 214 . و " شرح التصريح " 1 : 336 .

(17) ويروى (فيكم جُبر) كما في (د . و هـ . والحلبي ص (68)) .

(18) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 673 .

(19) سورة البقرة 2 : 74 . انظر : العكبري " التبيان " 1 : 79 . فخشية مفعول لأجله وهو مضاف مجرور . ومنه قوله تعالى في سورة قُريش 106 : 1-2 ﴿ لإيلاف قريش . إيلافهم رحلة الشتاء والصيف ﴾ فالمفعول له مجرور باللام وهو مضاف وهو (لإيلاف) .

بَابُ المفْعُول مَعَه

وهو الاسمُ المنصوبُ ، الذي يُذكر بعد وَاوٍ بمعنى " مَعَ " لبيان مَنْ فعل معه الفعل ، مسبوقاً بجملة فيها فعل ، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه ، نحو : جَاءَ الأميرُ والجيشَ ، واستوى الماءُ والخشبةَ ، .....

(بَابُ المفْعُولِ مَعَه) [1]

هذا خَاتمةُ المفاعيل ، جُعل [2] آخرَها : للتردد [3] في كونه قِياسيا أو سماعياً : ولكون العامل لا يصل إليه إلاّ بواسطة الواو .

(وهو الاسم المنصوبُ) بما سبقه من فعل أو ما فيه حروف الفعل [4] ومعناه (الذي يُذْكَر بعد واو بمعنى مَعَ) ، لمصاحبة معمول الفعل ، وهذا هو المراد بقوله (لبيان مَنْ فَعَلَ معه الفعل) ، لا لمشاركته فيه ، وإنْ أوهم ذلك [5] . والمراد بمصاحبته أن يكون [مع الفاعل] [6] في صدور الفعل عنه ، ومع المفعول في وُقُوع الفعل عليه في زَمن واحد (مَسْبُوقاً) ذلك الاسم (بجملة فيها فِعْلٌ ، أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) فالأوّل (نحو : جَاءَ الأميرُ والجَيْشَ) أي : مَعَ الجَيْشِ (واسْتَوى الماءُ والخَشَبَةَ) أي : مَعَ الخَشَبَةِ ، وعدّد المثال لإفادة أنّ ما بعد الواو قد يكون صالحاً لمشاركة ما قبله في حكمه ، كالمثال الأوّل .

---

(1) قال سيبويه " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنّه مفعوله معه ومفعول به " - انظر : " الكتاب " 1 : 297 .

(2) " جعله " في (ب . و ت . والحلبي ص (68)) .

(3) " للترد " في الحلبي ص (68) .

(4) " حروفه " في (د . و هـ . والحلبي ص (68)) . ويقصد به اسم الفاعل . واسم المفعول . واسم الفعل . نحو : " أنا سَائرٌ والنيلَ " .

(5) وهذا ما يميز واو العطف عنها .

(6) ساقط من الأصل .

وأنا سائرٌ والنيلَ . وقد يجب النصب على المفعولية ، نحو : المثالين الآخيرين ، ونحو : لا تنه عن القبيح واتيانه ، ومات زيد وطلوعَ الشمس ، .....

وقد لا يكون كذلك كالثاني [7] . ألاَ تَرى أنّ الخشبة لم تكن مُعْوَجَةً حتى تستوي ، وإنّما المقصود أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشبة فاستوى معها . [أي ارتفع] [8] . والخشبة هنا مِقْياس يُعْرَفُ به قَدَر ارتفاع الماء وزيادته .

(و) الثاني . نحو : (أنا سائرٌ والنيلَ) أي معه .

ثمّ الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه [9] على ثَلاثة أقْسَام : قِسْمٌ يجبُ نصبه مَفْعُولاً معه . وقِسْمٌ يتَرجَّح نصبه مفعولاً معه على عطفه . وقِسْمٌ بعكسه . فأشار إلى الأوّل بقوله (وقَد يجب النصب على المفعولية) لمانع يَمْنَعُ من العطف (نحو : المثالين الأخيرين) لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى . نعم إنْ فُسِّرَ " استوى " [10] بمعنى تَساوى لم يمتنع العطف [11] بالرفع في الثاني منهما ؛ لأنّ المعنى حينئذٍ : تَسَاوَى الماءُ والخَشَبَةُ في العُلُوّ . أي : صَعَدَ الماءُ حَتَى الخَشَبَةَ . فليست الخشبة أرفع منه . (ونحو) قولك لمن يَنْهَى عن القَبيح . ويأتيه : (لا تَنْهَ عن القَبِيحِ وعَنْ إتْيَانِهِ " وهو خِلافُ المعنى المراد . (و) نحو (مَاتَ زَيْدٌ وطُلُوعَ الشَمْسِ) بالنَّصب . إذْ العطف يقتضي التشريك في المعنى .

---

(7) فلا يمكن مشاركة (الخشبة) للماء في فعل الاستواء لفساد المعنى .

(8) ساقط من الأصل .

(9) " مفعولاً به " في الحلبي ص (69) وهو خطأ .

(10) في المثال السابق " استوى الماء والخشبة " .

(11) " العطف فيها " في (د . والحلبي ص (69)) .

وقولـه تعالـى ﴿ فأجمعوا أمركم وشركاءَكم ﴾ . وقد يرجّح على العطف ، نحو : قمت وزيداً . .....

وطلوع الشـمس لا يقوم به الموت (وقوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَآءَكُمْ ﴾)[12] .

أي : مَعَ شُرَكَائِكُم[13] . وليست الواو عاطفة لأنّ " أجْمَع " لا يقعُ على الشُركاء . لا يقال : أجْمَعْتُ شُرَكَائي . إنّما يقال جَمَّعْتُ شُرَكَائي وأجْمَعْتُ أمري)[14] .

(وقَدْ يَتَرَجَّح) النصبُ مفعولاً معه (على العطف) لأمرٍ صِنَاعي (نحو : قُمْتُ وَزَيْداً) : لأنّ العطفَ على ضمير الرفع المتّصل لا يَحْسُنُ إلا مع الفَصل . ولا فصلَ . فَرَجَحَ النصبُ على الرفع لسلامته من ارتكاب وَجْهٍ ضَعيف عنه مَنْدُوحَةٌ[15] . والفرق بين الرَفْعِ والنَّصب مَعْنًى . أنَّ النصب يقْتَضي مشاركة زَيْدٍ للمتكلّم في القيام في وقْت واحد . بخلاف الرفع فَإنَّ زيداً وإنْ شَارَكَ المتكلّم في القِيام . لا يلزم أن يكون قِيامُهُمَا في وقتٍ واحد . ورجحان النصب فيما ذُكِر هو ما في التوضيح[16] . وجزم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه[17] . وكذا ابن هشام في القطر[18] . وقال إنّه الأصلح .

---

(12) سورة يونس 10 : 71 ﴿ فعلى اللّه توكّلت فأجمعوا أمركم وشركاءكم ﴾ .

(13) انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 5 : 187 .

(14) انظر : أبو حيّان " البحر المحيط " 5 : 176 - 178 .

(15) قال ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " 2 : 693 " فلمّا ضعف العطف رجح النصب . لأنّ فيه سلامةً من ارتكاب وجهٍ ضعيف للناطق عنه مندوحةٌ " .

(16) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 2 : 243 .

(17) انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 521 .

(18) انظر : " شرح القطر " ص (234) .

وقد يترجّح العطفُ عليه نحو المثال الأوّل . ونحو : جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو . فالعطف فيهما وفيما أشبههما أرجح : لأنّه الأصل .

(وقد يَتَرَجَّح العطفُ عليه) أي : على النصب (نحو المثال الأوّل) وهو : جَاءَ الأميرُ والجَيْشُ (ونحو : جاءَ زيد وعمرٌو . فالعطف فيهما وفيما أشبههما) ممّا هو خالٍ عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى (أرجح : لأنّه الأصل) في الواو وقَد أمكن [19] .

و مَحلُّ رُجْحَان النصب . أو العطف أنّه [إذا] [20] قَطع النظر عن مراد المتكلّم فلا يُتَصوَّر رجحان . فإن قلت شرط المفعول معه أن يُسْبَق بفعل أو ما فيه معناه وحروفه . فما تصنع في قولهم " مَا أنْتَ وزَيْداً " و " كَيْفَ أنْتَ وقَصْعَةٌ من ثَرِيدٍ " بالنصب مع عدم الشرط المذكور فالجواب : أنَّ الفعل موجود تقديراً . لأنّ " أنْتَ " فاعل بفعل محذوف . والتقدير : ما تكونُ . وكيف تَصْنَع [21] . " فلما حُذِفَ الفعل وحده . بَرَزَ ضميرُه وانْفَصَل " [22] .

---

(19) انظر : " شرح القطر " ص (232) .

(20) ساقط من الأصل .

(21) انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 523 .

(22) عبارة ابن هشام في " أوضح المسالك " 2 : 240 .

فصل : وأمَّا المشَّبه بالمفْعُول به

فنحو : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ ، بِنصب الوَجه ، وسيأتي .

(فصل : وأمّا المشبّه بالمفعول به)

وهو مَعْمُول الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ، المتعدّي لواحد (فَنَحو) " وَجْهَهُ " من قولك : (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ ، [بنصب الوجه] [1]) والأصل : " زَيْدٌ حَسَنٌ وجْهُهُ " بالرفع ، لكنَّهم لما قَصَدوا المبالغة حوّلوا الاسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى " زَيْد " ليفيدَ تَعْمِيم الحسَن له فقيل " زَيْدٌ حَسَنٌ " أي هو ، ثمّ نصب " وجْهَهُ " تشبيهاً بالمفعول به : لأنّ من حَسُنَ وَجْهُهُ حَسُنَ إسناد الحُسْن إلى جملته ، وليس مفعولاً به : لأنَّ الصِّفة قاصرة كفعلها ، ولا تمييزاً [2] : لأنّه معرفةٌ بالإضافة (وسيأتي) الكلام عليه مع زيادة في محلّه .

---

(1) ساقط من الأصل .

(2) " يتميز " في الأصل .

بَابُ الحَالَ

وهو الاسم المنصوب المفَسِّر لما انْبَهَمَ من الهَيْئَات . إمّا من الفاعل ، نحو : جاء زيد راكباً ، وقوله تعالى : ﴿ فخرجَ منها خائفاً ﴾ ، .....

(بَابُ الحَال)

يُذَكَّر ويُؤَنَّث لَفْظاً ومَعْنًى . (هو الاسم المنْصُوب) بالفعل . أو شَبَهِهِ . أو مَعْنَاه (المفَسِّر لِمَا انْبَهَمَ من الهَيْئَات)[1] أي هيئات ما هو له . وصفاته التي هو عليها . وَقتَ صُدُور الفِعْلِ منه . أو وقوعه عليه . بخلاف التَّمْيِيز . فإنّه وإن كان مفسراً لكنه للذات لا للهيئة . والنعت . وإن حصل به بيان الهيئة لكنّه ضمناً . وإنّما المقْصُود به أولاً بالذات تخصيص المنعوت[2] .

وتأتي الحالُ مُفَسِّرَةً لِبيان هَيْئَة ما هو له (إمّا من الفاعل . نحو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً) فـ " رَاكِباً " حالٌ من " زيد " مُبيّن لهيئته وقت مجيئه . فإنّ قولك " جَاء زَيْدٌ " لا يُعْلَمُ[3] على أيّ هيئة جَاءَ . (و) كذا (قوله تعالى : ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً ﴾)[4] . فَـ " خَائِفاً " حالٌ من فاعل " خَرَجَ " مُبيّن هيئته وقتْ خروجه .

---

(1) " أبهم " في الأصل . وانظر التعريف عند ابن عصفور " شرح الجمل " 1 : 326 .

(2) نحو : لله دَرُّهُ فَارِساً .

(3) " منه " في (هـ . والحلبي ص (70)) .

(4) سورة القصص 28 : 21 ﴿ فخرج منها خائفاً يترقَّبُ ﴾ .

أو من المفعول . نحو : ركبتُ الفرسَ مُسْرَجاً وقوله تعالى : ﴿ وأرسلناكَ للنَّاس رسولا ﴾ . أو منهما . نحو : لَقِيتُ عبداللَّهِ رَاكِبيْنِ . .....

(أو مِنَ المفْعُول . نحو : رَكِبْتُ الفَرَس مُسْرَجاً) . فـ " مُسْرَجاً " حال من المفعول مبيّن هيئته وقت وقوع الركوب عليه . (و) كذا (قوله تعالى : ﴿ وأرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [5] . فـ " رَسُولاً " حال من الكاف في " أرْسَلناكَ " مبيّن هيئته وقت إرساله .

(أو مِنْهُما) معاً (نحو : لَقِيتُ عَبدَ اللَّهِ رَاكِبين) . فـ " رَاكِبَيْنِ " حال من " عبداللَّه " . ومن التاء في " لَقِيتُه " . والمعنى : لَقِيتُ عبداللَّه حَالةَ كَوْني راكباً وكَوْنِه راكباً .

فَإنْ قلتَ " لقيتُ عبداللَّهِ رَاكباً " احتمل كون الحال من الفَاعل . أو من المفعول .

وتأتي الحال أيضاً من المجرور بحرف . نحو : " مَرَرتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً " . أو بمضاف إنْ كان المضاف بَعْضَه . نحو : ﴿ لَحْمَ أخِيهِ مَيْتاً ﴾ [6] . أو كبعضه [7] . نحو : ﴿ أنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ [8] . أو عَامِلاً في الحال . نحو ﴿ إلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيْعاً ﴾ [9]

---

(5) سورة النساء 4 : 79 .

(6) سورة الحجرات 49 : 12 ﴿ أيحبّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه مَيْتاً فكرهتموه ﴾ فـ (لحم) بعض ما أضيف إلى المضاف إليه ؛ ولذا يمكن اسقاطه بقولنا : يأكل أخاه .

(7) أي يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة اسقاطه .

(8) سورة النحل 16 : 123 . ويمكن القول عندئذٍ (اتبع ابراهيم) .

(9) سورة يونس 10 : 4 .

ولا تكون الحال إلاّ نكرة ، فإن وقع بلفظ المعرفة أوّل بنكرة ، نحو : " جَاء زيدٌ وحدَهُ " ، أي منفرداً والغالب كونه مشتّقاً ، وقد يقع جامداً مؤولاً بمشتق ، نحو : بدت الجارية قمراً ، أي مضيئة ، وبعته يداً بيد أي مُتَقَابِضَين ، وادخلوا . .....

(ولا تكُونُ الحالُ إلاّ نَكِرَةً)[10] : لأنّ المقصود بيان الهيئة ، وهو حاصل بالنكرة فلا حاجة إلى تعريفه احترازاً عن العَبَثْ ، والزيادة لا لغرض . (فإنْ وقع) في كلامهم (بلفظ المعرفة أوّلَ بِنَكِرة) محافظةً على ما استقرّ للحال من لزوم التنكير (نحو : جَاء زَيْدٌ وَحْدَهُ)[11] . فـ " وَحْدَهُ " معرفةٌ بالإضافة ، وهو حَال من " زَيْد " فَيُؤَوَّل بنكرة إمّا من معناه كما في المثال (أيْ) جَاء زَيْدٌ (مُنْفَرِداً) ، أو من لَفْظِه كما في : رَجَعَ عَوْدَهُ عَلى بِدْئِه ، و فَعَلَ ذَلك جَهْدَهُ وطَاقَتَهُ " أي : رجَعَ عَائِداً وفَعَلَ جَاهِداً أو مُطِيقاً .

(والغَالِبُ) في الحَال (كونه مُشْتَقاً)[12] من مصدر للدّلالة على مُتَّصِف به كما تقدّم (وقد يقع جامداً مؤولاً بمشتق)[13] كأنْ دلّ على تَشْبِيه (نحو : بَدَتِ الجَارِيَةُ قَمَراً) فـ " قَمَراً " حال من الفَاعل ، وهو جَامِدٌ مؤوّل بمشتق (أي : مُضِيئَةً ، و) كأنْ دلّ على مفاعلة من الجانبين ، نحو : (بِعْتُهُ) البُرَّ (يَداً بِيَدٍ) فـ " يَداً " حال من الفاعل والمفعول ، و " بِيَدٍ " بيان وفيه معنى المُفَاعَلة (أي مُتَقَابِضَيْنِ ، و) كأن دلّ على ترتيب ، نحو (ادخلوا

---

(10) قال سيبويه في " الكتاب " 1 : 377 " فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يُضفْ " ، وانظر أيضاً 2 : 112 .

(11) هذا مذهب سيبويه ، انظر : " الكتاب " 1 : 373 .

(12) انظر : سيبويه 1 : 375 - 376 , 2 : 118 .

(13) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 730 قال : " يغتفر في الحال الجمود ما لا يغتفر في النّعت ، لأنّ الحال شبيهة بالخبر ، وكثيراً ما يسميها سيبويه خبراً " - انظر : سيبويه 1 : 260 .

رَجُـلاً رَجُلاً . أي مـترتبين . ولا يكـون إلا بعـد تمام الكـلام بعـد جملة تامـة . بمعنى أنّه ليس أحـد جزأي الجمـلة . وليس المراد أن يكـون الكـلام مسـتغنيـاً عنها بدليل قَـوله تعـالى : ﴿ ولا تَمْشِ فـي الأرض مَرَحاً ﴾ .

رَجُـلاً رجـلاً) . ورَجُلَين رَجُلَين . ورِجَـالاً رِجَـالاً . و " ضَـابِطُه أنْ تَأتي بالـتفـصـيل بعـد ذكـر المجموع بجزأيْه مُكَرراً " قَاله الرضـي [14] . والمختار كما قَال المرادي أنّ الجزء الثاني " وما قبله منصـوبان بالعـامل لأنّ مجـموعـهمـا هو الحال " [15] فإنّ الحـاليّة مـستـفادة منهـما (أي مُتَرَتِّبينَ) . لا من أحدهما . ونظيره في الخبر " هذا حُلْوٌ حَامِضٌ " .

(ولا يكـون) الحالُ (إلا بعـد تَمام الكلام) أيْ : بأن يقع (بعد جُـملة تَامّة) مركـبة من مبتدأ وخبر . أو من فعل وفاعل . فلا يكون رُكْناً للكلام (بمعنى أنّه ليس أحَدَ جُزأي الجملة) وإنْ تَوَقَّفَ حصول الفائدة عليه .

(وليس المراد) بتَمَـام الكلام (أنْ يكون الكلام مُسْتَغْنِياً عـنها) كمـا قال المكودي [16] . لأنّ الفـائدة قد تتـوقّف عليـه (بدليل قوله تعـالى : ﴿ ولا تَمْشِ فِي الأرْضِ مَـرَحاً ﴾) [17]

---

(14) انظر : " شـرح الكافيـة " 2 : 34- قـال : " وضابطه : أنْ تـأتي . للتفـصـيل بعد ذكـر المجمـوع بجزئـه مكرراً " .

(15) انظر : المرادي " توضيح المقاصد والمسالك " 2 : 134 . وهو رأي أبي حيّان في " الارتشاف " 2 : 334 .

(16) انظر : " شرح المكودي على الألفية " 1 : 360 . غ : فاطمة الراجحي . ط 1 . جامعة الكويت . الكويت 1995 م .
والمكـودي هو : عـبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي . الفـاسي . المالكي (أبو زيد) . نحـوي . صـرفي . لغـوي . توفي في 11 شـعبـان بفـاس سنة (807 هـ) أو (801 هـ) . من آثاره : شـرح ألفـية ابن مـالك . البسـط والتعريـف في التصـريف . ... انظر : " شذرات الذهـب " 8 : 4 . و " بغية الوعاة " 2 : 83 . و " كشف الظنون " 152 ، 1166 .

(17) سورة الاسراء 17 : 37 .

ولا يكون صَاحِبُ الحال إلاّ معرفة كما تقدّم في الأمثلة ، أو نكرة بمسوّغ ، نحو : في الدار جالساً رجلٌ ، .....

وقوله : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمواتِ والأرضَ ومَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ ﴾ [18] ألا تَرى أنّ الكلام لا تتمّ فائدته المقصودة بدون ذكر " مَرَحاً ولاَعِبين " .

(ولا يكون صَاحبُ الحال) وهو من الحال وصف له في المعنى (إلا معرفةً كما تقدّم في الأمثلة) [19] : لأنّه محكوم عليه في المعنى ، والأصل في المحكوم عليه التعريف . (أو نكرة بمُسَوِّغ) من المسوِّغات : لقربه حينئذ من المعرفة كما يقع المبتدأ النكرة بمسوّغ ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ ، وهي بمنزلة الخبر [20] .

فَمِنَ المسوِّغَات أن يتقدّم عليه الحال (نحو : في الدَّار جَالِساً رَجُلٌ) ، فـ " جَالِساً " حال من رجل ، وسَوَّغَ مجيئه منه ، تَقدُّمُه عَليه ، وقيل إنّه حال من الضمير المستَكِن في الظرف [21] ، وهو ظاهر ، ويلزم على الأوّل مجيء الحال من المبتدأ ، وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها ، والصحيح المنع [22] ، وإنْ جُعِلَ " رَجُلٌ " فاعلاً بالظرف ، لَزِم عمل الظرف من غير اعتماد [23] وهو ضعيف .

---

(18) سورة الأنبياء 21 : 16 .

(19) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 15 .

(20) انظر : سيبويه 1 : 260 ، وانظر : أبو حيّان " الارتشاف " 2 : 346 .

(21) أي فاعل الظرف .

(22) " عامل المبتدأ " في الأصل ، قال الأزهري في " شرح التصريح " 1 : 375 " فجالساً في المثال حال من رجل ... وقيل من الضمير المستكن في الظرف ، وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع ، لأنّه يجب أن يكون عاملهما واحداً " .

(23) أي : من غير أن يتقدّمه استفهام ، أو نفي .

وقوله تعالى : ﴿ في أربعةِ أيامٍ سواءً ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون ﴾ . وقراءة بعضهم : ﴿ ولما جاءَهم كتاب من عند اللّه مصدقاً ﴾ بالنّصب .

ومن المسَوِّغات أنْ يكون صاحبها مُخَصَصاً . إمّا بوصف كما سيأتي . أو بإضافة . (و) ذلك نحو : (قوله تعالى ﴿ في أرْبَعَةِ أيَّامٍ سَوَاءً ﴾)[24] فَـ " سَوَاءً " حال من " أرْبعة " : لاختصاصها بالإضافة إلى " أيّامٍ " . أو واقعاً بعد نفيٍ (و) ذلك نحو (قوله تعالى : ﴿ وَمَا أهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾)[25] . فجملة " لَهَا مُنْذِرُونَ " حَالَ من " قَرْيةٍ . وهي نكرةٌ عامة : لوقوعها في سياق النفي (و) من التَخْصِيصِ بالوصف . نحو (قراءة بعضهم ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ من عِنْدِ اللّهِ مُصَدِّقاً ﴾ [26] بالنصب) فـ " مُصَدِّقاً " حال من كتاب وهو نكرة لتخصيصه بالظرف . ولا يتعيّن ذلك لجواز كونه حالاً من الضمير المستكن في الظرف بعد حذف الاستقرار .

وقد يقع صاحب الحال نكرةً بلا مسوّغ كقولهم : عليه مَائَةٌ بِيضاً[27] . وفي الحديث : " فصلى رسولُ اللّه - صلى اللّه عليه وآله وسلم - قَاعِداً وصَلّى وراءَه رِجَالٌ قِياماً "[28] ولا يُقاس عليه .

---

(24) سورة فصّلت 41 : 10 ﴿ وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين ﴾ .

(25) سورة الشعراء 26 : 208 .

(26) سورة البقرة 2 : 89 . وهي قراءة ابن أبي عبلة . انظر : أبو حيّان " البحر المحيط " 1 : 471 .

(27) (بِيضاً) بلفظ الجمع حال من (مائة) وهو من أمثلة سيبويه في " الكتاب 2 : 112 , 159 .

(28) من الأحاديث التي رواها مالك بن أنس في " المُوطّأ " 1 : 135 . تح : محمد فؤاد عبدالباقي . دار احياء الكتب العلمية - القاهرة . 1951 م .

ويقع الحال ظرفاً ، نحو : رأيتُ الهِلال بين السَحاب ، وجاراً ومجروراً ، نحو : ﴿ فخرجَ على قَومه في زِينَته ﴾ ، ويتعلقان بمُستَقِر أو استقَّر محذوفين وجوباً .

ويقع جملةً خبريةً مرتبطة بالواو والضمير ، نحو : ﴿ خرجوا من ديارهم وهم .....

(ويقع الحالُ ظرفاً) كما يقع الخبر ظرفاً . (نحو : رأيتُ الهِلاَلَ بين السَحَاب) فـ " بَيْنَ " ظرف مكان في موضع الحال من الهلال . (وجاراً ومجروراً . نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾)[30] فَـ " فِي زِينَتِهِ " في موضع الحال من الضمير المستتر في " خَرَجَ "[31] . (ويتعلّقان) إذا وقع كلٌّ منهما حالاً (بمُسْتَقِر) إنْ قُدِّر في موضع المفرد . (أو اسْتَقَّر) إنْ قُدّر في موضع الجملة . حال كونهما (مَحْذُوفَين وجوباً) لكونهما كَوْناً مطلقاً . وشرط الظرف وعديله[32] أن يكونا تامّين كما تقدّم[33] . فلو كانا ناقصين لم يقعا حالاً[34] .

(ويقع) الحال (جملةً) اسميّة وفعليّة . فيحكم على محلّها بالنّصب (خبريةً) . أي : مُحْتَمِلَةً للصدق والكذب . لا إنشائيّة : لأنّ الحال قَيْدٌ لعاملها . والقيود تكون ثابتة باقيةً مع ما قُيّدَ بها . والإنشاء لا خارج له فلا يصلح للقيد[35] . ولا بدّ لها حينئذٍ من رابط يربطها بمَنْ هي له . كما أشار إلى ذلك بقوله (مُرتبطةً) تلك الجملة الواقعة حالاً . إمّا (بالواو . والضمير) معاً (نحو) : ﴿ أَلَمْ تَرَ إلى الَّذِينَ (خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وهُمْ

---

(30) سورة القصص 28 : 79 .

(31) قال العكبري في " التبيان " 2 : 1026 " هو حال من ضمير الفاعل في خرج " .

(32) أي المجرور .

(33) انظر : المبتدأ والخبر . ص (211) من التحقيق .

(34) نحو : هذا زيدٌ اليوم . هذا زيد فيكَ

(35) قال الرضي 2 : 40 " وأما وجوب كونها خبرية فلأن مقصود المجيء بالحال . تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال . فمعنى قولك : جاءني زيد راكباً : أنّ المجيء الذي هو مضمون العامل وقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال . ومن ثمّ . قيل إن الحال يشبه الظرف في المعنى ... وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها . فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟ " . انتهى . أي المضمون غير المتيقّن .

ألوفٌ ﴾ ،أو بالضمير فقط ، نحو : ﴿ اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ ﴾ ، أو بالواو ، نحو : ﴿ لئن أكله الذئب ونحن عصبة ﴾ .

ألوفٌ ﴾)[36] . فجملة " وهُم ألوفٌ " حال من فَاعل " خَرَجُوا " وهي مرتبطةٌ بالواو والضمير . وهو " هُم " . (أو) مرتبطةٌ (بالضمير فقط نحو : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾)[37] فَـ " بَعْضُكُم " مبتدأ . و " عدوٌّ " خبره . و " لبعضٍ " متعلّق بالخبر . والجملة حال من فاعلها " اهْبِطُوا " . وهي مرتبطة بالضمير فقط . وهو الكاف . والرابط[38] بالضمير وحده في الجملة الاسميّة ضعيف . (أو) مرتبطة (بالواو) فقط (نحو : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾)[39] . فجملة " نحن[40] عصبةٌ " حال من الذئب . مرتبطة بالواو فقط . ولا مَدْخَل لِـ " نَحْنُ " في الربط : لعدم عوده إلى صاحب الحال . وقد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالاً مع أنّها ليست مبيّنة[41] لهيئة الفاعل[42] . أو المفعول . بل لهيئة زمن الفعل . وقد قالوا : الحال ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول[43] .

---

(36) سورة البقرة 2 : 243 .

(37) سورة 2 : 36 ﴿ وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾ .

(38) " بعده " في (د) .

(39) سورة يوسف 12 : 14 ﴿ وقالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنّا إذاً لخاسرون ﴾ .

(40) " ونحن عصبة " في الأصل .

(41) " مَبْنية " في الأصل . و (د . و هـ) وهو غلط .

(42) انظر : أبو حيّان " البحر المحيط " 5 : 283 .

(43) وعلى هذا الإشكال الذي طرحه الفاكهي هنا وضع الشيخ إبراهيم بن محمد المزجاجي - من أعلام القرن 13 هـ - كراسة صغيرة سماها : رفع الإشكال عن مسئلة الحال . حكى فيها أجوبة مشايخه عن الإشكال المذكور - انظر : الأهدل " الكواكب الدرية " 2 : 378 .

بَابُ التَمْيِيز

هو الاسم المنّصوب المفَسِّر لما انْبَهَم من الذوات أو النِّسَب ، والذات المبهمة أربعة أنواع : أحدها : العدد . نحو : اشتريتُ عشرين غُلاماً وملكت تسعين نعجة . .....

(بَابُ التَمْيِيز)

وُيقَالُ له التَّفْسِير والتَّبْيِين . وهو[1] مصدر بمَعْنَى المُمَيِّز بكسر الياء . اسم فاعل[2] . (هو الاسم المنْصُوب) بما سَبَقَه من فعل أو شبهه . أو ذات مُبْهَمة . (المفَسِّر لما انْبَهَم من الذوات) باعتبار الوضع . (أو النِّسَب) الكائنة في جُمَل أو شبهها وعبّر ابن الحاجب عن هذا بالذات المقدرة[3] . فخرج عن ذلك الحالُ . فَإنَّها ليست مُفَسِّرة لإبْهَام ذات أو نِسْبَة[4] . والنعتُ . فإنه مُخَصِّصٌ أو مُقَيِّدٌ[5] . ورَفْعُ الإبهَام [به][6] إنّما حصل ضمناً . (والذاتُ المبْهَمة) الرافع لإبهامها التَّمييز (أربعة أنواع[7] : أحدها العدد) الصريح من أحَدَ عَشَرَ فما فوقها . إلى المائة . (نحو : اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَاماً) . فإنّ " عِشْرِينَ " عَدَدٌ مُبهم بترديد النظرِ في جنسه . فَبِذكْر التَّمييز ارتفع ذلك الإبهامُ . (و) كذا (مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً) . وغير الصريح هو " كم " الاستفهامية . نحو : كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ .

---

(1) " لغة " في الحلبي ص (71) .

(2) من الرباعي (مَيَّز) .

(3) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 53 - " التمييز : ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة " .

(4) وإنّما ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها . كما قال الرضي 1 : 216 .

(5) باسم الفاعل - انظر : باب النعت ص (416) من التحقيق .

(6) ليس في الأصل فقط قال ابن الحاجب في " الأمالي النحوية " 2 : 168 " ليس التمييز في الحقيقة رفعاً لأنّه اللفظ الذي حصل عنه هذا الرفع المراد . وإنّما يغتفر النحويون مثل ذلك لكونه معلوماً . إمّا على معنى رفع الابهام لدوافع الابهام . أو ما أشبه ذلك . أو لأنّ الغَرض ذكر ما يتميز به باعتبار المدلولات إذ كان هو المقصود في التحقيق " .
" الأمالي النحوية " تح : هادى حمّودى . ط 1 . عالم الكتب - بيروت 1985 م .

(7) انظر : ابن هشام " أوضح المسالك " 2 : 365 .

والثاني : المقدر ، كقولك : اشتريت قفيزاً بُراً ، ومَنّا سمنا ، وشبراً أرضاً .

والثالث : شبه المقدار ، نحو : ﴿ مِثقال ذَرةٍ خيراً ﴾ ، فخيراً تمييز لمثقال ذرّة ، .....

وقد يكون التَّمييز واجب الجرّ بالإضافة كتمييز الثلاثة ، والمائة ، والألف ، وكم الخبرية ، كما سيأتي[8] . فالنصب ليس صفةً لازمةً للتمييز بخلاف الحال .

(والثاني المقدّر) أي ما يُعرف به الشيء . وهو ثلاثة أقسام : لأنه إمّا كَيْلٌ (كقولك : اشْتَريتُ قَفيزاً بُرّاً)[9] . أو وزن (و) ذلك كقولك اشْتَرَيْتُ (مَناً سمناً) ومَناً - كعَصاً[10] - وهو لغةٌ في المنّ بالتشديد[11] . أو مَسَاحة (و) ذلك كقولك : اشْتَرَيْتُ (شِبْراً أرْضاً) . والمراد بالمقدار في هذه الأمثلة : هو القدر لا [الآلة][12] التي يقع بها التقدير وإلاّ لوجبت الإضافة . نحو : اشْتَرَيْتُ قَفيزَ بُرٍّ . تُريد المكيال الذي يُكالُ به البُرّ . (والثالث : شبه المقْدَار) في الكَيل أو الوزن . أو المساحة . فَشَبَهُ الكَيْل . نحو : عِنْدي سِقَاءٌ مَاءً . ونُحيٌّ سَمْناً[13] . وشَبَه الوزن (نحو : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً ﴾[14] . فَـ " خَيْراً " تمييز لمثقال ذرة) . ومثقال ذرّة شبيه بما يُوزن به . وشَبه المساحة . نحو : مَا فِي السَّمَاءِ مَوضِعُ رَاحَةٍ

---

(8) انظر : باب العدد ص (493) من التحقيق .

(9) القفيز : " من المكاييل : معروف وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق . وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً .. والجمع أقفزة وقفزان " - " لسان العرب " 5 : 395 (قفز) .

(10) " ومنّا عصاً " في الأصل وهو خطأ .

(11) " المنُّ لغة في المنَا الذي يوزن به . الجوهري : المنُّ المنَا . وهو رطلان . والجمع أمنان . وجمع المَنَا أمْنَاء .. ابن سيدة : المنّ كيل أو ميزان " - انظر : " لسان العرب " 13 : 418 (مَنَنَ) .

(12) " المقدار " في الأصل و (هـ) وهو غلط . وما بين قوسين ساقط من الأصل .

(13) " النَّحْنَحُ والنَّحْيُ والنَّحَى : الزِّقُ . وقيل : هو ما كان للسمن خاصة " - انظر : " لسان العرب " 15 : 311 (نحا) .

(14) سورة الزلزلة 99 : 7 ﴿ ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ - انظر : سيبويه 2 : 172 . والزجاجيّ " كتاب الجمل " ص (242) .

والرابع ما كان فرعاً للتمييز ، نحو : هذا خاتمٌ حديداً ، وبابٌ ساجاً وجُبَّةٌ خزّاً . والمبيّن لابهام النسبة إمّا محوّل عن الفاعل ، نحو : تصبب زيدٌ عرقاً ، وتفقأ بكر شحماً ، وطاب محمدٌ نَفْساً ، وقوله تعالى : ﴿ واشتعل الرأسُ ، .....

سَحَاباً . ومِمّا يَحْتَمِلُ الوزنَ والمساحة قولهم : عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً [15] . وإنّما كانت هذه [الأمور] [16] شَبه ما ذُكِر لا عَيْنَهُ : لأنّها ليست مُعدَّةً لذلك ، وإنّما تُشْبِهُهُ .

(والرابع ما كان فَرعاً للتمييز ، نحو : هَذا خَاتَمٌ حَدِيداً) [17] . فالخَاتَمُ فرعُ الحديد : لأنّه مصنوع منه . فيكون الحديد [18] هو الأصل بهذا الاعتبار . (و) مثله : هذا (بَابٌ سَاجاً) . فالبابُ فرع السّاج . والسّاجُ نوع من الخشب [19] . (و) هذه (جُبَّةٌ خَزّاً) . فالجُبَّة فرع الخزّ . والخَزُّ نَوْعٌ من الحرير . ولا يتعيّن في هذا النوع النصب [20] ، بل يجوز رفعه وجرّه وهو الأكثر كما سيأتي .

وقد فُهِمَ من حَدِّ التمييز أنّه قِسْمَان : ما يَرْفَعُ إبهامَ ذات مبهمة كما تقدّم ، وما يرفع إبهامَ نِسْبَة . وإليه أشار بقوله (والمبيّن لإبهام النِّسْبَة) نَوعان : مُحوَّل وغير محوّل . فالمحوّل له ثلاث حالات : لأنّه (إمّا مُحوَّل عن الفَاعل ، نحو : تصَبَبَ زَيْدٌ عَرَقاً ، وتَفَقَّأَ) - أي امتلأ - (بَكْرٌ شحماً ، وطَابَ محمدٌ نَفْساً ، وقوله تعالى : ﴿ واشْتَعَلَ الرَأسُ

---

(15) انظر : سيبويه 2 : 172 ، والزجاجي " كتاب الجمل " ص (242) .

(16) ساقط من الأصل .

(17) قال المبرد في " المقتضب " 3 : 272 " وكان سيبويه يقول : جيد أن تقول : هذا خاتمك حديداً ، وهذا سرجك خَزّاً " .

(18) " الحديد " في الحلبي ص (72) وهو تصحيف .

(19) " الساج : خشب يجلب من الهند ، واحدته ساجة " - انظر : " لسان العرب " 2 : 303 مادة (سوج) .

(20) " النسب " في الحبي ص (72) ، وهو تصحيف .

شَيباً ﴾ .

وإمّا عن المفعول . نحو : ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ . .....

شَيْباً ﴾)[21] . فَـ " عَرَقا " تمييز لإبهام نسبة التَّصَبُّب إلى زَيْد . و " شَحْمًا " تمييز لإبهام نسبة التَّفَقُّؤ إلى بَكْر . و " نَفْساً " تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى محمد . و " شَيْباً " تمييز لإبهام نسبة الاشتعال[22] إلى الرأس . والأصل في هذه الأمثلة : تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ . وتَفَقَّأ شحْمُ بكْرٍ وطَابَتْ نفسُ مُحمدٍ . واشْتَعَلَ شَيبُ الرأسِ . فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه . فحصل إبهامٌ في النِّسْبَة . ثمّ جِيءَ بالمضاف الذي كان فاعلاً وجُعِلَ تمييزاً مبالغةً وتأكيداً . فإنّ ذِكْرَ الشَيءِ مُجملاً ثمّ مُفَسَّراً أوْقَعُ في النفس من ذِكْرِه مُفَسَّراً أولاً .

(وإمّا عن المفعول . نحو : ﴿ وفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُوناً ﴾)[23] فـ " عُيُوناً " تمييز لإبهام نسبة التفجّر إلى الأرض . والأصل : وفَجَّرْنَا عُيونَ الأرْضِ . فحوّل الإسناد عن المفعول الذي[24] هو مضاف . وجُعِلَ تمييزاً . وأوْقَعَ الفعلَ على الأرض[25] . ومثله : غَرَسْتُ الأرضَ

---

(21) سورة مريم 19 : 4 .

(22) " الاشتغال " في الحلبي ص (72) وهو تصحيف .

(23) سورة القمر 54 : 12 . وقال أبو حيّان في " الارتشاف " 2 : 378 " وأنكر نقله من المفعول الأستاذ أبو علي . وتلميذه أبو الحسن الأُبَدي . وأبو الحسين بن الربيه . وحمل (عيوناً) على الحال أبو علي . وعلى البدل أو على إسقاط حرف الجرّ أبو الحسين . وقال الأبّدي متأولاً كلام الجزولي يمكن أن يريد بقوله منقولاً من المفعول الذي لم يسم فاعله " .

(24) " الذي كان " في (د) .

(25) قال الشلوبين في " التوطئة " ص (314) : " ويجوز أنْ يكون (عيوناً) في هذا حالاً . أي فجرنا الأرض في حال أنّها عيون " وتأوّل لذلك .

أو عن غيرهما . نحو : ﴿ أَنَا أكثر منك مالاً ﴾ . وزيد أكرم منك أباً . وأجمل منك وجْهاً أو غير محوّل . نحو : امتلأ الإناءُ ماءً . ولله درُّه فَارساً .

شَجَراً . (أو) مُحوّل (عن غيرهما) بأنْ يكون محوّلاً عن المبتدأ . وهو الواقع بعد اسم التفضيل . (نحو : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ﴾)[26] . أصلُه : مَالِي أكْثَرُ مِنْكَ . فحذف المضاف . وانفصل الضمير المضاف إليه وأقيم مقامَ المضاف . وارتفعَ فَصَارَ اللفظُ " أنَا أكثر منك " . ثمَّ جيء بالمحذوف تمييزاً . (و) مثله . نحو (زَيْدٌ أكْرَمَ مِنْكَ أباً . وأجْمَلَ مِنْكَ وجْهاً) . الأصل : أبو زَيْدٍ أكرمُ مِنْكَ . ووجْهُهُ أجْمَلُ مِنْكَ . وشرط نصب هذا التمييز أنْ يَصْلُح للفاعليّة بعد جعل اسم التفضيل فعلاً . كما في الأمثلة . والناصب له اسم التفضيل[27] .

(أو غير محوّل) عن شيء أصلاً وهو النوع الثاني (نحو : امتلأ الإنَاءُ مَاءً)[28] : لأنَّ مثل هذا التركيب وضع ابتداءً هكذا . غير محوّل . وأكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجّب نحو : مَا أحْسَنَهَ رَجُلاً وأحْسِنْ بِهِ أباً . وحَسْبُكَ بِهِ نَاصِراً (ولِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً) . أي : لِلَّهِ دَرُ فُرُوسِيَّتِهِ . وهو مدح له بكمال فروسيته . والدّر في الأصل مصدر درّ اللبن يدرّ[29] . ويُسمّى اللبَنُ

---

(26) سورة الكهف 18 : 34 .

(27) فجملة (زيد أكثر مالاً) تكون (زيدٌ كَثُرَ مالُه) . انظر : المكودي في شرحه على الألفية ص (132) عند قول ابن مالك :

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا *** مفضّلاً كأنتَ أعلى منزلاً .

(28) انظر : ابن هشام " شرح القطر " ص (238) .

(29) انظر : " لسان العرب " 4 : 279 (درر) .

نَفْسُهُ دَرّاً . وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه . أي : مَا أعْجَبَ فِعْلَهُ . ويُحْتَمَلُ التعجب من لَبَنِهِ الذي ارْتَضَعَهُ من ثَدْي أمّه . أي : ما أعْجَبَ هَذا اللبن الذي نَزَل مِنْه مِثْلُ هذا الوَلَدِ الكَامِلِ فِي هَذِه الصِّفَةِ . والمؤلّف - رحمه اللّه - مثّل به للتمييز عن النِّسبة . وإنّما يأتي إذا كان مرجع الضمير [30] مُعَيَّناً مَعْلُوماً . وإلاّ فهو من تمييز المفرد كما مثّل به صاحب المفصّل [31] . وكذا المرادي [32] . وقيل إنّ " فَارساً منصوب على الحال [33] . والمعنى أتَعَجَّبُ مِنْهُ فِي حَالِ كَوْنِهِ فَارِساً . قال الدماميني [34] : والتمييز أوْلى لأنّه ثَنَاءٌ مُطلق . والحال ثَنَاءٌ مُقَيَّد بحالة . وتصريحهم بِمِنْ في " للّه دَرُّهُ من فَارسٍ " دليل على أنّه تمييز [35] .

---

(30) " المضاف إليه " في الحلبي ص (72) .

(31) انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 2 : 72 " وقد يقع فيما ليس إيّاها . نحو قولهم : وبحه رجلاً . وللّه درّه فارساً . وحسبك به ناصراً . .. فويحه من المصادر التي لم ينطق لها بفعل ... ومثله حسبك به ناصراً فهذه الأشياء مبهمة لأنه لا يعلم المدح من أيّ جهة .. " .

(32) انظر : " توضيح المقاصد والمسالك " 2 : 183 .

(33) انظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 2 : 73 .

(34) هو : محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر ابن محمد بن سليمان القرشي . المخزومي . المالكي . أديب . وناثر . وناظم . ونحوي . وعروضي . ولد بالإسكندرية سنة (763 هـ) . واستوطن القاهرة . ولزم ابن خلدون . وتصدر لإقراء العربية بالأزهر ثم تحوّل إلى دمشق . توفي في الهند سنة (827 هـ) . من تصانيفه : شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . جواهر البحور في العروض . ...

انظر : شذرات الذهب 7 : 181 . وبغية الوعاة 1 : 66 .

(35) هذه عبارة الدماميني مضمونٌ وليست نصّا . قال : " قولك للّه دره فارساً لم ترد به المدح في حال الفروسية وإنّما تريد مدحه مطلقاً . بدليل أنك تقول للّه درّه كاتباً وإن لم يكتب بل تريد الإطلاق بذلك " ويرى أنّ (فارساً) تمييز .

انظر : الدماميني " المصنف من الكلام " 2 : 165 - المطبعة البهية بمصر - 1305 هـ .

ولا يكون التمييز إلاّ نكرة . ولا يكون إلاّ بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدّم في الحال .

والناصبُ لتمييز الذات المبهمة تلك الذات . ولتمييز النِّسبة الفعل المسند .

(ولا يكون التَّمييزُ) عند البصريين[36] (إلاّ نكرة) فإنْ ورد بلفظ المعرفة أوِّلَ بنكرة مَعْنًى . كقوله :

وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[37]

(ولا يكون التمييز[38] إلاّ بعد تَمام الكلام بالمعنى المتقدّم في الحال) . أي بأنْ يقع بعد جملة تامّة . وإن توقّف حصول الفائدة عليه . وقَدْ يَقَعُ قبل تَمام الكلام نحو : عشرون درهماً عندي[39] :

(والنَّاصبُ لتمييز الذات المبهمة . هو (تلك الذات) كـ " عِشْرِينَ " في " عشرون دِرْهَماً عِنْدِي "[40] . وصحّ عملها وإن كانت جامدةً : لشَبَهِهَا باسم الفاعل[41] : لأنّها طالبةٌ له في المعنى . (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كـ " طَابَ زَيْدٌ نفساً " . أو شبهه[42] . نحو : زَيْدٌ مُتَصَبِّبٌ عَرَقاً . وَزَيْدٌ أجْمَلُ مِنْكَ وَجْهاً . وإنّما اقتصر على الفعل لأنّه الأصل .

---

(36) انظر : الهمع 2 : 269 - شمس الدين " وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنّه يجوز أن يكون معرفة .

(37) من الطويل لرشيد بن شهاب البشكري . وصدر البيت : (رأيتك لما أنْ عرفت وجوهنا * * صددت وطبت ...) الشاهد : قوله (وطبتَ النفسَ) حيث جاء التمييز منصوباً وبه الألف واللام وكان حقّه أن يكون نكرة و (أل) للضرورة هنا - انظر : المقاصد النحوية 1 : 502 . وشرح التصريح 1 : 151 ، 394 . وبلا نسبة في أوضح المسالك 1 : 181 . والهمع 2 : 269 .

(38) " التمييز " في الأصل فقط .

(39) انظر : ابن عصفور " شرح الجمل " 2 : 282 .

(40) " عشرين " في الأصل وهو غلط .

(41) ووجه الشبه بينهما هو كونهما اسمين . وكونهما طالبين لما بعدهما كما صرّح الفاكهي .

(42) من اسم الفاعل . واسم المفعول . وأفعل التفضيل .

ولا يتقدّم التمييز على عامله مطلقاً . واللّه أعلم .

(ولا يتقدّم التمييز) مطقاً [أي تمييز الذات أو النسبة][43] (على عامله مُطلقـــاً)[44] .

أي : جـــامـداً كـــان أو متـصـرّفـاً . فـلا يُقال : زيـتاً رِطْلٌ . ولا " رَجُـلاً مَـا أحْسَنَهُ " ولا " نَفْسـاً طَابَ مُحمـدٌ " : لما تقدّم من أنّ المقصـود هو الإبهام أولاً ثمّ التّفسير وإزالة الإبهام . وتقديمه على العامل يُنَافِي ذلك المقصود (واللّه أعلم)[45] .

وندر تقديمه على الفعل المتصرّف كقوله :

وَمَا كَـانَ نَفْسـاً بِالْفِـرَاقِ تَطِيـبُ[46]

وقـاس علـى ذلك المازنـي . والمبـرد . والكسـائي . واختـاره ابن مـالك فـي شـرح العُمدة[47] .

---

(43) ساقط من الأصل . و ب . ت . والحلبي ص (72) .

(44) انظر : سيبويه 1 : 205 .

(45) " أجمع النحويون على منع تقـديم التمييز على عامله إذا لم يـكن فعلاً متصرفاً . فـإن كان إياه نحو : طاب محمد نفساً . ففيه خلاف . والمنع مـذهب سيبويه . والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد . وبقولهم أقول " - انظر : سيبويه 1 : 205 . والمقتضب 3 : 33 . والإنصاف 2 : 828 المسألة (120) . وشرح الجمل 2 : 283 . وشرح التسهيل 2 : 389 واللفظ له .

(46) من الطويل . للمخبل السعدي . وصدر البيت (أتهجر ليلى بالفراق حبيبها) .
والشاهد : قـوله (نفساً) حـيث قدمه على عـامله المتصرف (تطيـب) . ورواه ابن جني (نفسي) فلا شاهد فيـه - انظر : المقتضب 3 : 37 . والخصائص 2 : 368 . والمقاصـد النحوية 3 : 235 . وبلا نسبة في : الإنصاف 2 : 828 .

(47) انظر الأمثلة في " أوضح المسالك " 1 : 372 .

بَابُ المسْتَثْنَى

وحروف الاستثناء ثمانية : حرف باتّفاق وهو " إلاّ " . واسمان باتّفاق وهما : غير وسوى بلغاتها . فإنّه يقال : سِوى كرضا . وسُوى كهُدى . وسَواء كسَمَاء . وسِواء كبِناء . وفِعْلانِ باتّفاق . وهما : ليس ولا يكون . .....

(بَابُ المُسْتَثْنَى)[1]

" هو المذْكُور بَعْد " إلاّ " . أو إحْدَى أخَواتِها . مُخَالِفاً لِمَا قَبْلَها نفياً واثباتاً[2] . (وحروف الاسْتِثْنَاء) - الذي هو : إخراج ما بعد " إلا " أو إحدى أخَواتها من حُكْم مَا قَبْلها إيجاباً وسَلْباً - (ثمانية) . وهي أربعة أقسام : الأوّل (حَرْفٌ باتّفاق وهو : إلاّ) وبدأ بها : لأنّها أصلُ أدواتِه . (و) الثاني : (اسْمَانِ باتّفاقٍ . وهما : غَيْر وسِوَى بِلُغَاتِها) الأربع . (فإنه يُقال فيها سِوَى) بكَسْر السين والقَصر (كرِضًا . وسُوَى) بضمّها والقصر[3] (كهُدَى . وسَواءٌ) بفتحها والمدّ (كسَمَاء . وسِوَاء) بكسرها والمدّ . (كبِنَاء) وهذه أغْرَبُها . وقَلَّ مَنْ ذكرها[4] . (و) والثالث (فِعلانِ باتفاق . وهما : لَيْسَ ولا يكون) . [و] ذِكْرُ الاتفاق مُنْتَقِضٌ[5] .

أمَّا " لَيْسَ " فالخلاف فيها مَشْهُور . فَمنهم مَنْ ذهب إلى حرفيتها مُطْلَقاً . ومنهم مَنْ خَصَّ ذلك بما إذا كانت للاستثناء . والأصحّ أنّها فعل كما تقدّم في صدر المقدّمة[6] . وأما

---

(1) وسمّاه سيبويه " الاستثناء " في قوله : (هذا باب الاستثناء) - انظر : الكتاب 2 : 309 .

(2) " إيجاباً " في الأصل . وبه الكلام غير مستقيم .

(3) " والكسر " في الحلبي ص (73) وهو خطأ

(4) ذكرها ابن هشام في " أوضح المسالك " 2 : 252 وقال : " وهي أغربها " .

(5) " منتقدٌ " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (73) . والواو بين القوسين المقوفين لاستقامة الجملة .

(6) قال ابن هشام في " المغني " 1 : 387 " هي فعل لا يتصرّف ... وزعم ابن السرّاج أنّه حرف بمنزلة ما . وتابعه الفارسي في الحلبيات . وابن شقير وجماعة . والصواب الأوّل . " لكنها قد تخرج عن ذلك في مواضع منها المستثنى . لتكون حرفاً ناصباً .

ومُتَرَدِّد بين الفِعليّة والحرفيّة ، وهو : خَلا ، و عَدا ، و حَاشَا ، و حَشَا . فالمستثنى بإلاّ يُنصب إذا كان الكلام تامّاً موجَباً . والتّام هو ما ذُكر فيه المستثنى منه ، والموجب هو الذي لم يتقدّم عليه نفي ولا شبهة ، .....

" لاَ يَكُونُ " فلا يَحْسُنُ أنْ يُعَدَّ فعلاً ، فضلاً عن أنْ يُعَدَّ مُتَّفَقاً على فعليته ، لأنَّهُ مركبٌ من حرف وفعل ، والمركّب منهما لا يكون فِعلاً ، ومَنْ عَدَّهُ فِعلاً فقد تجوّز في الكلام[7] .

(و) الرابع (مُتَرَدِّدٌ بين الفِعليّة والحرفيّة) فَيُستَعْمَلُ تارةً فِعلاً ، وتارة حَرفاً ، (وهو خَلا) عند الجميع[8] . (وعَدا) عند غير سيبويه[9] . (وحَاشَا)[10] عند المبّرد والمازني[11] ومَنْ تبعهما[12] . (ويُقالُ فيها حَاشَ) بحذف الألف الأخيرة (وحَشَا) بحذف الأولى . وقيّد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثناء[13] .

إذا علمت ذلك (فالمسْتَثْنَى بـ " إلاَّ " يُنْصَبُ) وجوباً (إذا كان الكلام) قبلها (تَامّاً موجَباً) بفتح الجيم ، تأخّر المستثنى عن المسْتَثْنَى مِنْه أو تقدّم عليه . (و) الكلام (التامُّ هو ما ذُكِرَ فيه المستثنى منه ، والموجَب هو الذي لم يتقدّم عليه نَفْيٌ ولا شبهه) من نَهْيٍ

---

(7) عدّ العكبري " لا يكون " فعلاً في " اللباب " 1 : 307 قال : " وممّا قام مقام إلاّ من الأفعال (ليس) و (لا يكون) و (عدا) وما بعدهنّ منصوب " .

(8) انظر : سيبويه 2 : 309 ، وابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 722 ، و " الهمع " 2 : 210 .

(9) أمّا عند سيبويه فهي فعل - انظر : الكتاب 2 : 309 .

(10) قال سيبويه في " الكتاب " 2 : 349 " وأمّا حاشا فليس باسم ، ولكنّه حرف يجر ما بعده كما جرّ حتّى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء .

(11) هو : بكر بن محمد بن بقية المازني ، البصري (أبو عثمان) نحوي ، أديب ، لغوي ، عروضي ، أخذ عن المبرد ، وتوفيّ في البصرة سنة (248هـ) من تصانيفه : علل النحو ، كتاب التصريف ، كتاب العروض - انظر : " معجم الأدباء " 7 : 107 - 128 .

(12) انظر : " الانصاف " 1 : 278 مسألة (37) ، ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل ماضي ، أما البصريون فإلى أنها حرف جرّ ، وتكون الاثنين عند المبرد .

(13) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 124 .

نحو قوله تعالى : ﴿ فشربوا منه إلاّ قليلاً ﴾ . وكقولكَ : قَام القومُ إلا زيداً وخرج النّاس إلاّ عمراً . سواءٌ كان الاستثناء متصلاً . كما مثّلنا . أو منقطعاً . نحو : قَامَ القَوم إلا حِماراً .

أو استفهام (نحو : قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلاً ﴾)[14] فـ " قَلِيلاً " مُسْتَثنى بإلاّ . وهو واجب النّصب . وما قبله وهو " شَرِبُوا " كلامٌ تَامٌ : لِذِكْرِ المستثنى منه . وهو الواو في " شَرِبُوا " . وموجَب لعدم تقدم نفي أو شِبهه عليه . (وكقولكَ : قَامَ القَوْمُ إلاّ زَيْداً . وخَرَجَ النَّاسُ إلاّ عَمْراً) ويُنصبُ وجوباً بالشرط المذكور (سواءٌ كان الاستثناء متّصلاً) بأنْ كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مَثَّلنا . أو مُنْقَطِعاً) بأنْ لم يكن كذلك . سَواءٌ كان من جِنْسِ المستثنى منه . نحو : قَامَ القومُ إلاَّ زَيْداً . مُشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عَن زَيْد أو لَمْ يكن (نحو : قَامَ القَومُ إلاَّ حِمَاراً) . ولا بدّ حينئذٍ أنْ يكونَ ما قبل " إلاّ " دالاً على ما يُسْتَثْنَى[15] على ما ذكره بعضُهم[16] . كما مَثَّل . ولهذا لا يَحْسُنُ : قَامَ القَومُ إلاّ ثُعْباناً[17] .

---

(14) سورة البقرة 2 : 249 . وفي الحلبي " فشربوا " ص (73) وهو من الأخطاء التي وقعت في الآيات في هذه النسخة . وستأتي أخطاء أخرى في آيات أخر في هذه النسخة !!

(15) " به " في ت . و هـ . والحلبي ص (73) .

(16) قال ابن السرّاج في " الأصول " 1 : 291 " فإذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بدّ من أنْ يكون الكلام الذي قبل إلاّ قد دلّ على ما يستثنى فتأمل هذا فإنه يدقّ " غ : عبدالحسين الفتلي . ط 1 . مؤسسة الرسالة 1987م .

(17) وذلك لعدم الفائدة . فعملية القيام لا تستحضر الثعبان . وكذا لو قلت : (قام الناسُ إلا ذئباً) فهو ليس ممّا يألفه الناس . ويلاحظ في هذه المسألة وكأن المستثنى المنقطع بعض من المستثنى منه مجازاً .
- انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 82 . وابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 702 .

وإنْ كَانَ الكلامُ تَامّاً غير موجَب جاز في المسْتَثْنَى البدل والنصب على الاستثناء . والأرجح في المتّصل البدل ، أي يجعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه فيبتعه في ، .....

وإنّما وَجَبَ نصبه : لامْتِنَاع البَدل لاقتضائه فساد المعنى : لأنّ المبدل منه في حكم السَاقط[18] . كذا قيل .

والنّاصبُ للمُسْتَثْنَى المتّصل هو " إلاّ " عند ابن مالك[19] . ومَنْ تبعه[20] . وقيل ما قبل " إلاّ " مِنْ فعْلٍ أو شبهه بواسطة " إلاّ "[21] . وقيل غير ذلك[22] . وأمّا المنقطع فالناصب له عند سيبويه[23] ما قبله . وكثير من المتأخرين[24] لـمَّا رأوا أنّ " إلاّ " فيه معنى " لَكِنَّ " قالوا إنّها هي الناصبة نصبَ " لكنّ " للأسماء . وخبرها محذوف في الغالب .

(وإنْ كَانَ الكلامُ) قَبْلَهَا[25] (تَامّاً غير موجَب) بأنْ تقدّمه نَفْي أو شَبهه (جَاز في المسْتَثْنَى) متصلاً أو منقطعاً (البدل) [أي بدل بعض عند البصريين[26] . فيُعْرَب بإعراب ما قبله من رَفْعٍ ونَصب وجَرّ . (و) جاز فيه[27] (النَّصب على الاستثناء (و) لكنَّ (الأرجح في) المستثنى (المتّصل البدل . أي][28] يُجعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه فَيَتْبَعُهُ في

---

(18) فلا يمكن حذف المبدل منه . ووضع البدل محلّه .

(19) انظر : شرح التسهيل 2 : 273 وعزاه إلى سيبويه .

(20) انظر : شرح الاشموني 2 : 241 .

(21) وهو مذهب السيرافي - انظر : شرح التسهيل 2 : 377 .

(22) وقد سردها ابن مالك في شرح التسهيل 2 : 377 وهي خمسة أوجه . فراجع .

(23) انظر : الكتاب 2 : 319 . والرضي " شرح الكافية " 2 : 82 .

(24) هذا من كلام الرضي في " شرح الكافية " 2 : 82 .

(25) أي قبل (إلاّ) .

(26) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 91 .

(27) قوله " البدل . أي بدل ... إلى قوله ... وجاز فيه " ساقط من (د . و هـ) .

(28) ساقط من الأصل .

إعرابه . نحو قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم ﴾)[29] برفع " قَلِيلٌ " بدلاً من الواو في " فَعَلُوهُ " . بدلَ بعض من كلّ . ونحو : ما رَأَيْتُ القَومَ إلاَّ زَيْداً . وما مررتُ بالقَومِ إلاّ زَيْدٍ . وإنّما رُجِّحَ الإتباع للمشاكلة[30] . وإذا تعذّر الإبدال على اللفظ لمانع أُبْدِلَ على[31] المحلّ . نحو : ما جَاءَنِي مِنْ أحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ . برفع " زَيْدٌ " على البدليّة من محلّ " أحد " وهو الرفع : لأنّه فاعل . ولا يجوز جرّه حملاً على اللفظ : لأنَّ البدل في نيّة تكرار العامل[32] . فيلزم زيادة " مِنْ " في الإثبات . وهي غير جائزة عند الجمهور[33] .

(والمراد بِشبهِ النَفْي) فيما تقدّم (النهي . نحو : ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُم أحَدٌ إلاَّ امْرَأَتُكَ ﴾)[34] بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير[35] . فَـ " امرَأَتُكَ " بدل من " أحَدٌ "

---

(29) سورة النساء 4 : 66 - انظر : أبو حيّان " البحر المحيط " 3 : 297 قال " وارتفع (قليل) على البدل من الواو في (فعلوه) على مذهب البصريين . وعلى العطف على الضمير على قول الكوفيين " - وانظر : الهمع 2 : 188 .

(30) " للمشاركة " في الأصل . وهـ . والحلبي ص (73) قال ابن يعيش في " شرح المفصّل " 2 : 82 " لأنّ البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو اخراج واحد في المعنى . وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد إلاّ لما قبلها فكان أولى " .

(31) " إبدال مِنَ " في الحلبي ص (73) .

(32) ويكون التقدير حينئذٍ : جاءني من زيدٍ . كما أن (زيد) هنا معرفة . ولا تعمل في المعرفة إلا الباء - انظر : الهمع 2 : 190 .

(33) انظر : الهمع 2 : 190 .

(34) سورة هود 11 : 81 ﴿ فأسرِ بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت أحد منكم إلا امرأتك ﴾ .

(35) انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (339) .

والاستفهام . نحو : ﴿ و مَنْ يَقْنَطُ من رحمة ربّه إلاّ الضالّون ﴾ والنصب عربيّ جيّد . قرىء به في السبع في " قَليل " . وفي امرأتك .

بدل بعض من كلّ (والاستفهام . نحو : ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّآلُّونَ ﴾ [36] بالرفع في قراءة الجميع . فَـ " الضَّآلُّونَ " بدل بعض من بعض . من فاعل " يَقْنَطُ " المستتر فيه . ولم يُؤتَ معه ولا مع ما قبله بضمير : لأنّ قوة تعلّق المستثنى بالمستثنى منه تُغني عن الضمير [37] . فَانْدَفَعَ ما قيل إنّه لا يصلح إعراب ما ذكر بدلاً : لأنّ بدل البعض لا بدّ فيه من ضمير [38] .

(والنّصب) في المستثنى المتّصل (عربيّ جيد) . وقد (قُرىء به في السبع في " قَلِيْل ") من قوله تعالى : ﴿ مَافَعَلُوهُ إِلاَّ قليلاً منهم ﴾ [39] . (و) في (امرأتَكَ) من قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَلْتَفِت مِنْكُم أحدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ [40] . وقيل بالنصب استثناءً من " أهْلِكَ " لا من " أحَدٌ " [41] . واستشكل بأنّ ذلك يمنع من الإسراء بها . وقد أسْرِيَ بها [42] .

---

(36) سورة الحجر 15 : 56 .

(37) انظر : الأزهري " شرح التصريح " 1 : 350 .

(38) انظر : حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح 1 : 350 .

(39) سورة النساء 4 : 66 وهي قراءة ابن عامر - انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (235) .

(40) سورة هود 11 : 81 . وهي قراءة نافع . وعاصم . وابن عامر . وحمزة . والكسائي - انظر : ابن مجاهد ص (338) .

(41) وهو رأي الزمخشري في " الكشّاف " 2 : 416 .

(42) انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 233 وقال إنّ ذلك يلزم تناقض القراءتين . ولا يجوز تناقض القراءات لأنّها كلّها قرآن . ولا تناقض في القرآن .

وإذا كان الاستثناء منقطعاً فالحجازيّون يُوجبون النّصب ، نحو : ﴿ مَا لهم به من علم إلاّ اتّباع الظنّ ﴾ وتميم يرجّحونه ، ويجيزون الإتباع ، نحو : مَا قَامَ إلاَّ حِماراً ، وإلاّ حِمارٌ .

(وإن كان ذلك [43] الاستثناء منقطعاً فالحجازيّون يوجبون النّصب) على الاستثناء [44] (نحو) : مَا فيها مِنْ أحَدٍ إلاَّ حماراً . وعليه قراءة السبعة (﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّباعَ الظَّنِّ ﴾) [45] بنصب " اتِّباعَ " . (وتَميمٌ يُرَجِّحُونَهُ) . أيْ النّصب . حيث أمكن تَسَلّط العامل على المستثنى . (ويُجيزون الإتباع) للمستثنى منه في إعرابه (نحو : مَا قَام إلاَّ حِماراً) بالنصب . (وإلاَّ حِمارٌ) بالرفع [46] . ونحو : ما رأيتُ القومَ إلاّ حماراً . بالنصب لا غير . وما مررتُ بأحد إلاَّ حماراً بالنّصب . وإلاّ حِمَارٍ بالجرّ . ويقرأون ﴿ إلاّ اتِّباعُ الظَّنِّ ﴾ بالرفع على أنّه بدل من العلم باعتبار المحلّ . بدل بعض . تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس . ولا يجوز أنْ يُقرأ بالخفض [47] على الإبدال باعتبار اللفظ : لما تقدّم قريباً . وأمّا إذا لم يمكن تسلّط العامل على المسْتَثْنَى . نحو : " مَا زَادَ هَذَا المال إلاّ ما نقص " [48] . فالنصب واجب عند الجميع [49] .

---

(43) قوله " بها وقد أسري بها . وإن كان ذلك " ساقط من (هـ) .

(44) انظر : سيبويه 2 : 319 . والزجاجي " كتاب الجمل " ص (235) .

(45) سورة النساء 4 : 157 .

(46) انظر : سيبويه 2 : 319 . والزجاجي " كتاب الجمل " ص (235) .

(47) انظر : ابو حيان " البحر المحيط " 3 : 406 . وابن مالك " شرح التسهيل " 2 : 286 .

(47) " بالجر " في د . والحلبي ص (74) .

(48) " إلا النقص " في الحلبي ص (74) وهو غلط .

(49) " إذ لا يُقال : ما زاد النقص . ومثله : " ما نفع زيدٌ إلاّ ما ضَرَّ " إذاً لا يُقال : نفع الضرّ . " في الحلبي فقط ص (74) وهذه عبارة ابن هشام في " أوضح المسالك " 2 : 261 .

وإذا كان الكلام ناقصاً - وهو الذي لم يُذْكَر فيه المستثنى منه . ويُسمّى استثناءً مفرّغاً - كان المستثنى على حسب العوامل . فيعطى ما يستحقه لو لم توجد إلاّ . وشرطه كون الكلام غير إيجاب . نحو : ما قَامَ إلاّ زَيْدٌ . وما رأيت إلاَّ زَيْداً . ومَا مَررتُ إلاَّ بِزَيدٍ . وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمدٌ إلاّ رَسُولٌ ﴾ . ﴿ ولا تقولوا على اللّه إلاّ الحقَّ ﴾ . .....

(وإنْ كان الكلام) قبلها (ناقصاً . وهو الذي لم يُذْكَر فيه المسْتَثْنَى منه . ويُسمّى) حينئذٍ (اسْتِثْنَاءً مُفَرَّغاً)[50] : لأنّ ما قبل " إلاّ " تفرَّغ لطلب ما بعدها . فالمستثنى مفرّغ له . (كَانَ) إعرابُ (المستثنى) الذي بعد إلاَّ (على حسب العوامل) المقتضية له : إذ لا عمل لإلا في اللفظ . (فَيُعْطَى ما يستحقه لَوْ لَمْ تُوجد إلاَّ) . من رفع ونصب وخفض . (وشرطه كون الكلام غير إيجَاب) . بأنْ اشتمل على نفي . أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة (نحو : مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ) برفع " زَيْدٌ " على الفاعلية (وما رَأيْتُ إلاّ زَيْداً) بنصبه على المفعولية (ومَا مَرَرْتُ إلاَّ بِزَيدٍ) بجرّه بالياء . كما لو لَمْ تُوجد إلاَّ . والاستثناء في ذلك من اسم عام محذوف . فتقدير[51] : ما قَام إلاَّ زَيْدٌ . ما قَامَ أحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ . وكذا الباقي .

وهذه أمثلة النفي (و) أشَار إليه من القرآن (كقوله تعالى : ﴿ وَمَا محمدٌ إلاَّ رَسُولٌ ﴾)[52] . ومثال النهي (﴿ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللّهِ إلاَّ الحَقَّ ﴾)[53] . فَـ " الحَقَّ "

---

(50) قال الرضي في " شرح الكافية " 2 : 100 " والمفرّغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلاّ : لأنّه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى " .

(51) " فتقديره " في الأصل .

(52) سورة آل عمران 3 : 144 .

(53) سورة النساء 4 : 171 .

﴿ ولا تُجادلوا أهلَ الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن ﴾ .

والمستثنى بغير وسوى مجرور بالاضافة . .....

منصوب على المفعولية بـ " تَقُولُوا " . (﴿ وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾)[54] . فجرَّ ما بعد " إلاّ " بالباء : لأنّ ما قبلها يطلب مجروراً . ومثال الاستفهام ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ القَوْمُ الفَاسِقُونَ ﴾[55] .

والاستثناء المفرَّغ من قبيل المتّصل . ويكون في الأحوال[56] . والظُروف[57] . والمصادر[58] . وربّما وقع بعد إيجاب عند وجود قرينة تدلّ على أنَّ المراد بالمستثنى منه بعض معيّن يدخل فيه المستثنى قطعاً . نحو : قَرأتُ إلاَّ يَوْمَ الجُمُعَة . أي قرأتُ كلَّ يومٍ من أيّامِ الأسبوع إلاَّ يومَ الجُمعة . وهذا معنى صحيح . بخلاف جَاءَني إلا زَيْدٌ . أي : جَاءَني كلُّ أحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ . فإنَّه معنًى غير صحيح .

(والمستثنى بِغَيْر وسِوَى . بِلُغَاتِها) المتقدّمة[59] (مجرور) دائماً (بالإضَافة) أي بإضافتها إليه : لملازمتها الإضافة . والمضاف إليه مجرور لا غير . والأصل في " غَيْر " أنْ تكون صفة بمعنى مُغَاير[60] . نحو : جَاءَني رجلٌ غَيْرُ زَيْدٍ . لكنّها حُمِلَتْ على " إلاَّ " واستعملت

---

(54) سورة العنكبوت 29 : 46 .

(55) سورة الأحقاف 46 : 35 .

(56) نحو : ما جَاءني زيدٌ إلا وغلامه جالسٌ .

(57) نحو : قوله تعالى ﴿ لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها ﴾ سورة النازعات 79 : 46 .

(58) نحو قوله تعالى ﴿ إن نظنّ إلا ظنّاً ﴾ سورة الجاثية 45 : 32 .

(59) انظر : ص (346) من التحقيق .

(60) قال ذلك حتى يتخلّص من الإشكال المطروح هنا . وهو كيف تكون (غير) - وهي اسم جامد - صفة ؟ وشرط الصفة أنْ تكون مشتقّة أو مؤوّلة به .

و يُعْـرَبُ غَيْرُ و سِوَى بما يســـتحقه المســتثنى بإلاَّ في نحو : قَامُوا غَيْـرَ زَيْدٍ ، و سِوَى زَيدٍ . ويـجـوز الإتباع والـنّصب في نحـو : مَـا قَامُـوا غير زَيْدٍ ، وسـوى زَيْدٍ . ويعربان بحسب العوامل ، في نحو : ما قَامَ غيرُ زَيْدٍ ، وسوى زَيْدٍ ، ومَا رأيتُ غيرَ زيد ، وسوى زَيْدٍ ، وما مررتُ بغَيرِ زيد ، وسِوَى زيد ، .....

في الاستثناء ، كما حُمِلَت " إلاَّ " عليها ، واستعملتْ صفةً ، نحو : ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [61] ، والسبب في حمل كلٍّ منهما على الآخر : دلالة كلّ منهما على المغايرة .

(وُيعْـرَبُ غَيْـرُ) لَفظاً (وسـوى) تقديراً على مـا اختـاره ابن مـالك [62] (بما يستحقه المستثنى بإلاَّ) من الإعراب في ذلك الكلام التّام الموجب ، كما (في نحو : قَامُوا غَـيْرَ زَيْدٍ ، وسِـوَى زَيْدٍ . ويجوز الإتباع) للمستثنى منه في إعرابه ، (والنصب) بعد الكلام التّام المنفي ، كما (في نحو : مَا قامُوا غيرُ زَيْدٍ ، وسِوَى زَيْدٍ) برفع غَيْر وسِوَى ، ونصبهما ، والأرجح الإتباع في المتّصل والنّصب في المنقطع [63] عند تميم إنْ أمْكَنَ تسلّط العامل على المسْتَثْنَى ، نحو : مَا فِيهَا أحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ ، وأوْجَبَهُ الحجازيّون [64] ، وإذا قيل : ما قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وعَمْرٍو جاز جرّ عمرو عطفاً على لفظ زَيْد ، ورفعه حملاً على المعنى [لأنَّ المعنى] [65] ما قَامَ إلاَّ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، ومع " إلاّ " لا يجوز إلاَّ مراعاة اللفظ .

(وُيعْرَبَانِ بحسب العوامل) بعد الكلام المنفيّ غير التّام كما (في نحو : ما قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ ، وسِوَى زَيْدٍ) برفعهما (ومَا رأيت غَيْرَ زَيْدٍ وسِوَى زَيْدٍ) بنصبهما (ومَا مَرَرْتُ بغيرِ زَيدٍ ، وسِوَى زَيْدٍ) بجرّهما .

---

(61) سورة الأنبياء 21 : 22 .

(62) انظر : شرح الكافية الشافية 2 : 716 .

(63 ،64) انظر : ص (235) من التحقيق .

(65) ليس في الأصل ولا في (هـ) .

وإذا مُـدّت سوى كـان إعـرابها ظاهراً . وإذا قُـصِـرت كان على الألـف . والمستـثنى بليس . ولا يكـون . منصوبٌ لا غـير . : لأنّه خبـرهما . نحو : قَـامَ القَومُ ليس زيداً . ولا يكـون زيداً .

(وإذا مُدَّتْ سِوَى) بأنْ قيل فيها " سِـوَاء " بالمدّ مـع فتح السين وكسرها (كانَ إعرابها ظَاهِراً) في آخرها[66] . (وإذا قُصِرتْ) من غير همزة في آخـرها مع كسـر السين وضمّها (كان) إعرابها (مقدراً على الألف) . أي في الألف منع من ظهوره التعذّر .

(والمستـثنى بِـ " ليس . ولا يكون " منصـوبٌ لا غـيـر) . وإنّمـا وجب نصبـه : (لأنّه خبـرهما[67] . نحـو : قَامَ القَـوْمُ لَيْسَ زَيْداً . ولا يكـونُ زَيْداً) بنصب زَيْد على أنّه خـبرهمـا . واسـمهـما ضـمير مـستـتر فيـهمـا وجوباً[68] عائداً على اسم الفـاعل المفهـوم من الفعل السابق . أي : لَيْسَ القَائمُ . أو لا يَكُونُ القَائمُ زَيْداً . وجملة الاستثناء هل هي حال فمحلها النّصب . أو مستأنفة فلا محلّ لها من الإعراب[69] . قولان صَحَّحَ[70] ابن عصفور الثاني[71] .

---

(66) نحـو قـول المرار العجلـي : (إذا جلسـوا منا ولا من سِـوائنا) - انظر : شـرح أبيـات سيـبـويه 1 : 424 . والخزانة 3 : 438 .

(67) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 721 .

(68) وعـلل ابن مالك ذلك في " شـرح الكافيـة الشـافية " 2 : 721 قائلاً " لأنّهم قصدوا ألاّ يـليها إلاّ ما يلي (إلاّ) لأنها أصل الأدوات " .

(69) عبارة " من الإعراب " في الأصل فقط .

(70) " صحيح " في الحلبي ص (75) وهو خطأ .

(71) في " شرح الجمل " 2 : 261 قال " وتكون الجملة التي هي ليس زيداً . ولا يكون زيداً . في موضع الحال . أو لا موضع لها من الإعراب ... " .

وابن عصـفور هو : علي بن مؤمن بن مـحمد بن علي الحـضرمي . الإشبـيلي . وعرف بابن عصـفور . فقـيه . نحوي . صرفي . لغـوي . ... توفي بتونس سنة 663 هـ . من تصانيـفه : الممتع في التصـريف . وشرح ديوان المتنبي . وشـرح جمـل الزجاجي . والمقـرّب في النحـو . ومختـصر المحـتسب وشـرح الجُـمل - انظر : شـذرات الذهب 5 : 330 . والبغية 2 : 210 .

والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جرّه ، ونصبه بها ، نحو : قام القوم خلا زيداً ، وخلا زيدٍ ، وعدا زيداً وعدا زيدٍ ، وحاشا زيداً وحاشا زيدٍ ، فإنْ جررت فهي حروف جرٍّ ، وإن نصبت فهي أفعال ، .....

(والمستثنى بِخَلا و عَدا و حَاشَا يجوز جرّه) بها . والجرّ بالأوّلين قليل . ولقلته لم يحفظه سيبويه[72] في عَدَا . (ونَصْبُه بها) وهذا عند غير سيبويه[73] . أمّا عنده فالنصب متعيّن بِـ " عدا " والجرّ بـ " حاشا " فإنّه التزم فعليّة عدا وحرفيّة حاشا[74] . (نحو : قَامَ القَوْمُ خَلا زَيْداً) بالنصب . (وخَلا زَيْدٍ) بالجرّ . (وعَدَا زَيْداً) بالنصب (وعدا زَيْدٍ) بالجرّ (وحَاشَا زيداً) بالنصب (و حَاشَا زَيْدٍ) بالجرّ . (فإنْ جررت) بكلٍّ منها المستثنى (فهي حروف جرّ) غير متعلّقة بشيء[75] والأولى أحرف جرّ[76] . (وإنْ نَصَبْتَ) بكل منها (فهي أفْعَالٌ) ماضيّة متعدية إلى المستثنى . وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوباً ، يعود إلى ما عاد إليه اسم " ليس ، ولا يكون " . وفي محلّ الجملة المستثنى بها البحثُ[77] السابق

---

(72) "انظر : الكتاب 2 : 348 - 350 .

(73) انظر : ابن عصفور " شرح الجمل " 2 : 260 و مَنْ نصب بها فهي عنده أفعال .

(74) "انظر : الكتاب 2 : 348 - 350 .

(75) وهو اختيار ابن هشام في المغني 1 : 178 وعلل ذلك قائلاً " لأنّها لا تُعدّي الأفعال إلى الأسماء ، أي لا توصّلُ معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها ، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنّها بمنزلة (إلا) وهي غير متعلقة " .

(76) وذلك لقلتها .

(77) " المستثناة بها بالبحث " في الأصل ولا داع لوجود الباء في (بالبحث) .

فيهما . ومحلّ جواز الوجهين إذا تجردت عن [78] " ما " كما يُعلم من كلامه الآتي (إلاّ أن سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا إلاّ الجرّ) فالتزم حرفيتها . وأوجبه كما تقدّم . ونَفَى النصب . وغيره سمع النصب أيضاً فجوّزه [79] والمثبِت مُقَدَّمٌ على النافي . ولا يُستَثْنَى بها إلاَّ فيما فيه تَنْزِيهٌ . نحو : ضَرَبْتُ القَومَ حَاشَا زَيْداً . ولذلك لا يَحْسُن : صَلَّى النَّاسُ حَاشَا زيداً : لفوات معنى التنزيه . كذا قاله ابن الحاجب وجزم به الرضي [80] . وقد تُستَعْمَلُ للتنزيه فقط فتكون اسماً مَبْنِيّا . نحو : ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾ [81] .

(وتتصل ما) المصدرية (بِعدا وخلا . فَيَتعيّن) حينئذٍ (النّصب) بهما للمستثنى : لأنّ ما المصدريّة لا تدخل إلاّ على الفعل . وجوّز جمع [82] الجرّ بهما بتقدير " ما " زائدة . قال في المغني [83] : " فإنْ قالوا ذلك بالقياس فَفَاسد : لأنَّ " ما " لا تُزاد قبل الجار والمجرور . بل

---

(78) " من " في ب . ت . و د . و هـ . والحلبي ص (75) .

(79) انظر : المبرد " المقتضب " 4 : 391 قال " وما كان فعلاً فحاشا . وخلا وإن وافقا لفظ الحروف . وعدا . ولا يكون " .

(80) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 124 قال : " وإذا استعمل (حاشا) في الاستثناء أو غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده " .

(81) سورة يوسف 12 : 51 . انظر : البحر المحيط 5 : 316 .

(82) وهم الجرمي . والربعي . والكسائي والفارسي . وابن جنى - انظر : المغني 1 : 179 .

(83) لابن هشام 1 : 179 .

وأمّا خبر كان وأخواتها ، وخبر الحروف المشبهة بليس ، وخبر أفعال المقاربة واسم إنّ وأخواتها واسم لا التي لنفي الجنس فتقدّم الكلام عليها في المرفوعات ، وأمّا التوابع فسيأتي الكلام عليها إنْ شاءَ اللّه تعالى .

(وأمّا خبر كان وأخواتها ، وخبر الحروف المشبهة بليس ، وخبر أفعال المقاربة ، واسم إنّ وأخواتها واسم لا التي لنفي الجنس) نصاً (فتقدّم الكلام عليها في المرفوعات)[89] استطراداً فلا حاجة إلى إعادتها .

(وأمّا التوابع) التي من جملتها تابع المنصوب[90] ، المقصود بالذكر هنا (فسيأتي الكلام عليها إنْ شاءَ اللّه تعالى) .

ولما أنهى الكلام على المنصوبات من الأسماء أخذ يتكلّم على المخفوضات فقال :

---

(89) انظر : " الارتشاف " 2 : 304 .

(90) " المنصوبات " في الأصل وهو غلط .

بَابُ المخفوضات من الأسماء

المخفوضات ثلاثة : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، وتابع للمخفوض . .....

(بَابُ المخْفُوضَاتِ مِنَ الأسْمَاء) [1]

ذكر الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز [2] . والمخْفُوضَات أسماء مُشْتَملة على علم المضاف إليه . وهو الجرّ . سواءٌ كانَ بالكسرة . أو بالفتحة . أو بالياء . (المخفوضات) المشهورة (ثلاثة : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة) . أي بسببها [3] : لأنّ الأصحّ أنّ المضاف هو العامل في المضاف إليه . ومخفوض بالتبعيّة عند بعضهم [4] . وهذا هو المراد بقوله (وتابعٌ للمخْفُوض) بالحرف . أو المضاف . وهو ضعيف [5] . لأنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل [6] . فيرجع الجرّ في التابع إلى الجرّ بالحرف . أو الإضافة . وأمّا الجرّ بالمجاورة فهو شاذّ . ولهذا لم يذكره [7] .

---

(1) الخفض مصطلح كوفيّ . والجرّ بصريّ . - انظر : العكبري " اللباب " 1 : 352 .

(2) يشير إلى قول الرعيني (من الأسماء) وأنّه ذكرها لبيان واقع الجر يكون في الأسماء . وليس احترازاً لأنّ الجرّ لا يدخل الفعل .

(3) " تشبهاً " في الأصل وهو غلط .

(4) هذا رأي الأخفش - انظر : الهمع 2 : 331 .

(5) أي لمن يقول أنّ العامل في التابع للمخفوض هو التبعيّة .

(6) لأنّ البدل عاملُه محذوف .

(7) ويمثلون لذلك بقول العرب : هذا جحر ضبّ خربٍ . بجر (خَرِبٍ) لمجاورته لضب . وحقه الرفع لأنّه صفة للجحر .

فالمخفوض بالحرف هو ما يخفض بمِنْ ، و عَنْ ، و عَلَى ، وفي ، والباء ، الكاف ، واللام ، وحتى ، والواو ، والتاء ، و رب ، و مُذ ، و مُنْذُ .

فالسبعة الأولى جَرّ الظاهر والمضمر ، نحو : ﴿ منك ومن نوح ﴾ ، و ﴿ إلى اللّه مرجعكم ﴾ ، .....

(فالمخفوضُ بالحَرف ، وهو ما يُخْفَضُ بِمِنْ ، وإلى ، وعَنْ ، وعَلَى ، وفِي ، والبَاء ، والكَاف ، واللام ، وحَتَّى والواو) التي للقَسم (والتَّاء) المثنّاة فوق له أيضا (ورُبَّ) بضمّ الراء (ومُذْ ومُنْذُ) . فهذه أربعةَ عشر حرفاً ، كلّها مُستَوية في الاختصاص بالأسماء والدخول عليها لمعانٍ في غيرها لم يتعرّض لها المؤلف ؛ فاستحقت[8] أن تعمل لما تقدّم من أنّ الأصل في كلّ حرف مختصّ أنْ يعمل فيما اخْتُصَّ به . وتُسمَّى حروف الجرّ إمّا لجرّها معنى الفعل إلى الاسم ، أو لأنّ عملها الجرّ . فأضيفت إلى الإعراب الذي هو أثَرُهَا[9] . واستظهر هذا الرضي ، قال : " كما سُمّيت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب "[10] .

(فالسَبعة الأولى) مُشتركة بين الظاهر والمضمر ، فتارةً (جَرّ) الاسم (الظاهر) زماناً أو غيره ، (و) تارة جَرّ الاسم[11] (المضمر) ولهذا قدّمها . مثال مِنْ (نحو : ﴿ مِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾[12] . و) إلى نحو : (﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُم ﴾[13]) و ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُم ﴾[14] .

---

(8) " فاسقطت " في الحلبي ص (75) .

(9) انظر : العكبري " اللباب " 1 : 352 . وابن يعيش " شرح المفصّل " 8 : 8 .

(10) انظر : " شرح الكافية " 4 : 261 . قال " والأظهر أنه قيل لها حروف الجر لأنّها تعمل إعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم ... " .

(11) قوله " الاسم " في الأصل فقط .

(12) سورة الأحزاب 33 : 7 ﴿ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم ﴾ .

(13) سورة المائدة 5 : 48 .

(14) سورة الأنعام 6 : 60 ﴿ ثمّ إليه مرجعكم ﴾ .

ونحو ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طبقـــاً عن طبـــق ﴾ . ﴿ رضي اللّه عنهم ورضوا عنه ﴾ . ﴿ وعلى الفلك تـــحملـــون ﴾ . ﴿ وفي الأرض آيات ﴾ . ﴿ وفيهـا ما تشـــتهي الأنفـــس ﴾ . ﴿ آمنوا بـاللّه ﴾ . ﴿ آمنوا به ﴾ . ﴿ للّـه مـــا في الـســـمـــوات ﴾ . ﴿ له مـــا في السموات ﴾ والسبعة الأخيرة تختصّ بالظاهر ولا تدخل على المضمر .

(و) عَنْ (نحـو : ﴿ لَتَـرْكَـبُـنَّ طَبَـقـــاً عَنْ طَـبَـسـقٍ ﴾ [15] . ﴿ رَضِيَ اللَّـهُ عَـنْهُـــمْ وَرَضُـــوا عَنْهُ ﴾ [16]) . وعَلَى . نحـو (﴿ وعَلَيْـهَـا وَعَلَى الفُلْـكِ تُحْـمَـــلُونَ ﴾ [17] . وفي نحـــو (﴿ وفِي الأَرْضِ آيَـــاتٌ ﴾ [18] . ﴿ وفِيْهَا مَا تَشْـتَهِي الأَنْفُـــسُ) [19] . والباء نحـــو (﴿ آمِنُـوا بِاللَّـــهِ ﴾ [20] . ﴿ آمِنُـــوا بِهِ ﴾ [21]) . واللام . نحـــو : (﴿ لِلَّـه مَـــا فِي السَّـــمَوَاتِ ﴾ [22] . ﴿ لَهُ مَافِي السَّـــمَوَاتِ ﴾ [23] . أمّا (الســـبعة الأخيـــرة) فهي (تَخْـتَصُّ بالظاهر) . أي بخـفـضـــه . (ولا تدخل على المضمر) وتنقسم بالنسبة إلى عملها فيه أربعة أقسام :

---

(15) سورة الانشقاق 84 : 19 .

(16) سورة المائدة 5 : 119 .

(17) سورة المؤمنون 23 : 22 .

(18) سورة الذاريات 51 : 20 .

(19) سورة الزخرف . آية (71) .

(20) سورة النساء 4 : 136 .

(21) سورة الإسراء . آية (107) .

(22) سورة البقرة 2 : 284 .

(23) سورة النساء 4 : 171 . وهي ساقطة من الأصل .

فمنها ما لا يختصّ بظاهر بعينه ، وهو الكاف ، وحتى ، والواو ، نحو : ﴿ وردة كالدهان ﴾ وزيد كالأسد ، وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر ، ونحو ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾ وقولهم : أكلت السمكة حتّى رأسِها بالجرّ ، .....

(فمنها ما لا يختصّ بِظَاهِرٍ بعينه) بل يجرّ أيَّ ظاهرٍ كان . (وهو) ثلاثة أحرف : (الكَاف ، وحَتَّى ، والوَاو) . مثال الكاف (نحو ﴿ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾[24] . و زَيْدٌ كالأسَدِ . وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر) كقوله :

وَأمُّ أوْ عَالٍ كَهَا أوْ أقْرَبَا[25]

(و) مثال حَتَّى (نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾[26] وقولهم : أكَلْتُ السَمَكَةَ حَتَّى رَأسِهَا بالجرّ) وقد تدخل في الضرورة على الضمير أيضاً كقوله :

أتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ[27]

---

(24) سورة الرحمن 55 : 37 ﴿ فإذا انشقت السماء فكانت وردةً كالدّهان ﴾ .

(25) من الرجز . للعجّاج في وصف حمار وحشيّ . وصدر البيت (خلّي الذنابات شمالاً كثبا) .

وأم أوعال : اسم هضبة . وكها : أي كالذنابات وهي اسم مكان .

الشاهد قوله (كها) فلما اضطر الشاعر أدخل الكاف على الضمير . تشبيهاً لها بلفظ (مثل) لأنّها في معناها - انظر : الكتاب 2 : 384 . وشرح أبيات سيبويه 2 : 95 . وأوضح المسالك 3 : 16 . والخزانة 10 : 195 .

(26) سورة القدر 97 : 5 ﴿ سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجر ﴾ .

(27) من الوافر بلا نسبة . وعجز البيت (تُرجّي منك أنّها لا تخيب) .

والشاهد فيه : قوله (حتّاك) جرّ المضمر بحتى ضرورة - انظر : المغني 1 : 166 . وشرح شواهد المغني 1 : 370 . والهمع 2 : 341 . وشرح التصريح 2 : 3 .

وإنّما قال : بالجرّ " : لأنّ ما بعد حَتَّى في المثال يجوز رفعه ونصبه أيضاً كما سيأتي [28] . ولا تجرّ بحتّى إلاّ آخراً أو متصلاً بآخر [29] . فلا يُقَال : سَهَرْتُ البَارِحَةَ حَتّى نِصْفِها . وأتى بمثالين للإشارة إلى أنّ الجرّ بها تارةً يكون واجباً وذلك إذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها . كالآية [30] . وتارة يكون جائزاً وذلك إذا كان جزءاً مما قبلها . ولم يتعذّر دخوله كالمثال [31] . وإنّما امتنع العطف بحتّى في الآية : لأنّها إنّما تعطف بعضاً على كلٍّ كما سيأتي [32] . (و) مثال الواو (نحو : واللّهِ . والرحمَنِ) ولا يُجمعُ بَيْنَها و بين فعل القسم بخلاف باءَ القسم [33] .

(ومنها ما يختصُّ) [34] جرّه (باللّه) [35] . أي بلفظه (و) لفظ (رَبّ) بفتح الراء حال كونه (مضافاً للكعبة أو لياء المتكلّم) وهو حرف واحد (وهو التّاء) أي تَاء القسم .

---

(28) انظر : باب العطف ص (436) من التحقيق . وانظر : المغني 1 : 175 .

(29) ذكره ابن هشام في المغني 1 : 167 شرطاً لعمل (حتى) الجر في الاسم . قال : " وهو أن يكون المجرور آخراً نحو : أكلت السمكة ... أو ملاقياً لآخر جزء نحو ﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾ ... وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلاّ الزمخشري ... " .

(30) انظر : هامش (26) .

(31) يعني قوله : أكلت السمكة حتى رأسها .

(32) انظر : باب العطف ص (436) من التحقيق .

(33) نحو : أقسمتُ باللّه . ولا نقول : أقسمتُ واللّه . وعلّة ذلك أن الواو عوض عن فعل القسم . وكذا " باللّه لأفعلنّ " .

(34) أي من حروف الجرّ .

(35) انظر : سيبويه 1 : 59 وقصر سيبويه التاء على لفظ الجلالة (اللّه) فقط . وقال السيوطي في الهمع 2 : 393 " وشذت في الرحمن . وربّ الكعبة . وربي . و حياتك . وترب الكعبة . وتربي . وحياتك " .

نحـو : تا للّه ، وترب الكـعـبـة وتربي ، وندر تالرحـمن ، وتحـياتك ، ومـنـها مـا يخـتصّ بالزمان ، وهو منذ ومذ ، نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مُذ يومين ، .....

ولا يُجمع بينها وبين الفعل أيضاً (نحو : ﴿ تَاللَّهِ) تَفْتَأُ ﴾[36] . (و) نحو : (تَرَبِّ الكَعْبَةِ وتَـرَبِّي) لأفْـعَلَنّ . والغـالب دخولها على لفظ الجلالة[37] . (وندر) خـفضـها لغير ذلك كقولهم (تَالرَّحْمَنِ ، وتَحَياتِكَ) .

(ومنها ما يختـصّ) جرّه (بالزمـان) المعَيّن غير المسـتقبل (وهـو) حرفـان (مُذْ ومُنْذُ)[38] مـاضـيـاً كان . وهما فيه بمعنى مِنْ (نحو : مَا رَأَيْتُـهُ مُنْذُ يَوْمِ الجُمْعَةِ أو مُـذْ يَوْمَيْنِ) . أو حاضـراً وهما فيه بمعنى " فِي " نحـو : ما رأيتُه مُـنْذُ أو مُذْ يَوْمِنا . ولا يدخلان على زمن مُسْتَقبل مخصـوص . ولا مُبهم . فإن دخلا على جملة . حكم بظرفيتهما . وإضافتهما إليها . أو إلى زمن مضاف إليها . نحو : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ جَاءَنِي . أو مُنْذُ كَانَ عِنْـدِي . أو على اسـم مرفـوع نحو : مَا رَأَيْتُه مُنْذُ يَومُ الجُـمعَة . أو مُنْذُ شَـهْـرُنَـا . فإنهما مبتدآن بمعنى : أوّل المدّة أو جميعها . وما بعدهما خبر وبالعكس[39] .

---

(36) سورة يوسف 12 : 85 ﴿ قالوا تاللّه تفتأ تذكر يوسف ﴾ .

(37) انظر : هامش (35) .

(38) قال ابن عصفور في " شرح الجمل " 2 : 53 " مُذ و مُنْذُ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما . ويكونان حرفين إذا انجرّ ما بعدهما " .

(39) أي هما خبران مقدّمان وما بعدهما مبتدآن . انظر : " أوضح المسالك " 3 : 60 وفي إعراب الاسم الواقع بعد (منذ ومذ) خلاف بين الكوفيين والبصريين .
فالكوفيون يرفعون الاسم بعدهما على تقدير فعل محذوف تقديره (مضى) والفراء بتقدير مبتدأ محذوف . وذهب البصريون إلى أنهما اسمان مبتدآن وما بعدهما خبرهما . ويكونان حرفين جارين . وما بعدهما مجروراً بهما - انظر : " الإنصاف " 1 : 382 مسألة (56) .

(ومنها ما يختصّ) جرّه (بالنكرات) غالباً (وهو) حرف واحد (رُبَّ) [40] بضمّ الراء . والغالب في مجرورها وَصْفُهُ إذا كان اسماً ظاهراً . وقيل بوجوبه ؛ لأنّها لتقليل نوع من جنس . ومن وصف النكرة يُسْتَفَادُ نوع الجنس واختاره ابن الحاجب [41] . (نحو : رُبَّ رَجُلٍ في الدَّارِ) ولها صدر الكلام من بين حروف الجرّ ؛ لأنّها موضوعة لإنشاء التكثير والتقليل [42] . واستعمالها في الأوّل كثير [43] ومنه قوله - عليه الصلاة والسلام - : " يا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدنيا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَة " [44] ومن الثاني [45] :

أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أبٌ [46]

---

(40) قال ابن مالك في شرح التسهيل 3 : 175 " وفيها عشر لغات : أربع بتشديد الباء . وستّ بتخفيفها ... وهي حرف عند البصريين . واسم عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه . وحرفيتها أصحّ لخلوها من علامات الاسم " .

(41) انظر : الرضي " شرح الكافية " 4 : 286 .

(42) " والتهليل " في الحلبي ص (76) وهو غلط .

(43) انظر : الرضي " شرح الكافية " 4 : 287 . جعلها الزمخشري للتقليل في المفصل نحو : ربّ رجل لقيته . انظر : شرح المفصل 8 : 36 .

(44) انظر : صحيح البخاري - كتاب العلم 1 : 40 - دار إحياء التراث العربي - بيروت .

(45) أي التقليل .

(46) من الطويل . لرجل من قبيلة أزد السراة في " الكتاب " 2 : 266 . ولعمرو الجنبي في " الخزانة " 2 : 381 . وشرح شواهد المغني 1 : 398 والمقاصد النحوية 3 : 354 .

وعجز البيت (وذي ولدٍ لم يلده أبوان) يريد به آدم - عليه السلام - .

والشاهد فيه : قوله (رب مولودٍ وليس له أبٌ) مجيء رُبّ للتقليل إذ أراد به آدم (ع) .

وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى . نحو : رُبَّه فتيةً .

وذكر في المغنى[47] أنّ رُبَّ حرف زائد . لا يتعلّق بشيء . فمحلّ مجرورها في . نحو رُبَّ رَجُلٍ صَالِح عِنْدِي . رَفْعٌ على الإبتداء[48] . وفي نحو : رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ . نُصب على المفعوليّة[49] . وفي : رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ . رَفْع أو نَصْب . كما في نحو : هذا لَقِيتُهُ[50] . ويجوز مراعاة محلّه كثيراً[51] . وإن لم يَجُز . نحو : " مررتُ بِزَيْدٍ وعَمْراً " إلاّ قليلاً[52] . (وقد تدخلُ عَلَى ضَمِيرِ غَائِبٍ مُلازِمٍ للإفراد)[53] - وإنْ كَانَ التمييز مثنًى أو مجموعاً - (والتذكير) وإن كان مؤنثاً (والتّفسير بتمييز)[54] بعده مطابق للمعنى . نحو) قوله :

(رُبَّه فِتْيَةً) دَعَوْتُ إلى مَا
يُورِثُ المَجْدَ دَائِماً فَأَجَابُوا[55]

---

(47) لابن هشام 1 : 182 .

(48) أي : رَجُلٌ صالحٌ عندي .

(49) أي : رأيت رجلاً صالحاً .

(50) لأنه من باب الاشتغال .

(51) نحو : ربّ امرأة صالحة لقيت ورجلاً صالحاً .

(52) نبّه على ذلك ابن هشام في المغني 1 : 182 لكنه لم يوضح علّة هذا الجواز . وإذا عرفنا أنّ أحد شروط العطف على المحلّ التي ذكرها الفاكهي مفقود . وهو إمكان ظهور ذلك المحلّ في الفصيح . فلا يجوز أن نقول في الجملة السابقة (مررتُ زيداً) - انظر " مجيب الندا 2 : 233 بقول الشيخ ياسين في حاشيته على " مجيب الندا " 2 : 173 " لعلها مستثناة " !! .

(53) اختلف في هذا الضمير فالفارسي وكثير من النحاة على أنّه معرفة وجرى مجرى النكرة في دخول ربّ عليه ... وذهب الزمخشري وابن عصفور وبعض النحاة إلى أنه نكرة - انظر : ابن عصفور " شرح الجمل 1 : 504 . والارتشاف 2 : 462 .

(54) " بتمييز " في الحلبي ص (76) وهو خطأ .

(55) من الخفيف . وهو بلا نسبة . ويروى (يورث الحمد) .
والشاهد فيه : قوله (رُبَّه فتيةً) جرّت (ربّ) ضميراً مفرداً مذكراً مع أنّ مفسره جمع - انظر أوضح المسالك 3 : 19 . والمغني 2 : 638 . والمقاصد النحوية 3 : 259 . وشرح شواهد المغني 2 : 874 .

وقد تُحذف ربَّ . ويبقى عملها بعد الواو ، كقوله : و لَيْلٍ كَموجِ البحر أرخَى سُدُولَهُ . وبعد الفاء كثيراً كقوله : فمثلكِ حُبلى قد طَرقتُ ومُرضعٍ ، .....

ونحو : رُبَّهَ رَجُلَيْنِ . ورُبَّهَ رِجَالاً . ورُبَّهَ امرأتين . ورُبَّهَ نِسَاءً . وأوجب الكوفيون[56] مطابقة الضمير لتمييزه فيما ذُكِرَ[57] . والأصحّ الأوّل . وإنّما التزم إفراده وتذكيره[58] لرجوعه إلى مقدّر في الذهن كالضمير في نِعْمَ رجلاً . (وقَدْ تُحْذَفُ رُبَّ) إذا كان مجرورها نكرةً . (وَيَبْقَى) بعد حذفها (عملها) وجوباً (بعد الواو ، كقوله :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أرْخَى سُدُولَهُ)

عَلَيَّ بِأنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي[59]

(وبعد الفاء كثيراً كقوله :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرقْتُ وَمُرْضِعٍ)

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمائِمِ مُحْوِلِ[60]

---

(56) انظر : أبو حيّان " الارتشاف " 2 : 463 .

(57) وعليه تكون الجمل كما يلي : رُبَّهما رجلين . وربّهم رجالاً . وربّها امرأةً . ورُبَّهنَ نساءً .

(58) عند البصريين في " الارتشاف " 2 : 462 .

(59) من الطويل لامرىء القيس من معلقته المشهورة . والسدول : الستور . الواحد منها : سدل .
الشاهد فيه : قوله (وليلٍ) حذف حرف الجرّ (ربّ) وبقي حرف الواو ليدلّ على حذفه . وتسمى هذه الواو . واو ربّ - انظر : الزوزني " شرح المعلقات العشر " ص (58) . وشرح شواهد المغني 2 : 574 . والمقاصد النحوية 3 : 338 . والخزانة 2 : 326 . 3 : 271 .

(60) من الطويل لامرىء القيس من معلقته المشهورة . والطروق : الإتيان ليلاً . والمرضع : التي لها ولد . والتميمة : العوذة جمع تمائم . ومحول : إذا تمّ له حول كامل .
الشاهد فيه : جرّ (مثل) برُبَّ المقدّرة بعد الفاء - انظر : شرح أبيات سيبويه 1 : 450 . وشرح المعلقات السبع ص (39) . وشرح شواهد المغني 1 : 402 .

وبعد بَلْ قليلاً كقوله : بل مهمه قطعتُ بعد مهمه وبدونهنّ أقلّ ، كقوله :

رَسْمُ دَارٍ وقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

وتزاد مَا بعد مِنْ ، و عَنْ ، والباء ، فلا تكفّهنّ عن عمل الجرّ ، نحو : ﴿ مما خطيئاتهم ﴾ ، و ﴿ عمّا قليل ﴾ ، .....

(وبعد بَلْ قليلاً كقوله :

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ [61]

و) حذف رُبَّ وإبقاء عملها (بدونهنّ) أي الواو ، والفاء . وبَلْ (أقلّ) منه بعد بَلْ (كقوله :

رَسْمِ دَارٍ وقَفْتُ فِي طَلَلِهْ)

كِدْتُ أقضي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ [62]

(وتزادُ مَا) كثيراً (بعد مِنْ ، وعَنْ ، والباء ، فلا تكفهنّ عن عمل الجر) فمثال مِنْ (نحو : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِم ﴾ [63] ، و) مثال عَنْ ، نحو (﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [64]) . ومثال

---

(61) من الرجز لرؤبة بن العجّاج وصدر البيت (أعمى الهدى بالجاهلين العمّه) . المهمة : المفازة البعيدة الأطراف .
والشاهد فيه : قوله (مهمهٍ) جرّها بربّ المقدّرة بعد (بل) - انظر : لسان العرب 11 : 7 (بلل) .
والمقاصد النحوية 3 : 345 . والخزانة 7 : 549 وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 : 77 .

(62) من الخفيف لجميل بثينة . وجلله أجَله .
والشاهد فيه : قوله (رسم ادرِ) جرّ (رسمِ) بربّ المحذوفة شذوذاً في الشعر - انظر : ديوان جميل بثينة ص (189) .
والأغاني 8 : 94 . وشرح شواهد المغني 1 : 395 . والخزانة 10 : 20 وبلا نسبة في الخصائص 1 : 285 .

(63) سورة نوح 71 : 25 ﴿ مما خطيئاتهم أغرقوا ﴾ .

(64) سورة المؤمنون 23 : 40 ﴿ قال عمّا قليل ليصبحن نادمين ﴾ .

﴿ فبما نَقْضِهم ﴾ . وتُزاد بعد الكاف و رُبَّ فالغالب أنْ تكفهما عن العمل ، فيدخلان حينئذ على الجمل كقوله :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وقوله : ربّما أوفيت في علم ** ترفعن ثوبي شمالات

الباء . نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ (65) . وتُزاد) ما (بَعْدَ الكاف ورُبَّ . فالغالب أنْ تكفّهما عَنْ العمل) . قال سيبويه (66) . جعلوهما مع مَا بمنزلة كلمة واحدة (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسميّة والفعليّة . فالاسميّة (كقوله :

أَخٌ مَاجِدٌ لم يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ

كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ (67)

و) الفعليّة . نحو (قوله :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ

تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ (68)

---

(65) سورة النساء 4 : 155 ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ .

(66) انظر : الكتاب 3 : 115 " جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة . وهيئوها ليُذكر بعدها الفعل " .

(67) من الطويل . لنهشل بن حُرى يرثي أخاه مالكاً الذي قتل بصفين مع الإمام علي .
الشاهد فيه : قوله (كما سيفُ) حيث دخلت (ما) على حرف الجرّ الكاف فكفته عن العمل - انظر : المقاصد النحوية 3 : 334 . وشرح التصريح 2 : 22 . وشرح شواهد المغني 1 : 502 وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 : 68 .

(68) من المديد لجذيمة بن مالك الأزدي الأبرش . والعلم : الجبل . والشمالات : جمع للشمال . من الرياح .
الشاهد فيه : قوله (ربّما أوفيت) حيث دخلت (ما) على حرف الجرّ (ربّ) فكفته عن العمل فدخلت بذلك (ربّ) على الفعل - انظر : الكتاب 3 : 518 . وشرح أبيات سيبويه 2 : 281 . وشرح شواهد المغني 1 : 393 . وبلا نسبة في المقتضب 3 : 15 .

وقد لا تكفهما ، كقوله :

ربّما ضربة بسيف صقيل

وقوله :

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجرومٌ عليه وجارمُ

وقد لا تكفهما) مَا بِدخولها عليهما . فيبقى عملُها (كقوله :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ)

بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ (69)

(وقوله :

وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ) (70)

ويروى أيضاً : مَظْلُومٌ وظَالِمُ .

---

(69) من الخفيف لعديّ بن الرعلاء الغسّاني . والرعلاء اسم أمّة . وبين بصري : أي بين جهات بصرى وهي بلد بالشام . ونجلاء : طعنة واسعة .

الشاهد فيه : قوله (ربّما ضربة) بجر " ضربة " بحرف الجرّ (ربّ) مع دخول (ما) عليها - انظر : المقاصد النحوية 3 : 342 . وشرح التصريح 2 : 21 . وشرح شواهد المغني 2 : 725 . والخزانة 9 : 582 .

(70) من الطويل لعمرو بن براقة الهمداني .

الشاهد فيه : قوله (كما النّاس) حيث زيدت (ما) بعد الكاف ولم تكفّها عن العمل - انظر : المقاصد النحوية 3 : 332 . وشرح التصريح 2 : 21 . وشرح شواهد المغني 1 : 500 . وبلا نسبة في الخزانة 10 : 207 .

فصل وأمّا المخفوض بالإضافة

وأمّا المخفوض بالاضافة . فنحو : غُلامُ زيد . ويجب تجريد المضاف من التنوين كما في غلامُ زيد . ومن نوني التثنية والجمع . نحو : غُلامَا زَيْدٍ . وكاتِبُو عَمْرٍو ...

(فَصْل) في الثَّاني من المَخفُوضَات

(وأمَّا المخفوضُ بالإضَافَة) . وهي إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأوّل منزلة التنوين ممّا قبله[1] (فنحو : غُلامُ زَيْدٍ) . وضَارِبُ بَكْرٍ . " فَزَيْدٍ " مخفوض بإضافة غُلام إليه . وكذا " بَكْرٍ " مخفوض بإضافة " ضَارِبُ " إليه . (ويجب) عند قصد الإضافة (تجريد المضاف من التَنْوين) الظاهر . (كما في : غُلامُ زَيْدٍ) . أو المقدّر كما في : دَرَاهِمُكَ . (و) ممّا يُشْبِهُهُ (من نُونَي التثنية) أي المثنّى . (والجمع) المذكّر السَالم . وشِبهِهما . (نحو : غُلامَا زَيْدٍ)[2] . واثْنَا عَشَرَ . (وكَاتِبُو عَمْرٍو) وعَشْرُو زَيْدٍ . ووجه الشَبه كونهما يليان علامة الإعراب . كالتنوين . بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشَيْطَان وشياطين . فَإنَّهما لا تحذف لانتفاء الشّبه . وإنّما وجب تجريده من التَنْوين والنُّون المذكورة : لأنّهما يدّلان على كمال الاسم . والإضافة تدلّ على نقصانه . والشيء الواحد لا يكون كاملاً ناقصاً في حالة واحدة[3] . وهذا هو معنى قول النَّجم السعيد[4] : إنّما حُذِفَ التَنوين : لِئلا يجتمع الاتصالُ والانفصال معاً . وما أحسن قول بعضهم :

---

(1) قال أبو حيّان في " الارتشاف " 2 : 501" نسبة بين اسمين تقييدية توجب لثانيهما الجرّ أبداً " .

(2) " غلام " في الحلبي ص (77) وهو غلط .

(3) انظر : العكبري " اللباب " 1 : 387 وقال " والثاني أن التنوين في الأصل يدلّ على التنكير . والإضافة تخصص . فلم يجتمعا " وقريب منه قول الرضي في " شرح الكافية " 1 : 273 .

(4) لم أجد ترجمة له في كتب التراجم . و " النجم سعيد " في الحلبي ص (77) . استشهد به الشيخ ياسين في حاشيته على " مجيب الندا " للفاكهي مرّتين . سمّاه مرّه " النجم سعيد " 2 : 152 . وسمّاه في المرّة الثانية " الشيخ نجم الدين سعيد " 2 : 90 .

والإضافةُ على ثلاثة أقْسَام : منها ما يُقدَّرُ باللام ، وهو الأكثر ، نحو : غُلاَمُ زَيدٍ ، وثوبُ بكرٍ وما أشبه ذلك . .....

كَأنَّـيَ تَنْـــوِينٌ وأنْـتَ إضَـــافَـةٌ

فَحَيْـثُ تَرانِـي لاَ تَـحِلُّ مَكَانِيا [5]

وأحسن منه وألطف قول الآخر :

عَلَّمْتُـــهُ بَـــابَ المضَـافِ تَفَـــاؤُلاً

ورَقِيبُـــهُ يُغْـرِيـــهِ بالتَّنْوِيـــنِ [6]

(والإضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام : منها ما يُقَدَّرُ باللام) [7] التي للمُلْك . أو الاختصاص (وهو الأكثر) في كلامهم . والأصل في الإضافة [8] : بدليل أنّ كلّ إضَافة امتنع جعلها بمعنى مِنْ أو فِي فهي بمعنى اللام . (نحو : غُلاَمُ زَيْدٍ و ثَوبُ بَكْرٍ) أي : غُلاَمٌ لِزَيْدٍ . و ثَوْبٌ لِبَكْرٍ . (وما أشبه ذلك) [9] . وليس معنى غُلاَمٌ لِزَيْدٍ . معنى غُلاَمُ زَيْدٍ كما يُوْهِمُه إطْلاَقُ قولهم هنا في مثل " غُلامُ زَيْدٍ " أنّه بمعنى اللام . كما نبّه عليه الرضي وغيره أيضاً . وقال أيضاً : " ولا يَلْزَمُ فيما هو بمعنى اللام أنْ يصحّ التصريح بها بل يكفي إفادة التخصيص الذي هو مدلول اللام . فقولك : طُورِ سِيْنَاء . و يَوْمَ الأحَدِ . بمعنى اللام . ولا يصحّ [10] اظهار اللاّم في مثله " [11] .

(5 ، 6) ليست شواهد نحوية . بل معنوية تفيد أن التنوين والاضافة لا يجتمعان . وجاء في حاشية الأصل :

أزال اللّـــه عنكـــم كـلّ آفـة ... وســـــدّ لديكم ســـــبل المخافـة

ولا زالـــت نـوائبكـــم جميعـاً ... كـنون الجمـــع في حال الإضـــافة

(7) انظر : المبرد " المقتضب " 3 : 143 .

(8) قال ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " 2 : 903 " ومعنى اللام هو الأصل " .

(9) من الأمثلة نحو : كتابُ خَالِد .

(10) " والأصح إظهار " في الحلبي ص (77) وهو غلط .

(11) انظر : شرح الكافية 2 : 207 .

ومنها ما يقدّر بـمِنْ . وذلك كثير . نحو : ثَوْبٌ خزّ . وباب ساجٍ . وخاتمٌ حديدٍ . ويجوز في هذا النوع نصب المضاف إليه على التمييز كما تقدّم في بابه . ويجوز رفعه على أنّه تابع للمضاف . .....

(ومنها ما يُقدّر بـ " مِنْ ") البَيَانية (وذلك كثير . نحو : ثَوْبُ خَزٍّ . و بَابُ سَاجٍ . وخاتمُ حَدِيدٍ) ممّا الأوّل فيه بعض الثاني . وصالح لأنْ يخبر عنه به . ألا ترى أنّ المضاف في هذه الأمثلة بعض المضاف إليه . وصالح لأن يخبر عنه بالمضاف إليه . كأنْ يُقال مثلاً : هَذَا الثوبُ خَزٌّ [12] . (ويجوز في هذا النوع) المقدّر بـ " مِنْ " (نصب المضاف إليه على التمييز) فتقول : هذا خَاتَمٌ حَدِيداً . و ثَوبٌ خَزّاً . وبابٌ سَاجاً . فإنَّ المضاف فيه فرع عن التمييز (كما تقدّم في بابه) [13] . وقيل على الحال [14] . (ويجوز رفعه على أنّه تابع للمضاف) أو عطف بيان . أو بَدل . أو نَعْت بتأويله بالمشتقّ [15] . ويُؤخذ من كلامه أرجحيّة الإضافة على غيرها [16] .

---

(12) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 904 وقد جعلها ابن مالك مرتبة تنازلياً : اللام . ثم (من) . وأخيراً (في) .

(13) انظر : باب التمييز ص (339) من التحقيق .

(14) قال محمد الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني 2 : 238 " واعلم أنه يصحّ في الإضافة التي على معنى (من) إتباع المضاف إليه للمضاف بدلاً . أو عطف بيان . ونصبه على الحال أو التمييز " . ويلاحظ أنّ الحال هنا سوف تأتي من جامدة ومن النكرة خلاف الغالب فيها .

(15) فيقال في " خاتم حديد " خاتم مصوغ من حديد .

(16) " والإتباع أقل الأوجه " - انظر : حاشية الصبان 2 : 238 .

ومنها ما يقدّر بفي ، ولكنّه قليل ، نحو : ﴿ بل مكر الليل ﴾ و ﴿ يا صاحبيّ السجن ﴾ . والإضافة نوعان : لفظيّة ومعنويّة ، .....

(ومنها ما يُقدّر بـ " فِي ") كما ذهب إليه ابن الحاجب[17] . واختاره ابن مالك[18] . وذلك حيث كان المضاف إليه ظَرْفاً للأوّل (ولكنّه قليل ، نحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾[19] . و) نحو : (﴿ يا صَاحِبِي السِّجْنِ ﴾[20]) . وفي الحديث " فَلا تَجِدُونَ عَالِماً أعْلم مِن عَالِمِ المدِينَةِ[21] " وأكثرهم نفى هذا القِسْم[22] . وما أو هم معنى " في " فهو محمول على أنّ الإضافة فيه بمعنى اللام مجازاً[23] .

(والإضافة) مُطلقا (نوعان : لَفْظِيّة) أي منسوبة إلى اللفظ : لإفَادَتها أمراً لفظيّاً كما سيأتي . (ومعنويّة) أي مَنْسُوبة إلى المعنى : لإفادتها معنى في المضاف كما سيأتي . ولو قدّم هذا على قوله أوّلاً : " والإضافة على ثلاثة أقسام " وجعل الثلاثة المذكورة أقساماً للمعنويّة كما أشرنا إلى ذلك لكان أولى . فإنّ عباراته تقتضي أنّ اللفظيّة كالمعنويّة في

---

(17) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 206 . وانظر : الهمع 1 : 413 - شمس الدين .

(18) قال في " شرح الكافية الشافية " 2 : 906 " وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح " .

(19) سورة سبأ : 34 : 33 ﴿ وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكرُ الليل والنّهار ﴾ أي مكر في الليل . (والليل) ظرف للمكر .

(20) سورة 12 : 39 - فالسجن ظرف للصاحبين . والتقدير يا صاحبيّ في السجن .

(21) من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل 3 : 221 . ولم أعثر عليه فيما بين يدي من كتب الحديث الشريف .

(22) منهم البدر بن مالك في شرح الألفية ص (381 - 382) .

(23) هذا كلام البدر بن مالك المشهور بابن الناظم في شرح الألفية ص (381) . وفي " شرح الجمل " لابن عصفور 2 : 74 " وزاد أهل الكوفة قسماً ثالثاً وهي إضافة بمعنى عند . واستدلوا على صحة مذهبهم بقول العرب : ناقة رقودُ الحَلب . قالوا : معناه رقود عند الحلب . وهذا باطل . لأنّه يمكن أن يكون ذلك من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ... رقودُ الحلب " .

فاللفظيّة ضابطها أمران : أن يكون المضاف صفةً ، وأن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة . والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو : ضاربُ زيدٍ ، واسم المفعول ، نحو مضروبُ العبدِ ، والصفة المشبهة ، نحو : حَسَنُ الوَجْهِ . والمعنويّة ما انتفى فيها الأمران . نحو : غلام زيد ، أو الأوّل نحو : إكرام زيد ، أو الثاني فقط نحو : كاتب القاضي .

انْقِسَامها إلى ما ذكر من الأقسام[24] . وليس الأمر كذلك[25] . (فاللفظيّة ضَابِطُها أمْرَان) : أمْرٌ في المضاف . وأمر في المضاف إليه . فالأوّل (أنْ يكون المضاف صِفَةً) تُشْبِهُ المضارع في كونه للحال والاستقبال . (و) الثاني (أنْ يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة) فاعلها . أو مفعولها قبل الإضافة .

(والمراد بالصفة اسم الفَاعل . نحو) هذا (ضَارِبُ زَيْدٍ) الآنَ أو غداً . فـ " ضَارِبُ " اسم فاعل مضاف إلى منصوبه معنًى . (واسم المفعول . نحو) هذا (مَضْرُوبُ العَبْدِ) الآن أو غداً . فـ " مَضْرُوبُ " اسم مفعول . مضاف إلى مرفوعة مَعْنًى . (و) مثله (الصفة المشبهة) باسم الفاعل . نحو : زَيْدٌ (حَسَنُ الوَجْهِ . و) أمّا الإضافة (المعنويّة) فهي (ما انْتَفَى فيها الأمران) أي كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولها . (نحو : غُلامُ زَيْدٍ . أو) انتفى (الأوّل) . أي كون المضاف صِفَة (نحو إكْرَامُ زَيْدٍ) . فَإنّ " إكْرام " مصدر مضاف إلى معموله وليس صِفَةً . (أو الثاني فقط . نحو) : هذا (كَاتِبُ القَاضِي) فـ " كَاتِبُ " وإنْ كان صفةً لكنها غير مُضَافة إلى معمولها[26] . ومثله : هذا ضَارِبُ زَيْدٍ أمْسِ . فإنّ اسم

---

(24) وهي ما يقدر باللام . أو (من) . أو (في) .

(25) وفي " شرح التصريح " 2 : 26 " ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كضارب زيدٍ فإنّها بمعنى اللام كما صرّح به ابن جنّي والشلوبين " .

(26) ولأنّه ليس في تقدير " يكتب القاضي " كما هو الحال في " ضَارِبُ زيدٍ " . وإنّما هو بتقدير " كاتب للقاضي " فهو من قبيل الإضافة المعنوية .

وتُسَمَّى هذه الإضافة مَحْضَة . وتُفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كَانَ المضاف إليه معرفة . نحو : غلامُ زَيْدٍ . وتخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرة . نحو : غلام رَجُلٍ .

الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي . وكذا إضافةُ اسم التفضيل . نحو : زَيْدٌ أفْضَلُ القَوْمِ [27] . ومن المعنويّة أيضاً . نحو : هذا مَضْرُوبُ زَيْدٍ : لأنّ المضاف إليه ليس معمولاً للمضاف .

(و) كما (تسمّى هذه الإضافة) معنوية - لإفَادَتها أمراً معنويّاً : لأنّها تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف . أو التخصيص كما سيأتي - وتُسَمّى أيضاً (مَحْضَةً) : لأنّها خالصةٌ من تقدير الانْفِصال [28] . (وتُفيدُ تَعْريف المضاف بالمضاف إليه إنْ كان المضاف إليه معرفة . نحو : غُلَامُ زَيْدٍ) مشاراً به إلى غُلامٍ مُعَيّن : لأنّ هَيْئَة التركيب الإضافي موضوعة للدلالة على معلوميّة المضاف . ومحلّ ما قاله المؤلّف إذا لم يَكُن المضاف شديد الإبهام كـ " غَيْر و مِثْل " . أو موضوعه مُسْتَحقاً لنكرة لا تَقبَل التعريف كـ " جَاءَ وَحْدَه . ورُبَّ رَجُلٍ وأخيه " فَإنْ كان كذلك . فلا يتعرّف بالمضاف إليه [29] . (و) تفيد (تخصيص المضَاف) بالمضاف إليه (إنْ كان المضاف إليه نكرةً) . أو مَعْرفةً . والمضاف كـ " غَيْر " . (نحو : غُلَامُ رَجُلٍ) و مِثْلُكَ لا يَبْخَلُ . و غَيْرُكَ لا يَجُودُ . فـ " غُلامُ " وإنْ كَانَ غير مُعَيَّن

---

(27) فإنّ هذه الإضافة أخرجت اسم التفضيل عن كونه عاملاً عمل الفعل . وخصوصاً إذا علمنا أن مشابهة اسم التفضيل للفعل ضعيفة - انظر : ابن السرّاج " الأصول في النحو " 2 : 6 . خ : عبدالحسين الفتلي . ط . مؤسسة الرسالة . بيروت 1996م .

(28) وتسمّى الإضافة الحقيقية أيضاً . لأنّها تؤدي المعنى حقيقة لا مجازاً .

(29) انظر : الارتشاف 2 : 503 .

.....

لكنّه بالإضافة تخصص بخروج " غُلاَمُ امـرَأةٍ " عنه . إذ التَخْصِيصُ تَقْلِيل الاشْتِراك . ولكون هذه الإضافة تُفِيد ما ذُكِرَ وجب تجريد المضاف من التعريف : لأنّه لو كان معرفة لم يَحْتَجْ إلى تعريف[30] فلا يُقال : الغَلامُ زَيْدٍ . ولا زَيْدُكُم . إلاّ إنْ جُـرِّدَ الأوَّلُ من " أل " وقُدّر الشُيوعُ في الثاني[31] . وكذا لا يَجوزُ إضافة المعرفة إلى النكرة[32] : لأنّ الإضافة إلى النـكرة تُفيد التَخْصِيص . وهنا التعريف الذي هو أقوى من التَخْصِيص . فتكون الإضافة لَغْواً[33] .

وأمّا المضْمرات والموصولات وأسماء الإشارة فتمتنع إضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها[34] .

(وأمّا الإضـــافة اللفظيّة) التي هي إضافة الوصف إلى مَـعْمُولِه (فلا تُفِيدُ) المضـاف (تَعْرِيـفاً)[35] : لوقـوع المضـاف فيـها صـفةً للنكرة نحـو : ﴿ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ ﴾[36] . وحالاً . نحو ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾[37] ولدخول رُبَّ عليه كقوله :

يَـا رُبَّ غَابِطِنَـا لَو كَـانَ يَطْلُبُكُـم[38]

---

(30) " تمرين " في الحلبي ص (78) وهو غلط .

(31) أي قدّر (زيد) في المثال واحداً من المسمين بهذا الاسم .

(32) نحو : زَيْدُ امرأةٍ .

(33) قال الرضي في شرح الكافية " في المضاف المعرّف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين " - انظر : 2 : 210 .

(34) قال الرضي في شرح الكافية 2 : 209 " وعندي أنّه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ... نحو : زيدُ الصدقِ .

(35) انظر : العكبري " اللباب " 1 : 389 .

(36) سورة المائدة 5 : 95 - انظر : العكبري " التبيان " 1 : 461 قال : والتنوين في الصفة مقدّر .

(37) سورة الحجّ 22 : 9 ﴿ ثاني عطفه ليضل عن سبيل اللّه ﴾ . قال العكبري في " التبيان " 2 : 934 (ثاني عطفه) حال والإضافة غير محضة . أي : مُعرضاً " .

(38) من البسيط . لجرير يهجو الأخطل وعجز البيت (لاقى مباعدةً منكم وحرماناً) . والغابط : اسم فاعل من الغبطة . الشاهد فيه : (يا ربّ غابطنا) جرّ الاسم برُبّ التي لا تدخل إلا على النكرة . فاسم الفاعل لم يكتسب التعريف من الضمير (نا) ولو اكتسبه لما دخلت عليه (ربّ) - انظر : سيبويه 1 : 427 . وشرح أبيات سيبويه 1 : 540 . ولسان العرب 7 : 174 (عرض) . وشرح شواهد المغني 2 : 712 .

وأمّا الإضافة اللفظيّة فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً . وإنّما تفيد التخفيف في اللفظ . .....

ومن ثَمّ [39] امتنعَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ [40] . (ولا تخصيصاً) : لما يُعلم مما سيأتي (وإنّما تُفيدُ) أمراً لفظيّاً . وهو (التّخفيف [41] في اللفظ) إمّا في لَفْظِ المضاف فقط بحذف التنوين كـ " ضَارِبُ زَيْدٍ " فإنّ أصله ضَارِبٌ زَيْداً . لا " ضَارِبٌ " فقط . فحذف التنوين للإضافة . والتخصيص حاصل قبلها . أو بحذف النُّون التالية للإعراب كـ " ضَارِبا زَيْدٍ . و ضَارِبُو عَمْرٍ " [42] . وإمّا في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير . واستتاره في الصفة كـ " القَائِمُ الغُلاَمِ " فإنّ أصله : القَائِمُ غُلامُهُ . فَحُذِفَ الضّميرُ من " غُلاَمُهُ " واسْتَتَرَ في " القَائِم " . وأضيف " القائم " للتخفيف في المضاف إليه . وإمّا في المضاف والمضاف إليه معاً . نحو : زَيْدٌ قَائِمُ الغُلاَمِ . أصله : قَائِمٌ غُلاَمُهُ . فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين . وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة .

ولكون هذه الإضافة تُفيدُ التَخْفِيف فقط . جاز نحو : الضَارِبا زَيْدٍ والضَارِبُو بَكْرٍ . وامتنع نحو : الضَارِبُ زَيْدٍ [43] . وكان القياس امتناع نحو : الضَارِبُ الرَجُلِ . ولكنّهم أجازوه حملاً له

---

(39) " قوله (ومن ثَمّ) أي من أجل أنّ الإضافة فيما ذكر إنّما هي لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما " - انظر : حاشية الصبّان 2 : 241 .

(40) أي بالجرّ . لانتفاء قبح الرفع أي على الفاعل لوجود الضمير . ونحو : الحسن وجهٍ أي بالجرّ أيضاً لانتفاء قبح النصب لأنّ النكرة تنصب على التمييز - انظر : " شرح الأشموني " 2 : 445 .

(41) " التحصيص " في الأصل وهو غلط .

(42) أخف من الأصل : ضاربان زيداً . وضاربونَ عمراً - انظر : أوضح المسالك 3 : 92 .

(43) لعدم وجود التخفيف .

وتُسمّى غير محضة والصحيح أنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ، وتابع المخفوض يأتي في التوابع إن شاء الله تعالى .

على الوجه المختار في الحَسَنِ الوَجْهِ [44] . (وتسمّى) أيضاً (غير مَحْضَة) : لأنّها في نيّة الانفصال كما علم ممّا مرّ [45] .

وقد اختلفوا في الجار للمضاف إليه على أقوال ثلاثة (والصحيح) منها (أنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف) [46] : لاتّصال الضمير به والضمير لا يتّصل إلا بعامله (لا بالإضافة) التي هي مَعْنًى [47] على ما قيل : لأنّ المعنى إنّما يُصار إليه في العمل عند تعذّر اللفظ . ولا بالحرف المقدّر على ما قيل [48] : لأنّ اضمار الجار ضعيف : ولأنّ معنى : غُلامُ زَيْدٍ . غير معنى غُلامٌ لِزَيْدٍ كما تقدّم [49] . (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتي في التوابع إنْ شاء الله تعالى) .

---

(44) وهو : الحَسَنِ الوَجْهِ بالجر - انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 218 و " أوضح المسالك " 3 : 92 .

(45) انظر : هامش (28) - وانظر : " إعراب القرآن " المنسوب للزجّاج 1 : 160 . ط 3 . تح : ابراهيم الأبياري - دار الكتاب اللبناني . 1986م .

(46) انظر : سيبويه 1 : 419 . و انظر : المبرد " المقتضب " 4 : 143 . وابن عصفور " شرح الجمل " 2 : 75 .

(47) والمضاف لفظ . واللفظ أقوى من المعنى .

(48) انظر : ابن عصفور " شرح الجمل " 2 : 75 قال " وذلك باطل لأنّ ذلك يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله . وذلك لا يجوز إلاّ في ضرورة : أو نادر كلام " . وينسب الجر بمعنى اللام في الإضافة إلى الزجاج في " الارتشاف " 2 : 501 . و " أوضح المسالك " 3 : 84 .

(49) لأنّ معنى المعرفة في قولنا " غلامُ زيدٍ " غير معنى النكرة قطعاً في " غلامٌ لزيدٍ " .

بَابُ إعراب الأفعال

تقدّم أنّ الفعل ثلاثة أنواع : مَاضٍ وأمر ومضارع . وأنّ الماضي والأمر مبنيّان وأنّ المعرب من الأفعال هو المضارع إذا لم يتصل بنون الإناث ولا بنون التوكيد المباشرة . وتقدّم أن الفعل يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة : الرفع والنصب والجزم . إذا علم ذلك فالإعراب خاص بالمضارع . وهو مرفوع أبداً حتى يدخل ، ....

(بَابُ إعراب الأفعال) المضَارِعة [1]

(تقدّم) في المقدّمة (أنّ الفعل) من حيث هو (ثَلاثة أنواع : مَاضٍ وأمر و مُضَارع . وأنّ) الفعل (الماضي . و) فعل (الأمر مَبنيّانِ) على ما تقدّم فيهما (وأنّ المعرب من الأفعال) إنّما (هو المضَارع) . لكن إنّما يُعرب (إذا لم يتّصل بنون الإناث) . فَإنِ اتّصل بها بُنِيَ معها على السّكون كما مرّ [2] . (ولا بِنُون التوكيد المبَاشِرة) له من غير حاجز . فَإن اتّصلتْ به من غير حاجز بُنَي معها على الفتح كما تقدّم . (وتقدّم أن الفعل) المضارع (يَدْخُلُه من أنواع الإعراب) المتقدّمة (ثلاثة) . كما أنّ الاسم المتمكّن يَدْخُلُه منها ثلاثة . (الرفع) بحركة أو حرف . (والنّصب بحركة أو حذف حرف . (والجزم) بحذف حركة أو حرف . (إذا عُلم ذلك فالإعراب) المذكور (خاص بالمضارع) . أي منفرد به عن قسيميه [3] . (وهو) في حالة جَرّده من نَاصب وجازم (مرفوعٌ أبداً) . ورافعه على الصحيح جَرّده ممّا ذكر لا حرف المضارعة . ولا حلوله محلّ الاسم [4] . ويستمرّ على رفعه (حتى يدخلَ

---

(1) في نسخة الحلبي ص (79) جعل مفرده (المضارعة) من متممه الرعيني .

(2 . 3) انظر : ص (42) من التحقيق .

(3) سيفصّل الفاكهي ذلك لاحقاً .

(4) ما ذهب إليه الفاكهي هنا هو رأي أكثر الكوفيين . أمّا الكسائي فذهب إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوّله . وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم ولم يؤيد الفاكهي هذين الرأيين . واختياره المذهب الكوفي من النادر في " الفواكه " - انظر : الأنباري " الإنصاف " 2 : 550 . مسألة (74) .

عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه ، نحو : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ . والنواصب التي تنصبه قسمان : قسم ينصب بنفسه وقسم ينصب بأنْ مضمره بعده . فالأوّل أربعة : أحدها أنْ . إنْ لم تُسْبق بعِلْم ، .....

عليه ناصبٌ فينصبه) . أو يُعطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو يُعْطَف على مجزوم[5] .

مثال جرّده ممّا ذُكر (نحو ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[6]) . ﴿ يَعْلَمُ ما تُسِرُّونَ وما تُعْلِنُونَ ﴾[7] .

ولمّا ذَكَر الناصبَ والجازم . أخذ في بيان ذلك مُقَدِّما الأوّل . فقال : (والنَّواصِبُ التي تَنْصِبُه قِسمان : قِسْم) متّفق على نصبه وهو ما (يَنْصِبُ) المضارع (بنفسه . وقسم) مختلف في أنّه (يَنْصِبُ) المضَارع . والأصحّ أنّ النّصب (بأنْ مضمرة بعده)[8] وفي عبارته تجوّز من جهة تسمية غير الناصب ناصباً . (فـ) القسم (الأوّل) المتّفق عليه (أربعة أحدها : أنْ) المصدريّة[9] بفتح الهمزة وسُكون النّون . تَنْصِبُ المضارع (إنْ لم تُسْبَق بِعِلْم

---

(5) سورة الفاتحة 1 : 5 .

(6) من وضع المحقق لاستقامة العبارة .

(6) سورة النحل . آية (19) .

(8) وهو رأي البصريين فالناصب للمضارع أنْ المصدرية المضمرة . وذهب الكوفيون إلى أنّ عامل النصب في المضارع بعد واو المعيّة هو مخالفة ما بعدها لما قبلها . وكذا الناصب بعد فاء السببيّة . كما ذهبوا إلى أن لام التعليل هي التي تنصب المضارع بنفسها وكذا لام الجحود وحتى . وخالفهم البصريون في جميع ذلك وأنّ النصب عندهم بأن مضمرة وكما ذهب إليه الفاكهي - انظر : الانصاف 2 : 555 مسألة (75) . و 2 : 557 مسألة (76) . و 2 : 575 مسألة (79) . و 2 : 593 مسألة (82) . و : 597 2 مسألة (83) .

(9) انظر : سيبويه 3 : 5 . وقال العكبري في اللباب 2 : 30 أصل النواصب أنْ المصدرية .

ولا ظَن . نحو : ﴿ يريد اللّه أنْ يخفّف عنكم ﴾ ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ . .....

ولا ظَن)[10] . وهي معه في تأويل المصدر فتقع فاعلاً . نحو " يُعْجِبُنِي أنْ تَفْعَلَ " ومفعولاً (نحو ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أن يُخَفِّفَ عَنْكُم ﴾[11]) ومبتدأ . نحو (﴿ وأنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم ﴾[12]) . ومجرورة نحو : ﴿ مِنْ قَبْلِ أنْ يَأتِيَ ﴾[13] . وقد تُهمل حملاً [لها على ما المصدرية كقوله :

أنْ تَقْرآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا[14]

كما أعْمِلَتْ " ما " المذكورة حملاً][15] عليها . كالحديث : " كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيكُم "[16] ومن العرب مَنْ يَجْزِمُ بها كقوله :

تَعَالَوا إلى أنْ يَأتِنَا الصَيْدُ نَحْطِبِ[17]

---

(10) "انظر : الرضي " شرح الكافية " 4 : 30 .

(11) سورة النساء 4 : 28 - وانظر : أبو حيّان " البحر المحيط 3 : 237 .

(12) سورة البقرة 2 : 184 أي : صيامكم خير لكم - انظر : البحر المحيط 2 : 46 .

(13) سورة البقرة 2 : 254 ﴿ أنفقوا مـمّا رزقناكم من قبل أنْ يأتي يوم لا بيع فيه ﴾ أي : إتيان .

(14) من البسيط . مجهول القائل . وعجز البيت (منّي السلام وَأنْ لا تشعرا أحداً) .
الشاهد فيه : قوله (أن تقرآن) حيث لم يُعمل (أن) تشبيهاً لها بـ (ما) المصدرية - انظر : الإنصاف 2 : 563 . ولسان العرب 13 : 33 . وشرح شواهد المغني 1 : 100 والخزانة 8 : 420 .

(15) ساقط من الأصل لانتقال النظر عند الناسخ .

(16) انظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة . للألباني . رقم الحديث (320) .

(17) من الطويل . لامرىء القيس وصدر البيت (إذا ما غدونا قال ولدانُ أهلنا) .
الشاهد فيه : قوله (أن يأتنا) حيث جزمت (أن) الفعل المضارع على لغة بعض العرب . ويروى (إلى أنْ يأتي) فلا شاهد فيه - انظر : المحتسب 2 : 295 . وأمالي المرتضى 2 : 191. وشرح شواهد المغني 1 : 91 . والخزانة 4 : 292 .

فإن سبقت بعِلْم نحو : ﴿ علم أن سيكون ﴾ فهي مخفّفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف . والفعل مرفوع . وهو وفاعله خبرها كما تقدّم في باب النواسخ وإنْ سبقت بظَنٍّ فوجهان : نحو : ﴿ وحسبوا أنْ لا تكون فتنة ﴾ . قرىء في .....

وتتصل بالماضي وكذا بفعل الأمر على الأصحّ[18] وإن لم تؤوّل بالمصدر لفوات معنى الأمر[19] . (فإنْ سبقت بِعِلْمٍ) أي بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظه (نحو : ﴿ عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ ﴾[20]) . ﴿ أفَلاَ يَرَوْنَ أنْ لاَ يَرْجِعُ ﴾[21] . (فهي مُخَفَّفَةٌ من) أنّ (الثقيلة) تنصب الاسم وترفع الخبر[22] . لا خفيفة تنصب المضارع . (واسمها ضمير الشأن محذوف) وجوباً . (والفعل) بعدها (مرفوع) بالتجرّد . (وهو وفاعله) مرفوع المحلّ على أنّه (خبرها كما تقدّم في باب النواسخ) وقد تكون مخففةً . وإنْ لم تُسْبَق بِعِلْم . نحو : ﴿ وآخِرُ دَعْوَاهُم أنِ الحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[23] . (وإنْ سُبِقَت بِظَنٍّ فوجهان) . أي جاز أن تكون ناصبة وأن تكون مخفّفة[24] (نحو : ﴿ وَحَسِبُوا ألاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[25] قُرِىءَ في

---

(18) انظر : ابن هشام في المغني 1 : 43 ومثّل لدخولها على الماضي بقوله تعالى في سورة القصص 28 : 82 ﴿ لولا أنْ مَنَّ اللّه علينا ﴾ وعلى الأمر من باب الحكاية نحو : كتبت إليه بأنْ قُمْ . ثم قال : " هذا هو الصحيح " .

(19) ذلك لأنّه إذا أوّلت أن وفعل الأمر بالمصدر فات معنى الأمر لأنّ التقدير : كتبت إليه القيام . وقد احتج أبو حيّان على عدم صحة دخول أنْ المصدرية على فعل الأمر بذلك - انظر : المغني 1 : 44 .

(20) سورة المزّمل 73 : 20 ﴿ علم أنْ سيكون منكم مَرْضى ﴾ .

(21) سورة طه 20 : 89 ﴿ أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً ﴾ .

(22) انظر : شرح التسهيل 4 : 7 .

(23) سورة يونس 10 : 10 - انظر : البحر المحيط 5 : 132 .

(24) قال ابن مالك في شرح التسهيل 4 : 7 " جاز أن تكون المخففة . وأنْ تكون الناصبة للفعل المضارع وهو الأكثر فيها " .

(25) سورة المائدة 5 : 71 وقرأ أبو عمرو . وحمزة والكسائي : (الا تكونُ) رفعاً - انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (247) .

السبعة بالنصب والرفع .

والثاني لَنْ . نحو : ﴿ لَنْ نبرح عليه عاكفين ﴾ . والثالث كَيْ المصدرية . وهي المسبوقة باللام لفظاً نحو : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ أو تقديراً ، .....

السَّبعة بالنّصب) إجراءً للظَّنّ على أصله [26] . لأنّه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم " أنْ " الناصبة الدّالة على الرجاء والطمع . (والرفع) على تأويله بالعِلْم فيلائم " أنْ " المخفّفة الدّالة على التحقيق [27] . والنصب أرجح [28] لأنّ التأويل خلاف الأصل ولهذا أجمعوا عليه في ﴿ أَلَمِ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [29] .

(والثّاني) ممّا يَنْصِبُ بِنَفْسِه (لَنْ) . وهي حرف بسيط لا مركّب [30] . لنفي المسْتَقْبَل [31] . ولا يقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده [32] ولا دعاءً [33] لمن زعم ذلك . (نحو : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ [34]) . ﴿ لَنْ تَنَالُوا البِرَّ ﴾ [35] . (والثالث : كَيْ المصدرية وهي المسبوقة باللام) التعليليّة (لفظاً . نحو : ﴿ لِكَيْلاَ تَأسَوا ﴾ [36] . أو) باللام (تقديراً . .

---

(26) أي من غير تأويل .

(27) " التخفيف " في الأصل - انظر : شرح التصريح 2 : 231 .

(28) قاله ابن هشام في أوضح المسالك 4 : 161 .

(29) سورة العنكبوت 29 : 2 ع ا

(30) "قال سيبويه 3 : 5 " فأمّا الخليل فزعم أنّها لا أنْ . ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ... وأمّا غيره فزعم أنّه ليس في لَنْ زيادة وليست من كلمتين . ولكنها بمنزلة شيء . وعلى حرفين ليست فيه زيادة . وأنّها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم . في أنّه ليس واحد من الحرفين زائداً " .

(31) قال سيبويه 1 : 135 " ولنْ أضربَ . نفيٌ لقوله : سأضربُ " .

(32) وهو رأي الزمخشريّ في الكشّاف 1 : 101 في قوله تعالى ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ - وانظر : المغني 1 : 374 .

(33) نسبه ابن هشام في المغني 1 : 374 لجماعة منهم ابن عصفور . ولم أجده في " شرح الجُمل " . وهو ما بين يدي له .

(34) سورة طه 20 : 91 .

(35) سورة آل عمران 13 : 92 .

(36) سورة الحديد 57 : 23 - انظر : العكبري " التبيان " 2 : 1210 .

نحـو : جئـتك كـي تكرمني . فَإنْ لم تـقدر . اللام . فكـي جـارة والفعل منصـوب بأنْ مضمرة بعدها وجوباً .

نحـو جِـئْـتُكَ كَـيْ تُكْرِمَنِي) إذا قَـدَّرتَ أنّ الأصـل : لكـي [37] . ولكن حَـذَفْـتَ اللام اسـتـغناءً عنها بِنِيَّـتِـهَـا (فـإن لم تقـدّر اللام قـبلـهـا (فَكَـيْ جَـارة) تَعْلِيلية (والفـعـل منصـوب بأنْ مـضـمرة بعـدها وجـوباً) [38] لا تظهـر إلاّ في الشعر [39] . وعلامـة التعليليّة ظهـور أنْ بعدها كـ " جِئْـتُـكَ كَـيْ أنْ تُكْرِمَنِـي " أو اللام . نحـو : جِئْتُكَ كَـيْ لِـتُكْرِمَنِي . إذ لا يجوز حـينئذٍ جـعلها مـصدرية [40] . فَـإن ظهرت اللام قـبلهـا و " أنْ " بعـدها جاز كـونهـا مَصْـدرية . وكـونها جـارّة . كـقـولـه :

أَرَدْتَ لِكَيْمَـا أنْ تَطِيـرَ بِقُرْبَتِـي [41]

---

(37) " لكي تُكرمني " في (هـ والحلبي ص (80)) .

(38) انظر : المغني 1 : 241 .

(39) نحو قـول جميل : فقـالت : أكلّ النّاس أصبحت مانحـاً ** لسانك كـيمـا أنْ تُغَرّ وتخدعـا - انظر : الخزانة 8 : 481 .

(40) فلو جـعلت كي في المثال الأوّل مـصدرية . وأنْ مـصدرية لزم الجـمع بين حرفين يعـملان نفس العـمل . فيكون الثـاني مؤكداً للأوّل والتأسـيس أولى من التوكيـد . ولو جعلت في المثال الثاني مـصدرية لزم أن تكون اللام الجارة فاصلة بين الفعل وناصبة وهذا ليس من عمل اللام .

(41) من الطويل . مجهول القائل . وعـجز البيت (فتتركها شَتَّى ببيـداءَ بلقعِ) . وتطير : تذهب بسرعة - انظر : الإنصـاف 2 : 580 . وشـرح المفـصّل 9 : 6 و 7 : 19 . وشـرح شـواهـد المغني 1 : 508 . والخزانة 1 : 16 . 8 : 481 .

والرابع " إذاً " إنْ صُدّرتْ في أوّل الكلام ، وكان الفعل بعدها مستقبلاً متصلا بها ، أو منفصلاً عنها بقسم أو بلا النافية ، .....

وما أفْهَمَهُ كلامه من أنّ كَيْ حرف مُشْترك ، يكون ناصباً وجاراً ، [وهو][42] مذهب الجمهور ، وحيث قيّد كَيْ بالمصدرية فكَانَ يَنْبَغِي أيضاً تقييد أنْ بذلك : لإخراج المفسّرة[43] والزائدة[44] فَإنّهما لا ينصبان المضارع .

(والرابع إذاً) وهي حرف بسيط لا مركّب من إذْ وأنْ[45] . والقياس إلغاؤها لعدم اختصاصه[46] ا . ومن ثَمَّ اشْتُرِطَ لإعمالها ثلاثةُ أمور ، أشار إلى الأوّل بقوله (إنْ صُدّرت في أوّل الكلام) المجاب بها فإن وَقَعَتْ حشواً فيه - نحو : أنَا إذًا أكْرِمُكَ ، جواباً لمن قال : أنَا آتِيكَ - أهْمِلَتْ[47] . وإلى الثاني بقوله : (وكان الفعل بعدها مُسْتَقْبِلاً)[48] . فإن كان بمعنى الحال - كقولك لمنْ يحدّثك إذاً أظُنُّكَ صَادِقاً[49] - أهْمِلَتْ : لأنّ نواصب الفعل تُخلصُهُ . للاستقبال ، فلا تعمل في الحال ، وإلى الثالث بقوله (متصلاً بها ، أو منفصلاً عنها بقسم أو بلا النافية)[50] فإنْ فُصِلَ بَيْنَها وبين المضارع بغير ما ذُكِرَ أهْمِلَتْ :

---

(42) ساقط من الأصل - انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 239 .

(43) نحو قوله تعالى في سورة المؤمنون 23 : 27 ﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ﴾ .

(44) نحو قول الشاعر (أما والله أن لو كنت حرّاً) - انظر : المغني 1 : 50 .

(45) انظر : الارتشاف 2 : 395 ، والمغني 1 : 30 .

(46) انظر : شرح التصريح 2 : 234 .

(47) انظر : سيبويه 3 : 14 قال " فهي هنا بمنزلة آرى حيث لا تكون إلا ملغاة " - وانظر : أوضح المسالك 3 : 165 وأشار إلى أن قول الشاعر : (إني إذن أهلك أو أطيرا) بأنّه ضرورة ، أو الخبر محذوف ، أي : إني لا أستطيع ذلك .

(48) انظر : سيبويه 3 : 15 .

(49) انظر : سيبويه 3 : 16 .

(50) انظر : أوضح المسالك 4 : 168 .

نحو : إذاً أكرمك . أو إذاً واللّه أكرمكَ . وإذاً لا أخيّبكَ جواباً لمن قال : أنا آتيك . وتسمّى حرف جواب وجزاء .

لَضْعْفِها مع الفصل في العمل فيما بعدها . واغتفر الفَصل بالقَسَم ؛ لأنّه زائدٌ جيء بِهِ للتّأكيد . وبلا النافية ؛ لِتَنَزُّلِهَا منزلة العَدَم . إذِ النَّافِي كالجُزءِ من المنْفي [51] . فإذا استوفَتْ " إذًا " الشروط الثلاثة عَمِلَتْ (نحو : إذًا أكْرِمَكَ) جواباً لمن قال : أنَا آتِيكَ . (أو إذًا واللّهِ أكْرِمَكَ) جواباً له أيضاً . وهذا مثال للفصل بالقَسم . (أو إذا لا أخَيّبَكَ . جواباً لمن قال أنَا آتِيكَ) مثال للفصل بلا النافية . وقوله " جواباً " إلى آخره متعلّق بالأمثلة الثلاثة . (وتسمّى) إذًا (حرف جواب) [52] : لوقوعها في كلام مُجَابٍ بِهِ كلامٌ آخر . سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره . (وجزاء) : لأنّ مضمون ما هي فيه جزاءٌ لمضمون كلام آخر . وقد نَظَمَ بعضهم الشروط الثلاثة . وما يجوز الفَصل به على قول ضعيف في ثلاثة أبيات ذكرتُها في شرح القطر [53] .

---

(51) انظر : الارتشاف 3 : 397 .

(52) قال سيبويه في الكتاب 4 : 234 " وأمّا (إذَنْ) فجواب وجزاء " .

(53) انظر : مجيب الندا 1 : 150 والأبيات أربعة لا ثلاثة وهي :

أعمل إذن إذا أتتك أوّلاً ... وسقت فعلاً بعدها مستقبلا

واحذر إذا أعملتها أن تفصلا ... إلا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بمجرور على ... رأي ابن عصفور رئيس النبلا

وأن تجر بحرف عطف أولاً ... فأحسن الوجهين أنْ لا تعملا

والثاني ما ينصب المضارع بإضمار أنْ بعده قسمان : ما تضمر أن بعده جوازاً وما تضمر أن بعده وجوباً . فالأوّل خمسة . وهي لام كي . نحو : ﴿ وأمرنا لنسلمَ لربّ العالمين ﴾ والواو . والفاء . و ثمّ . و أو العاطفات على اسم خالص ليس في تأويل الفعل . .....

(و) القسم (الثاني) وهو (ما يَنْصِبُ المضارع بإضْمَار أنْ بعده . قِسْمَان) باعتبار جواز الإضمار ووجوبه : (ما تُضمر أنْ بعده جوازاً) . ولو أظْهِرَتْ في الكلام لَجَازَ . (وما تُضمر أنْ بعده وجوباً) فَيَمْتَنِعُ إظهارُها . (فالأوّل خمسة) من الحروف (وهي : لام كي) التعليليّة [54] . حيث لم يكن معها " لا " وأضيفت إلى كي . لأنّها تخلفها في إفادة التعليل عند حذفها . كَـ " جِئْتُكَ لأزورَكَ " . ولام التعليل تَصْدُقُ بلام العَاقبة [55] . نحو : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوًّا وحَزَناً ﴾ [56] . وبلام التأكيد عند بعضهم [57] (نحو : ﴿ وأمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ ﴾ [58]) فـ " نُسْلِمَ " منصوب بأنْ مُضْمَرَة جوازاً بعد اللام . وإنّما أضْمِرَتْ بعدها أنْ : ليكون حرف الجرّ داخلاً على الاسم . (و) الأربعة الباقية هي (الوَاو والفَاء و ثمّ و أو العاطفات على اسم خالص) . أي (ليس في تَأْوِيل الفعل) . أي لم يُقْصَدْ به معنى الفعل .

---

(54) انظر : سيبويه 3 : 7 قال " إن شئت أظهرت الفعل ههنا . وإن شئت خزلته وأضمرته " .

(55) قال أبو حيّان في الارتشاف 2 : 402 " وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ اللام تكون للعاقبة وتسمّى أيضاً لام الصيرورة . ولام المآل " .

(56) سورة القصص 28 : 8 . قال الطبرسي في " مجمع البيان " 7 : 378 " أي ليكون لهم في عاقبة أمره كذلك " - وانظر : العكبري " التبيان " 2 : 1016 .

(57) انظر : البحر المحيط 4 : 163 .

(58) سورة الأنعام 6 : 71 .

نحو قوله :

ولبـــس عبـــاءة وتقـــرّ عينـــي

وقوله :

لـــو توقـــّع معتـــرٍ فـــأرضيـــه

وقوله :

إنّـــي وقتلي ســـليكاً ثـــمَّ أعقلـــه

مثال الواو (نحو قوله) الأولى قولها :

(ولِبْسُ عَبَـــاءَةٍ وتَقَـــرَّ عَيْنِـــي)

أحَبُّ إلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُـــفُوفِ [60]

بَـ " تَقَـرَّ " منصوب بأن مضمره معطوف على " لِبْسِ " . وإنّـما أضْمِـرَتْ أنْ لِئَلاّ يَلْزَمُ عطف الفعل على الاسم (و) مثال الفاء : (قوله :

لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأُرْضِيَهُ) مَا كُنْتُ أوثر [61] أتـــرَاباً عَلَى تَـرَبِ [62]

فَـ " أُرْضِيَهُ " بالنصـب على تقدير " أنْ " لعطفه على " توقع " . (و) مثال ثُمّ (قوله :

إنّي وَ قَتْلِي سَـــلِيكاً ثُـمَّ أعْقِلَـــهُ)

كَالثَّوْرِ يُضْـرَبُ لَـمَا عَافَتِ البَقَـرُ [63]

---

(59) لأن القائل هو : ميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية .

(60) من الوافـر . والعبـاءة : شملة من الصوف . أو كساء مخطط . وتقرّ عيني : تسعد من قرّة العين . والشفوف : الثياب الرقاق - انظر : المحتسب 1 : 326 . شرح شواهد المغني 2 : 653 . والخزانة 8 : 503 . وبلا نسبة في الكتاب 3 : 45 . والمقتضب 2 : 27 .

(61) " أوتر " في الحلبي ص (81) .

(62) من البسيط وهو بلا نسبة . توقع : ترجي وصول شيء . والمعتر : المعترض للمعروف . والترب : المولود مع آخر في نفس الوقت فيساويه سنّاً - انظر : أوضح المسالك 4 : 194 . والمقاصد النحوية 4 : 398 . وشرح الأشموني 3 : 571 وشرح التصريح 2 : 244 .

(63) من البسيط . لأنس بن مدركة الخَثْعَمي . وسليك هو : سليك بن لسلكة . وأعقله : أعطيتُ ديته . عافت : كرهت وامتنعت عن شراب أو طعام - انظر : الأغاني 20 : 357 . ولسان العرب 4 : 109 (ثور) . و 9 : 260 مادة (عيف) . وبلا نسبة في الخزانة 2 : 264 .

وقوله تعالى ﴿ أو يُرسل رسولاً ﴾ .

والثاني وهو ما تضمر أنْ بعده وجوباً ستة : كي الجارّة . كما تقدّم . ولام الجحود . نحو : ﴿ وما كان اللّه ليعذبهم ﴾ . .....

فَـ " أعْقِلَهُ " بالنَّصب على تقدير " أنْ " لعطفه على " قَتْلِي " . (و) مثال " أو " (قوله تعالى) : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إلاَّ وَحْياً أوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ (أوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) ﴾ [64] في قِراءَة مَنْ نصب " يُرْسِلَ " بأن مضمرة لعطفه على " وَحْياً " [65] . وخرج بقوله " خالص " نحو : الطَّائِرُ فَيُغْضِبُ زَيْداً الذُّبَابُ . فإنّ " يُغْضِبُ " معطوف على الاسم . وهو الطَّائِرُ لكنه لا يَنْصِبُ : لأنّ الاسم المذكور في تأويل الفعل . أي الذي يطير .

(و) القسم (الثاني وهو ما تُضْمَرُ أنْ بعده وجوباً ستة) من الحروف أحدها (كي الجارّة) التعليليّة (كما تقدّم) قريباً أثناء الكلام على كي المصدرية [66] . (و) ثانيها (لام الجحود) وهي المسبوقة بِكَوْنٍ مَنْفِي مَاضٍ لَفظاً و مَعْنًى أو مَعْنًى فقط [67] . (نحو : ﴿ و مَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُم ﴾ [68]) . ﴿ لَم يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُم ﴾ [69] . فَـ " يُعَذِبَ " منصوب بأنْ مضمره وجوباً بعد اللام . وأنْ والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام . واللام متعلّقة بمحذوف هو خبر كَانَ و تقدير : وَمَا كَانَ اللّهُ مُرِيداً لتعْذِيبِهِم . ولَمْ يَكُن اللّه

---

(64) سورة الشورى 42 : 51 .

(65) وهي قراءة ابن كثير . وأبي عمرو . وعاصم . وحمزة . والكسائي - انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات ص (582) .

(66) انظر : ص(38) من التحقيق .

(67) انظر : سيبويه 3 : 7 .

(68) سورة الأنفال 8 : 33 و (كان) ماضٍ لفظاً ومعنى .

(69) سورة النساء 4 : 168 - انظر : العكبري " التبيان " 1 : 411 و (لم يكن) ماضٍ معنى بسبب دخول (لم) على (يكن) .

مُريداً غُفْرَانَهُم . وسمّيت بذلك لملازمتها الجَحد . أي النفي من تسمية العام بالخاص . إذ الجَحْد لغةً إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار[70] . (و) ثالثها (حَتّى) الجارّة . وإنّما تَنْصِبُ المضارع بإضمار أن[71] (إنْ كان الفعل) بعدها (مُسْتَقْبَلاً) بالنسبة إلى ما قبلها . وإنْ كان بالنسبة إلى زمن التكلّم حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً (نحو) : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[72]) . فرجوع موسى - عليه السلام - مُسْتَقْبَلٌ بالنسبة إلى الأمرين[73] . ونحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[74] في قراءة مَنْ نصب[75] . فإنَ قَوا١١١الرَّسولِ مُسْتَقْبَلٌ بالنسبة إلى زلزالهم . وإنْ كَانَ ماضياً بالنسبة إلى زمن التكلّم . ونحو : سُرْتُ أمْسِ حَتى أدْخُلَ البَلَدَ . فالدخول مستقبل بالنظر إلى ما قبله . وأمّا بالنظر إلى زمن التكلّم فيحتمل أن يكون ماضياً . أو حالاً . أو مستقبلاً . والغالب فيها أن تكون للغاية[76] . كالآيتين السابقتين . وعَلاَمَتُها صَلاحِيّة[77] " إلَى " موضعها . وقد تكون للتعليل[78] . نحو : أسْلِمْ حَتّى تَدْخُلَ الجَنّةَ . وعَلاَمَتُها صلاحية " كَيْ " موضعها . ويحتملها[79] المثال السابق .

---

(70) انظر : لسان العرب 3 : 1106 (جحد) .

(71) هذا رأي البصريين أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ حتى تنصب المضارع بنفسها واستدلوا على ذلك بأنّها بمعنى (كي) . واحتج البصريون بأنّ حتى من عوامل الأسماء فلا تكون من عوامل الأفعال - انظر : الإنصاف 2 : 597 المسألة (83) .

(72) سورة طه 20 : 91 .

(73) وهما زمن التكلّم . وزمن الرجوع .

(74) سورة البقرة 2 : 214 ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ﴾ .

(75) قراء نافع وحده (حتى يقولُ) رفعاً والباقون نصباً - انظر : ابن مجاهد " كتاب القراءات السبع " ص (181) .

(76) " الغاية " في الحلبي ص (81) .

(77) " صلاحيته " في الأصل وهو خطأ .

(78) انظر : سيبويه 4 : 231 وقال بأن إلى أعمّ في الكلام من حتى . تقول : قمت إليه . ولا تقول : قمت حتّاه " - انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 4 : 24 .

(79) " ويحتمل " في الأصل . وبها تكون العبارة غير واضحة .

و أوْ بمعنى إلى أو إلاّ ، كقوله :

لاستسهلنّ الصعب أو أدركَ المنى فما انقادت الامال إلاّ لصابر

وإنّما أضمرت أنْ بعدها لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى [80] . ولا يجوز اظهار أنْ بعدها [لا في شعر] [81] ولا نثر . وقد أفْهَم كلامه أنّ الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها . ثمّ إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلّم أيضاً فالنص؟؟؟؟؟؟ [حينئذٍ] [82] . وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان [83] . فإن انتفى الاستقبال [84] بأنْ أريد بما بعدها الحال تحقيقاً . أو حكايةً فهي حرف ابتداء لا جارة . وما بعدها واجب الرفع : لعدم الناصب والجازم . ويجب مع ذلك أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها : لأنّه لما بَطَلَ الاتّصال اللفظي فيما بينهما وجب تحقق الاتصال المعنوي لتتحقق الغاية التي هي مدلولها . نحو : مَرِضَ زَيْدٌ حَتَى أنّهم لا يَرْجُونَهُ الآن [85] .

(و) رابعها : (أوْ بمعنى إلى) . بأنْ صَلُحَتْ مَكَانَها . وذلك إذا كان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئاً . (أوْ) بمعنى (إلا) [86] بأنْ صَلَحَتْ مكانها . فالأوّل نحو : لألْزَمَنَّكَ أو تُعْطِيَنِي حَقّي . أي لا أفَارِقُكَ إلى أنْ تُعْطِيَنَي حَقّي . و (كقوله :

لأستسهلنّ الصَعْبَ أوْ أدْرِكَ المُنَى

فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ) [87]

---

(80) " بمعنى " في الحلبي وهو غلط .

(81) ساقط من الأصل .

(82) ساقط من الأصل نحو قوله تعالى في سورة الحجرات 49 : 9 ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ .

(83) مثل الآية التي وردت في هامش (74) .

(84) " انتفيا" في الأصل - انظر : سيبويه 1 : 97 - وانظر : أوضح المسالك 4 : 176 .

(85) ونحو قوله تعالى في سورة البقرة 2 : 214 ﴿ حتى يقولُ الرسول ﴾ بالرفع في قراءة نافع . أي : حالة الرسول والذين آمنوا أنهم يقولون ذلك . والتقدير في المثال : المرض مضى وهو الآن في هذه الحال - انظر : ابن خالويه " الحجّة في القراءات السبع " ص (96) .

(86) انظر : سيبويه 3 : 47 .

(87) من الطويل بلا نسبة .
الشاهد فيه : قوله (أو أدركَ) جاءت أو بمعنى (إلى) وانتصب الفعل بها بإضمار أنْ وجوباً - انظر : أوضح المسالك 4 : 172 . وشرح القطر ص 69 . والمقاصد النحوية 4 : 384 . وشرح شواهد المغني 1 : 206 .

وقوله :

كسرتُ كعوبها أو تستقيما

وفاء السببية و واو المعيّة مَسْبُوقَين بِنَفْي محض ، .....

والثاني نحو : لأقْتُلَنَّ الكَافِرَ أو يُسْلِمَ . أي إلاّ أنْ يُسْلِمَ (وقوله) :

وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ

(كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيما)[87]

أي : إلاّ أنْ تَسْتَقِيمَ . والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤوّل بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدّم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل . أي : لَيَكُونَنَّ لُزُومٌ مِنِّي أو إعطاءٍ منه . وليكونن كَسْرٌ مني لِكُعُوبِها أو اسْتِقَامَة منها . وبهذا يظهر لك أنّ " أوْ " المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما تُوهِمُهُ عبارة المؤلف[88] .

(و) خامسها (فَاء السَّبَبِيَّة) وهي التي قُصد بها الجزاء بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها[89] . (و) سادسها (واو المعيّة) أي التي تُفيدُ معنى " مَعَ " بأن[90] يكون ما قبلها مصاحباً لما بعدها . حالة كونهما (مَسْبُوقَين بنَفْيٍ مَحْضٍ)[91] أي خالص

---

(87) من الوافر لزياد الأعجم . والغمز : الحبس والعصر باليد . وكعوب الرمح : النواتىء .
الشاهد فيه : قوله (أو تستقيما) نصب الفعل بأن مضمره وجوباً بعد أو التي بمعنى (إلا) .

(88) وهي قوله : و أوْ بمعنى إلى أوْ لا .

(89) وينصب ما بعدها بإضمار أن وجوباً عند سيبويه والبصريين . والكوفيون ينصبون ما بعدها بالمخالفة - انظر : سيبويه 3 : 28 . والانصاف 2 : 557 مسألة (76) .

(90) " مع أن " في الحلبي ص (82) . والعبارة غير مستقيمة .

(91) انظر : سيبويه 3 : 34 . و 3 : 41 .

أو طلب بالفعل . نحو : ﴿ لا يُقضى عليهم فيموتوا ﴾ . و نحو : ﴿ ويعلم الصابرين ﴾ . ﴿ ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ﴾ . لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

من معنى الإثْبَات[93] . (أو طَلَبٍ بالفعل) أي بصيغته[94] الأصلية في ذلك بخلاف النفي المحض لا فرق فيه بين أنْ يكون بالفعل أو الحرف أو الاسم . مثال الفاء بعد النفي (نحو : ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا ﴾[95]) . ونحو : مَا تَأتِينَا فَتُحَدِّثَنَا . إنْ قصدتَ السَّبَبِيَّة . أي مَا تأتِينَا مُحَدِّثاً . فيكون المقصود نَفْي اجتماعهما . أو مَا تَأتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثَنَا . فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأوّل . (و) مثال الواو بعده أيضاً (نحو) : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾[96] . و) مثال الفاء بعد الطلب . نحو : (﴿ لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾[97]) . والواو بعده . نحو : (لاَ تَأكُلُ السَّمَكَ و تَشْرَبَ اللبَنَ) بنصب " تَشْرَبَ " أيْ لاَ يَكُن مِنْكَ أكْلُ السَّمَكِ مَعَ شُرْبِ اللَبَنِ[97] . والطلب يشمل سبعة أشياء : الأمْر . نحو : زُرْنِي فَأكْرِمَكَ . والنَّهي . كما تقدّم . والدعاء . نحو : اللهم تُبْ عَلَيَّ فَأتُوبَ . والاستفهام نحو : هَلْ تأتِينِي فَأكْرِمَكَ . والعرض . نحو : ألاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً . والتَحْضِيض . نحو : هَلاَّ اتَّقَيْتَ اللّهَ فَيَغْفِرَ

---

(93) لذا خرج نحو : ألم تأتنا فنكرمك . فدخول حرف الاستفهام على النفي حوّل هذا الاستفهام إلى تقرير لا يطلب جواباً . وكذا نحو : ما تأتينا إلا فتحدثنا . حيث انتقض النفي بإلا .

(94) " بصيغة الأصالة " في الأصل والعبارة معها غير مستقيمة . خرج بذلك الطلب باسم الفعل نحو : صه فينامَ الناس . والمصدر " شكراً خالداً فيزيد عطاءه " . أو ما وضع للدلالة على الخبر نحو " حسبك الحديث فينام الناس " - انظر : أوضح المسالك 4 : 184 .

(95) سورة فاطر 35 : 36 - انظر : العكبري " التبيان " 2 : 1076 .

(96) سورة آل عمران 3 : 143 - انظر : الزمخشريّ " الكشّاف " 1 : 420 . وأبو حيان " البحر المحيط " 3 : 72 .

(97) سورة طه 20 : 81 - انظر : العكبري " التبيان " 2 : 899 .

لَكَ . والتمني [98] . نحو : لَيْتَ لِي مَالاً فَأَحُجَّ مِنْهُ . فهذه سبعة مع النفي المتقدّم تصير ثمانية . وهي المعَبَّر عنها بالأجوبة الثمانية [99] . وما بعد الفاء في هذه الأمثلة في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر متصيّد [100] ممّا قبل الفاء . وألْحَقَ الفرّاء الترجّي بالتمني [101] . وتبعه ابن مالك [102] . قاله ابنه [103] : و " يجب قبوله لثبوته سماعاً كقراءة حفص عن عاصم . نحو : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [104] بالنصب . وأمثلة الواو هي أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو . قال أبو حيان في الارتشاف [105] : " ولا أحفظ النّصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض . ولا التحضيض ولا الرجاء فلا ينبغي أن يُقْدَمَ على ذلك إلا بسماع " . وتَقْيِيد الفاء بالسببيّة . والواو بالمعيّة لإخراج العاطفتين على صريح الفعل [106] . والمستأنفتين [107] ، وبسبق النفي أو الطلب لإخراج نحو : زَيْدٌ يَأتِينَا فَيُحَدِّثَنَا . فيمتنع نصبه .

---

(98) " النهي " في الأصل . وهو خطأ .

(99) انظر : ابن هشام " شرح الشذور " ص (284) .

(100) " منسبك " في الأصل وهو غير واضح .

(101) انظر : معاني القرآن 3 : 9 .

(102) انظر : شرح التسهيل 4 : 33 .

(103) انظر : ابن الناظم " شرح الألفية " ص (685) .

(104) سورة غافر 40 : 36 ، 37 . وانظر : ابن مجاهد " كتاب القراءات " ص (570) .

(105) انظر : 2 : 415 .

(106) نحو : جاء محمد و عليٌّ أو فعلي .

(107) نحو قوله تعالى في سورة البقرة 2 : 117 ﴿ يقول له كن فيكونُ ﴾ . ونحو : (لا تأكل السمك وتشربُ اللبن) برفع (تشربُ) .

والجوازم ثمانية عشر . وهي نوعان : جازم لفعل . واحد وجازم لفعلين . فالأوّل سبعة . وهي : لَمْ نحو : ﴿ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴾ . ولمّا . نحو : ﴿ لمّا يَقْضِ ما أمره ﴾ . .....

وتقييد[108] النفي بالمحض لإخراج النفي المتقض بـ " إلاّ " نحو : مَا تَأتِينَا إلاّ فَتُحَدِّثَنَا . والنفي التالي لا ستفهام تقريري . نحو : ألمْ تَأتِني فأحْسِنَ إليك . فيمتنع النصب فيها . والطلب[109] بالفعل لإخراج الطَلب بغيره . فيمتنع معه النصب . سواءً كان باسم الفعل . نحو : صَهْ فَأحسِنَ إليك . أو بالمصدر . نحو : سُقْياً فَيَرْوِيكَ . أو بلفظ الخبر . نحو : حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامُ النَّاسُ[110] .

(**والجَوازِمُ**)[111] للمضارع (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) جَازِماً . وترجع إلى خمسة عشر كما سيظهر لك (وهي نوعان : جَازِمٌ لفعل واحد . وجازمٌ لفعلين . فالأوّل سبعة) لا خلاف في حرفيتها (وهي : لَمْ . نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾[112] فَـ " لَمْ " حرف جزم لنفي المضارع . وقلبه ماضياً[113] و " يَلِدْ " مجزوم بـ " لَمْ " وكذا ما بعده . (و) ثانيها (لَمَّا) اختها في إفادة ما ذُكِرَ (نحو : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾[114]) لكنّها تمتاز عنها باتّصال نفيها بالحال وبتوقع ثبوته[115] . ويجوز

---

(108) " وتقييد " ليس في الحلبي ص (82) .

(109) أي : وتقييد الطلب .

(110) انظر : هامش (92) .

(111) قال العكبري في اللباب 2 : 47 " الجزم في اللغة القطع . فلذلك كان في الكلام حذف الحركة أو ما قام مقامها " .

(112) سورة الاخلاص 112 : 3 ، 4 .

(113) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 251 .

(114) سورة عبس 80 : 23 .

(115) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 251 . وانظر : أوضح المسالك 4 : 202 ومثال على توقع ثبوت النفي بلمّا قوله تعالى في سورة ص 38 : 8 ﴿ لَما يذوقوا عذابِ ﴾ فالعذاب واقع عليهم لا محالة .

وألَمْ . نحو : ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ ، .....

حـــذف مـجزومـهـا [116] . وبعـدم مصـــاحبتـها لأداة الشـرط [117] بخـلاف " لَمْ " فإنّ النفي بهـا لا يلزم اتصـاله بالحـال . بل قـد يكـون متّـصلاً . نحـو : ﴿ لَمْ أَكُنْ بِدُعَـائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [118] وقد يكون منقطعاً [119] . نحو ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيئـاً مَذْكُورا ﴾ [120] [أي] [121] ثُمّ كان . وقد يكون مستمراً كالآية السابقة .

ولا يجوز حذف مـجزومها إلا في ضـرورة الشعر [122] ويجوز اتصالهـا بأداة شرط نحو : إن لم . ولو لم [123] . ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة [124] بخلاف لَمَّا [125] .

(و) ثالثـها (ألم) هي لَمْ والهـمـزة لا مدخل لهـا في العمل وإن دخلـت لمعنـى . ولشدة امتـزاجهـــا بها صـــارت كالجزء منهـا (نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [126] . ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ ﴾ [127] . و [قُرِئَ] ﴿ ألم نَشْرَحَ ﴾ بنصب " نشرح " [128] . واستـدل به بعضـهم على

---

(116) نحو : فَارِبتُ المدينة و لَمَّا .

(117) بخلاف " لم " قال تعالى في سورة المائدة 5 : 67 ﴿ وإنْ لَمْ تفعلْ فما بلغت رسالته ﴾ .

(118) سورة مريم 19 : 4 .

(119) قال ابن مـالك في شرح التسـهيل 4 : 64 " وتنفرد لـم عن لما بأمرين : ... والثانـي جواز انفصـال نفيـها عن الحال . فتنفي الماضي المنقطع حدثه عن زمن الحال . كما تنفي الماضي المتّصل به " .

(120) سورة الانسان 76 : 1 ﴿ هل أتى على الانسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ﴾ .

(121) ساقط من الأصل . انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 10 : 614 .

(122) نحـو قـول الراجـــز : يا ربّ شـيخ من لكيـز ذي عنم ** أجنح لـم يشـــمط وقـد كـاد ولم - انظر : ابن يعيش 8 : 111 . وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(123) انظر : هامش (117) .

(124) نحـو قول الشـاعر : لولا الـفوارس من ذهل وأسـرتهم ** يوم الصليـفاء لم يوفـون بالجـار - انظر : المقاصد النحوية 4 : 446 .

(125) انظر : شرح التسهيل 4 : 63 - 65 . و " شرح الكافية الشافية " 3 : 1577 .

(126) سورة الشّرح 94 : 1 .

(127) سورة إبراهيم 14 : 19 .

(128) " وقرىء " ساقط من الأصل - انظر : ابن جني " المحتسب " 2 : 366 . وأبو حيان " البحر المحيط " 8 : 483 .

وألــمّا كقوله :

على حين عاتبت المشيب على الصبا

فقلت : ألــمّا أصــح والشــيب وازع

أنّ " لم " تنصب في لغة [129] . قال ابن مالك : " وهو عند العلماء محمولٌ على أنّه مؤكد بالنّون الخَفِيفة فَفُتِح لها ما قبلها . ثُمّ حذفت ونويت [130] . (و) رابعها (ألــمّا) هي " لــمّا قُرِنَتْ بهمزة الاستفهام كما تقدّم في أَلَمْ (كقوله :

عَــلَى حِينَ عَاتَبْتُ المشِيبَ عَلى الصِّبَا

فَقُلْتُ أَلَمَّــا أصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ) [131]

وقوله :

إلَيْكُــمْ يَا بَنِــي بَكــرٍ إلَيكُــــمْ

ألــمَّــا تَعْرِفُــوا مِنَّــا اليَقِينَــا

ألــمَّــا تَعْرِفُــوا مِنــَّا وَمِنْكُــم

كَتَائِــبَ يَطَّعِــنَّ وَيَرْتَمِينَــا [132]

---

(129) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 3 : 1575 .

(130) أي أن الأصل " نَشْرَحَنْ " . انظر : شرح الكافية الشافية " 3 : 1576" ... ثمّ حذفت ونويت فبقيت الفتحة . " .

(131) من الطويل . للنابغة الذبياني . والصبا : الشباب والصغر . والوازع : المانع .

الشاهد فيه : قوله (ألما أصحُ) عملت (ألما) الجزم في الفعل (أصحو) فجزمته فحذفت الواو منه - انظر : شرح أبيات سيبويه 2 : 53 . وشرح شواهد المغني 2 : 816 . 883 . والخزانة 2 : 456 . 3 : 407 . 6 : 550 .

(132) من الوافر . لعمرو بن كلثوم .

الشاهد فيه : قوله (ألــمّا تعرفوا) حيث جزمت (ألــمّا) الفعل المضارع (تعرفون) فحذفت نونه - انظر : ديوانه ص (271) . ولسان العرب 15 : 436 (إلى) . شرح شواهد المغني 1 : 119 . والخزانة 9 : 10 .

ولام الأمر والدعاء نحو : ﴿ لينفق ذو سعة ﴾ . ﴿ ليقض علينا ربّك ﴾ . و " لا " في النهي والدعاء نحو : ﴿ لا تحزن ﴾ . ﴿ لا تؤاخذنا ﴾ . .....

(و) خامسها (لاَمُ الأمر) وهي التي يُطلب بها[133] الفعل . (و) مثلها لام (الدّعاء) وهي في الحقيقة لام الأمر ولكن سُمّيت بذلك تأدباً . (نحو : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾[134]) مثال للام الأمر . (﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ ﴾[135]) مثال للام الأمر والدعاء[136] . ولام الطلب محركة بالكَسر تشبيهاً باللام الجارة : لأنّ الجزم بمنزلة الجرّ[137] . نعم إنْ وَلِيَتْ عاطفاً جاز تَسكينها . نحو : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾[138] . وتدخل على فعل الغائب . والمتكلّم والمخاطب المجهول دون المعلوم[139] استغناءً عنه بصيغة افْعَل[140] . ولا يجوز حذفها إلاّ في ضَرورة الشعر[141] . (و) سادسها (لا) المستعملة (في النَهي) وهي التي يُطْلَبُ بها تَرك الفعل (و) مثلها " لا " المستعملة في (الدعاء) وهي لا الناهية في الحقيقة (نحو ﴿ لاَ تَحْزَنْ ﴾[142]) . ﴿ لا تَخَافُوا ﴾[143] مثال للا الناهية . ونحو ﴿ رَبَّنَا (لا تُؤَاخِذْنَا ﴾[144]) مثال للاَ الدعائية . وعملت لا الجزم لأنّها نقيضة لام الأمر أو نظيرتها .

---

(133) " لام الفعل " في د . والحلبي ص (82) .

(134) سورة الطلاق 65 : 7 .

(135) سورة الزخرف 43 : 77 ﴿ ونادَوْا يا مالك ليقضِ علينا ربك ﴾ - انظر : الطبرسي 9 : 87 . والبحر المحيط 4 : 100 .

(136) " مثال للام الأمر . ﴿ ليقض علينا ربك ﴾ مثال للام الدعاء " في ت . و د . و هـ . والحلبي ص (83) .

(137) انظر : باب المخفوضات من الأسماء . هامش رقم (10) ص ( ) من التحقيق .

(138) سورة التوبة 9 : 82 . وانظر : " شرح الكافية الشافية " 3 : 1564 .

(139) نحو : لِيَكْتُبْ . ولِنَكْتُبْ . ولِيُكْتَبْ .

(140) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 3 : 1565 .

(141) نحو قول منظور بن مرشد الأسدي (من الرجز) :

قلت لبواب لديه دارها تيذنْ فإنّي حمها وجارُها

أراد (لتيذن) فحذف اللام وأبقى عملها . انظر : المقاصد النحوية 4 : 444 .

(142) سورة التوبة 9 : 40 ﴿ إذ يقول لصاحبه لا تحزن ﴾ . وغيرها .

(143) سورة فصلت 41 : 30 ﴿ تتنزل عليهم الملائكة ألاّ تخافوا ولا تحزنوا ﴾ .

(144) سورة البقرة 2 : 286 - انظر : البحر المحيط 2 : 382 .

والطلب إذا سقطت الفاء من المضارع بعده . وقصد به الجزاء ، نحو : ﴿ قُل تعالوا أتلُ ﴾ وقوله : . .....

بخلاف " لا " النافية إذ لا طلب فيها [145] . وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً وقد مرّ [146] أنّها [147] تصحب فعل المتكلّم كقوله :

إذَا مَا خَرَجْنَا مِن دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ

لهـا أبَداً مَادَامَ فِيهَا الجَراضِم [148]

(و) سابعها (الطَّلَب) في قول ضعيف (إذا سقطت الفاء من المضارع) [149] الواقع (بعده) أي الطلب (وقُصِدَ به الجزاء) للطلب السابق عليه . بأنْ قُدِّر مُسَبَّباً عنه (نحو) : (﴿ قُلْ تَعَالَوا أتْلُ ﴾ [150]) فـ " أتْلُ " فعل مضارع تقدّمه طلب وهو " تَعَالَوا " و قُصِدَ به الجزاء فإنّ التلاوة مُسَبَّبَة عن إتْيانهم . فَجُزِمَ بالطلب . وعلامة جزمه حذف الواو . والأصح أنّ الجزم بأداة شرط مقدّرة هي وفعل الشرط دلّ على ذلك الطلب المذكور والتقدير : تَعَالوا فَإنْ تَأتوني أتْلُ عليكم . (و) مثله نحو (قوله :

---

(145) نحو قوله تعالى في سورة الكافرين 109 : 2 ﴿ لا أعبدُ ما تعبدون ﴾ .

(146) انظر : هامش رقم (139) .

(147) " مرّ أنّها " في الأصل فقط .

(148) من الطويل : للوليد بن عقبة في شرح التصريح 2 : 246 . وللفرزدق في المغني 1 : 326 . وللفرزدق أو للوليد في شرح شواهد المغني 2 : 633 . وبلا نسبة في أوضح المسالك 4 : 200 .

والجَراضِمُ : الواسع البطن

الشاهد فيه : (فلا نعدْ) جزمت لا الفعل المتكلم المبني للمعلوم . وهذا قليل .

(149) انظر : الارتشاف 2 : 554 - 556 - وانظر : أوضح المسالك 4 : 187 .

(150) من سورة الأنعام 6 : 151 .

قِفَـا نَبْكِ مِن ذِكْـرَى حَبِيـبٍ و مَنْزِلِ)

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ [151]

أي : إنْ تَقِفَا نَبْكِ . فالبكاء مُسَبَّبٌ عن وقوفهما . والطلب كما تقدّم شامل للأمر . كما مثّل . والنهي . نحو : لاَتَـدْنُ من الأسد تَسْـلَمْ . والدعاء . نحو : اغْفِرْ لِي أدْخُلِ الـجَنّة . والاسـتفـهام . نحـو : هَلْ تُكْرِمُنِي أكرِمْكَ . والتـمني نحو : لَيْتَ لِي مَـالاً أنْفِقُـهُ . والعَرْض نحـو : ألاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصِبْ خَيراً . والتَحضيض نحو : لَوْلاَ [152] تَأتِينَا تُحَدِّثْنَا . ولا يشترط في الطلب هنا أن يكون بالفعل [153] نحو : أيْـنَ بَيْتُكَ أزُرْكَ . وحَسْبُـكَ حَدِيثٌ يَنَمْ النَّاسُ . وقوله :

مَكَانَـــكِ تُحْمَـــدِي أوْ تَسْـــتَرِيحِي [154]

ويُشْتَرط في الجزم بعد النهي صحّة إقامة شرط منفي مقامه [155] . نحو : لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الـجَنَّـةَ . فلا يُقال : لاَ تَكْفُـر تَدْخُـلِ النَّارَ . وخالف الكسـائي في هذا الشـرط

(151) من الطويل . لامرىء القيس . البيت الأول من معلقته المشهورة . وسقط اللوى . والدخول . وحومل : أسماء مناطق - انظر : الكتاب 4 : 205 . وشرح الزوزني للمعلقات العشر ص (29) . وشرح شواهد المغني 1 : 463 . والخزانة 1 : 332 . 3 : 224 .

(152) " لا " في الأصل وهو خطأ .

(153) " بل يجزم الفعل في جوابه وإن كان بغير الفعل " في الحلبي فقط ص (83) .

(154) من الوافر . لعمرو بن الإطنابة . وصدر البيت (وقولي كلّما جشأت وجاشت) جشأت : ثارت . وجاشت : غلت . مكانك : أي اثبتي .

الشاهد فيه : قوله (تحمدي) جزم بحذف النون واقعاً في جواب الأمر . الذي هو بغير صيغة افعل . بل باسم فعل - انظر : المقاصد النحوية 4 : 415 . وشرح شواهد المغني 2 : 546 . والخزانة 2 : 428 . وبلا نسبة في الخصائص 3 : 35 .

(155) انظر : المكودي " شرح الألفية " ص (254) .

.....

فجـوّز الجزم في الشرط[156] بتقـدير " إنْ " بغير نفي محـتجاً بقـوله صلى اللّه عليه وآله وسلّم : " لا تَرْجِعُوا بَعْدِيَ كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضَكُم " رِقَابَ بَعْضٍ "[157] فإنّه لا يصـحّ تقدير " لا " فيـه مع أنّـه وَرَدَ مـجزوماً . وهذا ونحوه مـحمـول عند غـيره على إبدال الفـعل من الفعل[158] . ولا حجّة له في قراءة بعضهم[159] ﴿ ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ ﴾[160] . لجواز كونه وُصِلَ بِنِيَّـة الوَقْف مع ما فيـه من تحصيل تناسب الأفعـال المذكورة مـعه[161] . ولا يحسن جعله بدلاً مـمّـا قبله لاختلاف معـنييهما وعـدم دلالة الأوّل على الثاني[162] . فإن سَقَطَتِ الفـاء بعد غـير الطلب وهو الخـبر المثـبت والمنفي[163] . أو بعده[164] ولم يقصـد بما بعدها الجزاء تعيّن الرفع[165] .

---

(156) انظر : أوضح المسالك 4 : 189 و " المثال " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (83) .

(157) انظر : شرح سنن ابن ماجه للسندي 9 : 63 كتاب الفتن .

(158) أي بدل اشتمال لعدم صحة : إن لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربْ بعضكم رقاب بعض .

(159) وهي قراءة الحسن - انظر : المحتسب 2 : 337 . والطبرسي 10 : 578 . قال ابن جني : أما الجزم فيحتمل أمرين : أحدهما : أن يكون بدلاً من قوله " تمنن " . حتى كأنّه قال : لا تستكثر ... أما الوجه الآخر فأن يكون أراد " تستكثُر " فأسكن الراء لثقل الضمّة مع كثرة الحركات . " .

(160) سورة المدثر 74 : 6 .

(161) أي فواصل الآيات : فأنذرْ . فكبرْ . فطهرْ . فاهجرْ . تستكثُر . فاصبر ...

(162) قال ابن جني في المحتسب 2 : 338 " وأنكر أبو حاتم الجزم على البدل . وقال : لأنّ المنّ ليس بالاستكثار فيبدل منه " .

(163) نحو : تأتينا تحدّثنا . ما تأتينا تحدثنا .

(164) أي بعد الطلب .

(165) نحو قوله تعالى في سورة مريم 19 : 6 ﴿ فهب لي من لدنك ولياً يرثني ﴾ على قراءة الرفع في (يرثني) وهي قراءة ابن كـثير ونافع وعاصم وابن عـامر وحمـزة - انظر : ابن مجاهد " كتـاب القراءات " ص (407) . وابن خالويه " الحجة " ص (235) .

والثاني ما يجزم فعلين أحد عشر وهو : إنْ ، نحو : ﴿ إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكم ﴾ ، وما ، نحو ﴿ وما تَفْعَلُوا من خير يَعْلَمْهُ الله ﴾ . و مَنْ نحو ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سوأ يُجْز به ﴾ . ومهما كقوله :

(و) النوع (الثاني) وهو (ما يجزم فِعْلَيْن) بدخوله عليهما ليدلّ على أنّ الأوّلَ منهما سَبَبٌ . والثاني مُسَبَّبٌ . (أحَدَ عَشَرَ) جَازِماً . وتُسمّى أدوات الشرط : لإفادتها أنّ ما يليها شرط وسبب لما يَليه (وهو : إنْ)[166] موضوع للدلالة على مجرّد تعليق الجواب على الشرط[167] (نحو : ﴿ إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾[168]) . ﴿ إنْ تُبْدُواْ مَا فِي أنْفُسِكُم أوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِه اللّهُ ﴾[169] . (وَمَا)[170] موضوع للدلالة على ما لا يَعْقُل . ثمّ ضُمِّنَ معنى الشرط (نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِن خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ ﴾[171]) . ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أوْ نُنْسِهَا نَأتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾[172] . (و مَنْ)[173] موضوع لِمَنْ يَعْقُل ثمّ ضُمِّن مَعْنَى الشرط (نحو : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[174]) . ﴿ و مَنْ يَتَقِ اللّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾[175] . (وَمْهَمَا) هو كـ " مَا " فيما وُضِعَ له (كقوله) :

---

(166) قال العكبري في " اللباب " 2 : 50 " فهي أم أدوات الشرط " .

(167) أي أنّها لا تدل على معنى آخر .

(168) سورة النساء 4 : 133 ﴿ إنْ يشأ يذهبكم أيها النّاس ويأتِ بآخرين ﴾ .

(169) سورة البقرة 2 : 284 - انظر : البحر المحيط 2 : 376 .

(170) انظر : سيبويه 3 : 56 - 57 .

(171) سورة البقرة 2 : 197 .

(172) سورة البقرة 2 : 106 - انظر : العكبري " التبيان " 2 : 102 .

(173) انظر : سيبويه 3 : 59 ، 64 ، 65 ، 68 ، 69 .

(174) سورة النساء 4 : 123 .

(175) سورة الطلاق 65 : 2 .

أغَرَّكِ مِنِّي أنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي

(وَأنَّكِ مَهْمَا تَأمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ)[176]

وقولك : مَهْمَا تُعْطِنِي أثِبْكَ عَلَيهِ . (وإذْمَا)[177] هو كـ " إنْ " (نحو : إذْ مَا تَقُمْ أقُمْ) وقوله :

وأنَّكَ إذْ مَا تَأتِ مَا أنْتَ آمِرٌ

بِهِ تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تأمُرُ آتِيَا[178]

(وأيٌّ) بالتشديد موضوع بحسب ما يُضاف إليه[179] فتكون لمن يَعْقِل في نحو : أيهم يَقُمْ أقُمْ مَعَهُ . ولما لا يعقل في نحو : أيَّ الدَّوَابِ تَرْكَبْ أرْكَبْ . وللمكان في نحو : أيَّ مَكَانٍ تَجْلِسْ أجْلِسْ . وللزمان[180] في نحو : أيّ يَوْمٍ تَصُمْ أصُمْ مَعَكَ . وقد مثّل لأيّ بمثال

---

(176) من الطويل . لامرىء القيس من معلقته (قفا نبك) . وأغرّك : حملك على الغرة . وهو فعل مَنْ لم يجرب الأمور .

الشاهد فيه : قوله : (مهما ...) حيث جزمت فعلين (تأمري) و (يفعَل) الذي كسرت لامه لضرورة القافية - انظر : الكتاب 4 : 215 . وشرح أبيات سيبويه 2 : 338 . وشرح شواهد المغني 1 : 20 . وبلا نسبة في الخصائص 3 : 130 وشرح المفصّل 7 : 43 .

(177) انظر : سيبويه 3 : 56 ، 57 . وقال ابن هشام في أوضح المسالك 4 : 305 هو " حرف على الأصحّ " .

(178) من الطويل . مجهول النسبة .

والشاهد فيه : (إذا ما تأتِ ... تُلفِ) حيث جزمت (إذما) الفعلين المضارعين - انظر : شرح القطر ص (89) . وشرح ابن عقيل 2 : 338 . والمقاصد النحوية 4 : 425 .

(179) انظر : سيبويه 1 : 136 ، 3 : 56 .

(180) " الزمان " في الأصل .

نحو : ﴿ أيّا مّا تدعو فَلَهُ الأسماء الحُسْنَى ﴾ ومتى كقوله :

مَتَــى أضــعِ العِمَامــةَ تَعْرِفُونِــي

ليس الجـــواب فيه فعـلاً ؛ لإفادة أنّ ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضاً مـــمّا سيأتي (نحو ﴿ أَيًّامَّا تَدْعُـوافَلَهُ الأَسْـمَـآءُ الـحُسْنَى ﴾[181] فجـملة " لَهُ الأسمَاء الـــحُسْـنَى " من المبـتدأ . والخـبـر في محلّ جـزم جـواب الشـــرط[182] . (ومَتَى)[183] موضـوع للدلالة على الزمان[184] ثمّ ضُمِّنَ معنى الشرط (كقوله) :

أنـَا ابْـــنُ جَـــلاَ وطَـــلاَّعُ الثَّنَـــايـــا

(مَتَــى أضَــعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِــي)[185]

وقوله :

مَتَى تَأتِــهِ تَعْشُو إلى ضَــوْءِ نَـــــاره

تَجِــدْ خَيْرَ نَارٍ عَنْدَهَــا خَيْرُ مُوقِــدِ[186]

---

(181) سورة الاسراء 17 : 110 - انظر : العكبري " التبيان " 2 : 836 .

(182) انظر : سيبويه 2 : 398 .

(183) انظر : سيبويه 3 : 56 ، 73 .

(184) انظر : سيبويه 1 : 217 ، 218 ، 4 : 233 .

(185) من الوافر . لسحيم بن وثيل الرياحي . لم يأتِ الشطر الأوّل إلاّ في الأصل . وجلا : أي كشف . والثنايا : جمع ثنية : ما علا من الأرض وغلظ .

الشاهد فيه : (متى أضع ... تعرفوني) جزمت (متى) الفعلين المضارعين - انظر : الكتاب 3 : 207 . وشرح المفصّل 3 : 62 . وشرح شواهد المغني 1 : 459 والخزانة 1 : 255 .

(186) من الطويل . للحطيئة . وتعشو : تنظر ببصر ضعيف . و " ضوء نوره " في الحلبي ص (84) .

الشاهد فيه : (متى تأته تعشو) حيث جزمت (متى) الفعلين المضارعين - انظر : الكتاب 3 : 86 . وشرح أبيات سيبويه 2 : 65 . ولسان العرب 15 : 57 (عشا) . والخزانة 3 : 74 ، 7 ' 156 .

وأيّـان كقوله :

أيّـان ما تعـدل به الريـح تنزل

وأين نحو : ﴿ أينما تكُونُوا يدركْكُّم الموت ﴾ .

(وأيَّانَ) هو كـ " مَتَى " (كقوله :

فأيّان مَا تَعْـدِلْ بِهِ الرِّيـحُ تَنْـزِلِ [187]

وقوله :

أيّـان نُؤمِنُـكَ تَأمَـنْ غَيـرُنـا وَمَـتَـى

لَمْ تُـدْرِكِ الأمْنَ مِنَّا لَمْ تَـزَلْ حَذِرا [188]

(وأيْنَ) [189] موضوع للدلالة على المكان [190] ثمّ ضُمِّنَ معنى الشرط (نحو : ﴿ أيـْنَما تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الـمَوْتُ ﴾ [191]) وقوله :

أيْـنَمَـا الرِّيـحُ تُمَيِّلْهَـا تَمِـلْ [192]

---

(187) من الطويل . لأميّة بن أبي عائذ . وصدر البيت (إذا النعجةُ الأدماءُ كانت بقفرةٍ) والنعجة : الضأن . والأدماء : السمرة .

والشاهد فيه : قوله (فأيّان ما تعدل ... تنزلِ) حيث جزمت (أيّان) الفعلين المضارعين . وكسر (تنزل) للقافية - انظر : شرح أشعار الهذليين 2 : 526 . شرح القطر ص (88) . والهمع 2 : 467 .

(188) من البسيط بلا نسبة . وفي الحلبي جعل كلمة (متى) في العجز وهو خطأ . ص (84) . ويروى (وإذا) بدلاً من (ومتى) .

الشاهد فيه : قوله (أيّان نُؤمِنُكَ تَأمن) حيث جزمت (أيّان) الفعلين المضارعين - انظر : شرح شذور الذهب ص (436) . وشرح ابن عقيل 2 : 336 . وشرح الأشموني 4 : 10 . مع شرح الصبّان . والمقاصد النحوية 4 : 423 .

(189) انظر : سيبويه 3 : 56 ، 59 .

(190) انظر : سيبويه 1 : 219 ، 220 .

(191) سورة النساء 4 : 78 - وانظر : العكبري " التبيان " 1 : 374 .

(192) من الرمل . لكعب بن جعيل . وصدر البيت (صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ) ... وهو يصف امرأة والصعدة : القناة . والحائر : مكان تجمع الماء .

والشاهد فيه : قوله (أينما ... تُمَيِّلها تملْ) جَزَمَ بأينما الفعلين المضارعين - انظر : الكتاب 3 : 113 . وشرح أبيات سيبويه 2 : 196 . وفي المقاصد النحوية 4 : 424 . للحسام بن ضرار . وبلا نسبة في شرح المفصل 9 : 10 .

وأنّى كقوله :

فأصبحت أنّى تأتها تستجر بها

تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

وحيثما . كقوله :

حيثما تَسْتَقِمْ يُقدّرْ لك اللّهُ نجاحاً

(وأنّى) هو كأين (كقوله :

فَأصْبَحْتَ أنّى تَأتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا

تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً[193] وَنَاراً تَأجَّجَا[194]

وقوله :

خَلِيلَيَّ أنّى تَأتِيانِيَ تَأتِيا

أخاً غَيْرَ مَا يُرضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ[195]

(وحَيْثُمَا)[196] هو كأين (كقوله :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّر لَكَ اللّـ ... ـهُ نَجَاحاً) فِي غَابِرِ الأزْمَانِ[197]

---

(193) " جزلاً " في الخلبي ص (84) وهو غلط .

(194) من الطويل . لعبدالله بن الحرّ . ويروى صدر البيت هكذا (متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا) . وتستجر : تطلب الجوار . والجزل : غلاظ الحطب . ويروى (تشتجر) .
والشاهد فيه : قوله (أنّى تأتها تستجر) حيث جزمت (أنّى) الفعلين المضارعين - انظر : الكتاب 3 : 86 . وشرح أبيات سيبويه 2 : 66 . وشرح المفصّل 7 : 53 . والخزانة 9 : 90 .

(195) من الطويل . بلا نسبة
والشاهد فيه : قوله (أنّى تأتياني تأتيا) جزمت (أنّى) فعلين مضارعين - انظر : شرح الشذور ص 437 . وشرح ابن عقيل 2 : 339 وشرح الأشموني 4 : 11 والمقاصد النحوية 4 : 426 .

(196) انظر : سيبويه 2 : 418 ، 3 : 56 ، 58 .

(197) من الخفيف . بلا نسبة . والغابر : الزمن الباقي .
الشاهد فيه : قوله (حيثما تستقمْ يقدّر) حيث جزمت (حيثما) الفعلين المضارعين - انظر : شرح القطر ص (89) . والمقاصد النحوية 4 : 426 . شرح شواهد المغني 1 : 391 والخزانة 7 : 20 .

(وهذه الأدوات الإحْدَى عَشَرَة) الجازمة للفعلين (كلّها أسماء) [198] حتى مهما (إلا " إنْ وإذما " فإنهما حَرْفَانِ) الأوّل باتّفاق والثاني على الأصحّ [199] . وإذا كان ما عداهما اسما فلا بدّ له من محلّ من الإعراب . إمّا النصب أو الرفع : لأنّ أسماء الشرط معمولةٌ لفعل الشرط أو للابتداء لا غير . فما كان منها اسم زمان [200] أو مكان [201] فهو في محلّ نصب على الظرفية بفعل الشرط . وما كان غير ذلك فهو في محلّ رفع بالابتداء إن كان فعل الشرط غير متعدّ . نحو : مَنْ يَقُمْ أقَمْ مَعَه . وإلاّ فإن وقع عليه . نحو : مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ . أو على ضميره أو متعلقه نحو : مَنْ رَأيْتَهُ أوْ أخَاهُ فَأكْرِمْهُ . فهو في محلّ نصب . ويجوز في المثال الرفع أيضاً على الابتداء [202] . وقد أفهم كلامه أنّ الجزم بحيث وإذْ مخصوص باقتران " مَا " بهما كما لُفِظَ به [203] . وأمّا غيرهما فهو قِسْمَان : قسم لا يلحقه " ما " وهو : مَنْ ومهما . ومَا . وأنّى . وقسم يجوز فيه الأمران وهو الباقي [204] .

---

(198) انظر : العكبري " اللباب " 2 : 50 .

(199) انظر : المبرد " المقتضب " 2 : 46 - وانظر : شرح التسهيل 4 : 67 .

(200) نحو : متى .

(201) نحو : أينما .

(202) لأنّه من باب الاشتغال .

(203) انظر : هامش (177) و (196) .

(204) ومنها : حتى . ومتى . وأين . وأيان . وأيّ .

(ويُسَمَّى الفعل الأوّل) من [الفعلين][205] المجزومين بإحدى هذه الأدوات (شرطاً) لتعليق الحكم عليه . ولا يكون ماضي المعنى : لأنّه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيّه . فلا تقول : إنْ قَامَ زَيْدٌ أمْسِ . وأمّا قوله تعالى ﴿ إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾[206] فالمعنى : إنْ تَبَيَّنَ أنّي قُلْتُهُ .

(ويسمّى الثاني) منهما (جواباً)[207] لِتَرَتُّبِه على الأوّل ترتّب الجواب على السؤال (وجزاء) : لأنّ مضمونه جزاء لمضمون الأوّل وهو كالشرط لا يكون ماضي المعنى : لأنّ حصوله معلّق على حصول الشرط في المستقبل[208] . ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل . وأمّا قوله تعالى : ﴿ إنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[209] فالمعنى : إنْ ثَبَتَ ذَلِكَ فَقد ثَبَتَ صِدْقُهَا[210] . ثمّ الفعلان إنْ كانا مضارعين فالجزم للفظهما . أو ماضيين فالجزم لمحلهما . أو مختلفين ماضياً ومضارعاً[211] . أو عكسه[212] .

---

(205) ساقط من الأصل .

(206) سورة المائدة 5 : 116 قال العكبري في " التبيان " 1 : 476 " كُنْتُ لفظها مَاضٍ . والمراد المستقبل والتقدير : إنْ يصحَّ دَعْوَايَ له . " .

(207) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 3 : 1584 .

(208) انظر : العكبري " التبيان " 1 : 476 .

(209) سورة يوسف 12 : 26 .

(210) انظر : البحر المحيط 5 : 297 .

(211) نحو قوله تعالى في سورة هود 11 : 15 ﴿ مَنْ كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوَفِّ إليهم أعمالهم ﴾ .

(212) نحو قول أبي زيد الطائي : (مَنْ يكدني بِسَيِّءٍ كنت منه) - انظر : المقاصد النحوية 4 : 427 .

وإذا لم يصلح الجواب أنْ يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء نحو ﴿ وإن يمسسك بخير فهو على كلّ شيء قدير ﴾ . ﴿ إن كنتم تحبون اللّه فاتبعوني ﴾ . ﴿ وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ﴾ . .....

فلكلّ واحد منهما حكمه [213] . ولا يكون الشرط إلاّ جملة فعليّة خبرية فعلها متصرّف غير مقرون بقد أو تنفيس . أو نافٍ غير لا و لم . وأمّا الجواب فيكون جملة فعليّة بجميع أقسامها . أو جملة اسميّة . (وإذا لم يصلح الجواب أن يُجْعَل شرطاً) - بأن كان أحد الأمور التي لا تصحّ أن تقع شرطاً كأنْ كان جملة اسميّة أو فعليّة فعلها طلبي أو مَنفِي بغير لاَ . أو لَمْ - (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه . مثال الجملة الاسمية (نحو : ﴿ وإنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُو عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ ﴾ [214] . والفعلية التي فعلها طلبي نحو : (﴿ إنْ كُنْتُم تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [215]) والتي فعلها مقرون بنافٍ . نحو (﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ [216]) ونحو : ﴿ فإنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِن أجْرٍ ﴾ [217] فالفاء في هذه الأمثلة . ونحوها واجبة الذكر . ولا يجوز تركها إلاّ في ضرورة

---

(213) قال ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " 3 : 1586 " وأكثر النحويين يخصون الوجه الرابع بالضرورة . ولا أرى ذلك " وقال في 3 : 1588 " وما كان ماضي اللفظ ... فمجزم تقديراً " . وقد عرفنا حكم المضارع . فالماضي مجزوم مقدراً سواء وقع جواباً أو شرطاً أو أحدهما .

(214) سورة الأنعام 6 : 17 .

(215) سورة آل عمران 3 : 31 .

(216) سورة آل عمران 3 : 115 وقرأ (تفعلوا) بالتاء على الخطاب - انظر : العكبري " اللباب " 1 : 287 .

(217) سورة يونس 10 : 72 .

أو بإذا الفجائية . نحو : ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ .

أو ندور[218] . وهي مُتَعيِّنة للربط فيما عدا الجملة الاسميّة أما فيها فلا تتعيّن له بل يجوز الربط بها . (أو بإذا الفجائية)[219] لشبهها بها في الدلالة على التعقيب . وفي عدم الابتداء [بها][220] (نحو : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[221]) .

ويُعْتَبر في الجملة المقترنة بـ " إذا " أنْ لا تكون إنشائية . نحو : إنْ عَصَى زَيْدٌ فَوَيْلٌ لَهُ . وأنْ لا تقترن بأداة نفي . نحو : إنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا بَكْرٌ قَائِمٌ . ولا بإنّ . نحو : إنْ قَامَ زَيْدٌ فَإِنَّ بِشْراً قَائِمٌ . فهذه المواضع الثلاثة تتعيّن فيها الفاء . ولا يجوز فيها إذا . واسْتَغْنَى المؤلف عن ذكرها إحالةً على المثال فإنّه جامع لها . وقد اقتضت عبارته أنّ الجواب إذا صلح أن يجعل شرطاً لا يجب اقترانه بالفاء . بل يجوز . وبه صرّح ابن الحاجب فيما إذا كان الجواب مضارعاً مثبتاً . أو منفيّاً بلا . وقال الرضي : " الجزاء إنْ كان ممّا يصلح أنْ يقع شرطاً . فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط : لأنّ بينهما مناسبة لفظيّة من حيث صلاحية وقوعه موقعه "[222] .

---

(218) نحو قول كعب بن مالك :

مَنْ يَفْعَلِ الحسنات اللّه يشكرها

والشرّ بالشرّ عند اللّه مثلان .

أراد فاللّه يشكرها - انظر : شرح أبيات سيبويه 2 : 109 .

(219) أي أنّ الربط بالفاء خاص ومتعين في غير الجملة الاسمية . أما في الاسمية فيجوز الربط بالفاء أو بإذا الفجائية . وقال الزمخشري في الكشاف 3 : 135 في قوله تعالى في سورة الأنبياء 21 : 97 ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ " و (إذا) هي إذا المفاجأة . وهي تقع في المجازاة سادّة مسدّ الفاء " .

(220) ساقط من الأصل .

(221) سورة الروم 30 : 36 - وانظر البحر المحيط 7 : 169 .

(222) انظر : الرضي " شرح الكافية " 4 : 110 .

وذكر صاحب الآجروميّة في الجوازم كيفما ، نحو : كيفما تفعل أفعل . والجزم بها مذهب كوفيّ ولم نقف لها على شاهد في مثال العرب .

وقد يجزم بإذا في ضرورة الشعر كقوله :

وإذا تُصبك خصاصة فتجمّل

(وذكر صاحب الآجروميّة في الجوازم كيفما [223] . نحو : كَيْفَمَا تَفْعَلْ افْعَلْ) والمشهور فيها عدم الجزم . (والجزم بها مذهب كوفي) وهو شاذ لاستحالة المعنى . فإنّها لازمة لعموم الأحوال [224] فإذا قلت : كيفما تقرأ أقرأ كان معناه على أي حال وكيفيّة تقرأ أقرأ أنا مثلها . وهذا المعنى متعذر : لأنّ رعاية جميع كيفيّات قراءة المخاطب في قراءته أمر صعب . ولا يتقيّد الجزم بها عند الكوفي باتصال " ما " بها [225] . قال المؤلّف كالدماميني [226] (ولم نَقِفْ لَهَا على شاهد في مثال) كلام (العرب) .

(وقد يُجْزَمُ بإذا) لكن لا يقع ذلك إلا (في ضرورة الشعر [227] كقوله) :

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى

(وإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ) [228]

---

(223) انظر : متن الآجرومية ص (82) شرح الشيخ أحمد العاملي .

(224) قال سيبويه في الكتاب 3 : 60 " وسألت الخليل عن قوله : كَيْفَ تصنع أصنع . فقال : هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء . ومخرجها على الجزاء . لأنّ معناها على أيِّ حالٍ تكن أكنْ " .

(225) انظر : الهمع 2 : 453 - شمس الدين .

(226) انظر : حاشية الدماميني على المغني 2 : 27 .

(227) قال سيبويه في الكتاب 3 : 61 " وقد جازوا بها في الشعر مضطرين . شبهوها بإنْ . حيث رأوها لا يُستقبل . وأنّها لا بدّ لها من جواب " .

(228) من الكامل . لعبد قيس بن خفاف . والخصاصة : الحاجة والشدّة .

والشاهد فيه : قوله (وإذا تصبك) جزمت (إذا) الفعل المضارع . وهذا خاص بالشعر - انظر : لسان العرب 1 : 712 (كرب) . والمقاصد النحوية 4 : 203 . وشرح شواهد المغني 1 : 271 . وكارثة بن بدر في أمالي المرتضى 1 : 383 وبلا نسبة في الهمع 2 : 132 .

بالجيم أو الحاء المهملة[229] . وقوله :

وَإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الغِنَى

وَإلى الَّذِي يُعْطِي الرَغَائِبَ فَارْغَبِ[230]

وهو أيضاً شاذ : للمنافاة بين إذا وإنْ الشرطية وذلك أنّ كلمات الشرط إنّما جُزم لتضمّنها معنى " إنْ " التي هي موضوعة للإبهام والشك . وكلمة " إذا " موضوعة للتحقيق فهما متنافيان[231] .

ولما أنهى الكلام على ما يُعرب بالأصالة والاستقلال أخذ يتكلم على ما يُعرب تبعاً لغيره وهو أربعة أشياء وبدأ منها بالنعت فقال :

---

(229) أي : (فتحمّل) هكذا في الهمع 2 : 132 - شمس الدين .

(230) من الكامل . للنمر بن تَولب .

الشاهد فيه : قوله (وإذا تصبْك) جزمت (إذا) الفعل المضارع - انظر : لسان العرب 1 : 422 (رغب) . والخزانة 1 : 322 .

(231) انظر : سيبويه 3 : 61 لكنهما غير متنافيين في الدلالة على المستقبل .

بَابُ النَعْتِ

النَّعْتُ هو التَّابِعُ . المشْتق أو المؤوّل به . المباين للفظ متبوعة والمراد بالمشتق اسم الفاعل كضارب . واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن . واسم التفضيل كأعلم .

(بَابُ النَّعْتِ)

ويُقال له الوصف والصفة [1] . (النعت هو التابع)[2] : أي التَالي لِما قَبله فلا[3] يتقدّم عليه [4] . وهو كالجِنْسِ شَامل لغيره من التوابع . وقوله (المشْتَقّ أو المؤوّل به) [5] مُخْرِجٌ لِغَيْرِه منها . ما عدا التابع المشتّق المكرر به لفظ المتْبُوع . نحو : زَيْد قَائمٌ . فإنّه خارج بقوله (المبَاين للفظ مَتْبُوعه . والمراد بالمشتق) ما دلّ على حدث وصاحبه . وهو (اسم الفاعل كضَارِب . واسم المفعول كمضْرُوب . والصّفة المشبَّهة كحَسَن . واسم التفضيل كأعْلَمُ) بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا يُنْعَتُ بها : لعدم دلالتها على ذلك . وإنْ كانت مُشْتَقّة من المصدر للدلالة على منسوب إليه .

---

(1) قال العكبري في " اللباب " 1 : 404 " النعت والوصف بمعنى " - وانظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 3 : 46 .

(2) " التابع هو اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه وفي عامله مطلقاً . وليس خبراً " - انظر الفاكهي " شرح الحدود في النحو " ص (245) .

(3) " وقد يتقدّم " في بالأصل وهو خروج على مذهب الجمهور .

(4) جوّز صاحب البديع تقديم التابع على المتبوع في النعت إذا كان لاثنين أو جماعة . وقد تقدّم أحد الموصوفين فتقول : قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قول الشاعر : (أبي ذاك عمّي الأكرمان وخاليا) فالأكرمان صفة للعم والخال - انظر : شرح الأشموني 3 : 58 - دار احياء الكتب .

(5) انظر : أوضح المسالك 3 : 304 .

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئِيمِ يَسُبُّنِي [12]

فجملة " يَسُبُّنِي " في محلّ جرّ نعت للئيم وهو وإنْ كان معرفة لفظاً . لكنّه نكرةٌ معنًى . فجاز أنْ يُنعت نظراً إلى معناه . وإنْ نُظِرَ إلى لَفْظِه فهو حَالٌ [13] . (وكذا المصدر) [14] يُنْعَتُ به كثيراً ولكنّه مع ذلك سَماعي . وهو عند الكوفيين مؤوّل بالمشتق . وعند البصريين على تقدير مضاف [15] . (و) على كلٍّ من القَولين (يَلْتَزِمُ إفْراده وتذكيره . تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ . وبامْرَأةٍ عَدْلٍ وبِرِجْلَيْنِ عَدْلٍ وَرِجَالٍ عَدْلٍ) وإنّما الْتُزِمَ ذلك على القول الأوّل [16] : لأنّ المصدر من حيث هو لا يُثنّى ولا يجمع ولا يُؤنّث فأجروه على أصله . وأمّا على الثاني فكأنّهم قصدوا بذلك التّنْبيه على أنّ أصله : بِرَجُلٍ ذِي عَدْلٍ . وامْرَأةٍ ذَاتِ عَدْلٍ . وبِرَجُلَيْنِ ذَوَي عَدْلٍ . وبِرِجَالٍ ذَوِي عَدْلٍ . فلمّا حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه .

(والنَعْتُ) حقيقيّاً [17] كان أو سَبَبِيّاً [18] (يَتْبَعُ المَنْعُوت) في اثْنَين من خَمْسَة . أيْ (في رَفْعه ونَصْبه وخَفْضه) . أي في واحد منها (و) في (تَعْرِيفه وتنكيره) أي في واحد

---

(12) من الكامل . لرجل من سلول . وعجز البيت (فَمضيتُ ثُمَّت قلتُ لا يعنيني) . واللئيم : الدنيء الأصل - انظر : الكتاب 3 : 24 . والمقاصد النحوية 4 : 58 . وشرح شواهد المغني 1 : 310 وبلا نسبة في : الخصائص 2 : 338 .

(13) انظر : المقاصد النحوية 4 : 59 .

(14) انظر : سيبويه 2 : 120 .

(15) انظر : أوضح المسالك 3 : 312 .

(16) وهو قول الكوفيين . والتقدير عندهم : مررت برجل عادل .

(17) نحو : جاء زيدٌ العاقلُ - فالنعت جارٍ على ما قبله .

(18) نحو : جاء زيد العاقل أبوه - فالنعت جارٍ على ما بعده .

ثمّ إن رفع ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضاً في تذكيره وتأنيثه وفي إفراده وتثنيته وجمعه . تقول : قام زيد العاقل . ورأيت زيداً العاقل . ومررتُ بزيد العاقل . وجاءت هند العاقلة . ورأيتُ هنداً العاقلة ومررتُ بهند العاقلة . وجاء رجل عاقل . ورأيت رجلاً عاقلاً . .....

منهما . فلا تُنْعَتُ مَعْرِفَةٌ بِنَكِرة . ولا نكرة بمعرفة . ولا يكون نعتٌ أعرفَ من منعوته [19] بل مُسَاوِياً له [20] أو دُونه [21] . (ثمّ إنْ رفع) النعت (ضَميرَ المنعوت المستَتر فيه تبعه أيضاً) في اثنين من خمسة أي (في تَذْكِيره وتَأنيثه) أي في واحد منهما . (وفي إفراده وتَثْنِيَتِه وجمعه) أي في واحد منها . فيصير بهذه مع ما مَرَّ مطابقاً له في أربعة من عشره . سواء كان معناه له كالأمثلة الآتية أم لِسَبَبِه . نحو : جَاءَ الرَّجُلُ الحَسَنُ الوَجْهَ بنصب الوجه (تقول) في النعت الجاري على مدلوله . حالة الرفع مع التَذْكير والإفراد والتّعريف : (قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ . و) حَالة النصب (رأيْتُ زَيداً العَاقِلَ . و) حالة الخفض (مَررتُ بِزيدٍ العَاقِلِ . و) تَقول مع التأنيث والإفراد والتعريف (جَاءتْ هِنْدُ العَاقِلَةُ) في الرفع . (ورأيتُ هنداً العاقِلَةَ) في النصب . (ومررتُ بهندٍ العَاقلةِ) في الخفض (و) تقول مع التنكير والإفراد والتذكير (جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ) في الرفع (ورأيتُ رَجُلاً عَاقِلاً) في النصب .

---

(19) نحو : مررتُ برجلٍ صاحبك . فصاحبك بدل من (رجل) .

(20) نحو : جاء محمدٌ القوي .

(21) نحو : مررت بمحمد هذا . على رأي مَن يرى أن اسم الاشارة (هذا) أنقص من الاسم العلم . وعلل ابن يعيش ذلك في شرح التفصيل 3 : 58 بأمرين : الأوّل : أن الصفة تتمّة للموصوف وزيادة في بيانه والزيادة تكون دون المزيد عليه وأمّا أن تفوقه فلا .. والثاني : أن الصفة خبر في الحقيقة والخبر لا يكون إلا أعم من المخبر عنه أو مساوياً له : نحو : زيد قائم . والانسان بشر .

ومررتُ بـرجل عاقل . وجـاء الزيدان العاقـلان ورأيت الزيدين العاقلين . ومـررتُ بالزيدين العـاقلين . وجاءت الهـندان العاقلتـان . ورأيتُ الهندين العـاقلتين . ومـررتُ بالهـندين العـاقلتين وجـاءت الهندات العـاقلات . ورأيتُ الهـنداتِ العاقـلاتِ . ومـررتُ بالهنداتِ العاقلاتِ .

(ومـررتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ) فـي الخـفض . (و) تقول مع الـتثنيـة . والتَذْكـير والتـعريف : (جَـاءَ الزَيْدانِ الـعَـاقِـلانِ) فـي الرفـــع (ورَأَيْتُ الزَيْدَينِ الـعـاقـلين) فـي النّصـب (ومَـرَرْتُ بِالـزَّيْدَينِ العَاقِلَينِ) فـي الخفض وتقول مع التَّثْنِية والتذكـير والتنكير : جَاءَ رَجُلانِ عَاقِلانِ . ورأيتُ رَجُلَينِ عَاقِلَيْنِ . ومَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَينِ .

(و) تقول مع الجمع والتـذكير والتعريف : (جَـاءَ الـزَّيْدَونَ العَاقِلُونَ) فـي الرفع . (ورأيتُ الزَيْدِينَ العَاقِلِينَ) فـي النـصـــب . (ومررتُ بالزَيْدَينِ[22] العَاقِلَيْنِ) فـي الخـفـــض . وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير : جَاءَ رِجَـالٌ عَاقِلُونَ . ورَأَيْتُ رِجَالاً عَاقِلِينَ . ومَرَرْتُ بِرِجَالٍ عَاقِلِينَ . (و) تقول مع التـثنية . والتـأنيث والتعـريف (جَاءَتِ الهِنْدَانِ العَاقِلتَـانِ) فـي الرفع (ورَأَيْتُ الهِنْدَينِ الـعَـاقِلَتَينِ) فـي النـصب (ومـررتُ بالهِندَينِ الـعـاقلتين) فـي الخـفـض . وتقـول مع التثنيـة والتأنيث والتنكير : جَاءَتِ امْـرَأَتَانِ عاقِلتَانِ . ورَأَيْتُ امْرَأَتَينِ عَـاقِلَتَينِ . ومـــررتُ بِامْرَأَتَينِ عاقلتين . (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف : (جَاءَتِ الهِنْدَاتُ العَاقِلاتُ) فـي الرفع . (ورَأَيْتُ الهِنْدَاتِ العَاقِلاتِ) فـي النّصب (ومَرَرْتُ بِالهِنْدَاتِ العَاقِلاَتِ) فـي الخفض . و تقول مع

---

(22) " بالزين " في الحلبي ص (86) . وهو غلط .

وإنْ رفع النعت الاسم الظاهر ، أو الضمير البارز ، لم يعتبر حال المنعوت في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع بل يُعْطَى النعت حكم الفعل . فإنْ كان فاعله مؤنّثاً أنّث وإن كان المنعوت به مذكّراً . وإن كان فاعله مذكراً ذُكِّر . وإن كان المنعوت به مؤنّثاً ويستعمل بلفظ الافراد ولا يثنّى ولا يجمع . تقول : .....

الجمع والتأنيث والتنكير : جَاءَتْ نِسَاءٌ عَاقِلاتٌ . ورَأيْتُ نِسَاءً عاقلاتٍ . ومَرَرْتُ بنساءٍ عَاقِلاتٍ . والنعت في ذلك كلّه رافع لضمير المنعوت المستتر ويُسَمّى نَعْتاً حَقِيقيّاً .

(وإنْ رَفَعَ النَّعْتُ الاسمَ الظاهر) الملابس لضمير المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز [23] لم يُعْتَبر حال المَنْعُوت) [24] في الخمسة الأخيرة . أي (في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع . بل يُعطي النَّعتُ حُكْمَ الفِعل) الحال محلّه . فيجب إفراده : لرفعه ما ذُكِرَ [25] ومُوَافَقَتِهِ في التَّذكير والتأنيث مَرْفُوعَهُ لا مَنْعُوتَهُ . ولهذا قال (فإنْ كان فَاعِلُه مُؤَنَّثاً أنّثَ) النَّعت . (وإنْ كان المنعوت به مذكراً) كمررتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أمُّهُ . (وإنْ كان فاعله مذكراً ذُكِّر) النَّعت (وإنْ كان المنعوت به مؤنثاً) كمَرَرْتُ بامرأةٍ قَائمٍ أبوهَا .

(ويُستَعمل) النعت (بِلفظ الإفراد) [26] وجوباً لما تقدّم (ولا يُثَنّى . ولا يُجْمع) : لحلوله محلّ الفعل وإن كان المنعوت مثنّى . أو مجموعاً . (تقول) في التعريف والإفراد

---

(23) وهو النعت السببي - انظر : هامشي رقم (17 ، 18) .

(24) انظر : " أوضح المسالك " 3 : 303 .

(25) انظر : سيبويه 2 : 41 .

(26) انظر : سيبويه 2 : 41 .

جَاء زَيْدٌ القائمةُ أمّه . وجاءت هند القائم أبوها . وتقول : مررتُ برجل قائمة أمّه . وبامرأةٍ قائم أبوها . وتقول : مررتُ برجلين قائمٍ أبوهما . ومررتُ برجال قائم آباؤهم إلاّ أنّ سيبويه قال فيما إذا كان الاسم المرفوع جمعاً كالمثال الأخير فالأحسن أنْ يجمع جمع تكسير فيقال : مررتُ برجال قيام آباؤهم ومررتُ برجلٍ قعود غلمانه . فهو أفصح من قائم اباؤهم . وقاعد غلمانه بالإفراد . والأفراد أفصح من جمع التصحيح . نحو : مررتُ برجال قائمين آباؤهم . وبرجل قاعدين غلمانه . .....

(جَاءَ زَيْدٌ القَائمَةُ أمُّهُ) بتأنيث النعت . كما تقول : قَامَتْ أمُّهُ (وجَاءَتْ هِندٌ القائم أبوهَا) بتذكير النعت . كما تقول : قَامَ أبوهَا . (وتقول) في التنكير والإفراد (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أمُّهُ) كما تقول : قَامَتْ أمُّهُ . (وبامْرَأةٍ قَائِمٍ أبوهَا) كما تقول قَام أبوها . (وتقول) في التثنية مع التنكير (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أبوهُمَا) كما تقول : قَام أبوهُمَا . ومع التعريف : مَرَرْتُ بالزَيدَيْنِ القَائِمِ أبوهُمَا . (و) تقول في الجمع مع التنكير (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُم) كما تقول قَامَ آبَاؤُهُم . ومع التعريف مَرَرْتُ بالمُسْلِمِين القَائِمِ آبَاؤُهُم (إلا أنَّ سيبويه اسْتَثْنَى من كونه كالفعل في الإفراد مَسْأَلَةً واحدةً فإنَّه (قال فيما إذا كان الاسم المرفوع جمعاً كالمثال الأخير فالأحسن أنْ يُجْمَع جمع تكسير[27] فيقال : مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُم . ومررتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ . فهو أفصح من) قولك مَرَرْتُ بِرِجَالٍ (قَائِمٍ آبَاؤُهُم . و) بِرَجُلٍ (قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ بالإفراد والإفرادُ أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح[28] . نحو : مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمِينَ آبَاؤُهُم وبِرَجُلٍ قَاعِدِينَ غِلْمَانُهُ) بل هو ضعيف [لا فصيح : لأنّه

---

(27) قال سيبويه 2 : 41 " قال الخليل رحمه الله : فإن ثنيت أو جمعت فإنّ الأحسن أنْ تقول : مررتُ برجل قُرشيان أبواه . ومررت برجل كهلون أصحابُه " .

(28) انظر : سيبويه 2 : 41 .

هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر .

ومثال الرافع للضمير البارز قولك : جاءني غلام امرأة ضاربته هي ، وجاءتني أمة رجل ضاربها هو ، وجاءني غلام رجلين ضاربه هما ، وجاءني غلام رجال ضاربه هم وفائدته تخصيص المنعوت إنْ كان نكرة ، نحو : مررتُ برجل صالح ، .....

يشبه : يَقُومُونَ آباؤُهُم ويَقْعُدُونَ غِلْمَانُهُ وهذا ضعيف أيضاً[29] : لاختصاصه بلغة طيّء . (هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت . ويُسَمَّى نعتاً سببيّاً : لجريانه على غير من هو له[30] .

(ومثال) النعت (الرافع للضمير البارز قولك : جَاءَنِي غُلامُ امْرَأةٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ) كما تقول : ضَرَبَتْهُ هِيَ . (وَجَاءَتْنِي أمةُ رَجُلٍ ضَارِبُهَا هُوَ) كما تقول : ضَرَبَهَا هو (وَجَاءَنِي غُلامُ رَجُلَيْنِ ضَارِبُهُ هُمَا) [كما تقول : ضَرَبَه هما][31] (وجَاءَنِي غُلامُ رِجَالٍ ضَارِبُهُ هُمْ) كما تقول : ضَرَبَهُ هُمْ[32] . و مَنْ قال : ضَرَبَهُ هم قال : ضَارِبُوه هم . وجمع التكسير كـ " ضَوارِبُهُ هُم "[33] أفْصَحُ من جمع التصحيح كما تقدّم حرفاً بحرف[34] .

(و) النعتُ (فَائِدَتُهُ) حقيقيّاً كان أو سببيّاً (تخصيص المنعوت إنْ كَانَ نكرة . نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ) فـ " صَالِحٍ " خصّص الرجل . ورفع عنه احتمال الشركة[35]

---

(29) ساقط من الأصل لانتقال النظر . ولغة طيء هي لغة : أكلوني البراغيث - انظر : سيبويه 2 : 41 ، 42 .

(30) انظر : سيبويه 1 : 424 ، 2 : 19 - 22 .

(31) ساقط من الأصل و د . و هـ .

(32) " ضاربوه هم " في الحلبي ص (87).

(33) " ومَنْ قال ضربه هم ..... ضواربه هم " ليس في ، هـ) .

(34) انظر : هامش رقم (28) .

(35) انظر : ابن يعيش " شرح المفصل " 3 : 46 .

وتوضحيه إنْ كان معرفة . نحو : جَاءَ زَيْدٌ العالم . وقد يكون لمجرّد المدح نحو ﴿ بسم اللّه الرحمن الرحيم ﴾ أو لمجرد الذّم نحو : أعوذ باللّه من الشيطان الرجيم . أو الترحّم . نحو : اللهم ارحم عبدك المسكين . أو للتوكيد . نحو : ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ .

(وتوضيحه [36] إنْ كان مَعْرِفة . نحو : جَاءَ زَيْدٌ العَالِمُ) فيما إذا كان زَيْدانِ أو زُيُودٌ . فـ " العَالِم " أخرج زَيْداً من الإبهام . وأظهر المراد به . والفرق بين التخصيص والتوضيح أنّ التناول في التخصيص بحسب المعنى . وفي التوضيح بحسب اللفظ [37] . والأصل في النعت أن يُؤتى به لأحد هذين المعْنَيَين (وقد يَكُونُ لمجرد المدح) [38] . أي مدح المنعوت . أي الثناء عليه . وذلك فيما إذا تعيّن المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحو : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [39] أو لمجرد الذّم) له إذا تعيّن كذلك . (نحو : أعُوذُ باللّهِ من الشَيْطانِ الرَجِيمِ . أو الترحّم) عليه (نحو : اللهمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المسْكِينَ . أو للتوكيد) أي لتوكيد المعنى الذي عُلِمَ من المنعوت (نحو) : ﴿ تِلْكَ (عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [40] فإنّ معنى النعت مفهوم من لفظ عَشَرَةٌ " ضمناً . وفائدة ذكره تأكيد المعنى [41] .

---

(36) " في المعارف " في الحلبي فقط ص (87) .

(37) انظر : ابن يعيش " شرح المفصل " 3 : 47 . يقول " فصفة المعرفة للتوضيح والبيان . وصفة النكرة للتخصيص . وهو اخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصّ منه " .

(38) قال الزمخشري " وقد جيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه " - انظر : شرح المفصل 3 : 47 .

(39) فالرحمن والرحيم نعتان للّه - سبحانه وتعالى - للتعظيم والمدح .

(40) سورة البقرة 2 : 196 ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحجّ وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ﴾ .

(41) انظر : الزمخشري " الكشاف " 1 : 241 قال : " (كاملة) تأكيد آخر " .

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت ، جاز في النعت الإتباع والقطع . والقطع أن ترفع النعت على أنّه خبر لمبتدأ محذوف أو تنصبه بفعل محذوف نحو : الحمدُ للّهِ الحَميدُ أجاز فيه سيبويه الجرّ على الاتباع والرفع بتقدير : هُوَ ، والنصب ، .....

(وإذا كان المَنْعُوتُ معلوماً بدون النَعت) حقيقةً أو ادعاءً[42] (جَازَ في النَّعت الإتباع) لما قبله في إعرابه وهو الأصل . (و) جاز فيه (القطع)[43] عنه إذا لم يكن للتأكيد[44] . أو جارياً على مُشَارٍ بِهِ[45] (و) معنى (القطع أنْ تَرْفَعَ النَعْتَ) الجَارِي على وَفْقِ ما قبله من نَصب أو جرّ (على أنّه خبر لمبتدأ محذوف . أو تَنْصِبَهُ) . إنْ كان على وَفْقِ ما قَبْلَه من رَفْعٍ . أو جرٍّ (بفعل محذوف) فَيُقْطَع من الجرّ إلى الرفع أو النّصب (نحو : الحمدُ لِلّهِ الحَمِيدُ) فقد (أجاز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه[46] : (الجرّ على الإتباع) وهو الأصل (والرفع بتقدير : هُوَ) على أنّه مبتدأ و " الحَمِيد " خبره . (والنّصب) على

---

(42) الادعاء هنا تنزيل المجهول منزلة المعلوم .

(43) انظر : سيبويه 2 : 62 . وابن عصفور " شرح الجمل " 1 : 207 .

(44) نحو : رميتة رميةٌ واحدةٌ .

(45) نحو : مررتُ بهذا الكاتب . فالمنعوت في هذين المثالين محتاج إلى النعت لتوضيحه وتبينه - انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 322 قال : " ولا قطع مع الحاجة " .

(46) انظر : الكتاب 2 : 62 باب ما ينتصب على التعظيم والمدح .

بتقـدير : أمدح . وإذا تكررت النعـوت لواحد فـإن كان المنعـوت معلومـاً بدونهـا جاز إتباعها كلّها وقطعها . وإتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع . .....

المفعوليّة (بتقـــديـر : أمْـدَحُ) . ويجوز القطـع من النصب إلى الرفع ومنه إلى الرفع [47] أيضـاً . فيـصيـر في نعت كلٍّ من المرفـوع والمجـرور ثلاثة أوجه . والمنصـوب وجـهـان [48] . ثمّ النعت المـقطوع إنْ كـان لمجـرّد مـدح أو ذمّ أو تـرحّم وجب حـذف المبتـدأ . أو الفعل [49] . وإن كان لغيـر ذلك جاز [ذكره] [50] . ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت [51] وتعدده [52] .

(وإذا تكررت النُعـوت) . أي تَعَـدَّدَتْ (لواحد . فـإنْ كـان المنعـــوت مـعلومـاً بدونـهـا) بـأنْ اسْـتَغْنَى عن جميعها (جَازَ اتباعهـــا كلّها وقطعها) وجاز الجمـع بينهمـا . (و) هو (إتبـاع البـعض وقطـع البـعض) لكن (بشـرط تقـديم) النعت (المتبـع) على النعت المقطوع [53] . وإنّمـا اشتـرط ذلك : لأنّ الإتبـاع بعد القطع لا يجـوز لما فـيه من الفـصل بين

---

(47) " ويجوز القطع من الرفع إلى الرفع " في الأصل .

(48) الثلاثة الأوجه في النعت المرفوع : الـرفع . والنصب . والجر . والنعت المقطوع المجرور : الجرّ . والرفع والنصب . والمقطوع المنصوب : النصب والرفع فقط .

(49) نحو : المثال السابق .

(50) ومثال ذلك نحو : مررتُ بزيدٍ التاجِرُ . فيجوز أن تقول هو التاجر . وأعني التاجر .

(51) كالمثال السابق .

(52) نحو : جاء رجلٌ شجاعٌ أمينٌ تقيٌ .

(53) نحو قول الخرنق بنت هفّان :

لا يبعُـدَن قومـي الذيـن هم ... سـمّ العُـداة وآفـة الـجُـزُر

النـازلـون بكـلّ مـعتـــرك ... والطيبـــون مـعاقـــد الأزر

(فالطيبون .. والنازلون) نعتـان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت لذا جاز فـيهما الإتبـاع أو القطع إلى الرفع أو إلى النصب - انظر : المقاصـد النحوية 3 : 602 وقد رواهمـا سيبويه بالنصـب (النازلين . الطيبين) على القطع في الكتاب 2 : 58 .

وإن لم يُعرف إلاّ بمجموعها وجب اتباعها كلّها وإنْ تعيّن بعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه .

النَعْت والمنْعُوت بجملة أجنبية . أو لما فيه من الرجوع إلى الشيءِ بعد الانصراف عنه [54] . (وإنْ لم يُعْرَفْ) مسمّاه (إلاّ بمجموعها) . أي بجميعها بأنْ احتاج إليها في تخصيصه . أو توضيحه (وَجَبَ إتْبَاعُهَا كُلُّها) له : لَتَنْزِيلها منه مَنْزِلَةَ الشيء الواحد [55] . (وإنْ تَعيَّنَ بِبَعْضِها) بأنْ استُغْنَي عن بعضها دُونَ بعض (جَازَ فيما عدا ذلك البعض) الذي تعيّن به (الأوجه الثلاثة) " الإتْبَاع . والقَطْع إلى الرفع أو النَّصب . والجمع بين الإتْبَاع والقطع . بشرط تَقْديم المتْبَع . وتعيّن الإتباع في البعض الذي تعيّن به [56] .

---

(54) نحو : ابْنُ جني لغويٌ . نحوياً . صرفياً . ولا يجوز : ابنُ جني لغوياً نحويٌ صرفياً فكأنك تقول : ابن جني أمدح لغوياً نحويٌ صرفياً . ففصلت بين النعت ومنعوته بجملة أجنبية هي (أمدح لغوياً) .

(55) نحو : مررتُ بزيدِ النّاجِرِ الفَقيهِ الكَاتبِ .

(56) أشار ابن مالك في ألفيته إلى ذلك :

واقطع أو اتبعْ إن يكن معيّناً ... بدونها أو بعضها اقطع معلنا

انظر : شرح المكودي للألفية ص (194) .

ومثال ذلك : مَرَرْتُ بأخيكَ الصَغيرِ الجَميلُ البَريءُ . فإنّ المنعوت (أخيك) تعين بالنعت الأوّل وهو (الصغير) إذا كان للمنعوت أخ صغير واحد . وباقي النعوت استُغنى عنها فيجوز فيها الأوجه الثلاثة التي ذكرها .

بَابُ العَطْفِ

والعطف نوعان : عطف بَيَان وعطف نسق . فعطف البيان هو التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة . نحو :

أقسم باللّه أبو حفص عمر

(بَابُ العَطْفِ)

هو لُغَةً : الرجوعُ إلى الشَّيء بعد الانْصِراف عَنْه [1] . (والعَطْفُ) اصْطِلاحاً : (نَوعانِ : عطفُ بَيَانٍ وعطف نَسَقٍ) . ولكلّ واحد منهما أحكام تَخُصُّه معرفتها بعد معرفته . (فَعَطْفُ البَيَان) أي فمعطوف البيان (هو التَابِعُ) لما قبله (المُشْبِهُ للنَّعت في توضيح متبوعه [2] [إنْ كَانَ مَعْرِفَةً]) [3] . لكنّ النعت يوضّح متبوعه بحسب مَعْنًى فيه . وعَطْف البيان يُوَضِّحُهُ بحسب الذات [4] (نحو) قوله :

(أقْسَمَ بِاللَّهِ أبو حَفْصٍ عُمَر)

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ ولاَ دَبَر [5]

---

(1) انظر : العكبري " اللباب " 1 : 416 - وانظر : ابن يعيش " شرح المفصّل " 3 : 74 .

(2) انظر : سيبويه 2 : 184 - 186 ، 190 - 193 - وانظر : ابن عصفور " شرح الجمل " 1 : 294 وهذا التعريف لابن هشام في أوضح المسالك 3 : 346 .

(3) ساقط من الأصل .

(4) قال ابن عصفور في شرح الجمل 1 : 295 " إنّ نعت المعرفة قصدك به إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك . ... وعطف البيان إنّما يقصد به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك .

(5) من الرجز . لرؤبة في شرح المفصل 3 : 71 . ولعبدالله بن كسبة أو لأعرابي في خزانة الأدب 5 : 154 . ولأعرابي في المقاصد النحوية 4 : 115 . وشرح التصريح 2 : 131 وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 : 347 .

والنقب : رقّة خفّ البعير . والدَبَر : إذا حصلت له جراحة .

والشاهد فيه : قوله (أبو حفص عمر) حيث جاء (عمر) عطف بيان على قوله (أبو حفص) .

وتخصيصه إن كان نكرة . نحو هذا خاتم حديد بالرفع ويفارق النعت في كونه جامداً غير مؤوّل بمشتّق . والنعت مشتقّ أو مؤوّل بمشتّق .

ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة : في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة . وفي واحد من التذكير والتأنيث . وفي واحد من التعريف والتنكير . وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع .

فـ " عُمَر " عطف بَيَان لأبي حفص ذُكِرَ لإيضاحه . (و) في (تَخْصِيصِه إنْ كَانَ نَكِرَةً) بناءً على تجويزه في النكرات (نحو : هذا خَاتَمٌ حَدِيْدٌ) . فَحَدِيدٌ (بالرفع) عَطْفُ بيان لخَاتم ذُكر لتخصيصه . وإنّما قال " بالرفع " : لأنّه يجوزُ فيه النصبُ والجرّ كما تقدّم [6] . وخرج بقوله " المشْبِه للنَّعت " النعْتُ . فَإنّ شَبَهَ الشَيْءِ غَيْرُهُ علّق ومثّل . وبما بعده بقية التوابع لأنّها [7] غير مُوضِّحَة . ولا مُخصِّصَة . وفُهِمَ منه أنّ البَيان والمبَيَّن لا يختلفان تعريفاً وتنكيراً . وسُمِّيَ هذا عطف بَيَان : لأنَّ المتكلّم رجع إلى الأوّل فَأوْضَحَهُ به . ولم يَحْتَجْ إلى حرف لأنّه عَيْنُ الأوّل . (ويُفَارِقُ النَعت في كونه جامداً غير مؤوّل بمشتّق . والنعت مشتقّ أو مؤوّل بمشتق) : لأنّه يدلّ على [مَعْنًى] [8] مَنْسُوب إلى غيره . والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع .

(ويُوافِقُ) عَطْفُ البَيَان (مَتْبُوعَهُ) كالنّعت الحقيقيّ (في أربعة من عَشَرة : في وَاحد من أوْجُهِ الإعراب الثلاثة . وفي واحد من التذكير والتأنيث . وفي واحد من التعريف والتنكير . وفي واحد من الإفراد والتَّثْنِية والجمع) وهذه العَشَرة هي التي مرّت في النعت .

---

(6) النصب على التمييز . والجرّ على الإضافة .

(7) " لكونها " في د . و هـ . والحلبي (88) .

(8) ساقط من الأصل .

ويصحّ في عطف البيان أنْ يعرب بدل كلّ من كلّ في الغالب .

(ويصحّ في عَطْفِ البَيَان) أيْ . ويَصِحّ فيما حكم عليه بأنّه عطف بيان باعتبار كونه مُوَضِّحاً أو مُخَصِّصاً لمتبوعه (أنْ يُعربَ بدل كلّ من كلّ) [9] باعتبار كونه مقصوداً بالنسبة على نية تكرار العامل ؛ لإفَادة تقرير مَعْنَى الكلام وتوكيده (في الغالب) أي في غالب استعمالهم [10] . وخرج به ما إذا وجب ذكره أو امتنع إحلاله محلّ الأوّل . ففي هَاتين المسْألتين يمتنعُ الحكم عليه بالبدليّة . فالأولى . نحو قولك : هِندٌ قَامَ زَيدٌ أخُوهَا . فأخُوها عطف بيان لـ " زَيْد " لا بدل منه ؛ لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل فيصير من جملة أخرى [11] فتخلو الجملة [12] المخبر بها من رابط لها بالمبتدأ . والثانية . نحو : يَا زَيْدُ الحَارثُ [13] . فـ " الحَارثُ " عطف بيان لا بدل ؛ إذ لا يحلّ محلّ الأوّل . لاسْتِلْزَامِه اجتماع " أل " وحرف النداء [14] . وهو مُمْتَنع [15] . وقد يتعيّن في التابع أنْ يُعرب بدلاً لا عطف بَيَان . وذلك إذا كان الأوّل أوضح من الثاني . نحو : قَرَأ قَالُونُ عِيْسَى [16] . فـ " عِيْسَى " بدلٌ لا عطف بيان . لأنّ البيان لا يكون دون مُبَيَّنِه في الإيضاح بل مثله أو أوضح [17] .

---

(9) انظر : أبو حيان " الارتشاف " 2 : 606 وقال " ولا ينعكس إذ البدل ليس مشروطاً فيه التعريف . ولا التنكير ولا المطابقة في إفراد وتثنية وجمع " .

(10) انظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 3 : 326 .

(11) أي لو قلنا : هند قام أخوها قام زيدٌ .

(12) أي : قام زيدٌ في مثالنا السابق .

(13) " الحرث " في الحلبي (88) .

(14) فلا يقال " يا الحارث " .

(15) ذكر أبو حيّان إحدى عشرة حالة . ينعين فيها عطف البيان دون البدل - انظر : الارتشاف 2 : 606 .

(16) هو : أبو موسى عيسى بن مينا . أحد قرّاء القرآن الكريم المشهورين ولد سنة (120هـ) وتوفي سنة (220هـ) وقالون لقبه لجودة أدائه . وحسن صوته في تلاوة القرآن الكريم . رَوَى عن نافع .

(17) انظر : ابن هشام في الشذور ص (406) . وخالف ذلك في " أوضح المسالك " 3 : 348 " وقول الجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في " يا هذا ذا الجمّة " إن " ذا الجمّة " عطف بيان مع أنّ الاشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة " - انظر : سيبويه 2 : 184 .

وأمّـا عطف النَّسَق فـهو التـابع الذي يتـوسّط بينه وبين متـبـوعه حـرف من هذه الحروف العشرة ، وهـي الواو والفاء ، وثمّ ، وحتى ، وأم ، و أو ، وأمّا ، و بل ، و لا ، و لكن .

(**وأمّـا عطف النَسَق**)[18] أي المعْطوف بالحـرف عَطْفَ نَسَقٍ بفـتح السـين . والنَّسَق مَـاجَاءَ على نظام واحـد[19] . يُقَـال : هذا على نَسَـق هذا . أي : على نظمـه . فَيُسَـمَّى التابع المـذكور نسقـاً ؛ لأنّ ما بعـد حَرْف العطف على نَظْم مـا قبله في إعـرابه (فهـو التَّابع الذي يتوسّـط بَيْنَه وبين مَتْبُوعِهِ حـرفٌ من هذه الحروف العـشرة) . فـبقوله " التـابع " يتناول سـائر التوابع . وقـوله " الذي يتوسّط " إلـى آخره مـخرج لما عـداه . والمراد بتوسـط الحـرف أنْ تكون تبعـيّة الثاني للأوّل بواسطة الحـرف . فلا تَرِدُ الصِـفَةُ المعطوفـة على مثلهـا[20] . ولا الجملة المقرونة بِثُمّ المؤكّـد بها جُملة أخرى[21] : لأنّ التَبعيّـة حاصلة فيهما بـغير الحرف . واطلاع العَـاطـف عليه فَـجَـاز . وقد صـرّح ابن الحـاجب في " أمالـيه "[22] بأنّ مثـل : جَـاءَ زَيْدٌ العَالِم والعَـاقِلُ ليس بعطف على التَـحـقيق . وإنّمـا هو بَاقٍ على مـا كان عليـه في الوَصْـفيّـة . وإنّمـا حَسُنَ دخـول العَـاطف بِنَوعٍ من الشَـبَـه بالمعطوف : لما بَيْنَهُـمـا من التَـغَايُر . (وهـي الواو . والفَـاء . وثُمَّ . وحـتَّى) في بعض المواضـع[23] (وأمْ . و أوْ . و أمَّا) في رأي ضـعـيف (وَ بلْ . ولاَ . ولَكِن) . وهـذه الحروف قِسْـمَـان : لأنَّهـا إمّـا أنْ تَقْـتَـضِي التَّشْرِيك في الإعراب والمعنى . أو في الإعراب فقط .

---

(18) " نظم " في الحلبي ص (88) قال ابن يعيش : ويسـمّى عطفا بحرف . ويسمّى نسـقاً . فالعطف من عبارات البصـريين والنسق من عبارات الكوفيين ... وقيل له نسقـاً لمساواته الأوّل في الإعراب " - انظر : شرح المفصّل 3 : 74 .

(19) انظر : لسان العرب 10 : 352 مادة (نسق) .

(20) نحو : جَاءَ محمدٌ العالم والعاقل .

(21) نحو قوله تعالى في سورة النبأ 78 : 4 ، 5 . ﴿ كلا سيعلمون ثمّ كلا سيعلمون ﴾ .

(22) انظر : الأملاء رقم (97) ص : 105 خ : عدنان مصطفى .

فالسبعة الأولى تقتضي التشريك في الإعراب والمعنى ، والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الإعراب فقط . فَإنْ عطفت بها على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت ، أو على مخفوض خفضت ، أو على مجزوم جَزَمْتَ ، .....

(فالسَّبْعَةُ الأولى) وهي : الواو ، وأمّا ، وما بينهما (تَقْتَضِي التَشْرِيك في الإعراب) : لأنّ ما بعدها يَتْبَعُ ما قبلها في أوْجُهِ الإعراب من رَفْعٍ ، أو غيره . (والمعنى) : لأنّ ما قبلها إنْ كان مُثْبَتاً ، أو مَنْفِيّاً فَمَا بَعْدها يُشَارِكُهُ في ذلك . (والثلاثة الباقية تَقْتَضِي التَّشْرِيك في الإعراب فقط) أي دون المعنى[24] . فإذا تقرر أنّ هذه الحروف تُشْرِكُ ما بَعْدَهَا فيما قَبْلَهَا في الإعراب . (فَإنْ عَطَفْتَ) أنْتَ (بها على مرفوع) لفظاً أو تقديراً من اسم ، أو فعل (رَفَعْتَ) ذلك المعطوف لفظاً أو تقديراً . (أو على مَنْصُوب) كذلك[25] (نَصَبْتَ) ذلك المعطوف[26] كذلك . (أو على) اسم (مَخْفُوضٍ) كذلك (خَفَضْتَ) ذلك المعطوف كذلك . (أو على) مُضارع (مَجْزُوم) كذلك (جَزَمْتَ) ذلك المعطوف كذلك . فَتَبَعِيَّة عَطْفِ النَسَق تكون في جميع الإعراب : لِوُروده في الأسماء[27] والأفعال ، بخلاف النعت وما شَابَهَهُ فَإنّه لا يَدْخُلُ فيه الجزم لخصوصيَّتِه بالأسماء . وشَرْطُ عَطْفِ الفِعْلِ على الفعل[29] اتّحاد زَمَانيهما في الاسْتِقْبَال والمضي ، سَواءٌ اتَّحَدَ نَوْعَاهُمَا في

---

(24) وهي : بل ، و لا ، ولكن .

(25) في ثلاثة أسطر كرر الفاكهي كلمة " كذلك " ست مرّات !! وكان بإمكانه تقليل ذلك وجعل العبارة أفضل وأقوى من ذلك !! .

(26) " المخفوض " في الحلبي ص (89) وهو غلط .

(27) " الفعل والأفعال " في الحلبي ص (89) وهو غلط .

(28) أي النعت .

(29) " على الأسماء " في الحلبي ص (89) وهو غلط .

نحـــو : ﴿ صـــدق اللّه ورســـوله ﴾ . ﴿ ومَنْ يطـع اللّه ورســوله ﴾ . ﴿ آمنوا بـاللّه ورسـوله ﴾ . ﴿ وإنْ تُؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسئلكم أموالكم ﴾ .

والواو لمطلق الجمع . .....

الفـعليّة أم اختـــلف (نحـو : ﴿ صَدَقَ اللَّـهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [30] مـثال لعـطف الاســـم على الاســم [فـي الـرفـع] [31] . ونحـــو (﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّـهَ وَرَسُـــولَهُ ﴾ [32]) مـــثـاله في النصـــب . ونحـــو : (﴿ آمِنُوا باللَّهِ وَرَسُـولِهِ ﴾ [33]) مـثـال في الخـفض . ومـثـال عطف الفـعـل على الفـعل في الرّفـــع نحـو : ﴿ تُؤمِنُونَ باللَّهِ وَرَسُـولِهِ وَتُجَـاهِدُونَ ﴾ [34] وفي النصب ﴿ لِنُحْـيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتـاً ونُسْـقِيَـهُ ﴾ [35] (و) في الجزم . نـحـو : (﴿ وإنْ تُؤمِنُوا وتَتَّقُوا يُؤتِكُم أجُورَكُم وَلاَ يَسْئَلْكُم أمْوَالَكُم ﴾ [36]) .

وإنّمـا تَعدَّدت الحـروف لِتَـعدّد مَـعَانِـيهـا (و) ذلك أنّ (الواو لمطلق الجـمع) بين المعْطُوف والمعطوف عَلَيه في الحكم . الذي للمعطوف عليـه . من غير ملاحظـــة فيها بقَـيد معيّنه ولا غيـره . وإنْ كانت في الخارج لا تَنْفَكُ عن ذلك . ولهـذا قال في المغني : " وقَولُ بعـضهم إنّها للجمع المطْلَق غَيْرُ سَدِيدٍ . لِتَقْيِيد الجمع بِقَيْد الاطلاق . وإنّما هي للجمع لا بِقَيْد " [38]

---

(30) سورة الأحزاب . آية (22) .

(31) ساقط من الأصل .

(31) سورة النساء 4 : 13 .

(32) " مثاله " في في الأصل .

(33) سورة النساء 4 : 136 .

(34) سورة الصف 61 : 11 .

(35) سورة الفرقان 25 : 49 .

(36) سورة محمد 47 : 36 .

(37) " من غير ملاحظة فيها بقيد معيّة " في الأصل . و " من غير ملاحظة فيها بقيد معينة " في الحلبي ص (89) .

(38) انظر : 2 : 408 قال العلاّمة الشمني في " المصنّف من الكلام " على مغني اللبيب 2 : 104 " إن ذكر المطلق ههنا ليس للتقييد بل لبيان الاطلاق وكثيراً ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك " .

نحو : جَاء زيدٌ وعمرو قبله أو معه أو بعده . والفاء للترتيب والتعقيب ، ...

فقولك : جَاءَ زَيْدٌ و عَمْـرٌو . يَحْتَمِلُ مجيأهما معاً [39] . وسَـبْقِ زَيْدٍ لَعَمْرو بِمُهْلَة . وبدونها والعكـس [40] . ومن ثَمَّ جَـازَ (نحـو : جَاءَ زَيْـدٌ وعـمـرو قَبْـلَهُ أوْ مَعَـهُ أو بَعْدَهُ) قال ابن مالك [41] : وكَوْنُها للمعيّة راجح . وللترتيب كثير ولعكسـه قليل . والقول بأنّها للترتيب يردّه قولك : اخْتَصَـمَ زَيْدٌ وعَمـرٌو . وتَضَارَبَ بَكْرٌ وخَالِدٌ . والمالُ بَيْنَ هَذَا وابْني [42] . وقد تَرِدُ للتَّقْسِيم . نحـو : الكَلِمةُ : اسمٌ . وفِـعْلٌ . وحَرْفٌ .

وقوله :

كما الـنّـاس : مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ [43]

وذكر ابن مالك أنّ اسـتـعمالها فـيه أجود من أوْ [44] . (والفَاءُ) للجمع بـين المتَعَاطِفَين في الحُكـم [45] و (للتَّرْتِيب) المعنوي بأن يكـون المعطوف بهـا لاحقـاً للمعطوف عليـه في حكمـه [46] . (والتَّعْقِيب) أي وقُوع المعطـوفِ عَقِبَ المعْطُـوفِ عَلَيْـه . بِلا مُهْـلَـة

(39) " مغا " في الحلبي ص (89) وهو تصحيف .

(40) إذ يحتمل سبق عمرو لزيد .

(41) انظر : شرح التسهيل 3 : 348 .

(42) انظر : ابن مالك " شـرح الكافية الشافـية " 3 : 1204 فالحدث في هذه الجمل يفيد المشاركة بين في زمن واحد .

(43) من الطويل . لعـمـرو بن براقة . وصـدر البيت (وننصر مـولانا ونعلم أنّه) ومـجـروم وجارم : من الجـرم وهو الذنب .

الشاهد : قوله (وجـارم) حيث جاءت الواو العاطفـة للتقسيم - انظر : المقـاصد النحوية 3 : 332 . وشرح التصريح 2 : 21 . وشرح شواهد المغني 1 : 202 و 2 : 725 . وبلا نسبة في خزانة الأدب 10 : 207 .

(44) انظر : شـرح الكافيـة الشـافيـة 3 : 1225 . قـال " فلو جيء بالواو هنا لكان جـائزاً ولكـان أوفق " وذلك في كلامه حول الشاهد رقم (804) في الشرح .

(45) انظر : سيبويه 3 : 438 .

(46) انظر : سيبويه 3 : 438 .

(نحو : ﴿ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴾ [47]) والتَّعقيب في كلّ شيء بِحَسَبِه [48] . يقال : تَزَوَّجَ فُلاَنٌ فَوُلِدَ لَهُ ، إذا لم يكنْ بين الزواج والولادة إلا مُدَّة الحَمْل مع لحظة الوَطْءِ ومُقَدِّمَتِه . وإنْ كانت مُدَّتُهُ متطاولةً [49] . ونقول : دَخَلْتُ مَكَّةَ فَالمَدينة ، إذا لم يكنْ بَيْنَهُما إلاّ مَسَافةَ الطَّريق . ولا يُعْتَرضُ على هذا الترتيب بقوله تعالى ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [50] ، لأنّ المعنى : أَرَدْنَا إهْلاَكَهَا . وقد تكون الفَاء للتَّرتيب الذِّكْرِيّ ، بِأنْ يكونَ وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بِحَسَبِ اللفظ ، والذِّكْرِ فقط ، لا أنّ مَعْنَى الثَّاني وَقَعَ بعد زَمَان وُقُوع الأوَّل . وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصّل على مجمل [51] ، هو هو في المعْنَى ، نحو : تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وجْهَهُ ويديه ، وَمَسَحَ رَأسَهُ وَرِجْلَيْه [52] . وتَقْتَضِي السَّبَبِيّة كَثِيراً إنْ كان المعطوف جملة [53] ، نحو : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ [54] ، ونحو : زَنَا مَاعِزٌ فَرُجِمَ ، (وثُمَّ) كالفَاء في إفَادَتها للجمع و (للترتيب ، و) لكنّها تُخَالِفُها في أنّها للمُهْلَة [55] ، أي (التَّراخي) بأنْ يكون المعطوفُ بها مُتَرَاخِياً عن المعطوف عليه في حُكْمِهِ بالزَّمان

(47) سورة عبس 80 : 21 ﴿ ثمّ أماته فأقبره ﴾ - انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 10 : 666 .

(48) وهو قول صاحب المغني 1 : 214 قال الدماميني في حاشيته على المغني 1 : 317 " ظاهر كلام المصنف فيما يعد بحسب العادة تعقيباً وإنْ طال الزمن استعمال حقيقي " .

(49) انظر : ابن هشام " المغني " 1 : 214 .

(50) سورة الأعراف 7 : 4 - وانظر : البحر المحيط 4 : 268 - 269 .

(51) قال ابن هشام في المغني 1 : 213 " وذكريّ وهو عطف مفصّل على مجمل " .

(52) ونفى الفرّاء أن تكون الفاء للترتيب فقال في معاني القرآن 1 : 371 في الآية المتقدّمة في هامش (50) " يُقال : إنّما أتاها البأس من قبل الإهلاك ، فكيف تقدّم الهلاك ؟ قلت : لأنّ الهلاك والبأس يقعان معاً " - وانظر : المغني 1 : 314 .

(53) قال ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " 3 : 1206 " والأكثر كون المعطوف بها متسبباً ، والمعطوف عليه سبباً " .

(54) سورة القصص 28 : 15 ﴿ فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدّوه فوكزه موسى فقضى عليه ﴾ - وانظر : البحر المحيط 7 : 105 .

(55) قال العكبري في " اللباب " 1 : 422 " إذْ كانت أكثر حروفاً من الفاء " .

نحـو : ﴿ ثمّ إذا شـاء أنشـره ﴾ . والعـطف بحـتّى قـليل . ويشـتـرط فـيـه أنْ يـكون المعطوف بها اسماً ظاهراً . .....

(نحو) : ﴿ فَأَقبَرَهُ (ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴾)[56] . وأمَّا قـوله تعالى : ﴿ وَلَـقَد خَلَقْنَاكُم ثُمَّ صَوَّرْنَـاكُم ﴾[57] فالتقـدير : خَلَقْنَا آباءَكُم ثُمَّ صَوَّرْناكم بِحذْفِ مُـضَاف[58] . وقَدْ تَتَخَلَّف عن التراخي . تقول : أعْـجَبَنِي مَا صَنَعْتَ اليَومَ ثُمَّ مـا صَنَعْتَ أمْسِ أعْجَب : لأن " ثُمَّ " في ذلك لترتيب الأخبار ولا تراخي بين الإخْبَارَين[59] . (والعطف بِحَتَّى قَليلٌ)[60] في كَلَامهم . وأنْكَرَهُ الكوفيّون بالكلية " و يَحْـمِلُونَ نحو : جَاءَ القَـومُ حَتى أبوكَ . وَ رَأيْتُـهُم حتّى آبَاكَ . ومررتُ بِهم حَـتَى أبِيكَ . على أنّ حتّى فـيه ابتـدائية وأنّ ما بعـدها على إضمـار عَامل "[61] وهي كالواو للجَـمْع بين المتَعاطِفَين . وفي إفَـادَتها للترتيب خـلاف . وجعل في التسـهيل[62] القول بعـدم إفَادَتها لَهُ هُو الأصحّ . واقْـتَصَرَ عليـه ابن هشام في المغني[63] . (و) العطف بهـا (يشترط فـيه) أمـور ثلاثة[67] : (أنْ يكون المعطوف بهـا اسمـا ظَاهراً) كـمـا أنّ ذلك شرط مجـرورها . فلا يُقال : قَامَ الـنَّاسُ حَتَّى أنـَا . وكونه ظاهراً لم يشـتـرطه إلا ابن هشام

---

(56) سورة عبس 80 : 22 . وانظر : هامش (47) .

(57) سورة الأعراف 7 : 11 .

(58) انظر : الزمخشري " الكشّاف " 2 : 89 . انظر التقديرات الأخرى للآية في " البحر المحيط " 4 : 272 .

(59) قال المالقي في " رصف المباني " ص (250) " واختلف الكوفيون والبـصريون من النحويين : هل تعطي رتبةُ أو لا . فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب ... والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنّها لا تكون إلا مرتّبة " .

(60) قال سيبويه 1 : 96 " حتى تجري مجرى الواو و ثمّ " .

(61) انظر : المغني 1 : 173 .

(62) انظر : ص (176) قال " ولا تقتضي ترتيباً على الأصحّ " .

(63) انظر : 1 : 171 .

(67) ذكرها ابن هشام في المغني 1 : 171 - 173 .

وأنْ يكون بعضاً من المعطوف عليه وغاية له . نحو : أكلت السمكة حتى رَأسَها بالنّصب . ويجوز الجرّ على أنّ حتّى جارّة كما تقدّم في المخفوضات . ويجوز الرفع على أنّ حتّى ابتدائية . .....

الخضراوي[68] . قال في المغني : " ولم أقف عليه لغيره "[69] . (وأنْ يَكونَ بَعضاً من المعطوف عليه) حقيقة[70] أو حكماً[71] ليفيد قوةً أو ضعفاً . فلا يُقال : جَاءَ زَيدٌ حتى عَمْرٌو . ولا الرِجَالُ حَتَى النِّسَاءُ[72] . وأنْ يكون (غاية له) أيْ للمعطوف عليه . ومعنى الغاية آخر الشيء . (نحو) قوله :

فَهَرْنَاكُمُ حَتَى الكُمَاةَ فَأنْتُمُ

تَهَابُونَنَا حَتَى بَنِينَا الأصَاغِرا[73]

وقولك (أكَلْتُ السَمَكَةَ حَتَّى رَأسَهَا بالنّصب) لما بعدها . بتقدير كونها عاطفة . ولا خلاف حينئذٍ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها . (ويجوز الجرّ) له (على أنّ حَتَّى) في المثال (جارّة كما تقدّم) ذلك (في المخفوضات)[74] . وفي دخول الغاية حينئذٍ فيما قبلها احتمالان[75] . (ويجوز الرفع)[76] له (على أنَّ حَتَّى) فيه (ابْتِدائية) . أي يكون ما بعدها

---

(68) هو : محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي من أهل الجزيرة الخضراء . ويعرف بابن البرذعيّ . كان رأساً في العربية . أخذها عن ابن خروف وأخذ عن الشلوبين . من مصنفاته : فصل المقال في أبنية الأفعال . النقض على الممتع لابن عصفور . الإفصاح بفوائد الإيضاح . وله نظم ونثر وتصرّف في الأدب . ولد سنة 575 هـ ومات بتونس سنة 646هـ - انظر : السيوطي " البغية " 1 : 267 - 28 .

(69) انظر : 1 : 171 .

(70) " حقيقةً " في الأصل ومثال ذلك نحو : جَاءَ الحجّاج حتى المشاة .

(71) نحو : أعجبتني الفتاة حتى كلامها .

(72) لأنّ ما بعد حتى ليس جزءاً فيهما ممّا قبلها .

(73) من الطويل . وهو بلا نسبة . والكماة : جمع كمي . وهو الشجاع .
الشاهد : مجيء (حتى) غاية لما قبلها في زيادة كما في الصدر . وفي نقص كما في عجزه - انظر : المغني 1 : 172 . وشرح الأشموني 3 : 97 . وشرح شواهد المغني 1 : 373 . والهمع 3 : 181 .

(74) انظر : ص (359) من التحقيق .

(75) ذكرهما الفاكهي في باب المخفوضات ص ( ) من التحقيق .

(76) أي : حتى رأسُها . بالرفع .

ورأسها مبتدأ والخبر محذوف . أي : حتى رأسها مأكول . وأمْ لطلب التعيين إن كانت بعد همزة داخلة على أحد المستويين .

مُسْتَأنَفاً . لا تَعَلُّقَ لَهُ بما قبله . من حيث الإعراب (ورَأسُهَا مُبتدأ والخبر محذوف . أي حتّى رَأسُهَا مَأكُولٌ) . وإنّما جاز فيها ذلك . لأنّ ما بعدها جزء ممّا قبلها . ولم يتعذّر دخوله فيما قبله . وقد مَنَعَ بعض البصريين الرفع في هذا المثال . ونحوه ممّا الخبر فيه غير مذكور : لِئلاَّ يَلْزَمُ تَهَيُّؤُ العامل للعمل . وقطعه عنه[77] . ثمّ الغَاية قَد تكون غَايَةً في زيادة حِسِّيَّة . نحو : فُلانٌ يَهَبُ الأعْدَادَ الكَثِيرةَ حتى الألُوفَ . أو معنوية نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَى الأنْبِيَاءُ . أو في نقص كذلك . نحو : المُؤمِنُ يُجْزَى بِالحَسَنَاتِ حَتَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ونحو :

غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَى الصِّبْيَانُ

(وأمْ) موضوعة (لطلب التَّعْيِين) من المخاطب (إنْ كَانَتْ) واقعة (بعد هَمْزَةٍ داخلة على أحد المسْتَوِيَيْنِ)[78] في الحكم في ظَنِّ المتكلّم . بعد ثُبوت أحَدِهما عِنْده . إذا قِيل : أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْرٌو . فهو عَالِمٌ بأنّ أحَدَهُمَا عند المخاطب . والسؤالُ بأم والهمزة إنّما هو عن تَعْيِينه . فَيُجابُ بالتَّعْيين : لأنّه هو المطلوب المسْتَفْهَم . فَيُقَالُ في الجواب عن السُّؤال المذكور : زَيْدٌ أو يُقالُ عَمْرٌو . ولا يُقال " لا " ولا " نَعَم " . ولا أحدهما عندي . واعلم أنّ " أمْ " نَوْعَان : مُتَّصِلَةٌ ومُنْقَطِعَة[79] . فالمتّصلة : هي المسبوقة بهمزة الاستفهام . يُطْلَبُ بها وبأم التَّعْيين كما مثَّلْنَا . أو بهمزة التَسْوية[80] وهي الداخلة على جُملة في محلّ

---

(77) انظر : المغني 1 : 175 .

(78) انظر : سيبويه 3 : 179 - 181 .

(79) انظر : سيبويه 3 : 169 .

(80) انظر : سيبويه 3 : 171

المصـــدر . ســواء كانت هي والجـملـــة المعطـــوف عليها فعليتين . أو اســـميتين [81] .

أو مُـخْتَلفـتين . نحـو : ﴿ سَـواءٌ عَلَيْهِـم أأنْذَرْتَهُم أمْ لَمْ تُنْذِرْهُم ﴾ [82] . ونحو : ﴿ سَواءٌ عَلَيْكُم أدَعَوْتُمُوهُم أمْ أنْتُم صَامِتُونَ ﴾ [83] وسمّيت أمْ فيهـا مُتَّصِلة . لأنّ ما قَبلها وما بَعْدَهَا لا يُغْنِي أحَدُهُمَـــا عن الآخر [84] . والفرق بينهمـــا أنّ المسبـوقة بهمزة التَسْـــوية لا تَسْـتَحِقُ جَـواباً : لأنّ المعنى عليها [85] ليس على الاسـتفـهـام . والكلام معـهـا يَحْتَـمِلُ التَصديق والتَكْذيب . لأنّه خبر . ولا يقع إلاّ بين جُمْلَتَين هُمـا مَعَها في تأويل المصدر . بخلاف أمْ التي ذَكَرَهَا المؤلّف في جـميع ذلك . وأمّا المنْقَطِعَة . فهـي الخالية من ذلك [86] . ومعناها الإضْرَاب كـ " بَلْ " [87] ولم يتـعـرّض لها المـؤلّف . وتختصّ بالجـمل [88] . نحو : ﴿ أمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُلُمَاتُ ﴾ [89] أيْ : بَلْ هَلْ .

---

(81) مثال الاسميّتين نحو قول الشاعر :

ولســت أبالي بعد فقـدي مالكاً ... أمونـــي نَاءٍ أم هـــو الآن واقـــعُ

انظر : أوضح المسالك 3 : 368 .

(82) سورة البقرة 2 : 6 مثال للفعليتين .

(83) سورة الأعراف 7 : 93 امثال للمختلفتين .

(84) انظر : الهمع 3 : 166 .

(85) " معها " في د . والحلبي (90) .

(86) انظر : الهمع 3 : 169 قال " سمّيت بذلك لأنّ الجملة بعدها مستقلة ... " .

(87) وهذا رأي البـصـريين . أمـا الكســـائي وهشـام فـقـال : هي كَـبلْ وتاليـهـا .. وقـال الفـــرّاء هي كـبـل إذا وقعـــت بعد اســـتفـهـام ... وقال قـــوم تكون كـ " بلْ " إذا وقـعت بعد الاســتفـهام والخبر - انظر : الهمع 3 : 169 - 170 - شمس الدين .

(88) وقد يقع بعـدها مفرد فَـيُقـــدّر له مـا يتمّ به جملة نحـو : إنّها لإبل أم شاء يا قـوم . أي : أم هي شاءٌ . انظر : سيبويه 3 : 172 .

(89) سورة الرعد 13 : 16 . انظر : البحر المحيط 5 : 370 .

و أوْ للتخيير . أو الإباحة بعد الطلب . نحو : تزوج هنداً أو اختها . ونحو : جالس العلماء أو الزّهاد . وللشك أو الابهام أو التفصيل . .....

(و أوْ) مَوْضُوعةٌ لأحد الشَيْئَين . أو الأشْيَاء[90] مبهماً . هي[91] مفيدةٌ (للتَّخْيير) بعد الطَلَب . وقيلَ ما يَمْتَنِعُ فيه الجمع مع ما قبله[92] . (أو الإبَاحَة بَعْد الطَلَب) أيضاً . وقيل مَا يَجُوزُ فيه الجمع مع ما قبله . فالأوّل (نحو : تَزَوَّجْ هِنْداً أو أخْتَهَا) ويَمْتَنِعُ الجمع بَيْنَهما . ومن التَّخْيير آيتا[93] الكفارة والفدية . (و) الثاني (نحو : جَالِس العُلَمَاءَ أوْ الزُّهَادَ) ويجوزُ الجمع بَيْنَهما . وإذا أُدْخِلَتْ [لا][94] الناهية امْتَنَعَ فِعْلُ الجَمِيع . نحو ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُم آثِماً أوْ كَفُوراً ﴾[95] أي لا تُطِع واحداً منهما[96] . لأنّها تدخل للنهي عمّا كان مُبَاحاً . وكذا حكم النهي الداخل على التخيير[97] . (و) مفيدةٌ (للشَّك) من المتكلم بعد الخَبَر . وشكُّ المُخَاطب نَاشِىءٌ عَنْهُ [(أو الإبْهَام) على السَامِع بعد الخبر أيضاً . مع علم المتكلّم بالحال . ويُعَبّر عنه][98] بالتَّشْكِيك . أي إيقَاع السامع في الشَّك (أو التفْصيل) في

---

(90) انظر : سيبويه 3 : 169 .

(91) " هي " في الأصل فقط .

(92) انظر : أوضح المسالك 3 : 377 .

(93) " ابناء " في الحلبي ص (90) وهو غلط . والآيتان هما قوله تعالى في سورة المائدة 5 : 89 ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ﴾ وآية الفدية قوله تعالى في سورة البقرة 2 : 196 ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ .

(94) ساقط من الأصل .

(95) سورة الإنسان 76 : 24 .

(96) يقول العكبري في " اللباب " 1 : 423 " فلو جمع بينهما لفعل النهي عنه مرّتين . لأنّ كلّ واحد منهما أحدهما " .

(97) نحو : لا تتزوج هنداً أو أختها - انظر : المغني 1 : 88 .

(98) ساقط من الأصل .

بعد الخبر . نحو : ﴿ لبثنا يوماً أو بعض يوم ﴾ . ﴿ وانا أو اياكم لعلى هدى ﴾ ﴿ كونوا هوداً أو نصارى ﴾ . وإمّا بكسر الهمزة . مثل أو بعد الطلب والخبر . نحو : تزوّج إمّا هنداً .....

ذي النِّسْبَة (بعد الخبر) أيضاً . فالأوّل (نحو ﴿ لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [99]) والثاني نحو (﴿ وإنَّا أَوْ إيَّاكُم لَعَلَى هُدًى ﴾ [100]) . والثالث . نحو : (﴿ كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى ﴾ [101]) . أيْ قَالت اليهودُ : كونوا هوداً . وقالت النصارى : كونوا نصارى [102] . وقد تَأتي للتَّقْسِيم . نحو : الكَلِمَةُ اسم . أوْ فِعْلٌ . أو حَرْفٌ . والإضراب نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [103] أي : [بَلْ يَزيدونَ] [104] . ولمطلق الجمع كقوله :

لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا [105]

أي : وعليها .

(وإمَّا بكسر الهمزة) المسبوقة بمثلها (مثل أوْ) مفيدة (بعد الطلب) التخيير أو الإباحة [106] . (و) بَعْدَ (الخَبَر) الشَّك . أو الإبهام أو التَّفصيل (نحو : تَزَوَّجْ [إمَّا] [107] هِنْداً

---

(99) سورة الكهف 18 : 19 .

(100) سورة سبأ 34 : 24 ﴿ لعلى هدًى أو في ضلال مبين ﴾ .

(101) سورة البقرة 2 : 135 .

(102) انظر : البحر المحيط 1 : 577 .

(103) سورة الصافات 37 : 147 .

(104) ساقط من الأصل - انظر : البحر المحيط 7 : 360 " قال ابن عباس : " بمعنى بل " وقيل بمعنى الواو . وبالواو قرأ جعفر بن محمد " .

(105) من الطويل . لتوبة بن الحمير . وصدر البيت (وقد زعمت ليلى بأنّي فاجر) .
الشاهد فيه : (أو) جاءت بمعنى الواو العاطفة للجمع - انظر : أمالي المرتضى 2 : 57 . ولسان العرب 1 : 55 (أوا) . وشرح شواهد المغني 1 : 194 . والخزانة 11 : 68 .

(106) انظر : سيبويه 1 : 435 . 436 .

(107) ليس في الأصل . و د .

وإمَّا أخْتَهَا) مثال للتخيير (وبقيةُ الأمثلة واضحة) نحو : تَعَلَّمْ إمَّا فِقْهاً وإمَّا نَحْواً . ونحو : جَاءَ إمّا زيدٌ وإمَّا عَمْرٌو [108] . ونحو : ﴿ إمَّا شَاكِراً وَإمَّا كَفُوراً ﴾ [109] . وقد يُسْتَغْنَى عن إمَّا الثانية بـ " إلاّ " كقوله :

فَإمَّـــا أنْ تَكُونَ أخِي بِصِـــدقٍ ... فَأعْرِفُ مِنْـكَ غَثّـاً مِنْ سَـــمِينِ

وإلاّ فَاطَّـــرِحْنِـــي واتَّخِـــذْنِـــي ... عَـــدُوًّا أتَقِيـكَ وَتَتقِينِـــي [110]

وقد يُسْتَغْنَى عَنْها وعن الواو بـ " أوْ " نحو : قَامَ إمَّا زيدٌ أو عمرو . وقد يُسْتَغْنَى عَن الأولى كقوله :

سَـــقَتْهُ الرَوَاعِـدُ مِن صَـيِّفٍ ... وَإمَّا خَرِيـفٍ فَلَـــنْ يُعْدَمَـــا [111]

(وقيل) إنَّها غَيْرُ عاطفة كالأولى [112] . وإنْ أفادت ما أفادته " أو " . و (أنّ العطف إنّما

---

(108) مثال الشك والإبهام .

(109) سورة الإنسان 76 : 3 مثال للتفصيل .

(110) من الوافر . للمثقب العبدي .

الشاهد فيه : قوله (وإلاّ) استغنى بها عن (إمّا) الثانية المحذوفة - انظر : المغني 1 : 87 . والمقاصد النحوية 1 : 192 . وشرح شواهد المغني 1 : 190 والخزانة 7 : 489 ، 11 : 80 .

(111) من المتقارب . للنمر بن تولب . ويروى (وإنْ من خريف) قال ابن جني في الخصائص 2 : 441 ومذهب صاحب الكتاب أنّه أراد : وإمّا من خريف . وخولف فيه " .

الشاهد فيه : حذف إمّا من أول البيت ضرورة لدلالة الثانية عليها - انظر : الكتاب 3 : 267 . والخصائص 2 : 441 . وشرح المفصّل 8 : 102 . والخزانة 11 : 93 - 95 .

(112) هذا رأي يونس . والفارسي . وابن كيسان . وابن مالك - انظر : شرح الكافية الشافية 3 : 1226 . والمغني 1 : 84 .

هو بالواو . وإنّ إمّا حرف تفصيل كالأولى فإنها حرف تفصيل . وبَلْ للإضراب غالباً نحو : قام زَيدٌ بل عمرو ، .....

هو بالواو) لِئَلاَّ يلزمُ اجتماع حَرْفَي عطف يكون أحدهما لغواً (وإنّ إمَّا حرف تفصيل كالأولى فَإنّها حرف تفصيل) لا عطف باتّفاق . واختار هذا القول ابن مالك [113] . وأجيب بأنّ الواو تعطف إمَّا الثانية على إمَّا الأولى . وإمّا تعطفُ مَا بَعْدَها على ما بعد إمّا المتقدّمة . قال ابن هشام : وعطف الحرف على الحرف غريب [114] . و (بَلْ) موضوعة (للإضراب غالباً) [115] وشرطُ العطف بها إفْرَادُ مَعْطُوفها . وأنْ يُسْبَقَ بِإيجَابٍ . أو أمْرٍ [116] . أو نَفْيٍ [117] . أو نَهْيٍ [118] ومعناها بعد الأوَّلَيْنِ [119] صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف . (نحو : قَامَ زَيدٌ بَلْ عمرو) أي بل قَام [عمرو] [120] . والمعطوفُ عليه في حُكم المسْكُوت عَنْه . فكأنّه لم يَجْرِ عَليه حُكْمٌ لا بالقِيامِ ولا بِعَدَمِهِ . والإخبار عَنْهُ بالقِيام ابتداءٌ لم يَكُنْ عَنْ قَصْد : فلهذا صرف عنه بـ " بَلْ " . ومعناها بعد الأخَرَيْنِ تقرير الحكم لما قبلها وإثْبَات نَقِيضه لما بعدها [121] . نحو : مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ قَامَ عمرو . و " زَيْدٌ " مَنْفِي عنه القيام . وأجاز المبرّدُ [122] مع هذا صَرْفَ حكم ما قبلها إلى ما بعدها . والمعطوف عليه كأنّه

---

(113) انظر : شرح الكافية الشافية 3 : 1226 .

(114) " على ما بعد إما " في هـ . والحلبي ص (91) .

(115) انظر : المغني 1 : 85 .

(116) انظر : سيبويه 4 : 223 قال " وأمّا (بَلْ) فتركُ شيء من الكلام وأخذٌ من غيره " . - وانظر : الكتاب 1 : 435 ، 439 ، 440 .

(117) فمثال السبق بالإيجاب أو الأمر : إقرأ الفاتحة بَلْ القرآن . ومثال السبق بالنفي نحو : ما سافر محمدٌ بل عليٌّ .

(118) نحو : لا تشرب اللبنَ بل الماءَ .

(119) وهما : الإيجاب والأمر .

(120) ساقط من الأصل .

(121) انظر : المغني 1 : 152 .

(122) انظر : المقتضب 3 : 305 .

ولكن للاستدراك نحو : مَا مَـرَرْتُ برجل صالحٍ لكنّ طَالِحٍ . و " لا " لنفي الحكم عمّا بعدها نحو : جَاءَ زَيْدٌ لا عمرو .

مسكوت عنه فعلى قوله يجوز : مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِداً بالنصب على معنى ما هو قَاعِداً . واستعمال العرب على خلاف ما أجازه .

(ولَكِنَّ) موضوعة (للاسْتِدْرَاك)[123] وشرط العطف بها إفرادُ معطوفها . ووقوعها بعد نَفْيٍ . أو نَهْيٍ . وعدم اقترانها بالواو[124] . وهي كَـ " بَلْ " بعدها في أنَّها تُقَرِّرُ حُكْمَ مَنْلوِّهَا وتُثْبِتُ نَقِيضَهُ لِتَالِيهَا . (نحو : مَا مَـرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالح لَكِن طَالِح) أي : لَكِن مَرَرْتُ بِطَالِحٍ . فَإنْ وقعت بعد إيجاب[125] أو أمْـر وتَلَتْ واواً أو تَلَتْهَا جُمْلَةٌ فهي حرف ابْتِداءٍ لا اسْتِدْرَاك[126] .

(وَلَا) مَوضُوعةٌ (لِنَفْي الحُكْمِ)[127] الثَّابتِ للمعطوف عَليه (عَمَّا بَعْدَهَا) [وقَصَرَهُ على المعطوف عليه][128] . إذ لا يُعْطَـفُ بها إلاّ بعد إيجاب (نحـو : جَاء زَيْـدٌ لا عَمْرٌو) فالمجيءُ [ثابتٌ لزيد][129] . مَنْفِيٌّ عن عمرو . أو أمرٍ نحو : اضْرِبْ زَيْداً لا عَمْـراً . أو نداء . نحو : يَا ابْنَ أخِي لا ابْنَ عَمِّي . ومحلّ العطف بها ما إذا لم تقترنْ بعاطف . فإن اقْتَرَنَتْ به . نحو : جَاءَ زَيْدٌ لا بَلْ عَـمْرٌو . فـالعـاطف " بل " . و " لا " رَدٌّ لِـمَـا قَـبْلَهَـا وليـستْ عـاطفـة[130] .

---

(123) انظر : سيبويه 1 : 435 ، 440 .

(124) يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية 3 : 1230 " فإن دخلت عليها الواو كقوله تعالى ﴿ ولكن رسول الله ﴾ عريت (لكن) عن العطف .

(125) " ايجاب " في الحلبي ص (91) وهو تصحيف .

(126) نحـو : قَامَ مـحـمدٌ لكن أخـوك . ونحـو : أشكر علياً لـكن خالداً . ونحـو : ﴿ ولكن رسـول الله ﴾ سورة الاحزاب 33 : 40 . ونحو : ﴿ وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ﴾ من سورة البقرة 2 : 57 .

(127) انظر : سيبويه 1 : 435 ، 439 .

(128) ساقط من الأصل .

(129) ساقط من الأصل .

(130) انظر : المغني 1 : 318 .

بَابُ التَّوكِيد

والتوكيد ضربان : لفظي ومعنوي . فاللفظي إعادة اللفظ الأوّل بعينه . سواء كان اسماً . نحو : جاءَ زيد زيد أو فعلاً نحو : أتاكَ أتاكَ اللاَّحِقُون احبس احبس . أو حرفاً . نحو : .....

(بَابُ التَّوكِيد)

و يُقالُ له التَّأكِيد . وهو مَصْدَرٌ بمعنى المؤكِّد بكسر الكاف . وعرّفه ابن مالك في شرح الكافية بأنّه " تَابِعٌ يُقْصَدُ به كَوْن المتْبُوع على ظَاهِرِه[1] " . (والتوكيد ضربان) : توكيدٌ (لَفْظِيّ) منسوبٌ إلى اللفظ لحصوله من تَكْرِيره . (و) توكيد (مَعْنَويّ) منسوبٌ إلى المعْنَى لحصوله من ملاحظته .

(فَاللفْظِيّ إعادة اللفظ الأوّل بِعَيْنِه)[2] وإنّما يكونُ عند إرادة المتكلّم أنْ يَدْفَعَ غَفْلَةَ السّامع أو ظَنَّه بالمتكلّم الغَلَط . وهو جَارٍ في كلّ لَفْظ (سواءٌ كان اسماً . نحو : جَاءَ زَيدٌ زَيدٌ . أو فعلاً) خالياً عن الفاعل (نحو) قَوْلِكَ : (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ)[3] أو مع فعله المضمر نحو (احْبِسِ احْبِسِ)[4] . أو حرفاً نحو) قوله :

---

(1) انظر : 3 : 1169 ونصّ شرح الكافية " والتوكيد تابع يَعْتَضِدُ به كون المتبوع على ظاهره " وقال الشيخ ياسين في حاشيته على " مجيب الندا " 2 : 222 وقوله (يقصد به) بمعنى أنّه يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول يخرج ماعدا التوكيد " .

(2) انظر : سيبويه 2 : 125 ، 360 .

(3،4) من الطويل . بلا نسبة والبيت تاماً :

فَأين إلى أين النجاء ببغلتي ... أتاكَ أتاكَ اللاحقون احبسِ احبسِ

والشاهد فيه : قوله (أتاك أتاك) و (احبس احبس) حيث كرر اللفظ الأوّل بعينه فهو من التوكيد اللفظيّ - انظر : الخصائص 3 : 103 ، 109 . وأوضح المسالك 2 : 194 . والمقاصد النحوية 3 : 9 . والخزانة 5 : 158 .

لا لا أبوح بحـــبّ بثنـــه إنّها أخذت عليّ مواثقـــاً وعهودا

(لاَ لاَ أَبُـــوحُ [بِحُبِّ] بُثْنَـــةَ إنَّهـــا

أخَـــذَتْ عَلَيَّ مَواثِقـــاً وعُهُـــوداً)[5]

ولا فَرْقَ في اللفظ المكرَّر بين أنْ يَكُـونَ مُفْـرداً كمـا تَقَـدَّم . أو مُرَكَّبـاً إضَـافِيّـاً[6] أو مَزْجِيّـاً[7] (أو جُملة) اسـمِيّة[8] . أو فعليّـة . والأكثـر اقترانها بالعاطف[9] . نحو : ﴿ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ [ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ] ﴾[10] . وقد يَتَعيَّن تَرْكَهُ إذا تُوهِّم التَّعدد (نحو : ضربتُ زَيْداً ضربتُ زيداً) قيل وجَرَيانَهُ في كلّ لفظ مُنَافٍ[11] لتَعريف التابع بأنّه كلّ ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة[12] . ثمّ التوكيد اللفظي ليس مقصوراً على إعادة الأوّل بعينه . بل يكون أيضاً تقوية الأول بمُوافِق له معنى[13] . نحو : ﴿ سُبُلاً فِجَاجاً ﴾[14] : لأنَّ معنى الفِجَاج والسُّبُل واحد وإنِ اخْتَلَفَا لَفْظاً[15] . قال الدماميني[16] أو بمُوافِقٍ في الزِنَةِ .

---

(5) من الكامل . لجميل بثينة . ومفرده [بحبّ] ساقطة من الأصل .
الشاهد فيه : قوله (لا لا) أكّد الحرف (لا) لفظياً بمثله - انظر : ديوان جميل ص (58) . وشرح التصريح 2 : 129 . والخزانة 5 : 159 . وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 : 338 . والمقاصد النحوية 4 : 114 .

(6) نحو : جاء عبدُاللّه عبدُاللّه .

(7) نحو : بعلبك مدينة تاريخية .

(8) نحو : هو معلم هو معلم في المدرسة .

(9) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 3 : 1183 . وأوضح المسالك 3 : 336 .

(10) سورة النبأ 78 : 4 . 5 وما بين القوسين ساقط من الأصل .

(11) " مضاف " في الأصل وهو غلط .

(12) أي لا يختلفان من جهة نوع الكلمة . ومعناها .

(13) هذا رأي ابن مالك - انظر : شرح التسهيل 3 : 301 .

(14) سورة نوح 71 : 20 ﴿ لتسلكوا منها سُبُلاً فجاجا ﴾ .

(15) انظر : الطبرسي " مجمع البيان " 10 : 545 السبل جمع سبيل : الطريق . والفجاج : الطرق المتسعة المتفرقة واحدها فج .

(16) لم أقف عليه في " المنصف من الكلام " . وقد نقله منسوبًا إلى الدماميني الصبّان 80/3 .

والمعنوي ألفاظ معلومة . وهي : النفس ، والعين ، وكلّ ، وجميع ، وكلا ، وكلتا .

يَحْصُلُ به مع التقوية تَزْيينُ اللفظ . وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى [17] . نحو : حَسَنٌ بَسَنٌ . وشَيْطَانٌ لَيْطَانٌ [18] .

(و) التوكيد (المعنوي) وهو تَابِعٌ يُقَرِّر أمْرَ المتبوع [19] في النِّسبة [20] . أو الشُّمُول [21] . وله (ألفاظ معلومة) تُحْفَظ . ولا يُقاس عليها ألفاظ أخَر (وهي النَّفْسُ والعَيْنُ) ويُؤكَّد بهما . لرفع توهم الإسْنَاد إلى غير المتبوع . ألا ترى أن قولك : جَاءَ زَيْدٌ . ظَاهرٌ في نِسْبَةِ المجيءِ إلى زَيْد . ومُحْتَملٌ لأنْ يكونَ الجَائي خَبَرَهُ أو مَتَاعَهُ . أو غير ذلك بارتكَاب مجاز [22] . فإذا أتَيْتَ بالنَّفْسِ أو العَينِ المُعَبَّر بهما عنه [23] وقُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ . أو عَيْنُهُ . ارتَفَعَ ذلك الاحتمال المجازي . وثَبَتَ الفعلُ لحقيقة المؤكَّد [24] . (وكُلّ . وجميعُ . وعَامّة . وكِلاَ . وَكِلْتَا) وهذه يُؤكَّد بها لرفع تَوَهّم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم . فَإنّك إذا قلت : جَاءَ أهْلُ مَكَّةَ . احْتَمَلَ مَجيء الكلّ وهو ظاهر . واحْتَمَلَ إرادة مَجيء عُلمائهم . وأشْرَافهم بما ظاهره العموم . فَبِقَوْلِكَ : كُلُّهُم أو جَمِيعُهُم أو عَامَّتُهُم . ارتَفَعَ ذلك الاحتمال المجازي وعُلِمَ أنَّ المرادَ [25] [أنه] لم يتخلّف منهم أحدٌ . وكذا إذا قلت : جَاءَ الزيدان كِلاَهُمَا . أو الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا . أفَادَ ذكر كِلاَ وكِلْتَا رفع احتمال أنّ الجائي أحد الزَّيْدَين . أو إحدى المرأتين . والتوكيد بجميع وعامّة غريب [26] .

---

(17) قال الصبّان 3 : 80 " وعدم إفراده عارض في الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه " .

(18) أيْسَنَ الرجل إذا حسنت سحنته - انظر : لسان العرب 13 : 52 (لسن) .

(19) أي يجعله ثابتاً مقرراً عنده .

(20) يرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع .

(21) فيرفع توهم إرادة الخصوص .

(22) أي على المجاز لا الحقيقة .

(23) " بها عنها " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (91) . وكلا الروايتين صحيح .

(24) انظر : أوضح المسالك 3 : 327 .

(25) " جميعهم ولم يتخلف منه أحد " في الحلبي ص (92) .

(26) قاله ابن هشام في أوضح المسالك 3 : 330 - 331 ومثّل لجميع بقول امرأة ترقّص ولدها :

فِـداكَ حَـيّ خَـولان جميعُهـم و هَمْـدَان

ولعامّة بقوله : اشتريتُ العَبْد عامَّتَهُ .

ويجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد . نحو : جاء الخليفة نفسه أو عينه ، ولك أن تجمع بينهما بشرط أن تتقدم النفس ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على أفعل مع المثنّى والجمع . تقول : جَاءَ الزيدان أنفسهما أو أعينهما وجاء الزيدون أنفسهم . أو أعينهم ، .....

(و) هذه الألفاظ كلّها (يَجِبُ اتصالها بضمير مطابق للمؤكَّد) بفتح الكاف إفراداً وتَثْنِيةً وجمعاً . تذكيراً وتأنيثاً . ليرتبطَ به . وليدُّل على مَنْ هو له (نحو : جَاءَ الخليفة نَفْسُهُ أو عَيْنُهُ) وجَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا أو عَيْنُهَا . والقَومُ كُلُّهُم . أو جَمِيعُهُم والقبيلةُ كُلُّها والزَيْدانِ كِلاَهُمَا . والهِنْدانِ كِلْتَاهُمَا . (ولَكَ أنْ تجمع بينهما) أي النَّفْس والعَين (بشرط أنْ تَتقدّم النَّفْسُ) على العَين ؛ لأنّ النَّفْسَ هي الجُمْلَةُ [27] . والعين مُسْتَعَارة لها [فتقول : جَاءَ زَيدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ] [28] . (ويجبُ إفراد النَفْس والعَين) . الأوْلَى إفرادهما (مع المفرد) المذكر والمؤنث إذ يُؤكَّد بهما كما تقدّم (وجَمْعُهُمَا) جمع قِلَّة (على أفْعُل) بضمّ العين (مع المثنّى) المذكّر والمؤنّث أو ما في معناه . (و) مع (الجمع) كذلك . (تقول) في تثنية المذكر (جَاءَ الزَيْدَان) أو زَيْدٌ و عَمْرٌو (أنْفُسُهُمَا أو أعْيُنُهُمَا) وفي تَثْنية المؤنّث : جَاءَتِ الهِنْدَانِ . أو هِنْدٌ و سُعْدَى أنْفُسُهُمَا . أو أعْيُنُهُمَا . وكان القياس نَفْسَاهُمَا أو عَيْنَاهُمَا لكنّهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفُصحى كراهةَ اجتماع شيئين فيما هو كالشيء الواحد [29] . (و) تقول في جمع المذكر (جَاءَ الزَيْدُونَ) أو زَيدٌ و عَمْرٌو وبكرٌ (أنْفُسُهُم أو أعْيُنُهُم) وفي جمع المؤنّث : جَاءَتِ الهِنْدَاتُ . أوْ هِنْدٌ و سُعْدَى و سَلْمَى أنْفُسُهُنَّ

---

(27) أي هي الكلّ . والذات حقيقة .

(28) ليس في الأصل ولا في (د) .

(29) لأنّ التثنية جمع في المعنى . انظر : ابن هشام " شرح الشذور " ص (402) .

وجمعها على أفعل مع الجمع واجب .

وكلّ وجميع وعامّة يُؤكَّد بها المفرد والجمع ولا يؤكَّد بها المثنّى . تقول : جاء الجيش كلّه أو جميعه أو عامته . وجاءت القبيلة كلّها أو جميعها أو عامتها . وجاء الرجال كلّهم ، .....

أو أعْيُنُهُنَّ (و جَمْعُها على أفْعُل مع الجمع واجب) ومع المثنّى راجح لا وَاجب . كما هو قضية كلامه . بل يجوز معه إفرادهما وتَثْنِيتُهُمَا . نحو : جَاءَ الزَيدَانِ نَفْسُهُمَا أوْ عَيْنُهُمَا . أو نَفْسَاهُما أو عَيْنَاهُمَا[30] . والحاصل أنّ لفظَ النَّفْسِ والعَيْن طبق المؤكَّد في الإفراد والجمع . وأمّا في التَّثْنِيةِ فيجوز فيه الجمع والإفراد والتَّثْنية . وكُلٌّ [وَجْهٍ][31] أفْصَحُ مِمَّا بَعْده .

(و كُلٌّ و جَمِيعٌ و عَامَّةٌ يُؤكَّد بها) أي بكلّ منها (المفرد) المذكر والمؤنّث إنْ جُزْأ بعامله . نحو : اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ . والأمَةَ جَمِيعَهَا : لأنّها لِرفْعِ تَوهم إرادَةِ الخُصوص[32] فلا بُدَّ من القَيْد المذكور لِيُمكن تَوَهّم إرادة البَعْض بالكلّ . فلا يُقال : جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ : لَعَدم الفَائدة : لأنّ زيداً لا يَتَجَزَّأ بنفسه ولا بعامله[33] . (والجمع) المذكّر والمؤنّث لصحّة قِيام الحُكم ببعض أجزائه[34] (ولا يُؤكَّد بها المثَنَّى) اسْتِغْنَاءً بِكلا وَكلْتَا (تقول : جَاءَنِي الجَيْشُ كُلُّهُ . أو جَمِيعُهُ أو عَامَّتُهُ . وجَاءَتِ القَبِيلَةُ كُلُّهَا أو جَمِيعُهَا أو عَامَّتُهَا . وجَاءَ الرِجَالُ كُلُّهُم

---

(30) قال أبو حيان في الارتشاف 2 : 608 " وقد وهم الشيخ بدر الدين محمد بن الشيخ جمال الدين محمد ابن مالك تابعاً أبيه فأجاز أن تقول في تثنية المؤكد قام الزيدان نفساهما . وكذا عيناهما . ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين " .

(31) ساقط من الأصل قال ابن هشام في شرح الشذور ص (402) " وأمّا إذا أكّد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات : أفصحها الجمع ... ودونه الإفراد . ودون الإفراد التثنية " .

(32) انظر : الارتشاف 2 : 609 .

(33) انظر : شرح التصريح 2 : 122 .

(34) نحو : جَاءَ المدرسون كلّهم . فيصح أن يأتي البعض وهو الجزء .

أو جميعهم أو عامتهم . وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن . وكلا وكلتا يؤكد بهما المثنى نحو : جاء الزيدان كلاهما . وجاءت الهندان كلتاهما .

وإذا أريد تقوية التوكيد فيجوز أن يؤتى بعد " كلّه " بأجمع . وبعد كلّها بجمعاء . وبعد كلّهم بأجمعين . وبعد كلّهنّ بجمع . قال اللّه تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلّهم أجمعون . ونقول : جاء الجيش كلُّه أجمع . والقبيلة كلها جمعاء . والنساء كلهنّ جمع .

أو جَمِيعُهُم أو عَامَّتُهُم . وَجَاءَتِ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ . أو جَمِيعُهُنَّ . أو عَامَّتُهُنَّ . و) أمّا (كِلا و كِلْتَا) فَإنّما (يُؤكَّد بِهما المثنّى) خاصةً : لأنّهما مُثَنَّيانِ مَعْنًى فلا يُستَعْملان في المفرد والجمع . وإنّما يُؤكَّد بِهِمَا المثنّى [35] إنْ صَحّ حُلول المفْرد مَحَلّه لِيُمكِنَ تَوَهّم إرادة البَعْض بالكلّ (نحو : جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا . وجَاءَتِ الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا) فلا يُقَال : اخْتَصَمَ الزَّيْدانِ كِلاهُمَا : إذْ لا يُحْتَمَلُ إرادة أحدهما . ولا بدّ مع ذلك أنْ يتّحد مَعْنَى المسْنَد إلى المؤكّد . فلا يُقال : مَاتَ زَيْدٌ وعَاشَ عَمْرٌو كِلاَهُمَا [36] .

(وإذا أريدَ تَقْوِيَة التّوكيد) عند احتياج المقام إليه (فيجوز أنْ يُؤتَى بعد كُلّه) أي بعد لفظة كلّه (بأجْمَع . وبعد كلّها بِجَمْعَاء . وبعد كُلّهم بأجْمَعِين . وبعد كُلّهنَّ بِجَمْع . قال اللّه تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الملائكَةُ كُلُّهُم أجْمَعُونَ ﴾ [37] وتقول : جاء الجيش كلّه أجمع والقبيلة كلُّها جَمْعَاء . والنِسَاءُ كُلُّهُنَّ جَمْعٌ) . ولما كان الغَالب في هذه الألفاظ أنْ لا يُؤكَّد

---

(35) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 3 : 1178 .

(36) قاله الأخفش وعلله ابن مالك في شرح الكافية 3 : 1179 بقوله " لأنهما لم يشتركا في أمر واحد " بخلاف لو قلت : ذهب زيد وانطلق عمرو وكلاهما .

(37) سورة الحجر 15 : 30 - وانظر : العكبري " التبيان " 2 : 781 قال " وزعم بعضهم أنّها أفادت ما لم تفده كلّهم : وهو أنّها دلت على أنّ الجميع سجدوا في حال واحدة . وهذا بعيد " .

وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع بدون " كلّ " نحو : ﴿ لأغوينّهم أجمعين ﴾ .

وقد يوتى بعد أجمع بتوابعه وهي أكتع وأبصع وأبتع . نحو : جَاءَ القومُ كلّهم أجمعون اكتعون أبصعون أبتعون . .....

بها إلاّ بعد " كلّ " جِيْءَ بها غير مضافة إلى ضمير المؤكّد كما مَثّل . والتوكيد بها بعد " كلّ " توكيد بالمرادف [38] وقيل إنّ " كلّ " ترفَعُ احتمال [التخصيص . و " اجمع " ترفع احتمال] [39] التفرّق . و رُدَّ بقوله تعالى ﴿ لأغْوِيَنَّهُم أجْمَعِينَ ﴾ [40] إذ الإغواء لا يَخْتَصُّ بوقتٍ واحد . فلا دلالة لأ [جمع] [41] على اتّحاد الوقت . (وقد يُؤكَّد بأجْمَع و جَمْعَاء و أجْمَعِين وَجمع) . أي بِكلٍّ منها [استقلالاً] [42] أي (بدون كلّ) . وهو وإنْ كان كثيراً في نفسه لكنه قليل بالنسبة إلى التوكيد بها مع كلّ (نحو : ﴿ لأغْوِيَنَّهم أجْمَعِينَ ﴾ [43]) . ﴿ إنَّ جَهَنَّمَ لَموعِدُهُم أجْمَعِينَ ﴾ [44] . ﴿ إنَّا لَمُنْجُوهُم أجْمَعِينَ ﴾ [45] . ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُم أجْمَعِينَ ﴾ [46] . قال الدَمَامِيني : وما صرّح به في المغني أنّه إنّما يُؤكَّد بأجمع وأخواته بعد التّوكيد بكلّ سَهْوٌ [47] .

(وقد يُؤْتَى بعد أجْمَع بتوابعه وهي أكْتَع وأبْصَع) بالصّاد المهملة . (وأبْتَعَ . نحو : جَاءَ) الجيشُ كُلُّهُ أبْصَعُ أبْتَعُ [48] . وجَاءَ (القَومُ كُلُّهُمْ أجْمَعُونَ أكْتَعُونَ أبْصَعُونَ أبْتَعُونَ)

---

(38) " نحو أكتعين وأبصعين وسيأتي " في الحلبي فقط ص (92) .

(39) ساقط من الأصل لانتقال النظر - انظر : الارتشاف 2 : 609 .

(40) سورة الحجر 15 : 39 .

(41-42) ساقط من الأصل و (د)

(43) سورة الحجر 15 : 39 .

(44) سورة الحجر 15 : 43 .

(45) سورة الحجر 15 : 59 .

(46) سورة النحل 16 : 9 .

(47) لم أجده في حاشيته على المغني - انظر : شرح التصريح 2 : 124 .

(48) أكتع وأبصع وأبتع مرادفات لأجمع - انظر : لسان العرب 8 : 305 (كتع) و 8 : 12 (بصع) . و 8 : 5 (بتع) .

وهي بمعنى واحد ولذلك لا يعطف بعضها على بعض : لأنّ الشيء الواحد لا يعطف على نفسه .

والتوكيد تابع للمؤكَّد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه . .....

والجميع توكيد للمؤكّد السابق كالصّفات[49] المتتالية . وقيل كُلٌّ منها توكيدٌ لما قبله . (وهي) أي ألفاظ التوكيد (بمعْنًى واحد) أي متّحدة المعنى (ولذلك لا يُعْطَفُ بَعْضَهَا على بَعْضٍ) إذا اجتمعتْ . بَلْ تورد مُتَابعةً[50] من غير فَصْلٍ[51] (لأنَّ الشيءَ الواحد لا يُعْطَفُ على نَفْسِه) بخلاف الصِّفات[52] يجوز أنْ تَتَعاطف لتعدد معانيها . وقد أفْهَمَتْ عِبَارَتُهُ أنّه لا يجوز تقدّم توابع " أجْمع " عليه[53] . وهو كذلك : لأنّه أوّلَ على المقصُود وهو الجَمْعية . وذكرها دونه ضَعِيفٌ : لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعيّة . بل قيل لا مَعْنًى لها في حال الإفْرَاد[54] . وكما يُؤتَى بعد أجمع بما ذكر يُؤتَى بعد جَمْعَاء بِكَتْعَاء . وبَصْعَاء . وبَتْعاء . وبعد جَمْع بِكَتْع . وبصع . وبَتْع . وظاهر كلام بعضهم أنّه يتعيّن الاتيان بها على هذا النمط . ومجيئوها على خلافه نادر[55] .

(والتّوكيد) أي المؤكِّد بكسر الكاف (تابع للمؤكَّد)[56] بِفَتْحِها (في رفعه) إنْ كَانَ مرفوعا (ونَصْبِه) إنْ كَانَ مَنْصُوباً . (وخَفْضِه) إنْ كَانَ مخفوضاً . (وتَعْرِيفه) إنْ كان

---

(49) " كالصافات " في الأصل وهو غلط .

(50) " تقدّر متتابعة " في الأصل .

(51) انظر : ابن عصفور " شرح الجمل " 1 : 266 .

(52) " المضاف " في الأصل .

(53) انظر : الارتشاف 2 : 611 .

(54) وقد أجازه الكوفيون - انظر : هامش (53) حيث جاءت (اكتعاً) مفردة .

(55) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 3 : 1172 . وشرح الأشموني 3 : 76 .

(56) انظر : هامش رقم (1) من هذا الباب .

ولا يجوز توكيد النكرة عند البصريين .

معرفةً . ولم يقل : وتَنْكِيره : لأنّ ألفاظ التوكيد كلّها معارف بإضافتها لضمير المؤكّد لفظاً . وما لم يُضَفْ منها فهو مَعْرفةٌ بنيّة الإضافة . أو بالعلمية الجنسية [57] . ولما كانت [58] كذلك فلا تجري إلاّ على المعارف (و) لهذا (لا يجوز توكيد النكرة) بها (عند البَصْريين) مُطْلقاً . وأجَازَه بعض الكوفيين [59] إنْ كانت محدودة كَيَوم و لَيلة و شَهْر و حَوْل . ممّا يدلّ على مدّة معلومة المقدار . والتوكيد من ألْفَاظ الإحاطة كـ " صُمْتُ أسبوعاً كُلّه " وعليه جاء قوله :

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلّهِ رَجَبُ [60]

بخلاف : صُمْتُ زَمَناً كُلّهُ : لانْتِفَاء الشرط الأوّل [61] . وبخلاف : صُمْتُ شَهراً نَفْسَه . لانتفاء الشرط الثاني [62] . واختاره ابن مالك [63] . وصححه ابن هشام في توضيحه [64] . ولم يتعرّض المؤلّف للجزم إذ لا مدخل له هنا . لأنّ الألفاظ المذكورة لا يؤكّد بها إلاّ الأسماء .

---

(57) انظر : حاشية الصبان 3 : 77 قال : وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(58) " وإذا كانت " في ب . و د . و هـ . والحلبي ص (93) .

(59) واستشهدوا بقوله :

يا ليتني كنت صبياً مرضعا تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

حيث أكد النكرة (حولاً) بـ (أكتعاً) - انظر : الإنصاف 2 : 451 المسألة (63) شرح الأشموني 3 : 76 . وخزانة الأدب 5 : 169 .

(60) من البسيط . لعبدالله بن مسلم الهذلي وصدر البيت (لكنّه شاقهُ أنْ قيل ذا رجب) والشاهد فيه : قوله (حولٍ كلّه) أكّد النكرة (حول) لما كانت محدودة . بلفظ (كلّ) وهو من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة - انظر : شرح أشعار الهذليين 2 : 910 . وبلا نسبة في الإنصاف (451) . والخزانة 5 : 170 .

(61) لأنّ (زمن) نكرة غير محدودة .

(62) لأن (نفسه) ليس دالاً على الإحاطة مثل : كلّ .

(63) انظر : " شرح الكافية الشافية " 3 : 1177 .

(64) انظر : 3 : 332 .

بَابُ البَدل

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة . .....

(بَابُ البَدل)

و يُسَمّى بالتكرير [1] . (هو التابع) شَامِلٌ لجميع التَوابع . وقوله (المقْصُود بالحكم) دون متبوعه . مُخْرِجٌ لبقية التَوابع ماعدا المعطوف بـ " بَلْ " بعد الإثبات . فَإنّ النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود . وليست مقصودةً . والمعطوف بِـ " لاَ " و بِـ " بَلْ " بعد النفي و بِـ " لكن " ليس مقصوداً بالحكم [قبله بل المقصودُ به إنّما هو ما قبله . وأمَّا المعطوف بِبَقيّة أحرف العطف فلا يصدق عليه أنّه المقصود بالحكم] [2] وإن صدق عليه أنّه مقصود به . إذ المقصود به إنّما هو المعطوف عليه . وخرج بقوله (بِلا وَاسِطة) المعطوف بـ " بَلْ " بعد الإثبات فَإنّه وإنْ كان هو [3] المقصود بالحكم لكن بواسطة [4] . وظاهر التعريف المذكور أن المبدل منه ليس مقصوداً بالحكم وإنّما ذُكِرَ توطئة ومقدّمة لتابعه [5] .

---

(1) قال الأشموني في شرحه 3 : 123 " في اصطلاح البصريين (بدلاً) وأمّا الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير " .

(2) ساقط من الأصل و (د) .

(3) " هو " في الأصل و (د) .

(4) وهي حرف العطف (بَلْ) .

(5) قال المبرد في " المقتضب " 4 : 295 " وإنّما سمّي البدل بدلاً . لدخوله لما عمل فيه ما قبلَه على غير جهة الشركة " .

واذا أبدل اسم من اسم . أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه .

والبدل على أربعة أقسام : الأوّل بدل الشيء من الشيء . ويقال له : بدل الكلّ من الكلّ . نحو : جَاءَ زيد أخوكَ . قال اللّه تعالى : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ﴾ . .....

والبدل جارٍ[6] في الأسماء والأفعال . وحكمه التشْريك في الأفعال . ولهذا قال (وإذا أبْدِلَ اسم من اسم . أو فعل من فعل تَبِعَهُ في جَمِيع إعرابه) من رفْعٍ و نَصْبٍ وخَفْضٍ وجَزْمٍ : لأنّه من جملة التوابع . فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ في واحدٍ مِمّا ذُكر وسيأتي الكلام على بقية العشرة .

(والبَدَلُ) من حيث هو (على أربعة أقْسَام : الأوّل بَدل الشيء من الشيء) أي بدل شَيءٍ من شَيءٍ هما مُتّحدان فيما صَدَقَا عليه . لا في المفهوم . (ويقال له : بدل الكلّ من الكلّ)[7] و الأوْلَى أنْ يُقال بدل كلّ من كلّ[8] . وسَمّاه ابن مالك البدل المطابق[9] : لوقوعه في اسم اللّه تعالى كما سيأتي . وإنّما يُطلق الكلّ على ذي أجزاء وهو ممتنع هنا . (نحو : جَاءَ زَيْدٌ أخُوكَ) فـ " أخُوكَ " بدل من " زَيْد " بدل شَيء من شَيء . ويَصْدُقَان على ذَاتٍ واحدة وإن اختلفا مَفْهُوماً (قال اللّه تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ المسْتَقِيم صِرَاطَ الّذِينَ ﴾[10]) فـ " صِراط الذين " بدل من " الصِراطَ المسْتَقِيم " بدل الشيء من

---

(6) " جاء " في الأصل .

(7) " والبدل المطابق " في الحلبي ص (95) وذكره هنا فيه خلل : لأنّه سيذكره مرّة ثانية بعد قليل .

(8) " حذراً من مذهب مَنْ لا يجيز إدخال أل على كلّ وقد استعمله الزجاجي في جمله " - انظر : شرح القطر ص (309) .

(9) انظر : شرح الكافية الشافية 3 : 1276 .

(10) سورة الفاتحة 1 : 6 ، 7 - انظر : العكبري " التبيان " 1 : 8 .

وقال اللّه تعالى : ﴿ إلى صراط العزيزِ الحميدِ اللّهِ ﴾ في قراءة الجرّ .

الثاني بدل البعض من الكلّ سواء كان ذلك البعض قليلاً أو كثيراً . (نحو : أكلتُ الرغيف ثلثه . أو نصفه . أو ثلثيه . ولا بدّ من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه . إمّا مذكور كالأمثلة أو مقدّر كقوله تعالى : ﴿ وللّه على الناس حج البيت مَنْ استطاع ﴾ أي منهم .

الشيء . (وقال اللّه تعالى : ﴿ إلى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ اللَّهِ ﴾ [11] في قراءة الجرّ) فالاسم الكريم بدل من " العزيز " [12] مطابق [13] . ولا يُقال فيه بدل كلّ [14] . ولا يحتاج هذا البدل إلى رابط يربطه بالمبدل منه لاتّحادهما .

(الثّاني بدل البعض من الكلّ) بأنْ يكون مدلول الثاني بعضاً من مدلول الأوّل (سواء كان ذلك البعض قليلاً أو كثيراً) أو مساوياً . خلافاً لمنْ زعم أنّه لا يكون إلا فيما دون النصف [15] (نحو : أكلْتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ . أو نِصْفَهُ . أو ثُلُثَيْهِ) . وَضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ (ولا بُدَّ من اتصاله بضمير يَرْجِعُ) منه (للمُبْدَل منه) ليحصلَ الربط بَيْنَهُمَا (إمّا مذكور) ذلك الضمير (كالأمثلة) المذكورة (أو مقدّر . كقوله تَعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البيتِ مَنْ اسْتَطَاعَ) إلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [16] . فَـ " مَنْ اسْتَطَاعَ " بدل بعض من النّاس والضمير العائد على المبدل منه مقدّر (أي مِنْهُم) وجعل ابن مالك اتّصاله به كثيراً لا شرطاً [17] .

---

(11) سورة إبراهيم 14 : 1 ، 2 " وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم . وحمزة والكسائي . وقرأ نافع وابن عامر : (الحميد ، اللّهُ) رفعاً " - انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (362) .

(12) " العزيز الحميد " في الحلبي ص (93) .

(13) انظر : التبيان 2 : 762 .

(14) يقول ابن مالك في شرح الكافية 3 : 1277 " للإجماع على صحة البدلية في أسماء اللّه - تعالى - " وذكر الآية السابقة في هامش (11) .

(15) وهما : الكسائي وهشام - انظر : شرح التصريح 2 : 156 .

(16) سورة آل عمران 3 : 97 - انظر : العكبري " التبيان " 1 : 281 .

(17) قال في شرح الكافية 3 : 1279 " والصحيح عدم اشتراطه . لكن وجوده أكثر من عدمه " .

الثالث : بدل الاشتمال ، نحو : أعجبني زيدٌ عملُه . ولا بدّ من اتصاله بضمير إمّا مذكور كالمثال ، أو مُقَدَّر كقوله تعالى : ﴿ قُتل أصحابُ الأخدود النّار ﴾ أي فيه .

(الثالث : بدل الاشْتِمَال) بأن يكون بَيْنَهُ وبين الأوّل مُلاَبَسَةٌ بغير الكليّة والجزئية . سواء اشتمل الأوّل على الثاني . أو بالعكس[18] . وشرطه أنْ تَبْقَى النفس[19] عند ذكر الأوّل متشوقة إليه[20] (نحو : أعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ)[21] وسُلِبَ عَمْرٌو ثَوْبُهُ . وسمّي بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه[22] . فإنَّكَ إذا قُلْتَ : أعْجَبَنِي زَيْدٌ . فَمَعْلُومٌ أنَّ ذَاتَهُ لم يكن مُعْجِباً لَكَ . فكأنّك قلت : أعْجَبَنِي شيءٌ من زَيْد . وهذا المعنى بطريق الاحْمَال شَامل للعِلْم وغيره . وهذا الوجه في التّسمية يَشْمَلُ سَائِر أقْسَام بدل الاشتمال[23] (ولا بُدَّ من اتّصاله بضمير) يَرْجِعُ إلى المبدل منه (إمّا مذكور كالمثال) المذكور (أو مقدّر كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أصْحَابُ الأخْدُود النَّارِ ﴾[24] فَـ " النَّار " بدل اشتمال من " الأخدود " [والضمير][25] العائد إليه مقدّر (أي) النّار (فيه) وقيل لا تقدير والأصل ناره ثمّ نَابت " أل " عن الضمير[26] . وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيراً لا شرطاً كبدل

---

(18) أي اشتمل الثاني على الأوّل . قال الشيخ ياسين في حاشيته على " مجيب الندا " 2 : 253 " وخرج بقوله : (بغير الكلية) بدل كل من كل وبقوله (والجزئية) بدل بعض من كلّ " .

(19) " الففس " في الحلبي ص (95) وهو خطأ .

(20) " متشوفة " في الحلبي ص (95) وهو تصحيف .

(21) " زيداً " في الأصل وهو غلط .

(22) قال الرضي " قال ابن جعفر : لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالاً عليه اجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الأوّل متشوفة إلى ذكر ثانٍ منتظرة له فيجيء الثاني ملخصاً لما أجمل في الأوّل مبيناً له " - انظر : شرح الكافية 1 : 339 - دار الكتب .

(23) انظر أقسامه في شرح التسهيل 3 : 335 .

(24) سورة البروج 85 : 4 ، 5 - انظر : العكبري " التبيان " 2 : 1280 .

(25) ساقط من الأصل .

(26) انظر : الفرّاء " معاني القرآن " 3 : 253 . والأخفش " معاني القرآن " 2 : 736 .

الرابع : البدل المباين ، وهو ثلاثة أقسام : بدل الغلط وبدل النسيان وبدل الإضراب . نحو : رأيْتُ زَيْداً الفَرَسَ ، لأنك إن أردت أن تقول رَأيْتُ الفَرسَ فغلطت فقلت : زيداً ، فهذا بدل الغلط وإن قلت : رأيتُ زيداً ثمّ لما نطقت به تذكرت أنك إنّما رأيت فرساً ، .....

البعض . ولا بدّ فيه من إمكان فهم معناه عند حَذْفِه . ومن حُسْنِ الكلام بتقدير حذفه [27] . ولأجل ذلك جُعِلَ نحو : أعجبني زَيْدٌ أخُوهُ بدل إضراب لعدم صحّة الاستغناء عنه بالأوّل . وكذلك . نحو : أسْرَجْتُ زَيْداً فَرَسَهُ . لأنّه وإن فهم معناه في الحذف فلا يَحْسُنُ استعمال مثله . وإنْ جَاءَ شيء منه حُمِلَ على الإضراب أو الغلط [28] .

(الرابع : البَدَل المُبَاين) للمبدل منه بحيث لا يَشْعُرُ بِهِ ذِكْرُ المبْدل مِنْه بِوجهٍ (وهو ثَلاثة أقْسَام : بدل الغلط) إن لم يُقْصَدْ ذِكر مَتْبُوعِه . بل سَبَق إليه اللسانُ . (وبدل النسيان) إن قُصِدَ ذكرُ متبوعه ثمّ تَبَيَّنَ فساد قصده . (وبدل الإضْرَاب) بِأنْ قُصِدَ كلٌّ مِنْهُما قصداً صحيحاً (نحو : رأيتُ زَيْداً الفَرَسَ) هذا مثال يصلح للثلاثة : (لأنَّكَ إنْ أرَدْتَ أنْ) تذكر المقصود [بالنسبة] [29] بأن (تقول) ابتداءً (رَأيْتُ الفَرَسَ . فَغَلَطْتَ) بأنْ سَبَقَ لِسَانُكَ إلى غيره (فَقُلْتَ) رَأيتُ (زَيْداً) الفَرَسَ (فهذا بَدَلُ الغَلَطِ) بالإضافة . أي بدل عمّا ذُكِرَ غَلَطاً وهو المبدل منه . لا البدل . ولهذا قالوا : بَدَلَ الغَلَطِ . ولم يقولوا : البدل الغلط . ولا يقع هذا في فصيح الكلام . (وإنْ قُلْتَ : رأيتُ زَيْداً) قاصداً الإخبار عن رؤيته [30] (ثُمّ لما نَطَقْتَ به) تبيّن لَكَ فساد ذلك القصد بِأنْ (تَذَكّرْتَ إنّما رَأيْتَ فَرَساً) .

---

(27) قاله ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " 3 : 1279 .

(28) انظر : الرضي 2 : 386 - وابن مالك " شرح الكافية الشافية" 3 : 1279 .

(29) ساقط من الأصل .

(30) " راينه " في الحلبي ص (94) .

فأبدلته منه فهذا بدل النسيان . وإن أردت الإخبار أولاً بأنّك رأيتَ زيداً ثمّ بدا لك أن تخبر بأنّك رأيت الفرس . فهذا إبدال الإضراب .

الأحسن الفرس[31] (فَأَبْدَلْتَهُ) أي لفظ الفرس (منه) أي من زَيْد (فهذا بدل النِّسْيَان) أي بدل شيء ذُكِرَ نِسْيَاناً . وهذا لا يقع أيضاً في فصيح الكلام . ومُتَعَلَّقُهُ الجَنَان[32] . وبدل الغلط مُتَعَلَّقُهُ اللسان . وكثير من النَّحويين لم يُفَرِّقُوا بينهما . وسمّوا القسمين بدل الغلط . (وإنْ أردتَ الإخبار أولاً بأنّكَ رأيتَ زيداً ثمّ بَدا لَكَ أنْ) تُضْرِبَ عَنْه من غير أنْ يَتَبَيَّن لَكَ فَسَادُه بأنْ (تُخْبِرَ بأنَّكَ رَأَيْتَ الفَرَسَ) ويكون الأوّل في حكم المسكوت عنه[33] (فهذا بدل[34] الاضراب) ويُسَمَّى أيضاً بدل البَدَاء بالدال المهملة والمدّ ؛ لأنّ المتكلّم يُخْبِر بشيء ثمّ يَبْدُو له أنْ يخبر بشيء آخر غير إبطال الأوّل . والأحسن في هذه الثلاثة أنْ يُعْطَفَ فيها التابع بـ " بَلْ " فيكون من عطف النسق . لأنّ " بَلْ " تشعر بأنّ ما قبلها ذكر عن قصد . إلاّ أنّه أضرب عنه فيخرج الكلام صَدَرَ عن كَوْنِه عن غلط أو نسيان[35] .

---

(31) (أل) للعهد والحديث عن الفرس المذكور آنفاً وليس غيره .

(32) أي العقل .

(33) " المتروك " في د . و هـ . والحلبي (94) .

(34) " ابدال " في الأصل .

(35) " صدر عن كونه " في الحلبي ص (94) وبه تكون العبارة غير صحيحة .

ومثال الفعل من الفعل قوله تعالى ﴿ ومَنْ يفعل ذلك يلقَ أثاماً يضاعف له العذاب ﴾ .

تَبْيِينٌ : ذكر بعض النحاة قسماً خامساً وهو بدل كل من بعض واحتج له بقوله :

رَحِمَ اللّهُ أعْظُمساً دَفَنُوهَا

بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[36]

فيمَنْ رواه[37] بنصب " طَلْحَةَ " على أنّه بدل من " أعْظماً " وأجيبَ بأنّه على تقدير مضاف . أي " أعْظُمَ طَلْحَة " وعلى أنّ المراد بها تَسْمِيةٌ للكلّ بالجزء . وعلى كلّ تقدير فهو من بدل الكلّ[38] . وأمّا نحو : رأيْتُ دَرَجَةَ الأسَدِ بُرْجَهُ . فهو داخل في بدل الاشتمال : لأنّ البُرْجَ عبارةٌ عن مجموع الدرجات . وكذلك قولك : نَظَرْتُ إلى القَمَرِ فَلَكَهُ . فإنّ الفَلَكَ ملابس القمر بغير الكلّيّة .

ولمّا أنّ ذكر المؤلّف أمثلة الأقسام الأربعة المتعلّقة بإبدال الاسم من الاسم . أشار إلى إبدال الفعل من الفعل بقوله (ومثال) إبدال (الفِعْل من الفعل[39] قوله تعالى ﴿ ومَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أثَاماً يُضاعَفْ لَهُ العَذَابُ ﴾[40]) فـ " يُضَاعَفْ " بدل كلّ

---

(36) من الخفيف . لعبد الله بن قيس الرقيّات يرثي بها طلحة الطلحات وهو طلحة الخزاعي . وسجستان : من بلاد المشرق وهي في خراسان .

الشاهد فيه : قوله (طلحةَ) بدل من (أعظماً) بدل كل من بعض عند بعض النحاة (وأعظماً) بعض طلحة - انظر : الحيوان 1 : 332 . ومعجم البلدان 3 : 214 . وشرح المفصّل 1 : 47 . والإنصاف 1 : 41 . والخزانة 8 : 10 . 4 : 414 .

(37) " يراه " في الحلبي ص (94) .

(38) واستشهد له السيوطي في الهمع 3 : 150 بقوله تعالى ﴿ يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جناتِ عدن ﴾ سورة مريم 19 : 60 . 61 فجنات بدل من الجنّة بدل كل من بعض .

(39) انظر : سيبويه 3 : 86 - 87 .

(40) سورة الفرقان 25 : 68 . 69 .

من " يَلْقَ " لأنّ مضاعفة العذاب هي : لُقِيُّ الآثام[41] . والفعلان مجزومان . الأوّل بالحذف . والثاني بالسكون وقد أجرى الشاطبي[42] الأقسام الأربعة في الفعل . كما مُقْتَضَى عبارة المتن[43] . فبدل الكلّ كما مثّل . وبدل البعض نحو : إنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لله يَرْحَمْكَ[44] اللهُ ، وبدل الاشتمال نحو : مَنْ يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنِ وبدلّ الغلط نحو : إنْ تَأْتِنَا تَسْأَلْنَا نُعْطِكَ[45] . وكما يُبْدل الفعل من الفعل تُبْدَلُ الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوْفَى بتأدية[46] المقصود من الأولى . نحو : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾[47] .

وقوله :

ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عَنْدَنَا[48]

واعلم أنّه إذا أُبْدِلَ اسم من اسم . وَجَب مُوَافَقَتُهُ له في واحد من أوجه الإعراب كما تقدّم . وفي واحد من التّذْكير والتأنيث . وواحد من الإفراد والتثنية والجمع في غير بدل

---

(41) قاله سيبويه 3 : 87 .

(42) مرّت ترجمته في باب الفاعل ص (185) من التحقيق .

(43) انظر : شرح التصريح 2 : 161 .

(44) " إن تصل تسجد لله يرحمك " في الحلبي ص (95) فسَجد بدل من (تصل) بدل بعض من كل .

(45) (تسألنا) بدل غلط من (تأتنا) .

(46) " المعنى المقصود " في الحلبي ص (95) .

(47) سورة الشعراء 26 : 132 ، 133 - قال العكبري في " التبيان " 2 : 999 " قوله تعالى (أمدّكم بأنعام) هذه الجملة مفسّرة لما قبلها . ولا موضع لها من الإعراب " .

(48) من الطويل . بلا نسبة . والبيت (أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا ** وإلاّ فكن في السرّ والجهر مسلما) . الشاهد فيه : قوله (لا تقيمنّ) جاءت بدل اشتمال من جملة (ارحل) . والثانية أظهر في إفادة المقصود - انظر : المغني 2 : 557 . والمقاصد النحوية 4 : 200 . وشرح شواهد المغني 2 : 839 . والخزانة 5 : 207 .

ويجوز إبدال النكرة من المعرفة نحو : ﴿ يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ .

البعض[49] . ما لم يَمْنَع مانع[50] . ولا يجب موافقته له في التعريف والتنكير والإظهار والإضمار . فيجوز إبدال المعرفة من المعرفة كما تقدّم . ومن النكرة نحو ﴿ صِرَاط مُسْتَقِيم صِرَاطِ اللَّهِ ﴾[51] . والنكرة من النكرة نحو : ﴿ مَفَازاً حَدَائِقَ ﴾[52] . (ويجوز إبدال النكرة من المعرفة . نحو : ﴿ يَسْئَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[53] فهذه أربعة أقسام . والبدل أربعة أيضاً في أربعة بستة عشر[54] .

ويجوز إبدال الظاهر من الظاهر [كما مرّ][55] . والمضمر من المضمر الموافق له . نحو : رَأَيْتُكَ[56] إيَّاكَ . ومن الظاهر : كرأيْتُ زَيْداً إيّاه . وخَالَفَ في ذلك ابن مالك فمنع وقوع الضمير بدلاً . فَإن وقع في الكلام[57] ما يُوهم الثَّاني . فهو توكيد . أو الثالث فَمِنْ وضع النحويين . وإبدال الظاهر من المضمر[58] . نحو : ضَرَبْتُهُ زيداً . نعم لا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ من ضَمِير حَاضِر [بدل كلٍّ][59] إلاّ إذا أفَادَ الإحَاطة نحو : ﴿ تَكُونُ [لَنَا عِيْداً][60] لأوَّلِنَا وآخِرِنَا ﴾[61] فهذه أقسام أربعة أيضاً مع الأقسام الأرْبَعة للبدل تَصِيرُ سِتَّةَ عَشَرَ على ما عَرَفْتَ وأمثلة جميع ذلك ظاهِرَةٌ لِمَن تَأمَّلَ .

---

(49) ولو وافق المبدل المبدل منه في الإفراد أو التثنية أو الجمع لم يكن بدل بعض من كل . لأنّه جزء أو بعض من الكل .

(50) وذلك إذا كان أحدهما مصدراً نحو قوله تعالى ﴿ مفازاً حدائق ﴾ . أو قصد بأحدهما التفصيل نحو : سافرت رحلتين . رحلة في الصيف . ورحلة في الشتاء .

(51) سورة الشورى 42 : 52 ، 53 - وانظر : سيبويه 2 : 9 .

(52) سورة النبأ 78 : 31 ، 32 ﴿ إن للمتقين مفازاً * حدائق وأعنابا ﴾ .

(53) سورة البقرة 2 : 217 - قال العكبري في " التبيان " 1 : 174 " هو بدل في الشهر بدل اشتمال " .

(54) أي أنّ لكلّ قسم من أقسام البدل الأربعة - أربعة أقسام - انظر : الرضي " شرح الكافية " 1 : 340 .

(55) أمّا ابدال المظهر من المضمر فهو قبيح عند سيبويه 2 : 378 نحو : فَعَلْتُ عبدُاللّه . إلا إذا أكّدته نحو : جئتم الصغير والكبير - انظر : ابن مالك " شرح الكافية " 3 : 1282 .

(56) " رأيتسك " في الحلبي (95) وهو غلط .

(57) " غيرهما " في الأصل والعبارة بهاغير مستقرّة - انظر : " شرح التسهيل 3 : 332 وقصد بوضع النحويين : أي لم يُسمع من العرب .

(58) انظر : شرح التسهيل 3 : 334 قال " لتنزله منزله التوكيد بكلّ " .

(59) ليس في الأصل و (د) .

(60) ساقط من الأصل .

(61) سورة المائدة 5 : 114 ﴿ ربّنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً ﴾ فلأولنا وآخرنا بدل من الضمير في (لنا) .

بَابُ الأسْمَاءِ العَامِلةِ عَمَلَ الفِعْل

اعلم أنّ أصل العمل للأفعال . ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة : الأوّل المصدر بشرط أن يحلّ .....

(بَابُ الأسْمَاءِ العَامِلةِ عَمَلَ الفِعْل)

(اعْلَمْ أنَّ أصلَ العمل للأفعال) وما عَمِلَ من الأسماء فَلِشِبْهِهِ بالفعل (ويَعْمَلُ عَمَلَ الفعل من الأسماء سبعة)[1] : المصدر . واسم الفَاعل . وأمثلة المُبَالغة . واسم المفْعُول . والصِفَة المشبّهة . واسم التَفْضِيل . واسم الفِعْل . وإنّما لم يتعرّض لاسم المصدر[2] : لندرة إعماله[3] . بل مَنَعَ البصريون إعماله نظراً لأنّ أصْلَ وَضْعِه لِغَير المصدر وأوّلوا ما أوهم[4] ذلك . ولا الظرف والمجرور المعتمدين : للاختلاف في إعمالها[5] .

(الأوّل) منها : (المَصْدَرُ) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل[6] . وبدأ به : لأنّه أصل الفعل في الاشْتِقَاق . ولأنّه يَعْمَلُ عَمَلَ فعله ماضياً وغيره . فَيُرفَع الفَاعل ويَنْصب المفعول لكن بِشَرْطَين : وجودي وعدمي . أشار إلى الأوّل بقوله (بشرط أن يحلّ

---

(1) زاد ابن هشام في الشذور ص (357) اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فصارت عشرة .

(2) المراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث كالكلام والثواب . وإنّما يُعمله الكوفي والبغدادي " - انظر : شرح الشذور ص (384) .

(3) " استعماله " في الأصل .

(4) قال في شرح الشذور ص (387) : " ومَنَع ذلك البصريون : فَأضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها .

(5) انظر : شرح الشذور ص (383) .

(6) انظر : أوضح المسالك 3 : 200 .

محلّه فعل مع أنْ . أو مع ما نحو : يعجبني ضربك زيداً . أي أنْ تضرب زيداً ، ونحو : يعجبني ضربك زيداً . أي ما تضربه . .....

محلّه فِعْلٌ مع أنْ) المصدريّة . إنْ أُريدَ [به][7] المضيّ . أو الاستقبال (أو) فِعْلٌ (مع مَا) المصدريّة إنْ أريد به الحال . فالأوّل (نحو : يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْداً) غَداً أو أمْسِ[8] . والتقدير (أيْ أنْ تَضْرِبَ زيْداً) غَداً أو أنْ ضَرَبْتَهُ أمْسِ (و) الثاني (نحو : يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْداً) الآن . والتقدير (أي مَا تَضْرِبُهُ) الآن . فَإنْ لم يَحل محلّه ذلك . أو حَلَّ محلّه الفعلُ وحدَهُ امْتَنَعَ إعْمَالُهُ . فَلا يصحُّ نصب " زَيْداً " بـ " ضَرْباً " في نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً زَيْداً . ولا في نحو : ضَرْباً زَيْداً . خلافاً لابن مالك في الثاني[9] . ووجه ما ذهب إليه أنّ المصدر لمّا صَارَ بَدلاً من الفعل قَام مقامه . وأمّا الشرط العَدَمِي فهو أنْ لا يكون المصدر مصغراً . فلا يُقال : أعْجَبَنِي ضُرَيْبُكَ زَيْداً . ولا مُضْمَراً . فلا يُقال : ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ وهو عَمْراً . قَبِيحٌ . ولا محدوداً بالتاء فلا يُقال : أعْجَبَنِي ضَرْبَتُكَ . أو ضَرْبَتَاكَ . أو ضَرَبَاتُكَ زَيْداً .[10] ولا مَوْصُوفاً قَبْلَ العمل . فلا يُقال : أعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْداً . ولا مفصولاً من معموله بأجْنَبِي . فلا يُقال إنّ ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾[11] معمول لـ " رَجْعِهِ " للفصل بينهما بالخبر[12] . ولا مُؤخّراً عن مَعْمُوله[13] . فلا يُقال : أعْجَبَنِي زَيْداً ضَرْبُكَ .

---

(7) ليس في الأصل .

(8) " أمس الآن " في الحلبي ص (95) وهو غلط .

(9) انظر : شرح الكافية الشافية 2 : 1012 .

(10) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية 2 : 1014 " لأنّ دخول التاء عليه دالة على المرّة يجعله بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال " .

(11) سورة الطارق 86 : 9 ﴿ إنّه على رجعه لقادر * يوم تبلى السرائر ﴾ .

(12) وهو " لقادر " .

(13) " وإلاّ مُؤخّراً " في الأصل وهو غلط . إن المصدر في عمله فرع على الفعل والفرع لا يعمل عمل الأصل بالكامل .

وهو ثلاثة أقسام : مضاف ومنوّن ومقرون بأل . فإعماله مضافاً أكثر من إعمال القسمين كالمثالين . وكقوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾ . وعمله منوناً أقيس .....

(وهو ثَلاثةُ أقْسَام : مُضَاف) لما بَعْده . (ومُنَوَّنٌ) أي : مُجرّدٌ من أل والإضَافة . (ومقرون بأل) . وعلى كلِّ حال هُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْله إذا وُجِدَ شَرْطُ العَمل . (فَإعْمَالُهُ مُضَافاً)[14] إلى الفاعل مع ذِكْر المفْعُول وتركه . أو إلى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلامهم (من إعمال القِسْمَين) الباقيين[15] . وإضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول : لأنّ نِسْبَة الحدث لمن وُجِدَ منه أظهر من نِسْبته لمن وَقَعَ عليه (كالمثالين) المتقدّمين في المتن (وكقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾[16]) أي : لَوْلاَ أنْ يَدْفَعَ اللَّهُ النَّاسَ . أو أنْ دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ[17] ومن إضافته إلى المفعول قوله تعالى : ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾[18] وقوله ﴿ حِجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إلَيه سَبِيلاً ﴾[19] وقد يُضَافُ إلى الظرف تَوسعاً . فَيعمل فيما بعده الرفعَ . والنَّصبَ[20] . نحو : عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ يَومِ الجُمْعَةِ زَيْدٍ عمراً . (وعَمَلُهُ) حالة كونه (مُنَوناً أقيس)

---

(14) انظر : سيبويه 1 : 190 .

(15) وهما المنون والمقرون بأل .

(16) سورة البقرة 2 : 251 .

(17) انظر : العكبري " التبيان " 1 : 200 .

(18) سورة فصّلت 41 : 49 .

(19) " وقوله - عليه الصلاة والسلام - وحج البيت ... " في د . و هـ . والحلبي ص (96) وفي الأصل الآية 97 من سورة آل عمران - انظر : العكبري " التبيان 1 : 281 .

(20) لأنه سوف يكون كالمنّون - انظر : سيبويه 1 : 193 .

نحو : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾ وعمله مقروناً بأل شاذ . .....

كقوله :

ضـــعيف النكايـــة أعـــداءه

من عمله مضـــافاً . أو مقروناً بأل لأنّه حينئذٍ يَقْوَى شَبَهُهُ بالفعـــل : لكونه نكـــرة (نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾[21]) فـ " إطْعَامٌ " مصدر منوّن فاعله محذوف و " يَتِيماً " مفعولـــه[22] . والتقدير : أو إطْعَامُهُ يَتِيماً . (وعَمَلُهُ) حالةَ كونه (مَقْرُوناً بـأل شَاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقْتِرانه بأل[23] . وكان يَنْبَغِي أنْ لا تدخل عليـه أل : لأنّه ما أوّلَ بأنْ والفعل . وأل لا تدخل عليهما . لكن لـمّا صار على صورة الاسم سَاغَ ذلك (كقوله :

ضَـــعِيـــفُ النَّكَـــايَـــةِ أعْـــدَاءَهُ)

يَخَـــالُ الفِـــرَارَ يُرَاخِـــي الأجَـــلْ[24]

فـ " النَّكَايةِ " مصدر مَقْرُون بأل . وفاعله محذوف و " أعْداءَهُ " مفعوله والتقدير : ضَعِيفٌ نِكَايَتِـــهِ أعْدَاءَهُ . واعترض بأنّ الإضـــافة كالتَّعريف بأل . فَهَلاَّ بَعُد[25] مَعَها المصـــدر عن الفعل . وأجيب بأنّها متأخرة عنه . فهو قبلها وَاقِعٌ مَوْقِعَ الفعل بخلاف المقرون بأل .

---

(21) سورة البلد 90 : 14 ، 15 .

(22) انظر : العكبري " التبيان " 2 : 1289 . والتقدير عند الكوفيين (يطعم يتيماً) وانظر : الهمع 3 : 47 - شمس الدين .

(23) قال سيبويه 1 : 192 " وتقول : عجبت من الضرب زيداً . كما قلت : عجبت من الضارب زيداً . يكون الألف واللام بمنزلة التنوين " - قال السيوطي في الهمع 3 : 48 " وأنكره كثيرون " - شمس الدين .

(24) من المتقارب . بلا نسبة . النكاية : مصدر نكيت أي أثرت . ويراخي الأجل : يبعده ويطيله - انظر : الكتاب 1 : 192 . وشرح أبيات سيبويه 1 : 394 . وشرح المفصّل 6 : 59 وشرح التصريح 2 : 63 .

(25) " بد " في الأصل وهو غلط .

والثاني اسم الفاعل كضارب . ومكرم فإن كان بأل عمل مطلقاً . نحو : هذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً . .....

واعلم أن ما أضيف إليه المصدر . إنْ كان فاعلاً فهو مَجْرُورُ اللفظ . مَرفُوعُ المحلّ . وإن كان مفعولاً فهو مجرور اللفظ منصوب المحلّ . إذا علمت ذلك فَلَكَ في تَابع الفاعل الجرّ حملاً على اللفظ . والرفع حملاً على المحلّ . نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ الظَرِيفِ . بالجرّ . أو الظَرِيفُ بالرفع . وفي تابع المفعول الجرّ أيضاً على اللفظ . والنّصب على المحلّ . نحو : عَجِبْتُ مِن أكْلِ اللَّحْمِ والخُبْزِ . بالجرّ . وإن شئت . و " الخبزَ " بالنّصب إنْ قَدَّرْتَ المصدر بأنْ والفعل .

(والثاني) من الأسماء التي تَعْمل عَمَلَ الفعل (اسم الفَاعِل) ولو مُثَنًّى أو مجموعاً . وهو ما اشْتُقَّ من مَصْدَرِ فعل لمن قَامَ بِهِ على مَعْنَى الحَدَث [26] . وصِيغَتُه من مَصْدَر الثلاثي على وزن فَاعِل (كضَارِب) وعَامِل وشَاكِر . ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بِوَضْعِ ميم مَضْمُومةٍ مَوْضِعَ حرف المضارعة . وكَسْر مَا قَبْلَ الآخر كـ " مُدَحْرِجٌ " (ومُكْرِمُ) ومُسْتَخْرِجُ . ويَعْمل عملَ فعله [27] لازماً ومتعدّياً (فإنْ كان) مقروناً (بأل عمل مطلقاً) [28] أي سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال . وسواء اعْتَمد أم لم يَعْتَمِد (نحو : هَذَا الضَارِبُ زيداً أمْسِ أو الآن أوْ غداً) [29] لأنّه حينئذٍ صِلَةٌ للموصول .

---

(26) " الحدوث " في الحلبي ص (96) - وانظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 413 .

(27) انظر : سيبويه 1 : 21 .

(28) انظر : سيبويه 1 : 181 - 182 .

(29) يقول سيبويه 1 : 181 " فصار في معنى : هذا الذي ضَرَبَ زيداً " .

وإن كان مجرداً من أل عَمِلَ بشرطين : كونه للحال . أو الاستقبال . واعتماده على نفي أو استفهام . أو مُخْبر عنه . أو موصوف . نحو : ما ضارب زيد عمراً . وأضارب زيد عمراً . وزيد ضارب عمراً . ومررت برجل ضارب عمراً .

فهو فعل بحسب المعْنَى وإنْ كان اسماً بحسب الصورة . ومن ثمّ جاز عطف الفعل عليه[30] . (وإنْ كَانَ مُجرداً من ألْ عَمِلَ) عمل فعله (بِشَرطين) : أحدهما (كَوْنُه للحال) أي : بمعنى الحال حقيقةً أو حكاية (أو الاستقبال) أي : بمعناه لا بمعنى الماضي (و) ثانيهما (اعتماده) ولو تقديراً (على) واحد من أمور خمسة (نفي أو استفْهام أو مُخْبَر عنه) في الحال أو في الأصل[31] (أو موصوف) أو ذي حَالٍ (نحو : ما ضَارِبٌ زَيدٌ عمراً) الآن أو غداً مثال اعتماده على نفي (و) نحو (أضَارِبٌ زَيْدٌ عمراً) الآنَ أو غداً . مثال اعتماده على الاستفهام (و) نحو (زَيْدٌ ضَارِبٌ عمراً) الآن أو غداً . مثال اعتماده على المخبر عنه . (و) نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عمراً) الآن أو غداً . مثال اعتماده على الموصوف[32] . ومثال ما اعتمد على [ذي حالٍ . نحو : جَاء زيدٌ ضَارباً عَمراً الآن أو غداً . ومثال ما اعتمد على][33] مقدّر . نحو : مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أم مُكْرِمُهُ . أي : أمُهِينٌ . ونحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾[34] أي : صِنْفٌ[35] . ونحو : ياطَالِعاً جَبَلاً . أي : يا رَجُلاً . ومحلّ إعْمَال اسم الفاعل إذا لَمْ يُصَغَّرْ . ولم يُوصف . فإنْ صُغِّرَ

---

(30) انظر : سيبويه 1 : 182 " هذا الضاربُ زيداً الرجلَ . لا يكون فيه إلا النصب " .

(31) نحو : ظننتُ زيداً ضارباً عمراً الآنَ أو غداً .

(32) ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 1028 .

(33) ساقط من الأصل و (د) لانتقال نظر الناسخ .

(34) سورة النحل 16 : 69 ﴿ يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه ﴾ - وانظر : سورة فاطر 35 : 28 أيضاً .

(35) انظر : شرح الكافية الشافية 2 : 1030 ومثله قول الأعشى : (كناطحٍ صخرةً يوماً ليوهنها) .

أو وصف[36] لم يعمل : لِـمُبَايَنَتِـه الفعل حينئذٍ . وإنّـما اشترط في المجرّد من أل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال : لأنّه حينئذٍ يشبه المضارع في مَعْنَاه . كما أشبهه في لفظه بجريانه عليه في الحركات والسكنات واعتماده على ما ذُكِر لِتَقْوَى مُشَابَهَتُهُ لَه : لأنّ كلاً منهما يُقَرِّبه منه . ثمّ الشّرطان المذكوران مُعْتَبَرانِ لِعَمَلِهِ في المنصوب كما في المغني[37] وإذا وجدا لا يتعيّن عمله بل يجوز اضافته إلى مفعوله الذي يليه حَقِيقاً[38] . نحو : هَذا ضَارِبُ زَيْدٍ الآنَ أو غَداً بخفض " زَيْد " بالإضافة . وإنْ شِئتَ نصبته وقد جَرَى بالوجهين . نحو : ﴿ إنَّ اللَّهَ بَالِغُ أمْرَهُ ﴾[39] فإذا اقتضى مفعولاً آخر تَعيّنَ نصبه . نحو : أنْتَ كَاسٍ زيداً ثوباً الآن أو غداً . وقد أفْهَمَ كلام المؤلّف - رحمه اللّه - أنَّ اسم الفَاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يَعْتَمِد لم يَعْمل . [بل][40] يجب اضافته لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي ، فهو مُشَبَّهٌ[41] له مَعْنًى لا لفظاً . فإن كان له معمول آخر غير ما أضيف إسم الفاعل إلَيه . وجب نَصْبُهُ بفعل مقدّر . نحو : زَيْدٌ مُعْطٍ خالداً[42] درهماً أمْسِ . فَدِرْهماً منصوب بأعْطَى المقدّر . كأنّه لـمّا قيل : زَيْدٌ مُعْطٍ خَالِداً[43] . قيل : مَا أعْطَاهُ . فقيل : دِرْهَماً . أي : أعْطَاهُ دِرْهَماً .

---

(36) نحو : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً - وأجاز إعماله الكوفيون والكسائي عدا الفرّاء - انظر : الارتشاف 3 : 182 .

(37) لم أجده في المغني .

(38) " تخفيفاً " في الحلبي ص (96) وهو خطأ .

(39) سورة الطلاق 65 : 3 .

(40) ليس في الأصل .

(41) " مشبهه " في الحلبي ص (97) وهو خطأ .

(42) " خالد " في الحبي ص (97) .

(43) " خالد " في الحلبي ص (97) .

الثالث : أمثلة المبالغة وهي ما كان على وزن فعّـــال . أو مفعُـــول . أو مِفعَال . أو فَعِيل . أو فعل . وهي كاسم الفاعل . فما كان صلة لأل عمل مطلقاً نحو : جاء الضراب زيداً . وإن كان مجرداً منها عمل بالشرطين نحو : ما ضرّاب زيد عمراً .

(الثالثُ) من الأسماء التي تعمل عَمَلَ الفعل (أمْثَلَةَ المُبَالَغة) ولو مُثَنَّاة أو مجموعة (وهو ما) حُوِّلَ للمُبَالَغَة والتكثير[44] في الفِعل من اسم فاعل . بتَغيير صيغته إلى صيغة أخرى . بأن (كان على وزن فَعَّال) بتشديد العَين (أو فُعُول) بضمّ العين (أو مِفْعَال) بكسر الميم (أو فَعِيل أو فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين (وهي كاسم الفاعل) في العمل . وشروط عمله . حَتَّى عدم التصغير والوصف (فما كان) منها (صلة لأل) بأن كان مقروناً بها (عَمِلَ مطلقاً) أي ماضياً أو حالاً . أو استقبالاً[45] . اعتمد . أو لا (نحو : جَاءَ الضَّرَّابُ) أو الضَّرُوبُ أو المِضْرابُ (زيداً) أمْسِ . أو الآنَ أوغداً (وإنْ كان) الأنسب وما كان (مجرداً منها) أي من أل (عمل بالشرطين) السَّابقين في اسم الفاعل : عدم المضي والاعتماد[46] . ولو تقديراً على واحد ممّا مرّ (نحو : ما ضَرَّابُ زَيدٌ عَمراً) وحُكِيَ : أمّا العَسَلَ فَأنَا شَرَّابُ[47] . وإنّه لَمِنْحَارٌ بَوائِكَها[48] . وقال بعضهم : إنّ اللّه غَفُورٌ ذَنْبَ العَاصِينَ . وإنَّ اللّه سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ[49] . وقال الشاعر :

---

(44) " والتكسير " في الحلبي (97) وهو غلط .

(45) " استقبالاً " في الأصل خطأ .

(46) وعند سيبويه فإنّ صيغ المبالغة لا تعمل إلا عند قصد المبالغة بها ولم يمثّل لذلك - انظر : الكتاب 1 : 117 .

(47) نقله سيبويه 1 : 111 .

(48) انظر : سيبويه 1 : 112 وفي لسان العرب 5 : 197 (نحر) " ومن كلام العرب : إنّه لَمِنْحَارٌ بَوائِكَها أي : ينحر سِمان الإبل " .

(49) انظر : ابن هشام " شرح الشذور " ص (369) .

حَـــذِرٌ أمُـــوراً لا تَضِـيـــرُ وآمِـــنٌ

مـا لَيْـسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأقْـــدارِ [50]

ويَجْري في هذه الأمثلة ما قَدَّمْنَاه في اسم الفاعل . من أنّ وجود الشرطين لا يُوجِبَان عَمَله . فتجوز [51] إضافتها إلى مفعولها . وإنّما عملت مع فوات المشابهة اللفظيّة للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى . فقامت مقامها . وعدّها قسماً ثالثاً على تقدير ان تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل [52] .

(الرابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفْعُول) ولو مُثَنّى أو مجموعاً . وهو ما اشْتُقَّ من مصدر فعل لمن وَقَعَ عَلَيه [53] . وصِيغَتُهُ من الثُلاثي المجرّد على وزن مَفْعُول (نحو : مَضْرُوب) ومَأكُول ومَشْرُوب . ومن غيره على صيغة المضارع المجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مَضْمُومةً . وفتح ما قبل آخره [54] . نحو : مُدَحْرَج (ومُكْرَم) ومُسْتَخْرَج (ويَعْمَلُ عَمَلَ الفعل المبني للمفعول) فَيَرْفَعُ المفْعُول لِقيامه مَقَام الفَاعل . فإنْ كان من [مُتَعَدٍ] [55] لاثْنَين أو ثَلاثَة رَفَعَ واحداً ونَصَبَ مَاسِواه [56] . (وشرط عمله كاسم الفاعل) أي كشرطه . فإنْ كان صِلَةَ أل عَمِلَ مطلقاً (نحو : جَاءَ المضْرُوبُ عَبْدُهُ) أمْسِ

---

(50) من الكامل . لأبان اللاحقي . وهو يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة . وإنه يحذر ممّا لا ينبغي ويأمن ما لا يصح أن يؤمن .

الشاهد فيه : قوله (حذِرٌ أموراً) حيث عملت صيغة المبالغة (حذِرٌ) عمل اسم الفاعل في الذي بعدها فنصبته مفعولاً به . ويقال إن هذا البيت مصنوع - انظر : الكتاب 1 : 113 . وشرح أبيات سيبويه 1 : 409 . والمقتضب 2 : 116 ولسان العرب 4 : 176 (حذر) والمقاصد النحوية 3 : 543 . والخزانة 8 : 169 .

(51) " فيجب " في الأصل فقط . والصواب الجواز . كما في بيت الشعر في الهامش (50) .

(52) " اسم الفعل " في الحلبي فقط (97) .

(53) انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 427 .

(54) انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 427 .

(55) ساقط من الأصل .

(56) نحو : خالدٌ مُعْطٍ علياً ثوباً .

أو الآن أو غداً . فـ " عَبْدُهُ " مرفوع باسم المفعول . كما ترفعه بالفعل المبني للمفعول إذا قلت : زَيْدٌ ضُرِبَ عَبْدُهُ . وإن كان مجرداً من أل عَمِلَ بشرط عدم المضي[57] والاعتماد على واحد ممّا سبق . ولو تقديراً (و) ذلك نحو : (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ) الآن أو غداً (فَعَبْدُهُ) مرفوع [باسم المفعول : لأنّه (نائب الفاعل في المثالين) ونحو : هَذَا مُعْطًى أَبُوهُ درهماً الآن][58] أو غداً . كما تقول يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهماً . ويجوز لك أنْ تحوّل إسناده عن مرفوعة إلى ضمير موصوفه . ثمّ تضيفه إلى مرفوعه مَعْنًى . أو تنصبه لأنّه صار فضلة . تقول : زَيْدٌ مَضْرُوبُ العَبْدِ[59] . بخفض " العَبْدِ " أو نصبه : لأنّك أسندتَ اسم المفعول إلى ضمير زيد . وهو حينئذ جَارٍ مجرى الصفة المشبّهة[60] .

(الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد)[61] من حيث إنّها تُثَنّى وتُجمع وتذكّر وتُؤنّث كاسم الفاعل . ولهذا عَمِلَتْ عمله[62] . وإن كان الأصل أن لا تعمل النّصب : لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت .

---

(57) أي : أن يكون حالاً أو استقبالاً وأن يعتمد على استفهام أو نفي .

(58) ساقط من الأصل .

(59) انظر : اسم المفعول في " أوضح المسالك " 3 : 232 .

(60) كأنّك قلت أولاً : (زيدٌ مضروبٌ عَبْدُهُ) ثم قلت : زيد مضروبُ العبدِ .

(61) انظر : حاشية الصبّان 2 : 302 قال : " قوله (من) أي من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة .

(62) قال سيبويه 1 : 194 " فإنّما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه . وما تعمل فيه معلوم " .

كحسن وظريف .

ولمعمولها ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية . نحو : مررت برجل حسن وجهه ، وظريف لفظَه . والنصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة . نحو : مررت برجل حسن الوجه ، أو .....

ولكونها مأخوذة من فعل قاصر[63] . واقتصرت على واحد : لأنّه أقل درجات التعدّي . ويُشْتَرَطُ لصحّة عملها إذا تجرّدت الاعتماد على واحد ممّا سبق . لا الحال أو الاستقبال : لأنّها بمعنى الثبوت . فلا معنى لاشتراطه . لأنّ ما لا يدلّ على حدث لا تعلّق له بالزمان . والمراد بها ما اشْتُقّ من مصدر فعل لازم لمَنْ قَامَ به على[64] معنى الثبوت[65] (كحَسَن وظَرِيف) فإنّ كلاً منهما صِفَةٌ مُشْتَقّةٌ لمَنَ قام به الفعل على الثبوت . إذ معنى : زَيْدٌ حَسَنٌ ثبوت الحُسْنِ له . واستمراره في سائر أوقات وجوده . لا أنّه متجدد . وحادث . فإذا أريد الحدوث حوّلت إلى بناء اسم الفاعل . أو قيل : حَاسِن . وعلى هذا القياس فَرِحَ وفَارِح وجَزِعَ وجَازِع .

(ولمعمولها ثلاث حالات) لا يخلو عن إحداها : الأولى (الرفع) له إمّا (على الفاعليّة . نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ . وظَرِيفٍ لَفْظُهُ) أو على البدليّة من الضمير فيها . بعد تحويل اسنادها إليه[66] (و) الثانية : (النَصب) إمّا (على التشبيه بالمفعول) به (إنْ كان معرفةً) بأل أو بالإضافة (نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهَ . أو

---

(63) أي : لازم .

(64) تختص الصفة المشبهة بالحال الدائم أي الماضي المستمر إلى زمن الحال . فلا تكون للماضي المنقطع ولا للمستقبل .

(65) " على حدث لا .... قام به على " ساقط من (د) .

(66) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 1054 .

(67) وهذا قول الفارسي - انظر : " أوضح المسالك " 3 : 249 أي بدل بعض من كلّ . وقال في " شرح القطر " ص (280) " وخرّج عليه قوله تعالى (جنّاتِ عدنٍ مفتحةٌ لهم الأبواب) فقدّر في (مفتحة) ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل . وقدّر (الأبواب) مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كلّ " .

حسن وجهه . وعلى التمييز إن كان نكرة نحو : مررت برجل حسن وجهاً . وبالجر على الاضافة . نحو : مررت برجل حسن الوجه .

حَسَنٍ وَجْهَهُ . و) عليه[68] . أو (على التَّمْييز إنْ كَانَ نكرةً . نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً . و) الثالثة (الجرّ على الإضَافة) بالمضاف (نحو : مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ) إلاّ إذا كانت الصفة بأل . وهو عارٍ عنها فلا تجرّه . فلا يُقال زَيْدٌ الحَسَن وَجْهٍ[69] ولا زَيْدٌ الحَسَنُ وَجْهِ أبيهِ . ولا زَيْدٌ الحَسَنُ وَجْهٍ . ولا زَيْدُ الحَسَنُ وَجْهِ أبٍ بالجرّ في شيء منها : لامتناع إضافة ما فيه أل إلى شيء من ذلك . والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بَصْريّ . وذهب الكوفيّ إلى أنّ النصب على التمييز في الجميع . لأنّه يجوز تعريفه . واعلم أنّ مسائل الصفة مع قَطع النظر عن أمور لا تزيد في العمل ولاَ تنْقُصُ منه كإفرادها وتَثْنيتها وجمعها . وتذكيرها وتأنيثها . سِتٌّ وثلاثون مسألة : لأنّ الصفة إمّا نكرة أو معرفة وعلى كلٍّ إمّا رافعة . أو ناصبة . أو جَارّة . فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها في كلّ واحد منها إمّا بأل أو مضاف لما هي فيه . أو للضمير أو للمضاف للضمير . أو مجرّد من أل والإضافة . أو مُضاف للمجرّد منهما فهذه أيضاً ستة . وإذا ضربت ستة في ستة كان المجموع ستاً وثلاثين يمتنع منها الأربع التي أشرنا إليها بالاستثناء[70] . والبقيّة جائزة وإن تَفَاوتتْ في الحسن والقبح [وقد أنهى بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة][71] ومائتين وست

---

(68) أي وعلى التشبيه بالمفعول به أيضاً .

(69) " وجهه " في الحلبي ص (98) .

(70) انظر : السطر الثالث والرابع والخامس من هذه الصفحة .

(71) ليس في الأصل ولا في (د) .

ولا يتقدّم معمول هذه الصفة عليها . ولا بدّ من اتّصاله بضمير الموصوف إمّا لَفْظاً كما في : زَيْدٌ حَسن وجهه . أو معنى . نحو : مررت برجلٍ حسن الوجه .

السادس اسم التفضيل . .....

وخمسين صورة . فليطلب من المطوّلات[72] . (ولا يَتَقدم مَعْمُول) هذه (الصفة) الذي هو فرع الفعل في العمل . فَقَصُرَتْ عنه فَلَمْ تعملْ في مُتقدّم[73] . فلا يُقال زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ . وبهذا فارقت اسم الفاعل[74] . (و) من وجوه الافتراق أيضاً أنّ معمولها لا يكون أجنبياً . بل (لا بدّ من اتصاله بضمير الموصوف إمّا لفظاً . كما في : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ . أو معنى . نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهِ) أي منه . فلا يُقال زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْراً . كما يقال زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً : لأنّ الصفة لازمةٌ وقد جَرَتْ على الاسم فلا تقتضي حينئذٍ إلا ضميره . أو سببيّة كما في اسم الفاعل القاصر : كمَرَرْتُ بِزَيْدٍ القَائِمِ أو القَائِمِ أَبُوهُ . وممّا استأثرت[75] به أيضاً أنّها للحال الدائم . أي الماضي المستمر إلى زمن الحال دون المنقطع . ودون المستقبل[76] .

(السادس) من الأسماء العَاملة عمل الفعل (اسم التَّفْضِيل) وهو : الوَصْفُ المَبْنِي على أَفْعَل لِزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتقّ . هو منه فدخل في ذلك " خَيْر و شَرٌّ " لكونهما في الأصل على " أَخْيَرَ وأَشَرّ " . فَخُفِفَا بالحذف لكثرة

---

(72) لم أجد من المطولات التي بين يدي مَنْ يعرض كلّ هذه الوجوه !! - وانظر ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 1060 - 1073 .

(73) انظر : سيبويه 1 : 205 قال " لأنّها ليست كالفاعل " أي كاسم الفاعل .

(74) يجوز في اسم الفاعل نحو : زيداً أنا ضَارِبُهُ .

(75) " امتازت " في الحلبي ص (98) .

(76) انظر : أوضح المسالك 3 : 248 .

نحو : أكرم وأفضل . ولا ينصب المفعول به اتفاقاً . ولا يرفع الظاهر . .....

الاستعمال . ولا يُبنى إلاّ من فعل ثلاثي مجرّد ليس بلون ولا عيب[77] . سواءٌ كان ذلك الفعل لازماً (نحو : أكَرَمَ وأفْضَلَ) أو متعدّياً كأعْلَمَ وأضْرَبَ (ولا يَنْصِبُ) المفعولَ له . ولا مَعَه . ولا المفعولَ المطلق . ولا (المفعولَ بِهِ اتفاقاً)[78] ؛ لأنّه التَحَقَ بأفعال الغريزة[79] . فلا يقال : زَيْدٌ أشْرَبُ النَّاسِ لَبناً . وإنّما يصل إليه بالحرف[80] . فإن كان من متعدٍ لاثْنَين نَصَبَ الآخِرَ بفعل مقدّر[81] . نحو : زَيْدٌ أكْسَى النَّاسِ الفُقَرَاءَ الثِيَابَ . أي : يَكْسُوهُم الثِيَابَ . وأمّا قوله تعالى : ﴿ إنَّ رَبَّكَ هُوَ أعْلَمُ مَنْ يَضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾[82] فهو منصوب بفعل محذوف دلّ عليه " أعلم " أي : يَعْلَمُ المضِلّينَ . ودعوى المؤلّف - رحمه الله - الاتّفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر[83] وفيه نظر بيّناه في شرحنا عليه[84] . ويَرْفَعُ الفَاعِل إذا كان ضميراً مستتراً . نحو زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْكَ (ولا يرفع) غالباً الفاعل (الظاهر) ولا ضميراً مُنْفَصِلاً . فلا

---

(77) انظر : الرضي " شرح الكافية " 2 : 449 قال : لأن منهما - أي اللون والعيب - أفعل لغيره .. نحو : هو أشدّ منه استخراجاً وبياضاً وعمًى . ... " وقال " إنّما لم يبن من باب الألوان والعيوب لأنّه جاء منهما أفعل من غير اعتبار الزيادة على غيره ... لو قلت : زيد الأسود على أنّه للتفضيل لم يعلم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد ... وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة فإنّ الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو : فلان أبلد من فلان وأجهل منه " .

(78) انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 464 . وابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 11414 .

(79) " الغريزة " في الحلبي ص (98) وهو خطأ . والصواب الغريزة وهي الأكل والشرب .

(80) نحو : عمرٌو أضْرَبَ مِنْكَ لزيد . قال الرضي 3 : 464 " وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل " .

(81) هذا عند البصريين . أمّا الكوفيون فينصبونه بأفعل نفسه للاضطرار إليه - انظر : الرضي 3 : 465 - دار الكتب .

(82) سورة الأنعام 6 : 117 - وانظر : البحر المحيط 4 : 213 .

(83) انظر : ص (282) .

(84) انظر : مجيب الندا إلى شرح قطر الندى 2 : 210 قال " وأجاز بعضهم نصبه به مطلقاً . ونقله المصنّف في حواشي التسهيل ... " .

وضابطها أن يكون في الكلام نفي وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل ، وبعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .

يُقال : جَاءَني رَجُلٌ أَحْسَنَ مِنْهُ أَبُوهُ . أَوْ هُوَ . إذْ لَيس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله إلاّ في مسألة الكحل[85] فيجوز ذلك فيها إجماعاً (وضابطها أنْ يكون في الكلام نَفْيٌ) أو شبهه . (وبعده اسم جِنْس موصوف باسم التفضيل . وبعده اسم) أجنبي عن الموصوف مرفوع (مُفَضَّلٌ) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قولهم (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنه الكُحْلُ مِنْه فِي عَين زَيْد) ألا ترى أنّ " رجلاً " اسم جنس تَالٍ لِنَفْيٍ . وموصوف باسم التفضيل . وبعده اسم مرفوع وهو " الكُحْل " وهو أجنبي من الموصوف : لعدم اتّصاله بضميره ومُفضّل على نفسه باعتبارين مختلفين . [إذ الكُحل][86] باعتبار كونه في عين زَيْد أحْسَنَ من نَفْسِه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال[87] . وإنّما لم يَرْفَع الظاهر إلاّ عند اجتماع هذه الأمور : لأنّه حينئذٍ لا يصحّ أنْ يقع موقعه فعل بمعناه . كأن يُقال : ما رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ في عَيْنِهِ الكُحْلُ كَحُسْنِهِ في عَيْنِ زَيْدٍ . وهذان التركيبان مُؤدَاهُما واحد بحسب الأمر العرفي لا الوضع اللغوي . ولأنّا لو لم نُعرب المرفوع فاعلاً . بل أعْربناه مبتدأ ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية . لزم الفصل بين أفعل و " من " بأجنبيّ . وهو الكُحْل . وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيبويه[88] . نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ .

---

(85) انظر : سيبويه 2 : 31 - 32 .

(86) ليس في الأصل .

(87) الرضي " شرح الكافية " 3 : 466 - 471 فقد عرضها مفصّلة .

(88) انظر : سيبويه 2 : 34 وانظر : الارتشاف 3 : 234 .

ويعمل في التمييز نحو : ﴿ أنا أكثر منك مالاً ﴾ وفي الجار والمجرور والظرف ، نحو : زيد أفضل منك اليوم .

السابع : اسم الفعل وهو ثلاثة أنواع : ماهو بمعنى الأمر وهو الغالب . كصه بمعنى اسكت . ومَه بمعنى : انكفف . .....

(ويَعْمَلُ) اسم التفضيل (في) التَمْييز[89] (نحو : ﴿ أنَا أكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وأعَزُّ نَفَراً ﴾[90] : لأنَّ التَّمييز يُنْصَب بما يخْلُو عن مَعْنَى الفعل كرِطْلٍ زَيْتاً (وفي الجار والمجرور والظرف) : لأنّه[91] يكفيهما رائحة من الفعل[92] (نحو : زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْكَ اليَوْمَ) وفي الحال . نحو : زَيْدٌ أحْسَنُ النَّاسِ مُبْتَسِماً . كذلك . ولا يُستعمل إلا مع " منْ " أو اللام . أو الإضافة : لأنَّ الغرض منه الزيادة على غيره وهو حاصل بأحدها . فلا يجوز استعماله باثْنَين منها[93] . ولم يتعرّض المؤلّف لحكمه بالنسبة لمطابقته لموصوفه وعدمها[94] .

(السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما نَابَ عن الفعل وليس فضلةً . ولا مُتَأثّراً بعامل . وقد تقدّم أنّه مبني لشبهه بالحرف (وهو ثلاثة أنواع) :

الأوّل (ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولهذا قدّمه (كـ " صَهْ " بمعنى اسْكُتْ)[95] فإذا قلت صَهْ فكأنّك قلت : اسْكُتْ . (ومَهْ بمعنى : انْكَفِفْ)[96] لا بمعنى

---

(89) انظر : سيبويه 1 : 202 .

(90) سورة الكهف 18 : 34 .

(91) " لأنهما " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي ص (99) .

(92) انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 466 .

(93) انظر : أوضح المسالك 3 : 295 .

(94) انظر : شرح التصريح 2 : 104 .

(95) انظر : سيبويه 1 : 242 ، 3 : 529 ، 4 : 229 .

(96) انظر : سيبويه 1 : 242 ، 3 : 529 .

وآمين بمعنى : استجب ، وعليك زيداً بمعنى : الزمه ، ودونك بمعنى : خذه ، وما هو بمعنى الماضي كهَيْهَات بمعنى بَعُدَ ، وشتّان بمعنى افترق .

" اكْفُفْ " فإذا قلت " مَهْ " فكأنّك قلت : انْكَفِفْ . (و آمين بمعنى : اسْتَجِبْ) فإذا قلت : آمين فكأنّما قلت : اسْتَجِبْ (و) منه (عَلَيْكَ زَيْداً)[97] وهو في الأصل جار ومجرور . ثمّ نقل عن ذلك وصار (بمعنى الْزَمْهُ) فإذا قلت : عليك زيداً . فكأنّك قلت الْزَمْ زَيْداً . قال تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُم ﴾[98] . (ودُونَكَ)[99] هو في الأصل [ظرف][100] مضاف لضمير المخاطب ثمّ نُقِلَ عن ذلك وصار (بمعنى خُذْهُ) فإذا قلت دُونَكَ بكراً[101] فكأنّك قلت : خُذْهُ . ومنه " رُوَيْد " وهو منقول من مصدر " أرْوِدْ " مصغراً تصغير الترخيم . ومعناه : أمْهِلْ . فإذا قلت : رُوَيْداً زيْداً . فكأنّك قلت : أمْهِلْ زَيْداً .

(و) الثاني (ماهو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه (كهَيْهَاتِ)[102] التاء[103] فيها ست وثلاثون لغة . أو أربعون على ما قيل[104] . وكلّها (بمعنى : بَعُدَ) ومَن فتح التاء وقف بالهاء . ومن كسرها وقف بالتاء . ومَنْ ضَمّها فقيل يقف بالهاء وقيل بالتاء[105] . (وشَتَّانَ) بفتح أوّله وتشديد ثانيه (بمعنى : افْتَرَقَ) .

---

(97) انظر : سيبويه 1 : 250 .

(98) انظر : سورة المائدة 5 : 105 ﴿ يا أيّها الذين آمنوا عليكم أنفُسكم ﴾ .

(99) انظر : سيبويه 1 : 250 .

(100) ساقط من الأصل .

(101) " دونك وبكراً " في الحلبي ص (99) ؛ سيبويه 1 : 241 .

(102) سيبويه 3 : 291 - 293 ، 302 .

(103) " مثلث التاء " في الحلبي ص (99) .

(104) انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 102 .

(105) مثال فتح التاء (هيهاتَ هَيْاه) ومثال كسرها (هيهاتِ هيهاتُ) - انظر : ابن الأنباري " البيان في إعراب غريب القرآن " 2 : 185 خ ؛ طه عبدالحميد - استشارات الهجرة - ايران - 1403هـ - وانظر : لسان العرب 13 : 553 (هيه) .

وما هو بمعنى المضارع نحو : أوّه وأفّ بمعنى : أتضجّر .

(و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وذلك (نحو : أوّه) بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات (بمعنى أتَوَجَّعُ) ويقال فيها أوّه (وأفّ) [106] بضمّ الهمزة وتشديد الفاء . وفيها أربعون لغة . وكلّها (بمعنى أتَضَجَّرُ) وكون الاسم بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومَنْ تبعه [107] . وأمّا ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأنّ أسماء الأفعال مبنيّة لمشابهتها فعل الأمر والماضي . ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت . فـ " أوّه وأفّ " عنده بمعنى توجعتُ [108] . وتضجرتُ مراداً بهما الإنشاء . وقد علمت فيما سبق أنّها مبنية لشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة [لا] [109] لما يقوله ابن الحاجب [110] .

وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته . فَقِيل مدلوله لفظ الفعل فـ " صَهْ " مثلاً اسم لـ " اسْكُتْ " وهو الأصحّ . وهو ظاهر كلام المؤلّف فيما بعد . وقيل مدلوله المصدر . فـ " صَهْ " اسم لقولك : سُكُوتاً . واختاره ابن الحاجب [111] . وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزّمان إلاّ أنّ دلالة الفعل على الزمان

---

(106)انظر : سيبويه 4 : 58 .

(107)انظر : شرح الكافية الشافية 3 : 384 .

(108)انظر : ابن الحاجب " الأمالي النحوية " 2 : 87 أملية رقم (66) . وانظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 83 .

(109)ساقط من الأصل .

(110)انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 83 .

(111)انظر : ابن الحاجب " الأمالي النحوية " 2 : 91 أملية رقم (90) .

ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه ولا يضاف . ولا يتقدّم معموله عليه .

بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع . فَـ " صَهْ " اسم لمعنى الفعل . وعليه جرى المؤلف - رحمه اللّه - وقد أفهم كلامه أنّ اسم الفعل قسمان : ما وضع من أوّل الأمر كذلك . كَـ " هَيْهَاتَ وشَتَّانَ " وما نقل من غيره كـ " عَلَيْكَ[112] ودُونَكَ "[113] . (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه)[114] فيرفع الفاعل ظاهراً ومستتراً . ويتعدّى إلى المفعول بنفسه . وبحرف الجرّ . ومن ثمّ عُدِّيَ " حَيَّهَلْ " بنفسه لما كان بمعنى : " ائْتِ " في نحو : " حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ "[115] وبالباء لـمّا كان بمعنى " عَجِّل " في نحو : إذا ذُكِرَ الصَالِحُونَ فَحَيَّهَلْ[116] بِعُمَرَ وبعلي[117] . لما كان بمعنى أقْبِل في نحو : حَيَّهَلَ على كَذَا (ولا يُضَاف) كما أنّ مسمّاه . وهو الفعل كذلك . ولهذا قالوا في نحو : بَلْهَ زَيْدٍ . ورُوَيْدَ زَيْدٍ بالجر إنهما مصدران . والفتحة فيهما فتحة إعراب . ولكنّه يخالف مسمّاه . فإنّ الفعل يعمل محذوفاً . ويتقدّم معموله المنصوب عليه[118] . واسم الفعل لا يعمل محذوفاً (ولا يتقدّم معموله عليه)[119] بل يجب تأخيره عنه لضعفه في العمل . فلا تقول : زيداً دُونَكَ . كما تقول : زيداً خُذْ . خلافاً للكسائي في إجازة ذلك

---

(112)" بعليك " في (هـ) وهو غلط .

(113)انظر : الرضي " شرح الكافية " 3 : 106 .

(114)انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 3 : 1387 .

(115)" حيّهل على كذا " في (هـ) .

(116)قوله " الثريد . وبالباء ... (إلى قوله) ... الصالحون فحيهل " ساقط من (د) .

(117)" وعلي " في الحلبي ص (99) .

(118)نحو : زيدا رأيتُ البارحة .

(119) انظر : سيبويه 1 : 252 .

وما نُوّن منه فنكرة . وما لم يُنوّن فمعرفة .

إلحاقاً للفرع بأصله[120] . (وما نُوّن منه فنكرة) كـ " وَاهاً ووَيْهاً " (وما لم يُنوّن) منه (فمعرفة) كـ " نَزَالِ . ودَرَاكِ "[121] وما استُعْمِلَ بالوجهين فهو في حالة تنوينه نكرة . وفي حال عدم تنوينه معرفة كـ " صَهٍ ومَهٍ وأفٍّ " فَصَهْ مثلاً إذا أَرَدْتَ به : اسْكُتْ سُكُوتاً تامّاً نونته . وحكمت عليه بأنّه نكرة . أو السكوت المعيّن تركتَ تَنْوينه . وحكمتَ عليه بِأنّه مَعْرِفةٌ[122] .

---

(120) انظر : ابن الناظم " شرح الألفيّة " ص (614) .

(121) وَبَلَهَ . وآمين .

(122) انظر : ابن الناظم " شرح الألفية " ص (614) قال ابن مالك :

واحْكم بتنكير الذي يُنوَّنُ مِنهَا . وتعريفُ سواهُ بَيِّنُ

بَابُ التنازع في العمل

وحقيقته أنْ يتقدّم عاملان . أو أكثر ويتأخّر معمول فأكثر ويكون كلّ واحد من العوامل المتقدّمة يطلب ذلك المتأخّر . نحو قوله تعالى : ﴿ آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ . .....

(بَابُ التَنَازع في العَمل)

ويُسمَّى أيضاً بَابُ الإعمال[1] (وحقيقتُه أنْ يتقدّم عاملان)[2] . فعلان متصرّفان ، أو شبههما[3] . أو فعل وشبهه (أو أكثر) منهما اتَّفَقَا في العمل . أو اختلفا فيه (ويؤخّر) عنهما أو عنها (معمولٌ فأكثر . ويكون كلٌّ واحد من) العاملين المتقدّمين . أو (العوامل المتقدّمة يَطْلُبُ ذلك المتأخّر) بحسب المعنى أنْ يكون معمولاً [له][4] على البدل مع وقوعه في ذلك الموضع . والطلب إمّا على جهة التوافق في الفاعليّة والمفعوليّة[5] أو فيهما معاً . أو مع التخالف فيهما . مثال الفعلين في طلب الفاعليّة . نحو : قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ . وفي طلب المفعوليّة (نحو قوله تعالى : ﴿ آتُونِي أفرِغْ عَلَيْه قِطْراً ﴾[6]) فـ " آتُوني " يطلب " قِطْراً " مفعولاً ثانياً و " أفْرِغْ " يَطْلُبُ[7] مفعولاً به[8] . وأعمل

---

(1) انظر : أوضح المسالك 2 : 186 .

(2) قوله (عاملان) دخل فيه المذكوران والمحذوفان .

(3) قال ابن هشام في أوضح المسالك 2 : 186 " فعلان متصرّفان . أو اسمان يشبهانهما . أو فعل متصرّف واسم يشبهه " .

(4) ليس في الأصل .

(5) " المفعولية " جعلت هذه المفردة في نسخة الحلبي ص (100) من نصّ المتمّمة للرعيني وهو غير صحيح .

(6) سورة الكهف 18 : 96 .

(7) " يطلبه " في الحلبي ص (100) وهو الصواب . فالضمير راجع إلى المفعول (قَطراً) .

(8) وقال العكبري في التبيان 2 : 862 " (قطرا) مفعول أفرغ . ومفعول (أفرغ) محذوف . أي : أفرغه . وقال الكوفيّون : هو مفعول أفرغ . ومفعول الأوّل محذوف " .

وقولك : ضربني واكرمت زيداً . ونحو : اللّهم صلّ وسلّم وبارك على محمد وآل محمد .

الثاني فيه والأوّل في ضميره . وحذف لكونه فضلة . والأصل " أتونيه " ولو أعمل الأوّل لقيل أفرغْهُ (و) في طلب أحدهما الفاعليّة والآخر المفعوليّة . نحو : ضَرَبَ وأكْرَمَ من (قولك : ضربَني وأكْرمْتُ زَيْداً) وفي طلبهما معاً . نحو : ضَرَبَ وأهَانَ زَيْدٌ عَمْراً .

ومثال تنازع الاسمين . قوله :

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أجَرْتَهُ [9]

والمختلفين نحو قوله تعالى : ﴿ هَآؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [10] .

وقد يَتَنَازَعُ ثلاثةٌ مَعْمُولاً واحداً (و) ذلك (نحو : اللَّهُمَ صَلِّ وسَلِّمْ وبَارِكْ عَلى مُحَمْدٍ وآل محمد) [11] وقد يكون مع ذلك المتنازع فيه متعدداً كما في الحديث : " تُسَبِّحُونَ وتُكَبِّرُونَ وتَحْمَدُونَ دُبُرَ كلِّ صَلاَةٍ ثَلاثاً [وثَلاثِينَ] " [12] فتنازع ثلاثة في اثنين . ظَرْفٍ ونَائِبِ مصدر .

---

(9) من الطويل . بلا نسبة . وعجزه (فلم أتخذ إلاّ فِناءَكَ مَوْئِلا) و (مغيثاً) من الإغاثة و (مغنياً) من الكفاية . ومن أجرته : من الإجارة والإنقاذ .

الشاهد فيه قوله : (مغيثاً مغنياً مَنْ أجرته) فهما اسمان تنازعا في (من أجرته) لأنّ كلاً منهما يستدعي أن يعمل فيه - انظر : شرح الكافية الشافية 2 : 642 . وأوضح المسالك 2 : 189 . المقاصد النحوية 3 : 2 وشرح التصريح 1 : 316 .

(10) سورة الحاقة 69 : 19 ﴿ فيقول هاؤم اقرءوا كتابيه ﴾ فهاوم : اسم فعل بمعنى خذوا - انظر : العكبري " التبيان " 2 : 1237 .

(11) " وآل محمد " في الأصل فقط .

(12) انظر : صحيح مسلم 1 : 417 كتاب المساجد ومواضع الصلاة . و " ثلاثين " ليس في الأصل .

وشرط التنازع أن يكون بين العَاملين ارتباطٌ إمّا بعاطف . أو عمل أولهما في ثانيهما[13] نحو : ﴿ وأنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللّهِ شَطَطاً ﴾[14] . ﴿ وأنَّهُم ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُم أنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أحَداً ﴾[15] أو يكون ثانيهما جواباً للأوّل كالآية التي ذكرها المؤلّف . أو نحو ذلك من أوجه الارتباط قاله في المغني[16] وقد عُلِمَ ممّا قررناه أنّه لا تنازع بين حرفين . ولا حرف وغيره . ولا بين جامدين . ولا جامد وغيره[17] . ولا في معمول متقدّم[18] أو متوسّط[19] . ولا فيما إذا كان أحد العاملين مؤكّداً للآخر[20] : لأنّ الطالب للمعمول إنّما هو الأوّل . وقد يُعْلَمُ منه أيضاً امتناع التنازع فيما إذا كان المعمول ضميراً متصلاً . لأنّه متّصلٌ بالثاني[21] . وهو مع كونه متّصلاً لا يجوز أنْ يكون معمولاً للأوّل كما لا يخفى سواء كان ضمير متكلّم أو مخاطب أو غائب .

(ولا خلاف) بين البصريين والكوفيين (في جواز إعمال أيّ العاملين أو العوامل إنْ شئت) في الاسم المتنازع فيه . لكن لا يُحْفَظُ من كلامهم إعمال الثاني من الثلاثة قاله

---

(13) انظر : المغني 2 : 660 واستشهد بالآيتين .

(14) سورة الجنّ 72 : 4 .

(15) سورة الجنّ 72 : 7 .

(16) 2 : 660 .

(17) وأجاز المبرد في المقتضب 4 : 184 ذلك في فعلي التعجب نحو : ما أحْسَنَ وأجمل زيداً .

(18) نحو : أيّهم ضَرَبْتَ وأكرمتَ .

(19) نحو : شكرتُ زيداً وأكرمتُ .

(20) نحو : هيهاتَ هيهاتَ العقيقُ . وقال أبو حيّان في الارتشاف 3 : 87 " أجاز فيه الإعمال الفارسيّ وتبعه الجرجاني وأبو الحسن ابن أبي الربيع " .

(21) نحو : قول الشاعر : (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس) - انظر : ص (445) من التحقيق . وانظر : أوضح المسالك 2 : 194 .

وإنّما الخلاف في الأولى . فاختار البصريون إعمال الثاني لقربه . واختار الكوفيون إعمال الأوّل لسبقه . فإن أعملت الأوّل أعملت الثاني في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه . فتقول : قَام وقعدا أخواك . وضربني وأكرمته زيد . وضربني . .....

المرادي[22] . وقال أبو حيّان : لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرىء[23] (وإنّما الخلاف في الأولى) منهما (فاختار البصريون إعمال الثاني)[24] المجاور (لقربه) من المعمول[25] وكثرة استعماله في كلامهم نثراً ونظماً (واختار الكوفيون إعمال الأوّل لسبقه) واحترازاً عن الإضمار قبل الذكر[26] . وإذا تَنَازَعَ ثلاثةٌ . فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأوّل والثالث . ويتردد النظر في المتوسّط هل يُلْحَق بالأوّل لسبقه على الثالث أو بالثاني[27] لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأوّل . أو يَسْتَوِي فيه الأمران . (فإنْ) تنازع اثنان و (أعْملتَ الأوّل) في المُتَنَازَعِ فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثاني) المهمل (في ضمير ذلك الاسم المُتَنَازَعِ فيه) مطابقاً له . مرفوعاً كان أو منصوباً . أو مجروراً لأنّ مَرْجِعَهُ - وإن تأخّر لفظاً - متقدّمٌ رتبةً : لأنّه معمولٌ للأوّل . وجوّز بعضهم حذف غير المرفوع وهو ضعيف[28] (فتقول : قَامَ وقَعَدَا أخَواك " . لتقدّمه رتبةً (وضَرَبَنَي

---

(22) لم أقف على هذا القول في باب (التنازع في العمل) في شرح المرادي للألفيّة 2 : 65 - انظر : حاشية الصبان 2 : 102 .

(23) انظر : الارتشاف 3 : 92 .

(24) " قال الفراء : كلاهما بعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب . نحو : قام وقعد زيدٌ " - انظر : الهمع 3 : 94 .

(25) واختاره سيبويه 1 : 74 .

(26) انظر : الإنصاف 1 : 83 مسألة (13) .

(27) " بالثالث " في الأصل و (د) وهو خطأ : لأن الثاني هو المجاور للمعمول لقربه منه وكثرة استعماله في كلامهم نثراً ونظماً كما قال قبل قليل .

(28) لم أجده .

وأكرمتهما أخواك . ومرّ بي ومررتُ بهما أخواك واللهم صلّ وسلم عليه وبارك عليه على محمد . وإنْ أعْمَلتَ الثاني . فإن احتاج الأوّل إلى مرفوع أضمرته . تقول : قاما وقعدا أخواك . .....

وأكْرَمْتُهُ زَيْدٌ . وضَرَبَنِي وَأكْرَمْتُهُمَا أخَوَاكَ) بإعماله أيضاً في الضمير المنصوب المحلّ . العائد لما بعده (ومَرَّ بِي . ومَرَرْتُ بِهِمَا أخَواكَ . واللّهم صَلِّ وَسلِّمْ عَلَيْه وبَارِكْ [عَليه][29] عَلى مُحَمدٍ) بإعمال الثاني . والثالث في الضمير المجرور المحلّ العائد لما بعده[30] .

(وإذا أعملتَ الثاني) في الاسم المُتَنَازَع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح . (فإنْ احتاجَ الأوّل) المهمل (إلى مرفوع أضمرته)[31] وجوباً . أي جِئْتَ به ضميراً مطابقاً للمتنازع فيه . فإن كان مفرداً استتر في الفعل . وإن كان مثنًى . أو مجموعاً بَرَزَ[32] . ولا تَحْذفهُ لامتناع حذف العُمدة . وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر : لمجيئه في غير هذا الباب كما تقدّم في باب الضمير . وفي هذا الباب . كقوله :

جَفَوْنِي ولَمْ أجْفُ الأخِلاَّء إنَّني ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ من خَلِيليَّ مُهْمِلُ[33]

و (تقول) ضَرَبَنِي وأكْرَمَنِي زيدٌ . و (قَامَا وقَعَدا أخَوَاكَ) . وأوجب الكسائي حذفه هرباً من الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً . ومنع الفرّاء[34] إعمال الثاني مع اقتضاء الأوّل

---

(29) ليس في الأصل .

(30) انظر : شرح القطر ص (199) .

(31) " احتاج الأوّل المهمل إلى ضمير منصوب أو مجرور حذفته " في الأصل وهو غلط . فهذه العبارة سوف ترد بعد قليل في محلّها الصحيح وإنما جاءت هنا لانتقال نظر الناسخ لأن العبارتين تبدآن بـ وإن احتاج الأوّل " .

(32) نحو : قاما وشكرتُ وشكرني أخواك . ومررتُ ومرّ بي أخواك .

(33) من الطويل بلا نسبة . وعجز البيت جاء في الأصل فقط .
الشاهد فيه قوله : (جفوني . وأجف) تنازعا معمولاً واحداً وهو (الأخلاء) فأعمل الثاني لقربه . وأضمر في الأوّل - انظر : أوضح المسالك 2 : 200 . وشرح قطر الندى ص (197) . والمقاصد النحوية 3 : 14 . وشرح التصريح 2 : 874 .

(34) انظر : ابن مالك " شرح الكافية الشافية " 2 : 646 .

وإن احتاج إلى منصوب أو مجرور حذفته كالآية . وكقولك ضربت ضربني أخواك . ومررتُ ومرّ بي أخواك .

الفاعل لما يلزم على إعماله من حذف الفاعل . أو الإضمار قبل الذكر . وأوجب إعمال الأوّل . فَإنِ اقْتَضَى الثاني الفاعل أيضاً أضمرته أو المفعول حذفته . أو أضمرته . ولا يلزم حينئذٍ محذور . ويُرْوَى عنه [35] أيضاً تشريك الرافعين أو إضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب . نحو : ضَرَبَنِي وأكْرَمَنِي زَيْدٌ هُوَ . وضَرَبَنِي وَأكْرَمْتُ زَيداً هُوَ .

(وإن احتاج) الأوّل (إلى منصوب أو مجرور حذفته) وجوباً إن استغني عنه (كالآية) المتقدّمة أوّل الباب [36] . كما أشرنا إليه ثَمَّ (وكقولك : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي أخَواك . ومَرَرْتُ ومَرّ بي أخَواكَ) ولا يجوز إضماره : لأنّ الإضمار قبل الذكر إنّما جاز في الفاعل لكونه عُمدة . فإن لم يُستَغْنَ عنه بأن أوقع حذفه في لبس . كرَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَيدانِ [37] . أو كان عمدة في الأصل بأن كان العامل من باب [كان] [38] أو ظنّ . نحو : كُنْتُ وكَانَ زَيْدٌ صديقاً إيَّاه . وظَنِني وظَنَنْتُ زَيْداً قائماً إيَّاه . وجب إضماره مُؤخراً عن [39] المتنازع فيه : لخوف اللبس في الأوّل . ولكون المنصوب عُمدة في الأصل في الثاني . لكن يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي . وتأخير جزء من المعطوف عليه [40] .

---

(35) أي : الفراء . ولم أجد هذه الرواية .

(36) انظر : هامش رقم (5) من هذا الباب .

(37) " عنهما " في (د) والحلبي ص (101) .

(38) " من باب ظنّ " فقط في الأصل .

(39) " على " في الأصل وما أثبتناه هو الصواب .

(40) انظر : أوضح المسالك 2 : 202 - 203 .

بَابُ التعجّب

وله صيغتان إحداهما ما أفعل زيداً . نحو : ما أحسن زيداً وما أفضله وما أعلمه . فـ " ما " مبتدأ بمعنى شيء عظيم . وأفعل فعل مَاضٍ وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود إلى " ما " والاسم المنصوب المتعجب منه مفعول به . .....

(بَابُ التعجّب)

وهو اسْتِعْظام زيادة في وصْفِ الفاعل خَفِي سَبَبُها . وخرج بها التعجّب مِنْهُ عن نَظَائره . أو قلّ نظيره[1] (وله) صيغ كثيرة تدلّ عليه . نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُم ﴾[2] . [و] " سُبْحَانَ اللَّهِ إنّ المؤمنَ لا يَنْجُسُ "[3] وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً . والمبوّبُ له في النحو (صِيغَتَان) وضعتا لإنشاء التعجّب : لاطّرادهما في كلّ معنى يصحّ التعجّب منه . وهما لازمان لصيغة الماضي : (إحداهما : ما أَفْعَلَ زَيْداً)[4] وهذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص (نحو : مَا أَحْسَنَ زَيْداً ومَا أَفْضَلَهُ ومَا أَعْلَمَهُ) وما أَكْرَمَهُ . وإذا أردتَ إعراب هذه الصيغة باعتبار الأصل قبل النقل . لا باعتبار المعنى المراد منه الآن وهو إنشاء التعجب . (فَـ " ما " مبتدأ) وهي نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال (بمعنى شَيْءٌ عَظِيمٌ وأفْعَلَ فعل ماضٍ) بدليل اتصال نون الوقاية به (وفَاعِلُهُ ضمير مستتر) فيه (وُجوباً يعود إلى مَا) ولهذا أجمعوا على اسميتها (والاسم المنصوب) بأفْعَل (المتعجّب منه) وهو زيداً (مفعول به) لتعدّي أفعل إليه بهمزة النقل

---

(1) " المتعجب " في هـ . والحلبي ص 101) قال ابن يعيش في شرح المفصّل 7 : 142 " معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقلّ في العادة وجود مثله . وذلك المعنى كالدهش والحيرة " .

(2) سورة البقرة 2 : 28 قال الزمخشري في الكشاف 1 : 121 " وهو الإنكار والتعجب " .

(3) من حديث شريف رواه أبوهريرة - انظر : صحيح مسلم 1 : 282 كتاب الحيض . وما بين قوسين معقوفين زيادة من المحقق لاستقامة العبارة .

(4) انظر : سيبويه 1 : 72 - 73 .

والجملة خبر ما .

والصيغة الثانية أفعل بزيد . نحو : أحسن بزيد . وأكرم به . فأفْعِل . فعل لفظه لفظ الأمر . .....

(والجملة) الفعلية . وهي أفعل زيداً في محلّ رفع على أنّها (خبر ما) والتقدير : شَيءٌ عَظِيمٌ حَسَّنَ زَيْداً . وهذا هو مذهب سيبويه[5] . وقيل " ما " موصوله[6] في محلّ رفع . بأنّها مبتدأ . وما بعدها صلة . والخبر محذوف [وجوباً][7] . أي : الذي جَعَلَهُ حَسَناً شَيءٌ عَظِيمٌ . وَرَدَ باستقلاله كلاماً من غير افتقاره إلى محذوف .

وقيل " ما " استفهاميّة[8] مبتدأ . والجملة بعدها خبر . قال الرضي : وهو قويٌّ من حيث المعنى كأنّه جَهِلَ سبب حسنه فاستُفهِم عنه . وقد يُستَفَاد من الاستفهام معنى التعجب . نحو : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ "[9] .

(والصيغة الثانية) هي (أفْعِلْ بِزَيْدٍ)[10] بكسر العين . وهي كالأولى غير محصورة (نحو : أحْسِنْ بِزَيْدٍ . وأكْرِمْ بِهِ) وإذا أَرَدْتَ إعرابها بِحَسَبِ أصل التركيب . (فأفْعِلْ فعْلٌ) باتّفاق[11] . ثمّ قال البصريون (لفظه لفظ الأمر) وليس بأمر . إذ لا معنى للأمر

---

(5) انظر : الكتاب 1 : 72 .

(6) عند الأخفش - انظر : شرح الكافية الشافية 2 : 1080 .

(7) ساقط من الأصل .

(8) عند الفرّاء وابن درستويه - انظر : الرضي شرح الكافية 4 : 234 .

(9) سورة الانفطار 82 : 17 - انظر : شرح الكافية 4 : 234 .

(10) انظر : سيبويه 4 : 97 .

(11) يقصد باتفاق البصريين . أمّا الكوفيون فمختلف في فعليته عندهم . قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه البصريون - انظر : شرح الكافية الشافية 2 : 1078 ولم يذكر الخلاف في (أفعَلَ) بين البصريين والكوفيين - انظر : الانصاف 1 : 126 مسألة (15) .

ومعناه التعجّب . وليس فيه ضمير ، و " بزيد " فاعله . وأصل قولك : أحسن بزيد ، أحسنَ زيدٌ ، أي صار ذا حسن . نحو : أورق الشجر . ثمّ غيّرت صيغته إلى صيغة الأمر ، فقبح اسنادها إلى الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل .

هنا . (ومعناه التعجّب) كأنّك قلت : مَا أَحْسَنَ زَيْداً (وليس فيه ضمير) لأنّ الاسم المذكور بعده (و) هو (بِزَيْدٍ فاعله) والباء زائدة لازمة (وأصل قولك : أَحْسِنْ بِزَيْدٍ [أَحْسَنَ زَيْدٌ][12]) بصيغة الماضي . والهمزة فيه للصيرورة . لا للنقل (أي صَارَ ذَا حُسْنٍ . نحو : أَوْرَقَ الشَجَرُ) أي صَار ذَا ورق (ثُمَّ غُيِّرتْ صيغتُه) من الماضي (إلى صيغة الأمر) مع بقاء المعنى الخبري والْتُزِمَ ذلك : لأن في الأمر تعظيماً . والتعظيم يناسبُ معنى التعجّب (فَقَبُحَ إسنادُه[13] إلى) الاسم (الظاهر وزِيدَت[14] الباءُ في الفاعل) لإصلاح اللفظ . ولهذا التزمت إلاّ إذا كان الفاعل أنْ . أو أنْ وصلتها[15] . وضُعِّف هذا القول بأنّ استعمال الأمر بمعنى الماضي غير معهود . وأن استعمال أَفْعِل بمعنى : صَارَ ذَا كَذا قَليل . وكذا زيادة الباء في الفاعل وقال جَمعٌ[16] : لفظه ومعناه الأمر . وفيه ضمير يرجع إلى المخاطب . والتزم إفراده وتذكيره لجريانه مجرى المثل . و " بزَيْدٍ " مفعوله . والباء للتعدية إن جُعِلَت الهمزة للصيرورة . أو زائدة إن جُعِلَت للتعدية .

ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم[17] . فلا يُقال : مَا زَيْداً أَحْسَنَ . ولا زَيْداً مَا أَحْسَنَ . ولا بِزَيْدٍ أَحْسِنْ : لتضمُّنِها معنى الإنشاء الموجب لعدم التصرف . ولا يتصرف فيها أيضاً بإيقاع فصل بين العامل والمعمول[18] كالفصل بالحال[19] والمنادى[20] . نعم يغتفر الفصل بالظرف . وعديله لما سمع من العرب : ما أَحْسَنَ بِالرَجُلِ أَنْ يَصْدُقَ[21] .

---

(12) ساقط من الأصل - انظر : الرضي " شرح الكافية " 4 : 234 .

(13) " اسنادها " في الحلبي ص (102) أي : الصيغة .

(14) " فزيدت " في د . و هـ . والحلبي ص (102) .

(15) انظر : أوضح المسالك 3 : 253 .

(16) هم الفرّاء . والزجاج . والزمخشري . وابن كيسان . وابن خروف - انظر : أوضح المسالك 3 : 255 .

(17) انظر : سيبويه 1 : 73 .

(18) انظر : سيبويه 1 : 73 يجوز الفصل بين (ما) والفعل بكان نحو : ما كان أحسن زيداً . قال سيبويه " فتذكر كان لتدل أنّه فيما مضى " .

(19) نحو : ما أَحْسَنَ راكباً زيداً .

(20) ما أَحْسَنَ يا عبدالله زيداً .

(21) ومثال الفصل بالظرف قول أوس بن حجر : (وأَحْرِ إذا حَالَتْ بأن أَحْولا) .

بَابُ العدد

اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام : الأوّل : ما يجرى على القياس فيذكّر مع المذكّر ويؤنّث مع المؤنّث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل تقول في المذكر واحد واثنان وثان وثالث إلى عاشر ، وفي المؤنّث واحدة واثنتان أو ثنتان وثانية وثالثة إلى عاشرة وكذا إذا رُكّبت مع العشرة أوغيرها . إلاّ أنّك تأتي بأحد وإحدى وحادي وحادية ، فتقول في المذكّر أحد عشر واثنا عشر ، وحادي عشر ، وثاني عشر ، وثالث عشر إلى تاسع عشر ، .....

(بَابُ) حكم ألفاظ (العدد) تذكيراً وتأنيثاً

(اعلم أنّ ألفاظَ العدد على ثلاثة أقسام :

الأوّل : ما يَجْري على القياس) دائماً (فَيُذَكّر مع المذكّر ، ويُؤنّث مع المؤنّث ، وهو الواحد والاثْنَان ، وما كان على صيغة فاعل)[1] من ألفاظ العدد (تقول في المذكّر : وَاحِد واثْنَان و) جُزْءٌ (ثانٍ وثَالِثٌ) وهكذا (إلى عَاشِر و) تقول (في المؤنّث واحدة واثْنَتَان ، أو ثِنْتَان و) مَقَالَةٌ (ثَانِيةٌ وثَالِثَةٌ) وهكذا (إلى عَاشِرة وكذا) الحكم (إذا رُكّبت) هذه الألفاظ مع (العشرة ، أو) مع (غيرها) بعد مجاوزة العشرين ، فإنّها تَجري على القياس (إلاّ أنّك تأتي بأحَد وإحْدَى) بإبدال الواو وهمزة فيهما في مكان واحد ، وواحدة (وحَادِي وحَادِية) للتخفيف (فتقول في المذكّر) عِنْدِي (أحَدَ عَشَرَ) رَجُلاً ، بتذكير الجزأين ، وبنائهما على الفتح (واثْنَا عَشَرَ) رَجُلاً بتذكيرهما أيضاً ، وإعراب الأوّل ، (وحَادِي عَشَرَ) رَجُلاً (وثَانِي عَشَرَ) عَبْداً (وثَالِثَ عَشَرَ) غُلاَماً ، وهكذا (إلى تَاسِعَ عَشَرَ)

---

(1) انظر : أوضح المسالك 4 : 343 .

وفي المؤنث إحدى عشرة وثنتا عشرة . وحادية عشرة وثانية عشرة . وثالثة عشرة إلى تاسعة عشرة . وتقول أحد وعشرون . واثنان وعشرون . والحادي والعشرون . والثاني والعشرون إلى التاسع والتسعين . واحدى وعشرون واثنتان وعشرون والحادية والعشرون والثانية والعشرون . إلى التاسعة والتسعين .

والثاني ما يجرى على عكس القياس فيؤنث مع المذكّر ويذكّر مع المؤنث وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما . .....

بتذكير الجزأين وبنائهما (و) تقول (في المؤنث عَنْدِي (إحْدَى عَشَرَةَ) أمَةً بتأنيث الجزأين وبنائهما [2] (واثنتا عشرة) جارية بتأنيثهما وإعراب الأوّل (وحَادِيَةَ عَشَرَةَ . وثَانِيَةَ عَشَرَةَ وثَالِثَةَ عَشَرَةَ) وهكذا (إلى تَاسِعَةَ عَشَرَةَ) [3] . ولك في الشّين من " عَشَرَة " الإسكان والكسر [4] (وتقول) إذا جَاوَزْتَ العشرين [5] في المذكر : عندي (أحَدٌ وعُشْرُونَ) رَجُلاً (واثْنَانِ وعِشْرُونَ) غُلاماً (و) عِنْدِي الجُزْءُ (الحَادِي والعُشْرُونَ و) الجُزْءُ (الثَّاني والعِشْرُونَ) وهكذا (إلى) الجُزْءِ (التَاسِعِ والتِّسْعِينَ) بتذكير الأوّل (و) في المؤنّث : عندي (إحْدَى وعِشْرُونَ) أمَةً (واثْنَتَانِ وعِشْرُونَ) جَارِيةً (و) المقَالَةُ (الحَادِيةُ والعِشْرُونَ والثَانِيةُ والعِشْرُونَ) وهذا (إلى) المقَالَةِ (التَاسِعَةِ والتِسْعِينَ) بتأنيث الأوّل .

(و) القسم (الثاني : ما يَجْرِي على عَكْسِ القِياس) أي على خلافه (فيؤنّث مع المذكّر . ويذكر مع المؤنّث . وهو) من ألفاظ العدد (الثلاثة والتسعة . وما بَيْنَهُمَا)

---

(2) " بتأنيث الجزأين وبنائهما " في الأصل فقط .

(3) " بتأنيث الجزأين وبنائهما " في ب . و ت . و د . و هـ . والحلبي (102) .

(4) " والفتح " في الحلبي ص (102) وهو غلط لأنّه تكرار .

(5) " عشرين " في الحلبي ص (102) .

سواء أفردت . نحو : ثلاثة رجال وثلاث نسوة وقوله تعالى ﴿ سبع ليالٍ وثمانية أيام ﴾ أو رُكّبت مع العشرة نحو : ثلاثة عشر وأربعة عشر إلى تسعة عشر رجلاً وثلاث عشرة وأربع عشر إلى تسع عشرة امرأة . أو ركّبت مع العشرين وما بعده ، نحو : ثلاثة وعشرون إلى تسعة وتسعين . وثلاث وعشرون إلى تسع وتسعين .

مطلقاً . أي (سواءٌ أفْرِدَتْ) عن العشرة (نحو) عندي (ثَلاثَةُ رِجَالٍ) بالتاء (وثَلاثُ نِسْوَةٍ) بتركها (وقوله تعالى) : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِم (سَبْعَ لَيالٍ وثَمَانِيَةَ أيَامٍ ﴾ [6] أو رُكّبت مع العشرة . نحو :) عِنْدِي (ثَلاثَةَ عَشَرَ) غُلاَماً (وأرْبَعَةَ عَشَرَ) عَبْداً . وهكذا (إلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً) في المذكّر (وثَلاثَ عَشْرَةَ) أمَةً (وأرْبَعَ عَشْرَةَ) جَارِيةً إلى (تِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأةً) في المؤنث . (أو رُكّبت مع العِشْرِينَ وما بعده) بالعطف (نحو) عِنْدِي (ثَلاَثَةٌ وعِشْرُونَ) رَجُلاً (إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ) غُلاماً في المذكّر (وثَلاَثٌ وعِشْرُونَ) أمَةً (إلى تِسْعٍ وتِسْعِينَ) جَارِيةً في المؤنّث . قال ابن مالك . وإنّما حُذِفَت التاء من عدد المؤنّث . وأثبتت في عدد المذكّر في هذا القسم : لأنّ الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كـ " زُمْرَة . وأمّة . وفِرْقَة " فالأصل أن تكون بالتاء . لتُوافِقَ نظائِرها فاسْتُصْحِبَ الأصل مع المذكر لتقدّم رتبته وحذفت مع المؤنّث للفرق . أ . هـ [7] .

ومحلّ ما ذكره المؤلّف إنْ كان المعدود مذكوراً . فَإنْ حُذِفَ جاز حذف التاء مع المذكّر كما في الحديث " وأتْبَعَهُ بِستٍ مِن شَوّال " [8] وحكى الفرّاء : أفْطَرْنَا خَمْساً .

---

(6) سورة الحاقة 69 : 7 .

(7) انظر : شرح التسهيل 2 : 398 .

(8) انظر : صحيح مسلم 2 : 822 - كتاب الصيام قال : مَنْ صام رمضان وأتبعه ستاً من شوّال كان كصيام الدّهر " .

والثالث ماله حالتان وهو العشرة إذ ركبت على القياس نحو : أحد عشر رجلاً واثنا عشر ، وثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، وإحدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة إلى تسع عشرة ، وإن أفردت جرت بخلاف القياس نحو : عشرة رجال ، وعشر نسوة ، .....

(و) القسم (الثالث ماله حَالتان وهو) لفظ (العشرة إن ركبت مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكّر مع المذكّر وتؤنث مع المؤنّث (نحو) عِنْدي (أحَدَ عَشَرَ رَجُلاً واثْنَا عَشَرَ) غُلاماً (وثلاَثَةَ عَشَر) عَبْداً[9] وهكذا (إلى تِسْعَةَ عَشَرَ) بتذكير العشرة في المذكّر (و) نحو : عِنْدي (إحْدَى عَشْرَةَ) أمَةً (واثْنَتَا عَشَرَةَ . وثَلاَثَ عَشْرة) جَارِيةً وهكذا (إلى تِسْعَ عَشَرَة) بتأنيث العشرة في المؤنّث . (وإذا أفردت جَرَتْ بخلاف القياس) فتؤنّث مع المذكّر وتذكّر مع المؤنث (نحو عِنْدي (عَشْرَةُ رِجَالٍ) بالتاء (وعَشْرُ نِسْوَةٍ) بتركها . وأمّا قوله تعالى ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمْثَالِهَا ﴾[10] فعلى[11] حذف مضاف أي : " عَشْرُ حَسَنَاتٍ أمْثَالِها "[12] . أو اكتسب فيه المضاف من المضاف إليه التأنيث .

تنبيه : صرّحوا بأنّ ألفاظ العدد المفتقرة إلى تمييز لا يُثنّى منها ، ولا يجمع إلاّ مائة ، وألف[13] . وأنّ العشرين وأخواته إذا استعملت مع النَيْف قَبْلَهَا وجب عطفها بالواو ، وقضية ذلك أنّه لا يُقال : حَادِي عِشْرِينَ [ولا ثَانِي عِشْرِينَ][14] وهكذا من غير عطف .

---

(9) " عبيداً " في الحلبي ص (102) .

(10) سورة الأنعام 6 : 160 .

(11) " فهو على " في د . والحلبي ص (103) .

(12) انظر : البحر المحيط 4 : 261 . وانظر : ابن مالك " شرح التسهيل " 2 : 400 .

(13) انظر : شرح التسهيل 2 : 407 .

(14) ليس في الأصل .

وكذا لا يقال ثَالِث عِشْرِينَ . ولا رَابِعِ عِشْرِين كذا . لا بصيغة التثنية ولا[14] الجمع [وبذلك][15] صرّح العلامة شمس الدين [محمد بن أبي الفتح البعلي[16] تلميذ العلاّمة][17] ابن مالك في تعليقة له : أنّه جَرَى في بعض المحافل بدمشق المحروسة كلام في كتاب أرّخ برَابِع عَشْرِي رمضان فقرأه القارىء " عَشْرَى " بفتح الراء فَرُدَّ عليه . إنّما هو " عَشْرِي " بكسر الراء . والذي يظهر في ذلك أنّ كليهما[18] خطأ . لأنّ المراد من هذا التاريخ أنّه كُتِبَ في يوم مَضَى قبله ثَلاثَةٌ وعِشْرُونَ يوماً . ورَابِعِ عَشْرِي . لا يؤدّى ذلك لا على التثنية . ولا على الجمع : لأنّ رابع ونحوه مضاف إلى " عَشْرِي " فإضَافَتُه إمّا بمعنى اللام أو من أو في . لا جائز أن تكون بمعنى اللاّم : لأنّ التقدير : كَتَبْتُ رَابِعاً لِعَشْرِي كذا . ورَابع العشرين ما قبله ثلاثةٌ منها . وبعده سِتَّةَ عَشَرَ يوماً . و [نظير][19] هذا رَابِعُ الشَهرِ . ما قبله ثلاثة وبعده ستة وعشرون يوماً . ولا يخفى ما في هذا من الفَساد . ولا جائز أن تكون بمعنى " من " أو " في " لعدم صدق ضابط كلّ منهما على ذلك كما لا يَخْفَى . فتعيّن أنّ ذلك ليس من كلام العرب . وأنّه لَحْنٌ . واشتهار [وقوع][20] ذلك في كلام الفضلاء والعلماء لا يَسْتَلْزِمُ صواب مثل هذا التركيب : لأن الرجوع في الصواب والخطأ في كل علم إلى أربابه فما صوّبوه فهو الصواب[21] . وما خطّأوه . فهو الخطأ . ولم ينصّ أحد على ذلك من علماء العربية . واللغة في باب التاريخ[22] . بل نصّوا على خلافه ولا سماع ولا قياس يقتضيان ذلك[23] .

---

(14) " بصيغة " في الحلبي (103) .

(15) ليس في الأصل .

(16) هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي (شمس الدين . أبو عبدالله) . فقيه . ومحدّث ونحوي . ولغوي . ولد ببعلبك قرأ العربية على ابن مالك ولازمه وحدّث ببعلبك ودمشق وطرابلس . وتوفي بالقاهر 18 من محرم سنة (709هـ) . من تصانيفه : شرح ألفية ابن مالك . شرح الرعاية . ... - انظر : ابن العماد : شذرات الذهب 6 : 20 ، 21 . وكشف الظنون 152 ، 153 ، 603 ، 908 ، 1810 .

(17) ليس في الأصل .

(18) " كلاهما " بالرفع في الأصل وهو خطأ .

(19) ساقط من الأصل .

(20) ساقط من الأصل .

(21) " هما لصواب " في الأصل وهو خطأ .

(22) انظر : باب التأريخ في " شرح جمل الزجاجيّ " لابن عصفور 2 : 77 .

(23) قوله " تنبيه ... (إلى) ... يقتضيان ذلك " كلّ هذه الفقرة غير موجودة في (ب) . و (د) و (هـ) .

بَابُ الوقف

يوقف على المنوّن المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين ، نحو : جَاءَ زيدٌ ، ومررتُ بزيدٍ . وعلى المنوّن المنصوب بإبدال التنوين ألفاً ، نحو : رأيت زيداً ، .....

(بَابُ الوقف)

هو قَطْعُ النُطْقِ عند آخر اللفظة[1] . (يُوقَفُ على)[2] الاسم (المنوّن المرفوع والمجرور) بالسكون أي (بحذف الحركة والتَنْوين) من غير إبدال (نحو : جَاءَ زَيْد . ومَرَرْتُ بِزَيْد) بإسكان آخرهما . (و) يُوقَفُ (على المنوّن المنصوب بإبدال التنوين) منه (ألِفاً[3] . نحو : رَأَيْتُ زَيْداً) إذ ليس في إبداله ألفاً ثِقْلٌ بخلاف المرفوع والمجرور . وما ذكره من التفصيل في الوقف على الاسم المنوّن هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات . والثانية الوقف عليه مطلقاً بالحذف والإسكان[4] . نحو : هَذا زَيْد . ورَأَيْتُ زَيْد . ومَرَرْتُ بِزَيْدْ .

ومنه قوله :

أَلاَ حُبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثُهَا

لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِماً دَنِفْ[5]

---

(1) قال العكبري في " اللباب " 2 : 196 " الوقف ضدّ الابتداء ؛ لأنّه يكون عند انتهاء الكلمة . ولمّا استحال بالساكن استحسنوا في ضدّه وهو الوقف ضد الحركة وهو السكون " .

(2) " بوقف " في الأصل و (د) .

(3) انظر : العكبري " اللباب " 2 : 199 .

(4) ربيعة تقف على المنوّن المنصوب بالسكون - انظر : الارتشاف 1 : 392 .

(5) من الطويل . بلا نسبة و (غنم) اسم امرأة . و (دَنِف) : مريض ملازم له مرضه .
الشاهد فيه قوله : (دنفْ) بالسكون . والقياس (دنفاً) ولكن ربيعة يقولون في الوقف رأيت زيد بالتسكين - انظر : شرح قطر الندى ص (328) والمقاصد النحوية 4 : 543 والهمع 3 : 386 .

وكذا تبدل نون إذًا ألفاً في الوقف ، وكذلك نون التوكيد الخفيفة : نحو ﴿ لنسفعاً ﴾ يكتبن كذلك .

والثالثة الوقف عليه مطلقاً ، بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله [6] ، نحو : هَذَا زَيْدْو . ورَأَيْتُ (زَيداً) ، ومَرَرْتُ بِزَيْدِي [7] (وكذا) أي كما يبدل تنوين المنصوب ألفاً في الوقف (تبدل نون إذاً) الجوابية (ألفاً في الوقف) تَشْبِيهاً لإذن باسم منوّن [8] . وبه قرأ السبعة في ﴿ ولَنْ تُفْلِحُوا إذاً أَبَداً ﴾ [9] واختار ابن عصفور [10] تبعاً لبعضهم أنّ الوقف عليه بالنون (وكذلك نون التوكيد الخفيفة) إذا تلت [11] فتحة تبدل ألفاً في الوقف ما لم يحصل لبس (نحو ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ [12] من نحو : ﴿ لَنَسْفَعَنْ ﴾ بخلاف ما إذا تَلَتْ [13] ضَمّة ، أو كَسْرة فإنّها إذا وقف عليها تُحذف ، ويُردّ ما كان حُذِفَ لأجل إلحاقها ، كقولك في نحو : أَخْرُجْنَ يَا هَؤُلاءِ . أَخْرُجْنَ يَا هَذِه اخْرجُوا ، واخْرُجِي ، (و) كما يُوقف على المنون المنصوب و [14] " إذاً " . ونحو ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ بالألف (يَكْتُبَنْ كَذَلك) إذ الأصل في كتابة كلّ كلمة أن تكتب كما قال ابن الحاجب [15] بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ، ولهذا كتب يا زيداً [16] بالألف : لأنّ الوقف عليه كذلك ، ونحو : رَحْمَه بالهاء

---

(6) قال العكبري في اللباب 2 : 201 " وهم أزد السراة " .

(7) " هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ " في الأصل .

(8) " منصوب " في الحلبي ص (103) .

(9) سورة الكهف 18 : 20 .

(10) انظر : شرح جمل الزجاجيّ 2 : 170 باب من مسائل إذن .

(11) " قلبت " في الحلبي ص (103) وهو خطأ .

(12) سورة العلق 96 : 15 ﴿ كلا لئن لم ينته لنسفعاً بالناصية ﴾ .

(13) " قلبت " في الحلبي ص (103) وهو خطأ .

(14) " في " الحلبي ص (103) .

(15) لم أجده .

(16) " أنا زيداً " في الأصل و (د) وهو غلط .

ويوقف على المنقوص المنوّن في الرفع والجرّ بحذف يائه . نحو : جاء قَاضٍ . ومررت بقاضٍ . .....

لأن الوقف عليه كذلك . ومن النحاة من يكتب " إذاً " بالنون : لأنّها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينها وبين إذاً التي للظرفية[17] .

(ويوقف على المنقوص المنوّن في الرفع والجرّ بحذف يائه) إذا لم يكن محذوف العين أو الفاء (نحو : جَاءَ قَاضٍ . ومَرَرْتُ بِقَاضٍ) بإسكان آخرهما[18] . فَإن كان المنقوص محذوف العين كـ " مُرٍ "[19] اسم فاعل من " أرى "[20] أو محذوف الفاء كـ " يَفِ " علما[21] .

---

(17) قال ابن عصفور في شرح الجمل 2 : 170 " مذهب المازني أنّها تكتب بالألف . ومذهب أكثر النحويين أنّها تكتب بالنّون ... والصحيح أنّها تكتب بالنون لأمرين : ... ما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته . وهذه يوقف عليها من غير تغيير ... وأيضاً فإنّها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين إذا " . والحقّ أن هذا الخلاف لا ثمرة من ورائه .

(18) انظر : سيبويه 3 : 308 .

(19) ترك الناسخ في النسخة الأصلية مكان هذه الكلمة خالياً . ولم توجد في (هـ) .

(20) " أرارى " في (د) - وهي كما قال سيبويه في الكتاب 4 : 184 " وقالا في مُرٍ . إذا وقفا : هذا مُرِى . كرهوا أن يُخلّوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء . فصار عوضاً . يريد مُفعِلٌ من أريتُ " .

وقال السيوطي في الهمع 3 : 387" مُرٍ اسم فاعل من أرأى يُرْئِي علماً . فإنّه يوقف عليها برد الياء حتماً " .

(21) من (وفى . يفي) علماً .

ويجوز إثباتها . ويوقف في النصب بإبدال التنوين ألفاً . نحو : رأيت قاضياً . وإن كان غير منوّن فالأفصح في الرفع والجرّ الوقف عليه بإثبات الياء نحو : جاء القاضي . ومررت بالقاضي . ويجوز حذفها . .....

لم يوقف عليه إلاّ بالـــردّ إلى الياء لئلا يكثُرُ الحذفُ . (ويجوزُ إثْبَاتُها) أي الياء كقراءة ابن كثير ﴿ ولكلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾ [22] ﴿ وَمَالَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَّالِي ﴾ [23] ﴿ ومَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي) [24] .

(ويوقف) على المنقوص المنوّن (في النصب بإبدال التنوين) منه (ألفاً) ولا تحذف ياؤه (نحو : رأيتُ قَاضِياً) ومثله ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جَوَارِي [25] . وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وإنّ الإثبات أجود [26] . (وإنْ كَانَ) المنقوص (غير منوّن فالأفصح في الرفع والجرّ الوقف عليه بإثبات الياء . نحو : جَاءَ القاضي . ومررتُ بالقاضي) لعدم الموجب لحذفها إذ الوقف يَقْتَضِي السكون . وذلك حاصل مع إثباتها . (ويجوز حَذْفُها) على قلّة [27] . فيقال : جاء القَاضْ . ومَرَرْتُ بالقَاضْ . وعليه قراءة غير ابن كثير

---

(22) سورة الرعد 13 : 7 - انظر : " البحر المحيط " 5 : 360 .

(23) سورة الرعد 13 : 11 انظر : " البحر المحيط " 5 : 360 .

(24) سورة النحل 16 : 96 انظر : البحر المحيط 5 : 360 .

(25) انظر : السيوطي " الهمع " 3 : 387 .

(26) انظر : ابن مالك " تسهيل الفوائد " ص (328) .

(27) وهو رأي يونس - انظر : الارتشاف 1 : 365 .

وإن كان منصوباً فبالإثبات لا غير .

وإذا وقف على ما فيه تاء التأنيث . فإن كانت ساكنة لم تغيّر . نحو : قامت وإن كانت متحركة . فإن كانت في جمع نحو : المسلمات فالأفصح الوقف بالتاء . .....

﴿ وهُوَ الكَبِيرُ الـمُتَعَالْ ﴾[28] ﴿ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقْ ﴾[29] (وإن كان منصوباً فبالإثبات) أي فيوقف عليه بإثبات الياء ساكنةً (لا غير) نحو : رأيتُ القَاضِي . وكلامه يقتضي أنّ المعرّف منه بالإضافة . نحو : قَاضِي مَكّة كالمعرّف منه بأل[30] . وكلام غيره يشعر بأنّ الحذف فيه أرجح من الإثبات[31] . واستعمال " لا غير " في كلام المصنفين[32] كثير . وله مُسْتَنَد[33] . وإنْ قال في المغني إنّه لحن[34] . وفي شرح الشذور[35] بأن العرب لم تتكلّم به[36] .

(وإذا وُقِفَ على ما فيه تاء التأنيث[37] فإن كانت ساكنة لم تُغَيَّرْ) عمّا كانت عليه (نحو : قَامَتْ) ممّا فيه تاء لاحقة للفعل لئلا يَلْتَبِسُ بهاء الضمير . لو وُقِفَ بالهاء . ومثلها التاء اللاحقة للحرف . نحو : ثُمَّتْ وَرُبَّتْ (وإن كانت متحركة . فإنْ كانت في جمع) المؤنّث السالم (نحو : المسْلِمَات) والهِنْدَات . أو فيما ألحق به كعَرَفَات وأذْرِعَات (فالأفصح الوقف بالتاء) من غير إبدال لدلالتها على التأنيث والجمعية معاً . فكرهوا

---

(28) سورة الرعد 13 : 9 - انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (358) - وانظر هامش (24) .

(29) سورة غافر 40 : 15 - انظر : ابن مجاهد " كتاب السبعة في القراءات " ص (568) .

(30) انظر : السيوطي " الهمع " 3 : 387 .

(31) انظر : الهمع 3 : 387 .

(32) " المصنّف " في (هـ) والحلبي ص (104) فقط .

(33) قال الشاعر :

جواباً به تنجو اعتمدْ . فَورَبّنا تعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ . لا غَيْرُ تُسألُ

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل 2 : 675 على جواز قولهم (لا غير) بهذا البيت . وانظر : الأشموني 2 : 498 والشمنّي " المنصف من الكلام " 1 : 310 .

(34) انظر : ابن هشام " المغني " 1 : 209 " وقولهم (لا غير) لحن " .

(35) انظر : ص (104) قال " وأمّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم " لا غير " فلم تتكلّم به العرب " .

(36) ولعل مخرج الفاكهي هو أنّ بناء (غيرُ) على الضمّ مثل (قبلُ) وهو اسم (لا) التبرئة . وخبرها محذوف . تقديره : لا غير ذلك جائز .

(37) " ما فيه التاء " في الأصل . وهو اطلاق .

إبطال صورتها [38] (وبعضهم [39] يقف) على ذلك (بالهاء) أي بإبدال التاء هاءً كقول بعضهم : دفن البَنَاه من المكْرُمَاه [40] . ومثل هذه التاء . تاء هَيْهَات فإنّه يوقف عليها بالتاء وبعضهم يقف بالهاء [42] (وإن كانت في مفرد فالأفصح الوقف بالهاء) أي بإبدال التاء هاء (نحو : رحمه وشجره) من كلّ اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديراً : كصَلاه . وزَكَاه فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم . واللاحقة للفعل . فإنْ كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً كأخْت . وبِنْت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة للفعل والحرف (وبعضهم يقف) على نحو رحمة وشجرة (بالتاء) من غير قلب . ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة ﴿ إنَّ شَجَرَتَ ﴾ [43] وقول أبي النجم :

---

(38) انظر : سيبويه 4 : 166 - 167 .

(39) منهم الفرّاء . وقطرب - انظر : الارتشاف 1 : 404 .

(40) انظر : الارتشاف 1 : 404 وفي الأصل و د . و هـ " دفن البنات من المكرمات " .

(41) " في آنه " في الحلبي ص (104) .

(42) انظر : سيبويه 3 : 291 " يقولون في السكوت : هَيْهَاهْ . ومَن قال : هَيْهات فهي عنده كبيضاتٍ " .

(43) سورة الدخان 44 : 43 ﴿ إن شجرت الزقوم ﴾ وبها رسم في المصحف .

وقد قرأ به بعض السبعة في قوله تعالى : ﴿ إنّ رحمت اللّه قريب من المحسنين ﴾ .

واللّهُ أنْجَـــاكَ بِكَـــفَّـــيْ مُسْـــلِمـــتْ

مِـــنْ بَعْـــدِ مَا وبَـــعْدِ مَا وبَعْدَ مَـــتْ

كَادَتْ نُفُـــوسُ القَـــومِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ

وكَـــادَتِ الحُـــرَّةُ أنْ تُـــدْعَـــى أمَـــتْ[44]

(وقد قَرَأ به بعض السبعة في قوله تعالى : ﴿ إنّ رَحْمَت اللّهِ قَرِيبٌ مِنَ الـمُحْسِنِينَ ﴾)[45] .

قال المؤلّف : وليكن هذا آخر ما تيسّر جَمْعَهُ على هذه المقدّمة جعله اللّهُ خالصاً لوجهه الكريم وموجباً للفوز [لَديه بجنّات النعيم][46] بمنّه وكرمه . وحَسْبُنَا اللّه ونِعْمَ الوكيل [ولا حَولَ ولا قوة إلاّ باللّه العلي العظيم . أنْهَاهُ مُؤلّفُه تبْيِيضاً يوم الأحد عاشر شهر رجب الفرد . سنة ست وخمسين وتسعمائة والحمد للّه ربّ العالمين][47] .

وكانَ الفراغ في اليوم التاسع من محرّم الحرام سنة
1090 تسعين بعد الألف بقلم العبد الفقير
حسين بن أحمد بن محمود بن جمعة بن محمود
بن نعمة الصيمري عفا عنهم
أجمعين بمحمد وآله الطيبين
الطاهرين وصلى على محمد
وآله الطاهرين وسلّم
تسليماً كثيراً[48]

---

(44) من الرجز . قوله (بعدمت) . أي : بعدما . و (الغلصمت) : رأس الحلقوم وهو الموضع الناتىء في الحلق . الشاهد فيه قوله : (مسلمت . وأمتْ . والغلصمت) حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف . بل أبقاها على حالها - انظر : الخصائص 1 : 304 . وشرح المفصّل 5 : 89 ، 9 : 81 . والمقاصد النحوية 4 : 559 . والخزانة 4 : 177 , 7 : 333 .

(45) سورة الأعراف 7 : 56 وهي ما عليه الرسم القرآني .

(46) ليس في الأصل .

(47) ساقط من الأصل فقط .

(48) جاء في حاشية الأصل : " في البلاد المحروسة بعين عناية سيد البرية بلاد عبدالحيّ المسماة بالبحرية حرسها اللّه من كلّ بلية " .

الفهارس العامة

التسلسل	الفهرس	الصفحة
1	الآيات الكريمة	2
2	الأحاديث الشريفة	9
3	الأقوال والأمثال	10
4	الشواهد الشعرية	11
5	الأعلام	16
6	القبائل	18
7	الأمكنة والبلدان	19
8	الكتب الواردة في الفواكه	20
9	المصادروالمراجع	21
10	موضوعات الدراسة	24
11	موضوعات الفواكه الجنية (التحقيق)	25

فهرس الآيات الكريمة

رقم الآية	رقم الصفحة في الفواكه الجنية
	سورة الفاتحة (1)
1	61
2	210-76
4	455-383
5	455-128-125
	سورة البقرة (2)
3	56-47
5	57
6	439
7	205
28	489
36	337
46	278
47	255
51	49
53	49
60	46
67	40
71	248-247
74	324
89	335
97	456
106	405
109	283
124	186
125	62
126	40
127	129
128	53
135	441
173	172
178	197
184	384-206-202-55
187	62
194	295-48
196	424
197	405
210	194
215	100
214	393
219	462
221	204
233	36
237	81
243	337
249	348-294
251	465-298
254	384
265	323
280	231
281	417
284	405-363
286	401-125
	سورة آل عمران (3)
13	251-60
31	412
55	173
62	259
97	415
103	223
113	223-19
115	412
120	66
123	396
144	353-237
186	37
	سورة النساء (4)
12	77
13	433
15	150
16	149
23	78
28	384
32	57
36	59
40	234
66	351-350
78	408
79	331

رقم الآية	رقم الصفحة في الفواكه الجنية
86	61
96	223
123	405
125	282
127	314
133	405
136	363
155	371
157	352
163	61
168	392
171	363-353-260
	سورة المائدة (5)
3	249-176
5	58
23	178-173-46
24	146-117
39	254
48	362
52	246
55	295
70	186
71	385
85	76
95	379-56
105	479-298
110	40
113	16
114	462
116	411
119	363
120	125
	سورة الأنعام (6)
17	412
22	291
25	162
54	256
60	362
66	19
71	390
81	255
83	42
117	476
151	401
160	495
	سورة الأعراف (7)
4	435
11	436
17	228
20	55
22	246
30	297
56	503
73	182
93	439
122	62
142	54
143	51
149	196
150	307-59
154	297
157	363
167	258
178	65
194	240
204	194
	سورة الأنفال (8)
6	260
7	255
33	392
35	182
42	210
65	44
	سورة التوبة (9)
4	167
6	177
18	65
24	41
36	46

رقم الآية	رقم الصفحة في الفواكه الجنية
40	401
81	44
82	401
90	178-174-44
سورة يونس (10)	
4	331
10	385
25	42
42	162
62	252
71	327-304
72	412
99	230
سورة هود (11)	
8	229
44	183
73	47
78	143
81	351-350
111	263
114	53
118	223
سورة يوسف (12)	
4	331
10	385
14	337
15	358
20	158
25	42
26	412-411
30	178
31	236
33	305-37
39	371
43	297
64	59
64	51
78	77
81	59-25
85	361
90	65
94	174
سورة الرعد (13)	
7	500
9	501-500
11	500
16	439
35	215
92	381
سورة إبراهيم (14)	
1	456
2	456
19	399
سورة الحجر (15)	
23	125
30	450
39	451 12
43	451
49	451
56	351
72	217
91	76
سورة النحل (16)	
9	451
19	164
30	298
58	223
69	468-175
96	500-160-13
123	331
124	258
127	234
سورة الإسراء (17)	
13	299
23	128
30	297
31	322
37	333
50	230

رقم الآية	رقم الصفحة في الفواكه الجنية
110	407-186
	سورة الكهف (18)
19	441
20	498
34	478-342
51	60
55	60
60	60
96	483
	سورة مريم (19)
4	399-341
20	234
29	232
30	253
31	226
46	202
69	163
	سورة طه (20)
44	251
63	70
81	324
89	385
91	393-386-223
	سورة الأنبياء (21)
3	180
16	334
22	355
30	168-167
60	292
65	287
72	49
88	54
108	260
	سورة الحج (22)
6	255-249
9	379
37	51
73	194

	سورة المؤمنون (23)
1	25
22	363
33	165
40	370-359
115	260
117	65
	سورة النور (24)
22	75
30	60
31	58
32	50
35	166
37	314
45	152
63	17
	سورة الفرقان (25)
23	283
49	433
54	171
68	460
69	460
80	178
	سورة الشعراء (26)
16	40
50	275
128	47
129	47
132	461
133	461
208	330
217	57
	سورة النمل (27)
16	297-185
60	203
88	49
	سورة القصص (28)
7	66
8	390
15	435

رقم الآية	رقم الصفحة في الفواكه الجنية
21	330
68	209
79	336
87	37
سورة العنكبوت (29)	
1	55
2	386-55
44	52
46	354
51	259
سورة الروم (30)	
4	174-43
17	231
36	413
47	227
سورة الأحزاب (33)	
7	362
40	51
56	4
سورة سبأ (43)	
13	62
24	441
31	216
32	217
33	376
40	126
51	275
سورة فاطر (35)	
36	396
سورة يس (36)	
14	54
سورة الصافات (37)	
69	281
79	61
147	441
181	60
سورة ص (38)	
3	241
23	78
33	245
75	152
سورة الزمر (39)	
16	304
21	75
42	209
56	304
74	159-149
سورة غافر (40)	
11	54
15	501
20	43
81	186
سورة فصلت (41)	
10	335
29	149
30	401
31	363
39	255
46	215
49	465
سورة الشورى (42)	
32	41
43	502
51	392-171
52	457
سورة الزخرف (43)	
19	279
68	304
71	164
77	401
سورة الدخان (44)	
1	253
2	253
3	253
سورة الجاثية (45)	
15	198
25	228
سورة الأحقاف (46)	
4	392

رقم الآية	رقم الصفحة في الفواكه الجنية
	سورة الحديد (57)
1	152
8	153
16	174
23	386
	سورة المجادلة (58)
1	149-49
2	236
4	61
	سورة الحشر (59)
10	
	سورة الممتحنة (60)
12	41
	سورة الصف (61)
11	433
	سورة المنافقون (63)
1	459
	سورة الطلاق (65)
2	405
3	471-298
4	150-42
6	52
7	401-174
	سورة التحرير (66)
4	66
	سورة الملك (67)
2	289
	سورة القلم (68)
4	258
14	52
	سورة الحاقة (69)
7	494
13	197
19	484
	سورة المعارج (70)
6	279
7	279
	سورة نوح (71)
20	446
25	370
31	86
35	354
	سورة محمد (47)
19	279
22	19
24	215
36	433
	سورة الفتح (48)
11	186-76
12	77
20	50
47	433
	سورة الحجرات (49)
5	255
12	331
	سورة ق (50)
35	205
	سورة الذاريات (51)
10	149
20	363
23	255
25	216
	سورة الطور (52)
5	154
6	174
28	256
	سورة النجم (53)
7	57
15	57
	سورة القمر (54)
6	85
8	85
12	341
41	185
54	54
	سورة الرحمن (55)
6	47
37	344
41	194

رقم الآية	رقم الصفحة في الفواكه الجنية
سورة الجنّ (72)	
1	255
2	485
7	485
9	319
سورة المزمّل (73)	
12	257
16	166
20	385-286
سورة المدّثر (74)	
6	404
سورة القيامة (75)	
9	184
26	176
سورة الإنسان (76)	
1	399
3	442
4	108
15	108
16	108
20	146
24	440
سورة النبأ (78)	
1	159
31	462
32	462
40	446
41	446
سورة النازعات (80)	
21	435
22	436
23	398
سورة التكوير (81)	
20	59
سورة الانفطار (82)	
17	490
سورة المطففين (83)	
6	174
18	77
19	77
سورة الانشقاق (84)	
4	160
19	363
سورة البروج (85)	
4	457
5	457
14	213
15	213
16	213
سورة الطارق (86)	
4	263
9	464
سورة البلد (90)	
14	466
15	466
سورة الشرح (94)	
1	399
سورة التين (95)	
4	62
سورة العلق (96)	
15	498
سورة القدر (97)	
1	252
5	364
سورة البينة (98)	
1	234
سورة الزلزلة (99)	
1	189
7	339
سورة العصر (103)	
1	253-168
2	253-168
سورة الإخلاص (112)	
1	208
3	398-64
4	398-64

الحديث الشريف

الحديث النبوي	رقم الصفحة في الفواكه الجنية
إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده	276
التمس ولو خاتما من حديد	232
إن الله ملككم إياهم	129
إن يكنه فلن تسلط عليه	234-129
أومخرجيّ هـــــم	180
تريدين أن ترجعي إلى رفاعة	55
تسبحون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين	484
خمس صلوات كتبهن الله	205
سبحان الله إن المؤمن لا ينجس	489
فصلى (ص) قاعدا وصلى وراءه رجال قياما	335
كلّ الصيد في جوف الفرا	168
كما تكونوا يولى عليكم	384
لا أحد أغير من الله	275
لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض	404
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن	176
لبيك إن الحمد والنعمة لك	257
ليس من إمبر إمصيام في إمسفر	169
من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل	19
وأتبعه بست من شوال	494
وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة	19
يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة	367
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار	180
يوشك أن يقع فيه	246

فهرس الأمثال والأقوال

القول / المثل	الصفحة في الفواكه الجنية
الليلة الهلال	212
الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر	233
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	13
قضية ولا أبا حسن لها	276
ما مسيئ من اعتذر	237
نعم السير على بئس العير	19-16
هجيرا أبي بكر : لا إله إلا الله	208

فهرس القوافـــــــــــــــــــــــــــــي

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الهمزة			
نجلاء	خفيف	عدي بن الرعلاء	372
إتلائها	رجز	مجهول	233
الباء			
السحائبْ	كامل	مجهول	179
غائبا	سريع	مجهول	229
دبيبا	خفيف	أبو أمية الحنفي	279
أقربا	رجز	العجّاج	259
مضاربُه	طويل	نهشل بن حري	371
الأدبُ	بسيط	لبعض الفزاريين	286
غضوبُ	خفيف	كحيلة اليربوعي	247
تطيبُ	طويل	المخبل السعدي	345
رجبُ	بسيط	عبدالله الهذلي	453
تغيبُ	وافر	مجهول	364
فأجابُوا	خفيف	مجهول	368
فارغبِ	كامل	نمر بن تولب	415
ترب	بسيط	مجهول	391
للشيبِ	بسيط	سلامة بن جندل	271
نحطبِ	طويل	إمرئ القيس	384
المثقبِ	طويل	إمرئ القيس	144
التاء			
أمتْ	رجز	أبو النجم	503
ملمّاتُ	بسيط	تميم بن مقبل	280
طويتُ	وافر	سنان بن الفحل	154
شمالات	مديد	جذيمة الأبرش	371
الطلحاتِ	خفيف	عبيالله بن قيس الرقيات	460
الجيم			
تأججا	طويل	عبدالله بن الحر	409
الحاء			
ملحاحا	رجز	رؤبة /ليلة الأخيلية	148
تستريحي	وافر	عمرو بن الإطنابة	403
الدال			
أحداً	البسيط	مجهول	384
المقيدا	طويل	الفرزدق	261

القافية	البحر	القائل	الصفحة
عهودا	كامل	جميل بثينة	446
حميدُ	طويل	مجهول	281
فديدُ	رجز	رؤبة بن العجاج	140
يزيدُ	طويل	الملعوط القريعي	228
شديدِ	خفيف	أبو زبيد الطائي	307
فقـــــــدِ	بسيط	النابغة الذبياني	261
ثمودِ	طويل	المعري	248
زيادِ	طويل	الفرزدق	245-66
جحودِ	طويل	المعري	248
زيادِ	وافر	قيس بن زهير العبسي	66
موقدِ	طويل	الأعشى	407
الراء			
مضرْ	طويل	لبيد بن ربيعة	183
ينتصرْ	رجز	مجهول	324
دبرْ	رجز	عبدالله بن كيسبه	428
المنظره	رجز	الإمام علي	162
تأزرا	طويل	الربيع بن ضبع الفزاريّ	273
مبتدرا	بسيط	مجهول	124
مستطيرا	رجز	مجهول	198
حذرا	بسيط	مجهول	408
أقمارُ	رجز	مجهول	111
البقرُ	بسيط	أنس الخثعمي	391
الخورُ	بسيط	جرير	285
أطيرُ	طويل	مجنون ليلى	151
القطرُ	طويل	أبو صخر الهذلي	324
تصفرُ	طويل	تأبط شرا	245
ضـــــــرُ	بسيط	مجهول	164
يتغيرُ	طويل	عمر بن أبي ربيعة	130
مجيرُ	كامل	شمردل بن عبدالله الليثي	243
فجورُها	طويل	توبة بن الحمير	441
القطرُ	طويل	ذو الرمّة	225
الأقدارِ	كامل	أبان اللاحقي	471
الدهاريرِ	بسيط	الفرزدق	128
لصابرِ	طويل	مجهول	394
المكرِ	طويل	زياد بن سيّار	282
عمرِو	طويل	رشيد بن شهاب	168

القافية	البحر	القائل	الصفحة
السين			
احبسِ	طويل	مجهول	445
العين			
أطمعُ	طويل	مجنون ليلى	163
وازعُ	طويل	النابغة الذبياني	400
يتضوعُ	طويل	مجهول	109
مضجعي	رجز	أبو النجم العجلي	308
بلقعِ	طويل	مجهول	387
الفاء			
دنفْ	طويل	مجهول	497
الخزف	بسيط	مجهول	236
الشفوفِ	وافر	ميسون الكلابية	285
القاف			
طليقُ	طويل	يزيد بن مفرغ الحميري	156
الكاف			
هالكا	متقارب	عبدالله بن همام السلولي	281
اللام			
الأجلْ	متقارب	مجهول	466
تملْ	كامل	كعب بن جعيل	408
ثاقلا	طويل	لبيد بن ربيعة	278
موئلا	طويل	مجهول	484
كاهلُه	طويل	ابن ميادة	95
فتحملِ	كامل	عبدقيس بن الخفاف	414
تنزلِ	طويل	أمية بن أبي عائذ	408
جهولُ	طويل	السموأل	227
زائلُ	طويل	لبيد بن ربيعة	359
يحاولُ	طويل	مجهول	409
قاتلُه	طويل	زهير بن أبي سلمى	282
مهملُ	طويل	مجهول	282
مرجلِ	طويل	إمرئ القيس	108
محولِ	طويل	إمرئ القيس	369
فحوملِ	طويل	إمرئ القيس	403
أمثالِي	طويل	إمرئ القيس	216
جللِه	خفيف	جميل بثينة	370

القافية	البحر	القائل	الصفحة
المتفضلِ	طويل	امرئ القيس	323
ليبتلي	طويل	إمرئ القيس	369
يفعلِ	طويل	إمرئ القيس	406
الميم			
صائما	رجز	رؤبة بن العجاج	245
الجراضمُ	طويل	الوليد بن عقبة	402
حارمُ	طويل	عمرو بن براقة	434-372
طاعمُها	طويل	الفرزدق	163
حرامُ	كامل	مجهول	238
حميمُ	طويل	عبدقيس بن الرقيات	282
ألومُ	متقارب	أمية بن الصلت	179
وامسلمَه	منسرح	بجيربن عنمة	169
غنماهمَا	طويل	أبو أسيده الدبيري	285
يعدما	متقارب	نمر بن تولب	442
مسلمًا	طويل	مجهول	461
تستقيما	وافر	زياد الأعجم	365
الأمِ	منسرح	مجهول	278
العدمِ	طويل	النعمان بن بشير	280
سلمِ	طويل	الأرقم اليشكري	266
النون			
حرمانا	بسيط	جرير	379
جيرانا	بسيط	مجهول	239
الأزمانِ	خفيف	مجهول	409
اليقينا	وافر	عمر بن كلثوم	400
ترتمينا	وافر	عمر بن كلثوم	400
الأغصانُ			111
يكونُ	طويل	الأفوه الأودي	262
مبينُ	خفيف	مجهول	224
أبوانِ	طويل	رجل من أزد سراة	263
مكانيا	طويل	مجهول	374
الإحنِ	بسيط	مجهول	129
سمنِ	وافر	المثقب العبدي	442
تعرفوني	الوافر	سحيم الرياحي	407
وتتقيني	وافر	المثقب العبدي	442
التنوينِ	خيف	مجهول	474
يعنيني	كامل	رجل من سلول	418

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الهاء			
مبهمهْ	الرجز	رؤبة بن العجاج	370
الياء			
واقيَهْ	سريع	عمرو بن ملقط	189
واقيا	طويل	مجهول	240
آتيا	طويل	مجهول	406

فهرس الأعلام الوارة في متن الفواكه الجنية

اسم العلم	رقم الصفحة في الفواكه الجنيّة
النبي محمد (ص)	1--4
السعد التفتازتني	211
ابن آجروم	7
ابن الحاجب	498-480-376-367-358-347-338-327-266-265-253-140
ابن النحاس	89
ابن عامر	306-193
ابن عصفور	498-351
ابن كثير	500
ابن مالك	494-456-453-445-443-397-376-349-345-318-266-247-211-198
	196-194-190-181-145-80-27-24
ابن هشام	476-327-318-317-285-253-236-217-209-190-137-118-116-113
ابن هشام الخضراوي	437
أبو الأسود الدؤلي	7
أبو حيان الأندلسي	486-397-359-190
أبو علي الفارسي	318-244-98
الأخفش	286-267-6
علي بن أبي طالب	162-7
البدر ابن مالك	397-118
حسن الاستراباذي	253
الخليل الفراهيدي	166
الدماميني	451-446-414-342
الراغب الأصفهاني	311
الرضي الاستراباذي	401-362-358-279-288-286-284-267-187-118-21
الزجاج	80
الزجاجي	222
الزمخشري	289-266-102-75
السفاقسي	184

اسم العلم	رقم الصفحة في الفواكه الجنيّة
السيرافي	244
الشاطبي	185
الشلوبين	244
الشهاب الحلبي	114
الفراء	494-487-193-80
الفرزدق	163
الكسائي	481-345-5
المازني	347-345
المبرد	443-347-244
محمد البعلي	496
محمد الرعيني	2
المرادي	343-333-317-27
المكودي	333
النجم سعيد	373
النعمان بن منذر	132
زين العابدين	135
سيبويه	490-371-357-349-347-318-241-197-166-137-127-118-114-98-95-6-5
يونس بن حبيب	305-267

فهرس القبائل

اسم القبيلة	رقم الصفحة في الفواكه الجنية
أزد شنوءة	181
أنف الناقة	136
ثقيف	132
حمير	169
طيء	154
عقيل	149
قرن	132
هذيل	149

فهرس الأماكن والبلدان

اسم الموضع	رقم الصفحة في الفواكه الجنية
بعلبك	139-99
جبل ثور	167
جور	97
حضرموت	139-100
طيبة	132
مكة	132

أسماء الكتب الواردة في متن الفواكه الجنية

اسم الكتاب	المؤلف	الصفحات في الفواكه الجنية
المتمّمة	الرعيني	1
ارتشاف الضرب	أبو حيان الأندلسي	397
إعراب القرآن	السمين الحلبي	114
إعراب القرآن	السفاقسي	184
الإرشاد	الفسوي	90
الألفية	ابن مالك	157-107
التسهيل	ابن مالك	289-247-98
الجامع	ابن هشام	317
الحدود النحوية	الفاكهي	207
الفواكه الجنية	الفاكهي	1
الكافية	ابن الحاجب	253
الكشاف	الزمخشري	102
المتوسط	حسن الاسترابادي	253
مغني اللبيب	ابن هشام	501-485-471-451-368-358-266-212-205-154
المفصل	الزمخشري	102
أوضح المسالك	ابن هشام	453-327-287-285-206-116-73-35
شرح الكافية الشافية	ابن مالك	289
شرح التصريح	الأزهري	116
شرح الحدود النحوية	الفاكهي	207
شرح الشذور	ابن هشام	501-287
شرح العمدة	ابن مالك	345
شرح القطر	ابن هشام	476-327-286-239
مجيب الندا	الفاكهي	389-253-216-131-87-79-72
ملحة الإعراب	الحريري	239

فهرس الماجع والمصادر

ارتشاف الضرب	أبو حيا ن الأندلسي	تح : مصطفى النماس ، ط1، م النسر العربي ، القاهرة ، 1984
أساس البلاغـــــــــة	الزمخشـــــــري	ط 1 ، دار صادر ، بيروت ، 1992
أعيان الشيعة	محسن الأمين	تح : حسن الأمين ، ط1،دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ، 1983
إغاثة الأمة	تقي الدين لمقريزي	مؤسسة ناصر للطباعة ، بيروت ، 1986
الإتقان في علوم القرآن	السيوطـــــــي	مطبعة الحلبي ، 1951م
الأشباه والنظائر	السيوطـــــــي	ط1 ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1984م .
الأصباح في شرح الاقتراح	محمود فجـــــال	ط1 ، دار القلم ، دمشق ، 1989
الأصول في النحو	ابن السراج	تح:عبد الحسين الفتلي،ط3، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1996
الأعـــــــــــــلام	خير الدين الزركلـــــي	ط6 ، دار العلم للملايين ، بيروت 1984
الأعلام بأعلام بيت الله الحرام	محمد بن أحمد النهرواني	ط1،المكتبة التجارية،مكة ، 1996
الأغانـــــــــــي	أبو الفرج الأصفهاني	تح : لجنة من الأدباء ،ط6،الدار التونسية للنشر ،بيروت 1982
الإقتراح في أصول النحو	السيوطي	تح: أحمد الحمصي ، ط1،جروي برس، بيوت ، 1988
الأمالي النحويـــــــــة	ابن الحاجب	تح : هادي حمودي ، ط1، علم الكتب ، بيروت ، 1985
الإنصاف في مسائل الخلاف	أبو البركات الأنباري	تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت
الإيضاح في علل النحو	أبو القاسم الزجاجي	تح : مازن المبارك ، ط5،منشورات الرضي، ايران
البيان في غريب إعراب القرآن	أبن الأنباري	تح : طه عبدالحميد طه ، استشارات الهجرة، ايران ، 1403هـ
التبيان في إعراب القرآن	أبو البقاء العكبري	تح : علي البجاوي ، ط1 ، م الحلبي ، مصر ، 1976
التحفة السنية بشرح مقدمة الآجرومية	محمد محي الين عبد الحميد	دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ
التفسير الكبير	فخر الدين الرازي	تح : مكتب تحقيق دار إحياء التراث ،ط1، بيروت ، 1995
التوطئـــــــــــــة	أبو علي الشلوبين	تح : يوسف أحمد المطوع ، م سجل العرب ، مصر ، 1981
الحجة في القراءات السبع	ابن خالويه	تح : عبدالعال سالم مكرم ، ط4 ،دار الشروق ،بيروت ،1981
الخصائص	ابن جني	تح : محمد النجار ، دار الشؤون الثقافية ، بيروت
الدرراللوامع على همع الهوامع	الشنقيطي	ط1 ، دا ر البحوث العلمية ، الكويت 1981
الطبقات الكبرى	الإمام الشعراني	دار الفكر العربي ، القاهرة ، بدون تاريخ
الفهرســـــــــــت	ابن النديم	تح : ناهد عباس ، دار قطري بن الفجاءة ، ط1، قطر ، 1985
الفوائد الضيائية	نور الدين الجامي	تح : أسامة الرفاعي ، ط1، وزارة الأوقاف ، العراق ، 1983
الكشـــــــــــــــاف	الزمخشري	دار البلاغة ، ايران ، بدون تاريخ
الكليات	أبو البقاء الكفوي	تح:عدنان درويش وآخر، ط2،مؤسسة الرسالة، بيروت،1993
الكواكب الدرية في شرح متممة الآجرومية	محمد بن محمد الأهدل	دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1990م
الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة	نجم الدين الغزي	تح : جبرائيل جبور ،ط2،دار الآفاق الجديدة ،بيروت،1979
المجتمع المصري في عهد السلاطين المماليك	سعيد عاشـــــور	ط1 ، دار النهضة العربية ، مصر ، بدون تاريخ
المحتســـــــــــــب	ابن جني	تح : علي النجدي ، وآخر ، ط2،دار سزكين ،تركيا ،1986
المدرسة النحوية في مصر والشام	عبدالعال سالم مكرم	ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1990
المصنف من الكلام	أحمد الشمني	المطبعة البهية ، مصر ، بدون تاريخ
المفـــــــــــــــــردات	الراغب الأصفهاني	ط1 ، دار للمعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .
المقاصد النحوية	الإمام العيني محمود	ط1 ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ
المقتضـــــــــــــــــب	المبـــــــرد	تح: محمد عبالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت

المنصف من الكلام	الشمني	المطبعة البهية ، مصر ، 1305هـ
النزعة المنطقية في النحو العربي	فتحي الدجني	ط1 ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1982
النور السافر عن أخبار القرن العاشر	محي الدين العيدروسي	بدون تاريخ ، بدون مكان الطبع
أمالي المرتضـــــــــــــى	الشريف المرتضى	تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2،دار الكتاب العربي،بيروت،1967
إملاء ما من به الرحمن	أبو البقاء العكبري	ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1979
إيضاح المكنون	إسماعيل باشـــا	دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992
بدائع الزهور	ابن إياس الحنفي	تح:محمد مصطفى،الهيئة المصرية العامة للكتاب 1989
بغية الوعاة في طبقات النحاة واللغويين	السيوطي	تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2،دار الفكر، بيروت ، 1979
تاريخ الأدب العربي	كارل بروكلمان	ترجمة : عبدالحليم النجار، ط5، دارالمعارف ، مصر ، 1983
تاريخ التراث العربي	فؤاد سزكين	ترجمة : محمود حجازي ، 1983 ، بدون مكان الطبع
تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب	الشيخ محمد الحضرمي	م الحاج عبدالسلام شقرون ، مصر ، بدون تاريخ
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد	ابن مالك	تح: محمد كامل بركات ، ط1، دارالكتاب العربي ،مصر، 1968
تفسير البحر المحيط	أبو حيان الأندلسي	تح:عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت ،1993
توضيح المقاصد والمسالك	أبو قاسم المرادي	تح :عبد الرحمن بن سليمان، ط2،مكتبات الكليات الأزهرية
حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا	الشيخ ياسين الحمصي	ط2 ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، 1971
حاشية الصبـــــــــــان	محمد بن الصبّان	دار إحياء الكتب العربية ، مصر
خزانة الأدب	عبدالقادر البغدادي	تح : عبدالسلام هارون ، ط3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1989
خطط الشام	محمد كرد علي	المطبعة الحديثة ، دمشق ، 1925م
خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام	أحمد بن زيني دحلان	المطبعة الخيرية ، مصر ، 1305هـ
ديوان الفرزدق	همام بن غالب الفرزدق	تح : عبد العال سالم مكرم ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ
ديوان جريـــــــــــــــــر	جرير بن عطية	تح : نعمان أمين عطية ، ط3 ، دار المعارف ، مصر
ديوان جميل بثينـــــــــــة	تح : إميل يعقوب	ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1992
ديوان عمرو بن كلثوم	عمرو بن كلثوم	تح : إميل يعقوب ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1992
رصف المباني في شرح حروف المعاني	أحمد المالقي	تح : أحمد محمد الخراط ، ط2 ، دار القلم ، دمشق ، 1985
شذرات الذهب	ابن العماد الحنبلي	تح : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت
شرح ابن عقيل	ابن عقيل المصري	تح :محمد محي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، بيروت ، 1990
شرح أشعار الهذليين	أبو سعيد السكري	تح : عبد الستار فرج ، دار العروبة ، القاهرة ، بدون تاريخ
شرح الأشموني لألفية ابن مالك	أبو الحسن الأشموني	تح :عبدالحميد السيد محمد ، المكتبة الأزهرية ، القاهرة
شرح التسهيـــــــــــــل	ابن مالك	تح: عبدالرحمن السيد، وآخر ، ط1 ، دار هجر ، مصر ، 1990
شرح التصريح على التوضيح	خالد الأزهري	ط1، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ
شرح الحدود في النحو	عبدالله أحمد الفاكهي	تح : رمضان الدميري ، ط2 ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1993
شرح ألفية ابن مالك	ابن الناظم	تح : عبد الحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت
شرح الكافية الشافية	ابن مالك	تح: عبدالمنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، السعودية ، 1982
شرح الكافية في النحو	الرضي الاستراباذي	تح : يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ، م الشرق ، بيروت
شرح الكافية في النحو	الرضي الاستراباذي	دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ
شرح الكفراوي على متن الآجرومية	الشيخ حسن الكفراوي	مطبعة الحلبي ، القاهرة ، 1975
شرح المعلقات العشر	الزوزنـــــــــي	دار مكتبة الحياة ، بيروت ن 1979
شرح المفصـــــــــــل	ابن يعيش	ط1، علم الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ
شرح المكودي على ألفية ابن مالك	أبو زيد عبدالرحمن المكودي	تح: فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت ، 1993

شرح المكودي على ألفية ابن مالك	أبو زيد عبد الرحمن المكودي	تح : إبراهيم شمس الدين ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1996
شرح جمل الزجاجي	ابن عصفور	تح : صاحب أبو جناح ، بدون تاريخ ومكان الطبع
شرح ديوان ذي الرمّـــــــــــــــة	أحمد الباهلي	تح : عبد القدوس أبي صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ،1982
شرح شافية ابن الحاجب	الرضي الاستراباذي	تح: محمد نور الحسن وآخران ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،1983
شرح شذور الذهب	ابن هشـــــام	تح : محي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، بيروت ، 1992
شرح قطر الندى وبل الصدى	ابن هشام	تح : محي الدين عبد الحميد ، ط11، مكتبة السعادة، مصر،1963
شرح كتاب سيبويه	أبو سعيد السيرافي	تح : رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية للكتاب ،1986
شرح ملحة الإعراب	أبو القاسم الحريري	تح : فائز فارس ، دارالأمل ، الأردن ، 1991
صحيح مسلـــــــــــــــم	مسلم النيسابوري	تح : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، بيروت
طبقات النحويين واللغويين	أبو بكر الزبيدي	تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2، دار المعارف ، مصر
عصر الدول والإمارات	شوقي ضيف	ط1 ، دارالمعارف ، مصر ، 1984
فهرس مخطوطات البحرين	علي أبا حسين	ط1 أ ادارة الآثار والمتاحف ، البحرين 1977م
كتاب الجمل في النحو	الخليل ابن أحمد	تح : فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، 1985
كتاب الجمل في النحو	أبو القاسم الزجاجي	تح : علي توفيق الحمد ، استقلال للنشر ، ايران ، 1980
كتاب السبعة في القراءات	ابم مجاهد	تح : شوقي ضيف ، ط2 ، دار المعارف ، مصر
كتاب الشـــــــعر	أبو علي الفارسي	تح : محمودالطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1988
كتاب اللمع في العربية	ابن جني	تح : فائز فارس ، دارالأمل ، الأردن ، 1988
كشف الظنون	حاجي خليفـــة	دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992
كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب	عبدالله أحمد الفاكهي	مطبعة الحلبي ، القاهرة ، 1954
لســـــــــــان العرب	ابن منظور	دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ
مجمـــــــع الأ مثـــــــــال	أبو الفضل الميدانـــي	تح : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1988
مجمع البيان في تفسير القرآن	ابو الفضل الطبرسي	ط1 ، دار المعرفة ، بيروت ، 1986 .
مجيب الندا إلى شرح قطر الندى	عبدالله أحمد الفاكهي	ط2 ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، 1971
مداخل المؤلفين والأعلام العرب	فكري زكي الجزار	مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 1994
مدرسة الكوفة	مهدي المخزومي	ط3 ، دار الراند العربي ، بيروت ، 1986
مدن اسلامية في عهد المماليك	ايرا لا بدوس	ترجمة : علي ماضي ، الأهلية للنشر والتوزيع
مشكل إعراب القرآن	مكي إبن أبي طالب	تح : حاتم الضامن ، ط4 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1988
معاني القران	الأخفش ، سعيد بن مسعدة	تح: عبد الأمير الورد ، دار إحياء الكتب ، بيروت
معجم الأدبـــــــــــــاء	ياقوت الحموي	دار إحياء التراث ، مصر بون تاريخ .
معجم البلدان	ياقوت الحموي	تح : فريد الجندي ، دار الكتب العلميو ، بيروت ، 1990
معجم المؤلفـــــــــــــين	عمر رضا كحالـــــة	ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب	ابن هشـــــــام	تح : مازن المبارك وآخر ، ط5 ، م الإتحادية ، ايران
نفحة الريحانة	محمد بن أمين المحبي	تح : محمد الحلو الحلبي ، بدون مكان الطبع وبدون تاريخ
هداية العارفين	اسماعيل باشا	دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992
همع الهومع في شرح جمع الجوامع	السيوطي	تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998
مقدمة ابن خلدون	ابن خلدون	مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، بدون تاريخ . لا . ط
دائرة المعارف الاسلامية	ط1، دار الفكر ، بيروت	بدون تاريخ

فهرس موضوعات الدراسة

التسلسل	الموضوع	الصفحة
1	**الفصل الأوّل : عصر الفاكهي**	11
2	الحياة السياسية	11
3	الحياة الاقتصادية	13
4	الحياة الاجتماعية	14
5	الحياة العلمية والثقافية	15
6	هوامش الفصل الأوّل	17
7	**الفصل الثاني : الفاكهي حياته وآثاره**	18
8	نسبه ــ مولده ــ نشأته	18
9	مكانته العلمية ــ شيوخه وتلاميذه ــ آثاره العلمية	19
10	هوامش الفصل االثاني	23
11	**الفصل الثالث : الفواكه الجنية دراسة وتحليل**	26
12	المبحث الأوّل :التعريف بحاشية الفواكه	26
13	المبحث الثاني : شخصية الفاكهي في الفواكه الجنية	34
14	المبحث الثالث : بين الفواكه والحواشي الأخرى	47
15	**دوافع التحقيق**	52
16	**وصف نسخ المخطوط**	55
17	**توثيق نسبة الكتاب**	58
18	**منهج التحقيق**	59
19	**نتائج الدراسة**	61
20	هوامش الفصل الثالث	63

فهرس موضوعات الفواكه الجنية

التسلسل	الموضوع	الصفحة
1	خطبة الكتاب	2
2	حدّ الكلام	8
3	باب الإعراب والبناء	25
4	باب معرفة علامات الإعراب	39
5	فصل : جميع ما تقدم من المعربات قسمان	67
6	فصل : فيما إعرابه تقديريّ	84
7	فصل : في موانع الصرف	88
8	باب النكرة والمعرفة	110
9	فصل : المضمر وأقسامه	115
10	فصل : العلم	131
11	فصل : اسم الإشارة	141
12	فصل : الاسم الموصول	147
13	فصل : المعرّف بالأداة	166
14	فصل : المضاف إلى واحد من هذه الخمسة	170
15	باب المرفوعات من الاسماء	171
16	باب الفاعل	173
17	باب المرفوع الذي لم يسمّ فاعله	188
18	باب المبتدأ والخبر	200
19	باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر	220
20	فصل : كان وأخواتها	221
21	فصل : الحروف المشبّهة بليس	235
22	فصل : أفعال المقاربة	243
23	فصل : إنّ وأخواتها	249
24	فصل : لا النافية للجنس	268
25	فصل : ظنّ وأخواتها	277
26	باب المنصوبات من الأسماء	293
27	باب المفعول به	294
28	فصل : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	304

التسلسل	الموضوع	الصفحة
29	باب المفعول المطلق	309
30	باب المفعول فيه	314
31	باب المفعول من أجله	321
32	باب المفعول معه	325
33	باب المشبّه بالمفعول به	329
34	باب الحال	330
35	باب التمييز	338
36	باب المستثنى	346
37	باب المخفوضات من الأسماء	361
38	فصل : المخفوض باللاضافة	373
39	باب إعراب الأفعال	382
40	باب النعت	416
41	باب العطف	428
42	باب التوكيد	445
43	باب البدل	454
44	باب الاسماء العاملة عمل الفعل	463
45	باب التنازع في العمل	483
46	باب التعجّب	489
47	باب العدد	493
48	باب الوقف	497